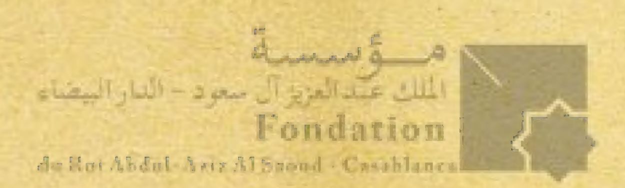
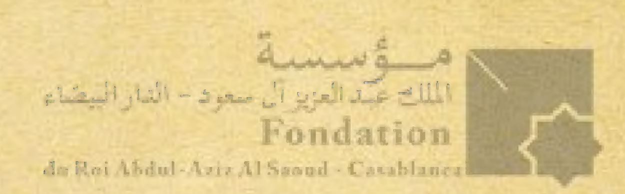

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

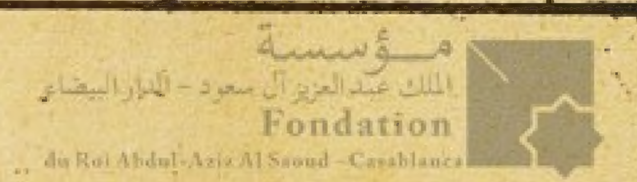
النصف الثاني

من حاشية الشيخ الإمام العلامة المحقق المدرس الهمام
المشارك الشهير الفاضل الحجة الكبير أبي عبد الله
سيدي محمد الطيب بن عبد المجيد ابن كيران على
توضيح العلامة ابن هشام على ألفية
الإمام ابن مالك رحمهم الله
ورضي عنهم
آمين

مما منّ الله على عبده محمد
ابن المبارك السلاوي



بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

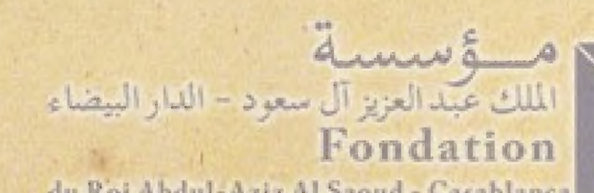


مبحث الحال

قوله ومؤسسة ومؤكدة وضعها في آخر المؤكدة عن بيان التعريف لأنها لم تزد
ببيان الهيئة إلا الهيئة التي دلت عليها معلومة بدونها من العامل أو الصاحب
أو مضمون الجملة قبلها وأما تعريف كل منهما للمؤكدة بأقسامها لأنها
تبهم في حال كذا وإن أبهمه أيضا ما قبلها فإنها كمن عرف أحدا من حيث
من وجه إنما عرف منها الجزئي عينها ولما كانت في المؤكدة بتعريفها بجميع
أقسامها ولا ينبغي له ذلك فلذا تعريفها كل بعينه بعد جزئي قوله
منتصب أي هو على الانعقاد عليه ليسلم من الانتقاد عليه وقرأ فيهم
في العربية على قوله إنما أوضح فضلة يفهم في حال فالمراد بالوصف ما
دل على الذات بغير تعين فيها ولو تأويلا ليدخل الجملة وشبهها والمراد
بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه ليدخل نحو لاعبين
من قوله تعالى وما خلقنا السموات الآية وكسالى في وإذا قاموا إلى الصلاة
قاموا كسالى وسجدا في يخرون سجدا وإذا يحشر الآية وقال الشاعر *
إنما الميت من يعيش كئيبا * والمراد ما يمكن أن يستغنى عنه بحسب ذات
التركيب من حيث تمام الإسناد بركنيه دونه وإن عرض توقف الفائدة أو
المعنى عليه قوله بحال الدور أجيب عنه بأن الدور إنما يلزم إذا جعل
منتصبا جزءا من التعريف بأن يكون من نعوت وصف أما إن جعل خبر الجزء إذ
هو منتصب والجملة اعتراضية بين نعتي وصف فلا دور غايته أن يكون من تفريع
الحكم على التصور ولا محذور فيه لأن بعض التصور فرعهما بذكر قوله وصف
فضلة وإذا صح تفريع الحكم على التصور إذا كان التصور حاصلا بوجه ما من خارج

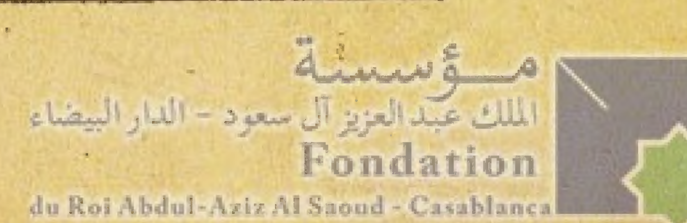


فأحرى تربطه بخلاف أداة التعريف التي حصل التعريف بها سبق منها بوجه وايضا
فانه خلاف الاخير لا يقال المجرور منه تعين الحكم على المعرف لا على المعرف
للغير كما مثلا لانا نقول المعتبر حال المخاطب لا المتكلم لان فائدة الكلام
ترجع الى المخاطب والمخاطب متصور لا تصور واما المتكلم فقد حصل له التصور
والتصديق بدون هذا الكلام وعلى هذا فمعنى المتبوع والمجرور هنا ظاهر بقوله
مبهم في حال وجواب ثان وهو ان الانتصاب ممنا لم يوجد من حيث انه محكوم
عليه به مع كونه نيرا حتى يلزم الدور لينافي المعتبر فلا يفيد ايضا بل من حيث
انه نيرينه الى خاصة اضافية لاخراج نعت المتبوع والمجرور ولا يقال
الخاصة الاضافية من العرض العام فلا يعرف بها لانها يعترفا ربح للاعتبار
على انه قد قيل ان العرض العام يصلح للتعريف به واما ان الدور انما يلزم
اذا اخذ الشيء الواحد من حيث انه محكوم عليه به وفيه محكوم به دفعة واحدة اما
ان فسرا فلا وافقه وهذا الجواب الاول والثاني فقط وهو الجواب الثاني فلا
دور لكن على الجواب الثاني يكون التعريف بما وجد في كلام العرب من افراد الحال
ان بها تريد ان تأتي به وتتكلم به على طريقة اتوا به لانه لا يمكن ان تعرفه بكونه
منصوبا وانما تريد ان تعرف مثل هذا الذي تاتي به منصوبا فيكون التعريف بالمسموع
فقط وليتميز عندها من غيرها كالخبر والنعت وليس هذا من طريقة الناظم في
نظمه ولا في غيره وكتبه وان كان طريقا لبعض المتقدمين وطريقة ما والاكثر
انه مع الحقيقة المخالفة كالمسموع وغيرها من الافراد التي لا حصر لها فاذا
التعريف على هذا القدر يصير غير جامع او فيه الدور تامل فان قيل وقد يجيء
بالنباه اخر الزاير يزيد واشترط فيه ان يتم الاشتراط ايضا فلا نجيل بذلك
والكلام هنا انتهى به الحال على التشبيه ببعض الوكري كما قيل في قوله
مؤكدة لها من ان كل مؤكدة ثابتة غير منتقلة والذي في النهاية وغيرها ان الانتقال
والثبوت فيهما كثيرا معا وهو انتفاء لهما ولا تعتبرا في الاخير بعضهم بان الفسا د
لبسه وتبعا لان زفا لهم لا يفيد اختيار لانه لهم غير العقولات الاروع في الحال ان
بتغير بدونه العاملون كان يغلب الاحوال ثابتة كيفا والناظم يقول وكونه
منتقلا مشتقا يغلب وهو انتفاء لهما ايضا بتبسم ضاحكا وقيل لا تكون



المؤكدة الاخيرة منتقلة وههنا مؤسسة لان معناها سار عنها في الضحك ولا يلزم
من التبسم الضحك عقبه فلا يفهم معناها من دون ذكرها وكذا فيفتبسم لان العتو
وان غلب في الفساد فمنه ما ليس به كما بلغ الكلام اصيغ مثل يعلمه ومنه ما
يتضمن صلاحا ان اصلحا كقتل الخضر الغلام وخرقه السفينة فالعتو اعم فيصح التقييد
قوله الثانية في ان المؤسسة ومن الحسنة لا يلزم ان تكون منتقلة
وما ورد من الثابت محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم هـ يعني ان تلك الثانية
في حكم المعلومة بدون ذكرها لانها لم تنفك عن صاحبها فاذا ذكرت مع انها
ودالا عليها فالتصريح بها كالتصريح بما علم ضمنا قوله على تجرد صاحبها
منه وخلق الانسان ضعيفا اذ ليس المراد ضعف الكيفولية الزاهب بالقوة بل
المراد بالضعف قلة الصبر عن صاحبته من المنكح والغذاء ونحوهما وذلك لازم
له قوله ويوم ابعث حيا مثل يعملها في الاية للحال التي تجرد صاحبها اليوم
انما هو مرض فان المتصف بالانزال هو الكتاب بمعنى اللفظ المنزل على سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ولا شك انه بهذا المعنى
متجرد عنه [illegible] خلافا للحنابلة في دعوى قدم الالفاظ جهلا وعنادا وان القديم
هو المعنى القائم بالذات العلية الذي ليس بحرف ولا صوت وليس هو المنزل
ولا نعلم حجة ورود الكتاب عليه نعم القدم لا يطلق عليهما والكلام على
الحادث اكثر عكس الحال في كلام الله فيمنع ان يقال القران مخلوق وان اريد به
اللفظ الحادث لئلا يتوهم الوهم الى المعنى القديم سدا للذريعة فيمنع اطلاق
اللفظ الموهم في جناب الذات العلية وصفاتها السنية واما لفظ الكتاب فلم
ار من تعرض لجواز اطلاق ان الكتاب مخلوق ومنعه وعلى كل حال فيجوز اطلاق
على اللفظ او نقوش الكتابة او قاف به نقوش الكتابة مخلوق وانما التوقف في
الاطلاق اللفظي قوله مشتقة زاد الشرح من المصدر وقال ابو حيان لا يختص
بالمشتق من المصدر بل المشتق من الاسم غير المصدر كذلك نحو اقمرا في تحويل
الاقطار [illegible] ومستعمل من الحجر وبغال مستنسرا من النسر قال ابن هشام ولذا يجعل
اشتقاقا ومنه من المصدر الماخوذ من الاسم كالاستحجار والاستنسار انتهى
قلت ولا يرد انه كيف يعني تحويل الاقطار عريضا لم يستعمل الا بعد

ولا مصدر



ولا مضمر كما يفهم من القاموس في قوله كرّ زيد اسدا وبرزت الجارية قمرا وتثنت
غصنا تميز الامثلة من التشبيه البليغ بحذف الاداة وسمي بحسب ذات
التركيب فالبلاغة لثلاثة اوجه احدها التشبيه بحذف المضاف اي مثل الاداة اي
اي مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن وعليه درج في التسهيل ولم يدرج عليه في الالفية
خلافا لمن زعم ان عبارة الناظم ترشد اليه لان الناظم صرح بانه مما يكون فيه
التاويل بالمشتق بلا تكلف فيكون عنده قولا كالذي يلي سعيا او فعلا علة في
غير مصدر وقد قال فيه اي كاسد مثل تقسيم معنى لا تفسير اعراب ولو اراد التفسير
الاعرابي ما شيئا متعلقا في التسهيل لوجب ان يأتي بمثل او نحوه من الكاف كأن
يقول واسدا كزيد اي مثل اسد ولو قال ذلك لامكن ان يقال معنى التاويل في قوله
مبني تاول بلا تكلف بايسر الاشتقاق او بتقدير مضاف او بجعل لفظ جامد
مسكوبا لاخر مشتق في المعنى ومثله حكاية النحاة في الاول في يفرق في كرّ زيد اسدا
مقابل مشترك تشبيه او مشابه او شبيه او مثيل او مماثل او مثل لانه اسم من
انما فليكن كالمثيل ثانيها ان يكون لفظ المشبه به استعارة للمشبه المحكوم
لا الملحوظ او المشتق بان يكون الاصل في كر زيد اسدا كر زيد شجاعا كالاسد
فالمشبه هو شجاع لا زيد ويكون لفظ شجاع واستعمل فيه لفظ المشبه
به وهو اسد فيكون استعارة تصريحية تحقيقية وهذا على راي جماعة منهم
سعد الدين في نحو زيد اسد يسميه الاكثرون تشبيها بليغا وهذا الوجه
فيه التاويل بالمشتق ولزم من التاويل فوات التشبيه فلا يحسن اذ لم يبق
في اللفظ الموجود وهو الذي لزم فيه الاستعارة وانما قال في المؤول به بعض
التاويل ولا يلزم في المؤول به ان يساوي المؤول من كل وجه ثالثها ان يكون لفظ
المشبه به مجازا مرسلا عن لازمه ومعناه باعتبار العلاقة فاسد في كر زيد
اسدا مجاز عن الشجاع وقمرا في برزت الجارية قمرا مجاز عن مضيئة ومما كذا
وهذا الوجه ليس فيه تشبيه لا قبل التاويل ولا بعده ولا كريه التاويل
بالمشتق ايضا فلا يحمل عليه كلام ظ لان موضوعه ان يكون على تشبيه وكذا
لا يحمل عليه كلام الناظم لقوله اي كاسد والاوجه الثلاثة في قول بعض
اصحاب علي رضي الله عنه يوم صفين

* فما بالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء النجف *

اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف او ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا والنجف
التراب او الكرية ومثاله قول المتنبي * بدت قمرا ومالت خوط بان *
* وفاحت عنبرا ورنت غزالا * وانحوكم بعد انقضاء العمر النا الخ
اي كقضيب بعد التاويل المعنى بدت مضيئة ومالت لينة وفاحت عنبرا ورنت
كحيلة وذلك انهم يجعلون كل ما اشتهر بمعنى كالوصف المعبر لذلك المعنى كقولهم
لكل من عز موسى اي لكل جبار فرعون فقوله اي معكوسين اصطحابا عرفي حمار حين
شعر كهما كان الانسب بما ذكر في الامثلة قبله ان يقتصر على قوله اي معكوسين
لان هذا اللفظ واف بالغرض من تاويل الجامد بالمشتق مع احراز اصل المعنى ولا يزيد
قوله اصطحابا عرفي حمار كما لم يقل في كر زيد اسدا اي شجاعا شجاعة الاسد وفي
بدت قمرا الجارية قمرا اي مضيئة اضاءة القمر وفي تنحنت عصينا اي معتزلة اعتزال العصي
وقد اقتصر الدماميني في تاويل عرفي عير على قوله متماثلين وانما حمل الشارح على تلك
الزيادة امران احدهما التنبيه على تقسيم العير بالحمار وما ذكر ذلك تحت التاويل
والثاني التنبيه على ان ليس المراد من التاويل بالمشتق الدلالة على مطلق معناه
بل الدلالة على كمال ذلك المعنى والمبالغة فيه فالمراد بعرفي عير كونهما معكوسين
اصطحابا غاية ما يراد به متماثلين متفاوتين كمال التفاوت ولا يشذ عن اخريهما
شيء من صاحبه وقس وجه ذلك في هذا المثال بقية غيره فالمعنى في كر زيد اسدا
كر شجاعا شجاعة تامة وفي بدت قمرا بدت مضيئة اضاءة كاملة وفي تنحنت
عصينا تنحنت معتزلة اعتزالا بالغا لان الاستعارة تقتضي قوة الشبه في
المشبه كالمشبه به كما يعلم من الاقرار على دعوى ان المشبه عين المشبه به
لا شيء مغاير له هذا واما قول الشارح وعرفي منزول بمعكوسين على تقدير مضاف
قبله ومعمول له لانه قول اصطحاب عرفي حمار تقدير معنى لا تقدير اعراب الا ترى
ان معكوسين واقع موقع عرفي حمار لا مقدر بعد والمضاف قبل لفظ عرفي وان لكان
من تقدير المحذوف لامر التاويل بالمشتق يقتضي اصطحاب عرفي على المفعول المطلق
لا الحال وتكون الحال محذوفة لا ملفوظة ويكثر التقدير اذ التقدير حين وقع المصدر
على معكوسين اصطحابا مثل اصطحاب عرفي حمار وهذا تعسف وخروج عن موضوع

المشتقة كما هو واضح فـقوله اي مشافها بغيره مبني على ان فاه اي فمه حال من الفاعل
والمفعول معا واوّله ابن الربيع وابو حيان بمشافها فجعلاه مكررا حالا من الفاعل على بعضهم
وقدره سيبويه مشافهة فقيل هو تفسير معنى لان الاسم الذي تجعله العرب اي
المعربة شركه الشيخ وتقدير حروف ما المصدر كعنفكا ه وزويد فاله سيبويه نفسه
واخذ السين اي بلا من كلام كذا بنا وله بمصدر رافع موضع الوصف فقال المعنى
كلمته مشافهة اي مشافها وفيه تكلف بل المشافهة بتاويل على تاويل بلا بد له
والى فيّ تبيين يتعلق بمحذوف اي نصبه الى فيّ وان رفعت فوه فالى فيّ خبر والجملة
حال ويجب الرفع ان قدمت الخبر لان التبيين لا يتقدم وقيل التقديم مع الرفع
انما يجوز عند الكوفيين ويمتنع عند البصريين وهو اي في الجامع وان قدمت
فاه الى فيّ على كلمته لم يكن ذلك مانع عند سيبويه واكثر البصريين ومنعه الكوفيون
وبعض البصريين لانها حال ومتاولة لم يتصرف فيها وان قدمت مع الرفع فالكوفيون
على المنع ايضا وقال ابو حيان لا اعلم فيها نصا عن البصريين وقال ابن هشام القياس
يقتضي الجواز والكوفيون على ان فاه مفعول بالمحذوف اي جاعلا فاه ورد بامتناع
كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وزعم الفارسي
الاصل كذلك الا انه لما حذف العامل ناب عنه المعمول وعلى هذا فهو حال وتعب
بكلمته وقال الاخفش نصب على حذف من نحو واختار هو من فوقه ورد بانه لا
يطرد حذف الجار فلتزموا وبانه حال الذي لا يتكلم احد من غيره وقد يجاب بانه
من الغالب لا من الشاذ نحو ادخلت الخاتم في اصبعي وبانه على تضمين كلمته معنى كلمني
اذ لا يستعمل الا في المفاعلة كما هو ظاهر في المسألة والعرب اذا ضمنت فعلا غيره
اتت بصلة المضمر وان اضمر منه او بانه اسم فاعله في نحو قول ابن مسعود اقرانيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى فيّ وجوز ابن بكرر منصوبا على المفعول
المطلق النوعي مشافهة ولا يقاس عليه غير ما سمع خلافا لهشام فلا يقال كلمته
وجهه الى وجهي او عينه الى عيني ولا ما شيته قدمه الى قدمي لان فيه ايقاع جامد
موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد وحكى الفراء انهم قالوا اذنته
ركبته الى ركبتي وجاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي وصارعته
جبهته عن جبهتي وقال يجيز كله بالرفع والنصب فـقوله كادخلوا رجلا رجلا جعل



الفارسي الثاني منصوبا بالأول المرفوع موضع الحال وانكره بمعنى اعتبر في الأول
حتى عمل وهذا من نقلهم عنه انه لم يعتبر معنى بل الكثير برفوع الأول موضع فلا
يعمل ويلزم من ذلك ان المنصوب الثاني مغاير للمنصوبات وذلك خروج عن القواعد
وجعله ابن جني صفة للأول على حذف مضاف فلا تقدير في علمته الحساب بابا بابا
علمته الحساب بابا ذا باب اي مبوبا وعن الفارسي ايضا انه صفة الا انهما
مركبا قال وجاء التنوين مع التركيب كقوله * تروجتها رامية هرمزية * وقال
الزجاج تركيب ورد الأول وحذف مضيرا للتفصيل نحو بعت الشياه شاة بدرهم اي
كل شاة بدرهم واختار ابو حيان ان يكون مجموعهما هو الحال ولذلك جعلا كان كل منهما اسما
مستقلا اعطي الجزء ما يستحقه المجموع اعلاما للفظ ونظير ذلك في اعطاء الجزء
حكم الكل منع الصرف مستقلا في ابي هريرة ونحوه وجوز ان يكون الثاني على حذف
الفاء العاطفة واختاره الجلال لوروده بالفاء كنه الحديث لتتبعن سنن من
قبلكم باعا فباعا فقوله او صور واقع فيه تفصيل اي على صورة اخرى سواء كان
موصوف الصورة سواء اعرابا لذاتا كما مثل او مختلفا نحو احمر صفحة اجمل من على كما ذكر
ابن هـ في شرح الكافية وزاد ض ان يكون دالا على صورة فيه مماثلة نحو زيد صفة
مثل عمرو او كعمرو وهذا يكثر امثلة ركضا وبالذا ارشاد الله يفيقوا القعا مال في الحال
وتلخص من كلام خ عشر قسما بل تقع الحال فيها عا مرات ترول في الثلاث الاول الى
التسع الاواخر على الاصح وقد عرفت من كلام خ زيادة الحادية عشر ومن
الدالة على صورة فيه مماثل وزيدت ثانية عشر ومن الدالة على تقسيم نحو قسمتها
لهم ابنهم اثلاثا او اخماسا وزيدت ثالثة عشر ومن المصدر كطلع بغتة وسيأتي
ولا يقال تركه لانه غير قياسي لان كلامه هنا فيما هو اعم من قياسي وقد ذكره فقوله
ان يكون نكرة لا معرفة قال ض انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط ولا معنى للتعريف منها بل لو عرفت
وقع التعريف ضائعا وقيل التزم تنكيرها لان الغالب فيها الاشتقاق وفي
هذا جعلها التعريف بل لو عرفت لتوهم انها نعت حالة النصب وعند خفاء الاعراب
لا محلا او اضافة للبناء او وقفا بل وعند ظهور النصب فيها مع رفع صاحبها
او جره فيتوهم في الحال انها نعت مقطوع او علم الصاحب برورن كرها فلا يختص

توهم النعتية بكون الصاحب منصوبا حتى يحتاج الى حمل غيره عليه كما للشارح وغيره
فقوله فان ورد ثبت بلفظ المعرفة وذلك بتكرره اي لان التعريف فيها عبث ضايع
كما تقدم عن غ واما اذا نكر صاحب الحال فلا يكون المعرفة لان تنكيره ليس مخالفا
لما كان واجبا له بل اما لان اصل وضعه كما ياتي واما تعريفها الحال المخالف لما كان
واجبا من تنكيره كما اقتضته العلة المذكورة ولذلك لا يقاس ما ورد منه
معرفة كما هو مقتضى عبارة هع وعبارة نظم قريبة منها لان قوله ان عرف
لفظا معناه ان عرف في كلامهم كما هو المتبادر اذ لو كان مقيسا لذكره حكما مجزوما
به ولم يحسن ان يجعله معلقا عليه فقط بل يقول مثلا ونحو تعريفها قال واعتقد
في علما لم يفعل كذلك علمنا ان المراد ان عرف فيما ورد من كلامهم وانه لا يقاس
واما مجرد لزوم التاويل وعدمه فلا يدل على عدم القياس الا ترى ان المسائل
الثلاث التي يؤول فيها الخبر بالمشتق وجوبا اذ ندا مقيسة الا كلمته فاه
الى في كما هو والتاويل عند من يوجب تنكير الحال وهم جمهور البصريين واجاز
يونس والبغداديون تعريفها مطلقا نحو جاء زيد الضاحك قياسا على الخبر وعلى ما
سمع من ذلك قلنا يفرق بان الخبر لا تتوهم فيه النعتية كالحال والعرف غلبة
استعمالها ولو كثرته واما الوارد في الباب بلفظ المعرفة فلا ينقاس لقلته
وما اوله وقال الكوفيون ان كان في الحال معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة
وهي مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء والا فلا يجوز جاء
زيد الراكب وسمع لذي الرمة اسم منه غيلان قلنا نحو كذا وجعل التسمية
اي اذا كان المحسن افضل منه اذا كان المسيء واسم منه اذا سمي غيلان فقوله
جاء وحده اتى بمثالين من المضاف وثلاثة من المعرف بال واول الجميع بنكرة وفي
ان يجيء في الزيادة تبعا لما درج عليه في شرح الشذور وكذا في المغني وجعل منه
قراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء وضم الراء فالاعز فاعل والاذل
الاذل مفعول لا مطلقا على حذف المضاف اي خروج الاذل كما قرره الزمخشري
لم يمنع ان يكون زيادة ال هو وزاد في التسهيل انه قد يجيء علما مؤولا بنكرة
فالواحد نحو الخيل بداد اي متبددة فجملة ثلاثة انواع من المعرف لفظا
المضاف والمعرف بال والعلم والعلمية في بداد بجنس التبدد بمعنى المصدر

استعمل بمعنى الوصف ومن المصادر قوله تفرقوا ايادي سبا وايادي سبا فالاول
بتقدير مثل او مشبهين فمن قرن الالفاظ معه وكلمته فاه الى فيّ جا مراد كلمته
فاه الى فيّ اي مشافهة ومنه عند الحجازيين الثلاثة الى العشرة مضافة لضمير
ما تقدم كمررت بالقوم ثلاثتهم واربعتهم الى عشرتهم اي معدودين بثلاثة الى
عشرة ويتبعه التميميون لما قبله توكيدا والصحيح انه في الافراد في العدد
المركب نحو مررت بالقوم خمسة عشرهم بنصب عشر وجره لا كجر الفتح في الاول
يحتمل البناء بل هو للاول والقول . وان اضيف عدد مركب . يبقى البناء الذي يكون
ذلك مسموعا عن لغة الاعراب وجه الوجهان اعني النصب على الحال والاتباع
تاكيدا او بدلا في قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم والقض الكسر وهو هنا
بمعنى الفاعل اي كاسرهم مع مكسورهم اي ينقض بعضهم على بعض من الازدحام
وذلك مظنة الكثرة ويجئ مظنة العموم اي جاءوا جميعا وهو المقصود فلك
في قضهم ان تنصبه حالا اي جميعا او تتبعه او تلزمه الرفع مبتدا خبره المجرور
والجملة حال قوله الجماء الغفير حذفت التاء حملا على فعيل بمعنى مفعول
كقتيل وقالوا الجماء الغفير لا على القياس وقالوا جاءوا جماء غفيرا على الاصل
والتنكير وجما غفيرا كذلك وجماء غفيرا كذلك وجم الغفير بالاضافة وجماء
الغفير او جم الغفيرة وجماء الغفيرة كذلك وقالوا جاءوا الجم الغفير اي جميعا
مع كثرة قوله وارسلها العراك منه بيت لبيد يصف حمر وحش وتمامه
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والعراك الازدحام وهو اوردها الابل والنغص مصدر
نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا نغص الانسان اذا لم يتم مراده ماخوذ من
نغص الله عيشه تنغيصا اي كدره والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما لعله لم
يتم شربه والمعنى اوردها الابل جميعا مزدحمة ولم يذد بعضها عن بعض ولم يخف
من عدم تمام شرب بعضها الذي يحتاج معه الى الدخال فاضافة النغص الى الدخال
من اضافة المسبب للسبب قوله وقد جاءت معادرا راجع الى بقية المصادر
المعرفة فلا تقع ازدواجا وعليها في الاخير فانه برجع فانه اخذ ازله وخرج
عليه قوله . وقالوا ذلك تنكيره فانه . ولا يجمل الريالا في جمعه

الجملة فإنما يجمع الذي هلاقيا لاه فقوله كبناء زيد وعمرو قال الشيخ الجليل من
اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل وذلك المصدر منصوب بإضمار في المنع
ونوعية اللازم فإذا قلت رأيته وعمرا فكأنك قلت رأيته إيجادا الذي يوجد
وكذا جاء في وعمرا أي فوجدا أو متوجدا أيضا أو وجدته فتوجدا في فرده فعم و
وقيل هو مصدر واقع موقع الفعل محذوف الزوائد وأصله إيجادا أو توجدا
وهذا أو هو بكلامهم من الدال فإنه علينه لا يقال فيه مصدر إلا تجوزا وقيل
هو مصدر لم ينطق بفعله كالأخوات والصحيح أنه مصدر لا حذف فيه لفعل
مستعملا حكى الأصمعي وغيره وجد يجد وجدا ووجدا كوعد يعد وعدا وعدة
وقيل انتقاله عن المكرهية لقولهم زيد وعمرو أي موضع انفرادا وهذا المثال
مسموع وهو أقوى دليل على المصدرية وقيل مفعول مطلق لمقدر هو الحال أي وجد
أو متوجدا فيصير دا وجد وعمرو على الأقوال السابقة أو موجدا وعمرو على أن
يكون الحال اسما والعبرة في حذف عامل المفعول المطلق زيد سيرا سيرا فقوله
وأرسلنا العامل وقال أيضا ورد هنا العامل فقوله وبتكراره التكرار
قال أبو حيان وهذا أكثر من وروده المصدر نفسا ومنه ثم أن عمر يا تبيد سعيا
يبغون أقواتهم بالليل والنهار سيرا وعلانية إذ عمار تكم تضرعا وخفية
وإذ قولهم ثم إذ عودتهم جمارا وسمع أتيته مشيا وعدوا وأعرف
العرب عنه سمعا وطاعة وجمهور النحاة يرون ذلك على تأويل المصدر
بالوصف أو على حذف مضاف هو الحال وقيل يقدر مضاف مفعول مطلق محذوف
وعلى المضاف إليه مقامه فيا نصب على المفعولية المطلقة فتقدير يا تبيد
سعيا يا تبيد ساعيات إذا وإنا سعيا أو إنيا سعيا وكذا البواقي وقال
الكوفيون هي مفاعيل مطلقة نوعية للأفعال السابقة كقعدت القرفصاء
وقيل يقدر لها عامل من لفظها فعلا أو وصفا تنصبها على المفعولية المطلقة
وذلك العامل المقدر هو الحال فالتقدير في يا تبيد سعيا يسعون سعيا أو ساعين
سعيا وعليه الأخفش والمبرد واجمع الكوفيون وغيرهم على منع ذلك
المسموع إلا المبرد فنقل عنه قياسه فيما هو نوع من فعله نحو جاء زيد ضحكا والحل
الكلاء ونقل عنه أنه قاسه فيما هو نوع العامل فعلى كما ذكره عنه وكذا

في الكافية وشرحها .. وهو بفعل وأبو العباس ٭ المصدر نوع الفعل بالقياس
لأنه مفعول مطلق عنده على التعليل معنى كما عرفت والناظم وابنه فأصلاه في
أقسامها الثلاث فتقول على أما علما فعالم أما نبلا فنبيل وأما سمنا فسمين
وأما نفعا فنفاع ونحتار لكم في هذا تبعا لسيبويه والكوفيين أنه
مفعول به والأصل فيه مهما تذكر علما فالمذكور عالم فنابت أما عنها وأولي الاسم
وجعله أداة على المفعولية لا يحتاج إلى تأويل المصدر بالوصف كذا في الهمع
ولأنه ورد فيما ليس مصدرا نحو أما قرشيا فأنا أفضلها وفي المعرف نحو أما
العبيد فذو عبيد وقال الأخفش وثعلب في نحو أما علما فعالم علما مفعول مطلق
مؤكد لعامله أي بعد الفاء والأصل فيما يكن من شيء فالمذكور عالم علما فلما
نابت أما عن مهما يكن من شيء لزم تقديم جزء من الجواب فأهملا تقديمه ومن الفاء
فتقديم المفعول المطلق كتقديم المفعول به في فأما اليتيم فلا تقهر ولا يبعد لهذا
فيما ليس بمصدر ولا فيما لا يكون ما بعد الفاء ناصبا له لتعمل فيما قبلها ورفع
المصدر المنكر بعد أما جائز في لغة تميم والأرجح عندهم النصب وأوجب الحجازيون
فإن كان معرفا فأجاز نصبه عند الحجازيين وأن رجح عندهم رفعه وأوجب بنو تميم
نصب المعرف عندهم على المفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر المؤكد
لا يكون معرفا أيضا والأخفش على أنه مفعول مطلق كالمنكر وفيه أنه لا يطرد
كما علمت والكوفيون على أنه مفعول به أيضا ونقل سر أيضا عندكم وابنه على
أنه زعم شعرا نحو أما هذا أم جودا أو الأعند حلما ويوسف حسنا فالرجل
والتمييز فيه الكلمة أي ونحو تمييز مفرد مفسر للإبهام مثل المعرف ونقل عنهم
أيضا على أنما الرجل علما فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا أو حلما واختار أبو حيان
أيضا فيه التمييز لأنه تمييز نسبة محول عن الفاعل أي الرجل من معنى الكامل
فكأنه قيل أنت الكامل علمه ثم حول الإسناد إلى ضمير المبتدأ ووضع الرجل مكان
الكامل فوقه ولعل صاحب الحال التعريف فتأمل لأنه إذا كان نكرة كان ذكر
ما فيهما ونصهما من أمثلة هنا أعني وجميعا أو من ذكر ما يفيد الحركة المنتشرة
أيضا إن لا أول من يسير الشيء أولا ثم يذكر الحركة المنتشرة إليه ثم يفيد ذلك
الحرف فقوله كان يتقدم عليه إجمالا ومثله حضر نحو هذا فعلا رجل وحكى

العراق من خراسانية جارية بنصب خراسانية على الحال ورفعه على البدل وإذا
مثلا الا انه ضم يمثيلا على ان صاحب الحال المبتدا ومع ان مكمن من خلاف ثم كما
قال ط وجعل غير ش صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر فتأول الفرق الصحيح
عند قول ش لان الحال خبر فجعله للحكم الا خبرا اولى من جعله لا لهما فقال
ابن حيان ومن يستعظم ان تتساويا اذا ان كان احدهما معرفة والاخر نكرة محضة
فجعله للمعرفة اولى وزعم ابن خروف ان لا ضمير في الظرف والمجرور عنده
والعراء الا ان تأخر اما ان تقدم فلا لانه لا يجوز العطف عليه وتركيب الابدال
منه مع التقدم كالتأخر وجاعوا ثم وابرك اختلاف عامل الحال وعامل
صاحبها والجمهور منعوه كالصفة وجوزه ابن ... بقلة كالتمييز والتمييز والخبر
والمخبر عنه وخرج عليه ان هذه امتكم امة واحدة فعامل امتكم ان وناصب
الحال اسم الاشارة وفيه ان تنصبها باسم الاشارة لتأوله بالفعل وبعد
تأويلهم ذلك الفعل هو العامل في صاحبها ايضا في اسم ان الحكم اقوى
واحدة ولا حجة على مجيء الحال من نكرة متأخرة في بيت الكتاب *
* وتحت العوالي والقنا مستظلة * ظباء اعارتها العيون الجآذر *
لما ذكرنا من احتمال كون صاحبها ضمير المبتدا في الظرف والبيت الثاني الكتاب ايضا
* وبالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهد العين تشهد *
لانه مثل ما قبله ولا فيما انشده غير ش وما لام نفسي مثلها لي نفسه
قوله او استفهام لا يشترط فيه كونه بمعنى النفي كما لا يشترط ذلك في نحو
الابتداء بالنكرة بخلاف الاستثناء المفرغ فيشترط فيه ذلك ولا يشترط
كونه بمعنى مثل كما لا يشترط في تسويغ الابتداء بالنكرة بخلاف زيادة من
ويشترط فيه ذلك بهذا الابتداء فيها والمبتدا قوله بلا مسوغ منوعين رفقول
كم غالبا الاكثر عبارته اخسر من عبارة الناظم لان كلام كم يقتضي انه لو انتفت
المسوغات التي ذكرها لكان التنكير غير غالب وليس كذلك وانما يكون التنكير
غير غالب اذا انتفت المسوغات كلها ما ذكره وما لم يذكره وعبارة م ...
من هذا وبقي عليها من المسوغات مما ذكر في التسهيل كون الحال جملة بالواو ونحو
على قرينة ومن غاوية وقول الشاعر *

* فمن زمن والناس يستشفعون بي * فهل لي الى ليلى الغداة شفيع *

ومشاركة معرفة لها في الحال نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين وكون الوصف بتلك الحال اخلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا ونازع ابو حيان في هذا بان المشهور فيه التمييز قوله عليه مائة بيضا يحتمل كون بيضا حالا من ضمير الخبر المستتر في الظرف كما مر ويحتمل ان يكون ورادا حالا من رجال والمسوغ فيه تأخر النكرة وقياما حال منه لتخصيصه بالحال الاولى وفي الحال الاولى فترادفا حالا او من ضمير الحال الاولى فالحال متداخلان ومذهب جمهور النحاة القياس فيهما انه يجوز فيه مطلقا ومذهب الخليل ويونس عدم القياس قوله ان تقدمها على المرفوع والمنصوب هذا مفهوم من قول الناظم فما تجرا حرفا فانه يفهم منه ان صاحب الحال ان كان مرفوعا او منصوبا لم يأت سبق الحال له مشكلا ومن ذلك على مذهب البصريين ومن شواهد التقديم على المرفوع قوله * فما كان بين الخير لو جاء سالما * ابو حجر الا ليال قلائل *

وقوله * فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمي *

ومن شواهد التقديم على المنصوب قول الحارث بن ظالم

* وقطع وملقا سيفي رأسه * جمعت غيلة كلابيا *

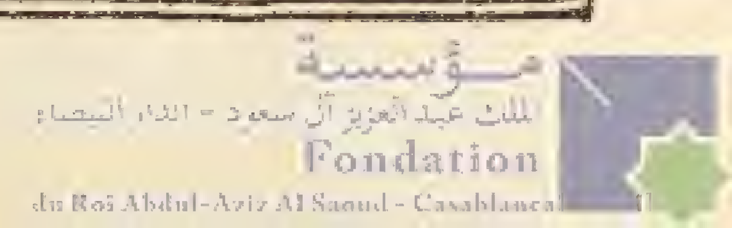
ومنع الكوفيون تقديمها على صاحبها المنصوب عليه لالتباسها بغير الحال فليس عندهم من المنع ما اذا كانت الحال فعلا ويرده المنع الاسم بيت الحارث المذكور في الفعل قوله

* لئن كان حتى يرى صاحب في * احشى سهمكه بشيب الغرابا *

اي لئن كان صاحب في احش سهمكه حتى يرى الغراب بشيب وسمعوا ايضا تقديم حال المرفوع الكامل ان تقدمت على رافعه ايضا ويرده قولهم شتى تؤوب الحلبة وقول الشاعر * سريعا يهون الصعب عند اولي النهى * اذا برجاء صادق قابلوا الباسا * ونقل عنهم منع تقديمها على صاحبها المرفوع ولو لم يتقدم على الرافع ويرده قوله لو جاء سالما ابو حجر في البيت السابق مع كون الصاحب المرفوع او المنصوب او المجرور معمولا لما جاز او التقديم والعلة في المنع عندهم ابطال ان الحال يتقدم اليه وهذا ضعيف لارتفاع في ... حاصله عندا وقال ابن مالك في علته وقد عرفت ما فيه قوله او تقدم عنه وجوبا لم يذكر الناظم من مسائل الحالة الا مسئلة كون الصاحب مجرورا بالحرف فاما مسئلة كون الحال

محصورا

محصورا فيها بالا فيجوز انه الذي قد ذكرها بقوله في باب الفاعل وما بالا
او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر . فتكون ما واقعة على جميع المعمولات
لا على خصوص الفاعل والمفعول ويستفاد منه جواز التقديم مع الا قليلا
لكثرة التفريع هنا كما في المفعول المقرون بالا وقد نقل ح في باب الفاعل جواز
ذلك عن البصريين والكسائي والفراء وابن الانباري ويؤيد جزم الخلاف في الحال
المقرونة بالا عرفية في عكسه ومما يكون صاحبها هو المقرون بالا فقد ذكر في
التسهيل ان وجوب تقديم الحال فيه انما هو على رأي بعض او رأي غير الكسائي واما
الكسائي فيجيز تاخير الحال كقوله . ما راعني الا جناح هابطا . وجناح اسم
رجل وقد حمله غيره على اضمار عامل اي ما راعني الا هابطا فقوله بحرف غير زائد
علله الشيخ بعدم السماع وبان الحال تابع وفرع في الحال فكما لا يتقدم المجرور على
الجار فلا يتقدم تابعه ايضا قاله الدماميني وهو احسن من تعليل الشارح قوله قال
قوم وهو الصحيح . هذا قاله في شرح التسهيل لاكن صحح المنع في كتابه سبك المنظوم
فقوله ابن كافة للناس حال من الناس فاذا ذكروا فيه ثلاثة اوجه كون
كافة حالا من الناس وهو محل النزاع ويلزم عليه تقديم الحال المقرون بالا فقال ح
وهو ممتنع وفيه انه جار على ما نقل في تقديم المفعول المقرون بالا من الجواز عن
البصريين والكسائي والفراء وابن الانباري ولا فرق بين المفعول والحال وفيه تعدي
ارسل باللام وهو خلاف الاكثر قلنا الا انه كثير في نفسه لوروده في التنزيل نحو
وارسلناك للناس رسولا لا يقال هذا لا تصلح الاية للاحتجاج بها للمجيزين لما
فيها من الوجهين الاخيرين احدهما ما ذكره ح من كون كافة حالا من كاف ارسلناك
والتاء للمبالغة في فاعل كراوية وفيه ان تاء المبالغة لا تنقاس لاسيما في فاعل
لقلتها فيه فلا يحمل ذلك مع احتمال غيره ثانيهما ما ذكره الزمخشري ان كافة
نعت مصدر محذوف مكلوا اي الا رسالة كافة للناس عن الخلاف ويلزم ان هذا
اشهر الاوجه الثلاثة والايراد عليه ان كافة لا يستعمل الا حالا لا ان لزمت الحالية في
كافة بمعنى جميع وليس هو المراد هنا على اعرابه نعتا للمصدر بل هو اسم فاعل
من كف من الكف بمعنى الردع والمنع فاعتراض الشارح تبعا للمغني وهم نشأ من اشتراك
اللفظ وكذا الاعتراض بان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا ان اعتبر ذكرها معه



نيابة عنه بأن المراد كثرة ذكرها معه وهذا منه للاغلبية ذكرها معه فقد
حكى ابن بعض الفضلاء رسالة بعض المتأخرين عن دليل عموم رسالة نبينا فاستدل له بعموم
بعثته للاحمر والاسود فقال المعترض والاحاد والمطلوب في هذه المسألة القطع
فاستدل له بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا انما يتم على قول
البعض من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف والجمهور لا يقولون به فلا
استدلال به فلا ينفع لقصوره ولو استدل بقوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا وقوله تعالى
لأنذركم به ومن بلغ لم يرد عليه شيء . قوله واعود الليث ضرورة ثم يعم على
ما زاد له الشارح من تقدير عنكم من قوله عليكم بالمذكورة لانه لا معنى له اذ عنكم
المذكورة مفرد يحتاج للتعليق بعامل فان علقته بعامل المقدرة لزم تعلق حرفي جر
متحدي المعنى بعامل واحد وهو ممتنع الا على جهة التبعية فان جعلت المذكورة مذكورة
للمجرورية فالحرف والتوكيد متنافيان وان قدرت للثانية عاملا لزم كثرة تقدير فالكلام
غني عنه ولذا عدل الشيخ سيدي فاعدل كثرة الكلام الدالة على خلاف وعدم
الضرورة اشمل منه ومن الضرورة قوله

* فلا تعرف المنية لهم :: فمن عمرو ولات حين انباء *

واما قول الآخر * اذا المرء اعيته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد
فيحتمل ان يكون حالا من فاعل مطلب المحذوف لأنه مصدر مضاف للمفعول بعد حذف
الفاعل اي مطلب المرء اياها في حال كهولته شديد عليه لا حال من ها في عليه
واما قول الآخر * لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الي حبيبا انه لحبيب *
فيحتمل ان يكون هيمان مفعولا لحال من ياء المتكلم في الي والكوفيون يجيزون تقديمها
على المجرور المتصل وكذا المجرور الظاهر ان كانت فعلا زاد الشارح وكانت الا سميين
احدهما مجرور ولم اذكر هذا القول عنهم في التسهيل ولا شراحه ولا في جمع
الجوامع ولا شرحه ولا شرحي ولا النكت فانظر من اين اتى بها ولم يعين كلم اعتبار
بعض الزائد لما يعلمه فتارة لان الزائد عندهم معتد به لما هو واضح فقال
ابو حيان الزائد يجوز التقديم عليه بلا خلاف قلت فيه نظر بل الكوفيون
يا ذرون على المنع ابن هشام في المغني في المرفوع والمنصوب الكامل وليس ادخال الباء
الزائد يا ذن يجوز عندهم ما كان ممنوعا بدونه فلا ينبغي اطلاق الا ان يراد

خصوص

خصوص خلاف من منع التقديم مع الاول لكونه مجرورا بالاول على انه نقول قد
يمنع التقديم مع الجار الزائد بلا خلاف ومن ادعى كان اولى بالتنبيه عليه وذلك
اذا كان الزائد لازما او غالبا نحو احسن بزيد مقبلا وكفى بالله وكيلا فلا يجوز
تقديم الحال فيهما على المجرور بلا خلاف بخلاف الزائد لتشبيه زيدا ولا غالبا
فالجواز على الصحيح ويتفق عليه اذا كان المجرور ضميرا او نحو ما تقدم في قول
ابي البقاء في لستنا عليكم بوكيل ان عليكم متعلق بوكيل او حال عند من اجاز تقديم
الحال على حرف الجر فالصواب اسقاط قوله عند من اجاز لان الجار هنا زائد
فلا اثر له في المنع بل التقديم جائز اتفاقا حيث كان المجرور ضميرا او غيره وزائدا
نعم في جعل عليكم حالا نظر لان الجار غير زائد بل كما سياتي في قوله واما بالاضافة
منه فممنوع فمن الناظم بجوازه اذ يمتنع تقديم الحال على صاحب المضاف اليه
مطلقا كانت الاضافة معنوية وهو مثال اتفاقا او لفظية وفيه خلاف واجاز
صاحبه في الجامع وابن مالك في شرح العمدة المنع ايضا واجاز ابن مالك في شرح
التسهيل تقديم الحال على المضاف في الاضافة اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب
السويق الآن وعزا له نهاية في تقديم الانفصال لكن قال في شرح العمدة المنع
عندي اولى فقوله كما يعجبني وجهها مسفرا اما قوله *

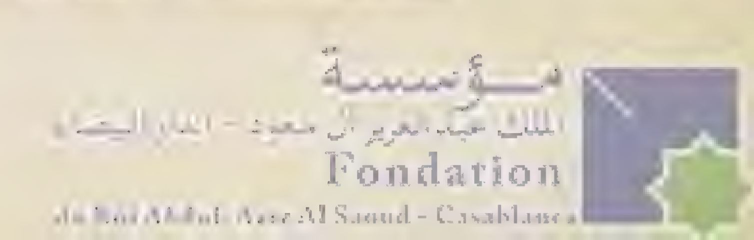
نحن وكنتنا خمشا ديار كم * اذا سلمت حماتكم ذ... داركم

فليس خمشا فيه بمعنى بعداء كما في قوله افردنا خاصيين حتى يكون حالا من كاف
دياركم بل هو بمعنى ذاهبين من خمشا الكلب حال من فاعل كنتنا اي وكنتنا ذاهبين
لكم ديار كم والزمان رما ووراء الرجل فيها يعني ان يجيبه فقوله وانما يجيء الحال
من المضاف اليه في هذا مرتب على قوله او بالاضافة ورتبه كما على ممنوع قوله
بمعنى جر فقوله ونحو يعجبني انطلاقك منفردا اقرب من لفظه فقول الشاعر

* تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا *

ثم ان مجيء الحال من المضاف اليه في مثل الصورة وسوى كون المضاف عاملا في
الحال جائز اتفاقا والا فاد عامل الحال وعامل صاحبها واحدا واما اذا كان المضاف
جزءا او كجزئه فقال ابو حيان لم يشترط احد اشتراط ذلك الا ابن مالك وقد تبين العود
ولا يعبر عامل الحال وعامل صاحبها فيهما وتأول ما استشهد به كما فيها كما

ذكره ثمّ والجواب ان ابن مالك نقل في بعثا وبعد المجرورين المذكورين عن الاخفش
ولم يتعرض لزيادة تعالى ذكره في النكت وامّا اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها
فالناظم يجيزه كسيبويه المجيز للحال من المبتدا على ان المجرورين المذكورين هما
المضاف اليه عامل الحال وعامل صاحبها متغايران لان المضاف فيهما في نية السقوط
اذ لا يختل المعنى المراد بحذفه فاذا قدر سقوطه صار المضاف اليه فاعلا
او مفعولا معمولا لعامل الحال الذي هو الحق فمن ثم قولنا في غير التنزيل ولا ان اتبع
ابراهيم حنيفا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كل احد منهما والمعنى فيه انه
بغلبة جانب المعنى وحمل عليه والحمل على المعنى دون اللفظ كثير في كلامهم نحو
لولا الخ شيء الراجح قريب فاهره واكثر من ... على الراجح شيء اهره واكثر
وقد ترجم له في الاشباه فانظره وفيه لكفاية وفيه اخراج المعنى في اسلوب
في دار واحدة فانه يبدا الكلام على اسلوب ثم يتكرر بالكلام الاسلوب الاخر
المودي مؤدى الاول وينتقل الكلام الى الثاني فيبني على مقتضاه فيوثر اهل
اللغة وهذا التعليل احسن ما للشراح من ان المضاف الجزء وشبهه بالكل صير
عامل المضاف كانه عامل المضاف اليه تعسف مقتضى مذهب الناظم
من جواز اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها الا يشترط منزلة كون المضاف
جزء او كجزء اذ لم يكن مذهب الفارسي ... منع مطلقا مع انه
حكى في شرح التسهيل الاجماع على المنع ولكن الاجماع مقدوح فيه بان بعض
البصريين اجاز ذلك وزاد في العمدة مما يجب فيه تاخير الحال ان يكون منصوبا
لكان او ليت او لعل او فعل التعجب او صاحبه ضميرا متصلا بصلة ال او بحرف
مصدري نحو * كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي
ليت هندا مقيمة عندنا . لعل زيدا مجتهدا يأتينا . ما احسن زيدا مقبلا . القائم
ضاحكا زيد . يعجبني ان ضربت زيدا مجردا . ولم يذكر ذلك في التسهيل فقوله
كما اذا كان صاحبها مجرورا الخ فيه ويكره خلاف الكشاف ذاهبا بقوله
* ما ان يمنع الاحتجاج بما ... وتعرض غيرا له على تقديم عامل واشعر
الكلام بعدم المنع فيجب التقديم انما لا اضافة صاحبها الى ضمير فلا تسبقها
نحو جاء زائرا هندا اخوها باضافة زائر لهند ولو نون ونصب هندا لم يمتنع



او يقال جاء منوا الخوصا زا بزاوية تعلم ما في تمثيل الناظم لما يجب فيه التقديم
بقوله جاء منفردا العمرو وصاحبه اذ لا يمتنع ان يقال جاء العمرو وصاحبه منفردا الا
ان يقال وجوب التقديم انما هو بالنسبة لتاخير الحال وما انتقل بها من معاد
الضمير معا عن الصاحب المضاف للضمير ويجب تقديم الحال اذ الخ يوجد ما
يفصل بين الحال والباء غيره نحو اقام مسرعا جئت ويجب تقديم الحال الفاصلة
اذا كان العامل اسم تفضيل عاملا في حالين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا
فان صاحب الحال الاولى الضمير المستتر في انفع والثانية ما في ذكرهما بين الظرفين
في شذا المنظوم قوله ان يجوز فيها ان يتاخر عنه اي عن صاحبها لانه الاصل
وقوله وان تتقدم عليه اي عن صاحبها الا لنكتة داعية للتقديم قوله او
تقدمها على جاء رجل فيتكلموا في خلافا للجرمي في المنع متعلقا حالا على التمييز
وللاخفش ان توسط المبتدا بينهما ويقدر عاملها المؤخر لتقدمها عنه كقول مثلا
مثلا زيد جاء والبعض في المذكر نحو مر برا وليث وللكوفيين في حال الصاحب
الظاهر نحو راكبا جاء زيد يعلل المضمر فيجوز عندهم فاليا جئت وقائما في
الدار انت على ان فاعل الظرف عندهم لا يشترط كونه في رفعه الفاعل على الاعتماد
قوله شتى تؤوب الحلبة هذا مرجح في الرد على الجرمي والكوفيين ولذا انقطع
ثعلب منهم بقوله شتى تؤوب الحلبة لما بينه الشارح واما الآية فلا رد فيها على
الجرمي للاحتمال الذي ذكره الشارح ولا على الكوفيين لانها ليست من محل نزاعهم
لان صاحب الحال فيها فضلة مجرور او مجرور ولا على الاخفش لانها ليست
من محل نزاعه ايضا اذ الحال فيها على الاحتمال سواء فيهما شعاعا مفردا الخ
جمعا قوله عرس في الحلبة فرس وعرس زوج البغل واسم البغل ايضا واصله
رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان عليه السلام او ... الخ
وقال في الحلاء وعرس مع كذا فوقع في عهد سليمان عليه السلام كانوا يعتمدون
على البغال فاذا ذكروا نفرت البغال من الحمار ... وبعضهم يقول عرس عرس قوله
متجليا جملة في موضع نصب على الحال وعاملها تجليه الاعراب واجبا عند
غير الجرمي من البصريين وجائز عند الكوفيين ويجوز عندهم كونه الامر قوله
ولا مفهوم لقول الشارح ان البيت لا ينهض في الرد عليهم اذ ليس الرد عليهم فيما نصه

راكبا

القمر



يجيزون تقديم الحال في مثله لان صاحب الحال فيه لا مكثر وليس من محل نزاعهم
في جواز التقديم واما البيت فلا ينهض ردا عليه وان لم يجز المؤلف جواز
او يدعى ان جملة تحملين خبر او انه على حذف الرابط اي تحملينه او يدعى انها اعتراضية
بين المبتدإ والخبر ومثل له في شرح التسهيل لعمل الصفة المشبهة بقول الشاعر

بمنبلج ذا بشارة ومعرفا * كما قد اتى العلم مرضى ومغضبا

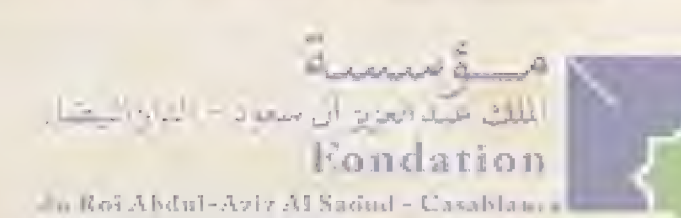
فقال والمؤلف في الكلام تمنبلج ذا بشارة ومعرفا مع جواز ان يتم حالا وفيه انه لا يتقدم
معمول الصفة المشبهة عليها نصبه تشبيها بالمفعول كقولهم لا تعمل الا في
السببي اي فيما تعلقه فيه بالضمير على اسم الفاعل فانها تعمل في الحال والظرف
وغيرها وليست سببية قوله انه ينبغي ان يتفرع عليه وجوبا لم يبين كم الى
منع الحال ويتعذر هنا لما في قوله بدا بن تفريعه على ان يراد بالجائز ما الذي
يمتنع اغني الماذون فيه واللزوم وكذا لم يذكر في التسهيل وجوب التقديم
قوله بفعل جامد او مضمون قول الناظم ما قوله صفة تشبه الفعل الجامد
هو مضمون قول الناظم اشبهت المضارعا قوله او مضارعا مقدر بار والفعل
هو مضمون المجموع من بفعل او صفة لانه ليس واحدا منهما وكذا اسم الفعل داخل
في ذلك المجموع وكذا اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه داخل فيه ايضا
وانما صرح به كغيره لما افاده ذكره من التنويع والتفصيل والرد على المخالف
في البعض كما سنذكره قوله فتلك ليت بتقديمها وفيه خلاف السهيلي في عمل اسم
الاشارة بفعل العامل تجوزوا تقديره انكروا انها خلاف وفيه وخالف ابو حيان في
حرف التمني والترجي فقال اما صححه ابن كان من ليت ولعل يعملان في الحال صححه
الزمخشري وابن عصفور والصحيح انهما لا يعملان في الحال والاخرى كان وان ولاكن
ه وافتضح من امثلة ما تضمن معنى الفعل دون حروفه على الثلاثة التي في
النظم وقد ذكر في شرح التسهيل منها حرف الترجي والتنبيه والاستفهام التعظيمي
واما ينبغي فيه ايضا معهم تشبيه وقد ذكره في التسهيل مستقلا فلم يدرجه
في المضمن معنى الفعل دون حروفه ولا وجه له مثال حرف الترجي قوله *

* لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء *

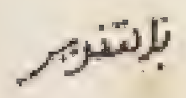
اي انرجو في هذه الحالة ان الموعود ان يكون بدا لك بداء في تلك القلوص والمانع

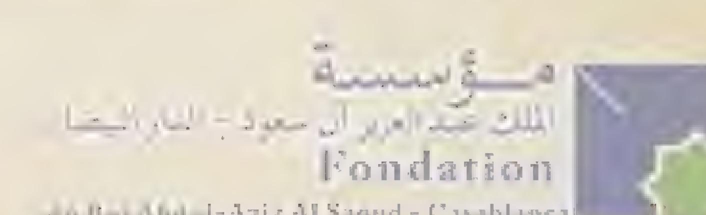
بقول

يقول الجملة اعتراضية قرنت بالواو الاعتراضية ومثال الحرف التنبيه هذا
يعني شيخنا ان جعل الفعل ليتا ومنع ابن مالك في الكافية جعل حرف التنبيه وغيره ان يكون
العامل اسم ابن شارة فيجوز ما فاء بادا زيد على الاول دون الثاني ويشهد للعمل
والجواز قوله * ما ابيناء ادام في النصح واصغ له * ومثال الاستفهام التعجبي
قول الشاعر * يا جارتنا ما انت جارة * ان عظمت جارة وحذف لا
بانت لتحزننا عفارة * وكذلك في هذا ابو حيان وقال يحتمل جارة التمييز
ويحتمل ان ما نافية مجازية او تميمية اي لست جارة لبينونتها ان انت اعظم من
الجارة ومثال الامر اما علما فعلما ذكره كذا في شرح التسهيل كما مر واعترض بان
العامل الفعل الشرط المحذوف بعد لاما ومثال بعض التشبيه زيد زهير شاعرا ان
او زهير شاعرا الحال زهير بليغ واجاز الكسائي التقديم في هذا واما نحو
الشمس كل الذي بالعامل مثل فقيرا وصفه حروف الفعل لانه بمعنى جاء اذا فلا يزال
تضمن معنى الفعل دون حروفه وزيد حرف النداء كقوله * يا ايها الربع مبكيا بساحته *
وفي مجيء الحال من المنادى خلاف ويحتمل ان العامل الفعل المحذوف فقوله ليت
هذا فقيهة عندنا ان قلت اذا جعل العامل ليت كانت الافادة خبر التمني
الواقع في الحال فلا يفيد هذا الكلام الا في حال افادته الذكر عند تمني المتكلم
وان جعل العامل الذكر فالمعنى ليت تكون عندنا في حال افادتها في المستقبل قلنا
التمني وان نشأ في الحال تعلقه بالافادة بالمتكلم بعد انقضاء التكلم بلا لازم اذ جعل
العامل ليت ان تكون الافادة خبر التمني القائم بالمتكلم المدلول عليه بليت
المراد بالحال في الحال الواقع الاستقبالي والمعنى على جعل العامل ليت اعم منه
على جعل العامل الخبر بما قلنا فقوله اوعما فلا تأم عن كلمة مانع اي يمنعه من
العمل فيها قبله كلام الابتداء والقسم فيما مثل وكالموصولة بالعامل نحو
الجاء مسرعا زيد خلاف الواقع صلة لغيره فيجوز التقديم عليه نحو امرا لي خاطبا
جاء وزاد في التسهيل وقوع العامل نعتا ومثل مانع اضافة بالنسبة لتقدم الحال
على المنعوت فلا يجوز هذا راكبا رجل مقبل خلافا بهذا رجل راكبا مقبل ومثله في
شرح التسهيل بقوله مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يجوز مررت
برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه وشمول المنع في هذا المثال الاكثر غير التمييز



على متأخر فيجعل الأوصاف رهنا بالمنع التقديم إذ يلزم منه عود ضمير على متأخر وهو
فضلة منه وفي تبعه والصواب أن لا منع في التقديم في المثال المذكور إلا إن قدمت
الحال على المرفوع أما إذا تأخرت عنه وقدمت على الصفة فقط كقولك مررنا برجل
مكسورا سرجها ذاهبة فرسه فيجوز ولا ضير فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
بل على متأخر لفظا فقط لا رتبة لأن رتبة الصفة التقديم على جنب موصوفها والتقديم
على الحال من حيث كونها عاملة فيها ومرفوعها الذي هو مفاد الضمير صفة الاتصال
بها لكونه فاعلها ومرتبة الحال بعد ذلك فإذا قدمت الحال على الصفة المقرونة
كان عوده على متأخر لفظا فقط فقولنا مكسورا سرجها رتبته التأخر عن ذاهبة
فرسه فإن جعل ذلك في رتبة فلا اشكال وإن قدمت الحال بالضمير المقدم معها عائد
على متأخر لفظا لا رتبة فتأمل وعن العامل المقرر بمانع الرابع صلة نحو مصدر
فيجوز نسيئا ضربا زيدا سواء جعل الحال للمصدر او للفاعل المقدر ومما يمتنع فيه التقديم
الجملة الحالية المقرونة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة خلافا للكسائي والفراء
ومثلها مخلصا واجبا زيد بعضهم اذا كان العامل مغلقا والفيا من المنع مخلصا
لأن أفعل الواو للعطف فلا تصدر والكلام ما انتفاء الشيء الجواز فيه تكلم قوله
وما كان عاملا في حالين لا شيئين مختلفي المعنى او مختلفيه ابو وافعل الا مختلفا المعنى
او متحدا فالصور أربع اختلاف معنى الحالين والصاحبين نحو زيد مفردا انفع من عمرو
معانا واختلاف الحالين فقط نحو زيد مفردا انفع منه معانا واختلاف الصاحبين
فقط نحو زيد مفردا انفع من عمرو مفردا واتفاقهما فالحال الحالا فيه من اتحاد
المفضل والمفضل عليه اذ لا يمكن التغاير بين شيئين إلا [illegible] ونحو ذلك فيستقيم
أيضا نحو زيد مفردا اليوم انفع منه مفردا امس [illegible] ان العامل
في الحالين افعل التفضيل وصاحب الاولى المستتر فيه وصاحب الثانية مجرور من وتقديم
الحال على عاملها غير المتصرف اسهل من كثرة التقديم الذي لزم من فعل اذ كان واذا
كان فيه تقديم ستة اشياء الظرف وكان [illegible] وثانيا سواء جعلت
كان المقدرة تامة او ناقصة مع ان فيه تقديم احد الظرفين على افعل التفضيل
بل شبيه فلا منع منه وإن كان التوسع في الظروف اكثر لها لا في غيرها لأنها أشبه
شيء بالظرف لكونها على معنى في كما وقد صرح في شرح التسهيل بأن الفاعلين





بالنعت من يقدرون لئلا يلحقا البيان اذا كان واذا كان ولو قدروا ذلك الاول مقدما وجعلوا
الثانية معمولة لاسم التفضيل لخفا الحذف فانه ينبغي تقليل الحذف ما امكن ومن
جعل كان المقدرة تامة احتاج الى تقدير زيد المحسن افضل منه المسيء وقال
الدماميني يحتاج الى سماع بمقتضاه ان المثال من تركيب النحويين ومقتضى كلام غيره
انه مسموع ومن امثلة الفعل في الاول قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا اسم
الاشارة او حرف التنبيه من ذلك لا يصلح له فيما قبل فيه نحو زيد مفردا انفع
من عمرو معانا ويلزمه الايصال هذا الكلام الخ وفيه بصريه انه اشار اليه وليس
كذلك بل فضل بسريته لكونه بلحا وبغيرها لكونه رطبا او من دليل تقدير ضمير اذ
اذا كان واذا هو والممنوع من العرب توسط الفعل بين الحالين فاتفق الجمهور على
ذلك فلا يجوز تأخيرهما ولا تقديمهما والعمل من منع التقديم ولا كان تكونا معا
للتباين الحال المفضلة بالمفضل عليها ولما رواه بعض الفعل ذلك من هذا الالباس
يندفع بالايلاء اعني ايلاء الحال المفضلة ومجرور من المفضل عليها اجاز ذلك نحو هذا
اطيب بسرا منه رطبا وزيد اشجع اعزل منه متسلحا ابو حيان وهذا محض في القياس
لكن يحتاج الى سماع وهذا مثال في قولهم كما انه لم يسمع به وهذا غير ذكر الدماميني
بلزوم الفصل بين افعل ومرفوع مجرور منها وفيها كما مر وانما العلة ما قال وقيل قد
يفصل بالظرف والمجرور والتمييز فلعل ذلك فصل جائز وهذا ان التزم دفعا للالباس
يكون مغتفرا زيادة في نوع من التركيب فلم يحتملوا افراط التأخير على غير هذا الوجه
نحو هذا اطيب منه بسرا رطبا والتقديم نحو هذا بسرا منه رطبا اطيب فلا
يجوز باجماع قاله في التصريح ولا تختص المسألة بكون افعل خبرا بل قد يكون صفة او حالا
نحو مررت برجل خير ما يكون خير منه ما يكون فحينئذ الثانية مجرورة صفة لرجل والاولى
والثانية منصوبتان على الحال من ضمير خير ومن كان منه ونحو جاء زيد خير ما يكون
خيرا منه خير ما تكون فالثالثة تنصب على الحال الاكثر الوسطى من زيد والاولى من
ضمير خير في الثانية والثالثة من الكاف منه وقد افردت هذه المسألة بالتأليف بل
ومثل ذلك يجيء في كل ما فيه من التشبيه فيجب تقديم حال المشبه الى جنبه وتأخير
حال المشبه به كقوله * تعيرنا اننا عالة * ونحن صعاليك انتم ملوكا *
اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم والعامل معناه مقدرا عليه التشبيه



لانه يقتضي الاشتراك في حالة واحدة في حالة الثلاثة واثبتناه فعلا ليدل مثل ما لكم او دائم
ملزكا منزا فعلا كلام شيخ ومثله قول الاخر

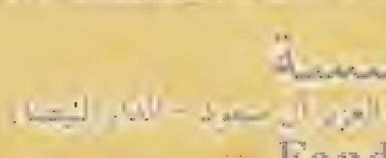
*

من اكرم جميعا فار امرا ابوهم ولا تحسبن بقاء ۞ قوله ويجوز بقلة
توسط الفعل بين المخبر عنه والمخبر به اعلم ان الصور الممكنة في الفعل مع المبتدا والخبر
الكون ستة لان الفعل اما ان يتقدم عليهما او يتوسط بينهما او يتأخر عنهما وفي
كل اما ان يكون المبتدا والخبر على الترتيب او على عكس الترتيب نحو فاهم زيد في الدار
ومع عكسه نحو فاهما في الدار زيد فلا فرق بينهما فيما يظهر من المنع والمنع في جريانه
الخلاف فالاكثر على المنع مطلقا وحكى ابن كما من الاتفاق وعليه وجوزه الاخفش
وفصل ابن بشار بين كون الفعل الظرفية فيجوز التقديم نحو هنالك الولاية لله
الحق على ان هنالك حال ولله خبر ويمنع في غيرها واما توسط الفعل مع تقدم
المبتدا وهي مسئلة شيخ وكون فمنعها الجمهور مطلقا وحجته ابو عثيان روما وهم
ذلك يؤول لما قسى عليه المرتع وجوزها الاخفش مطلقا وحجته ابن كي وثالثها
الجواز في الفعل الظرفية نحو زيد في الدار عندك والمنع في غيرها وزاد بعضنا الجواز
ان كانت من قسم مرفوع نحو انا مثلما في الدار والمنع ان كانتا من كذا وعليه
الكوفيون واختار في التسهيل الجواز بقوله في الفعل الظرفية ويضعف في غيرها
واما التوسط مع تقدم الخبر فلا خلاف في جوازه نحو في الدار فاهما زيد واما تاخرها
عنهما فجائز ايضا مع تقدم المبتدا نحو واما الزيدين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ومع تقدم الخبر فالظاهر الجواز
نحو عليه مائة بيضا ويبدو ان هذا الحال والقياس يقتضي المنع للفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وهو المبتدا فقولنا لو قال راغب انت عن الهتي فيتعين كون راغب
مبتدا وانت فاعله ليصح تعلق عن الهتي براغب ولو علق به مع اعراب انت مبتدا
لزم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فلذا لم يغتفر ذلك في الجار والمجرور وهي
اعمال او اذا ثبت ذلك كان الممنوع من ذلك شاذا ۞ قوله رغبا رهبا فيلزم
يتعين كونهما حالين صريحا على الزيادة المحذوف لانهما فيرار في الزيادة ولا يجوز كونهما
حالين من ياء المتكلم في على لانهما يصيران فيدخل في الالتزام او اللزوم التا نشي
عنه ويدخل حاسر يعني ان ليس المراد انه وقف الزام نفسه الزيادة كان رغبا حالا



أو أن الترجل إنما تجب عليه إذا كان رجلا صالحا فإن لم يكن كذلك تجب عليه
بأفعاله قوله ويقدر الأول للثانية من أهل المغرب وقال صاحب التمهيد يعمل عند
عدم القرينة على أن الفعل الأول للفاعل والثانية للمفعول قال أبو حيان ممن خالف
الغير واختار السيوطي كما قاله في التمهيد قوله ومنع السيرافي وجماعة النوع
الأول نحو رجلا جاء زيد الثالث ما عدا ما عليه فليس لتكميل الوزن فقط قوله وسلموا الجواز
إذا كان العامل اسم التفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا هكذا العبارة وفيه بحث
لأن صاحب الحال في هذا متعدد إذ الحال الأول من الضمير المستتر في اسم التفضيل
والثانية من هاء منه فليس من النوع الأول الذي نقل عنهم المنع فيه حتى يستثنى
منه فإن قلت الضمير المستتر إنما هو المجرور لشيء واحد فهذا تعدد صاحب
الحال معنى وإن تعدد لفظا قلت لو كانوا يمنعون التعدد عند تعدد الصاحب
لفظا واتحاد معنى لم يخصهم الخلاف في نحو جئت رجلا راكبا فإن راكبا حال من
ضمير رجلا إذ معلوم أن ضمير المتكلم المجرور في زيادة بيناته متحد مع ضمير رجلا
معنى وإنما وقع التعدد لفظا فهما إذا قدرنا أن راكبا حال من ضمير رجلا الذي
هو حال من ضمير الفاعل المجرور علمنا أنهم لا يمنعون التعدد إذا تعدد الصاحب
لفظا واتحد معنى وأنهم يجعلون هذا من القسم الثاني الذي تعدد فيه الحال بتعدد
صاحبه وليس من القسم الأول الذي وقع فيه فإن قلت فلعل معنى قوله وسلموا الجواز أنهم
سلموا أنها من النوع الثاني كما مثلنا فلا يكون هذا في قوله الاستثناء وما قبله
قلت يرده قوله إذا كان العامل اسم التفضيل إذ لو أريد النوع الثاني لقيل
وسلموا الجواز في النوع الثاني مطلقا أي سواء كان العامل اسم تفضيل أو غيره
ويكون تخصيصا بغير فائدة قوله النوع الثالث ويكون الفعل إنما هو من أجاب عنهم
في رجلا راكبا أن الحالين فيه اختلاف فإن الجواب أن ذلك لا يكفي جوابا عنهم
لأنهم يمنعون تعدد الحال مع اتحاد صاحبها معنى وإن تعدد لفظا حيث اتحد العامل
والله أعلم تنبيه ما أجاز الكسائي ومن تبعه مجيء الحال متعددا لا من مفرد
وتعقبه في التبيين قال ابن ليث صاحب الناقة كالحمير ومن أعقدنا إنما يجمع على حذف
بعضها أن الأمر كالحمير أو حذف معطوف أي والناقة فليس بخاف آخر وإذا تعدد
العامل واتحد لفظ الحالين والأحوال جاز تثنيته وجمعه نحو هذا زيد ولقيت عمرا

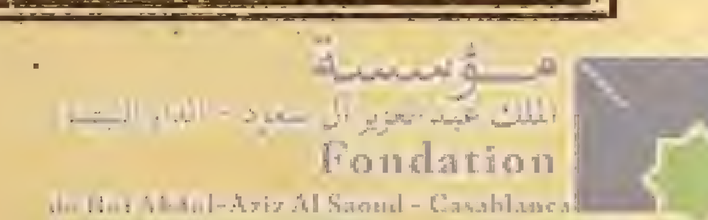
متكلفين اجاز ذلك الجرمي ومنعه ابن السراج واجاز ذلك من الى الغد بمعنى العاملين كزيد في
الدار وانطلق عمرو منشرحين ومنعه ان اختلفا كجاء زيد وذهب عمرو متفقين فقوله
وارسلناك للناس رسولا يحتمل ان الرسول بمعنى الرسالة كقوله ولا ارسلتهم
برسول فيكون اسما مصدرا وضع موضع المصدر المؤكد اي ارسلناك للناس رسالة وكذا
وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره يحتمل ان يكون مفعولا
مطلقا نوعيا بمعنى تسخيرات وكذا قم قائما يحتمل بمعنى قم قياما واما اخ فيحتمل
ان يكون من الحال المؤكدة الموافقة لعاملها لفظا ومعنى وجعله منادى ممنوع الا
ضرورة تنوين المنادى وحذف الجار مع اسم الجنس وفي التسهيل ويخالف العامل
لفظا اكثر من توافقهما يعني الحال المؤكدة لعاملها المؤكد بها فقوله فتبسم ضاحكا
التبسم اول الضحك بمعنى فتح فاه شارعا في الضحك وبه يظهر كونها مؤكدة لعاملها
فقوله واما المؤكدة جملة ذكر اسم الفاعل من التي تدل عليه الحال بما افادته الجملة
قبلها بالدلالة بوجه ما وموضع تلك المعاني الذي هو بمعنى كالذم او شبهه بالالزام في
تفرع العلم به ومن تلك المعاني التفخيم فتارة يكون فعلا وعليها ما بابه كذا في
التسهيل والحواشي بعينا كما الغير لانه اسم مفعول من عابه ثلاثيا فاصله معيوب
فنقل ياؤه من غلبة ما فعل بمبيع وقد يحتمل الحال المؤسسة والمؤكدة نحو ومنينا له
اعظم فان قدر منها نبوة كان مؤكدة او نبوة كان مؤسسة واما عاملها فقالوا يجعل العامل
ما بعد الفاء في مؤكدة واجعل فعل الشرط الذي هو قبله اذا مؤسسة ويتعين هذا ان منع
عمل ما بعد الفاء فيما قبلها نحو انما عملها بانه علم فقوله مع تعنى جاء من قال
حتى يوحد الشركاء من الكلم فالتغ بها فريم من تسميتها مؤكدة لانها انما تؤكد
شيئا والجمود من قوله جملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا او في حكمه كان عاملا
فيها فكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون الجملة ولذا جعل في شرح التسهيل قولهم
زيد ابوك عطوفا ونحو انا مؤمنا من المؤكدة لعاملها المراد ومعنى الاب والمؤمن
كما ان للفعل وفي اخذ التعريف من تسميتها مؤكدة نظر اذ قد تؤكد النكرة على ان
المؤكد منها مضمون الجملة لا كل جملة واشتراط التعريف انما هو للاكثر فقوله
معرفا وحرفا يؤخذ الاضمار من تقديم المشترط قوله بمضمر عاملها فلا تبده
يظهر الحكم كقولهم انا ابن دارة معروفا بها نسبي ولا واسطة بين المؤسسة



والمؤكدة وما ذكره من أنها لا تخرج عنهما كالمشخصة نحو مررت بزيد فردا أبدا والمحكية
في رأيت زيدا أمس قائما معا والمقدرة نحو ادخلوها خالدين والموطئة نحو إنا أنزلناه
قرآنا عربيا فقوله وكذا وجاء أو مجرور الخ ينبه بهم عليهما بالعموم ولعله
أو رتبها في الجملة بناء على قول الأكثر بأنها مفردة بالفعل لأنه الأصل في العمل
قوله كذا رأيتها ضمن بيت إلى آخره التقدير قد تقع جملة فيقدر القول الذي
المنعت كقولك في الزيادة وجدت الناس اخبر تقله أي مقولا فيهم اخبر تقله أي اختبر
منهم امرا تبغضه لما تطلع عليه عند الاختبار من قبحه وكذلك في المختص

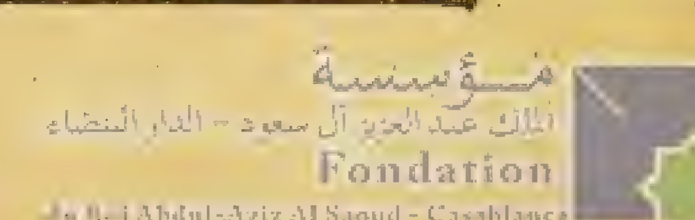
مبني عنده ضر علي فرع ✦ حزب النبي إلى انجي ازا ثم عسى ✦

أي مفعولا فيها ذلك زيد وجوزا ان يكون من النعت على غير بلفظ القلب مجازا وعين
العزاء انه جوز وقوع الانشائية حالا واستثنى ابو حيان من الخبرية التعجبية
او قلنا بخبريتها فلا تقع حالا نحو جاء زيد ما احسنه قوله ولا تجري منه الرواية
بناء امر فيرى نحيا على حذف النون الحقيقة اذ هي التي عمر حروفها دون الثقيلة واعرابه
ان كان جوابا للامر على حر وقلت ادع واد عوا وقولهم دعني ولا اعود فقوله غير
مصدرة بدليل استقبال استثنى ابو حيان الشرطية فلا تقع حالا نحو لاضربنه ان ذهب
وان مكث لان المعنى على كل حال وقال ابن مالك ووقعت الشرطية حالا نحو كمثل الكلب
ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث للانسلاخ الشرطية عن طلبه اذ المعنى يلهث على
كل حال وان افهم بعض المحققين ان الشرط اذا وقع حالا فيه يقدر له جزاء ومقتضى
كلامهما اختصاص وقوع الشرطية حالا بما فيه معنى قولنا على كل حال وقال في
المطول فان قلت هل تقع الشرطية حالا قلت منعوا ذلك وان جبروا ان
تجعل خبرا عن مبتدأ نحو زيد ان تضربه يضربك فجعلوا الاسمية التي خبرها
شرطية لان الشرط له الصدر لا يرتبط الا بالفعل كما في العلم اشتغالا
عن الخبر والمنعوت لما بينه وبين النعت من الاتصال في المعنى والاتحاد في الحال
بخلافه تنقطع عن صاحبها واما الداخلة على شرط هو اولى بالدخول فيها فتلفها
نحو اكرمه ولو شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فالجمهور حالية معطوفة على قبلها
وقال الجار بر على عطفها على ضد الشرط المذكور مقدرا اي ان لم يشتمني وان شتمني
وقال بعض المحققين اعتراضية يعني مستانفة لعطفها متعلقة بما قبلها معنى نحو
انا سيد ولد ادم ولا فخر وقد نقل الشيخ عن المكي مثلا ذكر في المطول من لزوم



جعل الشرط الذي ليس في معنى على كل حال خبرهم في الحال والجواب له لا حاجة الى
ذلك لقوله تعالى كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا ولا ذمة فالجملة الشرطية
حال بتقدير كيف كما في التفاسير والتقدير كيف يكون لهم عهد وان يظهروا وان الذي
هنا لتميم معنى والاتصاف بمضمون الشرطية لا يتوقف على وقوع المعلق عليه
حتى يلزم عدم مقارنة الحال لعاملها الا ترى ان ضربنا لا يتوقف على ذلك اذا كان
الارتباط حاصلا فاعتبار مجرد الجملة انما كان لاجل انا بمعنى قولنا جاء زيد وان
يسأل يعطه جاء متهيئا للاعطاء الذي يحصل منه عند السؤال قوله ان تكون مرتبطة
وذلك لان اصل الجمل الاستقلال بالافادة وعدم الارتباط بشيء ومن هنا قيل ان
الجملة والكلام مترادفان بحسب الاصل فاذا اخرجت الجملة عن اصلها ووضعها وجعلت
واقعة موقع المفرد احتاجت الى ما يربطها بغيرها ليعلم انها خرجت عن الاستقلال
وجعلت جزء كلمة مربوطة بغيرها والرابط هنا الواو والضمير او هما قال بعد ذكر
الضمير لانه الاصل كقوله * نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدري *
اي الماء غامره فيه وقيل يقدر الواو لانه الاكثر مع الجملة الاسمية للاكثر كلام عبد
القاهر في دلائل الاعجاز يوهم ان الجملة الحالية تكون مستقلة لتشبه في قوله
المفرد وانها استقلت كلاما على حدته فلا اعتبار في المفرد اذا كانت الجملة الاسمية
الحالية مصدرة بضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو مسرع او يسرع وجب الواو لان لها
الواو في الجملة الحالية حتى تدخل في جملة العامل وتضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا لا يتأتى في الضمير لان اعادة زيد بضمير
المنفصل كما هو في اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل به سراع في صلة المجيء
وتضمه اليه في الاثبات فان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه
يسرع والا كنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا اذا قلت جاء زيد السبع على عاتقه او خرج التاج عليه بدأت بالحال
كان كلاما تاما لا انه بمنزلة قولك جاء زيد متقلدا سيفه وخرج متلبسا التاج
في ان المعنى على استئنافك كلاما وابتداء اثباتا وانك لم ترد جاء زيد كذلك ولا كي
جاء زيد وهو كذلك انه مقتضاه ان الجملة الاسمية الحالية لا تشبه في قوله المفرد



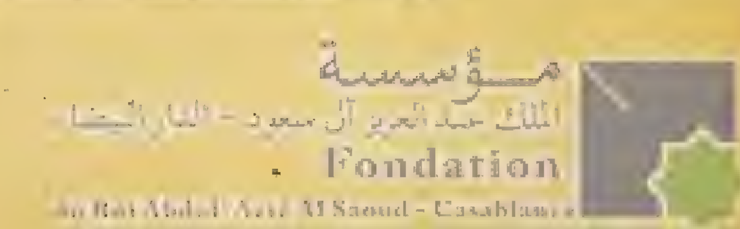


وتقديرها وهو خلاف ما في زيادة وما اجمعوا عليه من انهما في محل النصب لكونهما في
قوة المفرد المنصوب والجواب بان مراده ليست في قوة المفرد من كل وجه بل لها
نوع استقلال ايضا بان منع الجار في غير الاسمية ايضا وفيها ثبت بان مشابهة الاستقلال
في الاسمية اكثر من مشابهة الانفصال وبما قبلها واما غيرها فقد تتساوى المشابهتان
او تكون مشابهة الانفصال وبما قبلها اكثر وزعم ابن السبكي في الاشباه انه قد
يتغاير معنى الجملة والمفرد فان من نذر ان يعتكف صائما لزمه الاعتكاف
بصوم مستقل للاعتكاف فلا يجزئه الاعتكاف في رمضان بخلاف من قال نذرت ان اعتكف
وانا صائم فيجزئه لانه نذر ان يعتكف اذا كان متلبسا بصفة فاذا وجد تلك
ايقاع المنذور وهو الاعتكاف معها وحاصله ان النذر تسلط على القيد والمقيد
جميعا في صورة الحال المفردة وعلى المقيد فقط في صورة الحال الجملة فلا من قبل جعلها
في النذر حتى تكون منذورة وانما هي قيد للمنذور اعني الاعتكاف وهذا من اثار
الاستقلال قوله وجب الواو قيل فيه ولا يحتاج الى تقدير مبتدا لتكون الجملة
اسمية خلافا لما عليه السعد فانه لا داعي اليه لان المضارع المثبت العاري من قد انما
امتنعت فيه الواو لقوة شبهه بالمفرد وقد زال المبتدا وجدت الواو اطلق عليه
واما المقرون بقد فقد زال الشبه باقتران قد لان قد بعد المضارع منعه واما لزوم الواو لقوة
جانب الاستقلال فيها كالاسمية قوله الثاني في ذلك وجه ان الواو ههنا شبيهة
بالعاطفة فكما لا تقع العاطفة بعد الا نحو ما جاء زيد الا وعمرو فكذا الواو الحالية
خلافا لشارح اللباب وقوله الا وكان من تابع بما ورد ضرورة قوله المضي
بلا قد قوله في التلخيص فما يجوز فيه الواو وتركه وجعل من دخولها فيه ادلة ابن كيوان
فاستقبلها ولا تتبعا وتوجيه الندور قوله المنفي بما تقتضي تعليل التلخيص انه نحو
ويمشي دخول الواو وحذفها وحكى المطرزي وزعم بعض النحاة ان المنفي بما يجب ان يكون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال
وجوابه ان قوة الدلالة على الحال جوزت الترك قال الشيخ عبد القاهر في قول
مالك بن ربيع * اغار وامر دمي وتوعدني * وكنت وما ينهنهني الوعيد *
ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه
بالوعيد وغير مبال به وان تعني بجعلها ناقصة وجعل الواو زائدة وقد اشكل

الذي تركت ولا يعنيني والمعروف وما يعنيني قوله المضارع المثبت عطفه في
التنبيه بقوله الشبه للجملة المستقلة في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت الجملة قيدا له أعني العامل فإن الفعل على المقارنة دون
الحصول ومن المضارع فإنه فعل دال بمادته على حصول الحصول إلا الحصول وكونه
يدل على المقارنة لاستمرار النفي وضعا فيهما واستعمالا في غيرهما أو دال على الحصول
دون المقارنة وهو إنما هي المثبت ولذا اشترك معه في كلامه أو معذرة للتعريب
لتقريبه من حال العامل بحصول المقارنة بالوجهان الواو وتركه وأما الاسمية بالعيان
الوجهان الدالة على المقارنة بإفادة الدوام والثبات والأكثر الاقتران على
حصول صفة غير ثابتة بل سمي ثابتة وبيانه تفصيل هذه الأنواع ارتشاف الندى قوله
علقتها عرضا واقتل قومها مثله قول عبد الله بن همام السلولي

* فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا *

قوله وقيل ضرورة هذا لا يتأتى في قوله تعالى واصطبر وجهه فإنه بالبارع فما في
البيتين ضرورة يقول هذا شاذ وصرح ابن مالك في شرح التسهيل بأن منع الواو مع المضارع
المثبت قول الأكثر بل فاخر منه أن الأول على الجواز ومن أعرب في الكشاف ويكبرون
بالواو إذا أمنا بعد مرقبا على قال الواو ولم يذكر تقدير مبتدأ وقدره أبو البقاء وقال النحاس
في أن الذين كفروا ويصدون أو ويصدون حال ولم يذكر إضمار مبتدأ وأما المثل وردك
وينعوا لها وليست الواو للحال خلافا للمبرد بل للعطف على فعل إذ أبرد وردك
وينعوا لها بعده وذلك أن النحاة قالوا أراد تبع حمار بتراكا مع وأخرى على مرخ الحمار في
شوال الدواب لينعو فلما أو فيه بالشرف قال هذا ماء أحد ابن كنت تصبر عليه الوضح
فقال صاحب الحمار وردك وينعوا لها أي قل بريقها وعوله ما لا يستبعد وع
ينعوا لها بعد ومثلا للإقدام في المرخ بما يعرف أنه كذب وروي ينعوا بلا واو وعلى
الاستئناف كأنه قال إن ناقتي بدون هذا ويقبل ينعوا لها بدونه واعلم أن قول
الناظم * وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما * يجب أن يحمل فيه
أو في الموضعين على التفصيل والتقسيم كما على التخيير فإن الإجمال المستفاد من جعلها
تفصيلية أخف من الفساد إذ لا يصح التخيير مع أن المضارع مع قد تلزمه الواو والمذكرة
والتالية على صفة وإنما خوفه المتلوة بأو ويلزمها التخيير بدون الواو وتعين تفصيل



ما اجمله ثم وان يقل المرتفع بعضه بلم يثبتوا التفصيل ايضا فالاسمية ان
كانت مؤكدة لمضمون جملة قبلها لزمت عاملها وجب الضمير والخلو من الواو كما مر
وان كانت غيرها فالاكثر مجيئها بهما نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف ويليه
انفراد الواو نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ويليه انفراد الضمير نحو ويوم
القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وليس مع قلته بضعيف خلافا
للفراء والزمخشري قاله المغني وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو
في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على
الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الآية اوهام وقال لعبد الله ام
بغلبة ذكر الاسمية بها فزال استيفاء بعدها لانه حكي الا قلت والقياس ان تجيء
الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشاذ عن قياسه واهله في
من التأويل او نوع من التشبيه نحو مثل انما كقولهم كلمته فوه الى في لان معناه
مشافها وقولهم رجع عوده على بدئه لان معناه ذاهبا في طريقه الذي جاء عنه
ومثل التشبيه بقول ابن ابي عـــــرية *

اذا اتيت ابا مروان تسأله * وجدته حاضراه الجود والكرم

لانه لما فرق المعنى هنا زعم ان المعنى المشبه كانه قيل وجدته حاضراه الجود والكرم
فالواو تنزيل الشيء منزلة غيره لشبه بعض فيه كلاهما ويجوز ان يكون المراد من
ذلك على ارادة الواو كما جاء ايضا في على ارادة قد وهو ابنا ويلزم ذكره في الكشاف
في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو وقال ابنا وليه بعشا دير ذكر انه يغتفر ترك الواو
في الاسمية لاغوي عن الجنب ليتصل بي نوع ارتباط كقول الفـــرزدق

فقلت عسى ان تبصريني كانما * بني حوالي الاسود الحـــوارد *

فكانما اغنت عن الواو ويغتفر الترك ايضا لوقوع الاسمية عقب نحو حال
كقول ابن الرومي * والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم *

واما الفعلية فتفرع ذكر المضارعية المجردة والمقرونة بلا او لا والماضي المثبت
فاما جواز الواو والقياس يقتضي فصلا ولا انها نحو عمرتك او تصبحوا وان تصبروا
وتتقوا مع قد وهما ثلاثة اوجه الواو والضمير واجتماعهما فالاجتماع مع قد نحو وقد
قال او عن التي بيوع اليه شيء وانفراد الضمير نحو فانقلبوا بنعمة من الله



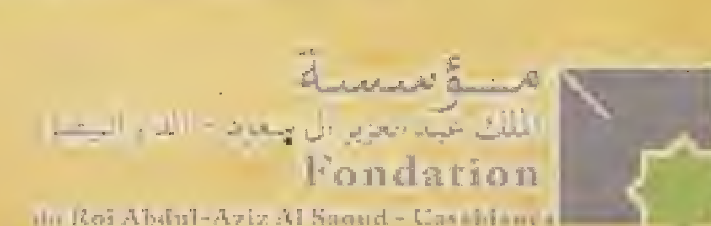
ومنفي لم يستوي فيه الضمير وانفراد الواو كقوله

* ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر * للحرب دائرة على ابني ضمضم *

والاجتماع في نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وانفراد الضمير كقوله * فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب * والواو نحو جئتك ولما تطلع الشمس ولا تدخل على المضارع لأنها دليل الاستقبال فلا تصدر بها الجملة الحالية وأما المصدرة بالماضي المثبت فتفرع الكلام على ما قال ابن مالك وأن الأصح وجوب التجرد من الواو في الأول وأما الثاني فبلا خلاف فيه ومنه قوله * كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاد أو بخلا * ويمتنع في مثل القسمين من وأما قوله *

* متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة * لنفسي إلا قد قضيت قضاءها *

فنادر وتفرع أيضا أن المؤكدة تمتنع فيها الواو ويدخل في الماضوية المؤكدة نحو أبو بكر الخليفة قد علمه الناس وإن كانت الماضوية غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة فإن انفرد الواو لزمته قد كقوله * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها فتحصل أربع صور بينها في الكبير جاء زيد وقد قام أبوه ومنه أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر ثم جاء زيد قد قام أبوه ومنه قوله * أتيناك قد عمكم هذا العدا * فبلتم بنا أمنا ولم تعدموا أنتم * وقوله * متى أرى الصبح قد لاحت مخايله * والليل قد مزقت عنه السرابيلا * ثم جاء زيد وقام أبوه ومنه أنى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا ثم جاء زيد قام أبوه ومنه أو جاءوكم حصرت صدورهم وجعل ابن الناظم الثلاثة الأول قليلة بعد ومعطلات في التسهيل وحيث حذفت قد فاختار أبو حيان أنه لا حاجة إلى تقديرها لكثرة ما ورد دونها ويتفرع أن وجه تقديرها أن تقرب الماضي من زمن العامل فيحصل المقارنة ووجوب تقديرها لذلك من التحقيق والمصدرة بالماضي المنفي تجوز فيها الأوجه الثلاثة فالاجتماع نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون وانفراد الضمير نحو جاء زيد ما ركب فرسه وانفراد الواو نحو جاء زيد وما طلعت الشمس قوله وقد يحذف عامل الحال في النكت استثنى ابن هشام المعنوي فلا يجوز حذفه عند الأكثر من أمر اجتماع تجويزه وأجازه المبرد في الظرف واستثنى في شبه المنكور والعمدة



إعمال المؤكدة لعاملها فإن عاملها واجب الذكر فيتحصل أن حذف العامل ثلاثة
أقسام جائز وواجب وممتنع وأدخل عليه دليله فقوله نحو تصدق بدينار فصاعدا
فعل الشيء على النيابة أنه لا يعطف هنا إلا بالفاء وفي الرضي زيادة ثم فيقال
مقرونة بالفاء أو بثم تقول بعته بدرهم فصاعدا أو فزائدا وإلى الازدياد
يقال مرادفة في أخذ أو بيع بعضها بدرهم والباقي بأكثر وتقول قرأت كل يوم جزءا
من القرآن فصاعدا أو فزائدا فقوله ما ذكر لتوبيخ عبارة الرضي ومنها أمثلة
جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الأحوال مع همزة الاستفهام
وبدونها أيضا كقولهم أتميميا مرة وقيسيا أخرى وقوله *
* أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة * وفي الحرب أشباه النساء العوارك
أي أتتحول تميميا وأتنتقلون أعيارا وأشباه النساء وكذا قوله *
* أفي الولائم أولادا لواحدة * وفي النوائب أولادا لعلات *
وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى ومذهب سيبويه في
والزمخشري ومذهب غيره ومن تبعه أن انتصابها على المصدرية لأنه ليس المراد
أنه تحول في حال كونه تميميا وأنتم تنتقلون في حال كونكم أعيارا بل المعنى تحول
هذا التحول المخصوص ومنها عند سيبويه أيضا صفات تضمنت توبيخا على ما لا
ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم أقائما وقد قعد الناس وأقاعدا
وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقدير ذلك أتقوم قائما وهو
عند سيبويه في حال مؤكدة وأما عند غيره فالصفة قائمة مقام المصدر
أي أتقوم قياما ويجوز الرفع في الضمير على الخبر أي لمقدر نحو أتميمي وقائم
قد علم الله أي أنت تميمي وأنت قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل
كثرة الاستعمال وشرطها له لتقدير الموضع في أقائما وقد قعد الناس أتوجد
قائما فتكون الحال مؤسسة كما هو الأصل فيها لا مؤكدة كما قدره لا سيما على قول
كثير وغيره أن الحذف والتوكيد متنافيان كما قال في المغني المفصل وحذف عامل
المؤكدة امتنع لا كما المرضع فقد يجيء متنبها له ما يقتضي هذا لكونها مؤسسة أو مؤكدة
ونظائره لما ولا يأتي بموضع على التأكيد لأن مذهبه أنه يمتنع في الحذف فقوله
وسما على غير ذي الخ هو المثل وشبهه وما أشار به من منبئا أنه شبه مثل وأما

المثال ويكفونني مكثير بنات ملصي كنات اي عم وهم مكثير بنات وصدوا بغيرها ياء
الجمع جمع مكثر كمحسن صيغة مشتبهة من المفعول وملصي جمع ملص كمخرج صفة مشبهة
ايضا من الصلة وهو هنا المفعول به اي الملصقة امرأة ملصا الي تعطي عن زوجها
وكانه يبغضها والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن والاخ وبنات وكنات نصبا على التمييز
كما في التصريح تنبيه في التسهيل ويجوز حذف الحال الي تنوب عن غيرها
او يتوقف المراد على ذكرها فاحترز بالاول من نحو ضربي زيدا قائما وبالثاني من نحو
واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
لاعبين وفي المغني انه قد يحذف الحال اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك وكان منهم اكتفى من الحال
بقوله ومنه بفضله الخ وكذلك يستغنى به عن ذكر صاحب الحال نحو الحمد لله الذي بعث
الله رسولا اذ بعثه واعتبر لم خلفت بينا في خلقته وليس صاحب الحال هنا
لانه ليس كبيئة وقت السجود والله اعلم

مبحث التمييز

قوله اسم نكرة الخ يدل على ان المصطلح عليه بعض التمييز وقد يسمى مميزا في الاصطلاح
والاول اكثر ويقال له ايضا التبيين والمبين والتفسير والمفسر قوله نكرة اخرج
نحو عمر قوله بمعنى من يشير وفرده نحو الذكر حلا بقوله لابعاض اسم او نسبة
فلو اخرج التراخي عن الموصوف بقول الصفة فيه فيها متعلقها المتعلق بالمضاف اليه
المحكوم عليه باذ كما لا يخفى واعلم ان الكوفيين وابن الطراوة تعريف التمييز
وان النصب يورثا او هم ذلك على زيادة ال في نحو صددتا وطبت النفس يا قيس
عن عمرو وقوله علام ملئت الرعب والحرب لم تقد ولهذا لم نستعمل البصريون
وعلى تقدير انفصال الاضافة وكفوا المعرف في نحو سفه نفسه وغبن رايه ووجع
بطنه والم راسه وبطرت معيشتها ان نفسا له ورايا له وبطنا له وراسا له
ومعيشة لها كما قال في شرح الكافية وجعلتها بعضهم ان المراد وجعلة لها او على
ان نصب هذه المضافات على المفعول به لتضمن الفعل معنى المتعدي اي اهلكت نفسه
او ضيعها او امتهنها وضيع رايه اي جعله سفيها وشكا بطنه او راسه وضيعت
معيشتها او على التشبيه بالمفعول كمعمول الصفة المشبهة في نحو زيد حسن وجهه

الا ان ذلك مطرد في الصفات شاذ في الافعال كما جاء ان امراة كانت تهراق الدماء
او على حذف الجار اي سفه في نفسه وهكذا او على ان تلك الافعال استعملت متعدية
كما استعملت لازمة ولم من يقل يتعدون لا يتعدون واختار ذلك ابو حيان وعليه الجرمي
قوله بمعنى من اراد من مكلفا بان معنى كانت لا كنه خصصنا بالبيانية بقوله
من مبهم لانه يلزم من كون من هو هنا مبينا ان تكون بيانية وهو قول من عممهم في الجنسية
والتبعيض المراد من كونه بمعنى من انها تفيد ما تفيده او يجوز التصريح بها قبل تمييز النسبة
المحول عن الفاعل او المفعول او المبتدا او تمييز العدد لا يجوز ذكر من معه كما ياتي بل
المراد ان التمييز جيء به لبيان الجنس كما جاءت من لذلك ومما يدل على ذلك في نحو اخا وزمن
ذهب قال قلت البيان عند المبين في ذلك كما هو في تمييز المفرد لا في تمييز النسبة
فانه ليس عينها قلنا هو في الحقيقة تمييز لمبهم دل عليه نسبة الشيء دون
غيره لما موالاته وليس تمييز النفس النسبة كما يتوهم والاضافة في قولهم تمييز
النسبة لادنى ملابسة فاذا قلت تصبب زيد عرقا فليس العرق تمييز النسبة
التصبب الى زيد كما هو واضح ولا لكونها نسبة التصبب اليه ومعلوم انه لا ينسب
الى الذات من حيث هي ذات علم ان الموصوف بالتصبب شيء متعلق به مما
ينفصل منه فبان ذكر التمييز بمعنى قولنا تصبب شيء متعلق بزيد وهو ذلك الشيء
المبهم بقولك عرقا ومثله قولك زيد حسن وجها يفهم من نسبة الحسن اليه ان
الحسن ذات لشيء متعلق به فبينت ذلك الشيء بقولك وجها وعلى هذا القياس
وبهذا يندفع اعتراض الشاطبي بان التعريف غير جامع لان تمييز النسبة ليس على
معنى من ويشمل التعريف التمييز المؤكد لانه مبين في نفسه مع قطع النظر عما يفيد
معناه ان قبل ذكره نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا قوله او شبهه
يدخل فيه المصدر كعجبت من طيب زيد نفسا واسم الفعل نحو سرعان ذا اهالة وهو علم
منقول من سرعان مثلث السين كوشكان ووشكان ايضا بمعنى اسرع قال بعض من اعرب لا بد هنا من سؤال
هنا ما شانه يكثر انه تمييز من باب وهو الاهالة ما عليها فقالت
سرعان ذا اهالة ان الثعلب وقد اراد المعاكسة والمعنى فما اسرع
انقلاب الثعلب شحمة انكر ابن غازي قوله بكلة وعموم قوله لما فرغ من قال
المرادي وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة الجملة التي انتصب عن تمامها

لا الفعل وشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ومن كلام الناظم هنا لاكنه
اتكل عليه لتصريحه في غيره على ان العامل الفعل وشبهه وصرح به اخر الباب يعني في
قوله وعامل التمييز التبيين قلت والاصح منه قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا
واجاب عن الاول بما انه انما رفع ابهام نسبة الفعل وشبهه الى الفاعل او المفعول
فكانه رفع الابهام عنه وفيه ما ترى فانزح بهذا الاعتبار ما في قوله بما قد يقدر له
قلت تحريره ان رافع ابهام سر من النسبة الى المنسوب فاحتاج الى مفسر من حيث
يتعين بتعيين موضوعه فما فسر موضوعه فسر مبهمه وقد علمت ان المبهم المفسر في الحقيقة
ما دلت عليه النسبة المجازية من شيء مبهم له تعلق بالمنسوب اليه مجازا فالتجوز
في النسبة سبب لابهام المنسوب اليه وابهامه سبب لابهام المنسوب فاحتاج الى
تمييز تبعا ومفسر المنسوب اليه مفسر للمنسوب فالتمييز بالكسر صدق عليه انه
منصوب بالمفسر بالفتح اعني المنسوب لانه مفسر تبعا لما فيه من الابهام الحاصل
بالسراية فافهم وقد اشار الى ما في قوله فيما قد تقدم الست على الاول اذ ليس
الموضوع المبهم المذكور النسبة بناصب للتمييز ولا كان ثابتا في المنسوب وحده
فكذا ان الاول باول الا من غير الوجه الذي كنا قررنا وهو حمل النسبة فانه
لا يشملها اذ لم يفسر هنا بل من جهة شمول المبهم الذي دلت عليه النسبة المجازية
مع انه ليس العامل الاول موجودا لفظا ولا تقديرا وانما هو مدلول عليه بالالتزام
ولما ان جعل قوله كشبر ارضا في هذا الامر مثالا ومثله فيتم له بتكون منصمة للعموم
الذي ينصب بالمفسر بالفتح حال كونه كمفسر شبر ارضا الذي في كونه مع ذا مقدر مضاف اثر
الكاف ومن مفسر بصيغة اسم المفعول وانا عامل تمييز النسبة مأخوذ من قوله انصب
بافعلا وقوله وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل قوله اربعة انواع لانه
المبهم فيها قد يكون ضمير الاسم اشارة او غيرهما في مقام التعظيم والتعجب نحو
ربه رجلا ونعم رجلا وبئس للظالمين بدلا ويا له رجلا ويا لها قصة وما احسنه
مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا وويله رجلا وويلما كلمة اذ كانت من
الضمائر مبهمة لا يعرف المقصود منها الا بذكر التمييز فهو من تمييز المفرد قطعا واما
ان عرف المقصود منها برجوعه الى معين قبل ذكر التمييز نحو جاء زيد فيا له رجلا
او بالخطاب نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل فلا ابهام في الضمير

ببكون

فيكون التمييز عن النسبة ايضا ملغيا بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان انتفا
اليه كما مر كقوله * الا حبذا ايام الشباب معيشة * مع الكثر يعطاه الفتى
المتلف الندي * وقوله *

لله در انوشروان من رجل * ما كان اعرفه بالدون والسفل

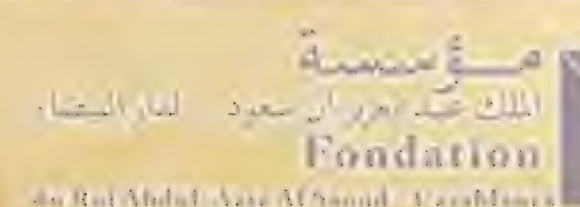
ومثله قولهم قال عز من قايل ولقيت زيدا فقاتله الله شاعرا ومن شاعر ومنه حبذا
زيد شجاعا فالتمييز في هذا كله تمييز نسبة ومن متعلقه في المعنى بالتمييز فتطلق
او غيره فاصل لله دره من رجل لله دره رجلا من انت كذا فانوا وان عنى انه لا فرق
بين المبهم والمعين في ان الجميع تمييز مفرد من ضمير غايب او مخاطب او كلام لا فرق
الا بفارق حاصل في ذلك المفرد من جهة احتماله للاحوال وجهات مختلفة تعين بعضها
بالتمييز واذا قلت لله در زيد شجاعا او فارسا فزيد علم للذات المعينة بما هي
عليه من الصفات كالشجاعة والحياء والكرم والعلم والحلم والرحمة وغير ذلك
ونحو ذلك فعين المقصود ومنها انه تعلق به التعجب بقولك شجاعا او فارسا
كذا البلاغة وكقولك في اسم الاشارة حبذا زيد رجلا وقوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال فقال المبهم انه من اسم الاشارة ولا اجماع
فيه من جهة عدم تعيين الجهة المقصودة التي فسرها التمييز كما ذكرنا فيما قبله
يليه قوله العدد لا وجه لجعله خارجا عن المفرد لان المفرد هو المفرد المعين
والمراد هنا انه فرد معين من الشيء القابل للقلة والكثرة الا ان جهة التمييز
مختلفة تارة تكون عددا وتارة تكون وزنا وتارة كيلا وتارة مساحة فلا فرق
بين العدد وغيره في انه لا اراه حقيقة بل الشيء المفرد المعدود بالعدد الخاص
والموزون والمكيل والممسوح فمعنى قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم مقدرة بهذا
العدد ولم يتعلق على تفسير العدد انه من الكمية لانها لا تتصف بكونها عندي وكذا
اذا قلت عندي رطل زيتا وشبر ارضا واردب قمحا فالمعنى عندي زيت مقدر بالرطل
وارض مقدرة بشبر وقمح مقدر باردب وليس المراد تفسير الالات وحينئذ مع اضافة
المقدار الى شيء ومنها الا ان تكون بيانية فلا فرق بين العدد وغيره ولو اريد تفسير تلك
الالات لامتنعت اضافة المقدار الى شيء ومنها الا ان يراد بالمقدار المقدر به
فتكون بيانية ايضا ودخل في الجميع وحيث اريد الالات وجبت الاضافة الى المقدر

فها ولم تكن تلك الاضافة الى التمييز لأنها ليست على معنى من بل على معنى اللام
فقولك عندي رطل زيت اذا قصدت ان الرطل الصنج الموزون به معناه عندي صنج يسمى
رطلا من شأنه ان يوزن به الزيت فلا يفهم ان عندك شيئا من الزيت اصلا وكذا عندي
صاع تمر اذا اريد المكيال اي مكيال يسمى صاعا من شأنه ان يكال به التمر فلا يفهم
ان عندك تمرا اصلا لكن العرف لا يكاد يستعمل هذا النمط لانه ليس اسم عين
في الخارج بل حقيقة معقولة فقط فاذا اريد ذلك لم ينصب لشيء فقال عشرون نصف
اربعين فلو تكلفت في مثل هذه اضافته الى شيء كانت الاضافة على معنى اللام
ولم يكن المضاف اليه تمييزا فلا يصح النصب فتقول عشرون الذي هو نصف اربعينها ولو
اضيفت اليه المقدار في مثل هذه على انه بمعنى المقدر به لم يصح ذلك الا ان تكون
ثانية كما مر ويفسر ان كل ما هو في الدال على كيل او وزن او مساحة ففيما دل على
عدد فالنص يوضحه ويصدقه ما نقله الشيخ عن شرح الفكر من تمثيل الناظم للعدد لانه
بابا مفردا ايذكر فيه ولئلا يحتاج الى استثنائه في قوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
انت ولا لشبهة لا نراجعه تعقبه بعد مثله ولا الفرع التمييز لان كلام مذهب فيه
فيه الغالبية ونحو ولا للمبهم في مقام التفهيم والتعجب لا نراجعه في قوله وبعد كل ما
اقتضى تعجبا ميز على انا نقول فذا اشار الى تقسيم الانواع الزائدة على المقدار بقوله
ونحوها لأن معناه ونحو هذه الامثلة التي قبل هذا بقدر من كل ما فيه مبهم مفرد مفتقر
الى ما يعينه فخرج ذلك المفهم ان اضيف اليه المبهم بمفهومه انه اذا لم يضف اليه لا
بل ينصب على التمييز مما فاته من المثل في المنصوب فذا اشار اليه بقوله ونحوها مع
قوله اجرره اذا اضفتها قوله كقفيز بر اي ونحوهما للكيل ويكون للمساحة قال في
المصباح القفيز مكيال وهو ثمانية مكاكيك والجمع اقفزة وقفزان والقفيز ايضا من
الارض عشر الجريب ه والمكوك صاع ونصف عند الاكثر وفي القاموس والقفيز
مكيال ثمانية مكاكيك ومن الارض قدر مائة واربع واربعين ذراعا الجمع اقفزة وقفزان
واما ما نقله الشيخ عن ابن الانباري فيلزم منه ان القفيز ثلاثمائة وستون ذراعا لان
القصبة ستة اذرع وعشر قصبات ستون ذراعا فاذا ضربت في قصبة وهي ستة
اذرع خرج ثلاثمائة وستون ذراعا فهي القفيز وهي عشر الجريب فيكون الجريب ثلاثة
الاف وستمائة ذراع على هذا ومعنى عندي قفيزان شعيرا اذا جعل القفيز مساحة

المقدار

ان

ان يعمل منها القدر من الارض من زرعها شعيرا وإذا قلت عندي جريب نخلا فالمعنى
ان عندي عشرة اقفزة من الارض مغروسة نخلا واستغراب التمثيل للاجل اتفاق وان
كان من جهة جعل الفعل مساحة يفهم وقد سمعت نحو المصباح والقاموس وان
كان من جهة تقدير الفعل فمسلم والأمر فيه سهل قوله بالإضافة للاسم سافه
كم رحلا والشركة فقال إذا اجتمعا قال الشاطبي وأما بعد ذلك فبناء على ما ابتدع
من تنوين ونون وإن الجر من مقدرة كما قال في تمييز كم وأما ان يجره من مفرد قوله
والنسبة المبهمة نوعان يفهم ذلك وهو نسبة الخبر للمبتدأ نحو زيد اكرم ما الية قال زيد
اكثر وابع وهو نسبة المضاف للمضاف اليه واعني بالإضافة اعم من الاصطلاحية
فيه بمعنى وكلام التعليل نحو زيد لله دره فارسا على ما يأتي وليس كما زعم الرضي
انه من قبيل الأصل لله دره فارس فحذفت الدار بالتمييز وجرة بالمضاف اليه
الأصل تميزا ونحو زيد حسب به رجلا والأصل عند الرضي حسبك برجل هو فقوله
نسبة الفعل للفاعل يشمل ما إذا كان فاعل الفعل المذكور نحو امتلأ الحوض ماء
والأصل ملأ الحوض الماء وامتلأ بعد ما عدم الفعل فكان وجه امتلأ المذكور
قوله نحو والارضين فيملؤه قدرا مثله أو عن ذلك صيغا قالوا لم يذكر المصنف تمييز
الشركة في قول الناظم: إن كان مثل ملء الأرض ذهبا. وقد قال الحفيد وغيره انه احترز
عما إذا صح حذف المضاف واغناء التمييز عنه فانه لا يجب نصب التمييز بل يجوز جره
بالمضاف بعد حذف المضاف اليه الا وله اضافة المضاف الى التمييز نحو زيد اشجع الناس
رجلا يجوز ان يقال فيه زيد اشجع رجل وفيه نظر من اوجه احدها ان التمييز في مثال
الحفيد تمييز نسبة لا تمييز مفرد خلاف ما في التسهيل فهو خروج عن الموضوع والثاني
في تمييز المفرد مثل ذلك الا غناء ثالثها ان الاحتراز ضايع لأنه ما دام التمييز
تمييزا لغير التمييز فنصب التمييز واجب أي ان تجرده من بدل او زائدة فالوجوب في
النظم إنما هو بالنسبة للجر بالإضافة اليه ولاشك انه لا يأتي الاضافة اليه
ما دامت الإضافة لغيره فلا وجه للاحتراز ثالثها انا إذا قلنا زيد اشجع
رجل لم يكن من الإضافة الى التمييز في شيء قال ابو حيان رجل في اشجع رجل ليس هو
الذي كان في اشجع الناس رجلا بل لم يكن من التمييز البتة وانما هو مضاف فلا مفرد
يجمع أي اشجع الرجال فليس تمييزا لا اشجع الا ترى انك تقول اشجع رجل قلبا واصبر



رجل وجهًا مملوكًا زمنيًا أن يكون بعض التمييز أما إذا لا يتعرف التمييز وقد أفصح به
الكافية كالتسهيل في إحالته في الألفية على المثال من الاحتراز ولفظ الكافية

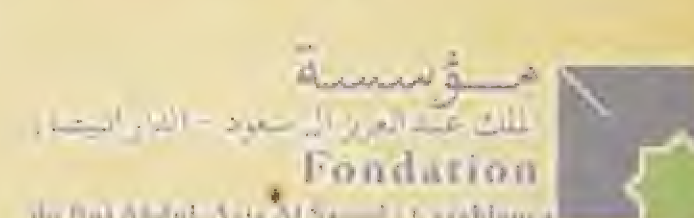
والنصب حتم بعد ما أضيفا ... إن لم يغن عنها بالمضاف فرقا

وفيه ما علمت ولعل الموضع لأجل ذلك لم يشر إلى الشركة وتحترز لم أن وجوب النصب
إذا أضيف المبهم لغير التمييز بالنسبة للجر بالإضافة بعد وجوب أما من قال بإثبات في
أنه يجوز الجر بعد كما يأتي ولا يأتي في ذلك إلا مثل مائة ألا ترى مذهب بالرفع على
البدل من مثل قوله الكريم به أبا إذ كان الأب هو أبو بكر نفسه فليس محولا ولا يجوز
دخول من عليه ويجوز إعرابه حالا وإن كان المراد به أبا في بكر ومن أبو قحافة عثمان
ابن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة فهو محول عن الفاعل المجرور بالباء الزائدة أن
اللازمة والأصل أكرم بأبي بكر من حيث المقدار وبه تمييزا ولا يجوز دخول من
ولا إعرابه حالا. قوله وقد أشبعته رطلا هذا ليس محولا فكلفنا يجوز جره بمن لأنه
هو تمييز فهو وإن لم يعلم مرجع الضمير قبل ذكر التمييز فيكون رطلا مبينا للضمير وإن علم
مرجع الضمير احتمل أن يكون تمييز نسبة أو تمييز مفرد لأن الإبهام لم يزل منه بكل وجه
كما مر وإذا علمت ذلك بالموضع لم يذكر مرجع الضمير وتم مع ذلك بأنه تمييز نسبة
بإيهام أنه تمييز نسبة مع جهل الضمير وليس كذلك ولعله بهذا عبر الشيخ مرجع الضمير
وهو أبو بكر في المعطوف عليه فيكون الضمير فيها أشبعته عائدا إليه قوله ولله
دره فارسا الأبيات من التفصيل أيضا على نحو ما سبق فيكون تمييز مفرد فكلفنا إن جهل
الضمير وإن علم احتملهما وبذلك يعلم أن عبارة الناظم هنا أحسن لأن قوله أعم
من تمييز المفرد وتمييز النسبة والموضع جعل الموضوع تمييز النسبة بكذا زاد على أن
تمييز النسبة غير متعين في شيء مما مثل به في التسهيل هذا كله من تمييز المفرد
ولا يشكل دخول صيغة التعجب الغير القياسية هنا مع أن الكلام في التعجب القياسي
لأن الكلام قد يكون فيهما معا وفي الفتاوى من بعض الإخوان إذا قالوا لله دره فارسا
صح لنا أن نفسر التعجب في نحو فارسا نحو عالما أو رجلا أو عالما ونحو ذلك
وإذا قالوا يا لها قصة صح لنا أن نقول يا لها عبرة ويا لها من عكة ويا لها مصيبة
ونحو ذلك قوله والرافع بعد اسم التفضيل هو تمييز نسبة فكلفنا لما عند الموضع
وغيره وإنما جعله في التسهيل من تمييز المفرد فقد قال أبو حيان لا نعلم له سلفا فيه

ع
ا.ه

فلا عبرة به * وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر *
وقد رأينا شرح شيخنا المنطوق فقوله نحو زيد اكثر مالا اجلالا قال زيد
اكثر مالا لان الضمير في اسم التفضيل فيما يظهر عائد لما من بعضه وهو في الاول عبارة
عن الضمير الذي هو مرفوع عنه وان الضمير ليس بعضا فلا يلزم الاضافة فتعين
النصب وفي الثاني عبارة عن الظاهر وهو المال الذي هو مرفوع عنه فوجبت اضافته
الى الجنس لانه بعضه اذ المال الذي الظاهر بعض جنس المال فوجبت الاضافة وتعين
على معنى من البيانية حتى يكون الجر اتبع تضمنه لان ليس من المضاف في البسط
الاستغراق فلا يمنع الاخبار به عن المضاف حتى تكون الاضافة على معنى من
وهذا يرد قول من النكرة في هذا الباب تجمع الجمل بالاستغراقية واذا قلت زيد اخص
عبدا وعبد بالنصب والخفض على التفضيل ان اردت انه عبد اخص من عبد غيره
تعين النصب وان اردت انه عبد اخص العبيد تعين الخفض واذا قلت زيد اخص
عبد او عبيد تعين النصب اذ لو كان اخص بعض النكرة المضاف اليها تعين
مطابقتها لموصوفها نحو الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فلا يجوز زيد
افضل رجلين او رجال واذا قلت زيد اكثر ذكرا وذكر زيد اكثر تعين النصب في الاول لو
خفضت اقتضى ان زيدا بعض الذكر وليس كذلك والجر في الثاني اذ لو نصبت لاقتضى
ان ذكر زيد اكثر ذكرا فيكون الذكر ذاكرا وليس كذلك هذا اذا سلكت بهما الحقيقة
فان عولت على المجاز والمبالغة لم يمتنع الجر في الاول على ان يجعل زيد نفس الذكر
الاكثر كما في :: فانما هي اقبال وادبار :: وهو مجاز عقلي كما قال عبد القاهر ولم
يمتنع النصب في الثاني على ان يجعل الذكر ذاكرا اي الاسناد اليه للفاعل او المصدر
كما في جد جده وهو مجاز عقلي ايضا الا انه مكني عنه بعد الرجوع الى الحقيقة
كما في هم اضل سبيلا وحمل عليه او اشد ذكرا على انه معطوف على كاف كذكركم ابن
نعت لمصدر اي اذكروا الله ذكرا مثل ذكركم اباءكم او ذكرا اشد ذكرا فيكون الذكر
ذاكرا فقوله وانما جاز هنا الجر لعدم النصب رجلا تنبيها على ان في مفهوم قوله
والفاعل المعنى تفصيلا وهو ان ما ليس بفاعل معنى انصبه بافعل ان غير واجب
نصبه ايضا لتعذر الاضافة افعل من ثم الا وجب جره لم يتعين كون التمييز فاعلا في
المعنى بكون اسم التفضيل مستثنى البعض الا ان غير مرفوعه الذي هو ثابت له معنى

مع تحويله لاثبات في المعنى لذلك التمييز فلا حاجة الى جعل فعله مكانه مفسرا
الى التمييز حتى يرد اعتراضه ايضا فان الفعل لا يفي بمعنى التفضيل لعدم دلالته
على الزيادة ولم يفسر بفعل بمعنى التفضيل فلا يذكر انه يقال انه منقول من
الفاعل على انه من مضافه مفسرا وقد يقال ان المعنى في انت اعلى منزلا انت
علا منزلك علوا زائدا على منزل غيرك او المراد بيان علية في الجملة لا مساواة
الفعل لاسم التفضيل كيف يكون التساوي مع اختلاف الحقيقة فهذا لا يتوهم
واما قوله انه ليس محولا عن الفاعل بفعل عليه يمكن ان يكون محولا عنه على
ان الاصل انت اعلى منزلك من منزل غيرك ولا يقال يلزم عليه رفع افعل الظاهر
في غير مسألة الكحل وهي لغة نادرة لانا نقول هذا مجرد تقدير يتبع عند التحويل
وليس امرا ملحوظا في حقيقة حتى يلزم المحذور وان كان التحويل عن المبتدا لكن
مع ان المبتدا فاعل في المعنى فالتحويل عنه تحويل عن الفاعل معنى قوله من الكلم
انما البسط فيه انتهى كان التمييز على تقديرها مصرحا بها في بعض المواضع فليست
تبعيضية ولذا يؤول كما قيل وانه يخلو من التعقيب على محل مجرور وانما زيادة نحو الا ترى
الى قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين كيف عطف يوم على محل
مواطن وليست بزائدة قوله تمييز العدد كعشرين درهما هذا اذا بقي معه
التمييز من التنكير والافراد فلا يمتنع عشرون من الدراهم على ان من في هذا للتبعيض
وقد ظهر ان من ليست الكلام في امتناعها مع البيان على ما هو المعروف وانما امتنع
الاظهار في تمييز العدد لان في تلك من دراهم لا يحسن ان يكون تمييز العشرين
لافراده وجمع العشرين والمجرور في هذا المحل لا بد ان يكون جمعا في الافراد ونحو
الا انه لا شابهة بزيادته فيه كما صار ومن ذهب فانه اسم جنس مكيل ودرهم
اسم جنس افرادي قوله المحول عن المفعول هذا وارد على كلامه فانه لم يستثنه
كما استثنى تمييز العدد والفاعل وقد علم ان اخذ وروده على كلامه لانه ممن
يتبعه كما صرح به في التسهيل قوله ان كان محولا عن الفاعل صناعة في
فيه ان من على الناظم في بعيد اعتراض عليه والجمع قال لانه نبه على ان هذا في
الحكم غير مانع ولا قائم ابدا الناظر فلانه بين على في هذا بطل الاظهار من المحول
عن المفعول كما مر واما الاول فلانه يرجح عنده ما كان فاعلا في المعنى ليس



محولا صناعة عنه ولا عن مضاف غيره مع انه لا يمتنع فيه الجر بمن وان اراد
بكونه محولا عنه صناعة ان يكون هو الفاعل في الاصل فهذا قد انتفى وانما الفاعل
في الحال يكون صريحا بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في اعرابه فارتفع
ذاك الذي كان مضافا اليه على الفاعلية خلفا عن المضاف ثم جيء بالمضاف
المحذوف ثانيا تمييزا ليحصل نكتة الاجمال والتفصيل من قوله ان الوقوع في النفس لتمكن
العلم بالشيء بعد التشوق اليه وانما امتنع الجر بمن لانه ليس ثم معنى في
اللفظ يكون التمييز تفسيرا له ويحمل المنع اذا بقي بصفة التمييز فان عرف جاز جعل
من نحو تولوا اعينهم تفيض من الدمع من باب التمييز النكت فقوله او عن مضاف
غيره اي غير الفاعل صناعة ونحو معطوف على قوله عن الفاعل صناعة بشرط
المنع من دخول من على الفاعل ومعنى اعتبارا قبليا كونه محولا عن الفاعل صناعة
او كونه محولا عن مضاف الى ذلك الفاعل صناعة واذا كان المنع متعلقا بالامرين
الشرطين فالجر مطلوب فيهما معا ونرفق منه ان المحول عن المبتدا نحو انا
يجعل محولا عن الفاعل صناعة فلو اكتفى المرء بالشرط الاول لكان الناظم لا يمكن
شموله له بما قال ولو قال اللهم غير ذي العدد او المحول كطب نفسا تفد لاغنى عن
جميع ما يحصله الشرطان ويكون قوله المحول معطوفا على ذي العدد شاملا للمحول
عن المفعول والفاعل والمبتدا فقوله اي المعنى كحسنت فارسا وعظمت جارا
لما كان هذا زيد جارا نفسه تاء الخطاب والجار صفة في المعنى والتاء فاعل
لزم من ذلك انها فاعل معنى اذ الحسن للفاعل فاعل زيد والفاء
ومفعول رس من حسنت فارسا وامر كذا محذوف والفاء ومفعولها واحد
الا ان الجار كنية موجودة في ابرحت جارا وان كانت فارسا بعد تفسير
معنى اكثر فاعلية فارسا من جهة المعنى لما كان ذلك في معنى حسنت من
هذا بكان المتكلم بلا بناء العنية كما يوجد في بعض النسخ فانه تصحيف فقوله
نعم رجلا زيد لما كان رجلا تفسير الضمير المستتر في نعم الذي هو فاعل صناعة
لزم ان يكون فاعلا معنى لان مفسر الفاعل فاعل الا انه ليس محولا صناعة على
نحو حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما في كما مر نفسا ومنافسة
اثم بان تفسير المنع في الفاعل معنى بكونه محولا لم يقف عليه لغيره مردود

بان الموضح اخذ ذلك من استقرائه كلامهم ومن بعدهم في هذا العلم متأهل
للاستنباط ثم هذا غيره بالاستقراء وقد ناقشه ايضا بانه جعل تمييز كله درهما فارسلا
ونفع الموضح من جعل تمامو تمييز جملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد وتقول على
الموضح بانه ايضا قال ان التمييز فيهما واقع على معنى غير محول صناعة ولم يدع
انه تمييز جملة ولا ذلك لازم لما ذكره اصلا فجاء ابن الناظم عن جميع هذا المحل
من بعضه وكذا المناقشة بان الاعلم جعل ابن حيان جارا التمييز جملة محولا اصلا من
جار له وابن خروف جعله تمييزا عن نوع الاسم والموضح جعله عن نوع الجملة
ليس محولا بقوله ثالث مخالف للقولين جوابه ان ما قاله الاعلم ما سلف لان
غبار على المذهب فلا يمنع اضافته اليهما لاقتناع اضافة الشيء الى نفسه
وليس لجار غير ما اقتضى يكون محولا صناعة لما تقرر في باب معنى المحول صناعة
وما قاله ابن خروف لا يخالف صنيع الموضح وليس في كلامه انه تمييز جملة ولا ما
يستلزمه كما ادعاه الشارح تفوه ولو سلم فاعراب ثالث بالتفصيل لا يكون
خرقا ولو سلم فخرق اجماعهم مغتفر لانه لم يرد دليل لان الدليل في هذا العلم اذا
كان قاطعا من المعقول الذي لا يدفعه نقل ولا يعارضه وقد رد ومنعه في شرح التسهيل
نعم من جهة اعتقاده الخ ولا يحوقا منها الدلالة انشاء من المذكور واذا جاز
من وقع كمذكور الفاعل جاز مع اضماره والمناقشة بان قوله عظمت فارسا
وعظمت جارا لبشر فيه ما زاد عليه المصنف من معنى سا فكيف بما ذكرناه في بنا
ما عليهما معنى من ذلك التقدير وقوله كان عنه ان يشير البعل الى اصل
التمييز ومنه المصنف بقوله عظمت من رسيلا ونعم جوارك فارسا ذلو بعل ذلك
لما ان محولا صناعة والفاعل خلافه وايضا الكلام في لفظ الفارس والجار
في مصريهما ولا يلزم من ما عليه المصنف عليهما انه صناعة ولا معنى والله
اعلم ولابن زكري في شرح القهيد كلام اضربنا عنه صفحا لطوله وعدم تحريره
وان زعم انه غير الصواب فقوله اذا كان اسما جامدا واما قوله

* وناب زيد نفسا منزلا من علمت ذا المعتز كلمة *

فمقصوده وقيل الرؤية علمية ونار أمفعولا ان ومفتقر فيه الى ما ذكر له في الضرورة
الا ضرورة فيه لامكان رفع نارا بنا على الفاعل ومثلها على الحقيقة ويستثنى

منه العامل لأنه شبيه به نحو زيد الفقه حسنا فيجوز زيد حسنا الفقه عند المبرد والكسائي
مثل ما بعده غيره فقوله أو فعلا جامدا يحترز به كنعم لشبهها بالجامد فلا
يقال ما أحسن رجلا زيدا ولا نعم رجلا زيد بالاتفاق إجماعا قاله أبو حيان فقوله
أنفسا تطيب قاله في المغني من أفعال التعجب نفسا بتطيب محذوف يلزم منه
الاشتغال بلا شاغل ولا يتأتى أن يقدر ضمير لأن التمييز واجب التنكير على
الصحيح ومن جوز تعريفه لا يكون عنده غير العائد ورد وأيضا فإنهم قد نصوا
والبنا من زيد وكأنهم منهما في الضمير نصب على التشبيه بالمفعول على أن
حذف التمييز إنما على قبح وأن قدر كلامهم يحتمل أن القول عرفا لمحذوف أن البيت
ضرورة عند الأكثر من وتمثيله قوله

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ۝ وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

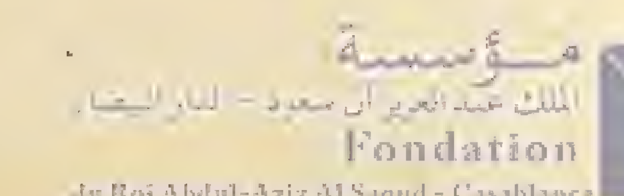
وقوله أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ۝ وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله ولست إذا ذرعا أضيق بضارع ۝ ولا يائس عند التعسر من يسر

ولا خلاف في جواز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه نحو طاب نفسا زيد قال
أبو حيان وفيا شرحه جواز التوسط مع الوصف نحو طيب نفسا زيد وبين الفعل و
منصوبه نحو غرست شجرا الأرض وقال المرادي أيضا من جواز الخلاف في التقديم
على الاسم المشتق نحو أنا كيس نفسا ولم أر من ذكره نصا قال والنحاة أغفلوا
في منع التقديم على العامل المتصرف أو غيره وقلته رعاية لأصله من العمدة عليه
وفي منع تقديمه وأنه لا يكون مؤكدا لعامله ولا جملة وشبهها وأنه يحصر
بأن تلفظ كذا أو مقدرا وأنها مبين للهيئات وأن من التمييز الجمود والغالب
الاشتقاق وقد يتعاكسان

مبحث حروف الجر

سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ولذا سماها الكوفيون حروف الإضافة أو لعملها الجر
كما قيل حروف الجزم وحروف النصب وتسمى عند الكوفيين أيضا حروف الصفات
لأنها تحدث في الاسم صفة من تبعيض وظرفية ونحوهما وفرع الجر بالحرف على
الإضافة للاتفاق على أن الجار حرف الجر والاختلاف في عامل المضاف
إليه كما يأتي بدليل أن الجار في الإضافة الحرف المقدر فلا جار عندها



باب الموضح أخذ ذلك من استيفائه كلا منهم ومن مجتمعه في هذا العلم متأمل
لاشتباههم فهذا عمله بالاستيفاء ومناقشته إنما بأنه جعل تمييز لله دره فارسا
ونعم المرء من رجل تمام تمييز جملة واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد وتقول على
الموضح بأنه إنما قال إن التمييز فيهما فاعل في المعنى غير محول صناعة ولم يدع
أنه تمييز جملة ولا ذلك لازم مما ذكره أصلا فما اعترض به عليه من هذا المحل
من فهمه وكذا المناقشة بأن الأعلم جعل أبرحت جارا تمييز جملة محولا فاعله
جارك وابن خروف جعله تمييزا من جملة الاسم والموضح جعله من نوع الجملة
ليس محولا بمثل ذلك مخالف للقولين جوابه أن ما قاله الأعلم فاسد لأن
الجار هو المخاطب فلا يصح إضافته إليه لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه
وليس الجار غيره حتى يكون محولا صناعة لما تقدم في فارس معنى المحول صناعة
وما قاله ابن خروف لا يخالف صنيع الموضح وليس في كلامه أنه تمييز جملة ولا ما
يستلزمه كما ادعاه المعترض ولو سلم ما اعترض ثالث بالتفصيل لا يكون
خرقا ولو سلم لم يرد على الموضح قول الأكثر الذين لأن الدليل في هذا العلم إذا
كان قائما من الجمهور الذي لا يدفعه شيء ولا يرده رد فهو متبعه في شرح التسهيل
نعم من جهل اعتقاده إلخ والموضح هنا الدلالة إلينا من المذكور وإذا جاز تقدم
مرفوع كمفعول الفاعل جاز مع إضماره والمناقشة بأن قوله عظمت فارسه
وعظمت جاره ليس فيهما إلا ما عليه المصدر بن يعني بما مكة فيما ذكرناه في فارس
ما عليهما يغني من ذلك التقرير وقوله كان حقه أن يشير بالفعل إلى أصل
التمييز وهو المصدر فيقول عظمت من فارس وعظم جوار كما سرا ذلو فعل ذلك
لكان محولا صناعة والفعل خلافه والتمثيل بالكلام في لفظ الفارس والجار
في مصدرهما ولا يلزم من ما عليه المصنف عليهما له صناعة ولا معنى والله
أعلم ولابن زكري في شرح ابن بري كلام أضربنا عنه خوفا الطول وعدم تحريره
وأن زعم أنه غير الصواب فقوله إذا كان اسما جامدا وأما قوله

* وتارة يجئ بأن مثلها * من علمت ذا المعنى كلما *

فبضرورة وقيل الرؤية علمية وتارة مفعولا ويقتضي قول ابن مالك في الغرر
أن لا ضرورة فيه لأنه كان رفع ناره بناء على الفاعل ومثلها على الحقيقة ويستثني

ممر



منه العامل الا شبه به نحو زيد الفرد حسنا فيجوز زيد حسنا الفرد عند الفراء وانكر
مثل ابن ابقه غيره فقوله او بفعلا جامدا لا يجوز به كفى لشيبهما باعامر ولا
يقال نا مرا كفى بزيد ولا شيبا كفى بالله ولم يأت عنا فاله ابو حيان فقوله
انفسا تكيب فالذي انبغي من اغتنا الانتهاء نفسا بتكيب نحو وما يلزم منه
الا شتغال بلا شك على ولا يتاتى ان يقدر ضمير الان التمييز واجب التنكير على
الصحيح ومن جوز تعريفه لا يكون عنده ضمير العدم وروده واما قوله فزنيش
بعباد الناس مرزية وكم انتم منا بالضمير نصب على التشبيه بالمفعول على ان
حذف الضمير انما على قبيح وان قدر كلامه بما خلاف الفراء عن ما الفراء ان السبب
ضرورة عند الاكثر بدر وتمثيله فوله

ضبعت من مبع ابعاد والاقلا وما ان عوتبت وراس شيبا اشتعلا

وقوله انجر ليلى بالهجر وحبيبها ، وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يا بس عند التعسر من يسر

ولا خلاف في جواز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه نحو كان نفسا زيد قال
ابو حيان وفيا سه جواز التوسط مع الوصف نحو كيب نفسا زيد وبين الفعل و
ومنصوبه نحو غرست شجرا الارض وقال المرضي القياس جواز الخلاف في التقديم
على الاسم المشتق نحو انا كيب نفسا ولم ار من ذكره فهو فرقا وان تبين الخلاف
في منع التقديم على العامل المتصرف او فلته رعاية للاصل من ان لا عليه
وهو منع تعدده وانه لا يكون موكدا للعامل ولا جملة وشبهها وانه يعين
بيانا للمفرد او مفرده والحال بيان للهيئات وان هو التمييز الجمود والحال
الاشتقاق وقد يتعاكسان

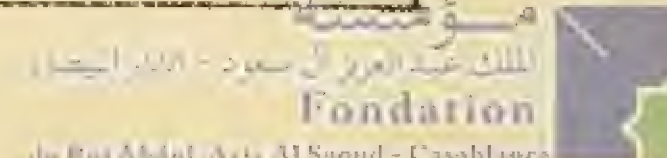
فصل حروف الجر سميت بذلك لانها

معدية الافعال الى الاسماء ولذا سماها الكوفيون حروف الاضافة او لعملها الجر
كما قيل حروف الجزم وحروف النصب وتسمى عند الكوفيين ايضا حروف الصفات
لاحداثها في الاسم صفة من تبعيض وكم فيه ونحوهما وخرج الجر بالحرف على
الاضافة للاتفاق وعلى انها بمعنى الحرف الكامن وللاختلاف في عامل المضاف
اليه كما ياتي بل انه ايضا ان الجار في الاضافة الحرف المقدر فلا جار عنده الا



الحرف المفرد بالجار منزلة الاعجمي ولأن في ضابطه تفرد بالحرف لا العكس
ولأنهم حملوا المضاف على الجار في احكام منها انهم فرقوا احرف الجر على ما له
الصدر كحروف الشرطية والاستفهامية بخلاف الجار وانهم لم يجدوا سبيلا الى تعليقه
وانكما له عمله ثم ترخصوا منه الى تقديم المضاف عليهما في غير علامات من تصرف
الحرف فيما تتعلق الصدارة والعمل للمضاف لانه اسم صالح لذلك كما يأتي ان
شاء الله في الاضافة فقوله ومن عشرين حرفا زيد اثنا عشر اخرى ويكمل
اثنين وثلاثين لا يتركبا لهم لعدم تسليم الحرفية في بعضها والعمل في بعضها
وندرة الجر بها في بعضها وكون الجر ليس بها في بعضها قال الناظم وعد بعضهم
من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع اذا عوضن من
حرف القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا للاخفش
ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذ في ذلك
وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م ربي وجعلها في التسهيل بقية ايمن
فلا وليست بدلا من الواو ولا اعلمها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر المرادي
ان لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص بالجر وزعم الاخفش ان بله حرف
جر بمعنى من والصحيح انها اسم وذهب قوم الى ان لولا جارة مع الضمير المتصل
وقال الاخفش والكوفيون بل هو في موضع رفع استعير لفظ المتصل المجرور للمنفصل
المرفوع وقد ضعف بعد قولهم في لولاك وبقوله انه ليس لنا ما يجر الضمير
دون الظاهر قلنا له نظير من الظاهر كحتى وبانه يلزم المرفوع عملا
اشتهر لحروف الجر من التعلق بفعل وشبهه قلنا نظيره رب ولعل واحرف الاستثنا
وبانه يلزمه المرفوع عملا اشتهر للمرفوع الا عملا قلنا يلزم الاخفش ان لا
المرفوع عملا ثبت كذلك الضمائر من لزوم محل الجر والنصب وبان حرف الجر لا يكون
في معنى كلا منها بجملة بل بمفرد قلنا نظيره لعل وبانه ليس لنا جار لا يجر
الا في الضرورة او بندور قلنا نظيره لكي ولعل ومتى وان كانت لغة قوم باعيانهم
وبانه ليس حرف جر مركب قلنا قيل تركب لعل من لام زائدة وعل بدليل سقوط
اللام في لغة وقال الشيخ لولاي ولولاك ولولاه بجر ورد بانها والبصريين
والكوفيين عليه وانما اختلفوا في التخريج ومن شواهده قوله
وكم موطن لولاي طحت كما هوى … وقوله … ولولاك … العلا … *

وقوله



وقوله ولولاه ما قلت لولا الزوادم * ولا يعطف على مجرورها بالجر
بل يتعين الرفع على المحل وجعل لهم بين حرفي جر والاصح انها اسم يستثنى بها
وقيل مع حرف جار والاصح انها حرف ولا تحتاج حروف الجر الى جر لا نعلم بها
بالفعل لاكن حذفها ابن الحاجب في الكافية والوافية لبيان انه لغة فيها
ولغة الوافية

نعت بالافعال يعني ما ذكر * كما يليه بمن حرف جر

قوله يعني من الابتدائية فمن تكون بمعنى وسط ومن النحو ج الرضوان عليها
في قولهم جعلته في متى كمي اي في وسطه وحكي وضعه متى كمه اي وسطه وقال
ابن سيده متى بمعنى في وجوز ابن جني ان تكون بمعنى وسط متى جرت الا ان حرف الجر
معها مقدر في بعض المواضع فيقدر في ترسعت متى لجج كانه من وسط لجج وفي اخرها
متى كمه اي من وسط كمه والجزما فيه من الاشتراك وعلى هذا فلا دليل على كونها حرف
بهذيل كما رجع ابن مالك وغيره لعدم ذكرها واجاب ابن الشاطبي بان الاكثر من الحالة
بهذا رجوع ابن مالك وغيره لعدم ذكرها وانهما في ابن جني ان انما من رابعهم متى فتى
واللغويين على حرف وتمام ومن احد اختيار ابن جني ان انما من رابعهم متى فقد
تقدم ان في تكون بمعنى وسط فيحمل التي بمعنى في او من قوله لعل في لغة عقيل فمن
تكون لعل بمعنى لعل تقل الفراء وابن الانباري الجر بها ان الفراء ان في خبر منها
الرفع والنصب وادام يلعل العطف مجرورها في محل نصب على انها عاملة عمل
ان ورفع بالابتداء لمجرورها وتكون شبيهة بالزائد ولا تتعلق به وانكر قوم منهم

لعل في المعزو منه قريب * لعل ابي المغوار منك قريب

الفارسي الجر بها وتاول قول الشاعر
على ان ثم لعله لاب المغوار جواب قريب بحرف من محذوفة من قريب وهي الشاذ ولكم
لعل البنانية بحذفها او ثبتت اللام في لام الجر ومن ثم كسرتا ومن فتح بقي لغة
من يفتح الخبر في الزبرقان في المغني ومن انكلف كثير ولم يثبت تحقيقها لعل ثم حتى
مجرورها بفعل لابتداء ان الجر بها لغة فقوم بانعيا نهم فقوله الثالث كي انكر
انكر ميوران الجر بها وقالوا لا تكون الا مصدرية ناصبة ورد فهم كيمه واجاب
بان الفعل في تفعل ماذا وحذف كسر الجزم واجراء الاستفهام منه عسى
الجر وحذف الفعل في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت ويرد عليهم ايضا قول حاتم

۞ فلو فقدت نار كي لسنتم ضوءها ۞ وإن جئت كلبي ومودي البيت داخله ۞
لأن لام الجر لا تنفصل من الفعل وناصبه مذهب الكل على أنها مؤكدة لكي إضمار أن
والنصب بأن مضمرة بعد اللام فقوله سبعة تجر الظاهر والمضمر كلام كم
تقديره من المفهوم أن ما عدا السبعة المختصة بالظاهر من بقية العشرين
كلها مشتركة بين الظاهر والمضمر إلا أنه يستثنى من ذلك متى لأنها لا تجر
إلا الظاهر والثلاثة المحذوفة وليس شيء منها مضمرا فيبقى خلا وعدا وحاشا ومن
ولعل مشتركة كالسبعة التي ذكرها في هذا الموضع فإذا قلت زيد قام القوم خلاه
أو عداه أو حاشاه احتمل الضمير النصب والجر وكذا قام القوم خلاك وعداك
وحاشاك فإذا أتيت بالياء ترجح النصب أو تعين وإذا قلت في التكلم قاموا خلاني
أو عداني أو حاشاني بالنون تعينت الفعلية والنصب وإذا أسقطت النون تعينت
الحرفية والجر وإذا أتيت بها ترجح أو تعين إن أتيت بالنون فتكون البتة منصوبة
وإذا قلت لعلي أفعل أو لعلك تفعل أو لعله يفعل احتمل الضمير النصب والجر
بل إن سمع من العقيلي فهو على الجر وإن سمع من غيره فعلى النصب من إذا كان نص
عقيل توجب الجر بها وإلا فهو على الاحتمال وإذا قلت زيد أخذت الثوب منه
أو منه جاز عند البصريين فقوله حتى لأنها اختصت عن أخواتها لا تجر إلا الآخر
وما اتصل به مخصوصها بالكلام أيضا فقوله والكاف دفعا للتوهم الناشئ من
دخولها على كاف المخاطب وكذلك في غير الجر للنيابة علوية وأحرف
فقوله والواو وهكذا الرتبة بها وقد تدخل الكاف وكذا حتى في الشعر كقوله أتت
حتاك وكان الغنيا من قلب الفقير مع الضمير كقوله أيضا التي ولدوا على ولد الكريمة
كان خاصا بالضرورة ترى التصرف فيه خلافا للكوفيين في تجويزه اختيارا ومثل
للبيت الذي أنشده أنشد قول الآخر
۞ ۞ ۞
۞ فلا والله لا يلفى أناس ۞ فتى حتاك يا ابن أبي زياد ۞
ويحتمل أن يكون أشار إلى هذا بقوله ونحوه أتى إذا كان المعنى ونحو كها من
دخول حرف مختص بالكلام على المضمرات ويحتمل أن يعني ونحو كها من دخول
الكاف على الضمير وقد وردت شذوذا دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول
الحسن أنا كك وأنت كي وقول الشاعر
۞ ۞

أولاد



* وَإذا الذي شرطين لم تكن كـ • حيث قد علوا الكمال فيها نزال •

وَقد دخلت على المنفصل بصيغة الرفع والمنصوب كقوله ما أنا الآن ولا أنا كانا وقوله بت واحسن واجمل بما يبس لي أنه • ضعيف ولن يأسر كابا لي واسر ↓ وجعله في التسهيل أقل من دخولها على المتصل الغائب فيلزم فيه نظر بل الذي ذكر أكثر جمهور فيما وراها ودخوله في قوله أكد ولا كهو الا عاقلا لا يحتمل أنه على المتصل او المنفصل بل ربكون أصله كهو فحذفت الواو وإنما هو من قبح اللا تصال والا بطال قوله وأو زعاركها وأم بأمثله قول الشنفرى ↓ ↓

* لكن لا مرحى لا برح كما رفعا ! وأل كان انشا ما كما الاسم بفعل •

أو ما الاسم يفعل كتلك الجملة قوله مذ ومنذ كما كان رفعنا معما الوقت أو أنا كانا اسمين وكونه في موضع الخ إذا كانا اسما ان يكون وقتا أيضا لأنهما خبر إن عنه أو مخبر عنهما بعد ضعوفهما وفي بالرحول على الوقت فيها شبه بين من حروف الجر من واسمين وجعل الوقت اسما كلام الأئمة أكثر في الدلالة على الوقت لتكثير الا اعتماد فيزاد اشتقاقا أحدهما أخص من الأخر فيزاد اشتقاقا بالظاهر واشتقوا منه كونه اسم وقت واشتق منه كونه للماضي أو الحال أو المستقبل كما يبين البيه قول الناظم وإن يجرا في مضي البيت وبين كونه أيضا في مجرورهما من موضع كونه مفردا أو فما وكونه متصرفا فلا يجوز منذ يوم قريب منه يوم بعينه لأنه لا يتعين فلا يجوز أن يرفع وبرخلاف على الكوفي المشترك بهذا كان يقال ما رأيته مذ ثلاثة أيام فتقول من كم أو يقال ما رأيته مذ يوم الجمعة فتقول مذ متى ومنذ أو وقف لم تزل وشرطه عاملها المنفي فلا يجوز أن أقمت مذ أو قد كنت أو كونه منفيا أو متصلا ولا تقل أسرت مذ سنة منذ يوم الخميس فلا قبلته مذ يوم الخميس فتلخصنا فتتبعه بتركه قوله وما يختص بالنكرات ونحوه لأنها على العلة والكم ولا يحتاج اليه الا في المختلف من النكرة إذ المعرفة نحو الفلم كالمفرد وفي ربت عشر لغة ذكرها في المغني ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأربعة مع تاء التأنيث ومن دونه بها ساكنة ومفتوحة وضم الراء وفتحها مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف وزاد ابو حيان ربتا بالبنا بعد التاء مع ضم الراء وفتح من الباء فتكمل سبع وزعم الكوفيون وابن الطراوة أن في بلغاتها اسم مبني كم التكثير بذ قال الا شناد اليه في قوله •

ا إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عاراً عليك ورب قتل عار

وأجيب بأن الإخبار إنما هو عن مجرور ربّ لا عن محله رفع بالابتداء ولا يلزم كون
مجرورها منصوباً بالحمل خلافاً للزجاج ومن وافقه فموضعه نصب في نحو ربّ رجل
صالح لقيت ورفع أو نصب في نحو ربّ رجل صالح لقيته ورفع في نحو ربّ رجل يقول ذ
ذلك وإنها الصدر غالباً ولا يعمل فيها عامل [illegible] قبلها ليت ربّ رجل صالح ولا يلزم
وصف مجرورها الظاهر وقيل يجب لأنها أشبهت حرف النفي في الصدارة وإفادة
القلة وحرف النفي يدخل على الجملة فاشترط وصف مجرورها ليقرب من الجملة
لما فيه من الإسناد وجزم به في المغني واختاره الرضي ولا يلزم حذف عاملها ولا
ذكره على الصحيح وإذا دخلت على من أو ما اسمية فهما نكرة موصوفة كقوله *

ألا ربّ من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين ومن قوله
ربما تكره النفوس من الأمـ * ـر له فرجة كحل العقال

وأجاز بعضهم جرّها المعرّف بأل لقول الشاعر ربما الجامل المؤبل فيهم * بجرّ الجامل
وصفته وحمله الأكثر على أن الرواية على زيادة أل [illegible] ورد عكسه مضافاً
لضمير مجرور وربما أنكر عليه بالواو ونحو ربّه شاذ وسمعتها برزيم وربّ رجل
وأخيه رأيت لأن الإضافة على نية الانفصال الأولية أكثرها [illegible] أو لأنه يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في [illegible] القياس عليه اختلاف فأشد [illegible] واختار ابن مالك وأبو
حيان [illegible] على السماع [illegible] في المضاف للضمير [illegible] الأصمعي قال
قلت لأعرابي [illegible] أو لأخ [illegible] ربّ أبيه وربّ أخيه [illegible] وأخ له قد كتبته
[illegible] على الغير [illegible] رواية موجود [illegible] وأحر [illegible]
كلاماً [illegible] على معنى قوله [illegible] الكلام اعترض ابن حيان على [illegible] في قوله
أنه قليل وفي بعض كتبه شاذ بأن النحويين أوردوا ذلك على سبيل الجواز
وأنه صحيح لا شاذ ولا قليل إلا أن [illegible] بالشروط شروط القياس [illegible] كل ما
القياس [illegible] ولا كثرة [illegible] وروده في الفصيح [illegible] النشيد
فإن جرّ بها الظاهر أكثر من جرّ الضمير وقد [illegible] في الكافية بأن [illegible]
على ضمير الغائب ملتزم [illegible] التذكير فقال

وربه عطباً أنقذت [illegible] * عليه إن [illegible] وهو من [illegible]

وأشار بقوله وربه عطباً إلى قول الشاعر





والراب وشبهها من اعجمه | ورده عكسها انعزى من عكسه

اوري فمعنى اطلعت عالة الحذاشي بوعلو اجلالا كالذا كم نها اعتمد ورب
ما انك فلعنه من ملاكه ورورور به عكسها ج على فيه من قنم شاذ ربي والنين
اتصاله بالضمير بلا تفارق الاصح ان منزل الضمير مغ عنه ولم يجد البصريون الغرار له
وتوزكم مطلقا وحكى الكوفيون مكانا بغتة كما بن ولك الله ومن شواهد انبا بقوله
ربه امرء اتبت قال انفع عن الله • وفتى نعير فعاله وصوان • ونحو
ثبت من الكلام المفهوم والبا من ربه مخففة لا تجر الا بن الك وبه ولله ربي
معكوس قوله ومن التاء بها بمعنى التعجب كما بها تعلى تبعا للكشاف و بالله
تالله تاالله لاكيدن اصنامكم البا اصل حروف القسم والبا بدل منها والتا بدل
من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تحميل الكيد على يديه وتا تبع
مع عتو نمرود وقهره • مختصة بالقلة من كل فعل وبها الواو وزاد ما اختص
اخر لتكفير من عليها انه مختصة بالفل بالقسم به ومن اسم الجلالة والمعرفه
ي مضافا للكعبة وبعد الزمخشري مثال بغير الكعبة وربه به في رتبة ثالثة
ومن المغني وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى وربما قالوا تربي وترب الكعبة
وتالرحمن • بسورين الثلاثة في الفعل وبعد التيا كما في دخولها على
ي فاء الجزالة بفرح • اختصاصها بالله كدخول البا على الفعل في قوله •
والله ما ليلي بنام صاحبه • والعرب الاكثر دخولها على اسم الجلالة ثم على رب
مضافا للكعبة وليا المتكلم ثم على الرحمن وحياتك باهران تلك حركة من تسبقة
بعد اسم وم على مسمد وعلت الى نسبة عشر انسنوما ما الشر الا واجزا
ومن القسم لتا ان في النكت ذكره في شرح المنكرة وهو على قول من عن
في القسم فيها والاصح خلافه قلت ذكره في التسهيل ايضا بقال وتختص
مضمومة الميم او مكسورتها في القسم بالرب وتمرنيه من الله قال ابن عقيل نحو من ربي
لا فعلن كذا ثم ومنها ولا تختص الا في القسم ولا في الالف فيه وللنحويين في المضمومة
قولان انها حرف او اسم مقتطع من ايمن لا انها نية الم يكن بها في فيهما ورجح الاول بان
ايمن لا تدخل على الرب ومن مختصة به وبسكون النون ولو كان بقية ايمن لاعرب •
قلت مقتضاه ان المكسورة لم يقل احد بانها مقتطعة من ايمن قال وشذ وحذف
من في القسم على الله رواه الاخفش والمبرد لانه شاذ قال الاستاذ والفراء اقل من



هنا تخفيف لكثرة الاستعمال وقد رُدّ بان لا اصلها في قوله *

بزلنا ما دون النجوم ميهم * وكل مبرذي حسام * هنا ادرت من الشمس

حتى * اعاد شريدهم عن الكلام * والبصريون على انها نائبة في الوضع قال
ابو حيان والبيت ضرورة وقال اللخمي من لغة لبعض العرب وخرج على ان هنا مصدر منى
بنى او اقر فنصب على الظرفية تحت طلوع الشمس اي تقدير ان ضم من الشمس الى
ان اقبل الليل اي فقر ان كنا قبل وانفرد في القاموس هنا الى اللغة تسمية فروع ولم يذكر
منه كم ضرب ولا ذكرها هنا تحقيقا بالصواب انه لغة كما قال الزمخشري انه لغة ابي
موجب فيها نقله قوله التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون كلام الكشاف ان من
في مثل هذا مما تفرقة بعل فتعرلن يشترما بمفعول له اسم من المفعول به لانه ذكر في قوله
تعلق ما خرج به من الثمرات رزقا لكم ان من كانت للتبعيض من رزقا مفعوله وان كانت
مبنية من رزقا مفعول اخرج وقال الكيسي ان من في الوجهان والا من مفعول اخرج وخ
تكون اسما لقولهم من عن يمينه * ويدل على قراءة ابن مسعود بعض ما تحبون ان الاسم
الاول ادرك علم والتمثيل ايضا من القصص منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص
عليك ورد بان قال انها تدل على اكثر النقص تشكلا بكلام قوله منهم المومنون
وان ذلك لا يصدق لان من قصصنا ومن لم نقصص اقل من اقتسما وبين او مثلا وبين
بها عن من لا يجا له يبنى اقل من النصف ومن ذكر معنيها للتبعيض ردا مثله
الى ابتداء الغاية وهو تعسف لان جهة قبلها بعض مقامها في الامثلة دون
بعض من القار وقوله لبيان الجنس هي التي تقدمها مجهول الجنس بقسم اه
من يقرنها وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما لكونهما اقامتهما نحو ما يفتح الله للناس
من رحمة وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من اية او ننسها مهما تاتنا
به من اية وهي وقع في ورنما قال فيها قوله يحلون فيها من اساور من ذهب
لوتهم الي به كما في المغني لا تر بعلما من ذهب وبلبسون ثيابا خضرا
من سندس واستبرق فيه مرة غير الاولى فانها لابتداء او للتبعيض اذ ان اكثر
عند ابن هشام والكوفيين ومن انكر البيان قال من في من ذهب ومن سندس للتبعيض
وفي فاجتنبوا الرجس من الاوثان للابتداء اي فاجتنبوا الرجس الذي شيء من
الاوثان وانها مثل الكل من جهتها وهو عبادة لها وهذا تكلف وقال ابن الانباري بنسبة
بعض الزنادقة فيه في الكفر على بعض الصحابة بقوله وعد الله الذين امنوا وعملوا



واخرا عطبنا

الفاعل فانه منهم وغيره فجعل من للتبعيض والحق انها للبيان اي الذين هم هؤلاء
وقوله للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق وان لم ينتهوا عما
يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار وقد
يعبر عن القول بانها للبيان هو قوله ابتداء الغاية من اهو الغالب عليها حتى
قال جماعة ان سائر معانيها ترجع اليه ومن خالف في شيء من معانيها رجع
الى الابتداء بشيء عنه قوله في طليحة احببنا اليوم البيت لجلو الغاموس لذلك
قال وبث الحارث بن ابي شمر وهو ابو شمر جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخ
فاخرجنا لهم من كتائب فكتبنهم منه فقالوا ابن طليحة سيم بغي لكل امرئ
فتعالم مشهور وبغي ايضا للشيء التابه الزكره ولعل الكل ما وقع للشرعي
قوله بنت الحارث بن ابي شمر وهو بالغاء ومراد التانيث من قول صاحب القاموس
وهو ابوهما بغير قوله بن ابي شمر ما قاله الشرح وهو الى شيء وجعلها كلمة واحدة
وضم الجيم بالغاء المعجمة والتاء وبهاء التانيث وهو من التصحيف العادي
قال في المغنى وقبل التعدي من من ابتدائه ومن ابتداء اول نوع وورد الشمني بانه
له قبل هكذا الاصح الى تقدير الزفاف ومن استعمالها في الزمان والكلام انه هو
سليقيا وبعضه مشبه كما في قوله التخصيص على العموم الخامس عشر تقوية العموم
قلت في الاول فيما كان قبل دخولها قابلا لنفي الجنس محتملا لنفي الوحدة
نحو ما جاء من رجل وبعد دخولها صار نصا في نفي الجنس ولا يصح فجاءني رجل
بل رجلان والثاني فيما كان نصا في العموم قبل دخولها كاحد وديار وكتبيع
من المختص بالنفي وزيادتها في النوع الثاني كما صرح اللفظ ولذا فانها انما
افادت فما كان نصا من اول منها دون قبل دخولها بمنزلة رافعة للاحتمال المرجوح
وذلك شان التاكيد والعرف المؤكد يوصف بالزيادة فيمن قد كرع
في القسمين فقال ابن انه تاكيد ينبغي التاكيد نص الاحتمال وتاكيد لا وثيق
ويمكن ان يمنع قول الشارح انها في القسم الاول زائدة لغيرها فقط لا عند
من الكتاب والمكلف لا معنى للاحتمال المعنى بسقوطها كقولهم في
لا من جئت بلا زاد زائدة وان اختل المعنى بسقوطها وذلك اذ الانسان
اختلال المعنى بسقوطها هاهنا كما يختل في جئت بلا زاد بلغ بتدارك كلام
لا لفظا وكبر ذلك باختلال المعنى مع العموم كلا التخصيص عليه واما اقامة التخصيص

قوله واما حديث التخصيص عليه فلعله نص عن مستغنى عن التخصيص عشر القاعدة العموم



من جهة أن ذا كان المعنى المحتمل نفي عين والتنصيص على المعنى لا يصح أن يكون
معنى موضوعا له اللفظ لا تقدير من الا بيانا للجنس وغاية ابتدا لبعض معنا اقي
وضع له فقوله أو استفهام بهل فالا في الارتشاف وفي أبي حيان في البحر بهل نكمل
واجمعت زيادتها بعد النفي والاستفهام في قائرة خلو الرحمن من تفاوت فارجع
البصر هل ترى من فطور وزاد الفارسي والشرط فجعله من شبه النفي كقوله •
ومهما تكن عند امرئ من خليقة • وإن خالها تخفى على الناس تعلم •
والاصح أنها بيانية كما من قوله أو بمفعول لا زاد الشيخ به لأن المفعول اذا الكلام حسي
فكلا حين يراد به المفعول به لا كل شيء وقال في المغني تقييد المفعول بقولنا به من
عبارة ابن مالك وشرح بقية المفاعيل وكان وجه منعها في المفعول معه وله وفيه
أنهن في المعنى بمنزلة مجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر المنع في المفعول
المطلق وقد خرج عليه أبو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء أي تفريطا
وعليه فالمعنى في الآية لم نترك في الكتاب شيئا على كل شيء ثم قال في المغني
قلت وكذا على أنه مفعول به لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ المشتمل
والقياس يقتضيه هـ قلت والحجة على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى
وما يضرون من شيء لازم انما يتعدى لواحد والقياس أن لا تراد في مفعولي
كسى وذلك مفاعيل أعلم وشذت زيادتها بعضهم ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من
دونك من أولياء بناء نتخذ للمفعول وعلة ذلك على شذوذ زيادتها في الأحوال
وردة في المغني بقياسه بمعنى لا اقتضاء به لأن أولياء ليست الا بنفسها أو لأنها
وأنها تمام الاسم تقاد وقد أجمعت زيادتها في المرفوع والمنصوب في قوله وما
تحت الفهم مؤلما وما كان معه من اله سواه جعلت كان زائدة ما لو لها عليه
أو نافية بالأم اسمها وهو شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ وكلاهما محل
الزيادة من وكلام زيادتها في الإيجاب مؤول عند جمهور البصريين وقال
زيادتها في المعرفة مؤول عند غير الاخفش نحو ولقد جاءك من نبإ
المرسلين فقال الأخفش زائدة وغيره بيانية أو تبعيضية من ومجرورها
حال من فاعل مضمر أي ولقد جاءك هو أي النبأ كائنا من نبإ المرسلين
الخ من نبإ المرسلين أي بعضه ونحو يغفر لكم من ذنوبكم يكفر عنكم من سيئاتكم قال الأخفش
زائدة فلهما لمن للتبعيض ونحو قوله فيكلا من منكم فقال الاخفش زائدة والكوفيون

زائدة. قلنا بل هي اسم بمعنى بعض فاعل كان او فيها بنية حال مقدما على مستتر
او فركان يعود باي كابر من جنس انكم وتحو الحديث من اشر الناس عذابا يوم القيامة
القيامة المصورون. قال الكسائي والاخفش زائدة. قلنا بل تبعيضية واسم ان
ضمير الشان محذوف كقوله انه وهم زعم ابن مالك انها على نحو قبل وبعد زائدة في
في الغاية لغوليه وزيد في نحو وشبهه ج (٦) والاولى انها لابتداء الغاية حذرا
وتحو آمن زيد نحو وشبهه لتشريك ما يعرف فلا فيه بشروطه وبذلك
نافقة الشافعي وهو مردود بلغة ان يجاب بانه هاد وبالقياس والسماع
لما تقرر لا زائدة لمطلق افادة انه فيها خصوصا قوله البراقة ولو نشاء
لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون تبعيض لا زائدة لان الملائكة لا تكون من الانس لن
تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي من طاعة الله او بدل رحمة
الله اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي بدل
كما عين والبدل بعض من الدنيا وقال الشاعر يصف عاملي الزكاة بالجور
اخذوا المخاض من الفصيل غلبة • ظلما ويكتب للامير افيلا
اي بدل الفصيل والافيل الصغير لانه يؤخذ بدله ينبغي من الابل وانتصب على الحال
لانهم يكتبونه ... ومعنى من قبل جمع
للابتداء قوله بعض هذا البيت مثله قوله في الغنيمة
وذلك من نبإ جاءني • وخبرته عن ابي الاسود
وذكر الشيخ بقية المعاني الخمسة عشر المعنى الاول ما نسبه اليه في
الاشباه والنظائر وانما ثبت له الخمسة عشر بجعل الرابع ... كما مر
ولبيان الجنس ... هو معنى الغاية التي ذكر ... بل الغاية الابتداء
والانتهاء معا ... بمعنى من والى جميعا تخصيص ذكر في المغني
تقريبا ... كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم
الاولى للابتداء والثانية للتعليل متعلقة باراد وان يخرجوا او
للابتداء ايضا على ان الثاني ... مع غم فيها او فيها يجمع
لما ثبت الاخير ... الاولى للابتداء او للتبعيض والثانية لبيان الجنس
وجه ... والثانية ...
يعني باعادة الجار ... شهادة عنده من الله الاولى ...



للمفضل عليه والثانية للابتداء فمتعلقة بمتعلق عند الذي هو نعت شهادة
او بالاستقرار على انها وصف ومجرورها نعت ثان اي من قبل الله وقيل متعلقة بكتم
على انه بمعنى عن على حذف كتمان الاداء او بمعنى الاخفاء وجعله الذم كتمانا عن الله والمعنى
ان كتم انما يتعدى بنفسه لا بمن نحو ولا يكتمون الله حديثا لتاتون الرجال شهوة
من دون النساء من للابتداء وهي ومجرورها صفة شهوة اي شهوة مبتدأة من دونهن
ولولا البعد دون لكانت للبيان قال ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان
ينزل عليكم من خير من ربكم الاولى للبيان بين الذين كفروا بقسميه والثانية مزيدة
للعموم والثالثة للابتداء فمتعلقة بينزل وهي ومجرورها صفة خير لآكلون
من شجر من زقوم الاولى للابتداء والثانية بيانية وكذا ويوم نحشر من كل امة
فوجا ممن يكذب ويحتمل ان تكون الاولى هنا للتبعيض اي ويوم نحشر فوجا مكذبا من
كل امة نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة من فيهما
للابتداء والثانية ومجرورها بدل اشتمال لان الشجرة كانت بالشاطئ يعني
قبسه واخر اشار اليه في المغني في هذا الباب ومذهب البصريين ان حروف
الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كاحرف الجزم والنصب وما اوهم ذلك
اول عندهم اما بالاستعارة في معنى الحرف كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع النخل
ان في ليست للاستعلاء بل للظرفية المجازية بان يشبه تمكن المصلوب من الجذع
بحلول المظروف في الظرف او بتشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالمظروف في
الجذع وفي قرينة على ذلك واما بتضمين العامل كما قيل في شربن بماء البحر انه
ضمن شربن معنى روين فعدي بالباء اي ضمن معنى لكلمة واما بشذوذ نيابة كلمة
عن كلمة ومذهب الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا قال
ومذهبهم اقل تعسفا قلت ان كان معنى الكلام هنا ان الحرف وضع لمعنى استعمل في
معنى اخر مجازا لعلاقة فهو الوجه الاول فيكون تكرارا معه ولا يكون وجها ثانيا
وان كان معناه انما ان الحرف موضوع لمعنى استعمل حقيقة ايضا في معنى اخر وضع
له ايضا على سبيل الاشتراك وان شئت الا يطرد في كل حرف ثابت للكوفيين انه
في ذلك المعنى ولا نيابة فيه حقيقة ولا معنى لانكاره على الكوفيين وبعض
المتأخرين الا ان يقولوا انما يقوم مقام غيره قياسا ومن ثم اذا كان يقال في
عجبت من زيد عجبت على زيد وفي سرت من البصرة الى الكوفة سرت بالبصرة

ثانيا

في الكوفية وهذه لغة جيدة ليستا من وضع العرب في شيء وهو فيما سمع اللغة نجاء
ضعيف جدا وهو مجرد الاشتراك في الحرفية وعمل الجر وهذا لا يقول به احد من القراء
ان كيفية الخلاف بين الكوفيين والبصريين ان الكوفيين ادعاء التضمين او المجاز في
الحرف وحده او بالتبعية والبصريون يلتزمون ذلك تقليلا للاشتراك والترادف ما امكن
والكوفيون وبعض المتأخرين اذا ادعوا ما ضمنا للتضمين في الآخر جعلوه بمعنى الآخر
حقيقة ويكثر عندهم الاشتراك والترادف ومن المقرر عند الاصوليين ان المجاز اولى من
الاشتراك اما ان يعتقد في الكوفيين وبعض المتأخرين انهم يجيزون ايقاع حرف جر موقع
آخر كلما سمع اولم يسمع فباطل بلا ريب والله اعلم فقوله اثنا عشر معنى
اقتصر الناظم منها على ستة وذكر في المغني اثنين وعشرين معنى لذكره الاستغناء ويندرج
مع الاختصاص في شبه الملك كما يقال الشيخ وتوكيد النفي يندرج في مطلق التوكيد
بالزيادة فيبقى المجموع عشرين معنى وبعضهم يجعل الاختصاص شاملا للملك
والاستحقاق واختار في المغني ما فيه من تقليل الاشتراك ولانه اذا قيل المال
لزيد والمسجد لزيد انفق ان بها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال
المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يتبعه بقوله ان الاختصاص اعم فيتم تسعة
عشر الا انه ادرج في المغني المعدية تحت المؤكدة الزائدة ونص على ذلك فهذا
بعدها مستقلة تعود الى العشرين فقوله ويعبر عنه بالاختصاص لو زاد والاستحقاق
كما زاده الشيخ كان موفيا بشرح النظم وحيث كان الاختصاص من شبه الملك كانت
اللام للاختصاص هي الداخلة على ما لا يكون مالكا لما قبلها وان كان ما قبلها يصح
ان يملك في الجملة وسواء كان مدخولها مما لا يصح ان يملك شيئا اصلا كما مثل
ونحو الحصير للمسجد او يصح لكنه لا يملك نفس ما قبلها نحو المنبر للخطيب
ان له ابا ان كان له اخوة كذا في المغني وبه يسقط ذكر الشيخ في الفعل التي زادها
النسب مثلا له يصح لزيد عم من لعمرو خال ومن مثل الاختصاص ادوم له ما تروم
في واما الفيض للعنبر فاللام فيه للملك لان العنبر يملك وان لم يكن ملكه تامة
وعده في المغني من مثل الاختصاص وهو على فرض ان العنبر لا يملك واما اللام
الاستحقاق ويسمى الواقعة بين ذات ومعنى نحو الحمد لله والعزة لله [illegible] لله
ملك السموات والارض والامر يومئذ لله ومنه ويل للمكذبين لهم في الدنيا خزي

ولذلك قدم الشارح أن هذا ما ذكره في المغني وعد في أمثلة الاختصاص الجنة للمؤمنين
وكان الحمد ونحوه من أجزاء الشارح غير مختص بالكلام من شارك كما يفيده من عبارة المرادي
بلام تكرر اللام في ذلك من الشارح للاختصاص بل للاستحقاق ويقدر المضاف بخلاف
الجنة فإنها مختصة بالمؤمنين ولا حظ فيها لغيرهم فكانت اللام للاختصاص ولو
جعلت للاستحقاق وقدر المضاف أي نعيم الجنة للمؤمنين لصح أيضا وعد في المغني
في أمثلة الاختصاص هذا الشعر لحبيب وفيه أنه إنما يصدق على ما يصح الاستحقاق
لأنها مشتركات ومعنى أن الشعر الكلام موزونة وهي أصوات والأصوات أعراض
مستمعة للذوات قوله التعريفية أي المجردة فلا يتأتى في أنها في تحفة المعاني
التعريفية أيضا لأنها لم تجرد فيها وتجردت في هذا ولم تفد معنى زائدا فلا نرفع
قول البساطي لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وليست التعريفية
معنى وضع له الحرف وإنما هي ربط لأحد الشيئين بالآخر عند التركيب وهو قدر
مشترك بين جميع الحروف اهـ وقد علمت أن الشارح لم يقل إن التعريفية معنى وضع له
اللام أو استعمل فيه وإن أخذه أشياخ المغاربة كما ذكر الزبادي في اللام وغيرها
غايته أنه ذكر أن اللام تجيء للتعريفية أي وجد عند التتبع فلا بأس أنها مجردة
وليس في ذلك ادعاء أنها من معاني اللام قوله ما أحب زيدا لعمرو ونحو ما
أحبه لبكر وقول الكوفيين إنها للتعدية مردود بعدم صحة إسقاطها وبتعين أنها
للتعدية المجردة كما يقول البصريون وهذا وجه أولوية التمثيل للتعدية باللام بعد
أفعال التعجب دون ما مثل به الشارح وإنه مما يكون له معنى غير التعدية قوله
وإني لتعروني البيت مثله قول امرئ القيس ويوم عقرت للعذارى مطيتي
ومنه لإيلاف قريش وتعلقه بقوله فليعبدوا على الأصح وإنه لحب الخير لشديد
أي وإنه من أجل حب المال لبخيل وقد اخترنا هذا البناء إنما لم يكسر اللام لا دخلة على
المضارع وهو متعلق بقوله لتؤمنن على الأصح بالاتباع في الكرب وقراءة الأخوين
هنا بكسر اللام ولام المستغاث لأجله نحو يا لله للمسلمين وهي متعلقة
بالفعل المحذوف عنه خلافا لما في المغني واللام الداخلة على مضارع في نحو يبين
للناس قوله التوكيد وهي الزائدة ذكر الموضح منها قسمين وأهمل ورود قسم
قسمين ويسمى الزائدة الداخلة في خبر كان المنفية كما مر لم يكن وما كان

بيطعكم



بكلامه على الغيب وتقدم ان نحو قول الله في الركعتين يقول العصر ما انا الا دعيما
وزيادة بها واجمعة على قول الكوفيين ان الخبر ما بعدها واما على قول البصريين ان الخبر
محذوف ان ما كان فاعلا او مفعولا لكذا بمعنى تقوية وفي كونها زائدة خلاف يأتي فـــوله
وملكت البيت مثله في اجتماع اللامين في مفعول المتعدي قول الاخر

* ومن يك ذا عظم صليب رجا به ** ليكسر عود الدهر فالدهر كاسر *

وعود الدهر مرفوع بكسر الذال والدهر الذي هو كالعود في الصلابة فـــوله ان كنتم
للرؤيا تعبرون ومثله الذين هم لربهم يرهبون وقول الشاعر * هذا سراقة للقرآن
يدرسه * فالقرآن هو المفعول به زيدت فيه لام التقوية لتقدمه والضمير بفعل
مطلق واجتمع التأخر والفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين قال الناظم ولا تدخل
لام التقوية في مفعول ما يتعدى لاثنين لانها ان دخلت فيهما فلا يتعدى عامل لاثنين
بحرف واحد او في احدهما فلا مرجح وفيه نظر لانها زائدة غير معدية على ما جزم به
كثير فمقتضى ذلك جوازها فيهما اذ تقويا للعامل بدل التزاحم اعني على انه اذا
تقدم احد المفعولين على الفعل كان ذلك مرجحا لدخول اللام فيه دون المتأخر وقد
قال الفارسي في قراءة ولكل وجهة بالاضافة هو مفعول اول الموصول والهاء مفعول
ثان على ارادة الوجهة والاصل هو مولي كل ذي وجهة وجهته فلما قدم المفعول الاول زيدت
فيه لام التقوية واخر المفعول الثاني واتصل لتعلقه فالضمير عائد عليه وهو وجهته
وحذف المضاف وهو ذي وقيل وجهة وشذ في احد المفعولين المؤخرين كقوله

* احجاج لا تعطي العصاة مناهم ** ولا الله يعطي للعصاة مناهما *

فـــوله بل هي بينهما اي ولا تتعلق تغليبا لجانب الزيادة اليه جزم بما كثير منهم
الموضح في المغني فهو اقوى من جانب التعدية او تقول تتعلق ولا تتعلق باعتبارين مختلفين
ومن جهتين فتبانيتين فلا تنافي لان المتنافيين هما اللذان لا يجتمعان في ذات
واحدة من جهة واحدة وقد يستشكل التعدية في الحكم بالتقوية وهو يفيد
تغليب جانب تعديته فتكون متعلقة ولولا انه اشتهر على الالسنة بلفظ تعدية
لامكن ان يكون موضعها عن تقوية فـــوله لا اجل تعدي مثله بل ربك او ضمنها ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه فـــوله للقسم زاد في المغني مع التعجب كقوله

* لله يبقى على الايام ذو حيد ** بمشمخر به الظيان والآس * فـــوله

التعجب زاد في المغني المجرد عن القسم قال ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا
للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيا لك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل

ويدل انهم يعلقونه في غيرها كلله درك ولله انت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة ... فلله هذا الدهر كيف ترددا

والذي يظهر لي انها في القسم التي للملك والتعجب فافهم من النسبة لله والصواب
الاقتصار على المستعملة في النداء قوله لدوا للموت البيت مثله شاهدا ومعنى
قوله الخ اي فللموت تغذوا الوالدات سخالها * كما لخراب الدور تبنى المساكن
وقوله الخ * فان يكن الموت افناهم اي فللموت ما تلد الوالدات اي
ومثله ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء الجازمة واقوى بالتعليل
الذي عن ليكون لهم عدوا وحزنا بقوة الصيرورة حيث قرا بضمها وفرا ابكتها البصريون
وجعلوا فادمه ذلك على التعليل الاكر على طريق المجاز ففي الاية شبه ترتب
العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية على معلولها فاستعيرت
العلية لترتب الترتب وجيء باللام للعلية استعارة تبعا او شبهت العداوة والحزن
بالغرض الداعي الى الالتقاط كالمحبة والتبني بجامع الاستتباع عنه فيكون ذكر
المشبه به المستعار للمشبه وجيء بلازم المشبه به ليدل على مكانه ومن لازم
التعليل فاستعارة الغرض الداعي للعداوة والحزن استعارة مكنية واللام فيها
على حد اظفار المنية وعلى هذا الوجه بقية الامثلة وقد جعلها صاحب الكشاف
ومن صاحب التلخيص فالتبس عليه احدهما بالاخر واما وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون فمشكل سواء جعلت اللام للعاقبة او للتعليل لانهم لم يؤولوا الى
العبادة كلهم ولا اريد عبادة بعضهم والا لوقع لا كراه فحمل الحكم على الجملة لا على
كل فرد مع الوفاق **وان قلت** افعاله تعالى لا تعلل بغرض **قلنا** نعم والمنفي
هو الغرض الراجع اليه تعالى ليتكمل به واما الحكم والمصالح الراجعة الى العباد فتعلل
افعاله بها ولا تخلو عنها قوله لدوا الشطر الثاني بعد مثلها في معنى المعرية
المعربة هو هو الربية الملالة واقصر على الرويته وقول الشاعر *

* وكنا كندماني جذيمة حقبة ... من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

استعارة

علمه



أي فلما تفرقنا كأني ومالكا أي لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

قوله ويخرون للأذقان ومثله وتله للجبين إذ مرجعه على نحو ذكر الشيخ بقية المعاني وبقي عليه منها في المغني المعية فإن ذكرها بعضهم وأنشد عليه فلما تفرقنا البيت السابق وتكسر لام الجر مع مظهر غير الياء وفتحها لغة تكسرها مع كل مضمر وتكسر مع الكلام غير المستغاث وبعضهم يفتحها مع كل ظاهر وبعضهم مع الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم بالفتح وأما فتحها في قراءة الحمد لله فهي اتباع

قوله وللباء اثنا عشر معنى قد احتوى كلام الناظم منها على عشرة سبعة في قوله بالبا استعن وعد عوض ألصق واثنان في قوله والظرفية استبن ببا، وفي وقد يبينان السببا، وواحد في قوله ومن وعن بها انطق. وبقي عليه الاستعلاء والتوكيد وزاد في المغني القسم والغاية فهي اثنا عشر وأما زيادة الناظم التعدية فيستغنى عنها بالاستعانة لدخولها فيها وحركة الباء الكسر مطلقا وحكى أبو الفتح الفتح مع الظاهر قوله التعدية هذه تعدية خاصة وليست التعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ذلك الحرف بل المراد بها هنا معاقبة الهمزة في نقل الفعل اللازم متعديا على معنى تصيير ما كان فاعلا قبل دخولها مفعولا ولذا تسمى باء النقل فإن قيل ذهب الله بنورهم ذهب نورهم برفع النور على الفاعلية بذهب فإذا أريد تصيير النور مفعولا اجتلبت الباء على قول الجمهور بالكسر ومن الله منه وعدوا إلى الفاعل الأول بالباء لحمل الآية على القراءة المشهورة، وأورد على الناظم على ذهب بني منه افعل وجيء بالفاعل الأصل مصرحا متعديا إليه الفعل بنفسه كما في قراءة شاذة أذهب الله نورهم وجيء بالفرد بين بين أعمل الحاد معنى التعديتين وقول من زعم أن في الباء المعدية معنى المصاحبة يرده بذلك وبأن الزمان في حقه تعالى محال إذ يجب بأن افتقاد هذا المصاحبة مفيدها إذا لم يمنع مانع وأما لو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فلا يرد عليه إذ الأصل أن الفاعل ضمير البرق والغالب تعديتهما كما كان لازما وقد تعديهما لغيره وقوله دفاع الله الناس بعضهم ببعض سواء قرئ دفاع مصدر دافع أو دفع مصدر دفع أصله دفاع أو دفع الناس بعضهم بعضا بإضافة المصدر إلى الفاعل وهو الناس وإبدال بعضهم منه بدل بعض ونصب بعض على المفعولية لدفاع أو دفع ثم جيء بالفاعل



المصير من الله فما تتعجب الناس الذين كانوا علما على المفعولية للمصدر وعدي بالباء
التعدية إلى اثنين إذ كان متعديا في الأصل ولا شيء إلى الباء والهمزة في معنى التصيير
والنقل لا يجمع بينهما فأما قوله تنبت بالدهن فمضارع أنبت رباعيا فخرجت على
زيادة الباء أو على حذف المفعول والجار والمجرور حال منه أي من الفاعل والباء للمصاحبة
أي تنبت الثمر مصاحبا أو مصاحبة للدهن أو على أن أنبت بمعنى نبت كقول زهير

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم * قطينا لهم حتى إذا أنبت البقل

قوله التعريف جاء به لمقابلة جملة الكلام الناظم على ذلك ويجوز أن يريد
الناظم بالتعريف جعلنا عوضا عن الخبر ويجوز فيه كقوله *

ولا يواسيك فيما ناب من حدث * إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

أصله من تثق به فحذف الباء مع المجرور وعوضت منها باء داخلة على الموصول
قلت ويحتمل أن تكون من استفهامية متعلقة بتثق ومعلقة لانظر والباء بمعنى في
الكلمة في هذا ما تدريت لهذا الوجه فلم يقم بمعنى الاستفهام فيه وهو نظير
الاستفهام في قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما ولا يلزم في باء ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون أن تكون عندنا باء المقابلة لجواز أن تكون للسببية الجعلية الشرعية
والتي في الحديث للسببية العقلية التي يحيل العقل تخلفها فلا تعارض لاختلاف
السببيتين قوله الإلصاق ومنه عندنا وامسحوا برؤوسكم وفي الباء تنبيه على
أنه لا يكفي المسح مع ما بلغه إخبارا ولو قيل وامسحوا رؤوسكم لصدق بأقل ما ينطلق
وإنما يلزم ذلك على أن المرور ورد تعديته بباء الإلصاق والمجاز وعلى التي للاستعلاء
المجازي فلا تكون الباء بمعنى على وكذا العكس لأن التعدي بالباء أكثر استعمالا فيما
قيل بمعنى المفرد في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم علي إذن حرام
كذا في المغني قلت الذي يظهر أن تعديته بعلى أكثر لأنه هو الوارد في القرآن نحو
يمرون عليها لتمرون عليهم أو كالذي مر على قرية ومرور دليل بالباء وإذا مروا باللغو
وإذا مروا بهم ولا ثالث لهما وفي القاموس مر به وعليه هذا إذا حكمنا بمراد
أن لا تفرقة في المعنى بنفسه قوله أي يدرك بالعقبة فلتدوم يكفر بالإيمان
الآية بدلة وقول الحماسي *

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الإغارة فرسانا وركبانا



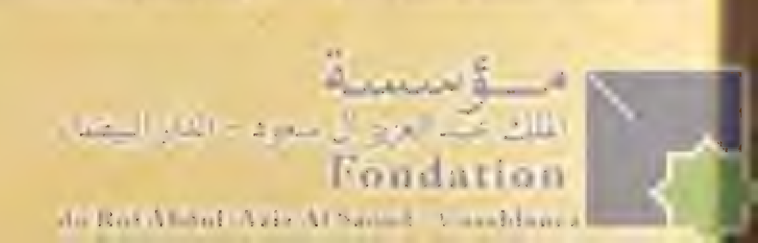
أي ركبنا على الإبل لأن الراكب إذا اعتلى انحدر اليه والاغارة مفعول له
قوله الاستعلاء ومنه قول الشاعر أرب يبول الثعلبان برأسه
بدليل لقد ذل من بالت عليه الثعالب قوله السببية منه فكلا
أخذنا بذنبه أغرقنا بذنوبهم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل وقوله
فرسفيت أي أبانهم بالنار أي بسبب وسمها بالنار وكنا به اسمها أي جعلنا عليها علامة
بينها وبين الماء ومنها باء التجريد نحو لقيت بزيد أسدا ان سألت فلانا لتسأل به
الخبير كذا قيل وفيه خفاء والظاهر أنها باء التصوير ولم يذكر هنا الناظم المعنى ذكره
غيرهم وقال الفقهاء أولى من التشبيه إلا أنها لا تدخل على المشبه به كالكاف بل على
المشبه كأن زيد أسد ومعنيان آخران قوله زيد الزائد زيدت وجوبا في فاعل افعل
في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر وغالبا في فاعل كفى الزائدة بمعنى التفهيم نحو كفى بالله
شهيدا ومن غير الغالب كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ، وضرورة في فاعل غير كفى
كقوله مهما لي الليلة مهما ليه * أودى بنعلي وسرباليه
وتزاد كثيرا في مفعول عرف وعلم كقول سراقة

علمت ولم تشكك بأن محمدا * رسول ببرهان فمن ذا يقاومه

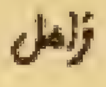
وقليلا في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله

سلبت فؤادي في المنام خريدة * تسقي الضجيع ببارد بسام

وفي مفعول كفى المتعدية لواحد كما في حديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع وفي
غير ذلك أقل ومنه البيت بجزع النخلة فليمدد بسبب إلى السماء وفي المبتدأ قليلا
نحو بحسبك درهم ومن خرجت فإذا ابن زيد وكيف بك إذا كان كذا وبأيكم المفتون عند قوم
وفي الخبر المنفي على ما تقرر في النواسخ لم يثبت زيادتها في المثبت وزيدت في اسم ليس
إذا تأخر عن الخبر وتفرع وفي التوكيد بالنفس والعين ولم يثبت زيادتها في الحال
قوله ستة فعد أي اقتصر الناظم على الستة الظرفية والسببية وفي المغني عشرة
ولا أكثر فعلى معنى الباء وستة والسببية خلافا لما في هذا الكتاب فإذا عددت ما
هنا كانت أكثر عشرة قوله في رسول الله أسوة حسنة زعم ابن الأثير أن الظرفية هنا
ذات والمظروف معنى وفيه نظر لأن الأسوة بكسر الهمزة وضمها وهو الاقتداء به
ولا يكون بمعنى المقتدى والتأسي أي مثل هذا القسم نحو قوله تعالى لقد كان في يوسف



واخرته دآيات للسائلين ويرى في المجازية فضلا زائدا وهو ان يكون الكل هو الظرف
والتيز ولا كر يليق اعرفهما حالا وآلا فجلا حقيقة كما في لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة فانه مبالغ في كونه صلى الله عليه وسلم اسوة حتى جرد منه اسوة واخر
وجعل مظروفا فيه صلى الله عليه وسلم كذا قال المحل البديع وفيه تكلف مغني لا يخفى
نظرا ولا خفي له بقال الشاطبي وهو ان نفس اسوة معروف تنزع منه عليه الصلاة
والسلام مظروف فيه فبالغة بل الظاهر ان وجه الظرفية ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حيث هو رسول ذو جهات من جملتها بعضهم كفيهم بالايمان وصبرهم
على عدوهم وشفقته بهم وتعليمه اياهم العلوم الغريبة من احوال ما مضى وما
يستقبل وكان تنصحه لهم بتزكية الموجب لنجاحهم عاجلا وآجلا فهو باعتبار كونه
رسولا اعم منه باعتبار كونه اسوة وباعتبار كونه اسوة اخص منه باعتبار كونه
رسولا فجعل من جهته خصوصه مظروفا في نفسه من جهة عمومه تنزيلا للجهة المتسعة
منزلة الظرف والجهة الضيقة منزلة المظروف اذ شأن الظرف ان يكون اكبر من المظروف
ثم نقول يجب ان تعلم ان كون الظرفية مجازية في نفسها لا يقتضي ان يكون الحرف
المستعمل فيها مجازا لجواز ان تكون في موضوعة للظرفية وشبهها كما قال الحاكم [?]
واللام للملك وشبهه او حقيقة فيها فكذا في موضوعة للظرفية الحسية والمعنوية
على سبيل الاشتراك او للقدر المشترك بينهما وهو مطلق احتواء شيء على آخر احتواء
حسيا او عقليا نعم هو الانسب بمذهب البصريين من ان الحرف لا يخرج عن
معناه المفرد له فافهم تقليلا للاشتراك ومن تكثير المجاز في حروف الجر ان تكون في
حقيقة في الظرفية الحقيقية مجازا في الظرفية المجازية كما هو المتبادر ويلزم
الكوفيين وبعض المتأخرين من جعلهم كل حرف جر واردا في معنى من معانٍ حقيقة ان لا
تجوز في حروف الجر اصلا فينتفي الاستعارة التبعية فيها قوله السببية نحو
حديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها او في النفس مائة من الابل الحب في الله
والبغض في الله من الايمان من قبيل الحديث الآخر الحب لله والبغض لله قيل ومنه
يذرؤكم فيه اي يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشري انها للظرفية المجازية
قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم في القصاص حياة وفي
النصب ما جاءت فيه للتعليل قول الشاعر



وأملأ خباء صالح ذات بينهم ... فراحت بوا في عاجل أنا آجله
أي جانبه من آجله إذا أجبله وفيه إيهام التضاد أنكر الكشاف على قوله من أجل
ذلك قوله ادخلوا في أمم مثله فخرج على قومه في زينته قوله في جذوع
النخل ذكر فيه الاستعارة التبعية في الحرف وذكر المكنية في المجرور كما مر في أولئك
على هدى من ربهم وهما من كلام في كونها للاستعلاء قوله : بطل كأن ثيابه
في سرحة ... ولا يتيسر هنا اعتبار استعارة وزاد الناظم ما زاده في المغني لكن بقي
عليه كونها للانتهاء كأني تقع قبرة والتي هي في أبو أعمهم أن إليها قوله ولعلى
أربعة معان اقتصر كغيره على ثلاثة وفي المغني تسعة وليست أسماء أي ... إطلاقا
لقوم ونستدرك لين قوله الاستعلاء بمعنى الاعتلاء لا كلبه ومن حقيقي
إن كان مجرورها يعتلى عليه حسا وإلا فهنا له مجاز أما في على أو في مجرورها أو في
الكلام برمته فالأول كما مر في شبهة تمكنهم من الهدى وتصرفهم فيه في كل
أمورهم باعتلائهم عليه كأنه تحت أيديهم في حكمهم والثاني للمرور عليهم
أي على ديارهم وقوله ولعزام على اللئيم ... أي على ما يقرب منه وأما
أو أجد على النار هدى ... للتعليل والثالث نحو أولئك على
هدى إذا جعل التشبيه في الكلام برمته شبه ما هم فيه بحال الراكب على الدابة
المتصرف فيها كيف شاء الغالب عليها فجيء بما يدل على حال المشبه بها بعلو ...
كان في الكلام استعارة تمثيلية كما قرر السير وأنا ربهم على ذنب فيحتمل
أنه شبه الذنب بشيء ثقيل وجاء فيه بأعمال الزالة التي يحمي الذنب وبلاء
المتكلم استعار ثار كبر عنهما بلازم واحد منهما على الاستعلاء فيه وفي كونها
حقيقة أو مجازا الخلاف المقرر في التمثيلية ويحتمل أن يكون الاستعلاء مستعارا
لثقل الذنب وجنايته وجيء بعلى تبعا على كل تقدير بالاستعارة التي هي التبعية
في الحرف بعد استعلاء معنوي فكما قوله على حين غفلة مثله ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان ويجوز أن يكون تتلوا مضمنا معنى تتقول فيكون مثل
ولو تقول علينا قوله إذا رضيت البنت مثله

في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكي علينا إلا كواكبها

الآن يكون ضمن يحكي معنى ينم كما يمكن أن يكون رضيت ضمن معنى عطفت أو أقبلت

قوله على كلمتين اي معه مثله وذا انثوا المثال على حبه وكذا ويكمل الكلام
على حبه ان كانت اللام للكلام وان كانت للام فللتعليل وذكر بقية المعاني
التي في المغني الا انه ترك اثنين منها بمعنى من كقوله تعالى اذا اكتالوا على الناس يستوفون
وزاد في المغني كونها بمعنى عند مثلا بقوله ولهم علي ذنب ويسمونها للاستعلاء
قوله ولغير اربعة معان انما اقتصر على ثلاثة وفي المغني عشرة قوله
للتعدية منه يعرف ان الكلام على من اضعف بدليل ما في الاخر من بعض من اضعف عما
قليل ليعين ناديه وقال ، ومنهل وردته عن منهل ا‍ه قوله التعليل منه
وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة فان نهاه الشيطان عنهما اركان
الضمير للشجرة ان بسببها والجزء او التعدي جار في جميع الامثلة ومن تعشف
وذكر بقية المعاني التي في المغني وبقيت زيادة تبعا لغير تعريفها ابن عصفور
وحمل عليه بليغهن الذين يخالفون عن امره وقال غيره ضمن يخالف معنى يعرضون
قوله اربعة معان انما اقتصر على ثلاثة وفي المغني خمسة وزاد المبادرة
كما ذكره الشارح وحكى في الباب الخامس من المغني ان ابا عصفور قال في كما اخرجك
ربك ان الكاف للقسم والمعنى ان الانفال لله والرسول والذي اخرجك وقد شنع
ابن الشجري على مكي في حكاية هذا القول وسكوته عنه قال ويلزم ان قال بلا قال كالله
لا فعلن لا يستعملن ان يضعف وجهه ويلزمه اكلا وما على العامل والربط بالاسم
الكاف من بعد القسم من المقسم عليه قوله التشبيه يدخل فيه كون المشبه
به جزئيا كقولنا الاسم كذات الفعل كضرب لانه تشبيه جزئي بكلي ويسمى هذا
تمثيلا فهو نوع من التشبيه فاذا استعملت الكاف فيها لم يكن من استعمال الشيء
في تضمينه قوله التعليل فصد بعضهم بالمكفوفة بما كما في حكاية ذكرها انه
لا يعلم فيما وزالته عنه مكشوف قال في المغني والحق جوازه في المجرد من ما
نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بالمصدرية
نحو كما ارسلنا فيكم الاية قال الاخفش اي لاجل ارسالنا فيكم رسولا
منكم اذكروني وكون ما منا في كما من الكاف مصدرية اكثر من جعل الزمخشري وابن عطية
اياها كافة لان ابقاء عملها قوله كما انت ذكر الشارح فيها ستة
اعاريب لكن السادس من الثالث بقيته بهو نكرا بعده فلا تبقى الا خمسة وقد ذكر

له

وهو مثاله



الني

في المغني ولم يذكر السعد من معنى الآية بلفظه ذلك في قوله ليس كمثله شيء، ذكر الشيخ
ما فيه من الاقوال بل تبعا المغني غير انهما لم يعرجا على ما اعترض عليه وما
تعرضا للاغة الفرق بينه وبين ان الكاف اصلية لا زائدة وان الاية من
باب الكناية بنفي اللازم عن نفي الملزوم وبيانه من وجهين احدهما ان المراد بمثله
من يكون على اخص اوصافه في ثبوت ما يثبت وانتفاء ما ينتفي فاذا انتفى عن مثله
المفروض مشابهة شيء له لزم ان ينتفي عنه تعالى ايضا مشابهة شيء له اذ لا
اذ لو لم ينتف عنه ما انتفى عن المثل المفروض لم يكن بينهما كمال المماثلة ولم يكن
احدهما على اخص اوصاف الاخر وقد فرضنا ان بينهما كمال المماثلة وان احدهما على
اخص اوصاف الاخر فلا يجوز ان يفترقا في نفي ولا اثبات فاذا انتفى عن مثله تعالى
مشابهة شيء له انتفى ذلك عنه تعالى بالضرورة ولا يلزم منه ثبوت المثل له تعالى لو قلنا
ان المراد نفي المثل عنه تعالى بابلغ وجه واكمله وهو طريق الكناية التي هي ابلغ من
التصريح بلا او قلنا ان المقصود بالذات انما هو نفي مشابهة شيء له تعالى من
جملة ما يندرج في الاشياء المنفي شبهها له ذلك المثل المفروض فلزم من
من ثبوته نفيه ثانيهما ان وجوده تعالى محقق ولو ثبت له مثل لزم ان يكون لهذا
المثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة بين الشيئين من مشترك بينهما لا يختص بها
احدهما عن الاخر فاذا نفي ان يكون مثل لمثله تعالى لزم نفي مثله تعالى لانه لا يمكن
ثبوت هذا المثل بلا مثل له مع وجوده تعالى مثلا له لا تعليق وجود مثله بالمحال
والمعلق على المحال محال فوجود مثله محال وكانه قيل لا يثبت المثل له تعالى
الا ان يكون لهذا المثل مثل ولا يكون ثبوت هذا المثل على هذا التقدير محال لانه متى ثبت
كان له مثل وهو الله تعالى فثبوت هذا المثل محال ونظيره ليس لاخي زيد اخ كناية
عن نفي الاخ عن زيد فان الاخوة من مشترك بين الاخوين لا يختص بها احدهما عن
الاخر فاذا قلت ليس لاخي زيد اخ فكانك تقول لا يثبت اخ لزيد الا ان يكون لهذا
الاخ اخ ولا يمكن ثبوته على هذا الوصف محال لانه متى ثبت هذا الاخ فله
اخ وهو زيد فثبوت هذا الاخ محال اعتبارا كما يقال من الكناية واللزوم فيهما عقلا
والتغاير بينهما واضح خلافا لمن قال انهما شيء واحد قوله ومعنى الكون حتى
انتهى والغاية في هذا انتهى والغاية كالناظم وفي المغني ثمانية

؟ لا مثل له

ت أم



قوله انتهاء الغاية قال في المغني ان دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو
قرأت القرآن من اوله الى آخره او خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل فنظرة الى
ميسرة عمل عليها والا فقيل تدخل وقيل لا تدخل وقيل ان كان من الجنس والصحيح لا مطلقا لان
الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد الثاني المعية اثبته الاكثر
نحو من انصاري الى الله والذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال اي مع زيد الثالث
وسمي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم
تفضيل نحو رب السجن احب الي الرابع موافقة اللام قاله ابن مالك نحو والامر
اليك وقيل للانتهاء اي منته اليك الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم
القيامة وذكره جماعة في قوله

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... الى الناس مطلي به القار اجرب

وقيل هو متعلق بمحذوف السادس الابتداء كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيسقى فلا يروى الي ابن احمرا

السابع موافقة عند كقوله

ام لا سبيل الى الشباب وذكره ... اشهى الي من الرحيق السلسل

كذا في المغني واعترضه الدماميني بانها للتبيين كما سبق انها اذا وقعت بعد
ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل بين ان ما عليه مجرورها
واجاب الشمني بان ذاك ظاهر فيما دل على الحب والبغض واسم التفضيل هنا ليس
منهما. قلت هذا جمود [illegible] والا فلا تقصر مرادهما
مع انه مخالف لصريح قوله ما يفيد حبا او بغضا من العموم ولو اريد خصوصهما
لقال بعد فعل تعجب واسم تفضيل من مادة الحب والبغض الثامن التوكيد وهي
الزائدة قاله الفراء في قراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم اي تهواهم
وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل قوله وحتى لم يذكر لها معنى غير الانتهاء وكذا الشيخ
زاد في المغني التعليل ومعنى الا الاستثنائية ومرادفة الفاء [illegible]
من المغني والدماميني دخولها على المضارع المنصوب ومع ان الجارة بعينها
والنصب بان مضمرة بعدها خلافا للكوفيين انها غير جارة وان النصب بها
نحو لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقوله

عكر

التبيين

لبعض

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

ان الذي تجود وحتى احكم مرادي في الغاية فلا تفيد الابتداء ولا يفيد الا سبق ما بعد
الفعل حتى الكوفية كما يفيد ان الكوفية وتفيد تقضي الفعل شيئا فشيئا الى
نحو ومنها فلا يجوز كتبت الى زيد وانا حتى عمرو كما يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو في
مدعا بيته كما في حديث مسلم انا بك واليك ولذلك ايضا لا تجر الا اخرا او
متصلا به وبه جزم الناظم في الكافية وشرحها المذكور وخالفه في التسهيل
واستدل بقوله

ان سلمى من بعد ياسي همت ... بوصال لو صح لم يبق بوسا
عينت ليلة فما زلت حتى ... نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال ابو حيان ولا حجة فيه اذ لم يتقدم حتى ما يكون ما بعدها جزءا له في الجملة المغيات
العامل فيها حتى وليس التقدير فما زلت راجيا وصلها ليلة فما زلت
راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان حجة ونحن نعني انه اذا لم يتقدم
في الجملة المغيات بحتى ما يصح ان يكون ما بعدها اخرا جاز ان تدخل على ما ليس
اخرا ولا متصلا فيها انتهى ونحوه في المغني وزاد ان المعنى على فما زلت في تلك
الليلة حتى نصفها فقال الدماميني اذا كان المعنى عليه فلا اثر لعدم التصريح
به قلت كلام ابي حيان احسن لان حاصله انه اذا لم يصرح بالاسم الذي
اضيف اليه ما بعدها امكن ان يكون المقدر قبلها غير مستغرق لجميعه فامكن
ان يكون ما بعدها غير اخر ولا متصل به بالنسبة لما اضيف اليه ولا كذلك
اخر ومتصل به للمقدر قبلها فالتقدير في البيت فما زلت راجيا وقت انتظار
الزيارة عادة حتى نصف الليلة ولا شك ان نصف الليلة يتصل بوقت
الانتظار لان العادة ان الزائر في ليلة لا يتأخر مجيئه عن نصفها فليس النصف
الثاني محلا لانتظار فزوجة هذا الاسم انما تجر اخرا او متصلا به ملفوظا
او مقدر قبلها لا اخرا او متصلا به بالنسبة للجزء المذكور بعدها المضاف
هو اليه هذا الذي يظهر لي في حل كلام ابي حيان ومن غاية التحقيق
والله اعلم وكما لم يشترط في التسهيل كونه اخرا او متصلا لم يشترط ما مر
ايضا ومن كونه بعضا مما قبلها صريحا او غير صريح او كبعض فالاول

حتى
وشرحه
ذلك

كضربت الرجال والقوم حتى زيدا وآتيا يغز ليسمننه حتى حين أي ليسمننه أحيانا
كثيرة أي زمانا ممتدا والثالث كقوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

على إحدى الروايات الثلاث في نعله بالجر وبالنصب على العطف والرفع
على الابتداء والغاية في هذا البيت داخلة في الحكم فقطعا لقوله ألقاها ودالة
على عدم الدخول مثال الرابع أيضا كقوله

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

وإن قدرت في بيت الدخول وإن عدم حملت على الدخول حتى قال الفراء بالإطلاق
والمراد بعدم الخلاف الذي في الإلا أن الراجح الدخول مثلا لأنه الغالب مع
القرينة نعم لا يختلف في دخول ما بعدها الغاية للأنها كانوا ومنها يبدلون
هاء حتى عينها قوله ومعنى مذ ومنذ فرع ذكر معناهما مع معا الحرف على ذكر
تحيينهما اسمين ومن أنسب من صنيع الناظم إذ ذكر تحيينهما اسمين أولا مع ما جاء
اسما من أقسام هذا الحروف ثم ذكر معناهما حرفين عقب ذلك وكونهما حرفين
إذا جرا هو المعروف الصحيح وقيل هما اسمان مضافان قال في المغني وأكثر العرب
على وجوب جرهما للحاضر وترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ له على جره
فقوله من جرح ومذ من التقليل وقوله كذا كما من الكثير ولو رفع المجرور وإن
تكاد الأول كثيرا والثاني قليلا قوله للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا هذا أحد
ثمانية أقوال حكاها أبو حيان في شرح التسهيل والجمهور على أنها للتقليل
دائما وقيل للتكثير دائما وقيل إنها للموضعين ورب بعضها عكسه وقيل إنهما
ثمة من غير ترجيح وقيل هي حرف إثبات لا تدل على واحد منهما وإنما يفهم أحدهما
من القرائن وقيل بعضها للتكثير في موضع المباهاة والتقليل في غيره وكأنها
مبهم العدد تكون تكثيرا وتقليلا كذا قال والكلام الثاني من هو السادس
قوله يا رب كاسية لم يعرفوه وفاجئة لم يعرفوه إذ كثيرا من هاته من العلم
لم يصوموا مثله في قابل وقد فاته من العلم لم يصوموا مثله في قابل ولا بد من
تعدد مضافه وهو مثل ما رأيت أن يكون اليهم لم يصوموا لا يغير كونه رمضان
السنة القابلة فيكون مجرورا عند زعم ونصبه قوله والأصح أن اشتمال





مخصوصة بالشعر عند أكثر النحويين وهو أحد أقوال ستة في كلام الواقية
لابن الحاجب انها لا تكون اسما الا اذا دخل عليها حرف الجر كقوله

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ... تصوب فيه العين طورا وترتقي

وقد يفيد بذلك غيره وفي كافية الناظم

وقد ترى اسما فاعلا او مبتدا ... او ذا انجرار باسم او حرف بدا

وزاد ابو حيان وروده اسما لكان ومفعولا فزدت بذلك بيت الكافية فقلت

واسما بكاف قد اتت ووردت ... مفعوله فتلك ستة بدت

مثال وقوعها فاعلا قوله *

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومثالها مبتدا قوله *

بنا كالجوى مما يخاف وقد نرى ... شفاء القلوب الصاديات الحوائم

ومثالها مجرورة بالاضافة قوله *

تيم القلب حب كالبدر لا بل ... فاق حسنا من تيم القلب حبا

ومثالها اسما لكان قوله *

لو كان في قلبي كقدر قلامة ... فضلا لغيرك ما اتتك رسائلي

ومثالها مفعولا به قول النابغة *

لا يبرمون اذا ما الافق جلله ... برد الشتاء من الامحال كالادم

واما جرها بالحرف فمثله مثل الاول وكما انشدناه انفا وذهب الاخفش والفارسي
الى انها تقع اختيارا كثيرا فيجوز عندهما زيد كالاسد كون الكاف اسما
بمعنى مثل والاسد مجرور بالاضافة ويقع ذلك للمغاربة كثيرا وقال الزمخشري
في قوله فيه الضمير للكاف من كيهيئة الطير انما يقع هذا الشيء المماثل
فيصير كسائر الطيور ووقع ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في
الكلام مثل مررت بكالاسد قاله في المغني وذهب ابو حيان الى انها تقع اسما
في الاختيار قليلا وقال ابن مضاء هي اسم ابدا وقال لا فرق بين اسم اذا زيد ورد
بان زيادة الحرف اولى لانه ثبتت زيادة الاسم وانكر قوم اسميتها فتأولوا ما
ورد من ذلك على حذف الموصوف وعلى انها تكون اسما وهم قلما تنعكس

(اسما)



المزيدة مع مجرورها ملغاة كقوله

ما يرتجون وما يخاف جمعا ... فهو لدى كالغيث والليث معا

خلافا لعبارة ابن مالك ان تكون اسما شاذا وبآخر المجرور على خبر على ابن احسن بضم الثور فانه تخريج صحيح على شاذ فقوله وكذا عن وعلى من دخلا عليهما من شانه شيئا والشرط وعبارة الناظم لا تعين التفسير بذلك وعن التفسير ان ليدخل نحو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا وليدخل نحو قوله

دع عنك لومي فان اللوم اغراء ... وداوني بالتي كانت هي الداء

وغيره ومن عليه قال الآخر ... بكف الإله مقاديرها

على قول الاخفش انهما اسمان اذا كان مجرورهما وفاعل متعلقهما ضميرين لمسمى واحد لئلا يلزم عليه كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وهو ممتنع في غير افعال القلوب وفقد وعدم ان كان الاول لا حاجة الى ادعاء الاسمية بل توسط الجر مثل ابن سوغ ذلك او هي المفعول كالمنفصل ويلزم الاخفش ادعاء الاسمية في امر نحو ومنه اليك وفي تقليبها من كلام الناظم يقتضي ان اسميتهما لا تتقيد بدخول من لانه جعله شرطا من على الا على العلم بطا فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية واذا دخلت من تعينت وكثير يغلط في مثل ذلك فهو يدل على اسميتهما لا تختص بالشعر ولذا قال في المغني ويحتمله عندي ولا تنفع من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فتقدر عن فيهما معطوفة على من مدخولة لمن لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره ولا شك انها في غير من عليه للابتداء وذهب ابن الطراوة والفارسي والشلوبين الى ان على اسم دائما معرب وقيل مبني للشبه المعنوي بالحرف الا انه بالمعنى الذي استعملت فيه وعدة ذلك الحرف الا وانما على القول بانها تكون حرفا واسما بالاسمية مبنية للشبه اللفظي ويجوز ان تكون معربة بالحركة المقدرة وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان على وعن اذا دخلت عليهما من باقيان على حرفيتهما وزعموا ان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء فقوله وكان تالفة محذوفة لا يتعين تقديركان وعبارة الناظم انما يعقل مقرر ان من قضى يوم



الجمعة ثم قال البعض من قولكم حيث رجحا انهما مبتدآن لأنهما لا يدخلان
ما بعدهما الا ان جعلا خبرهما بناء على الأصح انهما يؤولان بالمبتدإ بخلاف الخبر
ويفهم من كلامه من قوله أو أوليا الفعل انهما ح ظرفان مضافان الى الجملة لا من
جعلهما في ذلك مبتدأين فقد بعدهما زمانا كما في الخبر فلم يوليهما الفعل الا لفظا
وأما الجاران فقد صرح قبل بحرفيتهما فحصل كلامه انهما قبل المرفوع مبتدآن وقبل
الفعل ظرفان وقبل المجرور جاران فإن قلت لو قال أو أوليا الجملة لكان أعم ليشمل
الجملة الاسمية قلت هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل
انه الكثير وعبارة الكافية هنا حسنة وهي

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا   وفي اضافة كإذ مذ وقعا

فقوله كإذ يعني في الإضافة وإضافتهما للجملتين ثم قال المرادي فإن قلت لم لم
المرفوع بعدهما والمجرور بهما ان يكون اسم زمان ولم ينبه عليه قلت نص عليه
أول الباب هو قلت المذكور في الباب اختصاصهما بالوقت لأن السياق
فيهما وإنما حمله على ما يعم الحرفية والاسمية فيعبر هذا تنبيه لا يختص المستعمل
أسماء في الجملة فقد استعمل ان آمنا بمعنى النهي ومن بمعنى بعض ومتى بمعنى مع
وفي مختصرا من كتبها كسوة شوق قال

كم تعمرون الأصل وما تبرت   فثلا لكم ولكن المنعا وتصطرع

فقوله ولا تكبير هذا قسم في عدة احرف الباء مذكرة المغني أن من تكف
بما قبلهم ربما عند جماعة كقوله   بعضهم

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة   على رأسه تلقي اللسان من الفم

قالوا وجوا عليه هذا جرا واعلم انهم مما يخرج من جر والكلام من فيهما
ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والنحو مثل خلق
الانسان من عجل وجزم في شرح المنظوم وذكر في التسهيل ان ما تكف الباء ومن ويحدث
فيهما معنى التقليل كقوله

فلئن صرت لا تحير جوابا   ربما قد ترى وأنت خطيب

وقيل بمعنى ترداد ولئن صرت لموتك لا ترد جوابا لربما رويت خطيبا في المحافل
واللائق بالمقام معنى التكثير لا التقليل وبذلك قال ابو حيان والمرجع في المغني

وأما استشكالها فلأن فيه أن الباء للتعليل بالعين بلا مقول له لأن رؤيته خطئًا
ليس علة لجزمه بالموت وأما استشكالها فلأن فيه أيضا أن ما مصدرية مجرد وجه
تعقيبها بفعل وصلة ما المصدرية لا تقدر بها وفي الكافية

ومن ترد الباء ما كربما | ولم يذكر تقليلا منوا أحسن ما في التسهيل
قوله وكمعنة فجملة الجزء قسم وما للظرفية [illegible] روي القصيرات [illegible]

ليس من مات فاستراح بميت | إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كئيبا | كاسفا باله قليل الرجاء

قوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه مثاله قوله

لعمرك إنني وأبا حميد | كما النشوان والرجل الحليم

قال في المغني كما في هذه البيت وقيل ما موصولة والعائد محذوف [illegible] والمبتدأ
وقيل ما كافة الكاف عن العمل وأجاز في الذي بعده كونها موصولة بالجملة الاسمية
وقال الفارسي على قول من أجاز وصلها بالاسمية قوله ربما يرد في
المغني تقدير كان فيه بأن حذفها هذا قليل والشيء كثير ليس مثله ثم الخبر ومنه
مخرج على حكاية الجمل الماضية بلا حاجة إلى تقدير كان وأجاز ابن عصفور كون ما
في ربما يود نكرة موصوفة الأول ويود رب تكون بمعمولها مكلفة [illegible]
أيضا كما في حرف الزائد ولذا تقترن بالمعمول في نحو رب رجل صالح لقيته قوله
ويتلو مثل فمنهم [illegible] وفيها هنا في موضع المفعول كمثالها وإن كان في حرف العطف
[illegible] المغني أي هنا تشبيه اثنا من أهلنا عليها وفيها تشبيه عطف على محل
مثلك وقيل بدل من مثلك ويحتمل أن يكون فيها خبر من مثلك وفيها معطوف
على قبيل وتكون فيها منهما الوجه في موضع لا يليق به مثلك معينا وإنما فيه
ان فيه أن تعريفه لأن عمله في الإضافة كما يأتي وسيأتي قول في
مجرور فريقين بمن غير فواعده المصدر وكذا في الباب
والسر كلمة الكسب محكمة وأن يأتي جمع بكسر الكسر الميم الخافة قوله بل مهمه
فطعت بل بمعنى ربما قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه | لا يشترى كتانه وجهرمه

الجهرم بكسر وهي يسكن منه ثم يثنى بمعنى بعد أن تستر جهرم وبضم الكسر

بكسر

تمنه

وبعض منه

ضميرها

بعض

بجره مجازا وليس الجر بالباء وبل هكذا انفعال على ذا الخلاف ابن عصفور والناظم
في التسهيل وحكي في الارتشاف ان بعض النحويين يرى الجر بها نيابة عن رب وانما
الواو دالة عليها فقط شبيهة بمذهب الكوفيين والمبرد في ان الجر بها ومذهب تأتي
الضم بين اللام والمضمرة بعدها وصحح ونقل ابو حيان عن مذهب الكسائي انه تجر
محذوفة بعد ثم فــوله لمن قال كيف اصبحت حملا للجواب على المعنى اذ معنى
كيف اصبحت باي حال اصبحت او على قال اصبحت بخير مجرور بباء او على مقدرة
ولو صرح بالجار في السؤال لكان الجر في الجواب قياسا كما قال الناظم كما يأتي
فــوله بكم درهم اشتريته الناظم على مثل المقررة في فــوله

وامنع [illegible] ... اثر ليت [illegible]

فــوله وكقول من قال ان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي وفي الحجرة عمرا على ما تقدم قوله
المجرور بحرف متصل كقوله

الا يا لقومي كل ما حم واقع ... وللطير مجرى والجنوب مصارع

وكذا اذا اقترن المعطوف بمعمول كقوله

ما لمحب جلد ان يهجرا ... ولا حبيب رأفة فيجبرا

وكذا المعمولات العاطف بلو في مسائل ابن هشام انه يقال جئ بزيد
وعمرو ولو كليهما قال الناظم والاقوى منه المثال جئ بزيد وعمرو ولو احدهما
في المغني اذا يكون قابعد لراد في فــوله وكقولهم مررت برجل ان صالح وان
طالح هنا يكون المجرور بان الشرطية بعد قابعد تضمنه والمجرور بعدها الجزاء تعد
ما تضمنه تقديره فمنفعل كذا الميثاق وفي نسخة دار الشرطية نحو امرر بايهم افضل
ان زيد وان عمرو وجعله من استثناف الجار بعد ادوات مواضع اعراضهم
الجملة التي في القسم دون عوض من المعطوف على الضمير لشرح بحرفها الصالح للبيان
كقوله تعالى اذ لست مرزدا فاقضي ... ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقوله وما كنت ذا نيرب فيهم ... ولا منمش فيهم منمل
كذا في المرادي وغيرهم انما يجوز في الجر من العطف على المعنى ويسمى بالتوهم
فقدرون بعد انه بحرف ثم جملة العدد كم اثنين درهم وفي جواب فما تضمنه
مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت وفي المقرون بهمزة الاستفهام بعد ما تضمنه

كان يقال امرؤ من بني تغلب ان يريد عمرو وحكاه الاخفش في المسائل عن العرب
يعطيه بعد ما التمنيه كان يقال حيث بن زمن يشكر وقلة ذلك قال الاخفش ومما
كثير عند العرب فيما يجري فيما الجر ويبقى عمله بالاضافة عند الكوفيين وما زعم
ابو حيان يقال نحو احمد بنا على انه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله الا اذا ث
عوض منه كما في باب كم والقسم وجعلوا قوله الى خير من الشيا ذا افتح
ان يشار عليه ومع في البسيطة بزعمه اعاد له الجار بعد البيت فيقال الجر
ابن عمرو في جواب امرئ من ابن تقيه فن يعمل الجار مع مجرور لا بقسم اختيار
سمع اسقطيه بعد الكلمة الماد ومع وبغير ضرورة كالكلمة في قوله ان عمر اخيه
في اليوم عمرو والجار والمجرور في قوله

وفي اضطرار ... كغرب ... ويحذف ... الايصال

والمفعول في قوله وانقطع بالحرف المبدوء الحرام اي وانقطع الحي بالجر
وفاسده على ابن المبارك ابن حمد في قال ابو حيان وفي بعض ذلك الا ان هنيا
الا يقدم عليه الا بسماع

فصل الإضافة

هي لغة الا مالة تقال ضافت الشمس للغروب اي مالت وضاف السهم عن الغرض عدل
وضفته نزلت عليه كتضيفته واضفته انزلته وانضفت غيري الى الجار اسندته
اليه واضفته اسندته الى الجانب والكلام الملزق بالقوم وليس منهم ويعني
نعت الاضافة الى هيئة الملاحية وهي ضم اسم الى اخر على تنزيل الثاني في
من الاول من التنوين او ما يقوم مقامه اذا احد الذي على لا جه وانتظاره
عما يعول ويحكم انه في ذلك لا وزهر للمنعه والا كثير عن ان الاول منقول
انه اضاف وانه مضاف المضاف اليه الى الاول وانه مضاف الحكم في واحد في
منسوب اليه الاول وقيل عكسه وقيل يجوز في كل التسميتين وكذا
اختلف في المنبر والمنبر اليه وقيل الاول ملكه مسند والثاني مسند
اليه وقيل عكسه وقيل مسند ومسند اليه والاصح ان المحكوم عليه
مسند اليه والمحكوم به مسند واختلف ايضا في البدل والمبدل منه
والاصح ان الاول بدل منه والثاني بدل قوله تلي عمله الاعراب

من افراد التشبيه بهذا قول الشاعر

ان الله عمكم كل آية وسر لديكم سبل المخافة
ودوا لنا قرابيكم جميعا كنون الجمع في حال الاضافة

وقول آخر

تألم قلبي ليتني كنت ميتا ... ولم ير كثيرا كنت منه أخاف
حذفت ونيم في مكان ثابت ... فيم يا كنون الجمع حين تضاف

قوله التي تليها بملازمة الا عراب هذا مبني على قاعدة المؤكدة عن الخ وهو
احد الاقوال الثلاثة في المسئلة قال الجعبري في ترتيبه

والشكل تابع حرفه او بعده ... ومعا وفي المختار يفتح كان لها

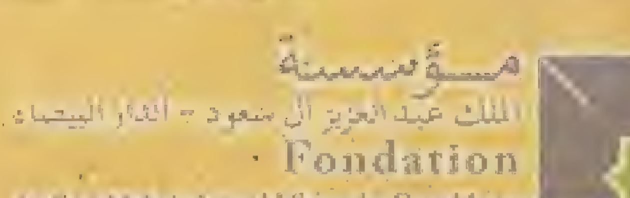
وزاد في التسهيل انه فرق اي عن المضاف فاء التانيث او امن اللبس كقراءة ابن عمرو
عمرو ابن عمر وفي الكافية

وحذف تاء التانيث منه فرد ... في كلم بلا غرو بهما ودون
بعضها على السماع وكلام كلام العراقي انه قياس وكونه بلا مضاف يكثر في كلام
المضاف اليه قوله وزاد هي قوله واجمل اشياخهم ولم يبين عاملة وصحح غير واحد
قول سيبويه وكثير من ان العمل للمضاف فيا به غير الحرف به لزائد فانه قال كان
العيا من الا يعمل به فوله يعمل في الشيء الا ما اشبه العمل والعمل لا حكم
له في عمل الجر لكن الغريب اختص من حروف الجر في مواضع والاضافات الى شيء
بعضها الى بعض بذات المضاف مثال من الجر وعمل عمله وله بلغ في اصابة
التضمين قوله على معنى اللام بالكثرة اختلفت عبارتهم في الحروف الذي تضمنته
الاضافة فبعضهم يقول الاضافة على تقدير الحرف وعليه قول اشياخهم وانه
من وهو الجزولي بان الحرف مقدر واليه ذهب ابن الحاجب وتعواليه في التسهيل
وتبعه المصنوع ان الاضافة على معنى اللام ومن وفي وهي العبارة والتقريب
قال ابن در شرحه ولا اعتبار الحرف فيها انه يلزم عليه ان يكون كذا فضاف
نكرة لانه تضمن شيء الحرف وغلام زيد يعني شيء من الحرف وغلام لزيد وهو
بلا شك نكرة وكذا الاضافة التي لا تعرفه لانه ينبغي نكرة مع ان الاضافة
الاضافة ليست بمعنى واتفقوا بانه يلزم ما قال الا ان قيل انها على تقدير



من اللام بل المقدر كذا قال ابن اياز اذ ليس بمعنى من ولا اللام فلا يجوز وتقسيم ان
ان التعميم فالمعنى اسم فيه الى شرح الكافية ومعنى اللام مثاله غلام زيد
فيصح فيه مع امتناع تقدير غير منا كدار زيد ومع صحة تقدير منا وتقدير غير منا
كثير زيد وعند امتناع تقدير منا وتقدير غير منا كعنده ومعه ومنه اضافة كل انا
بعض منا قلت وقوله في التسهيل واللام هي الداخلة يسوى بينها ... وعن ذلك
الى فساد الثلاثة لانه انما يفي تقدير منا او تعيين غير منا اما اذا تعينت من
او في او مع غير منا او امتنع كل فتقدر اللام فلا يلزم فساد ان يعلم تعينها وتعين
غير منا وجوازهما وامتناعهما فتقدر من فيهما ... انما في ... اذا قلت
وجرى هذا التقسيم يؤدي الى ان الاضافة بمعنى اللام فلا يحل اضافة تقوم
بينها لكن تقدير في او من مما لا يحتمل لتقدير ... الاختصاص فيما سوى
اختصاص المضاف بالمضاف اليه فتكون عبارة عامة غير محررة على قد ذهب
وابن الحاجب يشير الى ان الاضافة التي يصلح ... بحسب المقدر فهو معنى
الكافية والجزولية وهو حسن نعم ذهب ابن الضائع الى ان الاضافة لا تكون
الا بمعنى اللام دون من وفي نقله عنه تلميذه ابو حيان في شرح التسهيل ونقله
المرادي في شرح التسهيل وفي النكت ان ابن ... نقل عن ابن الضائع انها ليست
على تقدير حرف مما ذكر ... على نية شيء وانما نقل المرادي في ... عن
ابي حيان في الارتشاف قال وانما تعين الاختصاص حرف ... فيقدره فيبقى
كلا منهما الاختصاص ... غلام زيد ... الاضافة للملك وفي شرح الرابة
للاسفراين وفي شرح الخبيئة ... الاختصاص ... كونها
بتقدير حرف او نيته ... كما سبق ... ان ... لا يمكن ان تكون
الاضافة على معنى حرف وانما النزاع في التقدير وفيه كما سبق ... فلعله
اراد ابا حيان بغيره انكر ان تكون الاضافة على تقدير حرف او نيته اثبت انها
تفيد الاختصاص وهو معنى اللام فيرجع ... الى ما قال ابن الضائع
بمعنى ان كلا منهما ... عند الاخير ... بالجزم
ان الاضافة على معنى اللام وليست على تقدير منا ... غير منا فتصرح ابن الضائع
بانها بمعنى اللام وسكت عن نفي التقدير وابو حيان على العكس في نفي التقدير





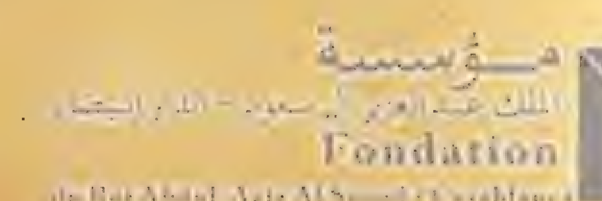
وسكت عن كونها بمعنى اللام بلا بعد أن ذكر بنصه كما نص عليه التنكيت والشرح به
يصح عنده ما نسب إليه ابن كر في شرح العربية الذي في آل الموصولة ليست على معنى
الجر أطلاقا لأنه تخريج في النقل وقلة تثبت فيه بناء على عدم الفرق بين النعت
الجمع وكون آل الموصولة على نعتها ولست كذلك فتأمله وعلى نعتي في قلة فقال
في شرح الكافية أعقلها الكل الجملة ومن كتابته في الفصيح بالنقل الصحيح قال
ابن حيان في شرح التسهيل ولا أعلم أحدا ذكرها غير ابن مالك وما استدل به من قول
ويده وعن عمرو فقد ذكرها ابن الحاجب وعبد القاهر كما نقله في الارتشاف
فلعله وقف عليه بعد وقد تنازل في ارقال الدين موصولة بصيغة في الأكثر الصفاء وجوزت
فلا يحررون عليه الأعلم من تمام المعرفة وانكره مع كون الصفات ليس مصروفا لا ليس
وما لا زيد فكذا ابعرو عليه الفاعل بها ان يقدر وقضاء في الأدرو فيه
الصفاء بالصلة الأزرق ومن يقع فوله والتي بمعنى من مع عملها
ابن الهذيم وابقاها يجعل الصادي كونها تكون بمعنى من كما قاله الجامعة وغيرهم في
كونها تكون بمعنى في الصلة المذكور المشتمل على الشرعين فتبع فيه
في شرح الكافية وخالف ابن كيسان والشيخ في أسماء الإشارة الاخبار بالذي
عن الأول بعد أمر في الإضافة كل بعض لكل بير وبر واستثناه بضمير منها في قوله

بالعين في كاز غوبا بعد

الأبعث وقوله كان على الكبير منه إذا انتهى

ورده الأصل في باب الفصل بين بدل على الإضافة بعضها منا به صرفه بفصل بها
فالبين يجزو كقوله ... وارحم بنا بيننا لو تعلمه

والذي يقرر عنه أنه إنما يشترط من الشرط أحكام الذي خالف فيه ابن
كيسان فأشتم الأذى بعين الشرط أدراق ومن كون الصلاة بعضا من الصفات
التي هو التفضيل يخالف فيه ردا له أن التي تقرر بها الإضافة في
من الشرط ليبان المجيز كان في الأشباه البرهمي إنه وثاق خلوا منا ورى
بعدة ومن مثله هنا حمل مجرورها على المستتر بالفتح لأن الجمهور يقصد
له والمقيم بين المنقسم لأن كون المستتر بالفتح بعضا من المجرور لأن والزمخشري ليس
بعضا من الأولى والشجر ليس بعضا من الشجر في قوله ألا كل من شجر



زفوم وكذا الاضافة على معنى ما لا يشترط فيها ذلك فلا يجب كون المضاف
بعض المضاف اليه كما في عبارة الموضح ولا كون المضاف اليه اعم من المضاف
ولو من وجه عموما مطلقا بحيث يطلق المجرور على غير المضاف كما في عبارة الرضي
ومخصوصا بمخصوص عبارة الموضح اذ لا وجه لهذا الاشتراط وقد يدخل في التي
بمعنى من اضافة الاعم مطلقا الى الاخص كشجر اراك لصحة كونه من البيانية وفيه
كثير من فروع وقد ذكر الزمخشري والرازي وغيرهما ان الاضافة في بهيمة الانعام بيانية
وانما على معنى من البيانية والبهيمة بعض الانعام ولا اخص منها ولو من
وجه فان قلت هذا يفرع في الشرط الاول الذي اعتبرته وهو صحة حمل المضاف
اليه على المضاف فانه لا يخبر بالاخص عن الاعم مطلقا لا يقال الحيوان انسان
قلت بل يقال او يخبر بالاخص عن الاعم اذا اريد بالاعم خصوص النوع الذي هو
ذات الاخص وارادة الاخص من الاعم خصوصه اولا من حيث خصوصه كما فتقول
البهيمة التي احلت لكم هي الانعام والشجر المقصود في هذا المقام هو الاراك
ثم الاضافة البيانية عندهم هي التي على معنى من البيانية كما تقرر عند الزمخشري
والرازي فلا وجه لاشتراط بعضهم لها العموم من وجه بين المتضايفين ولا اشتراط
الاشموني لها الترادف بينهما وكان بعضهم اتسا وبحسب قصد المتكلم فيرجع لما
ذكرناه ومن البيانية التي بمعنى اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء وحبل الوريد
وقد يخص من فيهما كقولهم حتى يتبين لكم الخيط الابيض بقع الابيض بعضهم ليس من
الاضافة التي بمعنى من نحو يوم الخميس وشهر رمضان لعدم صحة ادخال من البيانية
في ذلك لان شرطها ان يكون مجرورها جنسا كليا فلا تدخل على الاعلام ولا معانيه
جزئية فان قلت فلا يكفي اذا الشرط الثاني وهو صحة الاخبار لصحته هنا
نحو اليوم الخميس والشهر رمضان قلت شيبانة انه من اضافة المسمى الى الاسم
والمراد انه لا يصح الاخبار بعمل من لوازم الاضافة بنفس اللفظ فليس اليوم لفظ
الخميس ولا الشهر لفظ رمضان وان كان الزركشي في شرح البرهان منا ولم يحصل
على كلام ثم اعلم انه يعتبر التقدير في الاضافة المحضة فلا يقدر في غيرها
قاله ابن عقيل في شرح التسهيل فان ذهب بعضهم الى انها تقدر بمعنى اللام

لكنه رضا في نحو قبضة البنان بين مصرفا لها مع علم وزاد بأنه لا يكون في الصفة المشبهة
ونقل الشاطبي التقرير فيها عن ابن جني ومن تبعه الشلوبين بما حاصله أن الإضافة
من حيث البناء لا في المضاف بالمضاف إليه وإلا لم يكن ثم إلا معنى المعقولية لا معنى
الإضافة قال وهو تنبيه على أصل من يعرف قدره قال الشاطبي وهذا من التنبيهات الحسنة
واعترضه العلامة ابن زكري بأنه لو كان في الكلام معنى الإضافة كما قال لكانت
معنوية مع أن البناء فإنما اللفظية لم تؤثر في المعنى شيئا ولا نلتزم أن في الإضافة
لا إفادة في المعنى وقد تأمله وزاد الكوفيون الإضافة بتقدير عند نحو هذه
ناقة رقود الحلب أي رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأنها بمعنى اللام وهي من
إضافة الشبه ثم هو فيها معنى على المجاز فيما لغة أي رقود حلبها والحلب يكون اللام
وقد يقع مقدر حلب أي اسم من اللبن قوله والإضافة على ثلاثة أنواع هذا
التقسيم في الحقيقة باعتبار المضاف إما أن يتعرف ثانيا ويتخصص أولا وإما أن
يتخصص فقط ذا هنا وإما أن يتخفف بحذف التنوين والنون أو بين رفع القبح عنه
برفعه أو نصبه المضاف إليه وإن في النظم للتقسيم ويدخل في قوله واخصص أولا
النوع الثاني وما أضيف لنكرة من النوع الأول وقوله أو أعطه التعريف
خاص بما أضيف لمعرفة من النوع الأول وأما النوع الثالث فهو قوله وإن يشابه
المضاف يفعل أي يشابه المضارع في إفادة حدث واقع في الحال أو الاستقبال الذي
قوله بعد تنكيره لا يعزل أي لا ينبغي أن تكون إضافته مفيدة تخصيصا لأن المضاف مخصص
بالمضاف إليه ثم يعزل عن تنكيره فلعله جرى على ما قاله في التسهيل تبعا لابن الطراوة
من أنها أفادت التخصيص لا رفع قبح [illegible] وهو حكاه في المغني وأشار
إليه هنا وكذا حكاه ابن لب شيخ الشاطبي فلو قال ثم بعد ما فتلقاه لا يعزل الإفادة
أي لا يعزل عما كان له قبل الإضافة من التعريف والتخصيص الحاصل بالمعمول
قبلها لا بها قوله إذا أريد بهما مثل المماثلة والمغايرة لا كما هنا من أنه
إذا لم يتعين التماثل والتغاير وهو معنى قول ابن السراج إذا كان المغاير والمماثل
واحدا كان غيرا ومثل معرفتين يتضح قول السيد أبي إذا وقعتا بين شيئين
متضادين قد تعرف أي بين متضادين لا ثالث لهما كقولنا الحركة غير السكون
والنوع غير اليقظة بخلاف القيام غير القعود فإنها لا تتعرف لحزبها بالإيكاء

وإليه ذهب جماعة في القياس صالحا غير الذي كنا نعمل وزعم المبرد أن غير إذا
تتعرف إذا وليها التعريف منوهكذا بكمال المماثلة والمغايرة وأن تنكير بعض
كلما بها لأنه قد يكون التعيين في صورة عموم المماثلة والمغايرة كما تشعار
بخصوص المماثلة الكاملة والمغايرة لأنه قد يكون معهودا فيتعرف وإذا لم يكن ذلك
الشخص تمام المماثلة والمغايرة وقد يكون تمام المماثلة فتتعرف أولا يعرف
المشار إليه بلا تعرف مثل وكذا كما أن المغايرة كما في الأمر الكثير في
كما قال ابن هشام وهذا النوع من الأسماء أعني لا يتعرف بالإضافة
لتوغله في الإبهام ما هو أسماء والمشهور منها غير وشبه وشبيه
ونظير وند وضريب ونحو وترب وناهيك من رجل وفي الأوان بين عبيد
المواجد وجارية شكل الجار ومجرد الكف وحسبك كافيك وهمك وسو
وشرعك وكفاك فثلاثة الكاف وأربعتها بمعنى حسب قلت وفي نسخة ونرى
يعني حسب أيضا بتنوين وقد تعرب فترعى معنى حسب كما في المغني وبملك سائر
اللوم بمعنى حسب وكذا واحد أمه وعبد بطنه ورد أبيه في لغة فارقا ما

أبي وأخي وأمه

ونقص ما حكاه الأصمعي من أبيه وأخيه قال ابن هشام لأنهما في المعنى
بمعنى الوصف بواحد أمه في معنى منفرد به وعبد بطنه في معنى خادم بطنه
وأبيه وأخيه في معنى منسوب له بالأبوة والأخوة تنبيه أو مثل
تعيين الإضافة إلى الجمل فعلا في تأويل مصدر فيضاف بهذا غلط فتعينها
بعضهم لأن الجمل نكرات لوصف النكرات بها فلا يفيد المضاف صاحب البسيط
قال ابن هشام وابن الناظم واستشكل المراد بالأول في قوله في كونه
مرادا بها الحال أو الاستقبال الخارج به الوصف المراد به المضي
فلا يراد بالاستقبال والمراد به الاستمرار في الأزمنة الثلاثة فلا
لأمر فوقوله الزمخشري فإنه قال في الكشاف في قوله تعالى ملك يوم
الدين باسم الفاعل هنا أما أي بمعنى كقولك مولاك عبدا من
في فالك الأمور يوم الدين على مر ونادى أصحاب النار وهذا فرائد
حيوة ملك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك مثوى في العبيد

ومنه

وانه يتنزل منزلة تنوين من لفظ العبرة بالمحذوف قال في المغني وهو
مشروط لكنه تغتفر مثل هذا المعنى الثاني عندنا تكلم على قوله تعالى فالق
الاصباح الاية بقراءة فرد بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما
باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس بمعنى المضي
فيكون حقيقية بل دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق
الحب والنوى فالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا
دون زمان وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا
كان بمعنى الماضي فان كان للحال او للاستقبال او مستمرا في الازمنة الثلاثة كانت
اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك في كلام المغني وجمع
المحشي بين الكلامين بانه اذا اريد الاستمرار في الازمنة فتارة يغلب جانب
الماضي فالاضافة محضة والوصف غير عامل وتارة يغلب غير الماضي
فالاضافة غير محضة والوصف عامل قوله والدليل على ان هذه
الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا زاد في المغني دليلا اخر وهو
دخول ال في نحو الضارب زيد والضاربا زيد ولا يجتمع على الاسم
تعريفان وفيه انه يجتمع تعريفان على اسم واحد لان ال موصولة معرفة
بالصلة والصلة على تقدير الفعل فتعرف بالاضافة انما كانت معرفة
لان ال معرفة بما يتكرر فيه معرفة ولا نجوز فيه وانما نجوز
ان تكون معرفة بفتح الراء من زيد او نقول انها معرفة بالكسر لا معرفة
بالفتح بدليل واخر لا ينبغي اجتماع تعريفين في معرف واحد قوله وتسمى
محضة لانها في تقدير الانفصال الخ يذكر واسطة بين المحضة وغير المحضة
تبعا للشيخ وقد ثبت في التسهيل قسما ثالثا سماه الشبيه بالمحضة
وجعله سبعة اقسام الاول اضافة الاسم الى الصفة كصلاة الاولى
ومسجد الجامع وقال الاكثر محضة وتوقف فيه الفارسي غير محضة
الثاني اضافة المسمى الى الاسم كشهر رمضان وسعيد كرز الثالث
اضافة الصفة الى موصوفها نحو سحق عمامة وقوله

* انا محيوك يا سلمى فحيينا * وان سقيت كرام الناس فاسقينا *

أضافته

أن

بة

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا
فأضاف كرام إلى الناس فادعينا فأضاف كرام الناس من غير وسراة إلى
كرام الناس وكلتاهما من إضافة الصفة للموصوف وذهب ابن عصفور إلى
أنها غير محضة وغيره منها إلى أنها محضة الرابع إضافة الموصوف
إلى القائم مقام الوصف مع حذفه كقوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمان

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وعليه قولهم زيد الخيل أي زيد
صاحب الخيل الكريمة وكذا زيد الخير الذي سماه به النبي صلى الله عليه وسلم أي زيد
صاحب الخير وكذا قوله

فأربعة كأن لم يشعروا بعوض ولم يعقلوا أن الله برقة الأرض
أي فارسا ... هذه من إضافة المذكر إلى المؤنث الخامس إضافة النعت إلى
المنعوت كثير وفي غيره في أسماء الأوقات المبهمة ويقع في غيرها قليل
كقوله بخلاف فيمن كرفاه

يقلن للحوا عنها بقدر الحلل ... سعى ضيقا منها سناء وغاربه
أي الكثير عنها الحلل والحلة من إضافة الشيء ... السابع إضافة الجمل
الملغى إلى المعتبر نحو اسم السلام عليكما الثامن إضافة
المعتبر إلى الملغى كقوله

أقام ببغداد العراق وشوقه ... لأهل دمشق الشام شوق مبرح

قال ابن هشام يشبه هذا إلى فعلتها وأسكنها بل بينهما
مذهبان أحدهما أنها محضة لأنها لا تنعت بمنكرات ولا تقع نعتا
ولا تدخل عليهما أل ولا تنصب متصلة بضمير والثاني أنها غير
محضة لأنها في تقدير الانفصال من جهة أن المعنى لا يستقيم إلا
بتكلف خروجه عن ظاهره وابن مالك لما رأى هذا عنها زين جعلها
جعلها وأسكنها قوله مختص الإضافة اللفظية بجواز دخول أل
على المضاف إذا كان مضافا إلى معرفة على عمرو مضاف إلى معرف
نحو الثلاثة الأثواب ويستلزم السماع وجعل البصريون سمع منه

شاذ لا يقاس لأن العدد من المعدود بمنزلة المضاف فيه فذلك جاز الرجل
زيد ولا فاعل به قوله الشافية الجواب عنه قوله *

أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

قوله فقد يكتسب المضاف المذكر في كثر في المغني أن الأمور التي
يكتسبها الاسم بالإضافة احد عشر وهي التعريف والتخصيص
والتخفيف وإزالة القبح وتذكير مؤنث الأربعة في البناء وتأنيث
المذكر وتذكير المؤنث ومما ذكروا في هذه المسألة لا يكون فيتحد الناظم
على أولهما وقد يرد على الناظم قوله إن كان يحذف موهلا لأنه شرط
في معنى العلة ومرشد العلة الذي هو مراد بما ذكر يتقرر سقوطه المضا
المذكر جعل الحكم للمضاف إليه في اعتبار التأنيث فلكم العكس كذا
والكثرة في نحو قوله التي أنها كل مبين بأن تمت كل على الكثرة للإضافة
إلى ... ويتفرع على هذا الموضع أن المفعول فيه والمصدرية وسبب
هذا الموضع والناظم في قوله وقد يثوب فاعليه ذا وسيعلم
الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون * يحتمل كل الكل الا تلا فيا *
والعراوي ويتفرع على هذا الموضع في شرح قول الناظم أو لازم الصدر كذا
إذا يستوجب التصدير ... أي يوم ...
... إذ يقولون *

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى بصحبة ساقط * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولي مغريا ومحذرا

أمثال الوري رفع الدال في عرفت أبو من ... وخفض مزمل على الجوار وهو
نعت للمرفوع في قوله * كبير أناس في بجاد مزمل *

والبناء نحو ... وقبل ... ومنها ... وابن عراب نحو
هذه خمسة عشر ... العشر والأكثر البناء ...
هذا في العدد في قول الناظم *

وإن يضف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب *

نحو
عنه

ويزاد اكتسابه الجمعية وسيأتي ويشمل ذلك كله قول الكافية

من يجعل المضاف كالذي له أضيف في بعض حكمه أو فيه

يحتو اختصر بما في الألفية قوله يلتقطه بعض السيارة ومثله ما أنشده سيبويه

وتشرق بالقول الذي قد أذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم

وإليه يشير ابن [illegible] الكلام في قوله

تجنب مريبة قبل قالوا اعزرانهم * يكون كعرب بين عرب وأعجم

فإن مريب السوء يجري وسمه * كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الناقصة وصيغ الموصولة وبالمريب الذي يشبهها الكلام الذي فهو بالذي يشبه عن المتزين المرئي فالبيت له كالخز عن الذي في النظم وجعا وحرا وليست منه وإنما زيدت فيه ترفا بينه وبين عمر ولذا لم تزد فيه نصبا لأن الف الشوير ولرفه قال الشاعر

قد لمريكي سليما سبا ما * لست منها ولا فلاحة عمر

إنما أنت في سليم كواو ألحقت في الهجاء ظلما بعمرو

قوله كمول البيا في البيت مثله قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم ومثله

وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

وبرهرفيه زيادة اكثر اخر يكتسبه الاسم بالإضافة وهو الجمعية فتكون إنما عشر واشار الناظم بربا اقا الموضح بعد ندر للدلالة على قلة تأنيث المضاف اليه المذكر يمثله قال أبو حيا وهو كذلك لأنه لا والا بعم التذكير الذي هو زايد واحده ومنه أنه يكون المضاف كلات بالوضع التأنيث كقوله

جادت عليه كل عين ثرة * فتركن كل حديقة كالدرهم

وليس من قبيل المسألة قراءة لا تنفع نفسا ايمانها بالفوقية كما زعمه ابو الفتح بفروده عليه الناظم في التوضيح بان المضاف هنا لا يصلح للسقوط اذ لو سقط صار نفسا لا تنفع فيستتر ضمير



المضاف اليه في تنبيه ويعود على التعبير بلفظ فيه زنا هنا ويلزم تقديم فعل
المضمر المتصل الى كاف مبرد ومثله لا يجوز والراجح في مثله الغراءة أن
أن يكون أعتبر في الاولى وهي التوبة من الكبر ان لا نبيع نفسا تريد بها
من الكبير ليكونوا أثنين على جرانه كتابة باعتبار الصحبة قوله
اشارة الى العقل ويكسو البيت مثله قوله *
رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التوانى
قوله تعرج ملاحبة المضاف اليه استشكلنا مجاز باب نحو كبير في جاءة
زيد نفسه لرفع احتمال المجاز وكونه بدل كما صرح هو به واجيب
بان المراد هنا صحة الحذف مع مجاز قريب والمرفوع بهذا مجاز التعبير
قوله ولا موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها لكن الموزنا
لا تشملهما عبارة النظم اذ لو فسرنا الاتحاد فعبرنا بها بالتساوي في
المعنى بحيث نصر المتكلم ادى ذلك الى منع الاضافة البيانية وهي
التي على معنى من بان النظر فيهما تعميم الاول بالثاني لكن يفسر
متصوريا بتفسير مصروفا فتقصر عبارة النظم على اتحاد فيهم ويكون
ساكتا عن اضافة الصفة الى الموصوف وعكسه وانما منعت لان
اصل التبعية تمنع في تقدم الموصوف وتركه في عكسه قوله أن يكن د
بالاول المسمى وبالثاني الاسم فيه ذلك عن قرب المفرضيها اذا
نسب للاول فانه يليه بالفعل دون الابتداء ومثله الغالب اما ان نسب
اليه فانه يليه بالفعل نحو كتبت سعيد كرز وبالعكس فالمراد كتبت اسم
هذا المسمى وفيه بحث لان هذا التأويل لا يدل على انك كتبت التطيير
فعلا وانما يفيد انك كتبت لفظ سعيد دون لفظ كرز والظاهر انك كتبتهما
في الموا في ان المفعول مجموعهما ولا تشكل الاضافة ح من جهة أن فيهما
لأنه اما نصر لفظيهما بالفعلين فتغاير ان قطعا بلا اتحاد والمسمى
وهو الذات غير منظور اليه مع نظر اللفظين قطعا وانما تشكل الاضافة
من جهة انه اذا كان مجموعهما هو المفعول لانه هو المكتوب
فانه يعتبر في اعراب المفعول وهو النصب في اخرهما ولا يعرب الاول

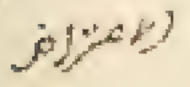
لأنه جزء المضاف وبآخره حصول الجر والجواب أنه وإن كان مجموعهما هو المضاف فقد
حكيت إضافتهما الأصلية كما في عبد الله علما فإن مجموعهما كلمة حقيقة وكل
منهما جزء كلمة ولا يطلق عليه كلمة باعتبار الوضع العلمي إلا مجازا من تسمية
الشيء باسم ما كان عليه واعلم أن كل ما قصد فيه بالمضاف نفس المضاف
إليه ففي تكرر الإضافة فيه على معنى من البيانية لكون الثاني ليس جنسا من أفراد
كيوم الخميس وشهر رمضان فإنه يجب فيه التأويل بأنه من إضافة المسمى إلى
الاسم وليس من ذلك حب الحصيد بل هو من باب حذف الموصوف فيصح دخول من البيانية
فيه فالإضافة بيانية كما تقرر أن الحب من اسم جنس غير أفراده وليس بعلم ومن
المؤول بإضافة المسمى إلى الاسم نحو جئتك ذات صباح وذات ليلة أي وقتا صاحب
هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم قوله ومسجد المكان الجامع وكذا يقال
في جانب الغربي جانب المكان الغربي ويقال في ولدار الآخرة تقديره ولدار
الحياة الآخرة وفي حق اليقين حق الأمر اليقين المستيقن وفي حب الحصيد حب النبات
الحصيد وفي [illegible] البقلة الحمقاء وفي [illegible] الكلام المعزو وفي مكر
السيء مكر العذاب السيء وفي نساء المؤمنات نساء الأنفس المؤمنات وقد ذهب
الكوفيون إلى أن الصفة [illegible] مذهب الجنس ثم أضيفا المذهوب إليه كما يظهر
بعض الجنس إليه نحو خاتم حديد وعلى هذا فلا تقدير قوله [illegible] منه يظهر
ضابطة الأمر على الأكثر أن يظهر [illegible] من جنس الأمر [illegible] ضابطة مصدر
كالعافية أي [illegible] الأمر ولا ينافي إضافة المذهوب لصفته وعكسه [illegible]
إضافة الاسم لمرادفه [illegible] وابن [illegible] من غير تأويل
ونقل عن الكوفيين [illegible] التسهيل [illegible] موافقة الفراء قوله الغالب على
الأسماء [illegible] اعلم أن الأسماء باعتبار لزوم الإضافة مطلقا أو على وجه
مخصوص وعدم لزومها عشرة أقسام لأنه إما ممتنع الإضافة أو جائزها أو
لازمها والثالث إما أن تلزم إضافته للمفرد مع جواز القطع لفظا أو لا مع جوازه
ومن إما أن لا يلزم كونه [illegible] أو يلزم [illegible] مطلقا أو
[illegible] وإما أن تلزم إضافته إلى الجملة مع امتناع القطع لفظا أو مع جوازه
[illegible] الفعلية فقط فتلك عشرة كاملة [illegible] إما جائز الإضافة أو ممتنعها

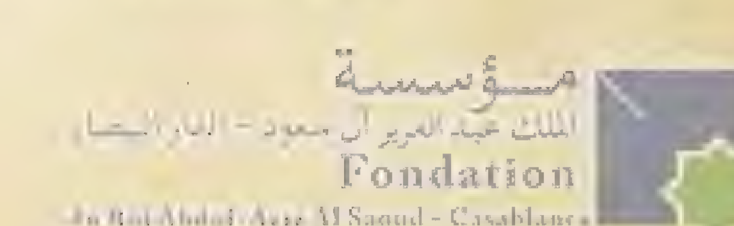
بها



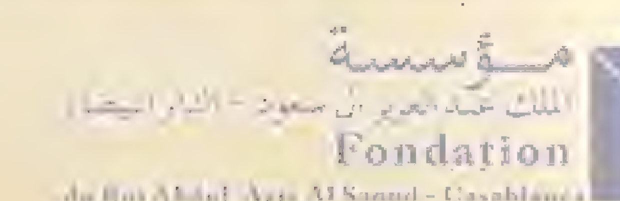
بهما فمجموع قوله وبعض الاسماء يضاف ابدا ومفهومه ان بعضها اخر لا يضاف
ابدا بان يضاف تارة دون اخرى او لا يضاف اصلا واما اللازم للاضافة الى المفرد
مع جواز القطع لفظا فنحو منكور قوله وبعض ذا قد ياتي لفظا مفردا واما ما
تلزم اضافته لفظا فكلها من اخل في منكور وبعض الاسماء يضاف ابدا وفي مفهوم
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا من انه يفهم ان بعضها اخر ليس
كذلك فلا يمتنع ايلاؤه الظاهر كما لا يمتنع ايلاؤه المضمر او يمتنع ايلاؤه المضمر
فهذا وفيما ان في هذا المفهوم وهما ما لا يلزم كما هنا وكذا منهما وما يلزم الكلام
واما ما يلزم مطلقا للضمير او يلزم ضميرا خاصا فقد اندرجا في منكور قوله وبعض ما
يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا كالذي اذ كلا مثال في قوله كوحد لبي
واما ما يلزم الاضافة الى الجمل فكلها لا مع جواز القطع ما شار اليه في قوله
والزموا اضافة الى الجمل حيث ومع جواز القطع اشار اليه بقوله واذ وان ينون
يحتمل افراده وما يلزم الاضافة الفعلية هو الذي اشار اليه بقوله والزموا اذا
اضافة الى جمل الافعال قوله كلا اي الا في نعت او توكيد فتلزم الاضافة لفظا
خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد وذهب الفارسي الى ان كلا وبعضا عند قطعهما نكرتان
ويرده حكاية الاخفش مررت بهم كلا نصبا على الحال وعلى هذا فلا يمتنع ادخال
ال وعلى الجمهور انهما معرفتان وما حكاه الاخفش شاذ فتمتنع ال والصحيح ان تنوينهما
للصرف لا للعوض كما مر في التنوين قوله وحد ومثلها احاد وزنا ومعنى
قوله وحد الصحيح انه قد يضاف الى الظاهر قليلا كذا قال في قوله ومرر وحده
مفرد وحده وافرد محذوف الزوائد مصدر لا يتعدى للازم في الغالب النصب على الظرف
محذوف العامل او على الحالية او مصدر الحال وهو على الافراد والتذكير وقد يخرج عن
ذلك سمع قلنا ذلك وحدينا بالتثنية وجلس على وحده واقتضيت كل رجل على
حدة بالجر بعلى وجلسا على وحديهما بالتثنية والجر بعلى ومن نسيج وحده وقريع وحده
بالاضافة اليهما في وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير واصل نسيج في الثوب لانه اذا كان
رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وجحيش وحده وعيير وحده بالتصغير
والاضافة اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش
ولد يذم بهما المنفرد باتباع رايه والاصح ان تلحق نسيجا واخوته علامات

الفرعية يقال انهما نسيجا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهي نسيجة وحدها
ومثلها وقيل لا تلحقه العلامات وانما يقال انهما نسيج وحدهما ومثلها ولم
يذكر في التسهيل والقاموس قريع وحده وذكره ابن حيان زيادة الشاطبي جحيش
وحده وقد يثنى في دعوى لزوم وحده الاضافة بانهم قالوا وحد كعلم وكرم وحدا
ورجل وحد ووحيد ومن زاد على ذلك انكر القاموس مقتضاه اذا وحد بسكون الحاء
وقد يقال ان ما نص عليه في الكثير فقد ذكر في المصباح وحد بكسر الحاء ولم يذكره في
القاموس قوله ومعناها التكرار هو قول الجمهور فلا تقع على الواحد قوله
بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة اي فيكون من لب بالمكان اذا اقام به
وذكر له في القاموس اربعة اشتقاقات ونصه الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا
مقيم على طاعتك البابا بعد الباب واجابة بعد اجابة او معناه اتجاهي وقصدي
لك من داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من امراة لبة محبة لزوجها او معناه
اخلاصي لك من حسب لباب خالص وقد ابدى في الكلمة حكمة التكرير عند الجمهور
فيقال على الاول اقامة على اجابتك بعد اقامة بالنصب على المفعولية المطلقة
كما يأتي وعلى الثاني توجيها اليك بعد توجيه وعلى الثالث حبا لك بعد حب وعلى
الرابع اخلاصا لك بعد اخلاص قوله بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد من اسعده
اذا اعانه كساعده قوله بمعنى اسراعا بعد اسراع في حاشية الشيخ زاده
على الكشاف وهذاذيك اي قطعا بسرعة بعد قطع وفي القاموس اي قطعا بعد قطع
وقال قبله الهذ سرعة القطع والقراءة وبمعنى حجازيك اي احجز بين القوم حجزا بعد
حجز وحذاريك زيدا اي احذر حذرا بعد حذر قوله هو معناها لا وجه لذلك مع
امكان تقديره من لفظه فيقدر في لبيك الب مضارع الب رباعيا او لب
ثلاثيا اي اقيم اقامة على اجابتك بعد اقامة وفي هذاذيك هذ هذا اي اسرع
فتقطع اسراعا بعد اسراع قوله ضعيف للتعريف اجاب الشيخ بانه مؤول بنكرة
كما في جاء زيد وحده قلت متى تعينت الحالية فلا تنفي ضعفها والموضع
انما هو على الضعف ولم يقل باطل قوله لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
اجاب الشيخ بانه يحتاج الى استقراء تام وفيه عسر قلت ومثل الا يصير لانه
لا معارضة للنفي الا على المعتضد بالاستقراء بمجرد تجويز الاحتمال وانما يسمع





الاعتراض بالنقض فقوله مردود بذلك أي التعريف وعدم الخروج عن المفعولية
الملازمة وأفرد الإشارة باعتبار ما ذكر والرد عليه بالتعريف مع أنه لا يقول
به باعتبار ما هو الحق أي بلزومه الاعتراف به لكثرة دليل اسمية الكاف المذكور
عن الأربعة ذلك فنزاعه في اسميتها غير معتبر كما نزل ريب المرتابين في القرآن
منزلة العدم لقيام الأدلة على بطلانه فنفي عنه الريب على سبيل الاستغراق في
قوله لا ريب فيه وانظر قوله تعالى في الاحتجاج لوحدانيته على المشركين هل من
شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده فإنه احتج عليهم بالإعادة ومن لا يعترف
بها لإنكارهم البعث لزعمهم تسليمها لكثرة دليلها وأنها كالتبرئة المسلم عندهم أنه
مقدور لله لم يبال بنزاعهم فيها لما أن المنتهي فربما نزع في بعض مقدمات
الدليل نزاعا واضح البطلان فلا يقدح ذلك في صحة الدليل وقيام الحجة عليه
به وأما الرجوع من المصادر المفعولية المكلفة فما ورد عليه الش ما قررناه
وفيه ما قررناه فقوله هنا فيه ولعل من أجابت الش بشذوذهما فلا يعلمان
للرد فلعل الشذوذ أسلم لا ينفي الاحتجاج بهما على المقصود من اسمية الكاف
قوله لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحروف زاد الش بقوله وكل ما لا يشبه
الحروف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق ليس وأخواته لأنه
لا يشبه الحرف وكأنه أراد أن ينظم قياسا منتجا ما ذكره المصنف وما زاده مع
أن الكبرى التي زادها هي نفس القضية التي عند المصنف في المعنى من تب النتيجة
على مقدمتين ليكون أحدهما نفس الآخر معنى فليس في ذلك إلا مقدمة واحدة
ولا نعقد قياسا فالصواب أن يقتصر على عبارة المصنف قياسا فيقول
من المصادر أسماء لا تشبه الحروف وكل اسم لا يشبه الحروف لا تلحقه
الكاف الحرفية ينتج من المصادر لا تلحقها الكاف الحرفية قوله لقلنا ليه
قبله إنك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات منزع بيون
وجعل العيني منزع بالنون والزاي من قولهم بئر نزوع ونزيع أي يعبر الفعر
ومنها الصواب خلاف ضبط الش له بالفوقية والراء فإنه لا معنى له هنا
وقوله ألفيت في لبيه تميم الغنية عن تمييم المذاهب على حد وجد بريم إلى في
مجرد العدول عن مقتضى الكلام من التمييم في الالتفات فإن اليمين ليس من الالتفات



في شئ. قوله وآي الكلام في قوله نازع ابو حيان في دعوى الشذوذ في اضافة
لبي واخواته الى ضمير الغيبة او الكلام فيما ان تقول لبي زيد وسعدي عمرو وقالوا
لبيه ودعوى الشذوذ فيهما باطلة بل هو سائغ مسموع والمنقول عن المكثرين
وقال الشاطبي ما ذكروه من شذوذه يفهم انه لا يقاس وخاص بالشعر وليس
كذلك بل هو كثير الاستعمال لكنه مخصوص بالبيت المروي ليكثر فيه الحديث انه ا
ذا كما اهل ح اغاثه فيقال لبيك بل لا يقول لبي زيد وليقل اجابك الله بما تحب
بكلامهم لان ذلك كان عادة للعرب اذا دعا داعيها ولم يثنه عنه ثم
ينهى عنه ومثل عادته فيما اعتادوه من الاقوال انما تعد للشرع
ثم قال والجواب انا لا نسلم ان الحديث يشعر بكثرة ذلك وانما يدل
على انه سمعه او بلغه انه قيل ويحتمل انها كلمة قيلت على غير عادة فتكون
من النادر والشاذ وان سلم انه اعتبر في الاستعمال فلا يلزم خروجه عن الشذوذ
لان الشذوذ عند النحاة اقسام شاذ استعمالا لا قياسا وعكسه وشاذ فيهما
فيكون من الشاذ قياسا لا استعمالا فلا ينقاس الا ان ثم لم يعتبر حيث
كان الحديث نص على استعماله فمدار القياس على ما سمع مطلقا فان مثل
عن ابواب العربية ان يمنع من القياس لمانع شرعي ولا كراهة كما منع من تصغير
اسماء الله وجمعها وتصغيرها وان كان القياس يقتضي ذلك ه ويعلم منه ان قولهم
لبيك انما يقال في جواب الجواب بالتلبية لا في الجواب ابتداء. قوله
في زعمه انه مثنى واصله لبا اي كلفظ لبي الذي هو فعل الا ان هذا اسم على فعل
بسكون العين كقعم ومن الخلاف انما هو في لبيك بالياء واما ما حكاه يونس
عن بعض العرب انه يقول في الجواب بكسر الباء المشددة فقال ابو حيان ليس
عندي انه مبني على الكسر لقلة تمكنه واختلف فيه فقيل ينتصب نصب المصدر
كانه قال اجابة وقال ابن ... معناه اسم فعل اي بمعنى اجيب. قوله ومنه
اذ لا الاكثرون ان تكون للزمن الماضي فقال الجمهور ولا تكون للمستقبل ويرد عليهم
بسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتنزيل المستقبل منزلة الماضي لا يتاتى
مع المضارع المقرون بسوف والجمهور ايضا انها لا تخرج عن الظرفية واضافة
اسم زمان ايضا وقيل تقع مفعولا وبدلا منه ومثلها من القرآن نحو واذكروا

إذ أنتم قليل واذكروا إذ كنتم وهو الأكثر في المذكور في أوائل القصص نحو وإذ قلنا
للملائكة وإذ فرقنا بكم البحر وإذ أخذ الله ميثاق النبيين فيقدر قبلها اذكر
بدليل الآيتين المذكورتين والبدل نحو واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ويحتمل
البدلية من المفعول التعريفية في واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فإذ بدل
من النعمة أو ظرف لها وعلى ظرفيتها مفعولا وبدلا بل يتعين نحو من الزمخشري أن
تكون مبتدأ في قراءة لمن من الله على المؤمنين إذ بعث وترد للتعليل نحو [illegible]
إذ شاء وفي كونها ظرفا أو حرفا قولان فقوله ويومئذ من إضافة الأعم إلى الأخص
وسبق عن الناظم أنه من إضافة المؤكد إلى مؤكده وكسر الذال للساكنين والأخفش
يرى الجر بالإضافة ورد بأوجه منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح تشبيها
فردهم إذا لما ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية حذف خبرها والتقدير
إذ ذاك كذلك أو واقع فقوله وإذا حيث في نقول حرفا بالواو وبنيت على
الحركات الثلاث فالضم تشبيها بالغايات بحذف الإضافة أي الجملة كالإضافة
لعدم ظهور أثرها في اللفظ ومن جميع المضاف إليه والفتح للخفة والكسر للساكنين
وتعرب في لغة وقد أوله من حيث لا يعلمون محل الإعراب والبناء على الكسر قال
الأخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها اسما للمكان وقد تجر بالإضافة
كقوله لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم أي الحرب وتقع مفعولا عند
الفارسي ومنه الله أعلم حيث يجعل رسالاته وناصبها فعل مقدر لأن اسم
التفضيل لا يعمل في المفعول به وإن أولته بعالم جاز إعماله عند بعضهم والجمهور
منعوا ذلك فرعما مفعولا وقالوا ومع الآية كقوله مقدر معمول الفعل المقدر أي
يعلم الفضل حيث يجعل وقد تقع اسما لأن خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله
إن حيث استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان
لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يجزم بها دون ما وتكون ظرفا للمكان نحو [illegible]
دار زيد وتكون للزمان نحو في يوم الجمعة ساعة الإجابة والغالبة الفعلية
بعدها ونعم النصب في المفعول عنه في نحو جلست حيث زيد أي إذ قوله [illegible]
الحجرات بضم الحاء جمع حجرة بكسرها فلعله القياس أن يكون بالضم جمع
حجرة بالضم وبالكسر جمع حجرة بالكسر وقد اقتصر صاحب المصباح على الكسر في حجرة

وفي القاموس ... الاسم المبهم ويضم والحيث بالكسر والعياذ ... مفتعل الا المجرور
بالفتح وقد يضم ولا تكسر الثاء الا مع قلب الواو ياء وان الحيث بكسر الحاء اسما
لا جمعا وهذا ... ان اضافة حيث للمفرد لا تختص بالضرورة ومن كلام المغني
وقال الاخد ... ممنوع عند الجمهور الا في ضرورة ولذلك لم ينبه عليه هنا
واهل قوله والزمرا وقال ابن جني من اضافتها للمفرد اغرب مما قال في المغني ورأيت
بعض الفقها يكسر اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وبضم الثاء
مع رفع سهيل في موجود على حذف الخبر قوله عند من قال باسميتهما نسبت حرفيتهما
الى ... وكان سبب ذلك انه شبههما بلو ولا دليل فيه لجواز ان يكون التشبيه في
مجرد اقتضاء كل منهما جملتين ماضويتين علقت ثانيتهما باولاهما فقال ...
في المطول لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
فقال ابن ... لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو ... منه بعضهم انها
حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم هـ ومنع ... ايضا ... من اشكال اسميتها بآية
فلما قضينا عليه الموت ... يحتاج ان ... عن القائلين باسميتها انها
غير مضافة عند من ... ولا يكفي وجود القول به في ... ذكرنا في عد
الاسماء اللازمة للاضافة ويمكن ان يجاب عن الآية بان الجواب محذوف
والتقدير فلما قضينا عليه الموت ... عنهم ... ولم يذكر في
المغني اقتران جوابها بها وانما قال ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة
اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند
ابن عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الى البر
اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وهو مؤول بجادلنا وقيل في آية
لقمان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين ... وفي آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى
على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا قال ومن مشكل لما قول الشاعر

اقول لعبد الله لما سقاؤنا ... ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فيقال ان ... والجواب ان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره ... في سقط والجواب

مجزوما دل عليه أقوال المغني لما أسقط سفا[illegible] قلت لعل ثم أي انكره وبين
من لم يبين قول الشاعر لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء
بل لفظ مركبة من لن الناصبة وما المصدرية الظرفية وأدع منصوب بلن وأشهد
عطف على القتال بإضمار أن لا على أدع إذ لا يمكن اجتماع ترك القتال وشهود
الهيجاء قوله بل قال أحد من المشركين أشبهنا لها في الحروف والتقسيم ومنها
مجرد تحكم على مذهب الجمهور لا قياس للزوم على الجائز حتى يرد أنهم بنا يعودون
في المقيس عليه أيضا قال [illegible] في شرح التسهيل لا يجزم بها في المرفوع بعد إذا غير
الفاعلية مجزوما بضرورة المذكور ونقل السهيلي عن سر أنه يجزم على رد إذا إلى الابتداء
بمعنى الشرطية وإذا وإن الشرط إذا كان اجتمع بعلة وأجاز الأخفش والجمهور
قال في شرح التسهيل وبقولهما أقول وهي في النظم بمذهب سر والغالب أن يكون إذا
الاسمية ظرفا مستقبلا فيه معنى الشرط ولا تجزم إلا في ضرورة كقوله

* استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتجمل *

ويقال إن شرطها مجزوم به محقق الوقوع عكس إن ولذا قيل *

* سلم على شيخ النحاة وقل له * عندي سؤال من يجبه يكرم *

* أنا إن شككت وجدتموني جازما * وإذا جزمت فإنني لم أجزم *

وإذا جمة خروجها عن الظرفية وعن الشرط في ذلك فقوله صلى الله عليه
وسلم لعائشة إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى أي لا أعلم
الوقت الذي ترضين فيه عني والوقت الذي تغضبين فيه علي قاله كلم ومن جعله غير
على حذف مضاف أي شأنك إذ الأ أعلم شأنك إذا كنت ... وقد يجيء للماضي نحو
وإذا رأوا تجارة أو لهوا وقوله

* وندمان يزيد الكأس طيبا * سقيت إذا تغورت النجوم *

وقد يخرج عن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون وإذا أصابهم البغي هم ينتصرون
ولو كانت شرطية لدخلت الفاء في الجواب وكذا التي بعد القسم نحو والليل إذا
يغشى والنجم إذا هوى وإذا أبدل من المقسم به أو جعل منه فعل له ومن خروجها عن
الشرط قول [illegible] من إذا [illegible] فقال الشاطبي أشار إلى المثال إذا عن أحوالهم من
بعض الفقهاء وكثيرها أي لم ... ويجوز أن يكون ... شرطية مجزومة

الجمل الدالة على ما سبق عليه ومعنى كون الشرطية شرطهما عند المحققين كمتى
وليست مضافة فلا يرد أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا يعمل عندهما والإ
عرابها في الأسماء الملازمة للإضافة وعدّ ابن مالك عند ابن كثير إنما يليق بالإضافة
وزاد في المغني بأقرب منهما أن الجزاء قد يقترن بما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كإذا الف-
جائية في إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وفي نحو إذا اجتنبت حاجة
أكرمك والمنصوب في بابه أنه في الثاني فذلك يومئذ يوم عسير وقال النابغة في
قوله وإذا صحوت لما أقصر عن ندى   وكما علمت شمائلي وتكرمي
قوله منهم إذ عند مفرد فلا يجوز إضافته إلى شيء وشهر وغيرهما للجمل وأجاز ابن
كيسان إضافته إلى المفرد ولم يسمع قوله لأنه بمنزلة إذا في الدلالة على زمن مبهم
ماض لا في الظرفية إذ لا يتفرع الحكم بما استعمل ظرفا كقولك أذكر يوم كان زيد
وكذا ما أن النوع مفعولا به ولا بد من لفظ زمان ودون كقوله
كأن غداة البين يوم تحملوا   لدى سمرات الحي ناقف حنظل *
وأزمان كقوله   أزمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة أن تميل مميلا
وغداة كقوله * غداة أحلت لابن أصرم طعنة   حصين عبيطات السدائف والخمر
وعصر كقوله   تجاذبك تلك في الحسان وكزرب * بعيد الشباب عصر حان مشيب
أي مجرد إذ قوله إيما بلغ يعني إلحاق لا يتغير معه إذا انقضى كونهما
بدليل وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب هذا يوم لا ينطقون قوله يوم هم
على النار يفتنون ومثله لتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون وأجاب ابن عصفور
بأنه إنما يتعين إضافته إلى الفعلية إذا كان ظرفا كإذا وهو في الأول بدل من
المفعول وفي الثانية بدل من المفعول به وهذا لا ينافي قوله في بيت سيبويه لا يقع فيه
ظرفا لشيء أو لكن الصحيح أنه لا يشترط في أجزاء الزمان مجرى إذ في الاختصاص
بالفعلية لكونها بمعناها عما يخالف ذلك كما في جواب المرجع اشمل لما كان
ظرفا وغيره من تنزيل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه وفي البسيط أن الظرف
المتسع فيه لا يضاف إلى الجملة لأنه اسم قال المرادي وليس بصحيح بدليل هذا
يوم لا ينطقون وهذا يدل على أن الظرف المتسع فيه إلى ... يستعمل منصوبا
على الظرفية وفي تسميته ظرفا تسامح قوله هذا يوم ينفع بالرفع لا تنعين



أو يكون للبناء لجواز كونه إعرابا والإشارة إلى جري الغالبة المشار بقية
من التي تغلي وعيسى عليه السلام والكرى في موضع الجر أي هذا وارفع
يوم ينفع أو الإشارة إلى قوله إذ قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من
دون الله وهذا فعل رفع فلا يرد متعلق بقال أي قال هذا الكلام يوم
ينفع فيه بعد لعلها ويعني قوله . على حين التوا على غير ذا في . مثله قوله

ألم تعلمي يا عم أني * لهم على حين الكرام قليل

قال المرادي وروي بالفتح وإذا ثبت البناء فيلا الاسمية كان قبل المضارع أولى
لأن أصله البناء وليس البناء للإضافة كله حتى يمتنع قبل معرب خلافا لجمهور
البصريين بل بسببه كما قال ابن مالك أن الظرف يشبه ح بحرف الشرط في
جعل الجملة التي تليه مفتقرة إلى غيرها وذلك إذا قلت مثلا كان كلاما
تاما فإذا دخل عليه الظرف نحو حين قمت حين لا افتقار يشبه حين
ونحوه بأن فلك وأشمل من هذا أن يقال بني الظرف لوقوعه موقع في حرف
الشبه الافتقار وهو إذ وإذا بعد حرفه الافتقار والبناء زادا فيترك الا
افتقار وجب استغناء بكونه متأصلا لأن الكلام في المبني وجوبا وهذا في
المبني جوازا فلكم قوله في نوادر الضرورات ومنها قوله

كلا الضيفن المشنوء والضيف واجد *
* لدي المنى والأمن في العسر واليسر

ومن أمثلة بعض كلا وكلتا في الأخبار وعود الضمير أكثر من أمثلة معناهما
والتبني على ذلك مرة ذكره في المغني وهو زيد وعمرو كلاهما قائم أو قائمان
إن قدر كلاهما توكيدا وجب أن يقول قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن
قدر كلاهما مبتدأ ثانيا فالمختار أن يقول قائم بالإفراد ويجوز التثنية
وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما بالياء قيل قائمان بالتثنية
وإن قيل كلاهما فالوجهان والإفراد أرجح وتتعين من أمثلة التثنية في
نحو كلاهما كعبو لصاحبه لأن معناه كل منهما وقوله

كلانا غني عن أخيه حياته *

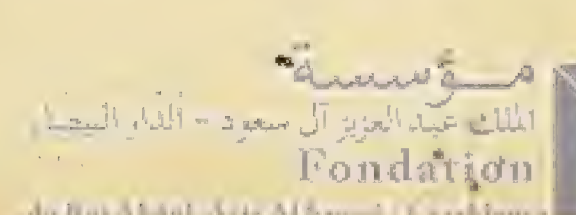
قوله ومثلها في يعني بالعامة التي ذكرت فتبرع التي وصلة لنداء

الشد

ثم

جعلت

فيه الحذف فأيّا الترشيح فإنها غير مضافة لفظا ولا معنى لأن يريد
المحكي بها فإنها استفهامية وليست مضافة لا لفظا ولا معنى قال
في المغني ولا تكون إلا غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في الندا
وأما الحكاية فيقال جاءني رجل فتقول أيّ هذا وجاءني رجلان فتقول أيان ورجال
فتقول أيون بقوله البتة أي لا لفظا ولا تقديرا أو لو أراد حذف
لفظا فقط لم يحتج إلى ذلك فلم يعتبر فإنه حذف مع الشرطية في
قوله تعالى أيا ما تدعوا ويحذف مع الموصولة وأما الاستفهامية فيه لكونه
يقال لا نسلم أنه مع الحكاية غير مراد معنى فإنه إذا قيل جاءني رجل
فقيل أي فالمعنى أي رجل جاءك وكذا إذا قيل جاءني رجلان أو رجال فقيل
أيان أو أيون فالمعنى أي رجلين جاءك وأي رجال جاءوك فحذف المضاف
إليه لفظا وأبقيت علامة التثنية والجمع لأن يقصد الإعلام بكلمة
المسؤول عنه بحكاية حاله في الكلام السابق فالعلامة عارضة بعد
القطع عن الإضافة فلا يرد أنه لم تجمع العلامة مع الإضافة إذ لم
يقل أي رجلين وأي رجال على أن عدم استعماله لفظا لا ينافي أنها مضافة
معنى ومع ذلك فلا نسلم الحصر وأما ما زاده الأخفش فيها لا تكون مضافة
فيه لفظا ولا معنى فهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأيٍّ معجب
لك قاله في المغني وهذا غير مسموع قوله إلا إنما جمع مفرد
نحو أي زيد أحسن أي الأجزاء فيه أحسن ما هو كلام الشاطبي والمراد في
وغيرهما أن قصد الأجزاء كان غير التقدير لأن الأجزاء غير الكل فإذا
ذكر الكل فلا بد من ذكرها وتقديرها وهذا ظاهر قوله أو عطف
مثلها عليها بالواو فيه تبادر لإجمال النظم في قوله وإن كررتها فأضف قال
الشاطبي في تفسير هذا التكرار بعطف أو غيره بالواو وبغيرها وهو
ظاهر بالعطف بالواو وبغيرها فإن ذكرها بدون العطف أو أن الأجزاء لكان
أولى من هذه كالتمثيل أنه قياسي وقال البقاعي ليس يقتصر على الجملة
كتكرير المفرد بعد كلا وكلتا أيضا إذا كانت الأولى مضافة لضمير
المتكلم فلا يجوز أيي وأي زيد فضلا عن أيي زيد وأي عمرو أعلم وغيرها.



التسهيل تقتضي العموم ايضا وقوله فافهم فاضف اذا ما فاعلة لا ايجابا لانه بعد
النفي كثيرا فلا يكون الا فاعلة حتى قيل انه حقيقة فيهما اذ اذا الحقوا اذا
قللته فاضفه دوا فــــوله ولا الرافعة حالا هي مندرجة في الصفة
في قوله وبالعكس الصفة ونافسه الشاطبي في لعكس العكس لا نحو
لعفره في الفرائض اوله وليس مرادا هنا وبالعكس لكان اولى لان النكرة
في المعرفة وليست عكسا لماه وفيه نظر بل العكس فتكون المطابقة
والمقابلة فــــوله ومنها لدن وفيها لغات احد وعشرة لدن بفتح اللام
مثلث الدال ساكن النون ولدن بضم اللام وفتحها ساكن الدال مكسور النون
بناء وقيل اعرابا وبضمير ولد بفتح اللام مثلث الدال وساكنه ولت
بفتح اللام وكسر التاء. قال بعض والساكنة النون محمولة على التا ثبت
كيك في يكرب يرده تعليل ابن الحاجب بناءها بالشبه الوضعي في بعض
لغاتها وحمل الباقي عليه والذي علل به الرضي البناء شبهه بالحرف
في الجمود المحض لانه مع كونه ظرفا غير متصرف فارق سائر الظروف
غير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء بنوع ما في مشابهة الحرف ومنها قوله
الى الجمل مكور فوله تعني به لعفها او مجلا لتشريح الجملة وانما صرح
به ليقابله بقوله ونصب غدوة خلافا لابن الدهان في منع اضافتها الى
الجملة فغيرها في لدن بنت ولا يعترض بحرف الموصول الحرفي ووصلة لان
مصدر في ان يلزم ارشاد في غير المواضع الانية ويعترض ايضا
بانها اضيفت الى ان مبنية في قوله

*

وتذكر نعماه لدن انت يافع

ولا ينافي تقديران فيه واستدلال ابن الدهان على تقدير ان بظهورها في
نحو قوله

*

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا * قرابة ذي قربى ولا حق مسلم

مردود بان المدعي ان اضافتها الى الجملة جائزة لا واجبة فــوله قبل
غدوة الخ خاصة قال ابن الانصب لدن غير غدوة ولا تعرف لدن بكسرة
لانه لم يكثر في كلامهم الخ وهم يقيسون فيما كثر دون المختلف فاقول هذا

ح ملو ظلال

ح مجر



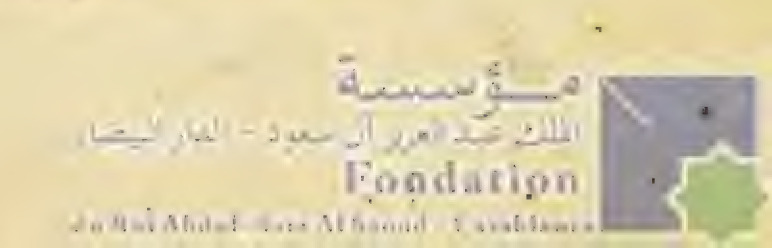
احتاج الى تقدير كان في قوله من لد شولا فالى اتلائها وما بعدها من لدن ان
كانت شولا اما تقديره كان واسمها فواضح لما ذكرنا ان غدوة في
ينصب بعد لدن واضمار كان واسمها يقل بعد غير ان ولو الشرطيتين
واما تقدير ان فلا حاجة اليه على قول غير ابن الرماني من جواز اضافتها
الى الجمل ولعل الاقدام اشار الى ذلك بقوله ومعنى ان الجملة المضاف اليها في
تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك فلما قدر كان واسمها اضمر
مع ذلك ان لتكون الجملة في معنى المصدر شرحا للمعنى مع التقدير
الصناعي فكان تقديره معنى من وجه وتقدير اعراب من وجه **فرع**
اذا عطف على غدوة المنصوب بعد لدن نحو لدن غدوة وعشية فلك في
المعطوف عند الاخفش النصب على اللفظ والجر على الموضع وضعف
في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند
نصبه ليس في موضع جر فليس من العطف على الموضع ولا يقال يلزم نصب
غير غدوة بعدها وهو غير مسموع لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في
الاول وانتهى كلام ابي حيان وفيه نظر لانا نجعل جر المعطوف من باب
العطف على المعنى لا المحل كقوله

لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا * وتكون تقديره في

العطف على مجرور غير الاستثنائية فلا يرد ما اورده من ان غدوة ليست
في محل جر عند من نصبها لانا نقول سلمنا ذلك ولكن لما كان الاكثر
والاقيس جر غدوة صح ان يتوهم في المعطوف ان المعطوف عليه مجرور
فيعطف بحسب ذلك التوهم وهو العطف على المعنى وقد ان نص في
شرح الكافية قول الاخفش اذ قال

وجوز الاخفش جر ما عطف * من بعد نصب غدوة ولم يقف

وهذه المسالة ساقطة من التسهيل فقوله على التمييز او على التشبيه
بالمفعول فيه الخلاف وضعف سماع النصب بعد لدن المحذوفة النون
قلت حكاه يونس في النوادر وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وقد
يرد قول الناظم في النصب فقيد بلدن غير محذوفة النون فقوله ومنها



وفي الدليل على اسميتها الشذوذ في قولك معا ذه فوقا الجار وحكاية سيبويه ذهبت من
معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي قوله مبني على السكون الخ يعني
مبني على السكون خلافا للزمخشري لتمامه ان الساكنة العين حرف جر باجماع
وان الصحيح بقاء اسميتها وذلك ممنوع بل قول ابن مالك فيها الخ وفي النون هي
اسم لازم الاضافة بل لو كانت المسكنة حرفا لم تكن لغة في الاسمية وفي قوله
ثم قليل تنبيه على انه ليس ضرورة خلافا لمن بل هو لغة كما ذكره ابن مالك
قوله وإذا تلى الساكنة ساكن تنبيه على ان الفتح والكسر مفرعان
على السكون لا مرتبان على التغيير خلافا لما يقتضيه التسهيل وتبعه ابن
وكلام الشاطبي ككلام المرادي في انهما مفرعان وهو الحق وعبارة الشاطبي
اذا اتصل بمع الساكنة العين ساكن بعدها انتقل عن السكون فيها وجها
الفتح لالتقاء الساكنين والكسر على اصل التقاء الساكنين ثم قال وان قيل
لم حملته على حال الإسكان وحدها قلنا لأنها في اللغة الاخرى معربة
وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن قوله بمعنى جميعا كذا قال ابن
مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت
او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد قال في المغني وفيه نظر
وقد جاء ان بينهما من قال

كنت ونعيمي كبرى واحد * نرمى جميعا ونرامى معا

ولا حجة في البيت لترادفهما لاحتمال ان البيت على معنى المصاحبة الا ترى انه
قوله كبرى واحد وانما الحجة لثعلب ان جميعا اعم من مع مطلقا فكل موضع يصلح
فيه معا يصلح فيه جميعا ولا عكس فلما كان البيت على معنى المصاحبة في
الوقت كان صالحا لهما جميعا وذلك لا ينافي انفراد جميعا بموضع
لا يصلح فيه معا نعم من يستدل على ان معا لا تقتضي اتحاد الوقت بقول
الخنساء وابنا جاءا فياد وامعا للتعادي هالكي الرجال لا يكون في
وقت واحد وليس بقاطع لجواز ان تنزل تلاحقهم منزلة التصاحب في الوقت
لسرعة تلاحقهم في نظرها قوله زعمه ليكفه حرف بشرية لبعضهم يعني
غيرونية معناه ينبني عند الفاء بليزانها حركة بناء، وكذا لم يعمل

قوله ناويا ما عدما مثال البنية لفظه ونية معناه لاكن فصل الاوضح في قبل
وبعد بين نية اللفظ ونية المعنى وفصل القرافي بينهما في غير وجميع ما ذكر
بعدها وحمل كلامه كلهم على ذلك فيكون مراده ناويا معنى ما عدم لانه
اذا نوى لفظه صار كالمذكور به فكانه ما عدم وجه للا كلما في غير
والتفصيل في غيرها قوله ضما بنا لا نما كغير وبعد في الابتدا فان
المراد به بنية لشبههما بحروف الجواب في الاستغنا عما بعدهما فانهما من
شبه الحرف بالجمود والافتقار قلت ويزاد في غير تضمنها معنى النفي
من معاني الحروف وانما لم تبن في حال التنوين مثلا الاضافة المبعدة عن شبه
الحرف وانما خص البناء بنية معنى المضاف اليه لان الاضافة لفظا
مانعة من البناء وتقدير المضاف اليه كذكره وعند فقدهما يجعل الافتقار
كالعدم فلم يبق الا الافتقار ومعنى المذكور الا في حالة الجلالة واختير الضم
لانه الا ابين بسائر الحروف التي لا تتصرف او هو حركة لا تكون لها عند
الاعراب لتستوفي الحركات وقيل ليلتبس البناء بالاعراب وحملت غير
عليهما قوله فما شئت بعد ما مر واه بضم الدال منونا فهو تنوين
ضرورة كتنوين المنادى والمضموم ونظما وبعضهم الرفع هنا مجازا فا
مع النصب فالتنوين للصرف وقيل للعوض لا للضرورة لوجوده في الكلام
من قبل ومن بعد بالتنوين مع الجر وفيه نظر لقولهم را عربوا قصبا
واجاب المرادي بانه اقتصر على الغالب فلا يفهم له قوله نكرتان
في هذا الوجه ومعرفتان في الوجهين قبله سكت عن حالة البناء على الضم هل
هما فيها معرفتان او نكرتان والمفهوم من النظم انهما فيها معرفتان فان المراد
والا فكونا في وجه اتبعه عن بعضهم من ان المبنيان على الضم نكرات
وانما بنيا لقبل شيء وجعل بعض النحاة التنوين وكذا قبلا شيء بتنوين
عوض وان قبلا معرفة بنية الاضافة قال في شرح الكافية وهذا القول
عندي حسن [illegible] كون المبني على الضم معرفة او نكرة [illegible]
انه معرفة في المنصوب او المجرور [illegible] والمشهور انه نكرة
قوله [illegible] اي يحذف المضاف وينوب [illegible]



ندرت إضافته لا غريبا كقوله * *

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالئ تزوي عنه ما كان يحذر

وقد قوله * المجد من ورائه ومن دون * يحتمل أنه لو كانت حركة
الثوب لكانت ضمة بنية بمعنى المضاف إليه أو كسرة بنية لبقيه وأعنيه
البناء بمعنى الذي يبنيه نكرة لا يتصرف دون بمعنى جمعه أو التصرفات واجاز
الأخفش والكوفيون تصرفه بقلة وخرج ومنا دون ذلك على أن دون
مبتدأ بني لإبهامه وإضافته لمبني وخرجه الأولون على تقدير موصوف
هو المبتدأ أي فريق دون ذلك وأما *
وما سمع جر الدون والدون دونها

بالرفع بظهوره وأما دون بمعنى رديء نحو هذا ثوب دون وليس كذلك
ويتصرف بوجوه الإعراب قوله ابن بري هي أول أصلها أوأل على أفعل
بقلب الهمزة بعدها واوا وإدغام وقيل وزن أفعل قلبت الواو ألا
الأولى همزة ويأتي في الابتداء شاذا أنه ولا يستلزم ثانيا على الأصح
تقول هذا أول ما اكتسبته ثم لم تكتسب غيره وقوله وقيل لا يستلزم
بلى الرحمن ولو لم يولد لم يكن موله واحد وكان زيد قبل زيد لكن
كان يشتمل أن لم يكن الأصل أيه على الأولى وأنه في أن أول الذي هو
ظرف متعرف متصرف منقول من الاسم التفضيل قوله لا تستعمل ظرفا
إلا مضافا وأما قوله *
*
يا رب يوم لي لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فإنما هي للسكت لا ضمير تعود إليه بدليل بنائه على الضم ولا وجه للبناء
ولو كان مضافا قوله في أهل القرية هذا أحد أوجه ثلاثة فيه
أنه لا حذف ولا كن القرية مجاز مرسل بإطلاقها من تسمية الحال باسم
المحل الثاني أنه من مجاز النسبة بإيقاع السؤال على القرية وهو
من مجاز النسبة الإيقاعية كقوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين
وهو من قبيل المجاز العقلي ولا تقدير لمضاف على هذا أيضا وهل الإضمار
أرسل من المجاز فالثالث الكلام بما لا احتياج إلى قرينة وقيل الآية



الا ان تجرد من الحظوظ الفانية واشربت قلوبهم الحب الالهي حينئذ وقد
بعضهم فقال بعض فقال تقديرا على عبادة العبد وضعفه في العشق فانه
ينبغي تقليل العذر فالا وكن لتقل بما يليق الا فعل والا فالذي تقرر من
الحب بعضهم فان قد من حرف الفضائل وخصال رذيلة فانه لعلة فيها نسبة لا يستعمل الا
المحققين وعنده فانه نسب فيه حكم شرعي اي فان نحن حرمنا عليكم انا لم
اذا نستمتع من حرمنا عليكم الجنة في ان كنا حرمنا عليهم كيف ان
في ننا وهما لا كلفنا فيما ورشوب الشعر الا بل حرمنا كثيرا منا في
فما بعضها ليتنا ولا التركيب والتجمل وقبله واحلت لكم الا الانعام وحيث
اذ قالوا بالعقود واوفوا بالعهد انه في تفتضحا فما ان العقود والعهد
وقعا فلا يتصور فيهما تحرم ولا وفاء وقوله بذا الكلام الذي لمتنني فيه
اذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل سبقيتها حيث
في مراودته بدليل تراوده فتاها عن نفسه وفي لا نها بعدها بخلاف الحب
وقد عين في التشبيه والا يخالف تقدير المراودة دون الحب فان قلت
الحب العذري لا يلام عليه صاحبه لعذره اياه ودون التشار لانه فيها
الحب قلت قد ذكرناهم ثم بعد عن بالعزوم في الحب كثيرا شعرا ونثرا
ومنه قول صاحب البردة

يا لائمي في الهوى العذري معذرة * مني اليك ولو انصفت لم تلم

والذي يظهر في الآية تعين تقدير الحب لان امراة العزيز انما فعلت
ما فعلت لعشقها بها في مراودته فادعاها الى المراودة غير متورع عنها بل
سامح ورضي بها ولو قدر عليه فعله فلو قدر في مراودته لا فتضح
امرها بتورع عنها فانه لم يكن يتبع كذلك شرعا ولا طبعا
وقد رفع الي سؤال لبعض الادباء في هذا المنزع وهو

* يا لائما اياي لم تحكيه * في حبه وانشاد تشبيهه *
* بذلك نفسي احب ثم تعود في * بذا الكلام الذي لمتنني فيه *
* من انه لا يمنع ان يتقرا * في حبه اذ بلغتم كان يحويه *
* لا لا جرت العادة بانه * بلام هبا على ما كان يكتبه *

قول

بالنسبة 9



* وذا دليل يرد له علامة من * يلوح في شغله وثم يخفيه *

فاجبتا بما نصه *

يا رائيا للتكتم برداء معانيه ابرثيا منه الرد لا عذر يكفيه
الحب اخفى بما في القلوب فمن يخفي حبا لله اعيا تلا فيه
فمقتضى الطبع ترك لزوم مصاحبة اذ كان داء اسم لهذا يعانيه
لا كن من عادة العزال من سبقه ومن كم جهلا بالخفي يقاسيه
بلومهم يبرد الحب انهم قد علموا كنه ما العزال يخفيه
فيعذروه او يبتلوا بما لقيه لذلك يحتال في ايقاعهم فيه
كمثل عذل لينطق في هواه بما من بعض احمال اللب يشفيه
علما بان يديع النفس من تولى يعلو به وعلى رغم يوافيه
فبان جلا عنا ان المعذر لعكس الحب اوقد سنا الاخوان به
وان تكلفه حرفيه ان شاء من كرف فحتى لينقطان بتنبيه
الى كمال الذوق الحب زوقته كلما ذاته حب لراجيه
وليس يحسن ان تبدو مراودة [illegible] ارقاعهم فلا تخرج بتمويه
اذ يقتضي ذا ان العار يترفع عنه بل برايه يعز تنبيه
والعقل يقضي بان ذا منقصة فبان وقع منه شكرا يساويه بيه
فليس ذا الا تشرعا مراودة ولا محمود عند من تعاطيه

ثم قال في المغني واتى به تراقا ثم شعبتا اذ وافق ابعل من ترى بدليل وقد كنت
تا وبله في ابعل من ترى من كان يرجوا الله اي رحمته يعا فون بهم اي عذابه
بدليل يرجون رحمته ويخافون عذابه فتنبيه اذا احتاج الكلام لتقدير
مضاف وافتقر اول جزء الكلام وفي ثانيهما جعلنا اولى لانه تقدير هنا في
الحاجة ومن التقديم بالالوام اولى بخوا يحج اشهر معلومات ولا كان من اقرب
كلا وقت الحج اشهر وذو الحرمة اقرب فديعرف فعلا بدل ولانه قبلها من تقوى
القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذي تقوى من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس
الرسول كذلك تعني من اثر تراب تحت حافر فرس الرسول يعني عليه بكل قال في
قوله فتبين كل بعد ان تسابقه من سبق شاة فات بعد ما ثلاث فعلا قال من اشم كان

وواحد منهم هذا كذا قرره الزمخشري والذي يظهر انه لا حاجة الى تقدير مضاف
لان الى تقدير مثل في الحكم بل يكفي ان يكون النفي بينهما وسابقه في قوله فاب
من سبيله نفي ونفي سبيله الغلب الغرر وان قيل قال ابن مضاض العرب
ولكن هنا احتجنا الى تقدير مضاف لانه شبه مثل في الحكم لا الى كليهما وشرط
في التسهيل حذف المضاف العلم به وان فيه سيبويه اعراب المضاف اليه
باعراب عند استبداده بالحكم والمعنى واما بالحذف والخلف فمتبع
والكلام هنا ان اشتراك عدم استبداد المضاف اليه كاف عن اشتراك
العلم بالمحذوف اذ يلزم من عدم الاستبداد العلم بالمحذوف ونحو مع قرينة
اخرى بشرط ان تعين المحذوف ولا يلزم من اشتراك العلم بالمحذوف اشتراك
عدم الاستبداد لانه قد يعلم المحذوف من خارج ويكون الباقي مستبدا لا كان غناء
الثاني عن اوله والاصل من العكس ومثال ما يستبد المضاف اليه بالحكم
والمعنى قوله

عشية فر الحارثيون بعدما ‖ قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

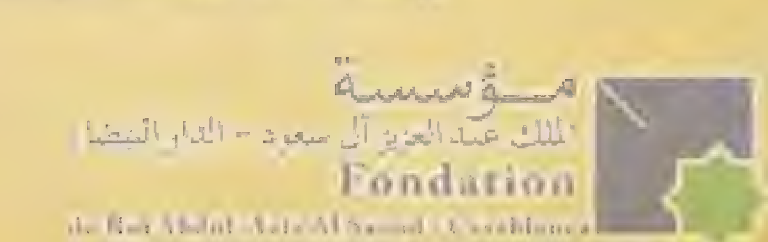
اراد ابن هوبر وقوله

وما ذا يا تمني سليمة ‖ يكاد يسعى عنه يغشي العيون نا

اراد تميم ابن سليمان ... والزرع الليبة السبلة
ولكن الزمخشري قد خلط عنه في الاصطلاح اذا ما حذف يشمل الاعراب والحكم ان كان
المضاف المحذوف مثلا نحو تميم قوله ابا ذر سبا في سليمة وحديث اذا هلك كسرى فلا
كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده اي لا مثل كسرى ولا مثل قيصر ونحو
عم قضية ولا ابا حسن لها اي لا مثل ابي حسن لها هكذا قال ابن مالك تبعا للخليل
وهذا الحذف نوع انكم قامرة باب لا ووجه التركيب نحو وكلمتان في عدم الابتداء اي
كنتم كلمتان وتركهما لا يعتد لها بالتركيب ووجه الثاني نحو قوله

مرت بنا في نسوة خولة ‖ والمسك من اردانها نافحة

اي رائحة المسك والذي ... رائحة لا نافح والا فراد الريح ... على ذكورة
الريح اي استعمل اعتاد من الرطب والبعد وعود الضمير نحو وتلك القرى اهلكناهم
ومنهم من يقدر في ذلك كله نحو من اعتبار المضاف المحذوف للاعتبار المضاف



البنة

اليه نفاه في ما ذكره عليه درج الشارح تبعا للتسهيل قوله وشرك
ذا الحال في الغالب مقتضاه انه قد يغتفر عدم الشركة وهو قول الفراء والسهيلي وعند
والجمهور لا يغتفر فيكلفه ثم من قال يسمع عن الناظم ومن تبعه انما اشترطوا
وجود مثل المجرور او نحوه بلفظه وبما قبل المضاف ولم يشترطوا كون المضاف المجرور
متفقا على مثله بحيث لا يكون في جملة ثانية كما شرطه غيره والمرجع بقراءة ابن
جماز والله يريد الاخرة عندهم فيجب فيه الشركة لانه حرف عمل المضاف الى الاخرة
بعد ذكر مثله بلفظه في الجملة الاولى من عرض وقدر الزمخشري في الثانية عرض على
المشاكلة اي ثوابها ومثل للثانية بقولهم رايت التيمي تيم عدي وتيم واهله
احدهم عدي فحذف احد ولم يتقدم مثله ولا لفظا بل هو قوله

رحم الله اعظما دفنوها ** بسجستان طلحة الطلحات

اي اعظم طلحة فحذفه وابقى طلحة لعدم العطف في هذا والكوفيون يقيسون
قوله ** وامثل عبد الله مثله قولهم

ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة

وقوله ** ومن ان مثل الخير يتركه الفتى

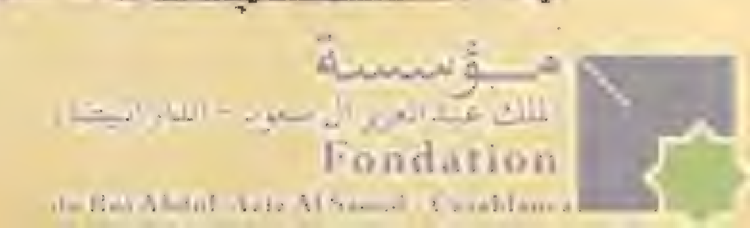
ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

ولا يشترك في بقاء الجر تقدم نفي واستفهام خلافا لبعضهم بدليل قوله

لو ان كليب الانيس والجزاوبا الذي من عزاء فما شبها في
الجر كليب الجر بدليل قوله داويها وقوله

كل ثم في زمنكم كلام العز ودون عزته وبغى قيس

قوله اي عمل الامر في الكشاف ومعناه والله يريد عرض الاخرة على التقابل
ثوابها وبه امر بعليل اي بابا في الاخرة كذا قرئ بعض المفسرين ولك ان تقدر ثواب
يدل او مثله وقد تقدم عمل اعتزال الا ان المشاد ومنه ان الله يريد لليما كيف عمل
الاخرة وهم يعملون عمله ويريدون عرض الدنيا فيلزم ان لا يقع ما اراده وان يقع
ما لم يرده ولا يقول بذلك الا المعتزلة ولكن الارادة بمعنى الامر تعبيرا وانما
تقدر ثواب الاخرة بمعنى ثوابا او ثانيا بمعنى ثوابا ايضا فلا محذور في تقديركان
المعنى ان الله يريد ثواب واخشى للمكلفين بدليل والله غفور رحيم انتهى



ترتيب في التربة وان الاقسام قوله على ثلاثة اقسام ومرادهم الثالث
بقسم لانه احترز عن الاولين بقوله ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل لان
ما بعد او رد اليه الشرطين ليس كحاله اذا به يتصل المضاف اليه قوله
من ربع ونصف فاعمل مثله قولهم قطع الله يد ورجل من قالها تقال وجر بيت
يعني في علم الله سنة او سبعة ايام وقوله

بين ذراعي وجبهة الاسد ... ومن كلبه في الشعر

وشرط الفراء كون المضافين متصاحبين كاليد والرجل والربع والنصف فلا
يجوز اشتريت دار وغلام زيد ومثل الحذف من المعطوف عليه لاجل الذكر
في المعطوف عكسه كحديث البخاري عن ابي برزة غزوت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم سبع غزوات او ثمان قوله بمثل او انعم من بل الربع
منه يعطف بها في مثل بما ورد من قبل من فاعلا ان الاول اضيف الى المذكور والثاني
مضاف لضمير محذوف لان العمل للمذكور وقيل لهما في قطعة عمرو لنا زاد
ثم ان شمل كلا منه عكس ما هو ولكن المعطوف عاملا في مثل المحذوف
بعينه اضافة لفظا ومعنى

بشرط عطف عامل في مثل ما حذف او عطف عليه فاعلما

قوله ابدا برأى من اراد وقوله فراد من قبل ومن بعد بالكسر بلا تنوين
وقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

قوله فلا خوف عليكم سمع سلام عليكم فقيل بغير تنوين سلام الله وقيل على
حذف ال قوله قتل اولادهم شركائهم قال في الكشاف واما قراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الاولاد وجر الشركاء على اضافة
القتل الى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات
وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد زج القلوص ابي مزادة فكيف به في
الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمله
على ذلك انه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر
الاولاد والشركاء لان الاولاد شركاؤهم في اموالهم لوجد في ذلك مندوحة
عن هذا الارتكاب [illegible] والتبصر [illegible] من هذا اذ قصد ابي [illegible]

غام

على ضعف في العربية فعدوه من ضرورات الشعر وهو غفلة عن كون مثل
ذلك عقيدة اعني الآية وما ثبتا بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا مدخل للرأي فيها بل القراءات السبع متواترة لا يجاوز نزاع في شيء
منها لانها منقولة بروايتها عن فصيحي تواترا او لغة جاءت كما ان
ما شاذ فعال القراءات مثبتة للقواعد وهم العكس من عكس
الفهم واعتقاد الضعف من ضعف ابي اعتقاد قوله فاركوا في
صاحبي يتلو قول الشاعر

فلأنت معتاد في الهيجا مصابرة ... يصلى بها كل من عاداك نيرانا

قوله فيما زاد في الكافية الفصل بانا فقال

وفصل تابع وقع على قدر ... في الشعر والفصل بافا مغتفر

كقوله ... فما خلتنا اما اسارى وصيه

واما دم والقتل بالحر اجدر

بصري والابابع قوله ارزيل بفتح الياء من زال بمعنى ما زال كما تقدم في
باب كان ونيل الظرف المجرور كقوله

هما اخوا في الحرب من لا اخا له ... اذا خاف يوما نبوة فدعاهما

قوله الفصل بقاء على المضاف منه بمفعول فانصب في النظم قوله

ولا عدمنا قهر وجد صب مثل قوله من اسهل للمرتمين واتيس

ولا تدعو عن نقض اهواءنا الغرض يقال الميت الصبر اذا ميته
فقتلته والمبنية اذا رفعته بغاية فعندئذ فات قوله بارنكا هما فكم
ازم فكم بانها عن مضاف الخ خلافا للكشي بل في محل نصب على المفعولية
او فانت الاضافة اي الفاعل ويؤيده رواية رفع فكم وفي محل رفع على
الفاعلية بانه بيت مسلم الخ عن ضم الرفع عكس قولهم ... كما نرى ان كان
الاضافة اي المفعول كما يدل عليه رواية نصب فكم قوله كانه بردون
ابا عصام زيد يحتمل كون ابا مضاف البيت على لغة القصر وزيد بدل منه
والاولى تمثيله بقول الآخر

وما وكعب يوم متعاصي ... تعليل تلكه والغلو سقوا



وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى كقوله

بأي تراهم الأرضين حلوا ... أألدبران أم عسفوا الكفارا

والدبران والكفار بكسر الكاف موضعان والدبران بدل من محل بأي ونبه
دخلت عليه همزة الاستفهام وبدل المتضمن الهمزة يلي همزا بأي والأرضين
حلوا فيها تقديره أحلوا الدبران أم توجهوا نحو الكفار فيفصل بين أي
وما أضيف إليه بترى أم وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس ... معاود جرأة وقت الهوادي

يصف رجلا يقول هو متكبر كأنه عبوس معاود الجري وقت كثرة عنان
الخيل لأجل جرأته في الحروب وهكذا ابن الناظم هذا علاء إن شاء الله
ابن أخيك فيفصل بإن شاء الله لكنه شاذ وينبغي أن يكون هذا مقيسا
كالفصل بالقسم لأنه لا يتعلق بشيء [illegible] بينهما لمعف
الشركة فيفسر [illegible] متعلقا بغيره وقلت تكميلا للنظم

أزيد الفصل أو بالمفعول له ... شرط المشيئة اقتفيا رابطه

فصل المضاف للياء

قال الجمهور وغيره آخر ما أضيف إلى الياء في الأحوال الثلاث وقبل الجر
بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني
والتزمه ابن جني قوله ويجوز فتح الياء والإسكان فيها فهذان لغتان
كثيرتان فيهما حذف الياء وبقاء الكسرة ثم قلبها ألفا والذين يستعملون
القول بحذف الياء وهو أكثر ما يكون في النداء ثم قلب
الياء ألفا بعد فتح ما قبلها كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى أما ويرويني النقيع

ولا يقاس على غير النداء وخصه ابن عصفور بالضرورة وقد ورد حذف
الألف مع بقاء الفتح وحمل عليه قوله

ولست براجع ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو اني

أي بلهفي وقيل التقدير بلهف يا لهفي وسيأتي في النداء وقد يقال ما قبل

المحذوف كقوله

وربما أنا فكل وصرفه ◆ علوا وما المتلكت ما لا

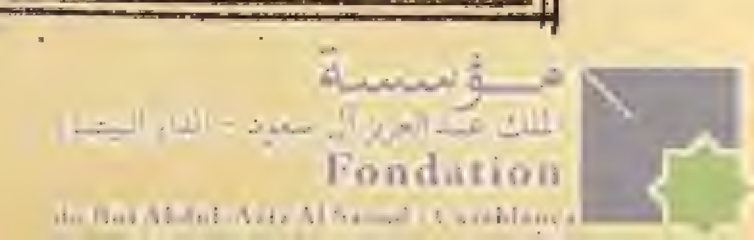
قال ابو عمرو بن العلاء ازادها وقال ابو زيد ازاد الزيادة فلكته قال الاعرض
يلبس بمضاف في الجعفر وعلى قوله عمرو الضم بناء ولا يفيا من عزا ولا ما
قبله في غير البناء قال ثعلب وغيره فان كانت الاضافة غير محضة
نحو كريم لم يجز حذف ولا قلب ووجب اثبات الياء ساكنة او مفتوحة
لانها في نية الانفصال بل يتأتى فيها تحملها به حتى يتكم فيها
التخفيف بالحذف والقلب قوله المنصر كحيري قرأ المفرد
بما انجم فان يقول النكم اذ المرئي معتلا كراع وقرأ بان قوله كراع
وفرا بعد لمعتل فيرجعه اذ ادار اليد معتلا مفردا او منصورا في
كما مثلنا لبروقا فالمعتل الحلا محرى الصحيح ومن المنكر فقبل ذا من
كعشوى ولحر ولحق عروجيه ذ غل يما امر بكسر ما قبل الاخر عنه اصابته
للياء ويجوز ايضا في باب الاشكان والفتح للاخر عيانا الكاية احسن
لان كزال البال يحصرها خلاف الغالب ولهذا الكايه

وزاد المضاف للياء الكسر اذا لم يضف لشاف وادي اوليقعو

قوله في الياء المضاف اليه جمع المذكر السالم عباري غيره انه فزيكسم
الياء المدغم فيها اي سواء كان ذلك في جمع اوغيره ومنه قوله

على لعمرو نعمة بعد نعمة

سمع بكسر الياء قوله وان كان قبلها ضمة فهي قبلها للياء باعتبار
الحالة الراهنة اعني ما بعد القلب واما من ابي ذلك فانما قبل واو فهي
تسمية لها وا ابعد القلب والادغام باعتبار ما كان عليه قبل ذلك بمجاز
فهو من تسمية الشيء باسم ما كان عليه مجاز اذا اعتبرت ابدال الضمة
كسرة متاخرا عن القلب والادغام وهو الاظهر وكذا ان تقتصر البدل
بقلب الضمة كسرة نزولا الى قلب الواو ياء لتدغمها ويؤيد الاول ان
موجب القلب انما هو اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون كما
يأتي في قوله ان يسكن السابق من واو وياء وقلب الضمة كسرة من توابع



ذلك في الابتداء بنحو ما وجه به المقتضي ولو في الابتداء بناء بعد وانما حسن
الابتداء بالتابع لانه مرتبا برد الامر بعضهم ان اخر صحيح واخره واوا واما
فلا اشكال ابن جني تقديم قلب الضم على قلب الواو واوا كما في ادم وفيه ذكرنا
جوابه في العقود اللآلي يقتضي كلامه والشارح منع البدء بقلب الضمة في مثله
ونحن لا نقول بالمنع بل هو خلاف الاولى كما علمت فلو قال الحكم وان قبل
ياء ضم كان اولى قوله وفصل الف التثنية كما هي ولو على لغة من
الزمها في الاحوال الثلاثة مع ان المثنى في هذه اللغة من المقصور
في الفعل من هذا فلبهذا عنده مثل الذي قال في الارتشاف يحتاج هذا الى
سماع قلت اعراب المثنى على الالف مقصورا ليس لغة هذيل لكنانة
فلا يلتفت الى الفصل والقلب فيه وادخال لغة في لغة غير مقبول لانه اختراع
لغة قوله واجاز ذا هذيل انتهى تلك في جميع كتبه على نسبة هذه اللغة
الى هذيل وذكرنا في غير منسوبة لهم ولا لغيرهم وحكاها عيسى بن عمر
عن قريش وفي التسهيل عن بشر وهذيل وعقيل قوله وانتقل للجميع
نبه في شرح الايضاح صاحب التمهيد وتراجمه ابو حيان بان بعض العرب
يقول الذاو علاى

مبحث اعمال المصدر واسمه

قوله ويعمل المصدر عمل فعله احسن من عبارة النظم ليس الى انه
علوا ان المصدر انما عمل تشبيها بالفعل وليس كذلك بل عمل لدلالته
على الحدث والفعل انما عمل لتضمنه الحدث الذي هو مدلول المصدر
وقوله ما زاد به الفعل من الدلالة على الزمان لا يعتبر ولا مدخل له في
العمل اذ المقتضي للفاعلية والمفعولية هو الحدث فلا دخل للزمان
ولهذا يعمل الماضي كما يعمل في اسم الفاعل فانه عمل بالحمل على الفعل
فاشترط كونه حالا او مستقبلا وعبارة الكافية منع عمل المصدر ماضيا
وليس بصحيح واحسن من عبارة الالفية عبارة الكافية وفيه
كفعله المصدر اعمل حيثما يصلح ما مصدر وفي ما





ويستثنى من كونه كفعله امور انه لا يجوز حذفه كما ياتي في من عاد المريض له
يعلم غير انه مستتر في المصدر على الاصح خلافا للكوفيين وقال ابن الانباري يعود
الى جنب المصدر ولا يضمر ولا يعمل ماضيا وانه لا يتقدم معموله عليه خلافا لابن
السراج لانه كموصول الحرف وانه لا يرفع النائب عن الفاعل عند الاخفش
والكوفيين واجازه الاكثر وقالوا يجوز ان يرفع بغلبة البناء للمفعول نحو عجبت
من جنون زيد وانه لا يعرف تابعا معموله على الاصح وقيل يجوز وتمثيل هل
تستطيع ربك ان ينزل علينا مائدة من السماء في قراءة الخطاب اي هل تستطيع
سؤال ربك بحذف سؤال ونصب معموله وهو ان ينزل علينا وانه لا يفصل من
معموله بتابع او غيره كما في ينبغي الخصوص قبل كمال الصلة فان اتبع نعته
العامل فان تعوض فيه اياه الشريف واصلك بمن عنتسة قوله ان كان يحل
محله فعل مع ان او ما عن القبر غالب لازم ومن غلبه قول العرب سمع اذني زيدا
يقول كذا وقول الشاعر اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي
الاستغفار مع علمي بسعة عفوك العجز وقول الشاعر

وان عيشي العيش اخاك ... بهجر العزيل بعلمك ذاك

ومثله لابن العلج قال ابو حيان وما ذكره من القنوع والمشهور ان ذلك شركة وقال
الموضح ان المصدر بال لا يعمل علته ذلك ويجاب بانه يعمل وانه نادر قوله
او مع ما فقال فشرق الزمان فالمبعد وفيه نظر بل ما يصلح التقدير بها في الازمنة
الثلاثة وعبارة الشارح فان اريد به الحال فان اريد به الماضي قدر بما وان اريد به
الاستقبال قدر بان وقد يعبر بما لان معمولها لا يكون الا بان لذلك فيقتصر على ان كما فعل
بعضهم قلت يرجح ان يقال لم يقتصر على ما وهي اعم محلا وقد اشترط الاكثر
عمل ان لم يذكروا ما حتى توهم البعض ان المصدر لا يعمل الا اذا اريد به الحال لا ان لا يكون
للحال وعلل بعضهم ذكرهم لما بانه يختلف في عينها بان اذا حيث يراد الا سما
فتقدير لها بروبا بانه تختص بالفعل فقد توصل باسمية وذلك غير مخلص
من عدم شمول المصدر الحال وذكر التشبيه فيهما ان التحقيق نحو علمت
في بعض الا انه ظن به قال

علمت بسكبك للمغرم ... اذ قد يسكن فلان

الراي وذكرها بعضهم بانها ما فيه ونعمها بغير العلم وقال بعضهم ان النظم

تشملها وان نقع ان المثنابية الوضع بعد علم ما بان في النواصب ان شاء
الله ويشمل الثلاثة قول الكافية حيثما يصلح حرفا مصدر فما والا ورد
ما سلكه بعض من التقدير في الباب كله بان التقدير فرع في الشان وانه يكون
قليلا حاجة الى تقدير ما يقدر به ومنه من التزم ان لا ينوب عن فعله يؤول من
مصدر في العمل لفعله لا انه ومواقعه من التقدير وذكر في الكافية على الاخر
بقال

وبعد لا من لغة بفعله يرد * في العمل المصدر ومن يكن ورد
في ابن من الدعا والاستفهام * وغيرها بفعل في الكلام
والسير ... بعمل ... * كذا ... رفعه فيها استتر

وقد كفانا شرح ذكر الشروط العدمية لا كن ... البعض ما اختص
الكوفيين على اعمال فيه المصدر بقوله

وما للعم ابن ما علمته وذ نتم * وما منع عنهما بالعرب المم

قيل كما وله البعض ... بتقدير ... وفيه ان ... بتقدير بتفسير ... ان ...
المعرب عنهما ... اعمال المصدر مجرورا ... لا يقولون به ... ان ... انه
مجرور واجاز ابن جني والرماني اعماله في المجرور ونقل ... وقياسه
الظرف والمجرور بناء التوسع سمع عمله شذوذا كقوله

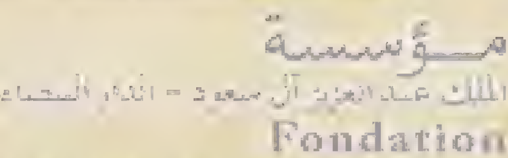
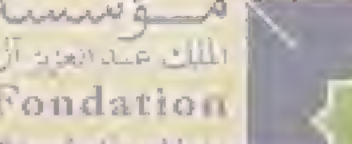
يعاليه بها الجلد الذي ... بضربة ... المنا ... راكب

... نسبة ... راكب ... عكس ...
بالحقيقة ... بالنظر ... بضربة ونبسرا راكب
... وتقدم ... بالمنصوب قبل العمل ... ما زود ... يوم ...
... للمفعول بفعل وقد اعترض ... على السيرا في ...
ما في قوله

ازواج ... ام بكورا انتا * ما ... للاولاد التميم

ازانت ... الصفات ... ازواج واحاز ... اعمال
المصدر ... كقوله

... * ابا ... الا ... القعل


والفنع بفتح الفاء والنون الخير والكرم والفضل ومثله الذكر والذيا دال وكذلك خنيمة ابن شيعى

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وعرقوب ابن معبد من أشهر العمالقة أكذب أهل زمانه أتاه أخ له يسأله فقال إذا أطلع نخلي فأتني فقال إذا أبلح فأتاه فقال إذا أزهى فأتاه فقال إذا أرطب فأتاه فقال إذا أتمر فلما أتمر جذه ليلا ولم يعطه شيئا فضرب به المثل في الإخلاف

قال كعب بن زهير

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا * وما مواعيدها إلا الأباطيل

وسمع تركته بلا جمع البيت الأول لا دعا وذلك عند ابن كثير شاذ قال في الكافية

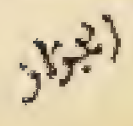
واحمل المضمر والمجرودا * ومضمرا أو أردت التوحيدا
ورب مجرود ومجموع عمل * وبسماع للإفراد قد قبل

وصرح بجواز إعمال المجموع في شرح التسهيل وذكر الشاطبي أن مدرك الشروح بين ما اشترك لحلول الفعل مع أن وما معها لأن إعمال المصدر مع الفعل في يفيد معنى المصدر والمجرود والمثنى والمجموع والمضمر من حيث كذلك ولأن ضمير المضمر غير مصدر حقيقة ثم لم يعتبر كلام ابن مالك الذي ذكر مدرك الشروح مع قوله إن كان يعلي المشتغل بها قوله الأول والبيت في الحجة الثانية من الكتاب أما في المغني حكي عن ابن بري أنه قال في قوله الحجة الأول أن ... رجلا أن الحز رفع رجل غير الأب وهذا مفسر للمعنى المراد في البيت ولا يتحصل به معنى البيت وله حكاية تشهر في أهل الأدب رووا عن أبي عثمان المازني أن ذميا بذل له مائة دينار على أن يقرأ له كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع فاقته فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة آية وينيف فلا ينبغي أن أمكن منه ذميا فلم تمض مدة حتى غنت جارية بهذا البيت بحضرة الواثق فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن أصابكم مصدر بمعنى إصابتكم ورجلا مفعوله والظلم الخبر وهذا كان تمام المعنى بها وقال فأعز الرجل في قعار يعني وقلت نحو كقول أرضي بذ زيد الظلم فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار ورده مكرما فقال

للمجرور تركناه لما انه بعد ضمنا اليها **قوله** ويقل عكسه اشغاله على
النظم الموهم للتسوية بينهما ولم يقع في القرآن تكميله بالفاعل بعد الاضافة
للمفعول الا في قراءة رويت عن ابن عامر في قوله ذكر رحمة ربك عبده زكرياء برفع
عبده وزكرياء وتنزيلهما للنظم في تكميل برفع ونصب مقابلة على اشكال ويرفع
الجمعة زيد عمرا **قال** ابو حيان ومن منع ذكر الفاعل مع المصدر المنون منع
هذا **قوله** واما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير نبه
به على ان الامر بالتكميل في عبارة النظم ليس للوجوب بل للاباحة ومنع
الاذن لك جائز في صيغة افعل على المختار فيفتقر الى قرينة ولا قرينة في كلامه
هو مشعر من جهة الحيثية فلم قال

وكمل المضاف للمرفوع ان شئت بمنصوب وعكسه يعن

للجاد بوجهين احدهما بيان ان التكميل غير واجب والثاني بيان محل التكميل
بالمرفوع بعد الاضافة الى المنصوب **قوله** او يحمل على المحل من حكاه
ما نسبه في المغني للجزولي بانه علل انه يشترط في العطف على المحل وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل ثم ذكر منها
العطف على المعمول المجرور اليه المصدر او الوصف ونازع فيها الخزاني
لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بالالف واللام مضافا
الى المعمول من حيث هو معمول الشيء والذي تشبيهه لا يطلب نصبا
ولا رفعا وانما يطلب الجر واجازهما نوع تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس **قوله** بل تقل من تبيين مجرور سوء اي واجيب بان ذلك على
اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ومن سواء ان يكون سواء
مفعولا لاجله **واما قوله** بخلاف الاخلاص والليل نا
فيجوز كون الليل مفعولا معه وكونه معطوفا على بغاية على حد نحو يفعل في
وغاية الليل زمن باشغاله ما به يتعلق بالمقصود هنا ونقل ابن عمر وقالوا بجواز
الاتباع على المحل في العطف والبدل ومنعه في النعت والتوكيد **قلت** ووجهه
ان العامل في البدل مقدر فيقدر منونا فيصح ان ينصب ما يليه او يرفع ومن العطف
تابع مقام العامل واما في النعت والتوكيد فالعامل فيها عامل المتبوع
وهو مهيأ للاضافة بعد ما الشيء فلا يعمل الرفع والنصب بتلك الجهة وعلى



الجواز بعد الفراغ من الابتداء على اللفظ ان ضم وقال الكوفيون كذلك ان كان الاسم التابع
بفاعل فيستوي بان تقول اعجبني ضرب زيد عمرو وبكر او اذا كان المفعول مضافا اليه
نحو اعجبني اكرام زيد عمرو الثاني الاتباع على اللفظ ان في الشعر وتعين
اعتبار المحل او المضاف الفاعل كذا في ابن رشد والفاضل يجري الاتباع على
اللفظ على الاطلاق الفاعل المضاف اليه بقول تم وعودها محلها عطف على ضمير
فبعض يجوز في النزل بشركته واذا كان على الضمير او مضافا للمفعول به
فلك في التابع الجر على اللفظ والنصب على المحل ايضا الا ان المضمر بعدها
تضمنه فهو للفعل مبني للمفعول

مبحث اعمال اسم الفاعل

زعم ابن الناظم انه لا خلاف في اعماله في الجملة وليس كذلك بعد حكيه التفصيل
فقولا بانه ليس ينصب اصلا بل الناصب فعل مقدر مرادا به لان الاسم لا يعمل
في الاسم قوله والحروف مثله لابن الحاجب وحاز اسم الفاعل بعين التجدد
والحدوث بخلاف الصفة المشبهة وذلك بخلاف ما في التلخيص وشرحه للسعد
الدمان يكون المسند اسما للافادة التقييد من غير تقييد وعدم التجدد بل الافادة
الثبوت والدوام كقوله

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا ... لكن يمر عليها وهو منطلق

فغيران الانطلاق ثابت له دائما من غير اعتبار تجدد وعلى افادة الاسم مطلقا الثبوت
والدوام حمل السيد كلام صاحب المفتاح قائلا بناء على ان الاسم صفة او غير صفة دال
على الثبوت قال وجعل الصيغة الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل
ويخالف ايضا كلام عبد القاهر من ان كلا من اسم الفاعل والصفة المشبهة لا
يدل على تجدد ولا على دوام وانما يدل كل منهما على تعلق الحدث بالفاعل في المعنى ولانه
كما في المطول المقصود من الاخبار ان كان مجرد اثبات التعلق ينبغي ان يكون بالاسم
وان كان الغرض لا يتم الا باشعار ثبات ذلك الثبوت ينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اشعار انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد
طويل وعمرو قصير هـ وهي ثلاثة تقول تقاربها عاملها ان اسم الفاعل كمنطلق

تدل على التجدد والحدوث او على الدوام او لا تدل على واحد منهما بل على مطلق
الحدث فعلى الاول لا تفارق اسم الفاعل الا في الوضع والثاني للقزويني والسعد وال
السكاكي على نقل السيد والثالث لعبد الحكيم وجمع بين الاول والثالث بان قال
من قال انه يدل على الحدوث اراد تعلق التجدد لا التقضي شيئا فشيئا كالمضارع في نحو
الله يستهزئ بهم ومن قال لا يدل عليه اراد نفي التجدد بمعنى التقضي شيئا
فشيئا فقد نفى تعلق الحدوث الا عن قرينة فقط بل فيها كالمضارع العبير لذلك فقد
قال عبد الحكيم عقب ما تقدم واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى ذلك تعلق الحدث بزمانه تكلفا ويحصل منه جزء فجزء او حدوثه ولو مرة واحدة
وقولنا في زيد يقوم انه حكم لزيد قائم لا يقتضي استمرار المعنى من غير اقتران
وانه لم تختلف الاسمية والفعلية في ذلك ونقل السيد الجرجاني ان اسم الفاعل يدل
على ثبوت الفعل للذي حكم به عليه اي على انه متصف به وليس فيه تعرض لتجدد
ولا استمرار كان على سبيل التجدد والتقضي او لا تعرض للدوام وانما كان بعض الدوام
فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ وكذا الحدوث انما
يفهم بمعونة القرائن في اسم الفاعل دون الصفة المشبهة ولهذا تراهم
يفرقون بين حسن وحاسن وضيق وضائق وحيث ان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ
على الفعل بالموازنة جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة
اذ لا يقصد بها وضعا الا معنى الثبوت او الدوام فعلم بانتفاء المقام هذا حاصل
كلامه ويظهر منه الجمع بين الاقوال الثلاثة بان يقال من قال انه يتعلق
الا يتعلق بالمعنى دون تعرض للتجدد ولا دوام بحسب الوضع لانه لم يوضع الا
لهذا المعنى ومن قال انه يدل على الحدوث اي تعلق التجدد فيه اراد انه كثيرا ما
يراد به ذلك بمعونة القرائن لموازنته المضارع لا سيما ان عمل عمله من رفع
ونصب كما هو نص ومن قال يدل على الدوام والثبوت المستمر اراد ان ذلك
قد يفهم من مقام المدح والمبالغة لا انه لازم للاسمية في اسم الفاعل وقول
صاحب المفتاح اراد به يعني الثبوت بما يحتمل ان يريد الثبوت فانما
يتصف بالمعنى الدوام كما يفهمه السيد او التجدد والتقضي شيئا فشيئا
من هنا يجيء المضارع في بعض الاحيان لا دائما وعليه يحمل كلام عبد الدايم
ولا يكون التجدد بهذا المعنى لاسم الفاعل لا بنفسه ولا بالقرينة فتلخص بهذا

اصلا

التخصيص

التحقيق فإنه من التفاسير وقال الكمال في التحفة ليس معنى الحدوث بلازم فإن
نحو مستقيم وثابت وذاهب اسم فاعل وليس فيها معنى الحدوث ه‍ ومن كلامه كما أن
وكأنه فهم أنها إنما دلت على الحدوث لتضمن الصيغة المادة وليس كما
فهم فإنه من مقامات من الدلالة على تجدد المعنى ودوامه في نفسه بعد
التجدد فإذا وجد الموجود ثم لم ينعدم في الزمن الثاني فقد صدق له الدوام والثبوت
وإن شئت زوال استمرار ثم لم يزل متصفا بذلك فإن لم ينعدم وعكس هذا في
الصفة المشبهة في نحو لا نزاع حديث عهد بكم حديث صفة مشبهة تدل
على الثبوت بالصيغة وقد دلت المادة على الحدوث وبه تعلم لأن المعنى
متصف بالحدوث قبل وقد زال الحال واستمر اتصافه بذلك إليه ومن الفرق بين
الاستمرار كما في الدلالة على الثبوت ولا يلزم من الاتصاف بالحدوث بعد ذلك
إذا كان الزمان **وإذا** قلت غني زيد مادة لم يكن الحدوث المدلول عليه بالصيغة
مكررا مع المدلول عليه بالمادة فإن المدلول عليه بالصيغة هو حدوث الغنى
والمدلول عليه بالمادة هو حدوث هذا الحدوث وحدوث الحدوث إنما اعتباري
ولا يلزم عليه تسلسل في الخارج عن الذهن وإنما العقل فله أن يعتبر من حدوث
الحدوث وحدوث حدوث الحدوث ويتكرر ما شاء حتى يكل ويقف ولزم هنا أنه
لا يقف أبدا فلا محذور في التسلسل في الأمور الذهنية الاعتبارية ولكن
هذا البحث ما يقال في غير محله

مضى ومن الماضي يشترك بحرف بين أزمن بعد قال الحروف

فإنه وصيغته في الدلالة على معنى المضي يلزم التكرار **والجواب** أن
المادة دلت على مضي هذا باعتبار زمن ما وبعد ذلك الصيغة دلت على مضيه
بالنسبة لزمان التكلم ومن أحضر ونحو قبل بالاعتبار الأول يكون المضي
مستقبلا كقولك سيمضي القوم إذ جاء عمرو وسيمضي غدا في يوم وبعد الغد
ويكون إذا المضي فيه فلا يكاد يتعين قوله عمل يتكلفا هذا الفن
أولى بالتقرير كما فعل كثير لأن البحث في أنه عامل والذي يعمل تكلفا
ولذا فإنه تفصيل فيه ... الاعتبار على ما في التفصيل فهم عمله تكلفا
قول الجمهور ونحو الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم الخلاف فيه
وليس كذلك بل فيه أحد أقوال أربعة حكاها في التسهيل فإنه قول الأخفش

بـ ... بمستقبل

... لأن تعريفه دورا ... التفصيل

ان الأصح انه فكيف يعمل لابتعاده بما ابعده من الفعل كالتصغير والوصف والمنصوب
بعده مشبه بالمفعول وأجاب الأخفش بقوله ان كان ثابتا للمصدر فالمنصوب
مشبه وان كان بمعنى الذي فالنصب باسم الفاعل قلت انظر ما الناصب
عند الأخفش لهذا المشبه بالمفعول فان كان اسم الفاعل فبعيد لعله هنا
بطلان عمله بالتصغير وان قال ينصب بلا عامل فخلاف القواعد وقد يجاب
بانه يعمله باسم الفاعل والذي يظهر ان نصبه المفعول يخرج للفعل من
الفعل الذي ينصبه فصار نصبه كنصب افعل من التمييز لان هذا الشبيه بالمفعول
فيه ضرب من تفسير ابهام الوصف المقرون بال فاما المضاف فانه عمل الجر والمنصوب
بعده مفعول به لفعل مضمر قاله بعض شراح الرماني وعنه يحمل بعض الصور
خاصة ولا اعلم له وجها ومن عمله قاضيا قوله

والناد ريان اذا العيب دبس ومستقبلا قوله

اذا كنت فينا مجيرا وسؤددا فلا تك الا مجمل القول والفعلا

ومثله الزمان قوله تعالى انا مكملون فروجهم والحافظات والذاكرين الله
كثيرا والذاكرات قوله بشر كثير افتقر محكيهما كالنظم وزاد من شر كثير
عند بعض انه يتبع وان لا يوصف اذ قبل العمل وهو بعده لا يتم وقال
الكسائي مهما كان التشبيه فان لا يوصف ولا يجوز اعمال الصفة من بعد كل
الكوفيين الا الفراء ثم بعض النحاس واشترط الكسائي بقول بعضهم ان ذو غلا
وسوغ من سعى واجيب بان المعمول ظرف يتسع فيه فلا يلزم جواز
نصب المفعول لان التصغير من خواص الاسم فيبعده عن شبه المضارع في
بنيته التي هي جهة الشبه ورد الكوفيين الا الفراء ان المصغر شبهه بالفعل
في المعنى لا الصورة وقول الناظم في التحفة بانه قد اعمل محولا للمبالغة
اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير وقالتها
يعمل الجزء التصغير كقوله

فما هو زاح في الزجاج مرانة ثم قوي الا من كميت عصيبها

في رواية من صركيت ومثل الزمان لانه المثنى وهو الجمع التكسير ومعله لما
كثرة وكثير فيما النظير هذا الصفة اوما هو مضافة منتهية جاء على هذا الوزن
فلا حجة في البيت واشترط الكسائي ايضا على اعمال الموصوف قبل العمل

ارجع

بلال

لغة

لعقوله

بقوله

وفاعلة تقتضي على المعتمد ✦ سيرد به ثم فاعله وما يليه

وجرى على أن تقتضي على ما يقتضيه فاعله واعلم طبع النظم بما يعرف بحذف الشاكلين
بقال ابن مالك في قوله وقد يكون اليفين

غير مضمر ولا قبل وصف ✦ كذا إذا ما نعت محذوف عرف

قلت قوله كذا إذا ما نعت محذوف عرف يوهم أنه تشبيه في الحكم وأخرجوه
في بطلان العمل وليس كذلك بصواب الأخ فطلع

واعلم تعتمد فيما عرف ✦ وسيأتي أنه لا مفهوم للموصوف
في الحذف بل كل ما يعتمد عليه يجوز حذفه فقوله لا الضمير أشمل في عمله الرفع
في الضمير والظاهر ونصبه المفعول وأما رفعه الضمير المستتر فزعم ابن عصفور وس
تبعه أنه لا خلاف في رفعه له وتحمله إياه وهو قصور فقد نقل ابن الظاهر وأبي
حروف أن قوما منعوا رفعه الضمير المستتر وأما رفعه الظاهر فمنعه الأكثرون
وكلام بعضهم جواز ذلك فما قرئ وضعيف وأما نصبه المفعول فأجازه الكسائي
وهشام وجماعة اعتبارا بالشبه بفعله وأن يؤجر لهما وفيما حرفا تفرع عن التعدية
وجماعة لا يمنع التعدي والتأمل في المبالغة بتضمن معنى الفعل عن الشبه اللفظي ث
بالمضارع وقال لنها يحمل أن تعدى لأكثر من واحد من محذوف ما على الأول ستكفاه لأنه نون
في الفعل بزيادة كلما في غيرها لا ضابطه ابنيه لتشغله بإضافته إلى الأول
وقال ابن كثرون ناصبا الثاني محذوفا قال وترده إزاء ما هو عليه فقوله صحيح

وقد ترد الناكر والحرف وكثرة أعمال تحكي قال

وزولا ستيعا ما أوجد مستقرا ✦ أرفعه أوقعا الأوليكا صدرا

ثم فأتي بانخلاع المتقدم وهو

غير منعم ولا قبل وصف ✦ واعلم يعتمد فيما عرف

لا جار ومغنى نعتا حرابيع نعيبا أنكر العامريين والمستتر يتناول أخو المبتدأ والنواسخ
كأن ببعض كذلك فيما عيل علم وقعل التقسيم عن التقدير أعماله فعمدا على
أن نحوأن قابنا ابن زيد ويرده ما رد به الاعتماد على حرف النداء لأن تقدر على
الفعل لا تدخل عليه في الصواب أن هذا يعتمد على موصوف تقدير وعليه يعود
الضمير في ابن أي أن رجلا أو شيئا ما يا ابن وقع بيشترط الكوفيون والأخفش اعتماده

ثم قوله تحوّل صيغة فاعل لفعّال كالنظم ان تحويل الأمثلة لا تشترط ان يكون للذين لأن
فاعلا به يكون الأمر ثلاثيا في وشذ دراك ومعوان ومهوان وسميع وزهوق ونذير من ادرك واهان وازهق
وانذر فقوله للمبالغة والتكثير تنبيه على ان معنى قول النظم في كثرة في قصر
الدلالة على كثرة الفعل والمبالغة فيه فيكون اقتران اعمالها اذا لم تكن غير المبالغة
والتكثير كالنسب في نحو تمّار ولبّان اذ كان بناء الوصف عليهما لكونه من ... واما
كون المراد الثلاثة الأول والشيخ ابو عبد الله فيفهم من قوله في البيت الثاني وفي فعيل
قل ذا وفعل فان مفهومه ان الاعمال انما يقل في الثلاثة الأول بل يكثر ويحتمل ان
يريد ان العدول او حول الثلاثة كثير بخلاف فعيل وفعل فيكون الكثرة مقابلة
القلة في قوله وفي فعيل قل ذا وفعل فيتعارض المفهوم ويترجح الثاني بفهم الشيخ بكثرة
ولا يرجح شيئا على هذا الخلاف ... انما ثبت المبالغة والتكثير والاعمال اذا كانا
بغير النسب اذ يعمل الصيغة كما مر فقوله اخا الحرب لباسا الخ يصف نفسه
على جهة الافتخار وقبله

فان تك فاتتك السماء فانني ... بارفع ما حولي من الارض اطولا

اخا الحرب لباسا الخ فاطولا واخا الحرب ولباسا اخبار ... المستتر في حال ... بارفع وعلى هذا ففي قوله وليس بولاج الخوالف اذا ... ولست بضم المتكلم
وان جعل اخا الحرب صفة لاطولا ولباسا صفة ثانية وليس بولاج عطفا على اخا
الحرب والضمير لاطولا فلا التفات فيه ومن اعمال فعّال قول العرب اما
العسل فانا شرّاب فقوله ضروب البيت مثال من اعمال فعول شعرا ومن اعماله نثرا
قولهم انه لضروب ... ومن اعمال فعّال قولهم انه لمنحار بوائكها
مثال من النثر ومثاله من الشعر قوله

شمّ مهاوين ابدان الجزور ... مخاميص العشيات لا خور ولا قزم

ومعنى قوله فيستحق ما يستحق فيه الأوزان من غير ونون ... ويثنى ويجمع وقد اعمل مفعال
جمع مهوان من ابنا ... كما مر فقوله بتشبيهه ... من شعر ... سمع في النثر
ان الله سميع دعاء من دعاه وقالوا هو رحيم ... علمه وعليم غيره من الاربعة سمع
اعمالها نثرا ونظما ... بعيل ... يسمع اعمالها الا شعرا الا كثر ... الا فوهم
فاجمعا ومثاله منفردا قال الشاعر

حذر امورا لا تضير وآمن ... ما ليس منجيه من الاقدار

قال الفراء ودق القوم فيه من رفع أنفا بسحيق وقال الشاعر كليب قال الفراء حدثني أبو
عثمان عن أبي يحيى اللاحقي قال سألني سيبويه هل تحفظ في إعمال فعل شيئا فقلت نعم
وصنعت له هذا البيت قال وهذا مردود بأن زيدا ثقة ثبت في النقل لا ينقل إلا عن
مثله من الخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم وليس اللاحقي من هؤلاء ه
لإقراره على نفسه بالكذب وإذا كان كذلك بعد تصديقه في هذا الإخبار الثاني إذ
هو وزاد ابن ولاد في أمثلة المبالغة فِعِّيل بكسر أوله وثانيه مشددا نحو شريب
وكسكين الكعك وتبعه ابن خروف **والحق** غيرهما فُعّالا بضم أوله وتشديد
ثانيه كرهاد ومسارق وترتيب الناظم هذه الصيغ على ترتيبها في الاستعمال
أخذا من قول الناظم في شرح الكافية أكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم
فعيل ثم فعل وقد خالف في اللامية [illegible] قال أبو حيان الذي أختاره
منع إعمالهما على السماع والقياس في الثلاثة الأول وأما إجازته في إعمال فعل بلا ياء
لأنه على وزن الفعل دون فعيل هكذا نقل عنه المرادي وغيره وانقلب ذلك على
الجلال في جمع الجوامع فنقل عنه أنه يمنع إعمال فعيل بالياء دون فعل وعلله بأنه
بأن فعلا بلا ياء أقل ورودا أشد أنه لم يسمع عمله في نثر ولا نظم ذلك وأنكر الكوفية
إعمال الكل لأنها قد خالفت شبه الفعل معنى ولا وزنا فقدروا فعلا للمنصوب بعدها وقدروا
تقديره ويرده حكاية سيبويه أما العسل فأنا شراب وعمه [illegible]
وسووا اسم الفاعل أو السماع وجعلها ابن هشام وابن خروف أقوى في العمل من اسم الفاعل
فجاز إعمالها بمعنى الماضي غير مقيدة لأن [illegible] ذلك في اسم الفاعل قوله وجمعه
في تصغيرا وتكسيرا وقع عمل المكسر قياسا على المفرد وشرط إعمال ه
التثنية وجمع التصحيح المستتر للظاهر على لغة [illegible] وأما المصغر
إعماله لأن ذلك [illegible] الفعل عند هؤلاء كما [illegible] قوله
[illegible] قال الكسائي
منها سواء والذي [illegible] الإضافة أولى قوله وأما غير التالي يشمل المفعول بغير
تعداه إليه نحو جاعل في الأرض خليفة [illegible] إليه نحو جاعل الليل سكنا على [illegible] سكنا
منصوب بجاعل [illegible] جعل [illegible] الأزمنة مع تغليب غير الماضي عليه كما أشار
إليه الزمخشري وأوضحه اليمني كذا يشمل [illegible] غير قول الناظم
وهو لنصب ما سواه مقتضي ** اهـ وقوله في ذو الإعمال [illegible] لنصب ما سوى

التلو نحو المضمر او اخر غير متصل اليه او متصل اليه وان انفصل ففي نصبه واجب اذا
كان العامل متصلا باليه لان الاسم لا يتصل من تنوين وما ان كان العامل غير متصل
اليه فيجوز في غير التلو الجر باضافة الوصف له بفصل لا بينهما بالمعمول العامل
فيه لا اول قبل كما مر في الاضافة واما ان ينصب كلا وهو مبني على شمول المجرورين
ويكون الاشتغال على النيابة لا ان قلنا واما ان ينصب باذا كان ذو الا عمل الفعل فالتلو
يجب نصب المفعول المتصل ويكون فيهم سواء على ان على التلو المضمر حق يكون
الا فيتصل كليا وعلى كل وكلا والتالي اخص من كلام المرفع لانه اعلن الوصف
ومثله في المفعول بغير متصل اليه مع انه لا يجوز فيه ثم ان جواز الوصف به
التلو واضح اذا كان هذا قد كان فيهم نحو هذا مكرمك الان او غدا ووجب الاضافة
على الاصح والاخفش وهشام يجوزان كون الضمير في محل نصب كما مر في الاضافة فيكون
التنوين حذف لاتصال الضمير كما جوز هشام اثبات التنوين نحو هذا ضاربنك ومن الحذف
والجمع نحو هذا ضاربانك ومرادها ضاربوك ولا شاهد له في ضاربيك فان محل الضمير يكون الا
في محل نصب كما قد من انفكه في قوله

لا ترفع او تنصب غير التلو اذ ق * وانبكه القد لا ينبهك قاموا

قوله واذا اتبع المجرور فكما يجوز انه اذا اتبع المنصوب فليس فيه بعد الا النصب وكذا
فلا منه النكير وقد اجاز الكوفيون والبغداديون الجر في تابع المنصوب كقول امرئ
القيس *

فظل طهاة اللحم من بين منضج * صفيف شواء او قدير معجل

فالاول قدير عطفا على
موضع صفيف اذ يجوز خفضه باضافة منضج اليه ورده بان المحل يكون بين الاضافة لان
للنصب لا للجر حتى يراعى فكان الاولى في اسم الفاعل المستوفي لشروط العمل من الاعمال
والبت على تقدير منضج حرف وبقوا الجر او ينضج قدير واو بمعنى الواو ولا جل بيرا او قدير
عطف على صفيف محفوظ على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة وفيه نظر
قال

بدا لي اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

على توهم دخول الباء على مدرك كما في المغني وكما يجوز انه يجعل عطفا على التوهم
جاز باتفاق ونحو ذلك وان لم يذكره في المغني في العطف على التوهم لا كرف الى شرطه
منه لكن دخول العامل المتوهم ومنها موجوده هنا لكن الا اضافة للوصف
العامل ينصب به قوله ويجوز النصب اما على انه تابع على المحل عند من لا يشترط



وجود الحصر فيه يجري ذلك في التوابع كلها وأما على اختيار الفعل أو الوصف المنزّل بلا
يجري في شيء منها حقيقة لأنه يصير النعت مقصورا على غير الوصف المقصود والبيان
مثله والتوكيد لا ينقطع أصلا فلا يجري في الثلاثة أصلا وأما البدل فيصير
مقصورا وذلك في بدل بدّية وأما المنسوق فيخرج عن كونه مقصورا ويصير المقصور
هو الفاعل المقدر فإن قدرته فعلا فالعطف من عطف الجمل وإن قدرته وصفا
مثنى فالعطف من عطف المفردات والمقصور عليه الفاعل المضاف فتخرج عن عطف
معمول على معمول إلى عطف عامل على عامل للاكثر ما قال إليه ابن صبيح وفي
شرح التسهيل لابن عقيل ما نصه وإن كان الفاعل محصورا والتابع نعت أو توكيد
فقيل يجوز تقديمه نحو ما ضرب زيدا إلا الفاضل نفسه وقيل يمتنع إلا نعتا وعطف البيان
كالنعت وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق فلا توقف أحد في المنع نحو ما
ضرب زيدا إلا أخوك وعمرو ويجوز النصب عنده من يشترك الحكم إلا على تقدير أفعال
وعمرو ومن شرطه منع النصب فإن نصب في العطف الحكم له ناصبا وهو قول ابن أبي
الربيع منه ولم يذكر ابن مالك الفاعل في البدل إلا من جواز ما قد ذكرناه لأنه على
نية تكرار العامل في حال التبعية ما لم يقع فيه بتقديم حال الفاعل المقدر بفعله
فعلا أو وصفا مثنى فلا سهل قريب لا أن أن إعرابه بنفسه وكذا لم يذكر أن البدل في الثلاث
أن قال الحكم فيه جميع التوابع ونحوها ابن الشارح في شرح الكافية والجمهور على أنه لا
يجوز ذلك في النسق ما نصه ويغنيه الجمهور جمهور البصريين الذين يشترطون في الا
تباع على المحل وجود المحرز ونحن جوزنا ما هنا من الاتباع على المحل أن أخبار عامل
فإن تكلموا ذلك في النسق ما نصه وقد علمت أن الفيء الذي ذكر في البدل

فصل اسم المفعول

فيه عدة عبارات اختار الشيخ والأصل اسم المفعول به إذ اسم المفعول حقيقة هو
المصدر كما قاله (ع) قوله والأصل المرفوع محذوف فما هنا الأول بالرفع على النيابة
كالنيابة عن الفاعل على ما في الحواشي وقوله ثم محذوف فما هنا بالنصب
أي على التشبيه بالمفعول به فإن نكرته انتصب على التمييز ثم بين حكم
النصب لأنه أقل من الإنابة وصح ذكره الأول على الفاعل صحة الأخبار التي
كانت تنابيها وليست فعلا عن الضمير كما زعم ذكر أن الضمير لم يقدر ما ولأنه



اشتق الى اسم المفعول فاشتقاقه وتخصيص الموضع كما ينظم هذا الحكم باسم
المفعول دون ان يجئ على فعل اشهر كثير وغير صحيح تنبيه لا يصح عمل اسم المفعول
الا بعد اعتماده من غير صيغته كجريح وقتيل وكحيل بل لا يقال مررت برجل كحيل
عينه او قتيل ابوه خلافا لابن عصفور قال ابو حيان والمنع والاجازة تحتاجان
الى نقل صحيح عن العرب قلت المانع يكفيه التمسك بالاصل العدم والمجيز
هو المحتاج الى السماع

بحث قضايا الثلاثي

اخرج الكافية الكبرى هذا الباب الى اواخر التصريف وهو الانسب وقال لو ذكره
قبل اعمال المصدر كان انسب لان معرفة الزائد سابقة على معرفة الحكم الناشئ
عنه لا كون به اعمال الخ بفروعه قلت يكفي في انتج تقرير الحكم عليه
بوجه اجمالي ولا يشترط معرفته تفصيلا فلذا ساغ تقديم ذكر اعمال المصدر على
ذكر ابنيته واما قوله لا كون الا اعمال الخ فان اراد باعتبار علم النحو فليس فيها
الابنية من علم النحو اصلا بل من علم التصريف وان اراد باعتبار مجموع فنيه
التصريف والنحو فان معرفة الاحكام التركيبية الباحث عنها النحو فرع معرفة
الحروف الباحث عن احكامها التصريف بصحيح واللازم عليه حسن تقديم
علم التصريف على علم النحو جملة كما صنع كثير منهم فما هو المختار لا تقديم ابنية
المصادر يحكم على اعمال المصدر لان الغرض استمداد النحو اذ فرض احكامه فيه
مسلمة واما الغرض فلا يتوقف على النحو قوله بقياس مقيس البعل المجرد
على ان القياس في هذا الباب يستعمل بعد السماع بما يخالفه حملا على الغالب
المستمر فان سمع خلاف القياس فحكم لم يستعمل المقيس خلافا للفراء في قوله
ان انه يستعمل المقيس فقوله بفعل كالاكل يستثنى منه ما دل على صناعة
ونحوها نحو عبر الرؤيا عبارة ذكره ابن الحاجب وفي القاموس خطب الخاطب
على المنبر خطابة بالفتح وخطبة بالضم وذلك الكلام خطبة ايضا انتهى
قوله والثاني كالسم لم يقيد بما في التسهيل من انه ما عمل بالفم كالشرب
واللقم لان العرض وكسر وابه فشر اكثر قوله الا اذا دل على حرفة او ولاية
فالاستثناء منه عن قوله في الجمع استثناء الغير بل البعلة

بالفم.

بالضم كالدخان كشغل شغلة وقد مثل به في للوزن كل صحيح قوله الا اذن لي
ما مر قد استثناه سبعة انواع وزاد الشيخ عن ابن الحاجب استثناء فعل العين
ومن غير الغالب فيه فعيلة على فعل كغابت الشمس غيوبا قوله كالاباء تبع
فيه الناظم واعترضه في حيي وعيي فتعين قال ابى الشيء يأباه ويأبيه اباء واباءة
بكسرهما قاله الجوهري ويمكن ان يكون عنده مما يستعمل متعديا ولازما فليمثل بامتنع الاستعمال
وفي المصباح ابى الرجل يأبى امتنع فهو آب وابي على فعال وفعيل وتعدى بنفسه
انه يكون لازما كامتنع وفي الكشاف عند قوله تعالى الا ابليس ابى امتنع
مما امر به وكذا البيضاوي وقال ابن جزي ابى يأبى امتنع فكل هذا يقتضي كونه
فعلا لازما اي يكون كذلك قوله بفعيل سما الفعال او الفعيل قد يجيئان لفعل
كنعق نعاقا ونعيقا ونعق صياح الراعي بغنمه وزجرها وصياح الغراب وانما يجيء
بفتح العين وكسرها ومنه كمثل الذي ينعق وقد يجيء احدهما كبغام وصهيل ويلزم
ابن مالك المختار كالرغاء والثغاء فلا يأتي على فعيل يقال رغا البعير والضبع
والنعام رغاء بالضم صوتت فضجت والعبوس كثر اشتد البكاء وناقة رغوة
كثيرة والثغاء صوت الغنم والظباء وغيرهما عند الولادة ثغت
ترغث صوتت كذا في القاموس فهو يستعمل بمعنى اصوات غيرهما وفي المصباح
ثغت الشاة تثغو ثغاء مثل صاح وزنا ومعنى وكذا في النهاية ويغلب
في الضعيف بعيد كالاهلال اي صراخ عند المصيبة ويكون بمعنى رفع صوته
بالدعاء او بغيره والتلبية ومنه اهلال الصبي اي صوت وبينه

عجت من عليائه بعد فاتن كمنها ... تحن عن قبضه من براه مجعل
ومع ضجيجها عج عجيجا وبينه نوار ورقة

ولرغا في الذي قديت ضربشن ولو عجت بكسمنا عجيجا ... وعند الكلب
هريرا وازيز القدر اذا اشتد غليانها والشهابة صوتها من تعيرو فقدها
في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع لصدره ازيز كازيز المرجل في
القدر من خوف الله تعالى واراد صوتا وفي الحديث اطت السماء وحق
لها ان تئط والاطيط اينما وقع اصوات قول بعضهم

اشرت اليها بالجفون اني ... فرايت بشفتيها اقيم ايني
فابدت مردا عن مشرف بعينها ... كاني قلت اذا اشرت ايني

لا الأول لأن الثاني يفعل بكسر العين من أنه تصحيف عن فعيس إلى نحو الفعيس أو الفعلة
ابن يمرنها بالياء للمتكلم والثالث أصله انبني من الثناء ونحو البقر
إذا بعرين فنقلت حركة الياء للثاء الساكن قبلها قوله فعيلا ومصدر
الفعولة ذهب بعضهم إلى أن الفعولة غير مقيس ولم يذكرهم هنا بل
يفرق بينهما بكلام من أنها لا يقتصر فيها وليس كذلك وقد ذكر ابن مالك في شرح
اللامية بفعولة هنا ونصه على قبول كون ثانيه الفعولة بضم بل وكرم كرامة
وبعد وسماحة بضم وبفتح وكلاهما تنفرد بفعل كانوا منهم
فصاحة بضم وفتح ولم يقولوا فصوحة وضخم وقالوا جماعة بضم
وفتح ولم يقولوا جميحة وقد يجمع المصدران لفعل واحد ونحو قباحة
وقبوحة بضم قبح وسمح بالضاد سماحة وسموحة بضم سمح قوله بباب
الشغل قد ذهب بعضهم إلى أن مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالنقل
وليس فيها قياس أصلا وأنه لا شيء من الأنواع وزن لكنها إلا بعرام
في ذلك وهو ظاهر

فصل في مصادر غير الثلاثي

لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس لنيس في عبارة ثم ما يفيد
الكلية في غير الثلاثي لأن عبارته في النظم أي نكرة ولم يقترن بأداة
عموم وأيضا بقوله مصدر اسم جنس أضيف للمعرفة فيقتضي أن
كل مصدر لغير الثلاثي مقيس وليس كذلك بل لغير الثلاثي مصادر غير
قياسية كما نبه عليه في قوله ... وغيرها من السماع عادله
مقرا على العموم المحتاج إليه واتى بما يفيد في الحمل الذي يقع الإتيان
به اتباعا زيته عليه لا محالة قال
لكل ما جاوز مقيس ... كما تقول قدس التقديس
أي لكل فعل جاوز الثلاثة مصدر مقيس تقديمه جاوز لزيد ثلاثة في البيت
أول الباب ومقيس صفة لمحذوف فيفهم من المقام أي مصدر مقيس قوله
وفعلها كذلك وذكر في التفعيل أن المفتوح له الوزنان والغالب التفعلة
قوله وقد تحذف التاء في الإقامة كما تقول عن كل ما باب إقامة وأقول أقام

واستثقاله استثقالا وصرح ابن عصفور بان مذهبنا سماعي لا يجوز الا حيث ورد
وكذا من الكتاب انه قياسي لانه قال وان شئت لم تعوض وقال قبلها للعلة انه
يقيس في الافعال يقيلكم قوله وما كان على وزنه اي من كل ماض ابتدئ بتاء وابن مالك
حرك ما بعد هذا اختيارا من غير [illegible] اي [illegible] في الزمخشري حول [illegible]
قوله ويجب ابدال الهمزة ياء ان تكن [illegible] على الناظم لا تقبيله لان ثم الرابع
واجب مطلقا ثم تارة تبقى الهمزة وتارة تدغم قوله ان كانت اللام ياء اي
سواء كانت الياء اصلية كالتهاني والثلاثي او مبدلة عن واو كما شرح في
الواو ومثل لكم بهت بعد ثلاثة احرف فانت يائه دفعا للثقل لان الياء اخف ث
كما علمت وسياتي ان شاء الله تفسيره عند قول الناظم ۞

والواو والياء بعد فتح بالقلب ۞ كما لقفيا ان [illegible]

وما علل به هذا يرجع نظر قوله ان كان [illegible] مع قوله وعزوه عند الجمهور
سماعي تفسير لقول الناظم لا [illegible] وهو عند بعضهم مقيس في غير الجمهور ايضا
وهو كما من التسهيل وما [illegible] عن [illegible] الناظم [illegible] لا غير قوله
ويمتنع الافعال فيما قال في [illegible] تفسير لا [illegible] الناظم [illegible] ۞

وزن افعاعلة والافعال ۞ ياء من الفاعل [illegible] ما خلا

قوله كما في شعللة هيلا قال [illegible] الشعللة العجوز والنزع [illegible]
والمضاع [illegible] النصف العاقلة وجمع في القاموس [illegible] العجوز
النصف العاقلة والنصف بالتحريك المتوسطة في السن قال الشاعر

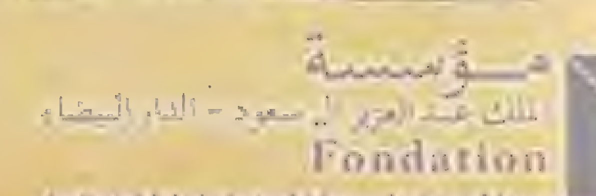
لا تنكحن عجوزا او مطلقة ۞ ولا يسوقنها في حبلك القدر
وان اتوك وقالوا انها نصف ۞ فان اطيب نصفيها الذي غبرا

ومنه عيب الاقواء وهو اختلاف حركة الروي في الشعر قوله [illegible] لا مثله
مثالا كقوله ۞

[illegible] ۞ [illegible]

قوله والقتلة منه الحديث ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا
القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليرح ذبيحته رواه [illegible]
ومسلم عن شداد مرفوعا وكذا الحديث من [illegible] [illegible] [illegible] ميتة جاهلية
بكسر الميم اي كميتة اهل الجاهلية من الضلال [illegible] قوله بالجبة [illegible]

(هامش: [illegible])



من القرينة الحالية والاضافة كشراب الملوك فقوله دال على الذي منه
بالوصف عبارة فيها بالقرينة لا بالنساء والقرينة اعم من الوصف لشمولها الغير
الحالية كقولك يكفيني الفارس اشتغاله

بينة

فصل في ابنية اسماء الفاعلين

انما عاد هذا الجمع لان اسم الفاعل مركب اضافي فالمضاف واقع على اللفظ والمضاف
اليه واقع على الذات المتصفة بمعنى قام بها وتلك الذات قد تكون عاقلة وذلك
كان في صفة جمعه جمع مذكر سالم لانه يغلب العاقل على غيره فان قيل اسم
الفاعل علم الاصطلاح مركب اضافي علم جنس فهو دال على حروف محدثة وما علم فاذا
اريد الجمع من هذا المعنى اريد جمعه فالقياس الاكتفاء بجمع المضاف عن المضاف
اليه كما تقول جماعة كلهم يسمى عبد الله عبيد الله قلنا لا يصح كونه
علما بل انه تارة يذكر وتارة يعرف بدخول ال على المضاف اليه فتقول هذا اسم
فاعل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله واذا صغت اسم فاعل من متعد فانصب باسم
الفاعل المفعول به فدل ذلك على ان اسم الفاعل اسم جنس غير علم وحينئذ يكون علة
فلا بد ان يكون له معنى اضافي فيكون المضاف واقعا على شيء والمضاف اليه
واقعا على شيء اخر والشيء الاخر هنا الذوات المتصفة بالفاعلية وتلك
الذوات تتضمن عاقلا فصح الجمع ولكن يرد على الوجه ما نقله عن جد الشيخ
انه لا يقال ثلاثة مفعولين لان مفعولا اسم للفظ فهذا يقتضي منع الجمع الى
التفصيل وليس كذلك

جمع

فاسم الفاعل اسنا قاسرا ... فيعل الذا يفر بانا واحدا

قوله من الفعل الثلاثي زاد ... مضارع ... فدل على ... به وقيله
وغير ذلك ومن الناس ... وهو قليل في فعلت وفعلن ... مضارع
مصدر لكان اولى لان ... كما تقدم في باب المفعول المطلق ان المصدر اصل للفعل
والوصف ومما يشتق منه خلافا لبعض البصريين ان الفعل اصل الوصف وقد
نسب ... نسبة الوصف الى الفعل للجمهور الثلاثي المجرد وغيره فالفعل
الماضي والفعل ... ان الوصف يشبه المضارع في وزنه ... فاعل
غيره من الاوزان المذكورة ... ان المضارع غير ... من الزيادة فقوله وغير ...

بشر مع أنه لا رفثا وتقعرا ويفروا او الملاء في اللزوم وأقام المتغير فلامه وان
أو باديقال عزوته اعزوه وعزيته اعزيه كما في القاموس فالرفع بعرفا الجزء سمي
باوفى الملاء فانكروه وفي ايعتريثا اشرا الله ما يعزوكم به من فحمه ويرون بعزيكم
وهطو هاهنا النهاية في الياء وفي اللازم ايضا يقال في اعتريثا حتى ينزل الكلب
فيتعزى على سوار المشعر اي ثبتوا عليهما القرع شكلانه وغلب من الناس يقال
غزا بقوله يعزيه اذا العلاء وبعثه واجزاهم وهذا المعنى زائد على ما في القاموس
وشر فقوله وابعل في الاوان والعلو من العلو اعلم من علي اذا انشعث شعثته ث
العليا وابلح من بلج اذا كان يتشعون الشعبة السفلى ووقع اقسم قول الزمخشري
يشكوا تا غرى

عن اهل

واخر نبوة في زمن فعشرا | لأنهم لا يعلمون ما عملوا
لمن افلح العلما الغلما انني | انا الجن والاباء افلح اغلم

وذلك ان الابلح الاغلم لا يستطيع اكتفاء التمييز لكونهما من بين الشعير والارقى
ان يقع بين العكو بالعيوب اوانعا نقا فكان الحاسن لا من كل ما في ذلك وشمل من
الاوان فقوله ونيا سر الوصف من يقول ما النهي بعيل هزم يعيا سبة بعبل وزن بعلول
شرح التسهيل للناظم من قال من يعمل العين السماع بموهب وجعلها ابنه كثير بين
حتى كان انهم داروا جعلها وفيسير فقوله كلم بيا وشر بيا وشقلها في النكم بجميل وزاد
وابعل جمل وللاعاجة البيد مع ان الجوهري يقال المضموم الغين وقول الصحى احترز بيد
من شيء جميل في مراة من بابعز مع مرد بان الكلام في وهو الفاعل من يعمل المضموم
العين بكل من البيت من امرئ الفعال فلا حاجة اي الاحتراز بغيره واهر عما بينا بي اخرهما
بفلا عما بينا بينهم فقوله كشيني ذكران نعة اوزان وبزاد فعل بتعيين نحو يزكتم
بمعنى غرب بالتعريب وهو من الاعالي كالمعرابة والتعريب ولا تقل اعزب اوفليل فاله في
القاموس وفقال اليقا المعرابة من كان الناعزو ينشد فيكون بذلك فيا الغنة ولبس لما فخى
فيه ولزان اعرب ساد ستا فيما يعني به عن با على فقوله هما ت مشتبهة زاد الشر
الا اذا انصرفت الغروث واسماء فاعلين كما اخر انه يجوز ان يلحقها الغروث بابتية
على تلك الصيغ وليس كذلك فانه اذا انصرا الرجال لا على غروث عدل بها التوث
فاعل كما في اللامية

وبات على ... من كل ... | الغروث غز عدا ذا جاز الهزلا

وعليه قوله تعالى فابرية مزبدا وقول الشاعر

وما انا من رزء وان جل جازع * ولا بسرور بعد موتك فارح

وقوله اذا ما المرء واهيج ثاقلا قوله بصيغة
شبهة ايضا كما مر انه صفة مشبهة حقيقة ومر ان اسم فاعل ... وذهب الناظم
وغيره الى ان ما اريد به الثبوت من الصفات الجارية على فعلها رغابتها من الثلاثي وغيره
اسم فاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ومن ثم اجاز ومن اشتغال افعال
ولا مشاحة في ذلك وفي هذا الشيء تكثيف على كل اذا قلنا صيغ الصفة المشبهة مع
اسم الفاعل لا تمييز بينهما ولذا قال كثير من البصريين ان ما اريد به الثبوت من وصف غير الثلاثي
اذا اريد به الثبوت انه اسم فاعل جار مجرى الصفة المشبهة لا من هذا التفصيل
لم يفعله احد وقد مثل في الصفة المشبهة بمستقيم الراي ومعتدل القامة

فصل اسماء المفعولين قوله

على زنة مفعول فان لم يستغن عنه بغيره قالوا نبعه كذا فهو متبع بصيغة اسم
الفاعل ولم يقولوا فهو منبوع قوله بلفظه فقط رعاه من هذا انه فان لم يستغن
عنه بغيره قالوا اسعده الله فهو مسعود ولم يقولوا مسعد اسم والاسم بمفعوله
على سعده الله ثلاثيا في لغة من قال فاكتفوا باسم مفعول الثلاثي عن اسم مفعول
الرباعي قوله وقد ينوب فعيل عن مفعول الخ معنى لا عملا خلافا لابن عصفور
وتفرع ذلك في اعمال اسم المفعول ينوب ايضا فعل بفتحتين كنفض وفعل بكسر اوله
وسكون ثانيه كذبح وكحمر وخلافا لابن عصفور في ابهما

فصل اعمال الصفة المشبهة

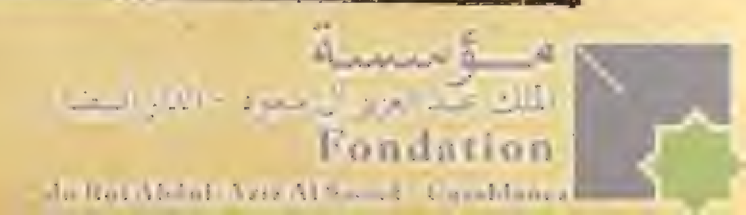
قوله ويجوز بذلك انها جعلته شبه اسم فاعل الغير المتعدي ولمنسر كذلك لانه ليس
متعد نحو مررت بالذي يكتبون الكتاب بايديهم ولا كونه مفعوله في المثال انسط ...
قوله وان كانت لا تمنع لعدم اللبس لانها لا تحسن هكذا قال ابن كثير قال
وليس على اطلاقه بل ان قصد ثبوت اسم الفاعل فان كان من قاصر حسنت اضافته
لفاعله معنى وعومل معاملة الصفة المشبهة نحو زيد قائم الاب بربيع الاب
وتنصبه ذم بالاضافة فان كان من متعد جاز وكذا عند الاخفش ومجيزا بن
عصفور لقولهم هو حاتم بصير بوجع ونقل المنع عن الجمهور وان كان متعديا لواحد
وكذا عند البعض ... بشرط امن اللبس وذهب كثير الى منعه وبقول نحو يقال لو اني

الواحد مستمر ايضا وكذلك الفعل بفعل لبس وما لم يعطى من غير الثلاثي او الرباعي

را

عب

حذفا بمفعوله اشتهارا فجاز ذلك بلا ضعف خلافا لابن عصفور وابن ابي الربيع
والسماع يوافقه كقوله
ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ⁂ وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر
المفعول قال اذا حذف فلا خلاف في جواز التشبيه وان كان يشعر بالاثم بحيث
جعله كالصفة قال بعضهم بلا خلاف وقد علمنا ان في الحكم لبعض اسم
الفاعل اذا اريد به الثبوت نحو من الصفة المشبهة او اسم الفاعل فارجع
ان كان ... تبعا للاخفش والفارسي وان كان قصدا او انفرد ذلك بقولنا ...
اذا اريد به الحدوث في احد الازمنة فلا نزاع انه اسم فاعل لكن لا نسلم صحة
اضافته الى مرفوعه اصلا لانها غير مستحسنة حينئذ فتكلف لاخراجه التقييد
بصحة الاضافة الى الفاعل وكلاهما ... اضافته الى مرفوعه في ...
ومن يفهم من التمثيل ان المراد ثبوت معنى اسم الفاعل ... تلك الصفة
المشبهة وان اريد الثبوت فلا ... على ان الصفة حينئذ صفة مشبهة حقيقة كما هو
راي ... فلا يرد انها ... في الرسم لا اخراجها يكون الرسم جاريا على راي ... غير
جامع ... وان بنينا على انها اسم فاعل حقيقة (١٢) ... الرسم
بعد تسليم عدم حسن اضافته للمرفوع بما ذكر لا يكون جاريا على راي ... لا على
راي ... ولعل ... انما اراد شرح الرسم المذكور بالنظر على راي ... وان كان ...
دليل ... لا نسلم عدم حسن الاضافة ...
الاب اذا اريد الثبوت لان ... اجاز ... وبعضهم الا استعمال ... قال
بعضهم لا خلاف في الجواز اذا حذف المفعول اشتهارا وانما ...
فيرد انهم عدوا من الحسن قولك الحسن وجه الاب ... ومنه اشكال الحسن
الوجه ... حقيقة لوجه ابيه وقد جاز ... على قولك مررت بالمراة الحسن وجه
جاريتها الجميلة انفه ... ولذا ... الصفة وقد استدرك ...
نحو ... وجه ... من اشكال الكناية ...
اليه نفسه ... اشكال الكناية التي ... اليه ...
مررت ... وقد عدوا من القبيح ... حسن وجه او وجه اب
... وجه ... ان الحسن والقبيح ...
ثم ... الاضافة ... الثبوت ...



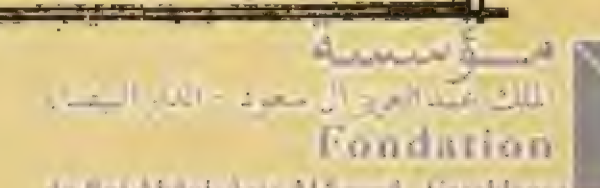
مع

في ذلك بأن الالف يجوز عنده ان يكون وصف المتعدي اذا صح تحويل الصفة المشبهة
او يجعله منها حقيقة لا سيما مع حذف المفعول اشتهارا بغير حكم الا بقلة على الجواز
تحويل ذي بيانها في الالف او في ظاهر ابيه وان كان الثاني لعلة اخرى عنده فيكون فيه على
ان الالف في ظاهر ذلك لا تقتضي ولما قال في التسهيل ولو كان متعديا بالاصل للتبيين وقال
بالقياس في قال ابن عقيل ثم هو يجوز بتركه لان العين ثم ما يبرز انه اراد
ان القصير من الكلمة فكان يجوز فيه كالمقصور ظاهر في الاب عنده القرينة ثم يرد
على التعريف بانهم جعلوا الحسن منها مثلا للمشبه والقبيح والضعيف ومع ذلك فالاجمل
التعريف الصفة التي تقتضي اضافتها لفاعلها في المعنى نحو حسن وجهه وحسن
وجه ابيه فهذا الضعيف فيه الصفة الى ذلك من اول المعمول المضاف الى الضمير اذ اذا
اضيف الى الضمير ويمكن الجواب عن هذا بان معرفة كون هذا صفة مشبهة تحصل بتبديل
المعمول وجعله نكرة بان تقول مثلا او مضافا الى المقرون بال فتحسن اضافتها الى المعمول
واذا ثبت كون هذا صفة مشبهة في وجه ثبت انها صفة مشبهة في غيره لان ذاتها واحد
لا تختلف باختلاف العمل والمعمول وفيه تعسف وتشنيع بنحو قائم فانه صفة
مشبهة عند من قال في ذلك المقرون المخلص من الاشكال البراءة فالاستحسان
الصفة بكمالها فيلحق الصفة التي يصح ان يحسن ما علقها في المعنى وفي شرح الكافية
للناظم اشارة الى هذا التقسيم والى هذا الاشكال

وصفة يصح جر فاعل .. اذ واضح ..

لكان ان يرد القول للالتباس اذ صفة على ما تبين ولا يخص الفعل بالتحقيق
يعني اسم الفاعل المراد به الحدوث لانه لا يصح فيه ذلك وما دام للحدوث ويدخل
المراد به الثبوت لانه يصح فيه ذلك ويدخل كل ما يصح فيه ذلك من الصفات
المشبهة ولو على ضعف فانه صحيح في الجملة ولكن هذا انما يمشي على حكم بقية
من جعل صيغة اسم الفاعل المراد به الثبوت صفة مشبهة حقيقة ومن علمت
ان الناظم لا يراه يبقى التعريف على حكم بقيته غير مانع فلا بد على حكم بقية هي
جامع مانع وان كان يجيء بتحته ويدخل فيه على هذا صيغة اسم المفعول المراد بها
الثبوت فانها صفة مشبهة على هذا التعريف اذ ما منع احد ان يرفع معنى نحو المروع
محمود المقاصد لا يضاف الى الذاهب اذا ان المفعول معنى لا الى الفاعل فلا يشمله
التعريف لانا نقول يشتبه عن هذا الشيخ ان الخروج فاعلا نائبه لانه

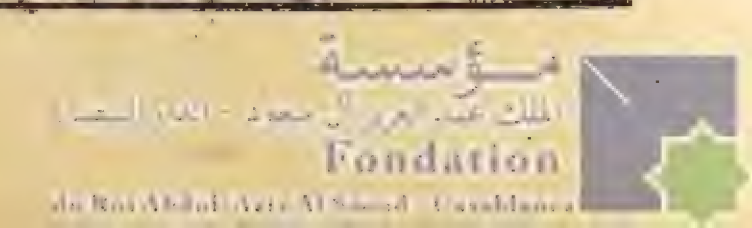
خرتن



من فيه بأن أريد به الثبوت معنى بحال دائم وقد يكون بأن لم يكن معناه أن ما ذكره صفة
مشبهة حقيقة وأن ظاهر قوله في التسهيل فلا يكون إلا مجرورا ويكون للجمهور أنه يكون
بمعنى قوله في التسهيل عومل معاملة الصفة المشبهة أنه ليس صفة مشبهة
وعومل معاملتها فلعله عبر به في الأداء والأمر سهل لأن كلا منه أولى من حيث جعله من أن
للمضارع من الثلاثي فليلحق ومن غير الكل منه ويتمثل في الألفية بقوله كطاهر
القلب وعلى هذا يندفع الإشكال عن كل إيضاح وأنكم تخوفتم شؤم الآباء واعترض
التعريف من المنسوب المعنى لم يدخل تحته صفة مشبهة أن جاريا على المضارع ونقض
تعريف التسهيل عكسه لأنه ليس فيها بغالب ما ذكر في الأبواب بأنه جاري
على المضارع وكذا الجاري من الموزون بالمشتق نحو هذا منطلق اللسان أي طلق فقوله
دون إفادة المنقطع والمستقبل فالدوام ليس هذا الحال ليس شرطا في عملها وأكثر
ونعتها كذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال قال
تبعا ونعته هنا أجود من قوله في الكافية

والاعتماد واقتضاء الحال له شرط كان تصحيح ذا الإعمال

وبعده يكون إذا فيه أنه لا يقال إن زيدا حسن وجهه غدا وهكذا في الماضي
المنقطع ومنه قوله تعالى وكان ربك ياحسينا لا فيها صفة مشبهة في الماضي
المنقطع نعم لا تعمل في المنصوب على التشبيه كما لا يعمل فيها إذا كان
للماضي وهذا لا يخالف الكسائي في هذا إلا أن اسم الفاعل المنون لا كن يفهم من كلامه بعد
عملها الرفع في الاسم الظاهر نحو كان زيد حسنا وجهه من غير تنوين فيكفيها
أن تجري فيه الخلاف السابق في اسم الفاعل الذي للماضي وقال أبو حيان وذهب أكثر
النحويين إلى أنه لا يشترط أن يكون للحال بل قال ابن هشام يكون للأزمنة الثلاثة
وجعل من استعمالها للمضي إنك ميت وإنهم ميتون واعترض بأنه من تنزيل
المستقبل منزلة الماضي المنسوب إلى الحال واختار بعضهم أنها تطلق بثبوت المعنى
لموصوفها العادل بالثبوت في الأزمنة الثلاثة أو بعضها بمعنى حسن في الوضع
أنه ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميعها لا كن لما أطلق إلا بتعلق
وقع بكون بعض الأزمنة أولى به من بعض كان الظاهر ثبوتها في جميع الأزمنة إلا
أن تقوم قرينة على تخصيصها ببعضها بكونه في الاستمرار ليس وضعيا بل عارض
وقد يتخلص أن عبارة الكافية أحسن من عبارة الألفية عكس ما عزاه إلى



قوله انما تكون مجارية في غير ما مر من تمثيل الشارح بالمثال الشرح قوله

كطاهر القلب جميل الظاهر   وفي كون الجار هنا شبيهة على ان ثم

نكرة انما تكون مجارية انما عندنا وفيه ما سبق من المثال فقال في كلامه في التسهيل

قوله الرابع ان ينصرف بها لا يتقدم كما مر ولو كان تمييزا وسبق ذا في التمييز عن

ابي حيان وهو انه قد ان يقاس من اجاز التقديم على الفعل المتصرف ان يجيزه على

الصفة نحو زيد نفسا طيب وقد مر ما فيه هنا شرح قول الناظم

وعمل اسم الفاعل المعدى   لها على الحد الذي قد حدا

لانه لم يشترط من الشروط التي كان له فيها يذكر شروطا لا ينبغي ولعل في النجي

عن ذكر شرحه مذكرها في التسهيل شرط عملها وبقوله في الترجمة اعمال الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتعدي الى واحد لا ترتيب عليه فيغني قوله

على الحد الذي قد حدا

وهو على قول الناظم   وعمل اسم الفاعل المعدى

لها ان نصبها اسم الفاعل على المفعولية ونصبها على التشبيه بالمفعول به او

على التمييز نكرة وفيما في باب المفعول من النكرة انما هو مشابه له

في العمل لا في جهة النصب والمراد بالحد الذي قد حدا له الاعتماد فحكم لا لكونها لانها

اغنى في المنفصل لا زيدا بغير عند قوله لاعتماده على ما سبق تحقيقه على انه قال

في شرح الكافية لولا ذكر الاعتماد هنا لكان ذكره هنا كافيا لانها فرع اسم

الفاعل فهي احرى الى اعتماد منه وقال في باب فعلت لم اخر قوله وسبق

ما يعلمني عن قوله وعمل اسم الفاعل المعدى وكان ينبغي العكس لان ذلك من

تتمة الحد فلت فان شرطها معمولها من توابع فان عملها فلذلك اخرها عنه

ثم قلت فالاولى تقديم قوله وعمل اسم الفاعل المعدى على الحد وكلها بفعله في

عقب تعريفها والله اعلم قوله بان المراد بالمعمول ما عملها فيه على التشبيه

اورد عليه ان من جملة ما تعمل فيه على التشبيه الضمير ولا يقال فيه سببي واجيب

بان المراد فيه غير الاجنبي ولك ان تقول انما تعمل في الضمير اذا كان عائدا الى سببي لانه فاع

تفاع معاد السببي نحو مررت برجل حسن الوجه جميله اي جميل الوجه والوجه في

سببي ومنه قولهم مررت بشريف والناس دونه وكذا جميعها فالضمير للزينة ونحو

للعربي اذ مرده الاصل يغلو الضمير اي مثبت دونه واشعار بالضمير هنا على التشبيه

وتعليق

مراده سببي لا بمعنى

بالمعمول

بالمفعول وان كان معاد، ويجوز ربه منصوبا على التمييز على الاحسن واهلهم
ايضا ان قدر مرجعا لم تعمل فيه الرفع بخلاف المشبه فيجوز ان يكون اجنبيا نحو احسن
اخواد واقتصر في هذا على خمسة فروق كالنظم وزاد غيره امور عشر فرقا بالمجموع
ستة عشر ولم اذكر استحسان اضافتها لفاعلها معنى دون اسم الفاعل يتوخذ من
تعريفها وهذا لصحة لفعلها في العمل بخلافه يلزم من كلامه فيهم انها مأخوذ من
النظم وتوضيحه سبعة والمراد بتسعة وزاد في المغني سابع عشر وهو انه لا يتبع
معمولها بصفة بخلاف اسم الفاعل قاله جماعة ويشكل عليهم الحديث في وصف
الرجال اعور عينه اليمنى وزاد في الاشباه انها معمولة على المحمول على الفعل
وانها افترقا بين ومعمولها بال وبالاضافة ومجرد منه واسم الفاعل اذا اقترن بغير ومعمول
بال وبالاضافة ومجرد نصبه ابدا وانها لا تكون علاقة فالحاصل تسعة عشر
فقوله والفرق بالاضافة وبغل من رفع واليه ذهب السهيلي وذهب وعليه
الاكثر نحو الزيد قرون فتح اول الثاني من لان فقوله وعلى التمييز ان كان نكرة يجوز فيه
التشبيه ايضا واما كون المقرون بال او المضاف الى المقرون بها تمييزا فيجوز لبعض
البعض فيرون بعد كوفيه فقوله المتنع منها ان يقع وتنوين تكون الصفة بال والمعمول
مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها بحلها المنع فان لم تكن الصفة مثناة او مجموعة
بالواو والنون فان جاز اضافتها للمجرد ومن الاضافة لتاليها كما اقتضى
في باب الاضافة بقوله قال الناظم ولا ... نحو وضع الا بشرطه قد خلا
لو ثبوت ذلك وبهذا الاطلاق للشاطبي الا انه جعلها برفته الاقتصار والاستغناء
عن المبتدأ الزيد بقوله والقابل التي ذكرنا منا فرق من تفسير المنع بغير الصفة
المثناة والمجموعة جمع مذكر سالم فقوله والحسن وجه محل المنع في مثل اذا لم
يكن الضمير عائدا الى ما فيه ال والاجاز عند غير المبرد نحو مررت بالرجل الحسن
الوجه الجميل انفه كما مر في الاضافة بقول الشاطبي

الوداني المشبهة مثل ... ثم ان لها بينقسم الى حسن

وضعيف وقبيح كما فيه ضمير واحد حسن وما تكرر فيه الضمير ضعيف وما خلا من الضمير قبيح
قاله ابن مالك في التحفة يفهم هذا عبارة ابن الحاجب اذ عبر في موضع الحسن بالاحسن وفي
موضع الضعيف بالحسن قال في التحفة والقبيح اضعفا من الضعيف ومنهم من عبر في موضع الضعيف
بالمتوسط وقد نظم ابن غازي ذلك على ما بكلمة ثم فقال

الضعيف

يقع فيها أربع مشتكلة * رفع محل وما أضيف لـه

وقعها النصب بما من أهملا * لفظا أو ما أضيفت إلى

ضمير موصوف وتالي أو ما * أضيفت للضمير إذا ما علما

وفيها أجعال للضمير إذ * لما له أضيف شيئا فز علا

ومنع أربع من النصب انجلا * وحصلت ثمان وعشرون اعقلا

وأما إبطال الصور إلى أربعة عشر ألفا وما تين وستة وخمسين فمن كتبنا نا من شرحه المكودي ونقله الشيخ والله أعلم *

مبحث التعجب

هو لغة نزول علم المستغرب أمر من أجل وصف أو زيادة فيه فمن جعل نحو كيف تكفرون بالله الآية فإن المتعجب منه اجتماع الكفر بالله مع العلم بأنه المحيي والمميت ومن تعجب للسامع لا تعجب منه تعالى لاستحالته عليه لما يتضمنه من التأثر والجهل لأنه انفعال النفس بإدراك ما خفي سببه يكثر من الأمر الغريب نحو سبحان الله المؤمن لا ينجس فإن المتعجب منه اعتقاد أبي هريرة أن المؤمن ينجس وهو أصل الوصف لا زيادة فيه وقول ابن عصفور استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ف[1] فيه العكس فيخرج نحو الآية والحديث مما التعجب فيه من أصل الوصف ولتعبيره بوصف الفاعل وصف المفعول وإن كان شاذا فإنه من شذوذ التعبير ولا شتراطه خفاء السبب فإن الكلام إنه لا منافاة بين استغراب الأمر وظهور سببه لأن ابتداء وقوع ذلك السبب قد يكون نادرا فينشأ التعجب من الخروج عن العادة إنما الوجه رفع خفاء السبب وكثير ذلك شرار وقولهم إذا ظهر السبب بطل العجب ليس كليا أو من التخييلات الشعرية فلا حجة فيه وإن كان من المشهورات و[2] في حد ابن عصفور أيضا إن الاستغراب يغني عن ذكر الاستعظام وخروج المتعجب منه عن النظائر أو قلتها ف[3] فيه دور لأخذ المتعجب في حد التعجب مع توقف تعريف المشتق منه فيحصل توقف كل منهما على الآخر من جهة واحدة وهي التصور ف[4] أنه إنما يصلح حدا للتعجب لغة لا اصطلاحا فإن التعجب اصطلاحا هو الفعل المتعجب به لا نفس المعنى إنما هو عن اللفظ إلا فرق أن الفاعل اصطلاحا هو اللفظ الدال على ما عليه معنى لا نفس المسمى الذي صدر منه الفعل فإذا قلنا قام زيد فالفاعل اصطلاحا هو لفظ زيد لا مسماه وبهذا تعلم فساد

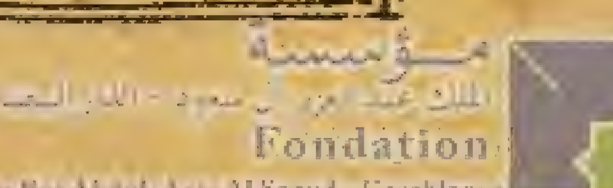
على معرفة المشتق



استحسان الكوفي وغيره من ابن عصفور فقوله ولله دره فارسا مثله قولهم
ناهيك بكذا وبالك من ليل وقاتله الله من شجاع فجعل ذلك مما يوضع للتعجب وانه
يوخذ منه باللزوم واما تعجبت وعجبت منه فدال على التعجب بالمادة وان الحصول
له في النحو ما وضع للتعجب بصيغته لا بمادته فقوله لتضمنها معنى التعجب وقيل
المسوغ تضمن الابتداء وقد ذكر في التسهيل من المسوغات وقيل تقدير التخصيص
والمعنى شيء عظيم احسن زيدا اي المعنى شيء والنكرة [illegible] شيء جاء
بك وشر اهر ذا ناب وفيه انه لم يصرح به بل نعتا وان الكلام في كونها نكرة تامة غير
موصوفة فقوله وقال الاخفش انها [illegible] الناقصة وقد بين الشارح ما بين
وما عليه ومأ بعدها قول الكسائي لا محل له وهنا مسبها قول الفراء وابن درستويه
ونسب للكوفيين استفهامية للتعجب ورجح [illegible] باوجه احدها ان ما
الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء وهذه [illegible] الثاني
من تصرف فيها انه لا يجوز تقليلها ثالثها ان التعجب مجمع عليه
والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت اليها ودفع الاول بان الكوفيين
يجوزون افعل اسم [illegible] فلقصور [illegible] لا يستفهم
للتعجب والاستفهام [illegible] التعجب بالاسماء [illegible] الى قوله كيف تكفرون بالله
الآية [illegible] قلنا لا وجه لذلك ويستفاد [illegible]
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم [illegible] لا يخلو من معنى التعجب [illegible]
[illegible] بل [illegible] الاول [illegible]
[illegible] وقوله لا يجوز تقليلها [illegible] ممنوع اذ لا مانع من [illegible]
[illegible] على معنى التعجب من السبب [illegible] كذلك وقوله والا
[illegible] زيادة لا دليل عليها [illegible] قد ثبت كونها استفهامية
للتعجب [illegible] للتعجب في الاستفهام زيادة [illegible] لا دليل عليه [illegible]
[illegible] القول بانها استفهامية [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] فقوله بعد الى قوله وما بعده فمفعول به [illegible]
[illegible] للتعدية والتعجب [illegible] زيدا [illegible]
ويشكل عليه نحو ما [illegible] الله [illegible] على [illegible] النعيم [illegible]
[illegible] على [illegible] لانه [illegible] للتعجب [illegible]

5

ابن الانباري في الانصاف ان بعض اصحاب المبرد نزل ببغداد بعض حلقة ثعلب
فسئل عن ما التعجبية فاجاب بمقتضى مذهبه ان التقدير في ما احسن زيدا شيء
احسن زيدا فقيل له فما تقول في قولنا ما اعظم الله فقدر بمثل ذلك فانكروا عليه
وسحبوه من الحلقة والجواب ان ذلك التقدير هو مقتضى اصل الوضع ولا
يلزم مراعاته في كل تركيب بل الغالب ان يهجر لما يلزم عليه من استعمال الصيغة
وتناسيها في الكمال ونحو هذا اللازم يتعين في افعل المشتق من الصفات القديمة
فهو حقيقة عرفية كما نبه عليه قوله ان الصيغتين موضوعتان للتعجب او كناية مشهورة
ما رأت مجازا في حق القديم تعالى بل نداء مبسوطتان قوله وبفتح اغرا فقد زعم
بعض الكوفيين انها بناء وانه مبني لتضمنه معنى التعجب الذي اصله ان يكون للحرف
قوله اذا ما رد اغرت الغرو بالفم عن الابل فلما تسل منه وفيها قال عامر
الفصيل لها اما به الا عوز عن الغرو النعيم ومنها في بيت امراة سلولية وفي
المصباح الغرو لم يمن عن ذا ابن العلاء والتي بمعنى التعجب والغرو للتعجب كلا غرو
للانسان الجمع غرو كغرفة وغرف ووسط الفا من من الغرو والغرو حركة عن الابل
غروا غزوا اغرو وغرو فهو مغرو وغادة ومغرا ولا يقال مغرو والجمع غراد ولا يكون
الغرو الا في البقرة قوله والباء للتعدية هو احد قولين في الباب وعلى
هذين القولين في الباء زائدة مع المفعول الا من جعل افعل حقيقة فالهمزة للتعدية
واجاز بعض اصحابنا ان تكون الباء للتعدية لا زائدة والهمزة للصيرورة لا للتعدية
وهو امر للسبب اي سبب التعجب او الشخص على القولين قلت والمعنى
على القولين فان معنى احسن بزيد على ان الهمزة للتعدية اجعل يا مخاطب زيدا حسنا
اي اعتقد كذلك او اجعل يا حسن زيدا حسنا اي دم به والزمه وعلى انها للصيرورة
اجعل يا مخاطب زيدا ذا حسن او اجعل يا حسن زيدا ذا حسن او اجعل
يا حسن زيدا ذا حسن بان تلزمه وفرع في شرح التسهيل على الخلاف في ان المجرور
فاعل او مفعول انه لو افهم شاع ان حذف الباء مع عدم لزم الرفع على الاول
والنصب على الثاني ورجح فيه قول الفراء انه امر للمخاطب بانه يلزم ان لا يكون
المخاطب متعجبا كما لا يكون الامر بالضرب ضاربا وجوابه ان الامر فاعلا
مستعمل بشكل مقتضى في استعماله وهو طلب التعجب منه وليس لان فاعله
مقتضيا لمعنى يجعل المتكلم طالبا لذلك وبانه يلزم ابراز الضمير في لكم



جواب هذا وهو أنه كلام جرى مجرى المثل فلا يتغير وثانيها لو كان يستتر الضمير
المخاطب لم يلزم ضمير المخاطب في هذا احسن بنا اذ لا يتعذر جعل الفاعل المتصل الى
ضمير المتصل كما في افعال القلوب وعدم وفقد وجواب ثانيها ان اجازة احسن بزيد يحتاج
الى سماع ولو سلم فهو مسكن الباء ويسوغ ذلك تخفيفه بحذف الباء واضمر الباء حينئذ
استغنى عليه زوجه وثمنه الياء ولو سلم فالفعل هنا مراد به معنى فليجر عند من
يجعله امرا للمخاطب لان المعنى اعتقد حسن زيد واحكم به وثالثها لو كان امرا
لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم واب وجوابها انه حمل على اسم التفضيل
لانه اعطي ومرة قول ابن كيسان ان زيدا لمقادره لا يكون الا مؤنثا كالسهولة
والنجابة ولم يقولوا اسهل والجب وجوابها ايضا انه جرى مجرى المثل بالتزام
تركيب الضمير مط الشرع لمراده وتركهم على قول من جعل الضمير للمخاطب لزاد الحاء فرع
قوله ومن المتعجب منه بعيد تجوز كعباده ثم اذا المتعجب منه في الحقيقة هو
الوصف الذي اشتق فعلا وافعل من الملتحق الدال عليه وهو الحقيقة المتعجب
منه قطعا في احسن زيدا واحسن بزيد هو حسن زيد لا زيد بنفسه وانما ________
ابن مالك بانه من الملتحق اذ ما هو بعده تعجبت بعد ذلك هو منه قوله ان كان عليه
دليل في قلما يحذف اشتماله اي الاقتصار بالاعلان لان المجرور وما على الالتحاق بعد ومن عرج
ولذا جاز حذفه مع ان الفاعل لا يحذف لان حذفه الحركة منه لا البعضية ولا شيء
ذهب قوم الى انه لم يحذف وانه جرى مجرى المثل وبذلك يعتذر عن ثبتنا في نحو
قوله اعزز بنا واكف ان دعينا * يوما الى نصرة من يلينا
واما معمول افعله فيحذف وان كان فضلة لا يحذف اقتصارا بالنظائر لان التعجب
من وصف من غير ذكر لا يفيد وهذا مما يفهم منه الحذف الا اقتصارا كما هو مفهوم الشرح
في قول الناظم وحذف فضله اقترانه لم يضر وشبهه بغالب
من المجرور لكنه افعل عنه من جرا انه فعل نصب ولكون التعجب من جهة الا يصير
اشتراكا ان يكون المتعجب منه معرفة او نكرة مختصة ولانه علم عنه في المعنى ما شئت
المبتدا وقد استقبل وجوب اختصاصه من قبيل النظم في قوله
كذا ان يحل لينا واعز بها وهذا الاشتراك
متابعي على نحو وقد زاد هنا فقوله جزى الله عني الشيخ هو منسوب لعلي كرم الله
وجهه وقد انكر موسى على ابن زكريا الزمخشري انه لم يصح عنه شعر الا بيتين نقلته

وذان وذين الرابعة كانها ذان وخبير وعنه علي بن ابي طالب كرم الله وجهه

تلكم قريش تمناني لتقتلني * فلا وربك ما بروا وما ظفروا

فان هلكت فرهن ذمتي لهم * بذات ودقين لا يعفو لها اثر

قال الحافظ في بعض انه تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين وهو به الزمخشري
ام ديوان شعره فيقول لا تسمع بكم اثبت له الثقات من شعر كابي عثمان وابن مسلم
وغيرهما من علماء هذا الشان شعر ليس كل ما نسب اليه صحيحا عنه فقوله
مشكلة ولعل تمثيله هذا من الفعلين فرع هذه المسئلة مثلا تنبيها على التقسيم
لانها مسببة عن جمود الفعلين فلو فرع كلم قوله

وفعل هذا الباب الذي يفرقا * البيتين ومثلها عقب قوله

منع تصرف بحكم حتما * وابدل الواو من قوله وبعد فاء

السببية لا عن المناسبة مع التشبيه على سبب امتناع تقديم المعمول وتوسطه
من الفعلين كما بعد فيه وذا قد النظم * ووصله به الزما *
عطف الانشاء على الخبر وقد يمتنعه وجواب ان الخلاف مبني على ان لا
محل لها من الاعراب كما قاله الزمخشري وان تمثله السبب فيهما وجملة الزما
عطف على جملة لزيد وما معموله التي هي خبر المبتدأ في محل الرفع فقوله تقول فيما
انفسنا بعبد الله زيدا اجازه في شرح التسهيل الفصل بالحال ذو النون على ما ذكر
بيننا لما فتامله بعين

اعزز علي ابا اليقظان ان ارى * مجدلا

واما الفصل بالحال او الظرف او المجرور او بدونه معمولات فلا يجوز خلافا لمن عممه
لانه لم يرد به سماع قوله وان الصحيح الجواز اذ بلا ضعف قال في شرح التسهيل
لم يمنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثرا ونظما وفيها منه قول عمرو بن معدي
كرب الزبيدي لله در بني سليم ما احسن في الهيجاء لقاءها واكثر في اللزبات
في الشدائد عطاءها وانبت في المكرمات بقاءها * ومن النظم قول بعض
الصحابة * وقال نبي المسلمين تقدموا

واحبب الينا ان يكون المقدما * وقال الاخفش ابدل البيت

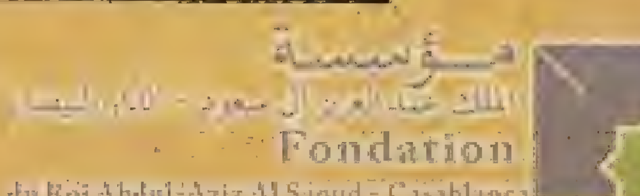
البيت وهو الفصل بالحال والظرف والمجرور ومثلها بغير هذا اولها
وهو الفصل بالمجرور فنثر ما تقدم عن علي اعزز علي ابا اليقظان ان اراه صريعا

لا

بعضهم

مع افعل

مجدلا



ثم قال: وقد أشار في اللامية إلى ترجيح الجواز بقوله .. فيستعمل فالاستعمال
دليل على جوازه كما قاله في شرح النكت وفي الألفية حكاية الخلاف بلا ترجيح
غير صحيح فالأولى أن يجاب بأن ضمير الفصل عائد على نفع والضمير لا أنه من باب انتهى
وبناء من باب رابع وهو ما سلكه ابن الحاجب وشرحها أن الجواز خاص بما أفعل
دون أفعل به ورده واجب البناء وأعز على قوله ما أحسن بالرجل أن يصدق
الفاعل نحو هذا المثال واجب فهلا عن الجواز قال أبو حيان محل المنع إذا لم
يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فإن تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف
نحو ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقرب من الباب أن يدخله ذكره في النكت وعلى
هذا يعني اشترط الاستدلال في المثال للمجيز تكلفا لأن التقديم فيه واجب عند الجميع وليس
من محل النزاع ولم يتعرض للفصل بين ما والفعل وهو ممنوع عند البصريين إلا بكان
الزائدة قوله فما اجتمعت فيه ثمانية شروط أي من مفرد وما اجتمعت فيه حذف
منه الخلاف ويتبين في كلامه حكم [illegible] أي ومن فعل [illegible]
ثلاثي دليل تقدير مفرد قوله   وكونه أهلا لمناسب التعجب
ودليل تقدير فعل قوله من ذا وقوله   وغير سالك سبيل فعلا
قوله كما يختلف فيه الكشف الرجل فعالا كالحليف وقرأت له في القاموس فعلا وهو
علمه كفرح علقا وحلما فهو [illegible] يبنى من فعله قاله شرح [illegible] جوابه قوله واحمل في
ذلك كله حكما من يقول من الكلب ما أكلبه ومن الحمار ما أحمره وذكر [illegible] أنا
من الشاذ ما أعرضه قوله يبنى من قولهم امرأة ذراع فرزدق عن ابن القطاع
أنه يقال فلا شذوذ وقد يقال كل من جعله وذكره نادر ولا يعتريه بلا
بين المنع والشذوذ كما قال [illegible] ما أشغله وما أملأه وما أقمن وما أخلقه
قوله وهو على كل قول يوهم الاتفاق وليس كذلك فيه من الخلاف وذكر أن وجود
الثلاثي نادر فلا ينفي الشذوذ فيه إنما نعرفه بشيء [illegible] ولعل من الشذوذ ما
أبغض وما أشهاه وما أحياه [illegible] بمعنى [illegible] بمعنى
اشتهى وحيي بمعنى استحيى ولا حجة لقول من جعله فالأظهر لغيره وذلك أنه إنما تكلم
بالثلاثي بعض قليل من العرب والتعجب شائع ذائع يستعمله من تكلم بالثلاثي وغيره
فلا يكون التعجب مبنيا على التكلم بالثلاثي فيكون شاذا وهذا شرايا فما أشرفه من
اشتا وما أهوله من اهتال وما أشده من اشتد وعن الأخفش أنه أجاز التعجب من كل

في الوافية

وموصوف

بقل فلا ثمر من بني فعل استنكرا لانه راجع الى اصله. قوله تمّ قبا وتصرّفا احترازا
من عسى ونحوه فالاول يبقى التمام به وتعرضا لانه ليس من عسى انما من بل من قولهم
ما عسى يكذا وعسى به اي خليق بالعسى ان تفعل اي بالحرى ان تفعل فانتفاء
فاحفظه. ونحو شاذ لعدم وجود فعله له اجدره. قال ح اذا اطلق التام فيه من
يحمل على كان في التمام الا بدليل يحتاج هو احتج ان يقول ثم قبانا ما لا خراج نحو ويزن
لا نحو ما وجاني بالا الكلام في التام في التام الى التاج ويزن لم يسمع له الا الافردون
الجلاء والمفرد واسم الفاعل واسم المفعول فانه لم يسمع له الا تركيبا ونحو ما فيه
كغراء. تعظم ما ودعه بالتخفيف وقول الشاعر

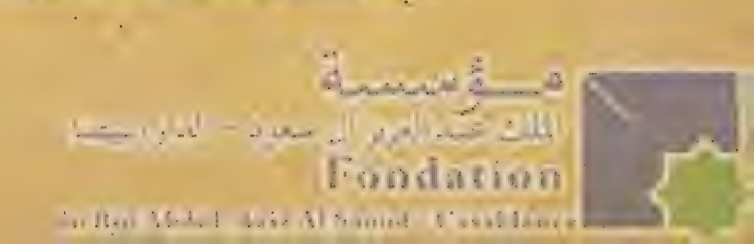
ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه

ونحو انه ما قصر كعريب ليتميز الواو عن ذي هما مجمعات او ليتميز الله على
قلوبهم ولم يستعملوا اله انما صيغة فاعل للمفعول. قوله وما به منالا ان بين
به الكون الخفيفين في الحياة الحقيقية فان ابزيد من ذي القلب. ومن قابل للتفاضل
يعني الفاموس وفاء امونه اذ لا امري فليه لان كل فعل لا يتزيد لا يتعجب منه
وعرفي بما لا يقبل التفاوت مرتا وبه انه لا مانع ان يقال فا اغرب عن زيد بكون ا
ترين شرق الغرب الآن الغربي واغروت بثقا ونان حسن الغرب البعض. قوله يستثني
ما كان مبنيا فالصيغة فعل فا لبشر وانه من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق
جامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثني شيئا قلت
هو انه ان كلا منهما لا كسب للمستثنى اليه فيه وانما المفعول فلا وجود له فافعال
الخلق الزمن هنا فتركنا وجه التشبيه يوجب ان لا يكون وجه الشبه شاملا للكل
وذلك يفسد التشبيه ونحو ان ثمن بالمفعول فانه مفعولا لفعل التعجب ان لو
بني لعل بها وهو تعسف. قال ح وعلته عنده فبر ان الفعل المتعجب منه لابد
ان يكون فيه دخول الهمزة على فعل يغير الفعل نهاه او غيرها وفعل لا يكون الا فعل
مفعول والبنيه ذهب ابن عصفور ولذلك جعل ما ورد شاذا. قال او ينبغي ان يتناول
على انه يتعجب فيه من فعل فاعل نعني بعل بمفعول لم ينكفر به هم حتى عنها وته
وقوله لم ينكفر به صفة لفعل فاعل الا فيه يليه فلو قدره كان ان يقول
من فعل فاعل لم ينكفر به بمعنى فعل مفعول وعلى هذا فلا ينافي منه ذا من حيث انه
المصوغ منه مبني للمفعول لا كرهيم شاذ ابو وجهه داهره عوا ان يقدر فعل مبني للفاعل

وكذا

ص

خ



لم يتكلموا فيه أن يقتصر فيه على محل الحاجة فلا يتكلف فيما لم يسمع فيه صيغتا
التعجب أو أحدهما من شاذ فرقا بين المفعول فإن ذلك به لا يقتضي وجوب الوقوف
على المسموع فلا فرق فيه مع أن عبارة ح مثل عبارة الشرح فكما مر عبارة ح
فإن عبارة ح فلعله منكم وعبارة ح مثل مقلوبه إذ قال ويدل على ذلك ورود من ذلك
على أن التعجب فيه من فعل المفعول بمعنى فعل فاعل لم يتكلم به وهذا به
من فعل فاعل لم يتكلم به في تعجب فعل المفعول لما تقرر في النحو مثلا تعجبت
نسخة على ذلك الغلب الخ به قوله نحو ما عالج بالرواية في ما تتبع به
ذكر في القاموس لعالج ونظارة عنه فقال إن نقلة ملازمة للنفي فقال فلا
أعبأ به ما أعبأ وما عبأت به لم أبال به فلا جاء لم أر بالرواية لم أشيع
والبيت المذكور في شرح عمر بن أبي ربيعة لم يستعمل فيه أعبأ في الإثبات
المحض فله حكم في النفي فإنه معطوف على أول البيت مرفوعة مثله المنفي
فالنفي ينسحب على المعطوف بعطفه فقوله على أفعل فعلاء فلا يبنيان
من نحو عرج وشهل وخضر الزرع هذا إن أراد كذا وجوز الأخفش والكسائي
وهشام من ألفاظ الألوان نحو ما أعوره وزاد ابن هشام أن الألوان نحو ما أحمره
وكالفعل يجوز من السواد والبياض فقط دون سائر الألوان فقال بعض
الكوفيين وفي حواشي المرادي على ابن عقيل أن القواعد أن يقال في الشيء
الذي له عيب أو لون للعلة نحو عمي قلبه فإنهما يبنيان منه كذا أو أشد
التفضيل منه في قوله تعالى ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى فإن
الأول وصف كأحمر والثاني اسم تفضيل بدليل المفضل عليه فاعل وأفعل سبيله
عليه وممن قال أبو عمرو ابن ... وقرأ الثاني وحيث جاز صوغ اسم التفضيل جاز
صوغ فعلي التعجب قلت وأراد بالعيب الظاهر إذ عمى القلب عيب ولا
كنه باطني وأما قيل فإنه تقرر من العيوب دخل نحو شهل في الألوان فلا ينبني
منه وقول الشرح أنه من أفعال حسنه فغلط لأنه إنما استحق أفعل باعتبار
كونه لونا فهو مستثنى من أن فعلى فعلاء من فعل في الكثير خاص بالعاهات
والألوان وتعبير ح وغيره فيما سبق بالخلق من الأدواء والعاهات تقرر ما فيه
وعلى ما مر عن ح فلا شذوذ في قولهم ما أحمقه لأنه ليس بلون ولا عيب

كما مر او كذا قال ارعنه والارعن الاهوج في منطقه والاهوج المستخف
ومن رعن ثلاثة رعونة ورعنا محركة ورعنته الشمس آلمت دماغه
فاسترخى لذلك وغشي عليه وكذا قال اهوجه والهوج محركة طول في حمق
وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة حتى كان بها هوجا والريح تقلع
البيوت والجمع هوج وكذا قال انوكه بمعنى احمقه وقال النوك من النوك اذا كان عسير
الحكومة وكلام المص في الكافية والتسهيل يقتضي هو غيره من فعل افعل اذا
ابهم جهلا او عسر تفسيره ومعرفة غاية التفضيل فيه فكلامه في الكافية يقتضي
ان ابهم حرميا خلاف قال من زاد حتى احتاج الى الفعل قولهم ما احمقه وما ذكر
بغيره شاذ او هو اختيار فيه وانه ان دار على غيره بلا همز يصاغ منه فعلا
التعجب واسم التفضيل فيقال [illegible] بالمسكنة ينبني منها اسم
التفضيل نحو قلما [illegible] زيد احمق واعزو واهوج واخرق [illegible]
واعتر واعجم وابزد مع ان بعضها يجي منها افعل لغير التفضيل وقال ابن
مالك في التسهيل كلاما في ذاته ومن كان في نوع الحمق وتغير يسكر الخ
يستغنى بغيره عنه كما ذكره الشارح ومن امثلته عند ش ما اجود جوابه
من اجاب بل يقولون ما اجود جوابه ونص على [illegible] الصوغ من افعل ومن منعه
مطلقا فليس هذا عنده من [illegible] شذوذا وزيد كونه على فعل بالضم اصلا
او تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما والصحيح عدم اشتراط شي
من الثلاثة اذ لا حاجة الى التحويل ويجوز ما احسن ولا يكون هذا الفعل
للنسبة فعل بل من فعل وقال الشارح المرادي لنسبة اليها قوله بما اشد ونحوه
واشدد شذ او لانه من غير ثلاثي اذ فعلها اشتد ولكن يا بناء
يتمم غاية كما في التسهيل التوصل به للتعجب مما لم يستوف الشروط
قوله يكون مصدرا فيه ابن هشام بان لا يكون المنفي بان من ما ان يكون
صريحا نحو قال الشارح نفيا سريعا فلتت ومما بني على انه من نعست
مبنيا للمفعول ونحوه في الرماح وجاز انها نعست مبنيا للفاعل من باب
تعب بمعنى نامت وفي القاموس العكس فلا كلام نعست من باب تعب وحكى الاصمعي
نعست مبنيا للمفعول اذا قلت فـ قوله [illegible]

ومن مسلم ويدع وتبرز وبيه ان هذا غير تام التصرف فينزل النبيه باشر ونحو
غير انه يؤتى بمصدري مرة ولا ام صيغا بينها بما اكثر قلما يرد ان الشيء وبهذا
جرى حي وعيد لابل اجاز ابن السراج قال احسن فالبيس بذكر لي ذكرنا الى غرع
ذكره لكا كقوله . فما السنما انلا الغيلانية والغرز

* فصل نعم وبئس وما *
* جرى مجراهما * قوله

بدليل بهما ونعمت فيه عرف والتعذر بربهما الى الرحمة اخر ونعمت رحمة
الرحمن بحزب متعلق بها وانهما فاعل نعمت وخرى التقييم والجمهور وقال الشيخ
ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف لهما ومن انما تلحق
الفعل قال ابعة اخرى لان ونعمت وربت ولعلت لما قلنا وبدل على فعليتهما
ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة
المتصلة البارزة من خواص الافعال وما حكاه الكسائي حكاه الاخفش
ايضا قوله فاهو بنعم الولد قاله رجل من عقيل حين ولدت له بنت وقيل له
نعم الولد فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة فان قلت
اتفقوا على ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم العام لانشاء يعترض لكل جملة
والانشاء لا يتوجه اليه تصديق ولا تكذيب فكيف كذب العقيلي من قال نعم
الولد بقوله والله ما هي بنعم الولد قلت سلمنا ان الفقرة
ابه والى انشاء المدح لكنه يستلزم الاخبار بالجودة والكمال فيتوجه
التكذيب الى ما لزم الانشاء البدعي واستدل على الاسمية ابن مالك
بادخال حرف الجر في قوله . بنعم كعب وعصا بباكر . والنداء في قولهم يا نعم
المولى ويا نعم النصير وذكر الابتداء في قوله *

لنعم البيت تعتشوا الى ضوء ناره * يكون ابن مالك البلة الجوع والقر
بقوله كرابن ملام في وغيبه ان لام الابتداء من علامة ان ابن شم بريع عنهم ان الاخبار
عنهما فيما حكى الرواسي فيه نعمت الخصلة وعقبهما على الجمع عنه فيما حكى
الفراء الفعال وبئس الرجل في الغير سواء وعدم التصرف والحمد والعيب بان
من خواص النداء فرنيز فلا دليل على قائل الافعال في فعليته بتاويل حرف مزهور او

فناد ومقدر بقدر الله قال الليلي بناء على ما صححه والأبا سعيد في ها وفي الكسائي ودخول
لام الابتداء لمشابهة الاسم في الجمود والإخبار والعطف في جعل المخصوص
تقديرا نعما وإن كان حرفيه شاذا الذي حث خصلة نعمت الخصلة والصالح رجل
وبئس الرجل الذي تقول فيه ذلك وجاز نعم في نعم هم سهم فيه حسن حكاية ولذا
بحث فيهما وجاز عدم التمييز والمخصوص بدليل على أن شمية بدليل البشر وعسى
ونحوهما بل تقول عدم التمييز هنا عارض عند قصد انشاء المدح والذم وأما
فيهما متم بأن الأصل نقل عن وضعه للإنشاء ولزاجاه على الصيغة أن
فعلية قال طرفة

ما أقلت قدمي إنهم ... نعم الساعون في الأمر المبر

وفيه نعم بفتح النون وكسر العين وذكر ابن يسعون بفتح الفاء وكسر
العين أشهر أبيها وسمع في نعم فتح النون وكسرها مع سكون العين وبعض
نعم وهي لغة الفراء أن نعم نعم بكسرتين ثم نعم على الأصل نعم
بفتح فسكون وهي كثيرة على أن بئس اللغات الأربع قيل ولم يسمع بئس بكسر
ثم بفتح فسكون قلت بل سمعت اللغة الأولى مع تخفيف الهمزة بإبدالها
ياء حكاه ابن عصفور وغيره ويجوز في مكسوري الفاء الساكنة الهمزة الإبدال
تخفيفا فيهما في السابقة وسمع في نعم الأصلية نعيم بإشباع العين واستدل
على اسميته به وقيل مثل ... ورد بأنه إشباع على الشذوذ
قال أبو حيان وذلك شذوذ للغة واللغات الأربع في كل فعل ثلاثي مكسور
العين حلقيها اسما كفخذ أو فعلا كشهد وزعم ابن عصفور أن الخلاف
في فعليتهما قبل أن يسند وإنما الخلاف بعد الإسناد فالبصريون يقولون الجملة
مستقلة منقولة من الإخبار لإنشاء المدح والذم والكسائي يقول نقلت
الجملتان وسمي بهما المرفوع والمخصوص كتأبط شرا وبرق نحره فهما علمان في
محكيان مبتدأ والفراء يقول أصلهما مقتضيان لغير حرف وبنا [illegible] وصارتا
مبتدأ والمخصوص عندهما مرفوع أغنى عن الخبر ... قولك ممدوح ومذموم
ثم والرضي زعم أن الجملة الفعلية فيهما عن أن تستقل وصارتا في تأويل المفرد
عن المخصوص كما صارت الفعلية بفرعيها النحوية في تأويل مفرد مبتدأ نعم كصحة

مرفوع

للفاعل

للفاعل المعرف تعريفا لفظيا ومضمر مفسر بنكرة منصوبة بعده نحو قولنا نعم
الرجل زيد بمعنى رجل في غاية الجودة وبئس زيد بمعنى رجل قبيح ولا يجمع فاعليهما في
من التعسف الذي لم تدع اليه ضرورة قوله رافعان لفاعلين مقدرا على
فعليتهما وأما على اسميتهما فقال ابن العلج بدلان ونائبان قلت بكراهة
عند الكوفيين الفاعل بليس به نائب فاعل غني عن الخبر والحضرمي بدلان
بيانان للضمير المحذوف ومنها على أنهما وهو بما اسمان زوالها على اسمية الجملة
بعد تعري اعرابه قوله الجنسية يدخل فيه ثلاثة أقوال الاستغراق
حقيقة والاستغراق مجازا على جهة المبالغة والوجه الثاني السبب بعدها
ويسمى العهد الذهني ومن فروع الجنسية كما مر في المعرف بالأداة فلا زائد
فتزيد له ثبت العهدية فيه نظر لأن العهدية إذا أطلقت بالأدب منها
العهد الخارجي قوله أو الى مضافا الى فاعل زيادة على النظم في الرد
ومضاف الى مضاف الى ذي اللام ومثله نحو نعم وجه قريب غلام الرجل
فاعل غني للانتهاء الى المعرف بأل ولو تعدد تضايف من غير تقييد بعده وزاده
بعضهم المضاف الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم امرءا العجلا ونعم شيعا بهما

والصحيح عدم اقتياسه لقلته وزاد الفراء المضاف الى نكرة كقوله

ضحوا بأشمط عنوان السجود به * يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان بن عفانا

والأشمط بمعنى المختلط بالشيب ومنوما الى عنوان السجود يعني الوجه
وبه متعلق بيقطع والضمير للسجود والشاهد في الثاني في قوله فنعم صاحب
قوم إذا أضاف الفاعل للنكرة ونقل إجازته عن الكوفيين والأخفش وابن
السراج وخصه جمهور البصريين بالضرورة وأما النكرة غير المضافة
فزعم ابن العلج أنها لم ترد فاعلا لنعم وبئس وردها إلا الأخفش حكى ذلك عن
قوم من العرب وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وابن السراج من البصريين
ومنع جمهورهم على الضرورة أيضا وأجاز أبو حيان كون الفاعل علما مضافا
الى علم فيه أل وهو الحديث نعم عبد الله خالد بن الوليد وقال بعض العبادلة

نعم

الى مضاف

بئس عبد الله أنا إن كان كذا فيحتمل أن تكون فاعله إلى العلم ويحتمل العلم كقول
سهل بن حنيف ✦ شهدت صفين وبئست صفون ✦ وربما دل
شذ إفراد فاعلها وكذا الضمير على المميز خلافا للجمهور ووافقا قوله
بئس قوم الله قوم طرقوا ✦ فقروا جارهم لحما وحر
يقال وحر الصدر كفرح إذا دبت عليه الوحرة نوع من الوزغ وأصغره وحر
بفوقة سميته ونوع قوم الله على ما يقع عليه القوم مع قلبها إلى
وجوده إلى المضاف إليه وإن لم يتبعها فعلا وتنكيرا وبل ما ورد مخالفا أو
مطابقا له بأن الفاعل مستتر وحذف مميز أو العلم أو المضاف إليه
المحمول ذكره في شرح التسهيل وحذف التمييز قليل وفيه خلاف يأتي إن
شاء الله ورد يدل على ذلك ما فيه الفاعل نكرة مضافة أو مفردة
لأن حكاية الأخفش أن ناسا لغة قوم يمنع ذلك الناس وبل وأجاز الفارسي
كون الفاعل الذي الجنسية ومنعه غيره لأن ما دونها ليس الفاعل فيها ملا حينئذ
لتمييز الضمير لوضعه على ما اختار ابن مالك الجواز حيث إن الذي فيه صلته بمنزلة
اسم دال على مفرد بأن تقصد الذي الجنس فأمر بالجمع وفي منزلة الذي بمنزلة معرف
أل وتشريحه اسم إشارة متبوعا بذي أل كقوله

بئس هذا الحي حيا ناصرا ✦ وشر هذا الحي مولاه

الجنسية إن ما أضيف إليها ونسيا. واعلم أنه لا يتبع فاعلهن
بتوكيد وغيره قبل اتفاقا وقال ابن عصفور عن بعض أهل عمرية شخصية
ينبغي أن يمتنع نعم الرجل نفسه زيد ويجوز النعت عند الناظم وقال أبو حيان
ينبغي أن لا يجوز إلا بسماع ومنع الجمهور النعت لما فيه من التخصيص
وأجازه ابن جني في قوله

لعمري وما عمري علي بهين ✦ لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

وقال ابن مالك يحمل على بعض الجامع في قبل الفاعل الذي بعده في المدح والذم
به على تقدير أنه غير جنسية وملغيا بها باعتبار للتفسير قلت
كما يتوهم جواز التفسير مما ينافي المقصود من الإبهام ولا ينبغي أن يعد
قول ابن جني ذلك النعت قبيحا كما يجعل البدل في الجمع بل من توجيه ما قاله

ع



ان جعل فاعلها ان التعبير بالنعت لا ينافي الجنسية اتفاقا في ذلك
النوع فان المراد بالجنس ما يصدق على الكلي المقابل للشخص كما في المقابل للجزئي ومن
الشخص ومن جعل ال عهدية شخصية ابقى ان يمنع النعت مطلقا ومن
يجيز النعت قوله

* نعم الفتى المري انت اذا هم * حضروا لدى الحجرات نار الموقد

وحمله ابو علي وابن السراج على البدل لا صفة ثم قال ابن عصفور يجوز
النعت والبدل لا كون ما يصلح هنا تأكيد نعم وبئس كان الصحيح ولا يفصل
الفاعل منهما بكم ما يوجب غيره وقيل يجوز بمتعلقه وقيل يجوز الفاعل
كقوله * وبئس من الملمات الجليل * وورد بالفصل بالقسم في قوله

* لبئس اذا [illegible] المودة والوصل * وقوله

* بئس عمر الله قوم كم طرا * وسبق انشاده على

من قوله او مضمر تفسيره مميز فيه امور احدها ان يعود
الضمير المستتر [illegible] وقال الكسائي والفراء لا ضمير فيهما بل الفاعل
هو المخصوص ثم قال الكسائي النكرة المنصوبة حال جاز التأخير فيقال
نعم زيد رجلا وقال الفراء تمييز محول الاصل نعم الرجل زيد فحول الاسناد فنعم
الى المخصوص ونصب الفاعل على تمييز ويجوز تأخيره الرفع مع موضع الفاعل
والصحيح قول الجمهور لقولهم نعم رجلا انت وبئس رجلا هو ولو كان الضميران
فاعلين لاتصلا ولقولهم نعم رجلا كان زيد فاعمل فيه الناسخ ولا يعمل في
الفاعل ثانيها ان هذا الضمير لا يبرز في تثنية ولا جمع واجاز ذلك بعض
الكوفيين متمسكا بما حكاه الكسائي ولا حجة فيه من قولهم نعما رجلين الزيدان
ونعموا رجالا الزيدون ونعمت نساء الهندات [illegible] لا ينبغي ان [illegible]
في [illegible] انه لا يتبع لشبهه بضمير الشان في التفخيم واما قولهم نعم هم قوما
انتم بتأكيد المستتر بالبارز فشاذ رابعها انه اذا [illegible] جاز الحاق
التاء وتركها ورفع ابن ابي الربيع [illegible] قولهم [illegible]
ان من جعل ال في الفاعل للعهد الشخصي [illegible] الضمير للشخص [illegible]
قال ان الظاهر للجنس قال الضمير جنس ايضا وقال بعضهم [illegible]

وتبع

للتشبيه به ورفع الضمير على التفسير بما في شرحها ان شرط التمييز ان يتأخر
عن نعم وبئس وان يتقدم على المخصوص ونَدَر تأخيره عنه نحو نعم زيد رجلا
فلا يقال نعم رجلا خلافا للكوفيين فيما بعضها ان التمييز يكون بعد المخصوص
في الاخبار والتذكير وغير ذلك ثالثها انه لا بد ان يكون قابلا لال
فلا يكون مثلا غير او ايا او افعل من لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط
صلاحيته لها وباقي الكلام في التمييز مر سادسها ان يكون نكرة في
تفرد تخرج منها في الخارج فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس اذ لا ثاني
للشمس في الوجود ولو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم جاز سابعها
انه يشترط ان يكون التمييز اعم من المخصوص ثامنها ان هذا التمييز لازم
الذكر نص عليه سيبويه وغيره فلا يحذف وان فهم معناه وشذ فبها ونعمت واجاز
ابن عصفور وغيره حذفه ان فهم المعنى تاسعها انه يجوز وضع
هذا التمييز نحو نعم رجلا ما كان زيد نقله ابو ح عن سيبويه وجزم به قبله
ويدخل الخلاف الذي في نعت الفاعل الظاهر فإن عاشرها انه يجوز
فصل نعم وبئس من التمييز نحو بئس للظالمين بدلا قاله في الربيع
قوله ان يجمع بين التمييز هو اختيار المص فيما سلف على ما ورد من التمييز
مؤكدا لا لرفع ابهام كقوله تعالى ان عدة الشهور الآية وقول ابي طالب

ولقد علمت بان دين محمد * من خير اديان البرية دينا

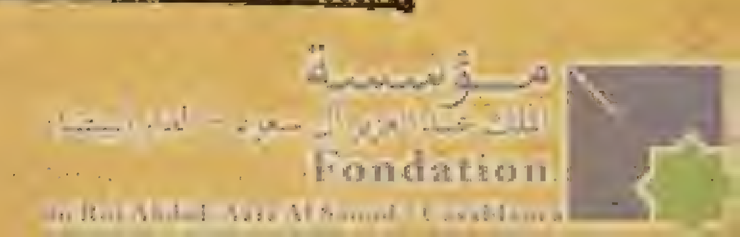
وللسماع الوارد به في الباب كقول بعض العرب نعم القتيل قتيلا اصلح
بين بكر وتغلب وهذا في النثر وهو في الشعر كثير كالبيت الذي انشدنا
هنا ومثله قوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق

والزلاء الخفيفة العجز والمنطيق التي تزين شيئا في عجيزتها لتكبر
عجيزتها وقوله

تزود مثل زاد ابيك فينا * فنعم الزاد زاد ابيك زادا

وتأول المانع هذه الظواهر بان فحلا وزادا حالا وجعلها احوالا مؤكدة وزادا
مصدر محذوف الزوائد اي تزودا او مفعول به لتزود ومثل حال منه فرمت عليه



قال ابو ح والاقرب من ذلك ان يزعم في نعم وبئس ضمير وفتيلا وفتى له وفعلا وزاد
تمييزا متاخرا عن المخصوص وهو المفرد بالا وعنده وعلمه وزاد ايضا ابدال من
المخصوص فـوله ونعته لهم من كلامه وتاوله الفارسي على انه اراد
ان التمييز مع الظاهر لا يلزم كما لزم مع المضمر لا انه لا يجوز وفيه بعد فـوله وقيل
ان افاد معنى زايدا جاز التفصيل مختار ابن عصفور فـوله تمييزا للتشبيه مثله
فزاد الافراد وفـائلة نعم الفتيات انت من فتى * اذا المرضع العوجاء جال بريمها
لان المعنى من شبهه اي كريم وفي الفـاموس الفتى الشاب والسخي الكريم ويجمع
الشاعر بين المعنيين والبريم الحبل فيه لونان تشربه المرأة وسطها وجولانه كناية
عن هزالها من الجوع ومثل البيتين ما في الالفية فنعم الرجل من رجل لتم يكنها لنا من اشارتها
يغض لنا كنفا مثل البيتين فـوله واختلف في كلمة ما الخ اختلف فيها نحو جمعا عن الفواعل
لانها ان جعلت فاعلا فليست مقارنة للال ولا مضافة لما فيه ولو بواسطة وان
جعلت تمييزا فهي متوغلة في الابهام والبناء ولا تقبل ال وقد نص ابن عصفور وغيره
على ان التمييز في هذا الباب وغيره لا بد ان لا يكون متوغلا في البناء وكذا الابهام
كشيء وان يقبل ال وايضا فقد كثر الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة
التامة بعد نعم لا يقتصر عليها الا نادرا فكل من الفاعلية والتمييز مشكل مع كثرة
في ما متصلة بنعم وبئس وقد قيل انها المخصوص وهذا يقولها على الفعلية وقيل
كافة وتفصيل الخلاف في المسألة كما في شرح ... والتم والقول بانها معرفة
يرده عود الضمير عليها في بئسما بانهم كما في بئسما اشتروا به وهو يرده انها كافة
ايضا واختلف ايضا في كلمة من بعدهما وقد اجاز ذلك بعضهما فخرج منهم ابن العلج
وكلهم وهو قياس على ما ورد كقوله

او التجأت

وكيف ارهب امرا او اراع له * وقد زكأت الى بشر بن مروان
فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو في سر واعلان

قال ابن عقيل هي فاعل نعم بمعنى الذي من كان مرادا لوقع بيع الاسناد اي من لا تقع
الا ما ضيقا ايضا وقول من قال انه تمييز لا يصح لان التمييز لا يقع بالاستفراد الا
نكرة جامعة للالف وفي المغني زيد في اقسام من ان تكون نكرة تامة وذلك عند ابي
علي فالكلام في قوله . ونعم من هو في سر واعلان . من زعم ان الفاعل مستتر

حـ تانى

ومن غير ذلك نحو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمحذوف وقال غيره من موصول
با على ان من مبتدأ خبره آخر ومحذوفة على حد قوله انا ابو النجم وشعري شعري
والكرم متعلق بالمحذوفة لما فيهما من معنى الفعل اي من هو الثابت في حالة السر
والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير من ثانيا لئلا يكون مخصوصها بالمدح هو قال الرماني
ويحتاج الى تقدير من ثانيا بعد على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف قلت وكلام ابن
علي يدل على ان الرواية عنده في مركبا النصب على التمييز ومن المفعول ايضا ذكره نافعة
ايضا فتامله قوله بنعم الشيء ومن نسبة الاسم على انه على حذف مضاف اي ابن او ما
لان الكلام في الابتداء لا في المعرفات قلت يحتاج الى تقدير مضاف واحد اي ابن ان
اعطف بما لان الكلام في الكفار واما اجمال في الكفار وانما [illegible] اذا كانت المعرفات
بمعنى الشيء والمتمر [illegible] وعليه قوله تعلق [illegible] مرفقة
المعرفات للفقراء الاية بان جعلت جمع معرفة بمعنى التمر وعلى انها اسم مصدر كما
في قول [illegible] بالصلاة والمعرفة اي التمر وكل [illegible] بمعنى المعرفات
ومن اعطى ذا المعرفات [illegible] المضاف [illegible] الشر وقد [illegible] الى
تقدير [illegible] التمييز [illegible] على المعرفات [illegible]
فتلخص ان فيه ثلاثة اوجه انه يحتاج الى تقدير مضافين او مضاف واحد او لا يحتاج الى
تقدير باختلاف الاعتبار قوله يفسر فاعل نعم ويسمى عند النحاة [illegible]
بعد مفكوك عن الاضافة مبني على الضم والتقدير بعد ما ذكر من الفاعل والتمييز
ولعله اراد بالفاعل الفاعل معنى فيشمل التمييز وقد زاد الشارح التمييز في المثالين
وفي المسألة وقد ذكر الشارح من التعليل بدليل التقدير بالاجمال ثم التفصيل للرفع
استبعاد المدح والذم الناشئين لكل خصلة [illegible] في حال تاخير المخصوص دون تقديمه
قوله والجملة قبله خبر له [illegible] بقوله مبتدأ لانه وان [illegible]
كابن عصفور انه مبتدأ محذوف الخبر مقدرة [illegible] وغيره قال في شرح التسهيل هو غير
صحيح لانه [illegible] الحذف [illegible] ولم [illegible] يلزم حذفه [illegible] وكذا قوله
ابن كيسان بانه بدل من الفاعل [illegible] بانه بدل لازم وليس لنا بدل لازم وبانه
لا يصح لمباشرة نعم قوله خبر لمبتدأ واجب الحذف [illegible] قيل [illegible]
الاول به تشنيع [illegible] الاول [illegible] عليه وقوله [illegible] الثاني

منوا ضعف عنده من الاول واحتاج الى الجواب عن تسوية كلمة بينهما بانه يجب الجواز لا
في القول الاول او في كلامه لتنويع الخلاف وزعم كلمة في شرح التسهيل انه يلزم على كونه
خبر المبتدا محذوفا ان يجوز نصبه بكان ومن اخواتها لانه ذكر في التسهيل اول باب كان واخواتها
انها لا تدخل على مبتدا واجب الحذف ومنع دخول النواسخ عليه شذوذا نحو نعم الرجل كان
زيدا او كنت زيدا بالجملة خبر كان او مفعول ظن الثانية وبعيد ان المخصوص المؤخر مبتدا
مخبر عنه بالجملة قبله قوله فيتعين كونه مبتدا ويجوز دخول النواسخ عليه كقوله

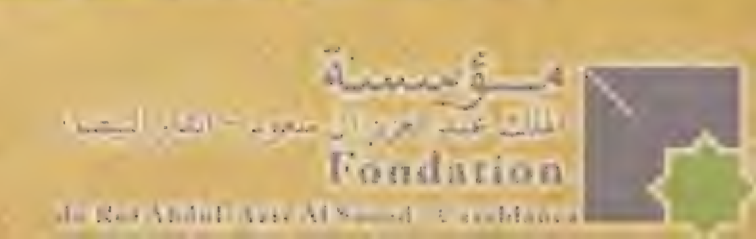
* اذا ارسلوني عند تعذير حاجة * اقارس فيها كنت نعم الممارس *

وقوله * إن ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة *

والتعيين على فعليتهما واما على اسميتهما فقد قيل بجواز كونهما مبتدا والمخصوص خبرا
مقدما قوله وليس منه خبر قد اجاب عنه الشيخ وقد فرع في المنتخب الذم وتحول وبدخل في
نحو اقرا او افتر لمناسبة المقتضي او اهمل لمناسبة المقتضي لذكر الذم اولى لانه اعم من
الافتناء وادعى فتجاء قوله صاغ للتعجب منه او بعيا بر وهو قيد زائد على النظم
وقد نص عليه ابن عصفور ونقله عن الاخفش وكذا صرح به ابن بركة بان يقول
وانجل فعلا * فما تعجب كنعم مسجلا * اي ما تعجب منه بحرف الجار المجرور
لوجود شرطه وحذف الجرور اللتاء بر وهو فيها شرايطا ولا حاجة في قوله من ثلاثة
لاغنا التعجب منه فيما سأله لان التعجب منه اخصر وكذا وقع اذان يكتفي عن
قوله ثلاثي بقوله صاغ للتعجب منه والتصويب المذكور لعبارة النظم يتبعي ما يرد على
قوله مسجلا من انه يوهم ان كل ثلاثي يصاغ منه فعل المذكور سواء وجدت بقية
شروط ما يتعجب منه ام لا وليس كذلك وقد اجاب بان معنى مسجلا مطلقا في
احكام نعم من عدم التصرف وكون الفاعل مقرونا بال او مضافا لمقرون بها
والمضمر مفسرا بتمييز وكذا من المخصوص والاحتياج الى المخصوص مؤخرا او مقدما او محذوفا
او معنى مسجلا انه لا فرق في فعل بين ان يكون في اصل الوضع مضموم العين او مكسورها
او مفتوحها فيحول الى الضم قلت من ابيحم قوله مسجلا ولا يدع كونه مرتبطا
بالاطلاق المذكور لاغير عنده ثم ان ما فسر به الا ثانيا من انه لا فرق بين
كون فعل بضم العين اصلة له او كونه في داخل على فعل او على فعل فتحا وكسرا واقع في
التسهيل وبرغم المضا ويجوز النقل في فعل الاخوف فيقرا الضمة كما في شعاد

زاد الندى وابن العشير

كما يرد على الشراح نكيرهم ما قاله ابن ... ان قوله فيما كان من باب شويت أعني واوي العين
يائي اللام أنه تقلب ياؤه واوا للضمة ثم تقلب الضمة كسرة فترجع الواو ياء
ثقال عليهم كلا فائدة لهذا التحويل إذ يكتفى بقلب الضمة كسرة من أول وهلة فتسلم
الياء ... في الأمر بقضى إلى آخر ... فصيغة آخره أولا ... وما نقله عن
ابن عقيل أنه لا يجوز تحويل علم وسمع وجهل لعدم السماع فيه أن ابن عقيل نقل في
شرح التسهيل عن ابن مالك أنه قال من تحويل فعل وفعل فتحا وكسرا قول بعض العرب
فضو الرجل فلان وعلم الرجل فلان بمعنى نعم القاضي هو ونعم العالم هو ثم قال
وكذا من قوله قول بعض العرب سماع علم الرجل فلان بضم عين فعل ونقل غيره أن
علم وجهل وسمع تبنى على فعل بالكسر عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول إلى فعل بضم
العين وكلام صاحب الافصاح يقتضي إثباتا علم وجهل بضم العين **قلت**
وما ثبت حجة على من نفى فيكون علم وجهل بضم العين موجودا من هنا وسمع فما
يقتضيه القياس فلا يتوقف فيه على السماع لأن المسألة قياسية وعلى كل فهذه
الثلاثة تعامل معاملة نعم حيث لا ثبوت النقل بالتحويل وعدمه في علم وجهل
وثبوته في سمع مع الكسر واقتضاء القياس له مع الضم فقوله ومن أمثلة ساء
إشارة إلى الاعتراض على الناظم بأنه لا وجه لإفراد ساء بالذكر فإنه مندرج في فعل
المذكور أولا فعطفه عليه عطف عام على خاص من غير مقتض للتخصيص وأجاب الجلال
بأنها أفردت بالذكر إلحاقا وعليها كما قال في شرح المكودي يعني أنهم اتفقوا على
لزوم إجرائها في الأحكام مجرى بئس فلا تخرج عن أحكامها بخلاف غيرها من أفراد
فعل المذكور ففيه خلاف بين النحاة وبين العرب هل يلزم أحكام نعم أو يخرج عنها
فإن قلت كيف يصح إدخال ساء فيما هو مشبه بنعم وساء للذم ونعم للمدح
قلت تشبيه كلم لفعل المذكور بنعم ليس في المعنى حتى يمتنع اندراج ساء فيه بل في
الأحكام والذي يذكر في المشبه به بئس مع أنه ليس كل فعل المذكور بمنزلة نعم في المدح
بل بعضه بمنزلة بئس في الذم كقبح وخبث ولؤم وإذا اندرجت هذه في قوله واجعل
فعلا من ذي ثلاثة كنعم أي في الأحكام اندرجت ساء أيضا فوجب أن يجاب بنكتة
إفرادها بالذكر وهي الاتفاق على إعطائها أحكام بئس دون حكم فعل التعجب
واعلم أن فعل المذكور متضمن معنى التعجب كما في التسهيل وغيره فإذا اجعل فقلت



كنعم تشبيها في الأحكام فلا يقطع النظر الى زيادة فعل المذكور على نعم وبئس
بإفادة التعجب زيادة على المدح والذم فقوله وذلك في فاعل فعل المذكور أتى به
إشارة الى الاعتراض على كلامه بأن كلامه يوهم أن فعل المذكور يلزم إجراؤه
مجرى نعم في الفاعل وغيره وليس كذلك بل لك أن تجريه مجراهما أو تجريه مجرى فعل
التعجب لما فيه من معنى التعجب فتأتي به مجردا من أل والإضافة لما في فيه حملا على
المتعجب منه فيما أفعله أو تجره بباء زائدة حملا على المتعجب منه في أفعل به وإن أتيت به
ضميرا مكتفى به للتمييز وقول الشارح فاعله سواء فيما يعود الضمير للتمييز ومع المخالفة
بين نعم وفعل المذكور وأجاب ــ عن الاعتراض المذكور بأن الأخفش حكى عن العرب
أنها لغتان فمنهم من يلزم فعل المذكور أحكام نعم لما فيه من معنى المدح والذم وعلى هذه
اللغة اقتصر الناظم ومنهم من لا يلزمه تلك الأحكام لما فيه من معنى التعجب كما ذكر
والظاهر أن اللغة الأولى هي الفصحى ولذا لم يذكر الثانية الأكثرون حتى نسبت إجازتها
للأخفش والمبرد وجعل قولهما مقابلا للقول الذي ارتضاه الأكثر كما فعل الشارح وليس بخلاف
حقيقي بل الأخفش والمبرد حكيا زيادة لم يحكها غيرهما من حجب قبولها ولا يعد ذلك
خلافا فالناظم اقتصر على الفصحى فلا عتب عليه وإن أمر في قوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة
كنعم يمكن أن يكون أمر إباحة أو إيجاب لا أمر إيجاب ومن احتاج الى القرينة ومن قرينته
في كلامه قوله ﴿ وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا ﴾ لأن حب من باب فعل المذكور
قوله و يقال في المدح حبذا عمرو وعند ذم عمرو لا حبذا لأن حبذا بمنزلة نعم وما عليه
أي مثل نعم وفاعله وأجاب بعض بأنه أراد التشبيه على أن حب التي بمنزلة نعم هي المقرونة
بذا دون المجردة في نحو حب زيد رجلا أو حبه وفيه أن حب تكون بمعنى نعم مع غير ذا
أيضا لقوله ﴿ وما سوى ذا ارفع بحب ﴾ فالصواب أنه تسامح في العبارة أو حذف
الواو مع معطوفها أي ومثل نعم وفاعلها أي المثلية أيضا غير تامة بل في إفادة المدح
العام وزادت حبذا بإفادة تعالى أن الممدوح محبوب وقريب من القلب فلذلك عبر عنه
بإشارة القريب قوله يفاد الظاهر بكسر الثاء وإفراده ما على لغة ابن المرحل
في نظم الفصيح بقوله ﴿ وقل لمن تطلب شيئا هات عن * وفيه وفي الغيث ففي اللبن ﴾
﴿ وتكسر التاء في المثل * جرى على الشيء حكاية أولا ﴾
ومنها ... في القاموس من أن الثاء الى الثاء مفتوحة فإنه قال أو في المثل الحيف

ضيعت اللبن بكسر التاء ولو خوطب به المذكر او الجمع لأنه خوطب به اولا. كانت تحت
موسر بكر سنه فكرهته فطلقها فتزوجها مملق فبعثت الى الاول تستميحه فقال لها ذلك او
طلق الاشوذ بن عمرو امراته العنود السبيعية رغبة عنها الى جميلة من قومه ثم جرى
بينهما ما ادى الى المفارقة فتتبعت نفسه العنود فراسلها فاجابته بقولها

* اتركتني حتى اذا | علقت ابيض كالشطن |
| انشات تطلب وصلنا * الصيف ضيعت اللبن *

ثم التخفيف ان التاء المكسورة ليست لمخاطبة المذكر او اثنين او الجماعة لأن
الكلام كله مستعار لما يضرب فيه فهو مجاز في المركب من حيث هو والتاء لم تزل مستعملة
فيما استعملت فيه اولا من المؤنث فلا يعتني بها المخاطب في الاحوال ولهذا يعتني بمجموع
الكلام شبه مقال له ما سوى المضرب المخاطب بما فهم وممن التحقيق يرى بما ذكره الغاز
بعض الفاضلين بقوله

* | |
يا فضلاء الزمان انه قد جاء | في خطاب الذكور تكسر حقا
ويكون التقديم في ذاك نص | لا يرد بكسرها فلتشر فقا

فاجابه فاضل منهم بقوله * |
يا ايها الفضلاء غربا وشرقا | كل علم لفهمكم قد رقا
مثل الصيف في جواب كاف | لا برحت على البرية ترقا

قوله لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل لعله اشار الى ان قول كثير منهم يقال في
المثل يرجع للتكثير الشيا بغير احد منها وجوب تاخير اي المخصوص عن حبذا المشار اليه
بقوله واولاء المخصوص والثاني لزوم افراده او تذكيره في الاحوال كلها ويكون
معنى قوله لا تغير بها الا تغير عن النعم والتذكير الذي هو مجموع الامرين وهم فيه فهو بمثابة
المثل بكلام اي فيه حبذا المثل عليه بالسياق ومنع تقديم المخصوص بقوله حبذا
الذي وبينهما وبين نعم ومنها ان مخصوص حبذا لا تدخل عليه النواسخ بخلاف مخصوص
نعم ومنها ان اعرابه خبر المبتدا محذوف مع حبذا اشهر منه مع نعم لأن مخصوصه
مع نعم دخول النواسخ عليه وهي لا تدخل على مخصوص حبذا ومنها ان تاخير التمييز
عن المخصوص في حبذا كثير وان كان تقديمه عليه اكثر وتاخيره مع نعم عن المخصوص
نادر قوله المدح والذم يرادفهما قوله *

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحب بها مقتولة حين تقتل *

وقد سوى صح بين الوصفين ولا بين اسنادهما الى الضمير اكثر وعبارة النظم تصدق بكونه مساويا او راجحا او مرجوحا

فصل أفعل التفضيل

الأولى التعبير باسم التفضيل لأمور احدها ان يدخل المؤنث كالفضلى وتكسيره كالأفاضل ثانيها ان يدخل ما اشتهر كخير وشر في الغالب وحب في غير الغالب قال في الكافية

وغالبا اغناهم خير وشر * عن قولهم اخير منه واشر

ومن القليل قراءة ابي قلابة من الكذاب الأشر وقوله ... بلال خير الناس وابن الأخير

* وقول الأحوص لا استطيع نزوعا عن محبتها ... او يصنع الحب بي غير الذي صنعا

وزادني كلفا بالحب ان منعت ... وحب شيء الى الانسان ما منعا *

ومنها ان كان قد اخل في التعبير بافعل التفضيل باعتبار الاصل بمثل ما اخل في التعبير باسم التفضيل باعتبار الاصل واخل ايضا بمساواتي في الثمانية ان اضافة افعل التفضيل على خلاف الاصل اذ الاصل في الالفاظ الموزون بها اعلام اجناس كما في التسهيل وغيره واضافة العلم موقوفة على تنكيره لتصيير شائعا فيقبل التعيين بالاضافة وذلك في اعلام الاجناس نادر واحسن ما يعرف به اسم التفضيل انه المعبر بصيغته وضعا الزيادة موصوفه على غيره في الوصف فجنس والمعبر بصيغة الزيادة احترازا مما يعبر الزيادة بمادته كفاق وزاد وترجح عليه وتقدم عليه وكامل لمن قاله اذا فاقه في الكمال ويدخل ما صيغته افعل او فعلى او فعل او فعلى ووضعا ليدخل ما اريد به لا تفضيل فيه كما ياتي بانه معبر للزيادة وضعا وان لم ترد به الزيادة استعمالا وليدخل المختصر كخير وشر وحب فانها معبرة للزيادة بصيغتها التي وضعت عليها وعلى هذا بوضعا يتنازعه المعبر وصيغته وانتصابه على معنى لانه مصدر نائب عن زمان وقولنا الزيادة موصوفه على غيره احترازا مما يعبر الزيادة وان كان على صيغة افعل كبعض افراد الصفة المشبهة نحو احمر واشيب واعور واعمى واما قول الشرح هذا الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره فقاصر العكس اذ لا يشمل فعلى ولا فعلا ولا نحو خير وشر باعتبار الحال وان شملهما باعتبار الاصل ففي كفايته ذلك نظر ولا فيما اريد به لا تفضيل فيه فقوله

فما يصاغ في الحصر مستفاد من التكلم من عمومية قوله . وأب اللذا . والنكرة في
قوله من مصوغ منه عاقة في الإثبات للقرينة كما في قوله تعالى علمت نفس ولزائي
حصل بصيغة العموم في قوله مما يصاغ منه فعلا التعجب وصرح الشارح بتقسيم بالعموم
حيث قال ومن كل فعل ثلاثي فوله وشذ بناؤه من وصف فاعل وأعلم أن
ما شذ في التعجب لكونه من غير فعل أو من فعل لم يستوف الشروط جاز استعماله في
التفضيل محكوما بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما
بشذوذه أيضا فيقولون ما ألصه وألص به وإن كان من غير فعل اللص منه ألص من
شظاظ ه وقد نقل الشارح عن ابن القطاع أن له فعلا ومن قبيل فهو القاموس لأنه
قال اللص فعل الشيء في ستر فانظر على المصدر وقد قال أراه أدركت المصدر تكلفا
وإنما هو بروزه فالفعل على مثال كتب ثم قال واللصوص وثلث ه وبه تعلم ما في
اقتصار الشارح على كسر اللام في اللص ثم قال في القاموس والمصدر اللصوصية واللصاصة
واللصوصية ونبع يقضي مصدر اللص أو اللصاروة والأزهري من به أخذ اللص بعضهم
اللام وشذ الصاد وإن كان مصدر أيضا أعم لأنه بمعنى أخذ الشيء في ستره كالمصادر
الثلاثة بالمعنى أن غير بل أيضا على أن له فعلا بمعنى الأخير لما من كلا معه في
الحكمة وقد صرح صاحب المصباح بفعله أيضا فقال ولص الرجل الشيء ولصا من باب
قتل سرقه ه قوله ومن فعل المفعول منه قولهم العود أحمد وفي القاموس والعود
أحمد أي أكثر حمدا لأنك لا تعود إلى الشيء غالبا إلا بعد خبرته أو معناه أنه
إذا ابتدأ المعروف جلب الحمد لنفسه فإذا عاد كان كسب للحمد له أو هو أفعل من
المفعول أي الابتداء محمود والعود أحمد بان تميم قاله خداش بن زهير في الرباب
يا خليلي ما زدت إلا بواطن ما هي عنه زمانا ثم أقبل حتى انتهى إلى رحلتهم متغنيا بأبيات

منها • ألا ليت شعري يا رباب متى أرى • لنا منك نجحا أو شفاء فأشتفي

بسمعت وعلمت وبعثت إليه أن قد عرفت حاجتك فاغد فلما غدا قالت لا مهلا
ما ذكر إلا قراءة الأمر فقالت بل قالت فأنكحيني خداشا فقالت مع
فلقي ماله فقالت إذا جمع المال الشيء الفعال فنعم النفار فاجمع خداش وسلم عليهم
وقال العود أحمد والمرأة ترشد والورد يحمد قوله من ذات التمييز فتا الشك
امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة وعبارة النور من بني تيم اللات قال وعزات صاحبها

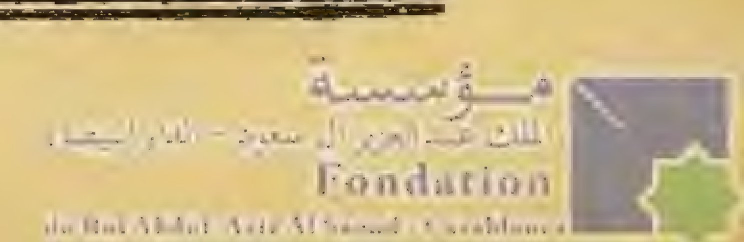
أحد من نسائه صلى الله عليه وسلم وفي الإصابة لابن حجر ذكر ابن أبي خيثمة
القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع السمن في الجاهلية فدخل رجل
فوجدها خالية فراودها عن نفسها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال أما عندك
سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكيه فأمسكته
فحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فلما انفلتت يدها قالت اخرج حتى أوثق الأول
قال إن لم تفعلي تركته فإني أخاف أن لا أجد بقيمته فأمسكته فقضى منها الأمر
فانقض عليها فلما فرغ قالت له لا هنأك ومن الشاذ مجيئه من الوصف
منه على أفعل فعلاء وفي القاموس وهو أشد بياضا منه وأبيض منه كوفية
أجازها أهل الكوفة وقال المتنبي يخاطب الشيب *

ابعد بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم

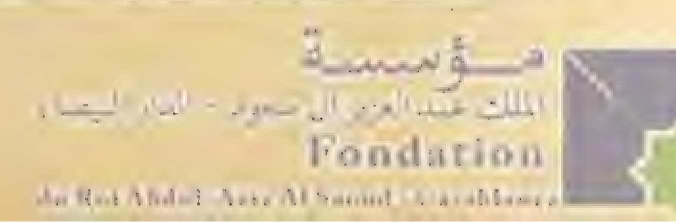
ومما أجازه الكوفيون أيضا ويحتمل أن يكون وصفا لغير تفضيل ويكون من تبعيضية
أو لأنت أسود في عيني من جملة الظلم واختار رضي جواز بنائه من العيوب
الباطنة وإن كان يجيء منه أفعل لغير التفضيل أيضا كأحمق وأخرق وأهوج
وأخرق وأعجم وأنوك وجوز بناءه الجعبري وخرج عليه فهو في الآخرة أعمى وأضل
فقال أعمى للتفضيل وإن كان من الصفات والعيوب لأنه من الباطنة ومن
يسوغ فيها الإمالة ولكونه للتفضيل لم يمله أبو عمرو وأمال الأول انتهى
قلت قد اختلف المفسرون في أعمى الثاني هل هو وصف لا تفضيل فيه كالأول
وبه صرح الزمخشري والبيضاوي أو للتفضيل وهل المراد عمى البصيرة أو البصر
وأما أعمى الأول فإنه من عمى القلب بلا نزاع والذي يفهم أن الثاني للتفضيل
وأنه من عمى القلب وأن هذا جار على القياس بلا خلاف إذ ليس الوصف من عمى
القلب أعمى إن أريد الحقيقة وإنما هو عم كما في قوله بل هم منها عمون إنهم
كانوا قوما عمين وأما أعمى الأول في الآية فهو وإن كان من عمى القلب استعارة
على تشبيه الحسي بالباطني وإن ذكر في القاموس أن الوصف من كليهما أعمى
وعم فقد علم أنه يطلق المعاني الحقيقية بالمجازية فالعمى في عمى البصر حقيقة

وهم باعتبار ان يفرد البصر يؤدي وان جعل التصميم في بكثير من الأمور المدركة بالبصر
مجاز من استعمال المسبب في السبب ثم اشتق الوصف تبعا فيكون مجازا
مرسلا تبعيا في الوصف او حقيقة على وصف الاعمى بالجهل لانه موجود فيه
بسبب العمى وعمه في عمى القلب حقيقة واعمى فيه استعارة كما مر وقد اقتصر
في المصباح في عمى البصر على اعمى وذكر في عمى القلب الوصفين معا قوله امره
كونه مفردا مذكرا عكس ترتيب النظم لمناسبة الحكمين لان حكم اسم التفضيل في
نفسه وهو ذاتي اشرف واخص به من حكمه في متعلقه الخارج عنه وايضا
لم يفصل بين حكمي المجرد بذكر ما شاركه في ثانيهما وهو المضاف لمنكر المشارك
للمجرد في وجوب الافراد والتذكير وذلك لضيق النظم قوله معزول عن
ذا الخ وذلك انه لما زعم ممنوع الصرف ولا علة له كما ملح غير الوصفية
وهي لا تقوم بمنع الصرف ادعوا انه معزول عن ذي الخ وجعلوا آخر مثلا باسم
التفضيل حكما وان لم يكن منه حقيقة وقيل معزول عن الالف باللام حقيقة اذ ا
جمع ان يكون بال للقول وتلوا لمن وفيه انه لا يصلح للالف واللام في قوله
تعالى فعدة من ايام اخر لوقوعه نعتا للنكرة وفيما بعده الخ اذ انه كان
يستحق مع الجمعية الالف واللام في نفسه فلما لم يقترنا بها لفظا ولا تقديرا
بقي منكرا فصح وصف النكرة به وان كان مستحقا لال في نفسه لا من جهة ما
هو صفة له قوله من يقال فيهما اصله يقال فيهما بالياء كما في القاموس
فحذفت ولا يصح اثباتها لان ما علا في عروض البسيط الرابع واجب الخبن
بحذف ثانيه الساكن وتروى مرافعهما بالواو ومنها لا يصح لان القافية
الرائية كما في القاموس ولا معنى لها هنا وشبه الصفا فيه بالحصباء من
حيث مقادير بينما ونم فيها على غير بتكلم في شبه الحصباء المشبه بها بالدر
في الصفاء والاشراق واضاف المشبه الى المشبه به عكس لجين الماء ونحو
ذهب والمقصود اضافة المشبه به الى المشبه كما ان التشبيه لشيء مشبه
بشيء ذا الخ من الزهور ويحتمل انه كلجين الماء من اضافة المشبه به للمشبه

وكذا

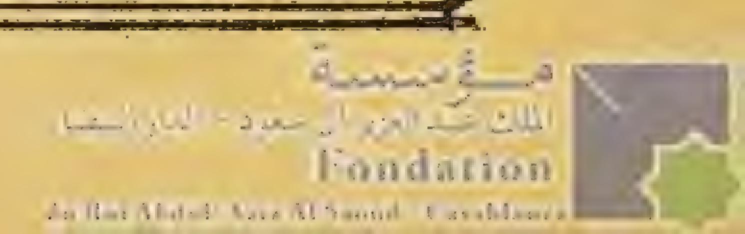


وكذا قوله على أرض من الذهب من تشبيه المشبه بالمشبه به عكس قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر وهو غريب إذ الفجر و
ما في الآية بالجعلت من في البيت للغير إنما يكون للابتداء أي على أرض
متخذة من ذهب فالأرض والذهب استعارتان مصرحتان شبه الخمر بالأرض
من حيث إن كلا منهما محل قرار للشيء وهو البنا فيه في المستعار له وشبه
ما تكونت منه تلك الأرض يعني الأبعاض المجتمعة التي هي الأجزاء المادية
لما تكون منه الأرض من التراب والحجارة ثم شبه ذلك المتكون منه بالذهب
في النور والإشراق ويكون قد استعار للأبعاض الخمر شيئين أحدهما مكنى عنه
بالأرض وهو التراب والحجارة من حيث التكون منه والثاني مصرح به وهو الذهب
وتخييله في اجتماع المكنى عنهما والتصريحية قوله تعالى فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف فإنه شبه ما يظهر على الجائع الخائف من ذبول وانتقاع لون
وآثار تبدو بطعوم مر من حيث كراهية النفس ونفورها ثم استعير المشبه
به للمشبه وكنى عن ذلك بالإذاقة وعبر عن المشبه باللباس استعارة
مصرحة من حيث بدوه على ظاهر الجسد واشتماله من هذا ويكون ما في البيت من
تشبيه مركب بمركب باعتبار الهيئة الحاصلة من عدة أمور فيهما إلا أن المشبه
به صورة وهيئة تركبها الوهم من أجزاء حسية مع كون الهيئة التركيبية غير
حسية بما تحسس من الأجزاء المادية دون الجزء الصوري كما في قوله
وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
وما خرج عليه بيت أبي نواس من تأويل كبرى وصغرى بوصفين لا تفضيل فيه
تبعوا للكتابة لما يدل على قول المبرد استعمال صيغة التفضيل بمعنى
لا تفضيل فيه فيقيس في التسهيل والأصح قصره على السماع وليس أبو نواس
من العرب المحتج بكلامهم حتى يكون ما في كلامه من جملة المسموع وحكى ابن الأنباري
أن أبا عبيدة القول بورود اسم التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يقل النحويون
ذلك وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدلوا به من قوله



ثلاثة أقوال ومن مجازية في المجرد وغيره قال في شرح التسهيل والمشهور
في المجرد المؤنث أنها لا تفضيل فيه لزوم الإفراد والتذكير وقد يجمع إذا كان موصوفه
جمعا كقوله إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم
أي لئام وأسود العين اسم جبل بعينه وأخطأ الغلط من قال إنه رجل قال وإذا
صح الجمع جاز التأنيث فيكون قول ابن هانئ كأن صغرى وكبرى من فقاقعها صحيحا وهذا
غير القول بالقياس بعد ومنا في هذا حمد في شرح التسهيل من قصره على السماع فتأمله
قوله من جارة للمفضول ذهب المبرد إلى أن من لابتداء الغاية وفيها معنى التبعيض
بأن من قال أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعمم واعترض في شرح التسهيل الابتداء
بأنه لو قصد لجاز أن يقع بعدها إلى والتبعيض بعدم صلاحية بعض في موضعها وصحة
كون مجرورها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم **قلت** يمكن الجواب عن ذلك بأنه
جعل فيها الشيئين فلا يلزم صحة وقوع إلى بعدها لعدم تمحضها للابتداء ولا صحة
وقوع بعض موقعها لعدم تمحضها للتبعيض ولا عموم في مجرورها في المثال لأن
المراد أعظم من كل عظيم سواه ولذكر الأقرب معنى ما اختاره في شرح التسهيل
أنها للمجاوزة وأن ج يطلع في محلها عن ثابت الاستعمال وذهب المبرد ومن
وافقه إلى أنها للابتداء غير مشوبة بتبعيض واستظهره ج ولا يقدح فيه امتناع
وقوع إلى بعدها كما زعمه ابن ولاد وتبعه لأن الانتهاء قد لا يقصد أو لأن
يقصد الإخبار به فيترك وهو أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء
فالمعنى في زيد أفضل من عمرو أن المفضولية مبتدأة من عمرو إلى ما لا نهاية له ثم
بينا ويدا وبينا عنه لا تقي يعرفه أيضا لأنه لا يلزم من التفضيل على عمرو
التفضيل على من هو أعلى منه وإنما يلزم التفضيل على المساوي والأدنى قلت فيهما
أفعل ... ما أفاده كلامه من امتناع الفصل بين أفعل ومن وتبين إلا ممتنع على
إطلاقه بل يجوز الفصل بمعمول أفعل كقوله تعالى النبيء أولى بالمؤمنين من أنفسهم
وقوله وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
وقوله فلأنت أسمع للعلاة بسؤلهم عند الشكاية من أبي لبينا

الشعراء



أشما بالجمع شعيبة وجمع الشعب شعب والجزء ما الشعب بالكسر وعشرة شعاب
شعا وفي شعب شعوبيا وقد فصل بينهما بالظرف ومعمولها كقوله *

ولقول الحبيب لو بذلت لنا من ماء مزنة على خمر *

والمزنة بالضم السحابة البيضاء ينتفع بمائها ويكون أصفى وأعذب والخمر يروى على
شمس والبيت لا يعرف أوله ولا قائله ولا يجوز الفصل بغير ذلك قاله في ح
قلت لا شك في جواز الفصل بالقسم نحو زيد أعلم والله من عمرو وورد بالنداء في قول

جرير: لم يلق أخبث يا فرزدق منكم ليلا وأخبث بالنهار نهارا *

قوله ويجب تقديم من ومجرورها ن فرع من المسألة هنا تنكيتا على الناظم
في تأخيرها بلا داع إلى ذلك إذ من الجملة إلا أنها من تتمة الكلام على ما يجب
للمجرد من وصله بمن ومجرورها لفظا أو تقديرا قوله إن كان من أفعل فيه تقديم
من ومجرورها على اسم التفضيل خلافه وفي مثال الناظم تقديمهما على المبتدأ أيضا
وكلاهما جائز خلافا للشاطبي لأن امتناع الفصل بالمبتدأ إنما هو بين العامل
والمعمول الأجنبي لا بين العامل والمعمول المقدم ألا ترى أنه يجوز أن تقول في
أجله زيد أكرم وقد مثل له في المغني بقوله زاكيا إذا أجل فلهاها زيد معا
وقول الش لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه علة تقتضي منع التقديم
بالكلية ومن ثم يسلم جوازه في الجملة بل وجوبه وقد سلم أبو حيان مثال الش
وقال وينبغي أن يبنى على أنه يبنى أيضا ما أفعل من لذلك مثل قوله
ومن ضروراته جعله ثم قدرا قبلها ولا يتعين أن يكون منه قوله

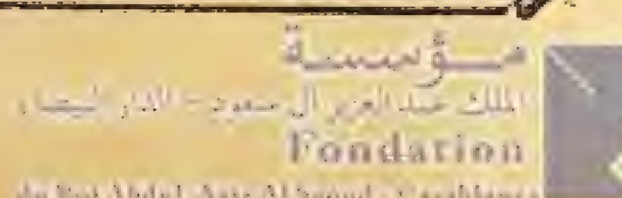
فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

لجواز أن يكون منه معمول زودت نحو ما أخرجنا به من كل الثمرات بل منه فوائد أخ

فقلت لها لا تجزعي وتصبري فقالت بحق أنت منه أصبر

فقلت لها والله ما قلت باطلا ولأنت ما قد قلت في منك أخبر

قوله الحالة الثانية أن يكون بأل ن فرع من الحالة لأنها أقرب إلى المجرد
إذ كل مجرد وبالنكرة يوصل بها من أشكل ما الحالة حسبما سمي له الناظم



ذاكرٌ حسن صنيعه انه بدأ بما يجب فيه الافراد والتذكير ثم ذكر ما يجب فيه
المطابقة ثم ما يجوز فيه الوجهان ومن ترتيب حسن ايضا قوله الا يوتى
معه بمن لانها مع مجرورها كالجزء من اسم التفضيل فلو دخلت ال لكانت
داخلة على المجموع المركب والتعريف من عوارض الاسم ذات ومن هذا الحكم يوخذ
من النظم من مفهوم الشرط في قوله صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا
فان مفهومه انه ان لم يجرد بان كان مضافا او بال فلا يوصل بمن لفظا ولا
تقديرا واما قول الكميت

فهم الأكثرون من كل خير   وهم الأبعدون من كل ذام

فمن الجارة للمفضل عليه قوله ويلزم في المضاف اليه ان يطابق فلكون اسم
التفضيل بمنزلة بعض ان اضيف لمعرفة وبمنزلة كل ان اضيف الى نكرة فيطابق الاسم
المضاف في الاول المضاف اليه في الثاني فيقال الافضل الرجلين زيد وافضل رجلين
الزيدان قوله فالتقدير ان اول من قام به اي ومن ذا اسم جمع مفهومه في
المعنى للجمع عنه فان وقع الكشاف اول كافر به اي اول من كفر به او اول فريق
او فوج كافر به او ولا يكن كل واحد منكم اول كافر به كقولك كسانا حلة اي كسا
كل واحد منا وهو زاد زيادة ولا تكونوا مثل اول يعني من اشترط فيه من اهل مكة
لانه نزل فيهم اولا وحاصله ان الافراد بالحمل على الفعل او لتقدير الموصوف
مفردا في اللفظ جمعا في المعنى او لان الحكم على كل فرد من افراد المضاف فيه
فالمخبر عنه ملحوظ فيه الفردية لا كونها متعددة واما قوله ويجوز فعليس
من التوجيهات بل اشارة لمعنى اخر يحتاج الافراد فيه الى مثل تلك التوجيهات
والله اعلم وعلى ما نقل الشيخ عن البديع لا يحتاج الى تاويل قوله فان
اول فيما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة هذا شرح لقول النظم وان لمنو
معنى ما به قرنت لاكنه تفسير بالاخص لان يعم نية معنى من كما وبالتاويل
بما لا تفضيل فيه وبالزيادة المطلقة كما للمبرد وغيره وقوله
وان كان على بابه من المفاضلة اي التفضيل شرح لقوله من اذا نويت معنى من

لاكنه



لاكنه تفسير بالأعم لأنه اذا اريد به الزيادة المطلقة لا بالنسبة
الى المضاف اليه لم يكن مبينا لمعنى من في المضاف اليه مع انه محل بابه من
المفاضلة في الزيادة فالحاصل ان عبارة الناظم احسن وهي منطبقة على
الاقسام الثلاثة التي ذكرناها والله اعلم فلما افاد بما ذكرنا ان ما
يقصد به الزيادة المطلقة حصل له المحل والذي ينوى فيه معنى من هو الذي
اريد به الزيادة على المضاف اليه ولا بد ان يكون هو بعضا مما اضيف اليه
فلا يجوز يوسف احسن اخوته لانه ليس من جملة اخوته لان اضافتهم الى
ضميره تخرجه من جملتهم ويجوز يوسف احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
لانه بعض من الاخوة ومن بني يعقوب والذي لا ينوى فيه معنى من هو الذي اريد
به الزيادة المطلقة او مطلق الوصفية بلا تفضيل واضافته لمجرد التخصيص
كما في قولهم اعدلا بني مروان ومن جعل للزيادة المطلقة وما لا تفضيل
فيه ويجوز على هذا يوسف احسن اخوته اي الاحسن من بينهم او حسنهم
قوله جارية المطابقة استدل لهم للتوضيح بقوله عليه السلام الا
اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا فها
الموطؤون اكنافا الذين يالفون ويولفون فافرد احب واقرب وجمع احسن
والثلاثة قراه فيها معنى من وجعل الزمخشري احاسنكم مما اريد فيه الزيادة
المطلقة فلا حجة فيه على ابن السراج وكذا لا حجة عليه في اكابر مجرميها لامكان
ان يقول هو للزيادة المطلقة اي اكابر مجرميها اي اناسا موصوفين بكمال
الكبرياء من بينهم تنبيه سكتوا عن تنبيه الشرح في قوله ان مجرد ادل
على ان الاضافة في اسم التفضيل لا تجامع من وهذا مما اغفل به المص واما قوله

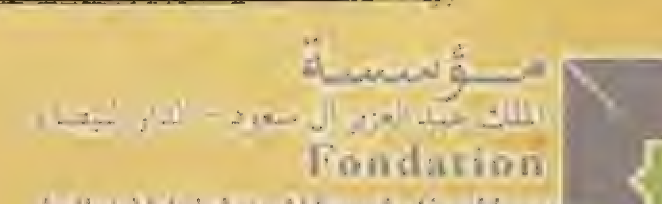
نحن بغرس الود اعلمنا منا ... بركض الجياد في السدف فعلى نية

طرح المضاف اليه كزيادة ال في بعض المواضع قاله وفيه ان زيادة الاسماء
لا تجوز عند البصريين والاولى ان يقال انه ابدل ... وجر بالاضافة
ضرورة تنبيه واخر ما نقله الش عن صاحب الافتتاح ان افعل



بالحذف لنبوّ المعنى عن التشبيه لا تبع لان النفي في اسم خير او قوة تبع اذا جاء
مرجحة بمنزلة الانكار بدليل وجوده مع بقدر انفعل في قوله سبحانه وتعالى
ءآلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين اي لم يحرم شيئا
من ذلك قوله ويكره ثم ايت قال ظن لم يقطع ظن بالقياس والانكار يمكن
ان يعود لهما فيشبه ثبتا قوله اذا اشبهه نفي قاس عليه ظن النفي والاستفهام
الانكاري كقولك لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل
احق به الحمد من محسن لا يمن وهو قياس قريب وان منعه ابو حيان على عادته
في الجمود على خصوص ما سمع وان لم يكن لذلك الخصوص اثر في العلية للحكم
وقياس حتى ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وعن الرماني انه لا يشترط نفي ولا شبهه فاجازه الى في
الاثبات قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا
المثال اعلم في هذه المسألة ولذلك تعرف بمسألة الكحل وقد افردت بالتاليف
وتكثير التعريف للمسألة احب الى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول
الشاعر * ما رايت امرأ احب اليه البذل منه اليك يا ابن زياد *
وقد جوز الاعلم كون الرفع بمبتدأ مع اسم التفضيل على الخبرية وفيه
الفصل باجنبي بينه وبين متعلقه وهو ممنوع قوله يجوز ان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد قد رجح وغيره الفعل ماضيا وهو
حسن والمراد بهذا الكلام انه يصح حلول الفعل محل التفضيل مع تغيير بقية التركيب
كما رايت لانه اذا ذهب اسم التفضيل ذهبت من التي من توابعه ولوازمه
فاحتيج الى الاتيان في موضعها مع مجرورها الى ما يفيد افادة المراد وهو قوله
كحسنه وهو صفة لمصدر اي حسنا كحسنه في عين زيد وزاد دعوى افادة المعنى
بان الاول يفيد نفي من يكون الكحل في عينه احسن فقط فيبقى من يكون في عينه
مساويا لزيد والثاني يفيد نفي من يساوي زيدا في حسنه في عينه ومن يكون
في عينه احسن بالاحرى فلا يبقى الا من يكون في عينه ادنى واجاب بان اسم

التفضيل



التفضيل اذا وقع بعد نفي واقترن بمن فالمراد به تفضيل مجرور من في نفي الافضلية
عن مرفوعه فلذا يجيء رفعه لمجرد المساواة واثباته ونفيه بل المراد اثباته البتة كناية
بانه تم عن الافضل لان صورة المساواة نادر ان المرفوع لا تكاد تتحقق فاذا نفيت
افضلية المجرور تعينت افضليته فقولنا ليس في البلد اعلم من زيد عبارة عن كون زيد
اعلم اهل البلد وصورة المساواة لا تتحقق بانه الا نادرا وقع في المثال وما اول به
اثبات كون الكحل في عين زيد احسن منه في عين غيره ونفي كونه في عين غيره احسن
او مساويا لا يكن بنفي فقط وهو انه اذا اردنا تغيير التركيب لم نكن تحصيل تلك الصور
التي ضبطت بها مسألة الكحل خصوصية فمن قال انه في هذه العلة تتكرر في جميع افعل
التفضيل فيلزم جواز رفعه الظاهر مطلقا او انه في تعني من رأيت من رجل احسن منه
ابوه حسن ابيه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن
في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فلا اكثرية الا ان اتى على حلول الفعل محله في
المثال الاول وكذا المثلية اذا اقتصر على الفعل في مسألتنا على انك لو وضعت الفعل موضعه
في مثال الحريري واثبت الهاء بغير لفظ المرفوع منصوبة فقلت ما من ايام يحب الله
الفعل فيها الصوم في عشر ذي الحجة وما رأيت امرأ يحب اليه البذل كحبه فاذا كان مرفوعه لا
يرفعه الفعل المناسب له ضعف اعتبار المناسبة علة لرفعه الظاهر وعلل سيبويه
رفعه الظاهر في هذه المسألة بانه لو جعل المرفوع مبتدأ واسم التفضيل خبرا له او بالعكس
لزم الفصل بين اسم التفضيل ومتعلقه باجنبي غير معمول له ان كان مبتدأ او معمول له
لا من حيث تضمنه الجزء ان كان المرفوع خبرا وفيه نظر لا مكان التخلص من ذلك بان
يقال ما رأيت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد او الكحل في عينه احسن منه
في عين زيد ولم اقف على تعليل سالم من الكلفة ومن ذلك ان ابن الحاج في جزء في الفقه
المسألة لزالت خمسة تعاليل كلها لا تخلو عن نظر ومن تعلقها في الاشباه فانظره
قوله ومن يعرف النحو التي وتدخل من انها على الاسم الظاهر فيكون من انواع الـ
النحو كما هو التوطئة الى ابن خفاجة اذ المصرع بيت فليس هنا مجاز على الحقيقة
قبل المثال في موضع ابن خفاجة وما بعده التوطئة الى ابن خفاجة ومن جوانب الجواب في
المثال والتوطئة بعده الى اخره فتامله او نظائر قبل هذا الحج ومن شأن النحو

الثانية بظاهر لفظها فالكلام اوضح ﴿قوله﴾ فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
قال الشيخ رحمه الله احسن في هذه العبارة بدل من قوله كعين زيد لان عينا كعين زيد عينا
احسن فيه الكحل منه في عين زيد فهو بدل كل من كل لتساويهما في الافراد والمعنى
ما رأيت عينا كعين زيد في الكحل ولا ابدل تعليقه عينا احسن فيه الكحل ولا مثلها فيه
هذا حاصل كلامه وهو مثل قول الشاعر

ما ان رأيت كعبد الله من احد * اولى به الحمد في جود وفي اعداء

ومنه بيتا الكتاب المعزوان لسحيم

مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ما وقى الله ساريا

فاقل اسم تفضيل صفة لقوله واديا وفيه متعلق به الضمير في به والضمير للوادي وفيه الشاهد
واتوه صفة لركب القصد اولا وتئية بفتح ثم همزة مكسورة فمثناة مشددة تفعلة من
تأيا اي تمكث وهو بمعنى التلبث والتوقف يقال تأيا اي تلبث وانتصابه على التمييز
المحول عن بدأ احسن منه فيكون في الاصل مثل فاعل بأقل فيقال الى ركب الذي
اقل به تئية ركب واخوف عطف على اقل وفاعل اخوف ضمير الركب ويجوز ان يكون الا
واخوف به ولو جيء به على الاصل لقيل ولا ارى واديا اقل به تئية ركب منهم في وادي
السباع ويقرا بتحويله ولا ارى واديا اقل به ركب تئية منهم في وادي السباع فان الضمير
فلك من ركب ووادي السباع فانه حذف المفضل منه من وادي السباع وفيه اتى حذف
مضافين هنا في وادي السباع على موضع ﴿قوله﴾ اي فعل ما احد احسن به الجميل
من حسن الجميل بزيد هذا تفسير فاسد خارج عن صورة المسألة وموضوعها بل ان معنى ليس
في المفاضلة ونعت بين الجميل المتعلق بزيد والجميل المتعلق بعمرو لان الجميل مفضل
على نفسه باعتبارين متعلقين مختلفين كما ان الكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين
مختلفين فان مثل التصحيح ما احد احسن به الجميل منه بزيد ثم تظهر في موضع اي ضمير
توصلا الى اضافة الجميل فتقول ما احد احسن به الجميل من جميل زيد ثم تحذف المضاف
فتقول من زيد وهذا بيان ثم هنا حذف اكثر من مضاف وليس المفضل عليه من حسن الجميل اذ لا
معنى لتفضيل جميل زيد على حسن جميل غيره فان النحاة قالوا انما هو من جميل زيد وجميل

غيرك الا من جميل زيد وحسن جميل غيرك **فان قلت** قد رفعنا ليتعلق به المجرور اعني
بزيد **قلت** هو متعلق بالحسن كما تعلق به بدونه ولا يلزم تعلق حرفي جر بمتعلق المغنى
باسم التفضيل لنيابته مناب عامل يليق بمحلها في غيرك من العوامل كما مر في قوله والافضل
من ولاية الفضل بالتصريح تقديرا ناسب لما تقرر بل الافضل اولى به الفضل منه بالعرض
كما قرره المرادي ثم الكحل في موضع رفع الظاهر واصله الكحل بعد ما هو منفصل الضمير نسخ
حذف المضاف فصار من الضمير ولا معنى لتفضيل الفضل على ولاية الفضل **تتمة**
افعل صح كالفعل عمل اسم التفضيل لغير الرفع فاذا صح واما المفعول به فكلهم متفقون
على انه لا ينصبه فاذا وجد ما يوهم ذلك فبا فعل دال عليه بفعل ناصب له نحو هو اعلم من يضل
عن سبيله اذ اعلم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا *
ولا ينصب المشبه بالمفعول كالصفة المشبهة لانه افعل عن التشبيه ولان الصفة
نصبت من موضع ذريعة الى الاضافة اليه ولا يرفع اسم التفضيل الظاهر الا في موضع الا
مع شروطه مسألة الكحل ومع ذلك لا يضاف اليه ويعدى اسم التفضيل للمفعول بفعله
باللام نحو اضرب منا لزيد التزم فيه اللام التقوية الا ان كان حبا او بغضا فان فيه تفصيلا
فان افهم علما او جهلا عدي اليه بالباء نحو انا اعلم به وادرى واعرف واجهل له وافعاله
قد تتعدى بنفسها الباء نحو علمت بزيد وجهلت به وان كان بفعله متعديا للمفعول بحرف
تعدى به اسم التفضيل نحو انا ازهد منك بزيد وامر به عليه ويتعدى باللام وفي بمعنى
كسى وعلمت باللام وينصب الثاني بمحذوف عند البصريين تقول انا اكسى منك لعمرو
والثياب اي اكسوه الثياب وانا اعلم منك لزيد منطلقا اي اعلمه منطلقا وقال صاحب
المغني اغنى ابن مالك فيه ان عد مفعولي التفضيل من باب كسا فيهما زائد وتهجون
فانه في ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او بان زيدا منطلق فيكون مما منع مانع
من وقوع الفعل منه فتوصل اليه بالشرط بحرف ويضمر لعمل المضمر في ذاك واعلم من
وافعل تكلفا انا اعلم منك بانطلاق زيد وان كان مما يفهم حبا او بغضا تعدى الى الفاعل
في المعنى بالى اي المحب والمبغض فهو من احب الى الله واحب الى وابغض اليه
واما الباقي فان افعالهما تتعدى الى المحب والمبغض باللام عند التعجب نحو ولا كرامة لله
حب الشيء الشيء ورغبته فيه فان كلم وكره الشيء انكره وتعدى افعل الى المفعول بحسب

ومن معموله الحاصل له بسبب نقل الصيغة وينصب الظرف والحال والتمييز نقدم ا
وفي التسهيل فإن أول بما لا تفضيل فيه جاز عمله أو أن ينصبه المفعول به قال في
ويحتمل أن يكون منه الله أعلم حيث يجعل رسالاته وليس منه قوله

فما ظفرت نفس امرئ يبتغي الغنى * بأبذل من يحيى جزيل المواهب

لأن ما نصبه من ذلك بفعل جزيل منصوب بمحذوف أي يبذل جزيل المواهب

مبحث النعت

وإن عرف عند الناظم بين تسميته الوصف والصفة ولا يعبر الكوفيون إلا بالنعت قوله
تا قبلها من قول الناظم الأول ومن اشتراطه أن وجوب تقدم المتبوع على التابع وأجاز
صاحب البديع توسط صفة الاسم أو الكثير من قوله زيد العاقل وتمسك
فيما بنا لما ورد في قول الشاعر

ولست بمقر الرجال ظلامة * أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا

وهذا ضرورة عند الجمهور وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط كونه بالواو
وأن لا يتقدم على العامل نحو زيد وعمرو قام وأن لا يؤدي إلى وقوع العاطف صدرا وأن يكون
عاملا غير متصرف نحو قام وعمرو زيد وأن لا يكون المعطوف مخفوضا
ولا يجز البصريون ذلك إلا في الشعر بشروطه كقوله عليك ورحمة الله السلام
وقوله

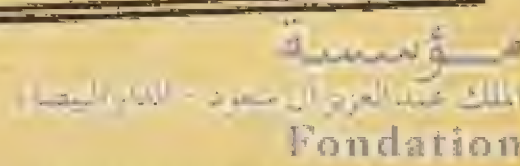
لو كان يشكو إلى الأموات ما لقي * الأحياء بعدهم من شدة الكمد
ثم اشتكيت لأشكاني وساكنه * قبر بسنجار أو قبر على قهد

وجاء في الضرورة تقديم التوكيد كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

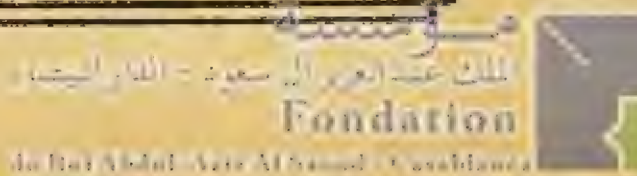
وجوز صاحب البديع أيضا تقديم بدل البعض والاشتمال على ما قبله نحو أكلت ثلثه الرغيف
وأعجبني حسنه زيد ونقله في الارتشاف في باب البدل ولا يتقدم معمول التابع على
المتبوع خلافا للكوفيين نحو هذا طعاما رجل يأكل وزيدا أنت رجل تضرب وعلى طريقة
الكوفيين جرى الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا وفهم من قول
الناظم الأول وقوله مع ما قبلها أنه لا يشترط اتصال التابع بالمتبوع قال في

التسهيل



التسهيل ويجوز فصله بما لا تتمحض غرابته منه ان لم يكن توكيدا او نعت مبهم او شبه
مبنيه ه فيجوز الفصل بمعمول النعت نحو حشر علينا يسير وبالمبتدا نحو افي الله شك فاطر
السماوات والارض وبالخبر نحو لفيل ... وبجواب القسم نحو بلى وربي
لتاتينكم وبجملة اعتراضية وانه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف نعت معرف معمول
لعامل اخر نحو مررت برجل على فرس عاقل ابلق وبخلاف الفصل بين التاكيد في نحو جمع
الملة بكلهم اجمعون والنعت اللازم نحو جاء والجملة النعتية فقوله في الاعراب
اذ فيما بناته اعراب وجودا وعدما بمنزلة قولنا قام زيد والجملة التي لا محل لها
المعطوفة على مثلها او المبينة لها او المبدلة منها والمراد الاعراب ولو حكما من جهة
ابتداء الخبر عند التركيب في باب ... والبناء لانه لم تجر مجرى الاعراب محلا الاعراب
ولا بد من توافق التابع والمتبوع في كون اعرابهما لفظيا او تقديريا او محليا وقوله فيهم
في ذاتها واشتغل المرجع قول ... ابن ... لانه بقوله اذ ... في موضعه
في انواعها ومن قوله ما قبلها فقوله جملة دليل الحصر منها ابن ... قال
وانما الحصر بكونه ... والترديد بين التبعية وابن ... على ما ذكره ...
من ذات التابع ... تبعا لا يجوز ان يكون ...
التقسيم ... خارج عن ذات التقسيم قال في الجمع
واذا اجتمعت رتبت كذلك يعني يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه
جار مجرى النعت ثم التاكيد لانه شبيه ... عن المتبوع ... ثم
البدل لانه كغير التابع في ... المنسوب لواسطة
حرف قال وقدم ... التوكيد على النعت لان التوكيد تقرير للمتبوع على ظاهره
وفي النعت زيادة على معنى المتبوع وما ليس زائدا على ... اقرب اليه مما
هو زائد عليه قال وينبغي تقديم البيان لانه شرح لحقيقة المتبوع وهو اشد
في التفصيل من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وغيرهما واصل
عامل التابع ... فقوله والمراد بالمكمل الموضح ما ذكره ... من
انه اختلف في معنوي ... والتخصيص ... فالذي ... كرهنا
ترجعها الى معنى واحد للايضاح والتخصيص ولا ينبغي حملهما على الخلاف ... الايضاح

ورفع الاحتمال عن المعرفة بسبب ما عرض من اشتراك اللفظي ومثاله في اشتراك
النكرة معنويا وذلك واضح في المطالع وانه في غيرها فيناله مثالنا وقعت لكن في
وقعنا واحتمل بالمطابقة المعنى الكلي الشامل لتلك الامور فيأتي بالوصف الكلي
ليرفع اللفظ بين فانه لا لاحتمال التعين الى اختيار التفسير وغيره وتسمية هذا
الاشتراك اللفظي صحيح لعلة الوضع على ذلك الوجه مثلا او على كثير بعرف ما
يستعمل فيه لفظ تلك المعاني من الامور فان غاية انه اختصار في الوضع وان
كان اصطلاح المعروف في الاشتراك اللفظي انه ما تعدد فيه الوضع حقيقة
كعين وغيره والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي من شيوع اللفظ في جنس من الدلالة
بحيث لا يختص به واحد دون احد فيصير بعد التفسير مختصا بنوع من ذلك الجنس
كجاءني رجل عالم فانه قبل ذكر عالم شائع في افراد جنس الرجل والآن خاص شيوعه بافراد
افراد المتصفة بالعلم وذلك رفع للاشتراك الذي هو النوع اعني المتصف بالعلم وبين
غيره وتقليل للاشتراك الجنسي بين افراده في افراد ذلك النوع وغيره فيه مثاما
بين الرفع والتقليل لان المرفوع الاشتراك الجنسي والباقي التقليل من الاشتراك
النوعي فانه اقل من الاشتراك الجنسي فقوله غير شامل لانواع النعت يقال
عليه انك حملته على غير الشمول ومثله غير جامع بتفسير التكميل الذي هو يعني
الى تمام في الكلام بمجموع الايضاح والتخصيص ولو فسر بافادة معنى في المتبوع
فيكون كالمتمم لما سبقه من افادة معنى في متبوعه من حيث انه جيء به لزيادة لكان
شاملا لافراد النعت التي جيء بها لاجل افادة معنى من تلك المعاني التي ذكرنا فيخرج
والشك اي معنى كل منها وهذا اولى من جواب في الشرح بان اصل النعت ان يكون
للايضاح والتخصيص ولم يوضع لما سواهما واستعماله لغيرهما مجاز على خلاف الاصل الموضع
فان هذا فيه نظر وهذا اشار كاتبه الى ما ذكرنا من عدم نظم معنى التمام ما سبق على
توضيحه وتخصيصه وهما اصل ما للموضع والشرح والمعاني التي يعبر بها النعت تسعة
وبعض عشر وهذا الكشف والشرح نحو الجملة الطويلة التي يعبر المعنى يحتاج الى فراغ
يشغله وقوله ما الى المعنى الذي يطرح الكلام كان مقررا وهذا معنى ما ورد وعن
ابن عمر انه سئل عن الله تعالى ما نشر البيت ولم يزه وكذا سئل تغلب عن الموضع



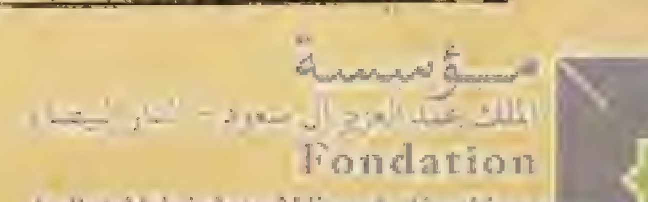
فهذا الآية ولم يرد فيه من هذا القبيل إلا غير النعت الكاشف والفرق بين النعت
المؤكد والكاشف أن المؤكد يدل على بعض مدلول المنعوت كأمس الدابر والكاشف
يفيد جميع مدلوله لأنه يفصل حقيقة الجملة **فإن قيل** جوزوا في المعرف بأل
بعد الإشارة النعت والبيان فما الفرق بين كل واحد منهما **قلت**
يفرق كل من هذين أنه ضربا لحيثية وإنما عيناه من حيث جموده وكشفه حقيقة المشار إليه
موضحا ومن حيث أنه في معنى المشتق ومؤول به ومعين لاشتماله في ذات المشار إليه
نعت فإذا قلت مررت بهذا الرجل فإن قصدت معنى مررت بهذا الذي حقيقته
أنه من جنس الرجال فهو عطف بيان وإن قصدت معنى مررت بهذا المتصف بالذكورة
والبلوغ حتى كأنك قلت بهذا الذكر البالغ فهو نعت وعلى هذا القياس فقوله
ومن التعريف والتنكير استثنى ابن مالك المعرف بأل الجنسية المراد به فرد مبهم
فإنه يجوز وصفه بالنكرة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا كما يجوز
وصفه بالجملة كما يأتي والمنقول عن الخليل فيما يمثل بالرجل خير منك أن خيرا نعت
على تقدير أل **قلت** يلزم الجمع بين مرادفين إذ يقول عرفها لفظا مسوغ لذلك
وعكس ابن عصفور فجعله بدلا لأن أل في الرجل فالكم وعثر إنما ذهبا إليه الحكم
بالبدلية وذهب الأخفش إلى جواز نعت النكرة المختصة بالمعرفة وجعل الأوليان
صفة للآخران في قوله جل وعلا فآخران يقومان مقامهما الأوليان وأجاز بعضهم
وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وأجاز ابن الطراوة أن يكون الوصف خاصا بالموصوف
كقول النابغة

فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

فإن ناقعا نعت يوصف به السم ومعناه بالغ ثابت أو طري وخرجه الجمهور
على أنه خبر ثان على أن في دعوى أنه نعت هنا مخالفة لأن الذي يقال دم ناقع أي طري
كما في القاموس وزاد وماء ناقع ونقيع مجتمع أي كثير وأجاز الكوفيون الإتباع
في المدح والذم نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده وهو عندنا لكن من بدل أيضا
وشرط الجمهور أن لا يكون النعت أعرف من المنعوت ولذا قيل عليه فيه الضمير لا
ينعت ولا ينعت به وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب بنعت مدح أو ذم أو ترحم

نحو يغزون بالجيش عملا ء الغيوب اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم مررت به المسكين
وخرج على البدل وكذا متوغلا في البناء غير اسم الاشارة والموصول فقوله وجمع التكسير
ان يجمع من الافراد كفعلى الا وفيه تنكيت على كلام في قوله ذا الجمع لدلالته على ان
الافراد اخف وجوابه انه انما دل على ان الافراد اخف من نحو وعلامة الجمع وعلامة
الجمع انما هي في جمع التصحيح واما جمع التكسير فمسكوت في النظم عن بيانه مرتبته من
الافراد بل يؤخذ من كلامه في التمييز ان العلامة التي دل التشبيه بالفعل على انه
اخف منهما والعلامة لاثنين ذلك ، وجه التعليل ان الاسناد الى اثنين او جمع ، وقد
يقال سعدا وسعدوا ، فقوله مثالا للفعل اذ فيه اذا لا يمتنع التمييز في علامة
التثنية وعلامة الجمع اذا كان موضوعه كالظاهر مثنى او مجموعا وانه قد تلحقه
علامة التثنية والجمع ج وفيها وعلامة التثنية وعدمه ولا شك انه اذا لم
تلحقه علامة الجمع لم يخل الا يجمع من ذلك مما ذكر بان يعدل للفظه او يجمع جمع
تكسير فيهما اخف منهما والعلامة واما هما فيما بينهما فمسكوت عن ترجيح احدهما
على الاخر وقد اختلف في الترجيح على ثلاثة اقوال ذكرنا الشارح المرادي وغيرهما
مثل ان يجمع الافراد او التكسير او نحوهما المرجوح منهما وبهذا يتبين لك
ان ما غير الاخير وارد على النظم وقد زعم انه كالظاهر وروده عليه وانه يوهم
امتناعه وليس كذلك واورد المرادي على النظم ايضا ان النعت الرافع لضمير
المنعوت قد يعامل معاملة الرافع للسببي اذا كان مثلا له فيقال مررت برجل
حسنة العين كما يقال حسنة عينه وكلامه يوهم امتناع ذلك لان الفعل لم
يؤنث وهو مسند الى ضمير المذكر ولو كان الاسناد الى مؤنث لحول عنه نحو زيد
كريمة الام قد نقله واجاب بان ما حكاه لا يلزم من ذلك وهو ضعيف وذهب كثير
منهم الجرمي الى منعه وهذا الايراد والجواب يتوجهان على كلامه هنا ايضا واشار
ايضا الى ان المطابقة في الرافع لضمير المنعوت مشروطة بعدم المانع كما في جريح
وافعل من وجميع كلمة وضع للتثنية على ذلك للعلم به من ابواب اخر فقوله
والمراد به ما دل على حدث وصاحبه هذا هو الاول وبالمشتق ايضا نحو
مررت برجل اسد اي شجاع وبزيد هذا الا اي بزيد متضمنا حروف المصدر

اثراه



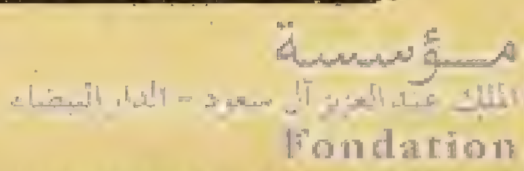
الدال على ذات الحدث ولذلك ما أخذ من مصدر للدلالة على صاحبه من فاعل
او مفعول كان أولى من جهة أخرى ومن ادعى صاحب الحدث فقد بعد عن قوله لزمانه
ومكانه وآلته اذ ليس شيء منها باختصاص بالفاعل والمفعول ولذا مثل في شرح
الكافية والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او لحق بمثله الصفة
او صفة مشبهة او افعل التفضيل ويجمع ان يقال ما دل على فاعل او مفعول
به متضمنا معنى فعل وحروفه هـ ولا حاجة الى قوله معنى فعل لانه اغنى عنه قوله
ما دل على فاعل او مفعول فكفى ان يقال ما دل على فاعل او مفعول متضمنا حروف
الفعل ثم ان المراد بما في دفع الاعتراض ان اورد على كون معنى المشتق يشمل اسم
الزمان والمكان والآلة ولا يوصف بها لانك قد اشترطت المراد لا تفريع الذي د
وقول في اذ الكلام هنا مراد ان لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا
مناقشة في المثال فكلام فيه ان هذا اذا كان افعل هذا للناظم اخرته فلا يتبع
لانه يصير مع مراده بالمشتق متوقفا على الاطلاع على ما ليس متعارفا عند غيره
ويرجع الى اعتبار المراد وقوله لا تفريع الذي اد ان اراد ان هذا الكلام مفرع في
هذا الباب له ولغيره محتاج الى اثبات ذلك ولم نر من ذكره والحق في الجواب
عن كلامه انه مثال للتمثيل اذ لا نعت بمشتق فقط وصفته انه كـ صعب وذرب
في الدلالة على الحدث وصاحبه فخرج ما ليس كذلك وجوز الخ في ذرب ان يكون
بالمعجمة بمعنى حاد اللسان وبالمهملة من درب بالشيء اذا اعتاده قوله
كاسم ابن مالك في اشتهر به شبه المشتق على ما في النظم ولم يتبع ذلك بتقسيم
مشتق عند ولد [illegible] وغيره ان ما اشبه معنى المشتق من الجوامد منها مطرد وغير
مطرد فالمطرد ضربان ما جرى مجرى المشتق ابدا وهو ذو الصاحبية وفروعها وذوا
وذو واسم الاشارة وذوات واولو واولات الكمالية واسماء النسب المقصود سواء كان
بالياء او بالصيغة كدمشقي وتمار ومرج نحو فخري لانه غير مقصود وما يجري
مجراه في حال دون حال وهو كثير منه اسم ابن مالك غير المكان مثلا للكوفيين
والسهيلي وانه قد ينعت به ومنه ذو الموصولة وفروعها واسماء المبروز بدال
ومنه حسبك وبقوله فما تفرع في الى اخره مع انه يمنع الى تعرفا بالنعت فاقه
لمعرفة نحو عندي رجل سبعة من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال تسعة او

نحو ما رأينا عبداً من رجال ورجلٌ كبعضنا ومثلاً من رجل وحماراً من رجل ومنه
مثل وغير بمعنى مماثل ومغاير ومنه كل وجد وحق مضافة أي مثل تستعمل
لفظاً ومعنى نحو رأيت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل أو رأيت رجلاً
كل رجل أو جد رجل أو حق رجل أو رأيت المرأة كل الرجل والمطابقة في النعت الكثير
ومنها ما ثبت في نحو قولهم رجل ما شئت من رجل أي تحكيم وما موصولة أو موصوفة
خبر محذوف والجملة صفة أو ما صفة موصوفة ومنه تكرير الموصوف مضافاً نحو
هذا رجل رجل صدق وهذا رجل رجل سوء والصدق هنا بمعنى مطلق
الجودة في المعنى في التعريف ومن غير المتكرر المضاف والمعرفة والمنسي بمعنى
ملازم كما مررت برجل أسد مؤولاً على حذف المضاف أي مثل أسد ونحو
ما تعرف في الخبر والحال فقال

*

وليلٍ يقول الناس من ظلماته * سواءٌ صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتاً حصينة * مسوحٌ أعاليها وساجٌ كسورها

أي سود أعاليها وكسورها سود كسورها والشاهد في التابع بمثله ليعبر بكماله نحو مررت
برجل رجل أي كامل في الرجولية والجنس المتنوع منه يوصف به المتنوع نحو هذا تمر
تمر برني **تنبيـــه** قول ... والمنتسب يحتمل أن يريد به
وحدانها الإشارة ولذلك إن أحسن أن تكون في الإشارة إلى الماهية ويحتمل أنه
الإشارة إلى الماهية والموصولة على لغة من أعربها وقد يجوز أن تكون ذا من الموصول
في ذا الذي يوصف بها لما يوجد ما تعرف ولأنها لا تقع إلا بعد من أو ما إذا شبهها بيني
قـــوله المعرف بأل الجنسية المراد نوع منه وهو ما أريد به الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن فرد مبهم ويسمى المعرف بلام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتم
اللحم حيث لا عهد ومنه واخاف أن يأكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة كما في
التلخيص **قـــوله** على اللئيم يسبني البيت في المعنى من جعل الجملة صفة وجعلها
حالاً لأنك إذا جعلتها صفة لم تكن فيها إلا الحال ... يلزم أن يكون المرور
وقت السب وهذا ... المراد أنه يمر باللئيم من شأنه أن
يسبه لا يسبه ببعض شيء ثم يقول لا يعنيني شأنه أو يريد بالسب وإنما
لم يعتبره كأنه يعاتب نفسه لتشعبه على إعراضه عنه وإذا جعلتها حالاً



لا يتعين المجرور بحرف السبب وهذا المغني انه يجر به سابقا لانه متعوض عنه
وان فيه سلك هذا أبلغ في الاغراق مع سماع السبب غاية في العلم
وان هذا لا فليتنبه في الاول دلالة على انه شجاع وانه يعرض عن النساء مع
علمه بان منها ذلة وعادة فيه انه يتعاطى السبب ويشتغل به المرة بعد المرة والى
والثمانية في تغيير هذا فقوله وان نكرة مشتملة على ضمير هذا مراده كما في بقوله
يا عظيمة ما اعظمته حسنا وقد يرد جميع ما يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدا الى
لم يذكر المصنف الا الضمير لما في المغني وايضا هو لم ينبه على حذف رابط الخبر
بها ونبه على حذف عائد الموصول بها مع وقوعه مثلا بالجملة كان الاولى كان يقول
يا عظيمة ما صلة بها يرى   وفي التسهيل ان الحذف في الخبر قليل
ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر وينبغي من التنبيه بالصلة ان الرابط
هنا غير ما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وان لم يكن الا على حد التفصيل الذي في
عائد الموصول فيحذف المرفوع منها في حد الصلة بلا اشتراط كقول كقوله
ورب مثل عاز   اذ مرعاز والمنصوب كقوله

ابحت حمى تهامة بعد نجد * وما شيء حميت بمستباح

وقوله

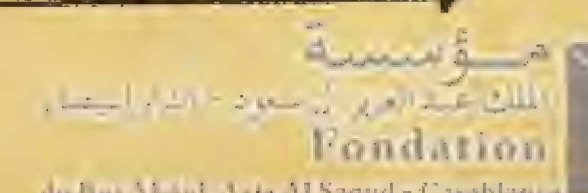
فما ادري اغيرهم تناء * وطول العهد ام مال اصابوا

ويحذف المجرور بحرف ان كان الموصول مجرورا بمثله نحو مررت بزيد الذي مررت به
قال في المغني ولا تعلق تقدير به ازيد مرات وهذا في غير مشتغلا الذي حيثما
نحو وحينا تعجبوا على تقدير بهم ثم حذف الجار والمجرور معا او حذف
الجار واتصل الضمير ثم حذف بالفعل كما قال
ويوما شهدناه سليما وعامرا   الذي قياسه لم حذف
منصوبا فيه في الاول على من وانتهى عن ابي العص وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي
لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء ولا يكون المحذوف فيه وقال الكثير انحذف فيه
منهم من قال خبر بعد ان وله فليس عندي انه ... قال في المغني وسمعنا في
لما عندنا هو قال في التسهيل ويجوز حذف المجرور بمن على كلام او غيره
ان تعين معنا له هو قال ابن عقيل نحو منوي يوما مبادرته ان يوما منه وعندي

بَرْكٍ كُثْرٍ مدرهم اكثر منه وخرج بالتعيين من في شعر بمعنى منه فلا يغني في مثال المصنف
هـ قوله الخبرية تلك لانها لا يخبر عنها وانما يخبر عما هو كونها طلبية ولا يلزم من
امتناع تعين الخبرية للدخول الا في نظائرية النعت الطلبية كبعت وتقول بعتم الطلبية
فلو قيل قوله وامتنع هنا البيت بان يقول بعد قولنا فان فطلع انا من
ما اعطيت ما عليه لما يرى . تمت انتهى

والخبرية بذي الوصف اوجب ‖ والقول اضمر ان اتت للطلب

ثم لا يجب ايضا ان تكون معلومة النسبة الى موصوفها لان المراد منها التخصيص او الا
التعريف كالجملة فلا اشكال في قوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة فان قلت هلا اعتبرت يجب ان تكون نسبة معلومة للمخاطب فيكون
عالما او لجاهل نارا في جزاء موقدها الناس والحجارة قلت لا يمتنع ان يتقدم لهم
بذلك سماع من اهل الكتاب او سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم او سمعوا
قبل هذه الآية قوله في سورة التحريم نارا وقودها الناس والحجارة فان قلت
فلم جاء في النار الموصوفة بهذه الجملة منكرا في سورة التحريم وهاهنا معرفة قلت
تلك الآية نزلت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم نزلت هذه بالمدينة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا انتهى وفي زعمه ان آية التحريم نزلت بمكة وانه قبل آية
البقرة نظر بل سورة التحريم مدنية بلا نزاع وكذا البقرة ومقتضى البيان ان جعل سورة
البقرة من اوائل ما نزل بالمدينة وفي آية التحريم الوصف بالجملة الاسمية وفي البقرة
ان الوصف بالفعلية اقوى منه بالاسمية وزعم بعض ان ذا الالف الجنسية في بعض الا في
بالمخارعية فغرور آية لهم الليل نسلخ منه النهار وقد صرح بانه نعت للمريخ الا في
جملة سمعت بنيتهم صيغة للراح في قوله ‖ كأنه منهل بالراح معلول ‖ بل
وسوعنا لها للرجل تنبيه هذا تدخل الواو على الجملة الموصوف بها
ولذا لم يقل كم في فما اعطيت ما اعطيته حالا ‖ خلافا للمجاز اشتراطه فيما كان رقم
قوله ما لو اعز رجل عنزل حيثه بعا لو اعلى ان الوصف بالمصدر سماعي يقتصر
فيه على ما قاله العرب ولا يقاس خلافا لمن يقول بعدمه وعبارة النظم تشير الى ان
بنسبة النعت به اتينا ونسبة النزاع الا في الفراد والتذكير يحتم لكن يشكل عليه اتيانه
بقيل فمن انعبارة قوله ونعتوا بجملة منكرا مع انه منكر والتكرار لا تشتلزم النعلي من



كما تقدم في موضعه حالة وحالية أكثر من نعتيه وعطفا كما في شرح التسهيل للناظم
وذلك صحيح ولكن لم يفد الأفراد بغير الميمي لأن الأكثر يسمون الميمي اسم مفعول د
مصدرا ومر فيه صح في باب إعمال المصدر أنه اسم مصدر فلم ينتج منا إلا التعبير
هنا بما بدل التعبير إنما هو صح ما صح إذا لم يقل إنه غير معنى فــــقوله
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق في نقل عليه كلا الوجهين يوجب كونه
من شبه المشتق مندرجا في النوع الثاني فلا وجه لعدله نوعا مما ينعت به مستقلا وأما
على جعل الذات نفس المعنى مبالغة فلا تأويل ولا حذف فيظهر كونه نوعا مستقلا
وليس ذلك بمجاز لغوي بل عقلي في النسبة التقييدية إذ لا فرق بينها وبين الإسناد فيه
وإنما يكون مجازا عقليا عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه أما من
يشترط كصاحب التلخيص تبعا للسكاكي فلا تنبني هذه النسبة حقيقة ولا مجازا فقوله
فيما اعتبر معناه النعت في هذا البيت هذه تثنية المنعوت وجمعه نظرا إلى الأمثلة هي فيما
كان المنعوت فيه نكرة يجعلها الشارح فيما فيها ويتكلم على نعته من جهة القطع والإتباع في
من جهة الجمع والتفريق الشراح أنه مشكل وفي تتميم بيانه بأنه يحتاج أولا إلى معرفة
الجمع والتفريق وثانيا إلى معرفة ما يتبع وما يقطع فلا يفيد هنا بكون المنعوت
مجتمعا غير متفرق بل يتميز عنه بقول كم غير واحد المراد به ما دل على متعدد كما للشاطبي
في شرح التسهيل مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين أو أسماء بعطف أو بغير
مع اتحاد العامل أو تعدده فيه أن الكلام الذي في الجمع والتفريق والقطع وعدمه
أمر أسلم يعزى لنفسه فلا يصح تقييد أحد المتلازمين بما ينافي الأخرى لئلا يفوت في كل
منهما ما ذكره الآخر فلا يفيد موضوع مسألة الإتباع والقطع بكون النعت مجتمعا أو
متفرقا كما في حاشية الزرقاني التقسيم غير صواب فيه وإنه وإن قوله الصلة إذا مثلا
مجرى أو نقل ما لم يفد في الحقيقة والنقل يجب اتحاده بالموضوع فيقال عليه
اختلف في كل منهما بالحكم المذكور في الأخرى بأن فيه قياسا إلى الحقيقة مفترقا بينهما د
ووجود الإتباع كذلك فذكر فصل الجمع والتفريق مشترط في تعدد لفظ المنعوت و
ومعناه وتعدد قوله فيه وإن الإتباع والقطع مشترط في كونه معرفة أو مجتمعا
فنعت المشتق مجتمعا نحو ... فيه جنسان ذوات الأسماء وما بينهما افتراق
وكذا ومن دونه جنسان فرقا ما فيه من اعتبار نصا كذا ومن هنا نحو

معترضة

ما على رجلين مختلفين وبالي ما ونعت الجمع مجتمعا نحو وانا [illegible] بكم كراما
كاتبين ومفرقا نحو جنات معروشات وغير معروشات ونعت اسم الجمع مجتمعا نحو بل هم
قوم خصمون ومفرقا كقوله

فوافيناهم منا بجمع كأسد الغاب والزاب وشيب

ونعت اسم الجنس مجتمعا نحو اعجاز نخل خاوية ومفرقا نحو عندي تمر منتثر وغير منتثر
ونعت الاسمين بعطف مجتمعا نحو جاء زيد وعمرو العاقلان ومفرقا نحو جاء زيد وعمرو
العالم والكاتب ويجب عند انتفاء القرينة على ان النعت الاول للمنعوت الاول والثاني للثاني
كما تقدم بالفرق فان العالم لزيد والكاتب لعمرو ومتفق [illegible] كذا زيدا وعمرا العاقلين ومفرقا
كلمت زيدا وعمرا العاقل الفقيه ويجب القطع حذرا من نسبة العامل الى متعدد
ليست منصوبة على المفعول وقد يكون [illegible] وكذا لك ان يكون المنعوت اسما
بعطف او بغير عطف مع كون النعت مجتمعا او مفرقا نحو مررت بزيد وبعمرو وبلال الشعراء
او الشاعر والكاتب والفقيه او اعطيت زيدا عمرا [illegible] بلفظ التثنية او
الفقيه الكريم والقطع حذرا واجب ايضا فيما لو كان بلفظ التثنية او الجمع
مع ان المنعوت ثلاثة فأزيد نحو الثاني لزيد وأخرى [illegible] البشر او غير
ما نعت [illegible] دلالة على تلك الذات من الكلام مع اتحاد العامل وان تنوع
تعدد لمعنى نحو جاء زيد وذهب عمرو الفاضلان او الجواد والبخيل وان [illegible]
[illegible] ونحو جاء زيد وانطلق عمرو الفاضلان او الجواد والبخيل والقطع واجب لهذا
ايضا فقوله وعطف اتباع ان زاد لا تبع والقطع [illegible] العروة [illegible]
الفضل نحو مررت برجل كريم ويجوز القطع وانت [illegible] مرفوعا ع

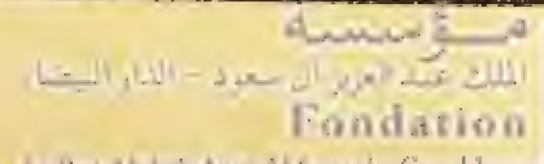
تنبيهات الاول

ما ذكر في التفصيل وتغليب التذكير والعقل
عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا ومثال تغليب التذكير في الشمول مررت برجل
ونساء صالحين ونحوه [illegible] ومثال تغليب العقل مع اشتراك عاقل وغير عاقل
[illegible] ومثال تغليب التذكير في التفصيل مررت برجل صالح وصالحة زيد وصالحة
ومثال تغليب العقل مع اشتراك في العبد والجمل [illegible] بعير [illegible]
[illegible]

الثاني

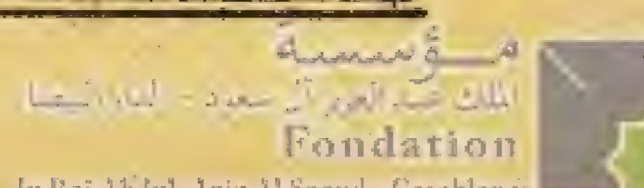
اذا تعدد المنعوت لفظا واتحد النعت لفظا
ومعنى نحو جاء زيد وعمرو العاقلان فلا [illegible] وهو [illegible]

مجتمعا كما مثلنا ومثل ذا ما هو إذا أفرد نعتهما عنهما وأما إذا جعل نعت كل بإزائه
متبوعه كرأيت الفاضل بقرطبة زيدا والعاقل وعمرا الجاهل وفهم بعض كلام بأن معنى قوله
لا إذا ائتلفا أنه إذا ائتلفا فلا يجب التفريق بل يجب أن يكون مجتمعا إذ القصد
لفظ المنعوت وجاز الاجتماع والافتراق إن تعدد لفظ المنعوت على معنى أنه إن تكرر
نعت الجميع تثنية وجمع وأن يجعل نعت كل بإزائه فرقا وهو تفصيل يعرف بأن قول قائل
بالجملة نعت قوله لا إذا ائتلفا وكلام هذا يقبل هذا الجواب بعبارة كلام
أخص **الثالث** يرد على الناظم وتوضيحه نعت اسم الإشارة فلا يجوز
تفريقه نحو مررت بهذين الرجل والمرأة فلا بد من تفريق ويجوز إتباعه على الإفراد والجمع
وما نقله يس في شرح من اعتراضه بمررت بهذين الطويل والقصير بأن البناء
شرطه الجمود والبدل بالمشتق ضعيف فلا ينبغي الإقدام على إجازته اعتراض على
خصوص مثال فلا يخل به جواز أصل التركيب مما أشبهه أن يشتقان كما مثلنا
قوله وانعت فيه النعت ليس بشرط كما علمت مما سبق بل توضيح هذه المسألة
إنهم فلو حذف ما هو إذا كان أولى ومن قصده [...] غاية **قوله** فاعم
معنى العامل وعمله جاز الإتباع مختلفة مثل كلام شامل لاتحاد لفظه وعدم
اتحاد لفظه اتحاد اللفظ أجاز الجمهور فيه الإتباع مختلفتا ومنعه ابن السراج
بل نحو ذا إنما توكيدا لو جعل للأول فإن قلت مررت بالسيئة امتنع الإتباع وصورة
اختلاف اللفظ مع اتحاد المعنى فجعل أجاز الجمهور فيه الإتباع ومنعه ابن السراج
وبهم من قول في جواز الإتباع إلا في الأمر إن الناظم لا بد باعتبار الوجوب فقال في
لا يصح حمله على الإتباع بل على القطع وذلك متفرع على جوازه **قلت** ويقلم
جوازه بما يأتي في قوله وأتبع أو اقطع إن يكن معينا بدونها أو [...] العلة وحتى
تعيينه بدون نعت تقتضي أن لا مرد فيه الواحد والعدد ويرد على ما أورد
على الناظم من أنه لا يكفي بجواز الإتباع الشرطان المذكوران لا بد من شرط آخر
ذكر وهذا الشرط زيادة على كلام منه على ما في قوله بغير استثنا مع أنه لا بد من
استثناء ما اختلف فيه المتبوعان تعريفا وتنكيرا نحو جاء زيد ورجل العاقلان
فإنه ممتنع ولو نكرت إذ التعريف يمنع تنكير أحد المتبوعين والتنكير يمنع
التعريف أحد المتبوعين **وأجيب** بأن امتناع هذا معلوم مما سبق من وجوب



توافق النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا وورد بان بين ما هنا وبين ما سبق عموما
من وجه تعارضا في هذه الصورة فيحتاج معها الى ترجيح عموم ما سبق دون عموم
ما هنا وذلك لا يعرف من النظم ولا من شرحه بقول اخلاه بشرط كما انه يتوافقا المس
المتبوعان تعريفا وتنكيرا ولابد ايضا من استثنائه ، قال في المكلاة اخذ المنعوتين اسم
اشارة كجاء هذا وجاء عمرو العاقلان فيتعين القطع لما في الاتباع من فصل
نعت المبهم منه وهو ممتنع لان نعت الاشارة اشترط كونه جامدا واجاز ابن مالك نعت
غيرها فان اجري اسم اشارة امتنع ايضا لان نعت اسم الاشارة بالمشتق على حذف
الجامد بعد قولك مثلا تعالى بتقدير هذا الرجل العاقل ونعت غيره ليس على حذف
الجامد بعد تراجعا لا تفصيل كما في نعت اسم اشارة بالمشتق وظاهره انه ليس
على تقدير الجامد بعد الاتباع مع تاخر اسم الاشارة لا يكون بنعت صورة تفريقه ان
وارده عليه وكذا صورة كون المتبوع غير اسم الاشارة نحو جاء زيد وجاء هذا
الفضلاء للفصل اللازم ونحو جاء زيد وهذا مانع اخر ولا يلزم ان يحذف الا بشرطه
الجامد بالمشتق لان هذا انما يحسن ان لو كان وجه ان نعت اسم الاشارة لا يفصل
في موضع اخر وظاهر كلام المكلاة بعدم جواز الاتباع اذا لا يكون المعمولان
او احدهما اسم اشارة وله بد من استثنائه ، قال في المكلاة اخذهما في جملة خبرية والاخر
في انشائية كجاء زيد وهل جاء عمرو العاقلان فيمتنع هنا الاتباع فقد نعت
وتحقيقه بان في هذا عطف الانشاء على الخبر وعكسه وكلهم يمنعه ولا يرد بنفس
هذا الجواب لانه كان منعه لم يذكروا في هذا الكتاب على ان منهم من يجيز عطف
احدهما على الاخر وهو منعه فقال لا يجوز ان تقول من عبد الله وهذا زيد الرجلان
الصالحان رفعت او نصبت لان الاستفهام يستلزم الجهل بالنسبة والخبر يستلزم
العلم بها فيجتمع الجهل والعلم في شيء واحد فلمثل — وهذا في مثال الموافقة
زيد وهل جاء عمرو العاقلان فلا تجعل النسبة داخلة تحت الاستفهام حتى
تكون مجهولة بل الاستفهام عن المجيء فقط فـقوله وحذر بعضهم الجواز به
ناب لمراد الناظم بقوله ، بغير استثنا ، وانه نصر به اثره على ان البعض
الواقف عندها هو ما صرح به من قوله وحذ لزائد فقوله وان اختلفا في المعنى
والعمل فيه لعمل او المعمول الثلاث التي هي معمولا للمركبين في النظم لا عن اجتماعهما

يقتضي



يفرق باشتقاقهما وانتفاء ان وافقه وانتفاء الثاني فقط وإذا اختلف المعنى والعمل ومعنى
مؤثر انتفا بهما منع الاتباع عند الجمهور واجاز ابن العلج اتباع الثاني وإذا اختلف
المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد زيد الضالة فإن كان منعوا الاتباع بناء على أن عامل
النعت عامل المنعوت والعاملان في المعنى ليسا في قوة الواحد ولا يجتمعان على معمول
واحد والقائلون بأن العامل هو التبعية أجازوا الاتباع وإن اختلف الجنس فلا يجوز
الاتباع إلا ابن سعيد والجرمي وإن اختلف العمل فقط كهذا ضارب زيد وإن عمرا الكريمين
فالجمهور الاتباع والكسائي والفراء وابن الحاجب أجاز اتباع الثاني دون الأول والفراء بعكس
وسكت في كلامه عن حكم نعتي معمولي عاملين واحد باعتبار الاتباع والقطع والحكم أنه
إن اتحد عمله ونسبتهما إليهما كجاء زيد وعمرو الكريمان جاز الاتباع وإن وجب القطع
فلو زاد الناظم : كذا إذا لعاملين كانا معا . في عمل ونسبة قد جمعا
لوفى بذلك فالصور أربع ثلاث كما النظم عليه السب وذلك أنه إما أن يتحد عمل
العاملين في المعمولين ونسبته إليهما أو يختلف العمل والنسبة معا أو يختلف العمل
دون النسبة أو بالعكس يجوز الاتباع في الأولى والقطع بشرطه نحو قام زيد وعمرو
العاقلان ويتعين القطع في الثلاث البواقي وهي أن يختلف العمل والنسبة نحو ضرب
زيد الشاعر أي ويختلف العمل ويتحد النسبة كخاصم زيد عمرا العاقلان وفي هذه [illegible]
فالنظم [illegible] ابن عصفور والجزولي أجاز الاتباع بالرفع تغليبا للمرفوع وابن سعيد أجاز
بالرفع والنصب تغليبا لما شئت واشترط بعض الشيوخ بأنه لا يجوز رعاية المعنى
عند إرادة اختصاصهما بالنعت كضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة رعاية للعكس
[illegible] ولا في المعنى كأنه قيل تضاربت زيد وهند العاقلة وكذا لا يجوز
ذلك عند كون النعت لهما باعتبار أنه [illegible] اتباع المرفوع بمنصوب بتقدير
المرفوع منصوبا وإذا المنصوب مرفوعا واتباع المنصوب بمرفوع بتقدير المنصوب مرفوعا
وبالعكس مع كون النعت لهما تلزم منه تقدير مصادم مرفوع ومنصوبه تقديرهما
منصوبين وذلك لا يجوز [illegible] وأما [illegible] أن يجوز [illegible] في شرح التسهيل
رعاية المعنى إذا اختصاصهما بالنعت لا يلزم منه أن يجوز الاتباع في نعتيهما على ما
يقوله الجزولي من تغليب المرفوع وعلى ما يقوله ابن سعيد من تغليب أيهما شئت وذلك
أن [illegible] قال في باب أبنية المصادر من شرح التسهيل [illegible] في تضارب زيد عمرا [illegible]

منعوا

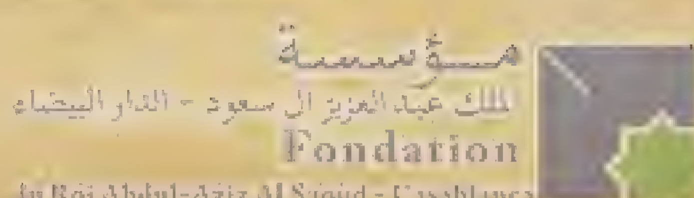
كما

هل الرفع [illegible] بالنصب [illegible] والكسائي [illegible]

او ريح ان ثم بالرفع ولا بالنصب فان قلت اتبع من بعضهما منصوبا او منصوبا برفع بعض لجاز
ومنه قوله *

* فرسان الجبان منه الفرسا * ان يعثروا والشجاع الشجعا *

فيتعقب ان يعثروا وهو بدل من الجبان المرفوع لفظا لانه منصوب مفعول من الشيئين
تنا اجاجهما فاعلاه مفعوله وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير فرسان الجبان
منه الفرسان ان يعثروا كالبيتان ومن نصب الجبان فعلى نصب الفاعل
والمفعول والحوالة الفاعل عند نصب الجبان ونصب الفرسا على انه مثنى حذفت نونه
ضرورة كقوله لعمما اخطينا انا اشار ومنه اشار في البيع اشار بالحاصل
ان ما اجازه كثير من جواز اتباع احد معمولي العاملين على الجمع ان سلم اشتمل من اتباعهما
فلا يلزم منه تجويز ما وانما الغاء العامل اختلاف النسبة فيما رابعة التي اخل بها
الش وفي نقره كما الحط واوجب فيه القطع نحو اعطيت زيدا اباء الكرماء
فـقوله فان تعين سيما بدونها او قولوا ادعاء نحو انه عكس ترتيب النظم
ولا يتقيم لهم جمع فـقوله والجمع بينهما امر هذا النظم او بعضها انقطع
نقلنا على نصب بعض مفعول لا مفرقا بانقطع فـقوله بهم في تفريق المتبع سرهم
اعرابه كلم وكان ذلك للعطفا فيه فقد صحح صاحب التسهيل الجواز وابن الربيع
المنع وحيث فعل جواز القطع متوكلا باستغناء المنعوت في تعينه عن النعت
ومنعه متوكلا باحتياجه اليه في التعيين فعلم منه ان النعت الواحد جار على
هذا التفصيل فان تعين المنعوت بدونه جاز قطعه وان احتيج اليه في التعيين منع
قطعه فلم يعلم حكم النعت الواحد بالكلية ذكرا للاول بالخروج ان بقي
بذلك ومنهم من جواز قطع الواحد المنعوت بدونه ان يكون لغير كنعت واحد
ولا يلزم الذكر كالحمد لله الغني ومثله في بالشعر العنبر وفيه ان العنبر الذي
ذكره مع الشعر فان قلت انه مذكور الشعر وقيل الشعر في الاية لبيت العنبر
بل العقيدة والتزم النعت في الله ولي للتعيين بينهما وان نعت اشارة كهذا
القائم وما ذهب اليه ابن خالد ان شرطه قطع النعت تعدده كما وبقطعه في جزاء
جملة الغائب بالنصب فـقوله جازه فاقطع اولها البعض ابن رجبه الثلاثة قال
الش والمراد انه ان شاء بعض كلها او بعضها فاقطع نقلنا وهذا احدهما ليس في النظم



او اقطع بعضها ان يكن معينا بدونه او اتبعه بجزء الشرط والعطف والتمييز
بينه وبين المذكور اختصارا لدلالة ما قبله وعلى هذا يكون ساكتا عن قطع البعض
فيما اذا تعين المنعوت بدون جميعها وقطع بعض البعض المستغنى عنه لعلمهما بالمقا
ويكون ان يقع ابعضها بالجر عطفا على بدونها او ان يكن معينا بدونها او معينا ببعضها
دون ان يقطع البعض المعين بدونه بل الجميع محتملا ويفهم من قوله وقد تلت
مفتقرا لذكر من اتبعها وعكسا على هذا من قوله بدونها على تجويز العطف على
الضمير المجرور بغير اعادة الجار [illegible] اختيار [illegible] او معينا بدون بعضها
منقطع ذلك البعض وعلى وجه الجر يكون قوله او قطع معطوفا على ذكر الا فقطع
او اتبع وان هنا [illegible] وكلام كثير من شراحه من انه اشارة الى قطع البعض
عند تعين المنعوت بدون جميعها ويكون ساكتا عن مسألة تعينه بدون بعضها
ومن هنا ان يكون ساكتا عنهما في العطف ان يكن معينا بدون النعوت المستغنى
عنهما من الكل او البعض وعلى احتمال ان القطع بالبعض المستغنى عنه دون
المحتاج اليه في التفصيل المعنى مع عموم قوله وقد تلت مفتقرا لذكر من اتبع
وعلى هذا يكون او بعضها اقطع اشارة الى قطع البعض من المستغنى عنه كانت
الجميع او البعض ويصير كلامه مشتملا على اتباع الجميع المستغنى عنه وقطعه وقطع
بعضه وعلى اتباع جميع البعض المستغنى عنه وقطعه وقطع بعضه ان تعدد كما
اشتمل كلام [illegible] على ذلك والله اعلم فقوله وان تلا المنعوت [illegible]
مقتضى كلامه كغيره انه لا يقتصر في نعت النكرة كون منعوته معينا بدونه او لا
بل النكرة ان تعدد نعتها يجب اتباع الاول ويجوز القطع فيما عداه
من غير تفصيل ان تعين وعدمه وعلى هذا فكلام [illegible] مختص بنعت المعرفة وانظر
[illegible] قطع نعتها التخصيص [illegible] التنصيص [illegible] فقوله ان يكن معينا بدونها
فقوله وان كان لغير ذلك [illegible] اشارة الى [illegible] الكلام وغيره
المعرفة ومقتضى [illegible] انه يكرر [illegible] الثلاثة ويستغنى عنه في التعبير بقطع
ويجوز [illegible] العامل فيه بحث [illegible] انه ان كان لغير الثلاثة [illegible] فان تكن لذلك بقطع
او التخصيص فلا يكون المنعوت معينا دونه فلا يقطع وان كان معينا دونه
فلا يكون [illegible] ولا تخصيص بل يكون مؤكدا فلا يقطع ايضا كما مر

بسببه
بعض
ذكر

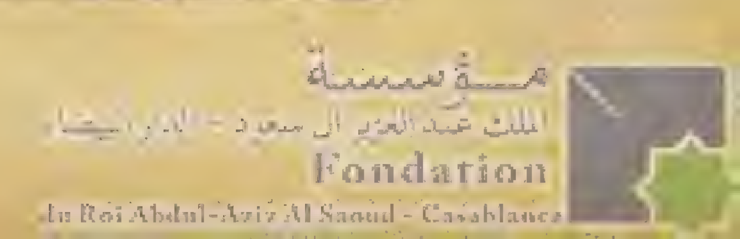
وجوابه انه يكون لزيادة الايضاح لا لازالة الابهام فلا يكون المنعوت مفتقرا
اليه لافادة معناه دونه ولا يلزم ان يكون للتاكيد لان ذكره مما يعلم من لفظ منعوته
ومن الناس من يقول هو تاسيس وانما تعين التاسيس عنه بدونه من خارج ولوازم عقلية ومنه
قال بعض شراح ابن مالك وايضا النكرة اذا خصصت بنعت او اضافة تقع النعت
واما اذا لم يفد الا ان كان مخصصا ولا يتعين المنعوت بدونه فكما قال فالحاصل
ان المعين اذا ورد على النكرة وجب جواز الثلاثة من كونه مستغنى عنه في
التعيين وكونه من الثلاثة حتى يصح اطلاق كل وليس بظاهر فقوله فراوية
تشريفية في بعض ما علقته كتب وغيره خلافا لابن عصفور في جعله البيت من
دماء فوقهم فانه الناس اشكل او كم ابيات رجل اشكل او رجل كعمرو ونحوهم تابع بني تميم
ابن عمرو قائم من اداة رجل من ورقاء من برق تشكيل صريح في ولفرضها من نسبة الجر تسليط
مع ان النعت جار وهو ورد بقطع لشان في العامل وفي الجر وبعض اسم تقدم في ورد
مراوبه واطلق فانها بعد ان يكون من اسماء الفاعل اذ بعض نسبة الجر تسليط
ودليل اسميته ان اسناده اليها وفيه يتحملون زيادة من في الايجاب والمعرفة
او معرفة الفاعل ورسما يقوم مقامه في المصاحبة لشان في العامل وفي يكفي
منه دسترية ونستثنى كما مثلوا الجر من كل اسم ويجوز ان يكون الجار والجرور صالحا
من فاعل مستتر يعود على النعت اذ ولفرضها اسم نابا عنه حال كونه من نسبة الجر تسليط
التي تقعقعنا عليها وقد تشكل في تعدد من حوم الجار والجرور بقوله تعالى
وان من اهل الكتاب الا ليومنن به ومنزوه وان احد من اهل الكتاب وجهه انه
لا يكون في بعض اسم تقدم بل بعض من الجر والجرور لفظا ومنا دون ذلك بالتقدير
ان حذف من حذف فروعها الجملة فيقدر بعض من اهل الكتاب ليكون بعض اسم تقدم
على جر منا كتعقيق على صورة حكاية من ما منحنا فات حتى ابنه يتقالكذا لا يكون
لا يقدر في الابة الموصوف فقيل انه منكر او ان من اهل الكتاب احد الا ليومنن به
لان التبع بعد النعت لا يجوز فيقال فاعلا في رجل انه راكب بالرفع بل يقدر
بعد الان ليكون من التبع بعد الموصوف وصفته والتقدير وان من اهل الكتاب
الا كنا من ليومنن به ان الاعراب العام لا يستعمل في الايجاب من ذلك يتكامل بهونه
وقد يستعمل في الايجاب ان نعم ضمير وكذا يقدر بعد ان في قوله وما منا الا له مقام

م
لأن

مرح

المنعوت

وان يقدر الامر
ليومنن به



معلوم اي انه قلبه لا منعوت معلوم **ولما** قال اشتي اي ملاحظة النعت المباشر
العامل فيه تفصيل بقوله كما النكر المرجي كثيرا والمنعم على اشتي اي كون
المنعوت معلوما وعلمه بتعريب الذكر كما ان يقال خرج عن الحد فاء بمقول عنده بارد

ومنه قوله ـــــــــــــــ *

* وما الذي انه تارتار بمنهما ... اتبع واخر ان استغنى الغير كريم *

او فقرم تامنوا عن منه غيروا النا له العزيز ان اصل سابقا ان او روعا التعرج
جنسيهما وعدرا لعرير برفع اعانة لعبة سابقا وكذا التعمير قوله ومنزلة التعرد
او باعتقاد الصفة به نحو رايت كاتبا وكتب فاملا اي انشانا كاتبا وقتا
ماملا ومنه وعند يم فام ان الكاف اه نشاء فام ان الكاف ولا يعرف وحور انه
بنفسه صفة يحتاج الى تقدير نشاء الله ان يعتم غلبة الاسمية عليه فيمتنع
تقدير الى قرينة زائدة على نفس الصفة لعدم الاختصاص او بالعامل نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا او في حرف المحذوف ما منه اي و في
في الحواشي ومراده يكون النعت للكمال وبشر قوله اه اعارت الحجاج ارضايع
ولقلة وقوع النعت للكمال الذي بنفسه كثير ووقع على ذلك قوله ويجوز حذف
النعت ان علم فمن حذفه ان او علمنا بحرف يبون فيهما او بمعنى اي صفة نافعة
اذ لا واسطة بينهما ونحو زيد اذ يمدح قوله ولم اه ع شيئا قليلا او غير
قابل فيه حذف النعت اولا وحذفهما ثانيا قتمت قال الرضي اه ا
ولي النعت لازم اولا وجب ذكره نحو فما زال اولا وتقول الفتى رجلا امنا
عالما وانا جاءني

مبحث ـــــــ التوكيد

احتر تابع من به قول ابن مالك مؤكد ابع يتقرر به كون المتبوع على ظاهره
قوله لرفع المجاز عن الذات اي عن حقيقة الذات من حيث نسبة العامل اليها اذ ا
رفع المجاز عنه من جهة الحيثية كان الحكم ثابتا له حقيقة لا لشيء متعلق به فهو
ارتفع اعنيها المجاز العرفي والمجاز اللغوي فقولك جاء الخليفة نفسه كان يحتمل قبل
التاكيد العام ومراد الجمع ويحتمل المجاز من اضرلانه اوجه اما المجاز العرفي فيكون
على حذف مضاف اي جاء خبر الخليفة او نحو ذلك بكسر فيكون او متعنى وانما المجاز في

اي لم يستغن عنهما

المؤكد

والمجاز العقلي

الاسناد بان يكون المجاز في المسند له مثلا واسند الى الحي الثاني انه تشبيها اه واما المجاز
في الخليفة بان يكون العلو على وزن الذي لا يبرا اشتهاره واتصافه اما على
كونه استعارة بان يكون قد شبه ذلك الوزير بالخليفة واستعمل اسم المشبه
به في المشبه او على سبيل المجاز المرسل بالكل واسم الصاحب على المصاحب
لعلاقة انه يماثل المصاحبة ومن زعم كون المجاز العقلي لا يندفع بالتاكيد
المعنوي لم يصب وفرق بين ذلك الا بعد ما ذا القرينة ان يقع احتمال كل من هذه
المجازات وتعين الكلام الى معنى الحقيقة فان قيل والكلام ان التاكيد بعد ارادة
المجاز كان دفعا البتة ولهذا بنا ان التاكيد بالخلافة متعددة ولولا ما زال وان نعتا
لم يزده **فان قيل** المجاز لا بد له من قرينة تدل عليه حين اذ وحينئذ فلا
معنى لدفعه مع قيام القرينة وان لم توجد لم يصح الحمل عليه مراد او حملها في نفيها
ثم كيف فلا حاجة الى دفعه بالتاكيد لانه يندفع بانتفاء قرينته **قلنا**
الشائع يجوز ان يكون هناك قرينة خارجية اعتمد المتكلم عليها ولم يطلع من يخاطبه
فيحصل له وهم في ارادة المجاز فاذا اشعر المتكلم منه بتلك الريبة دفعها عنه
بالتاكيد نعم لا يخفى ان التاكيد بالنفس والعين انما يرفع احتمال المجاز المذكور
او ظن المخاطب انك اخطأت في اسناد ما ذكرته كقولك رأيت الامير نفسه
لمن ظن انك رأيت غيره فاخطأت باعتقاد اياه واما احتمال السهو والنسيان
والغلط في ذلك المسند اليه مثلا وان المراد غيره فذكرته على سبيل
السهو او النسيان او الغلط بان كان المراد بالذكر غيره فهذا الاحتمال قائم مع
التاكيد بالنفس والعين وانما يندفع هذا الاحتمال بالتاكيد اللفظي لا المعنوي
كما اشار اليه السعد والسيد تبعا للرضي كما ان التجوز في المسند كما في جاء
الخليفة نفسه بان يكون العلو على قربه ومشاركته ونحوه فانه ايضا لا يندفع
الا بالتاكيد اللفظي كقولك جاء الخليفة ومن اهلا والعلم على مجازه وان ا
كلفتم النساء بعقل الجلهم فاسكرهم ما ربا بغضاة العبرة وقول المغنم فرقا
الصلاة اذا ما رفيا منه **قوله** او بما ابنه على ان او في الكلام للاباحة
لا للتخيير متى اذا كان الكلام صيغة الا في المذكور وانه بالنصب مفعول له
يكون بمنزلة اخذ العبد او التجوا من اخذ احدهما او كليهما وعن اللفظ

وربما اه

وغيرهم

جاء

ما

انسب

اضنبا لاسم بعدي في قوله واجمعنا وما بعده وارتكاه الركاكة فيما بينا للمعقول وان شئ
بالبديع مسترا حا للفطنة فلا نعم جمع المتمانعة ظلوا ايضا كانه قال في خلو التركيب الشيء
تركيب المعنوي بالغين الشعور من ان يكون بالعقود معا والقرينة على قولنا الغين الشعور قوله
وكلا الذي في الشعرى وانهم دليله البعير والعير غير سنا الفاكهة التركيب بجواز من
بناء زايد وجعل منه بعضهم بين بصر يا نصير قال ابن عقيل واقام بعضهم جنا ان
بالجمهم بضم الميم وبتميما ملتبس من الفاكهة التوكيد وان لم يكن بعناه بركيل التراع
الشاه معه فقوله والجمع الكلابية والمراد صيغة افعل كما صرح به في تركيب
التثنية وعبارة النظم احسن في ما مر بعقة في انما تجمعان على افعل اكثر اجمعا او
اثنين مع ح بعول وفي في المفصل وكم بشرح التمرة وابن الخباز في الكافية
جواز اعتبار في هذا الباب فقوله فان يجمعا على افعل كلام النظم تقتضي
ذلك قال المرادي وكان كلام اشار الى منع ابن المراد في التثنية بقوله تكن متبعا
وقد اعتمد ابو حيان على ابن مالك في تجريد تثنيتهما او افرادهما وقال ومن في ذلك ولم
نقل فيه اخر من النحويين نقله في قلت ان المرادي ابن معط في الفية على قاعد
بعض الشيخ من قوله كرادا في نسبيهما اعتنهما او بعضها بالتثنية فيهما انكر قال
كيف الكلام فقد التنكيت عليه بقوله تكن متبعا وامثال التثنية فيهما فلكلامه
الى من عد ابن كيسان فيهما عابعا او قربها ان نفسا همنا وعينا هما على ما حكى ابن كيسان
عن بعض العرب ونقلت في عن ابن اياز بعد ان اقام ابن ايا زيد شرح المفصل التثنية
بقال الرفلت نفساهما الجاز ولم يطل الى خط به من اذا انما وبنعل ط في عن ابن
اياز التثنية نقلهم انما اثبت من ابن المراد صح في فراغ وغيره بعكس ذلك ورزول
استغرابا الثة له وفي فرا غ وبتج ابن ادمهما على تثنيتهما عن كلم لم يرد به
ابن كم صرح بذلك في خصر من مسألة تركيب المثنى بالنعير والعيرو افتاه كما تابع
ذلك حيث قال ونختار في المتضايين لفظا او معنى ان يضمنهما اللفظ ان جرد
على لفظ التثنية ومنزلة الاخير من البغاء ابطا بلا وجه لنسبة في ذلك
اليه وقد يقرب يعيرة مسئلتنا في دلالة الفاء على الخاص فعيه به حمال
تخصيصه به وما منا بعزل التخصيص بعدم سماع ابن المراد وامثال التثنية وقد علمت
على ذلك وبه نعلم ما في شرح الجلال لجمع الجوامع بجواز ابن المراد وحكاية الخلاف

انه

المظهر

في التثنية بل إنما أتى بها فيه في خصوص هذه المسألة وإن كان الحكم إذا التبس لا بد
يكفي أن الممنوع البعيد عن القياس أحق بأن يفسر أنه لم يسمع ويقتصر فيه على ما جاء
كما أن التثنية وردت في غير الشعر قوله للمثنى أي على التوزيع بكلا للمثنى
المذكر وكلتا للمثنى المؤنث وفي التسهيل وقد يستغنى عن كلتيهما أو منه قوله

عنها

* يمتُّ بقربى الزينبين كليهما * إليك وقربى خالد وحبيب *

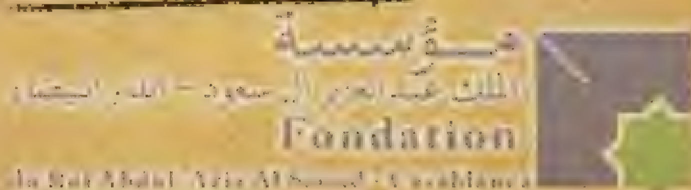
وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة وكأنه قال الزينبين
الشخصين قوله لغيره ذكر في التسهيل أن كلا قد ترد للمثنى أيضا فيستغنى بكليهما
عن كلتيهما بنحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلاهما قوله ويجب إضافتها لضمير الذي
ضمير المذكرات العقلاء يوليه يعني الناظم بالضمير مرسلا التعريف فيه للعهد
والمعهود الضمير الذي كان بالمذكور به كما إذا كان المؤكد جمع تكسير لمذكر فإنه إذا
يجمع الضمير جمع مذكر أو مؤنث مع داء باعتبار الجماعة وفريقهم ويذكر باعتبار
الجمع فإن قال جاء الرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس من أشعر الاعتبار
ومنه ضعيفا ولا يقع الجمع المؤنث السالم جمع الضمير مؤنثا وإن كان مؤنثا
تقول جاءت الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل كلتهن بزيادة التاء مع ضمير الإناث
قوله ويجب إضافته لا لضمير المذكرات لفظا وذلك بخلاف قول الناظم من جعله
في أنه يصلح بها أن يكون من المؤكد وحصه منه ومن الناظم أن كلا المؤكد بها
تضاف للضمير وعليه أن يقول من المختصر وفي التسهيل أنها قد تضاف لمثل المؤكد
وجعل منه قول كثير

* كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر *
وقول الآخر * وأبعد الناس كل الناس من عار *

قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأن كلا فيه نعت لا توكيد على حد الكلماء لها
كل شاة قال في المغني وليس قوله يشمل لأن التي ينعت بها دالة على الكمال
في غير نحو الواحدة وليس أنه إضافة مثل أي صاحب بنيه فإنه يقول أيضا
مع دالة على الكمال أيضا فإذا المراد المعنى يا أشبه الناس الكاملين
فلم يفضله إلا على الناس الكاملين قوله فلا بد المؤكد فيه ذكر في أن الأكثر
بنية الإضافة إلى الضمير في كل عن الكوفيين وفي المغني والقاموس أنه

في خصوصية يعتد بهم لكل بل يستغنون بنية الإضافة في كل ما يتبع فقطعه عنها ومنه
جميع فلا يؤتى به من جر على مذهبهم في ذلك فـقوله فلا بالتزام وإن يخص فرعهم عنهم
واحد نقله عن الكوفيين ولم يشترط الجزء منهم فـقوله هنا الأمر فيه الكل فاستعملوا في
كل قال في المغني وفيه ضعف من وجهين تقدير الجار على عامله الكل ونحو قطع كل
عن الإضافة لفظا وتقدير التيمم نكرة فيتبع كونه حالا واعلم أنه لهذا كله
المنادى جاز في التيمم المكان والقبلة مراعاة للفظ واللفظ ونقل ابن عصفور عن الفراء
أنه نكرة فلا يجوز جميع أنفسهم كلهم وبالعكس كما جاز في العايد وقلة أمر يعتد به
وبه ضوء عليهم ولا منع في نحو وإذا أجاز الوجهان فهل يتعين تقديم مراعاة اللفظ
هنا عندهم إشارة كله ثم أي لا فـقوله ودع احتمال تقديم بعض معناها الرجز
في خصوصيته يجوز أنه يرجع أيضا احتمال أن المتبوع مما أريد به الخصوص مجازا
من إطلاق الكل على البعض من غير احتياج إلى تقدير مضاف واحتمال أنه نسب
ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا في النسبة إلى الملابسة فـقوله وامتنع جاء
زيد كله نقل ابن عصفور عن الأخفش أنك إذا قلت جاء زيد أو جاء الثلثان وأردت نقله وما
يتعلق به فهل يجوز أن تقول كله مثل نفسه وتوجيه المنع اللفظي والمعنى وإن كان
المعنى صحيحا وإنه في صيغ الفاعلين المجرور ووجه الجواز النظر إلى جانب المعنى
فإن زيدا وإخاه لا كلا يؤكد بهما ما يتجزأ بنفسه أو بعامله وكل من جاء زيد
أو الثلثان غير متجزئ ونقله وما يتعلق به متجزئ فإن ينقسمان فـقوله في الجمع
قولان في عوارضه أبيات من مشطور المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات من بحر
بتسكين التاء فـقوله مثل النافلة تنكيت على ابن مالك في جعله قول
أبيه مثل النافلة على غير وجهه وما حمله عليه ابن مالك هو له معنى فيه في باب
إن وقليل في كل لو مع أن ابن مالك أيضا أبدى معنى فيه وقليل في لو حملنا على ما
في بعض نسخه فلم يصب في حمله ما حملنا على معنى ما أراد كما حملنا في حمله ما
حملنا على أن معناه أن العطف بلو قليل فـقوله وإن لم يتفرع كل في المبالغة نعم
في التعليل المستفاد من قرينة يتسلط على ما قبل المبالغة من تفرع كل وبعد ذلك
كما اشترط أيضا الإبراز ونحوه والواو حالية لم يثبت في التوكيد بأجمع بغير كل
كثير بلا إشكال وهل ترتيبها على الوجوب أو الأولوية فرق في معناي ابن زكري

يشير الى ترجيح الوجوب كما افاده كلام خ وأما عبارة خ اعني قوله وان يتبع
يقدم كل ويقدم بعدهم جواز عكسه التي تيب لعدمها بذلك فان عدم تقدم كل عليهما
بناء منها ولعدمها بالكلية وقد علمت ان القول بالجواز ناظر كل ضعيف بعبارة
النظم اقتصر على جزء الجملة ايضا وعلى كل تقديم كل على اجمع بعدم لزوم كل
التاكيد بدليل اجمع ويكون كان خبر بعد ان عم وعلله خ بانه ينبغي تقديم
الجامع على المستقل سيما ومثله العبارات وعليهما التي تيب بين كل
وعامة لمعنوي كما في تيب بينهما ومقتضى خ وجوب تقديم كل وبه يجاب عن
توقف الشهاب العبادي فيما افاده من قوله ان اذا اجمع مع كل لم يعلم ابو ح
قال وان رتبا وكثير ورود اجمعين في القرآن دون كل مع يذكر كل ولبش
باب اني استغناء عن كل كما زعم ابن كدا في قوله في التسهيل ويغني عن كل أ كلام
ثم وتوجيهه على انه اجمع ودم وجه انما تعتبر الشمول اي حاكمة في الاجماع
الوقت كما ادعوا الفراء وانه كانت تاسيسا وبكل من الفراء في غير تهم اجمعين
فان اغواهم اجمعين ليس ذلك ليس في وقت واحد واغفل خ كما عليه توابع
اجمع لقلة استعمالها فقد يجاء بعد اجمع واخواته باكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد
يجاء بعد من بابصع وبصعاء وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد مثل ابتع
وبتعاء وابتعين وبتع ومن التي تيب واجب اي ابقا على المشهور واجاز ابن
كيسان ان تبدا باي اي منها شئت وكلام التسهيل انه يجب تقديم اجمع ولا تيب
بين الثلاثة بعده وذهب ابن عصفور الى انه يجب تقديم اجمع فاكتع ولا تيب
بين الباقيين بعده وذهب الكوفيون الى جواز تقديم اكتع على اجمع مع تيب
الباقيين بعده انه في ذكر واحد من توابع اجمع بدون ما قبله واجاز الكوفيون
وابن كيسان الاستغناء باكتع واخواته عن اجمع واخواته ومنعه الجمهور وحكموا
بان نحو قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا ، تحملني الذلفاء حولا اكتعا ، ضرورة وشذ قول بعضهم اجمع ابصع
في نحو ابصع اي بلا اكتع واشذ منه قول بعضهم جمع بتع في زيه مرة واسكتين
ولك ان يقتصر على اجمع او على اكتع بعده او على ابصع بعدهما فكل يستدعي ذكر
ما قبله للعاقبة ومن اجل النسبة في جمع مع توابعه واما باعتبار ما قبله من
النبير والتقرير وكل يلزم من ذكر احدهما ذكر ما قبله وفي ما بعده نعم



يلزم التي تليها بينهما ان ذكرت فالراجح في ترتيبها اذا اجتمعت الفاظ التوكيد ان تبدأ
بالنفس والعين وكلا ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع ثم ابتع وان جيء بابصع وابتع قد تقدم
ذكر ذلك في اثر انه كلام ابن عصفور في شرح الجمل وقد قدمنا ان التخيير بين ابصع وابتع
مذهب ابن عصفور وانه خلاف المشهور واعلم انه اذا تكررت الفاظ
التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد ولا يجوز القطع في شيء من
الفاظ التوكيد لا الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض نحو جاء
زيد نفسه وعينه وجاء القوم كلهم واجمعون خلافا لبعضهم ومنعوا ابن الحاج ان
قدم ان الفاظ التوكيد معارف بالاضافة الى الضمير صريحا المضاف اليه لفظا واما
اجمع واخواته فقيل معارف بنية الاضافة للضمير ونسب الى سيبويه وقيل اعلام
جنسية معنوية للاحاطة والشمول وعليه محمد بن مسعود الغزني ولكون جميع
الفاظ التوكيد معارف لم يجز التخالف بين نعتهما الا في قوله ولا يجوز تثنية اجمع
ولا جمعاء في قول من منع المسألة على ما يعرفها عكس كل ثم ان هذه متعلقة باجمع
وجمعاء المذكورين ايضا فناسب اتصالها بهما وان ينفصل بينهما بمسألة تاكيد
النكرة فقوله واجاز الكوفيون والاخفش ذلك رجحه ابن هشام وما ومنعه
القياس بالسماع فانهم اغنوا بكلا عن مثنى وجعلا ذلك جاريا في توابع اجمع وجمعاء
والثاني يستغنى بكل في الجمع عن اجمعين وجمع وجمعاوات بان الجمع اقوى الى التاكيد
من المثنى ولكن ثم وتاكيد بان التجوز في الجمع بارادة بعض الافراد كثيرا
لا سيما اذا كان ذلك البعض جماعة فصار ارادة كل في جنة من اهل الجمعية والتجوز
في المثنى بارادة الواحد قليل لا يكاد يقع الا على حذف المضاف بان المثنى نص في
معناه فلا يدخله المجاز الا في مجاز الكلمة فناسب تقليل الفاظ توكيده
فقوله باتفاق وتبع فيه كلامه في شرح الكافية وقد حكى في شرح التسهيل
ان بعضهم اجازه محدودة لكن فزعم ان نفي الاتفاق الذي ذكره في [illegible]
تبعا لشرح الكافية وقد يقال ان منافاة لان محل الاتفاق واذا لم يبين توكيد
أي شيئا نفسه وصمت شهرا عينه او اعتكف وقتا كله وحمل خلاف
ذلك البعض اذا لم يذكر محدودة ولا كرار توكيدها بالمعنوي كقولك رايت
عن انا نفسه لم تكن انك رايت كلا من الي وانه اشتبه عليك فاعتقدته [illegible]

فكأنك قلت رأيتهم أي يقينا بلا شبهة أنه غير أب وعبّر لي هذا بكلام كثير من أهل هذا
البعض الجزئي يشترط التوقيت والتحديد بل يشترط القابلية فقط وكلام
ثم يعلم من هذا أنه قد ذكر أن مذهب الكوفيين أنه يجيز الجواز إذا كانت معرفة وأن
مذهب بعض الكوفيين الجواز موقتة كانت أو غير موقتة فهذه ذكراه كلام الشيخ
موافقة هذا الثاني لأنه لم يشترط في الجواز غير أنها دالة ولم يشترط توقيتا
وأما ما قاله لا يشترط التوقيت كما في المثال الذي ذكرناه وعلى هذا فالقول الذي هو
كلام الشيخ عندي لا يخلو من إشكال بل قوله الشارح وقد منعه العدل باشتراط كون النكرة
معدودة ولهذا نسبه المص للكوفيين وزاد الش وأنه يجيز بناء على ما مر في الموضع
أن القابلية لا تحصل إلا مع المذكور معدودا أو التوكيد من الفاعل التوكيد وليس كذلك
لما علمت أن القابلية أعم من التوقيت وبذلك أعم من المعاني كلام المص بأن الكوفيين
يشترط كون حصول الفائدة ثم اختلفوا بعضهم يشترط التوقيت أم لا بعد علم أن الفا
من تحصل بدون توقيت وزاد الش في كتبه الطويل نعمة أم وبعضهم من حصول
الفائدة بكون المذكور زمانا والصواب أن كونه زمانا لا يشترط بعضهم وكذلك
باشتراط يشترط أن ينال كله أو بعضه كله ومثل غير منها باشتراط عددا كله وكذا كون
التوكيد من الفاعل المطابقة لا يشترط في حصول الفائدة لما تقدم من المثال ومثله
رأيت أسدا نفسه فإنه جار على ما مر في ذلك كله ومن أجل ذلك كأنك قلت رأيت أسدا
حقيقة لا ادعاء فقط ولم يشترط من أجل ذلك التحديد والتوقيت ومع أنه يجيز وأن
الكوفيين بكون التوكيد للإحاطة فضلا عن أن يشترط كما صرح بعض الكوفيين
ومن كلام الشيخ فقوله في كتبه إن قيل إذا جنح الجامع مطلقا بزعم أن
هذا وغيره لم يورد أن القابلة التوكيد معارضة بل التوكيد النكرة وإن حصلت قابلية
كتابة تنعت النكرة بعضه وبالعكس وإن قال ذلك في كريم حمل ادعاء الظهور
وورد في الاختيار كقول عائشة ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
شهرا كله إلا رمضان وعجاب بأن في الحديث بالعربية ما لم علم من
احتمال الرواية بالمعنى على أن الروايات اختلفت فيه وفي بعضها وما رأيته
استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وأن التوكيد للعطف في النكرة ليس من محل الخلاف
ومنكما جميعا أيكم كلكم أيكم فقوله بالتنصيص أو بالعكس أشار به إلى أن الواو

نكرة

يوم

النكرة

وقوله تعلق كلا
ذكر وجاء ربك
[illegible] شيئا
[illegible]

في قول الناظم بالتعبير والعين ليتحقق المضية بل في كلام الجمع الفقاد وبالجملة فيها وانظر له
اعتبارها عن فاعليه ومن معنى انه فاعل واستعمال الوارد فيه انه فاعل اجوز من اوقات
اعتبار ذلك نسبة بالتعبير او بالعين في المنفصل معنيه حذف فاء الجزاء بعد ورد
مع انه لم يتم ما قيل انه يعمل المنفصل فيحتمل اعتبار من قول الحكم بالتعبير والعين
لكن في مثالهم هما للعوامل مبتدأ ورد ذكرهما عقب ما استقر الى المستثنى فاعليتهما
وقول الشارح المتصل عليه بجامع انه نقل الحرف اليه من الاخير ولم يتوهم ذلك
في كل من هذا اذا اضيف الى الضمير لا تصلح مباشرة العوامل اللفظية الا في
الضرورة واجيب بانه يستعمل في غير التأكيد ولا يتصرف فيهما وفي زمن الشذ اللبس
بخلاف كون المستثنى مؤنثا وليس كذلك اذا النفس والعين مجازيا التأنيث فيترجح
المشار اليه ولو مع نحو بيد الفعل من العلامة نحو زيد خرج عينه او ذهب نفسه
ولكن لما يترجح ان يلتزم بالتذكير او لا بالضمير المنفصل يترجح بالفاعل ثم يرى انه لما
كان اذا فصل في الفاعل ان يتصل كان ذكر ما ان يصلح للفاعلية او لا عقيب ما يتطلب
الفاعل فيما يشير والزمن الى التفكير بالضمير المستثنى الى اجمع اخر ما سبق ذكره في
ما ذكر ان يكون فاعلا بعد رفع الضمير واعتبار ما فاته من تبادر الفاعلية وهذا
تعلم سقوط ما قاله من ان التعليل المذكور يشكل بقول الصحاح الفعل كالتوكيد
وافاد لك في العكس فقد علمت انه لا يشكل به لانك اذا قلت جاء منهم حتف
البوم نفسه فيجيء فيه سماع لفظ النفس الذي لا يصلح للفاعلية بنفسها والزمن
ان الفاعل ضمير مستتر اجاز اذا قيل نفسه بعد ذلك يتبادر كونه فاعله
فينتفي اللبس الذي هو تبادر الفاعل المحذور ولو تساوى عند التنازع مع هذا
الفصل احتمالا الفاعلية والتأكيد لم يتم لانه احتمال لبس وفيه الم وبينه
في باب الفاعل عقب اعلى انه لا يعتبر في عمل الفعل انه لو قال شيئا انه ربه والسر
فاعلم مما مثل الجماع كما حكاه غير واحد والعجب من
مع انه مذكور حتى في شرح ... للعلم فانه قال رضي الله اذا قلت لهم لكم انفسكم دون
تأكيد للفعل الذي هو لكم ومن ايد الاخلاط فلا تشتهم فيه من التأكيدة كما في
الذي تشامه وقد حكي في المغني انهم قالوا مرّ ... عشتم نفسه وضرب
عن كلهم وبلغ عن كلها على التأكيد لضمير مستتر في الحامل المرور بالمستثنى

أو الرفع في نفسه وغيرهما كلهم وهو كله بالمؤكد نفسه من المستثنى في ابن وغيره
وغيره وهذا كثير بالخطاب البتة اغنى عنه ثم ان الفصل غالب لا لازم وعبارة
الفارسي تشعر انه مع الفصل وقد ذكر ان خبثر انه يجوز على ضعف فاشوا
انفسهم ولذلك قال في التسهيل ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد
توكيد بمنفصل وذكر هذه المسألة في التسهيل اثر الباب عقب الكلام على
التوكيد بالنفس وهو انسب من ذكرها اياها في النظم وتبعه في الاقتصار
على ذكر النفس والعين هنا بالباء دون سائر الفاظ التوكيد وقد جمعهما الشيخ في
التأكيد بهما في بعض المواضع فلو قال الشيخ بعد قوله واجمعهما بافعل البيت

* وقدم ان تبا وفصلا * من ضمير منفصل قد وصلا *

واستغنى بقوله وان تؤكد البيتين لكان احسن وانسب مع زيادة مسألة جرهما
بالباء الزائدة قليلا والشرط الة على ان المقصود بالجملة الا ضمير التصل
المنفصل كما تقرر انه يجمع عليه هذه اربع من ابواب الباب هلم والله اعلم
قوله اللفظي الذي يأتي ما قبله اشار به الى ان تقسيم التوكيد بالمعنى الى
اعني المؤكد دون المصدر هو المراد من الفعل والتعريف لانهم انما يطلقون غالبا
التوكيد على المؤكد هذا ثم بيعه اياه في التسهيل بالمعنى المصدر حيث قال
التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى واما هنا في النظم
فهو من التعريف بالمعنى الذي هو ان انه اما بعد تصورا على ما يراد فانه
محفه ان يزيد ما قبل قوله يجي في فعلا وما بلفظ بسم ما يجيء ويحتاج الى
زيادة به بعد قوله مكررا اذ كان اسم فيصير ان التوكيد اللفظي هو الذي به
كما في عبارة فيه واما الذي فانها من ان الشيخ ولا يصح التعريف ان
يقال انه شخص مكررا به بعد الجار وانقل الضمير اويقال
مكررا للاسم بي بعد التعريف يحتمل مثل هذه التكاليف وان كان مكررا في
عبارة النظم بكسر الراء اسم فاعل قبلا اشكال فيه غير انه فيه
مجاز يا وانع القرينة ان المكرر في الحقيقة هو المتكلم واسند لما به
لانه كان له كقولك ضرب السوط ومعنى [illegible] الكلمة اعني كونه اسم فاعل
بكسر الراء ينبغي العدول عنه بما ... صل انه حذف منا الموصولة

والعين؟

والعين؟

الكلي

هذا؟

الابقى

وانه لا ينبغي ان يكون ذلك في التعاريف لقلته وذلك يوجب خفاء فينبغي
اجتنابه عند التعاريف وان جعلت عبارة الناظم من اختياره على حد قول التحرير
والتعريف اما في اختيار المعرفة المحكوم عليه من خارج ليتضح التصوير لا من فرع التصور
ويفرع منه في المحكوم عليه تنفي فائدة في ذلك الاخبار فان يكون اخص فما اولى
قسما او ذا فرع وكل تكرير معنى المتبوع اعم من تكريره لفظه وعدم تكريره فيه حمل
ما اشار له في التسهيل بقوله او تقويته بتوابعه معنى كما ان الكل او يشمل الواحد
والمتعدد لا كل من ذكره في كلام العرب في كل الشيء اكثر من كلا ثم ان وان قيل ان الا
ربما تكرر باب وكذا واحد متعلق بما قبله وكذا ذيل يوهم للتكرير من حيث التكرير
بمرة او مرتين ولم يعتبر كما قبله بمعنى بينهما غير مانع وكذا تعريف التسهيل ومن
قال قلت ذكر الشيخ وابعا في جمعه عن كونه تركيب العقبة عاينه
انه لم يسمع في كلامهم **قلنا** اذا لم يستعمل في كلامهم لم يمتنع عند النحويين
تركيب العقبة اي زعم النحويين فيه ما استعملته العرب في الزيادة عليه
قلنا فهم كامر التكرير لفظا ومعنى فيه في اسم والفعل والحرف
والحرف كبا ابن سنادي وغيره ومثل تكرير الاسم بقوله دكا دكا وصفا صفا
ووجه ان الكلام ان الثاني فيهما غير الاول فلا تاكيد بل هو تاسيس على
معنى التعدد اي دكا بعد دك وصفا خلف صف من الملائكة يوم يقوم
في صف واخر واما قوله يوم يقوم الروح والملائكة صفا فالمراد الجنس الصادق
بالمتعدد والاول ثم كنم وهو ولبيتن الثاني في بفضل
في معنى ليس محله ويثل ايضا ميمقات ميمقات لنا تو معروراه كلا
اسم ومثل الفعل فلا فلا زيد والحرف

لا لا ابوح بحب بثنة انها * اخذت علي مواثقا وعهودا

واما كب ابن سنادي قول الشاعر *

فاين الى اين النجاة ببغلتي * اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

انت بالخير حقيق قمن * وقوله
لفيق فيه اذا ما * وقوله
غيره * يامن لغب انشا * ولا في البغي العذال *
لك الله * لك الله لك الله * وقال

* في المعالي ابن فارس كما * وغير ابن سناد كقوله *

* أخاك أخاك إن من لا أخا له * كساع إلى الهيجا بغير سلاح *

وقوله * فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم * فحتام حتام العناء المطول *

وقد اجتمع ابن سناد وغيره في قوله: أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس.

في أتاك فعل ومفعول وضمير أي الفاعل توكيد الضمير المتصل فإنما معه الفعل تبعا واحبس مركب اسنادي ومثله قولهم: ادرج ادرج. حين أن ولى اتباعا للراء الثانية ويجوز الكسر على أصل التقاء الساكنين ويحتمل على الكسر أن يكونا مضارعين الحكاية ومثال كلمة أن يراد توكيد الضمير المتصل فقط وكرر الفعل توصلا إليه ومما يشبه ما ... توكيد الفعل باسمه أو العكس قال

* فزيد يقوم وأسلمت حين أتت * فهي إذا فعلت يقوم حملها *

أي لا تستغرب إذا فعلت يقوم فإنه أبدع ... ومنه توكيد المتصل بالمنفصل ومنه توكيد أجل بجير في قوله

* وقلن على الفردوس أول مشرب * أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره *

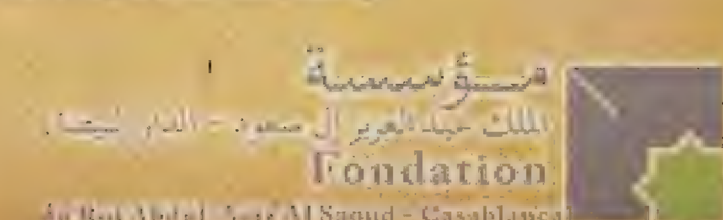
الفردوس البستان الجامع لما في البساتين والمراد هنا روضة في اليمامة لبني يربوع أو ماء لبني تميم في الكوفة وأجل وجير بمعنى نعم والدعاثر جمع دعثور ومعناه ... استباحة رجال أهل المجاز ... أو جمع دعثور ... أو المنهدم ... جمع دعثور ... الكلم أجمع ... ومنه توكيد الضمير باسم الإشارة في قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم على ما جوزه بعضهم فقوله ... بالعاطفة ... فيهم وزاد في الفاء كقوله تعالى فلا تحسبنهم يحسبن الذين يفرحون قرئ بالخطاب فيهما مع فتح الباء فيهما وبالغيبة فيهما مع فتح الباء في الأول وضمها في الثاني ... فيهما الفاعل هم الثاني للفعل الأول على كل حال التأكيد ... ويكثر التكرار إذا دخلت شيئا ... بل يتكرر المقتضى

مقول

ثه

الفردوس

ويجازة ... المفعول والمفعول الأول قال



بقرينة قبل انه وان فهم مثله بالآية وقال انه كان الجعبري يعلله في قطعه
ان البعاء كنهم في هذا وعليه فلا عتب على ابن كثير في تمثيله فان الجملة المؤكدة بالعاطف
بغيرها اولى لك فاولى وقع في قوله الآية كما زاده في الارجحية ان قوله فاولى من
عكس المعرد في الجملة وانما عنى ان عليه من حيث كون العاطف الفاء ان نعم كما
توهمه الشيخ وفي ان المثل المذكور الجملة المؤكدة يجب فيها الفصل وهو قد زاد
العكس لكن ان تقال محمول على المعارضة في اللغة لا عليها او على العكس بالواو
خاصة كما يفيده المثال [illegible] ومن ان الفصل فيه التأكيد يكيف
يجمع في الجملة كونها مؤكدة ومعطوفة وتلزم من ذلك ان يكون المعطوف بالواو
تأكيدا اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو جاء ولا افتاء والي قولهما
ومثلا [illegible] فان التأكيد والعطف لا يتنافيان في هذه الصورة فالتابع
تأكيد ومعطوف باعتبارين وزعم الشيخ ان نحو في التأكيد هنا كيفية
ومن ان العرب لا يعلم لها اعلمت يرون ذلك في الفاء وانه يلزم مثله
في الواو العاطفة مرادفا فقوله انه ان كان اسما كما هنا او ضميرا منفصلا
منصوبا [illegible] منزل كلمة لفة ضمير متصل فقوله [illegible]
مؤكدا منقطعا انك اذا قلت [illegible] من تركيب التأكيد ان [illegible]
من تركيب الكلام بالجملة الثانية بما بعدها لا توهم بانها مؤكدة ولا بالتبعية
بل المؤكد والتابع الضمير بعينه وفي حينه انه لو كانت [illegible] لم يكن ذلك
الجملة الثانية في نفسها تابعة لما قبل فيه ان الضمير المتصل المؤكد [illegible] وقال
قصور العامل انه [illegible] لما اتصل به من عامل التوكيد وهو عامل المؤكد يلي في اتصال
الضمير بعينه عامله وهو خلاف القواعد وفيه تفارق [illegible] مجرورا ومعا [illegible]
ان يجعل الضمير معزولا لما اتصل فلا يكون عامل التوكيد عامل المؤكد او يجعل معزولا
للعامل انه [illegible] ما يلي اتصال الضمير بعينه عامله والثاني يكفي
اعتبار انه [illegible] عامل التوكيد عامل المؤكد نفسه فقد ان
العامل الثاني [illegible] مستقل وكان [illegible] العامل [illegible]
اشكال [illegible] من الفعل [illegible] قوله وان يقاد مع
التوكيد ما اتصل بالمؤكد [illegible] اخترنا قبله [illegible] عنه ولذا [illegible]

كلم عليه حيثما افادة التشبيه في قوله كذا العمل وما افادة نعتا دائما مع ما وصل
بابه فان وقت لا يكتفى في التسهيل بالمشتركات ان عنى ومنه الفصل بينهما اما بالـ
اخبر مع الثاني او بغير ذلك ومثله بقوله . عن ترابها وكان وكان
بالعامة كان فاصلا بالواو والتاء وفاصلا بكان ويقول اخر

* ليت شعري هل في هل اتيتم * ام يحول دون ذاك الحمل *

فان ومن الفصل الممنوع الفصل بالوقف كقوله

* في بنات ان ترى ناسيا فيا * من جمال اخر معنيا *

فكلام صريح ان ذلك يجوز اختيارا وصرح في الكافية بقلة عن ترابها وكان
وكان قد يجعل الفصل فيه اي في اختلاف قوله هل يكلل الفصل مصرحا او الاخر
ان يكون فيما يقاد مع الثاني وانه كان قليلا شاذا ونقل بعض شراحه ان تعريف
المثالية انه انما يكتفى بالفصل بغير مقاد مع الثاني بشرط ان يكون عاملا او جملة
اعتراضية او وقفا ومثال ما ليس اجنبية قوله

* ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت *

واما بغير الثلاثة فلا قال في شرح ان يكون بالاجنبي مما ذهبي مع الثاني يجري
مجرى ما في انت معنيا وزيد الخبر الذي ابن زيد فيما في عبارة التسهيل هنا وفيه عليه
ومثل العمل في المرهونات فلا تعاد الا مع ما وصلت به في قوله ايعرض انكم اذا
متم فان الست فصل بينهما بالظرف وهو يوهم انه لا يكتفى بالفعل باسم ان
المعاد مع الثانية وليس كذلك بل الفصل باسم ان المعاد منه المشترك
والفعل بالكم في الثانية زيادة على القدر المشترك ثم ان الخبر وهو يوهم
لان ذلك في الثانية لانها في الثانية كبير بل القياس يقتضي ان يكون الحكم
المتصل بما تعمل لا انما انفصل كم ورققنا انه معمول لها بالنيابة عن الاولى
فان ولبنا كلام مخرج زيدا ان زيدا قائم في الكلام انه لا عمل للثانية في
اسم ولا خبر فقوله اراه الكم في البيت صرح ابن ك في شرح التسهيل
بانه مورد وذلك ان ابن خشد اجاز نحو ان الحديث المشتغلين نحو ان زيدا
قائم وتبعه الحكم او نقل ابن ك م ودو لعدم اقامه بشيء اليه وسماع يعتمد
عليه والبيت من الكم ووات فقوله واشرقته يحتمل ان يكون بالزال

وفي شرح

للفعل

مفرد





المعجمة وان يكون بالمهملة من الشرح

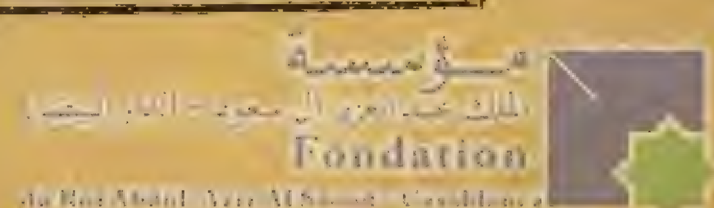
فيخص ـــــ العطف

فريد بعطف المسند اليه هذا الباب فلو قال هنا فاما بيانه فعطف البيان كما في بعض
نسخ التلخيص كان اولى ويكون التعبير اول الترجمة تركيبه خارجة عما يريد له كما جعل في
النعت مبتدأ قدم تقسيم التابع فـــوله وحرف بان اعلم ان العطف في الاصطلاح
مشترك لفظي وعدة اذ ليس بين عطف البيان وعطف النسق اشتراك في الحقيقة ولا
في معنا يشترطان فيه وحيئئذ فالتقسيم مشكل لانه ليس المقسم لفظ العطف
ولا معناه وقد يجاب ـــــ بان المقسم هو التابع المسمى بالعطف وهو صادق
عليهما دون غيرهما فالمقسم معنى يطلق عليه لفظ العطف اذ لا معنى لتقسيم
اللفظ الى مشتركيه لانهما غير لفظ ميلزم مباينة القسم للمقسم وعطف
البيان الكوفيون يسمونه الترجمة فـــوله في توضيح متبوعه وتخصيصه الخ
من فن التشبيه عليهما بقوله جعل الله الكعبة البيت الحرام فعطفه بيانا للكعبة
وقارنه الحرم وسلم وقد اسنده في قوله الكعبة حقيقة القصر هو مكشفة
تنبيها على انه خارج عن التوضيح او بيانا انه الزمه ايضاحه من الكعبة الذي
الترقة عن التشبيه الكعبة اذ المعنى انه يشبه الكعبة في قابلهما وليس اياها
وكان الجملة استئنافا في جواب سؤال مقدر فان قلت ما وجه الفرق بينهما فقال
حقيقة القصر هو مكشفة يعني ان افادته ايضاحا او نحوه في المتبوع
انما هو بكشفها حقيقته وشرح ذاته لا باعتبار امر خارج عنه او فيما العطف
يدل على معنى قائم باحدهما فقولك جاء زيد تابع عمر وقوله شبه الكعبة اي في
ان فائدة التوضيح وغيره خرج ذلك عن العطف ومن باب التوابع وقوله في
توضيح متبوعه وتخصيصه بيان لجهة الشبه وكانه مناقشة للناظم في ان تعريفه
مشتمل على ابطال غير جامع والتعاريف تصان عن ذلك خللا ثم فيه من جهة
فيه تقسيم المبهم الى جنسه واما قول الناظم حقيقة القصد فليس تقسيم الاجمال
اي شبه الصفة بل بيان لوجه الى فيه ان الزم اشتراط الشبه لان التشبيه
بالشيء غيره فلا يراد به ان يكون نص بعض الوجوه كما وقد لا يكون الشبه
للصفة في جميع الوجوه ذكر في التوضيح والتخصيص في التنكير والابراز والنسق

من فيه

يعني في قوله شبه الصفة

اذا قصد ان يراد بالمشبه مطلق المشبه من غير تقييد بكونه في الابيضاض والتشبيه فيكون
ذكرهما تفسيرا للمكلف وذلك لا يليق بكلام كلام العرب في كلامه واما ان اريد
بالمشبه المشبه في امر خاص وهو الابيضاض والتشبيه او والحرج كما هو ومنه
الاولى بكلام كلام فالثلاثة ايضا خارجة بالمشبه للصفة كما في زيد وعلى هذا
ينبغي حمل كلام كلام ليكون جاريا على اسلوب اهله غير انه اوضح مما اجمله ولم
يزد زيادة فيما اجمله كلام لان حمل كلام كلام على ان يكون الابيضاض اولى من حمله على
الاجمال اولا قلت مثل يكون عطف البيان بلفظ متبوعه قلت نعم
ان اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول بحيث يشتمل على زيادة فائدة كقوله
نحو يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي وقد اجاز بعضهم ما اجاز المتبوع بعد
اجاز جماعة كونه عطف بيان للتوكيد كقوله لقائل يا نصر نصر نصرا اما ان كم والاولى
جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه ان يكون للاول به زيادة وهو
وتكرير اللفظ لا يتحصل به الا ذلك وزيادة فائدة فوله وتخصيصه اي
كان نكرة فيوهم ان بيان النكرة لا يكون الا للتخصيص دون التوضيح ويرد على
ذلك نحو عمر بن حفص ورايت عطف ما اسرى تغيير المتبوع
بلفظ اسمي فانه نوع من تخصيص ونوضح الا بين المعنيين والمعنى لا يخرج في كونه
ما بعدهما عطف بيان خلافا للكوفيين وصاحب المستوفى والمفتاح انه عطف
نسق بل لانه ليس للعاطف عطف يصلح للشركة فابدا والاولى لعطف الهاء
فوله اثبته الكوفيون وجماعة ولبعضهم مذهب ثالث وهو تخصيص عطف البيان
بالعلم اسما او كنية او لقبا فوله ان يكون منه او كالجزء منه عندهم زينونه
بيانا للشيء فوله يرجعون في ذلك البدلية يرد عليهم في نحو عمر بن حفص
ذنب وعطف ما اسرا انه لا معنى للبدلية بنقل الحكم من الاول الى الثاني اذ لا خبر
فان قيل الغرض منه الايضاح قلنا هذا الغرض حاصل في وضع هذا البناء
فوله مما لا يجوز فيه الكلام ان الاعراب الحقيقي له عطف بيان بحمل عمر جهنم
التوابع من غير عطف خلافا لمن جعل نحو التعاليم مذهب الثالث فانه لا يثبت
نحو هذا الا من ان يكون عطفا مذهب الثالث يحتمل انه لو فيه تخصيص للاول
به وقسم الثالث لا يجوز ان يكون عطفا في ان البدل الكلام منفرد وكان بحيث يعني



مقام ابراهيم عطف بيان

بقوله يتغير فقطعه وأما التفريق فمنها مقطوع او بعضها مقطوع بجزء الخبر او المبتدأ
يقال عليه هذا التفريق من غير قطع البدل الغير الواقع بين نعت اذا قطعته لم يكن
له محل والحق ان هذا التفريق من حيث المعنى بالنعت ... زاد وارد على المحشي
الملخص بيان النكرة بالمعرفة وأما ان اذا البيان مع جمع الآيات فمن تتبعه لمحمد
الكشاف وأجاب عنه بوجهين احدهما ان مقام ابراهيم اد الحج الزمد علامة
فيه من الآيات بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى ونبوة
ابراهيم كقوله ان ابراهيم كان أمة والثاني انه مشتمل على آيات حقيقية لان أثر
القدم في الصخرة الصماء آية وغوصه فيها الى الكعبين آية وإلانة بعض الصخرة
دون بعض آية وإبقاؤه دون سائر آيات الانبياء آية لابراهيم خاصة وحفظه
مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف سنة آية قال
ويجوز ان يراد وآمن من دخله كان آمنا آية ثانية باعتبار المعنى كأنه قيل
وأمن داخله وانه بان جمع على ذا او دل على غيرهما مما لم يذكر دلالة على الكثرة
وكذا وكذا فما ترك ثم ونحوه قول جرير *

كانت حنيفة أثلاثا فثلثهم * من العبيد وثلث من مواليها *

ومنه الحديث حبب الي من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وجعلت قرة
عيني في الصلاة فان قرة العين فيها ليس من قبيل الدنيا فهي جملة مستقلة
ووقع هذا البيان كثيرا في الشواهد ابو علي انه يلي بيان المعرف بجمع
المؤنث ... اعتبر ... بانه غير ... البدل يعكف
البيان لنا فما هو على هذا ... كل واحد ... البدل ... ومما ... به
البدل ... عكس البيان وكذا ... البدل ... عكس البيان ... المؤول
الآتية بينهما ... فقوله ... ابن عصفور ... اشتراكه
العربية فقوله لكونه ... كما اشار اليه
الشيخ ... [illegible] ... معارضة ... باعا
... الجملة ... البيان ... الجملة ... وفي ... والحاجة
من العربية البيان ... شرح الكافية بان عكسه
البيان ... النعت في المشتقات ... الجملة ... [illegible]

من نحو الاشارة والقول الثاني ما نقله في شرح التسهيل عن اكثر المتاخرين ان الشرط
كون البيان اوضح من متبوعه او مساويا له ولا يجوز كونه دون متبوعه في الاختصاص
والتخصيص والثالث ما صححه في شرح التسهيل من جواز الاوجه الثلاثة كونه
البيان اخص او مساويا او دون ونسبه ابن سيده واما الاوضحية بمعنى زيادة
الجلاء فزعم الشيخ ابو القاسم انها لا تشترط في البيان لكان من شرط البيان ان يكون اعرف
من متبوعه فكان الاوضحية بهذا المعنى شرط بل يكون الثاني اوضح لجواز ان
يحصل به من الايضاح مع اجتماعهما ما لا يحصل لكل منهما انفراده بل يكفي ان يكون اسما مختصا
بمتبوعه اعم منه ولو دونه قال السعد البرهي وفيه نظر لانه يكفي في البيان
ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في قوله

* والقول العاري من الكم تنصبه * وكبايا قيل بالقيل والشر *

ان الكلم عطف بيان في قوله الا ان امتنع الاستغناء عنه نحو ابنين على
ان البدل على نية تكرار العامل كما يقوله الاكثر واما على ان عامل البدل هو عامل المبدل
منه فلا مانع من ان يكون اخوهما في المثال بدلا وان عامله عامل متبوعه وهو كلام
مذهب سيبويه وبه قال جماعة منهم الشيخ وابو حيان وكذلك لا يمنع ان يكون
من حيث المعنى فيه عطف البيان مثنا في التسهيل فقوله نحو يا زيد
الحارث اي مما اتبع فيه المنادى بمعرب بال صراحة كان المنادى مبنيا كالمثال
او معربا لكن الحارث النصب والرفع على اللفظ والمحل لقوله وما سواه ارفع او انصب
او كان المنادى معربا نحو يا غلام زيد الحارث بالنصب فقوله وقوله زيد
اخوينا عمير ونوفلا اي مما كان تابعا للمنادى مثنى معطوفا بالعطف
والعطوف مع كلمات ما لا يجوز كون المنادى معربا كما مثل
ومبنيا نحو يا غلامان عمير ونوفلا فقوله وقوله انا ابن التارك البكري
البيت اي من كلما كان المتبوع مضافا اليه ومعها مع ال والتابع غير صالح
لمباشرة الياء فقوله وتجوز البدلية في غير ذلك في زيادة النظم ولينص ابن مالك
بالعرض مع انه مبهم مقابله وانما اجازة البدلية بشرط ابن الفارس انها
مشكل على عليهما ولم ينص على المثال اي ولو مضافا ان يكون التابع
نحو يا زيد الحارث مثلا مبنيا او مع الاوضح كقول الشاعر

التي ينفرد بها البيان عن البدل بعدم صحة احلاله محل المتبوع وهو مذكور
في المغني كما ذكره فـــهذه عشرة اوجه نقلها عن الحواشي والرازي ان البدل منه ليس
مهدرا بالكلية وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاول وانه قلما يلزم
من امتناع احلال الثاني محل الاول امتناع البدلية فـــهذه كلها
ما افترق فيه البيان والبدل ماخوذة من المغني باختصار رحمه الله فلنرجع الى كلامه
وما فيه في الفرق فــقوله وذكر انهما افترقا في ثمانية
احـــدها ان البيان لا يكون ضميرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد كالنعت في
المشتقات وما اجازه الزمخشري ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم بيانا للهاء
في ما قلت لهم الا ما امرتني به فــمردود وقياس تجويز الكسائي نعت ضمير
الغيبة بنعتها مدح او ذم او ترحم ان يجيز بيانه بما يفيد ذلك واتفقوا على
ابدال الظاهر من المضمر نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره ولم
يقله الزمخشري في ان اعبدوا الله لانه ما استلزامه بقاء الموصول بلا
عائد ومن تفرده واجازوا ابدال الظاهر من مضمر كرايت زيدا اباه ورده ابن
مالك بان الثاني لا يتبع والصواب في ان قول الكوفيين انه توكيد
الثـــاني انه لا يخالف متبوعه تنكيرا وتعريفا وقد وهم الزمخشري في مقام ابراهيم
انه بيان لآيات بينات سهوا وكذا قوله ان تقوموا لله بيان لواحدة ولا يختلفون
في ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة الثـــالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل
من قبلك ان ربك الآية ونحو واسروا النجوى الذين الآية وقال

* لقد علقت الى ... بكلمة * انتهى يوم البين لنا نحن *

قلـــت الشلوبين يرى ان الجملة في ذلك مفسرة تابعة في الحال لما قبلها
والكلام انه يجعلها عطف بيان عليه لا بدلا اذ عطف البيان من المناسب
لتسميتها تفسيرية ولعله اغتر انها بالرواة الرابـــع انه لا يكون تابعا
لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين ونحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا قلـــت وذكر في الجامع
وفي التلخيص ان الجملة تكون مبينة لجملة فيشترط حينئذ عليها الكمال الاتصال ل

نحو برموسى بعد الشين كانا فالبيان وعليه فلا تصلح في ابتغوا قربة بينكم اخوا
انه ليس بيانا فان قلت افادكم ان الجملة بمنزلة عطف البيان في انها عطف
بيان حقيقة قلنا وكذا في بدل الجملة من الجملة اذ ذكروا انها في منزلة
بدل البعض وبدل الاشتمال فاحمل على تقول انها تنزلت منزلة بدل البعض وبدل الاشتمال
في المفرد اذ فلا ينافي انها بمنزلة واشتمال فليحمل ما ذكروه في البيان ايضا على
ان الجملة تنزلت هنا فيما تنزلة عطف البيان في المفرد اذ فلا ينافي انها عطف
بيان على ما قبلها حقيقة وبهذا انما لكلام قلنا من **الخامس** انه لا يكون
جملة تابعا لمفرد الا البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
قلت الراجح هنا ان يكون عطف بيان لم يعرفوه قول **الشاطبي** انه لا
يكون جملة ابدا وان جوز ذلك في البدل كان في المفرد زيادة بيان كفران
ومن كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية ايضا وقول
الحماسي *

* ومن يك شيبا ربيعض * فلا افرا عذرا خشي على شعرابي *
* فلا قوم فيا داب الهوى * اذا ما تحون في الهار والهراب *
* فلا قوم بنعم نوالبها هم * على ما جنت فيهم بنو العصرياي *

كذا فان جماعة متلهم ان الشيء يد تمييز نفسه وفيه يقتضي ان البدل يميز
المبدل منه وليس كذلك نعم جملة اشتملت للتمييز والعطف تمييز
للمفرد المبهم وايضا اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول في حقيقة زيادة فائدة
فلا يكون الشيء تبيينا لنفسه وفرقا زوا الزمخشري نحو كان زيد زيدا العلاء
وياتيهم تيه هو اذ اظهر انه ان يكون من البيان وان لم يعتبر الثاني نحو
يا زيد زيد اذا اعطف الثاني يسمى زيدا بسبب ان كل منهما انه الفتى وباذا
تكرر حكايتك للراجح وافيالك عليه كما مر وفرنا الرابع فلان وجهه
لقابل ان الثاني والثالث بيانا على اللفظ والمحل ويرجحه
انا تقرر على التوكيد اللفظي فيما اذا ان الثاني مضر زاد على الاعر
السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ثم ذكر المسائل
المبنية على ذلك **الثامن** انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل

انه؟

اذا



ولذا امتنع البدل في نحو قام عمرو أخوك قائما وجاء رجل قائم عمرو أخوك وزيد أخوك
هذا أحسن

مقصود عطف النسق

قوله يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها وفيه تنبيه
على أن الباء في قول الناظم بحرف باء المصاحبة ولذا احتاج إلى زيادة متبع
ولو كانت باء السببية أو الاستعانة لاحتاج إلى ما اتصل بحرف بغير متبع
كالواو الداخلة على عكسه النبأ والباء الداخلة على التعبير والعبير فيه
التركيب فإن قلت فعلى هذا يكون في تعريف الناظم وتوضيحه حشو إذ يكفي
أن يقال بحرف على أن الباء للسببية أو للاستعانة كما مر قلت
لو اقتصر على ذلك لكان فيه إبهام إذ يحتمل أن تكون للمصاحبة فيعترض
بما اعترض وجه تمام وأن تكون للسببية أو للاستعانة فيخرج ما ذكر
فكان جعلها للمصاحبة والتصريح بما يخرجه هو الصواب وتنبيه
أيضا على أن في تعريف الناظم إجمالا لأن الحرف المتبع لا يتوسط التابع والمتبوع
اختصار وما ذكره بعد من الحروف ليس فيه ما يدل على حصر الحروف المتبع فيها
فلا إجمال في قوله الآتي ذكرها فإنه يعين تعيينها وحصرها فيما ذكر وفيه
تنبيه على مناقشة أخرى وهي أن تعريفه كما لم يعين فيه مكان الحرف المتبع
وتعريف هذا فيه بيان أنه يتوسط بين التابع والمتبوع وجوابه
أن التعريف بما هو موجود في الخارج ولا يوجد تابع بحرف متبع إلا مع توسط الحرف
وإن كان التعريف بكاف في التعريف أشير للتمام وشمل التعريف ما عطف
فيه بالعكس في ذلك في نحو غير كونه تبعا وكون التبعية بواسطته
وذلك في الواو واو وظاهر التسهيل أن ذلك مختص بالفرد وحكى ابن
أكلت خبزا لحما وحكى ابن جني أعطه درهما درهمين ثلاثة ومنه في الشعر جائز
بلا خلاف وشمل التعريف ما عطف من جملة تركيب ثم فيما تنافى التركيب
والعطف وقيل لا نعم فيما ليفه وفيه اختار العبيد والشمني كما مر وشمل
ما عطف من نعت أو حال أو خبر على مثله في نحو قولهم في العطف أنه تابع

معرفة فاجاب هنالك بانه نعت او خبر او حال وان كان كذلك في المعنى وهذا
قال في نعته الخ ليس منه ثم وتكلم في الظلمات بين الثاني تابع به قد ذكر
في بعض الحواشي على السكت انه منه وعليه النعوت المتعاقبة نحو

الى الملك القرم وابن الهمام ۞ وليث الكتيبة في المزدحم

هل التابع

ولعله لهذا قال في التسهيل فهو المجعول تابعا باخص وجه والا بل بغير ما هو
من وجه ولك ان تقول جعل الباء في بعض للسببية بين المصاحبة ومن خلص من
الاشكال في فاخصر من عبارة التسهيل ان النعت المعطوف على مثله نعت
به معطوف بل جعله تابعا لم يكن نعتا على الحكم وحمل عبارة ابن لبية
على ان الباء للسببية ليخرج ذلك لان تبعيته ليست بسبب الحرف
قلت ولا حاجة لذلك مع قوله متبع فانه اذا اعرب نعتا لم يكن
الحكم الداخل عليه متبعا اي محصلا للاتباع بحصوله دونه بل على جعل الباء
للمصاحبة يخرج بقوله متبع ومن الصواب فلا بد من اشتراط قوله متبع
تمام وكانه رد ان قوله متبع على ان يكون معناه من شانه الاتباع فلا تخرج
الصورة المذكورة ولا بد ان تجعل الباء سببية ووجه ان حمله على معنى من
شانه الاتباع يوجب المجاز في التعريف بلا قرينة ثم نقل بعض الحذاق انه معطوف
به نعت اي في المعنى وان له جهتين كما في التوكيد بعد وبعكسه النعت بجهة
العطف عن الجهة الاخرى ليكون الحكم متبعا احترز فقوله وهو ان قد اورد على
من جعلها مشتركة في المعنى عطفها على المجاورة كقراءة وارجلكم عطفا على برؤوسكم
بانها شركتها لفظا لا معنى اذ الارجل مغسولة واجيب بان العطف
ليس على رؤوسكم بل على وجوهكم والواو مشركة للارجل مع الوجوه لفظا ومعنى
اذ المعنى فاغسلوا لان الجر لا للام بغسل الارجل كالوجوه وانما الجر فيها للجوار
بعثه مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال محلها بحركة المجاورة ووجه
ان هذا افاده اذ كان المرفوع اللام غير اعراب اصلا بل حركة اعراب ومثل كلمة وانما
اذا كان المحركة اعراب كما هو مذهب من زاد في انواع اعراب الجر بالمجاورة بذا اشكال الا ان ثمة
واقول كلام كلم وهو جار على راي ان كثيرا من جعل الجر بالجوار فلا اشكال عليها

الله



وان ورد في الشذوذ على اتباعه الجر بالمجاورة والكسرة في الآية عند من نفى الجر بالمجاورة
اتباع او جر بالعطف على الرؤوس على ان يراد المسح على الخفين او ان مسحهما
شبيه بالغسل في الاقتصار عليه او على بعض ابي نقطة او كما تقاسمه الائمة ان يمتنع
غيره في العطف عند من قسم مثلهما بالمسح ومن اعلى ان المسح مستعمل في حقيقته
ومجازه والمختار في الاصل جوازه ثم يرد على الفراء وغيره ممن اشترط العطف
عطف الجملة التي لا محل لها واجيب بان الكلام في عطف المفرد وما في
حكمه من الجمل والمرجح لانه المراد فيشمل الاسم والفعل وغيرها وجمود او وجود او مقدرها
وفي الجمود وكذا في مطلق العطف والجمود وشبهت المتعلق في قوله ويعطف
الكوفيون لا انها ليست من ما عطف ويعرب ما بعدها بالفعل والعامل ليس له
ثم كلها الا بعضها الا بالفعل ذكر بلا تنقل على الاصل فليلتفت الى الخ
لي يستقيم له وسيأتي في بيان ذلك الى بالكلام ههنا اعتمادا على الغالب استعماله
ولا يقال ان فيه قصورا في حيث ذكر الا المنفكة والاضافية فيقتضي كلامه
هنا بالتبعية لانا نقول الضمير فيها باقية ان الا المنفكة والتي للاضافة
غير ما هو تحت كلامه يوهم ان ما عطف هنا فيه الجمهور ليس توكيدا ولو هنا
يشمل في المعنى ان المراد مقصد الفاعل لاحد الشيئين من التابع والمتبوع
لا لكليهما حتى يكون مثاله اشتراك في المعنى بناء على مذهب الاخفش الخ
انما هو في استواء ما بعدها وما قبلها عند المستعمل من احتمال الشرك والاضطراب
ومما تعيين او من اضراب وغيره فيترد د بان مراده التابع الا شرك الذي
يعطف العامل الذي يعمل في المتبوع في الواو والفاء وثم وحتى الا ما ذكر فانه فارغ
عن معنى العامل فلم يتوارد معه على فعل واحد بلا نزاع في المعنى والتعيين
مقامهم لان يكون العطف المشترك فيه على نسق اخر في جميع الحروف او لو كان
الخاص في ان خلافا واوا ان الحيرة فيما يتنا بعض الحروف اذا قيل ان قرنا الحرف
في المعنى في الفاء فيتصل على مذهبه الشيخ ابي قوله عند ذكر من لعطفه
ابي خلافا للزمخشري حيث رمى ان ان ماشرحنا اشتراك الا وليست هنا كيفية
والواو فيما قبلها في كتبه لما بعدها اعلى ما قبلها فيكف فيه بقلي ثم في جواز عطفه

النحوي

إني

في التسهيل فقال وليس منها لكن وفاقا ليونس وكثير من كلامه في الشرح انه
لا يوافقه في كل وجه بل يجعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ويقدر بعدها
ما يليها تقديرا مما لزم يونس من هذا بقية المعطوف بالواو والمعطوف
عليه فاذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير ولكن قام سعيد واشترط
من يرى العطف بها بلزوم اقترانها بالواو قبل المعطوف قال في شرح التسهيل
وقد يوجد في كلام النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب
ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن مع انه مجيز العطف بها بغير
واو وتجنب التمثيل به لئلا يعتقد انه من استعمالهم وهذا من شواهد ما نبه
وكمال نظره اليه وقوله ان من يجيز العطف بها بغير واو مخالف لما نقله
ابن عصفور فانه قال الصحيح انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو زائدة قال
وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه وان جعفر في نهايته الا انها عاطفة وما
مثل العطف بها الا مع الواو وذهب الفارسي وقيل الاكثر الى انها يعطف
بها الا بغير واو وذهب ابن كيسان الى انها يعطف بها بالواو ودونه فتلخص
اربعة مذاهب في قوله عند البغداديين ونسب للكوفيين واحتجوا بقوله
* اين المفر والاله الطالب * والاشرم المغلوب ليس الغالب *
واما في الصحيح من قول ابي بكر في الحسن وقد حمله على عنقه بابي شبيه بالنبي
ليس شبيه بعلي ويحتاج في هذا الى تقدير الغلب من المراد انه ليس شبيها
بعلي لان الشبيه بعلي ليس ابناءه وان كان معناه ذلك لانه عكس مشترط على ان
هذه من باب كان ضرورة وهذا انثى واثبت الكوفية وصاحب المستوفى
والمفتاح العطف بان التقسيمية وسمى بابيه وزاد الكوفية العطف
بالا نحو جاء زيد الا عمرو وضربت زيدا الا عمروا والصحيح انه على اضمار
عامل وبالا وجعلوا منه قوله ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك له وما
شاء ربك ورد بالفاء في الفوائد في نحو ما قام زيد بل عمرو العطف الا ليس ما
وبه نقل بما في الاستثنائية وقد راعا زواجه وهو صاحب زيد
بالابتداء والعطف الا لعامل وبابن ... جاء زيد فابن عمرو

وخرج البيت على ان الغالب معطوف على ... الاشرم ... بعد ...

الابهام من العطف عند الكوفيين

والغير

ولقيت زيدا فابن عمرو أو زاد الكسائي لولا ومنع في قوله ثم رضا بن بكر ولا عمرو
با عمرو وابن ساء الفراء كالبصريين وهشام كيف تضرب عمرا ثم زيدا بل زيدا كيف
عمرو قال ابن عمرو فهو ردية تتكلم به العرب قال ابن هشام وفي إعراب
العطف على من زعم أن ذوات دليل على أنها ليست عاطفة واستعمل العطف
بكيف بمنزلة

* إذا أتى الجزء به فثلثه * وحاز على أنه دون تكليفها أنه با عمر *

وخرج على حذف مضاف منه أقيكيف حال الرجل ابن عمرو وابن الجزء على حذف
فراء والنعت بزائد حرف هي سبعة زائد على ما ذكره ورتب افة الكسر
وسيذكرها بعد إن شاء الله قوله فالكل الجمع بحروبيه وبين
الجمع المطلوبة للتغيير بغير إبهام كلا ومما أنه كلا وافعلة التغيير
بأن لا تغيير وأما التفرقة بين فعل الجار والمجرور فكلوبهن بمعرفة احكامه
للفقهاء لا لغوية وكذا التفرقة أهل المعقول بين الكل والماهية والماهية
المتكلفة أمر اصطلاحي وهي ليشهد أنها للكل الجمع أن تعطف العرب فرا عمر
عمر بن عبد العزيز سورة الزلزلة فقرأ فمن يعمل مثقال ذرة شرا يره فقال عمر
يدري الله الخير وتوخى ما نشر يعمل

* هذا بكر مرسلا أو فعلا ثلاثة * كلا جاب مرسلا لمن كذب *

بين أن التفريع والتناظر سواء مع الواو وجعل أن الفراء تعبر به لا وقيه
فلا يغير قوله بتعطف متأخرا أن ادعى بسببها للكل الجمع تعكيف
المتأخر والمتقدم والمصاحب هي حقيقة في الفعل المشترك بين الثلاثة
ومن أن جماع هذا أمر أن شيئا والمجاز وفيه حقيقة في الترتيب
لكثرة استعماله فيه مجاز في غيره وعليه فكرها وهشام والربعي وثعلب
وتلميذ أبو عمر الزاهد وأبو جعفر الدينوري نقله عنهم ابن هشام ونقله
الرهي عن الفراء وابن عن الكسائي وابن درستويه بحكاية بعضهم
الإجماع على أنها للترتيب غير صحيح وقيل موضوعة للمعية فهي الأصل
في الجمع وفي غيرها مجاز وعليه ابن كيسان وهو كلام التسهيل أوفق

أو أخفش عمرو

ز

غير

لذ؟

هذا التمييز في كتاب المغني



وتنفرد الراو بكون شهيد بمقتضى الحكم مثل البيعة بحضوره والتأخير بكثرة والتفريق
بغفلة ولا شك أن الحمل على الراجح متعين عند التردد فقوله أن التفريق
بين الكراء والرهون بعيد اطلقه على متعدده ومن المقام المفرد ومنهم من فرق في الحل
ونقل من كلام شيخنا أن الرهون في حكم المتعدد لكونه ذا امكنة مع دخول
بين عليه من غير احتياج أن تقيد بشرط وبه تعلم ما وقع لبعض واجازة
الكتاب كنت عند ابنه قديما أن ثم زيد اعتمد من عندنا وذكر الشيخ بقية
فصائل الراو وقد كنت نظمتها فقلت

قوله

تنفرد الراو بعكس الشبي ... فإنه سيفا ليفرد ذكره جنبي
وعكسه ما قد يكتفي باشتبه ... عنه وشبه ابن علي الحزو الخفي
وعكسه معتبر وأعطاه بجمع ... شهيد معا والقصر فيها يتبع
والعكس في الجوار والقسمة ... فراده إذا العاكس فصلا
وعكسه ما مع شهيد شا وزد ... للعكس حتى والتلفيق برد
وعكسه ما تثنية من صفة ... أو جمع ان كثر ان تعريفه
وعكسه إن قرنت بأخرى ... وأخصر بها التمييز في الاعزا
وعكسه عامل من ان ذكرا ... معمولة بين لرجع عن دا
وانفردت بالعز ان ليس الي ... ثم بلا كراوية ما تفتقر
وقيل هما في الشهير بما قد تبع ... بالكثر أو عن بلية الممتنع
وجاز ان تفترق بقدر نصي ... بلا التركيب وبقدر نصي
وان تقدم على المتبوع فع ... معمول بها وذالك اليشعر يقع
وابتكل ان خلتها من قبل من ... حكاية في علم بها افتقر

وقت العلم من عكس الماضي على العادة من دعليه قد كانت معرفته ان دنيا
بعينها أو امرأة بشرط عما له من عكس الأخير على الماضي على
العلم عند المستقبل ولا يراد من غير حضر في بقعة واحدة وتشكيك الحريا
ومن يحمل شهود او يتكلم بنفسه فإنه من عكس الاخير فقوله ان كان
المعكوس جملة زائدة في المعنى لو عطفه ومثله بقوله فلا يكون من شهيد يس

والعلام





زعموا فيما الذي بينه البيت يشار به على ميم الجميع فالقرينة في ذلك
التجريد والترتيب نحو من لغا ان المليح جاء بعجز سمين وقربه اليهم لمن كشف في
غفلة من هذا يكشف هنا عنك فكان له ونحوها لزاجرات زجرا فالتاليات
ذكرا فـ ذكر عن ان تقسيم ان الباقية والصافات اما الترتيب معانيها في الوجود
كترتيبـــه

باب المجاز نيابة للمجاز العقلي والقلب وبالتأخير

اذا انزلهم بعضهم منازل ولم الفه بافنانه وزيادة من ام هذا الشاعر غير
انما تلمه عليه اذ لم يحضر معه المجاز بعزمه وانه لو حضرها لما كان
سالما بعد البيت تعقيبا بلا مهلة واما التفاوت ففي بعض الوجوه كقولك
هذا الكل بالافضل واعلى ان حسن بالاجل واما التفاوت مر هو بالتمثيل
نحو رحم الله المحلقين والمقصرين قوله واعترض على العز ابن ولد
المعترض منه البراءة عقب اداء النداء لا تعبير ترتيبا فكلفا بين كلتي الجميع
كالواو واشترا بالاية والحديث الذين ذكرهما ثم والعز وبينهما ان
ما بعد الفاء متغير في الاية من نصر وما بعلمها في الحديث لا متعين ولا شاعر
قلنا الزمن بها مع ان ما في الاية عكس الترتيب وما في الحديث ليس فيه
ترتيب بجعل الشك الاية والحديث على ذو وامر خلاف كما من صنيع هو
ـعمر لو جعلت الاية فيها الترتيب فيه تحت الحديث بتكرير عكسا المقبل
على الجمل نحو قال فيما الشيخ فيهما باخرجهما بفرسنا المراد منه اكثر من ذلك
تعالى انا اللذ جعل لا تحجر ولا ظهرت الناس منه الامثلة الا انه
زاد تفصيلا بقوله بيانا انهم فابلوني قوله ارد ما احلا كما وازا ك
الزهر ضـــا هيله فتاويل المعكوس ما عليه على المجاز ليصير متفرعا
عن المعصوب في الوجود وذلك بالكلام المعلق على ارادة الفعل ونحوه
منه فاذا قرأت القرآن اذا قمتم الى الصلاة وفي الحديث اذا اتى
احدكم الجمعة فليغتسل وهو من التعبير في المسبب بالمسبب عن الفعل
سببه على ارادة وهو التعبير عن اثر ما يسر الاسبب في اليوم ارادة الى

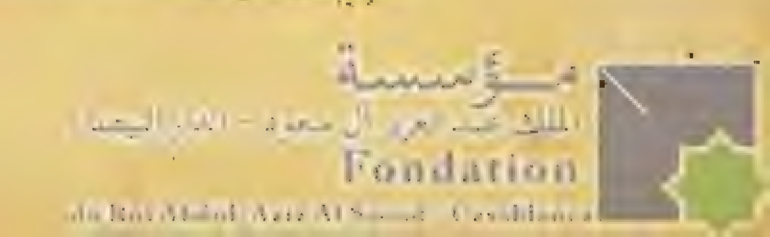
عنى ؟



إذ الفعل ويكرر مع الآية والحديث على الترتيب الذكري فإن قيل الترتيب
الذكري حاصل بالمذكور الشيء بعد المذكور الآخر فما معنى استعمال الفاء فيه
قلنا معناه الإيذان بأن مدخولها بعدها أن يذكر بعد ما قبلها لكونه تفصيلا
لإجماله وهو التفصيل أن يكون بعد ذكر المجمل فلو لم يؤت بالفاء لكان الترتيب
الذكري موجودا والدلالة عليه أن يكون كذلك مفقودة ولنا أن نقول
حصلت الدلالة عليه بما رتب لعطف من مستعمل لذلك الترتيب وليس فيه
بمكان العكس نصب ومن ثم قال بعضهم وجود الترتيب في استعمال الجمل
فالنقض وقد بين فيه جواب ثم على أن المراد بالترتيب خصوص المعنى
وقد بين الجواب الذي ذكره الشيخ أعني الترتيب الذكري على أن المراد مطلق
أعم من الترتيب المعنوي والذكري ولو صرح بأن المراد مطلقه لكان أحسن لم يرد الاعتراض
من أصله بحمل الشيخ عبارته على الأعم ابتداء والشرح بذلك لا يخفى
معه ورود الاعتراض المذكور بعد فلا ينبغي ارتكاب ذلك وقد ذهب الجرمي
إلى أنها لا تفيد الترتيب في الأماكن ولا في الأمطار مع قوله في غير ذلك
في قوله وأن الفاء تأتي عن ثم تحقيق معنى الفاء موضوعة
للترتيب مع التعقيب فإذا استعملت في مطلق الترتيب لا بقيد التعقيب استعمال
المقيد في المطلق كالمرسن للأنف مطلقا والمشفر للشفة مطلقا والوضع
ثم لو أريد الدلالة على خصوص المهلة وكذا يقال في عكسه استعملت
ثم في مطلق الترتيب لا بقيد المهلة مجازا مرسلا من استعمال المقيد في المطلق
والوضع للفاء لو أريد الدلالة على التعقيب وأما استعمال الفاء بمعنى
ثم ابتداء أو ثم بمعنى الفاء ابتداء فلا علاقة فيه معتبرة ولو قيل إن التعقيب
في الآية بحسب جري العادة فيما بين الخراج واليبس كما في أنزل من السماء
ماء فتصبح الأرض مخضرة لم يبعد في قوله ويختص الفاء ذكر
ما قبل ثم بأنه يتعلق بقوله العطف ومن حيث إنهما لما ذكرنا مع يختص
بالواو فيلزم ذكر الفاء وثم مطلقا في ذكر معنى الفاء وما اختصت به بذكر معنى
ثم وحكمهما بها النكير معا ثم يجامع الفاء في اقتضاء الترتيب ونحو المهلة

زاد

التعقيب



بالتعقيب فليس بهلا باجنبي محضا فـــوله الذ ديغني اخرائم بيغضب هــو
زيد كانه اكرما على يغضب بالمنفصل البلا بتوهم انه زيد ابا علم وفصول الشئ
ابرز المستتر في يغضب لان الفعل كالوصف اذا اجري على من هولة ورفع ضميرا
وجب ابرازه عند سيبويه لان الفعل هنا لم يجر على غير من هو له اذ الغضب
وهو زيد واسند وانعة عليه للاخبار به عنها والمبتدا مخبر بالخبر
في الذات فــوله ومثل ذلك في الخبر الخ اشارة الى فهو كلام كثم حيث
تكلم على عكس ما لا يصلح للعلية على ما يصلح لها واخل بعكسه ومثل العرض
في الخبر والنعت والحال قيا فاذا كان اعرض من مراده وبغيته عليه صبغ فلو قال

بالحال عكس علة رابط على ما ليتمه وعكسه افتـلة

لوفي بالحال ربك وبغيتي هنا ما يعني الرابط ولم يوجد الا في اخبر والجملتين
المتعاطفين بالفاء كما مستغني عنه في نحو زيد انه بيته يغضب عمرو وزيدا
ضربت عمرا يغضب والمعرض في معز ذلك البنت وكاسم الذي كم في نحو من يا قنور الجزء
بيغضب زيد ومرباشيء بيغضب زيد باكرمه وهو كله قياس والسماع انما
هو في بعض ذلك ومنزل المغني بحث ابن عمرو ان الفاء في ذلك اخلقت
للسببية دون العطف وبان قبل ان في الجزاء العطف يجوز او قد هو غيرهم مثله
ـــعم فرجعلت معز الفاء الجامتين في حكم الجملة حتى الجار الخبر والنعت
والحال لجمعهما وبعتبر العكس سابقا على انه متبادر والوصف والماللية
ونبيه الشرد الفاء العاطفة للغاية بعز الوصف عليه بين الرجل
بجوم ماليه ما بين الرجل الرجوم وقال انه في المغني فـوله واما ثم فـد
نبه النساء بان الجزء في جزئه وهو تحفة النساء سالكنه ومعتوضة ببعض
بعكسه اجلة في الشيء والقتال ربه في نحو قوله لكم

اعملة ابغل ثم بعلة   ثبت ابعال

فــوله للترتيب خالي ميه نحو باقصى سكابغزاليه ثعلى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سويه
ذلك وهيكم به لعلكم تتفرون ثم اتينا موسى الكتاب وقوله
* إن من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده *

وقبل ابقى الاخص من كيس

منيز

وأجيب عن هذا بأن ثم فيها للترتيب الإخباري لا الحقيقي وهذا إنما ينبني
على قول الفراء إنها لا تفيد التراخي بل مطلق الترتيب إذ لا تراخي بين الإخبارين
ولبعضهم أنه لا يحتاج لها وقع للشك والغرابة في الجواب إنما الفائدة الترتيب
وتنبيه على ما بينهما في الإيجاد وغيره وقد أجيب عن قوله ثم جعل منها زوجها
بأن العطف على محذوف أي أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة باعتبار
المعنى أي توحدت ثم جعل والمراد على ذلك من ظهره أي ثم خلق حواء من ضلع فيه
وعن الثالث أجيب بأنها بمعنى الواو وهذا فرار من مقتضى اللفظ أو بأن قوله فإن
فاية عن الزوال ومجاز عنه كما رسمنا ويكون تحصيلها به فيتجه بها الترتيب
بنفاسه على أصله وقد مثلنا بما هنا وقعت إلا للترتيب واستعمالها هنا في غير
موضعها مجاز وقد سبق توضيحه وأجيب عن الآية ثم سويه بأنه عطف
على قوله خلق الإنسان من طين على قوله جعل نسله وأجاب
ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن ما ساد ابن من ساد أبوه في الوجود ومنه ساد
الأب ثم ساد الجد كما قال ابن الرومي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى شرف كما علت برسول الله عدنان

ومنه قول صاحب الهمزية

حسبنا به لا منة السيدة ل آدم به شرفت به حواء

لا كون هذا بعيدا لترتيب دون التراخي وزمن أن السيادة إلى الأب والجد
يتصف بهما الابن ترتيبا مرتبا به إذ المراد سيادتهم في الناس بعدهم لأجل
السيادة لهم وقت وجوده لأن الحسب لا يتقدم في الوجود على النسب
فإن قلت السيد في سيادتهم ما في نفس الأمر ولا تمهم بعدها إلى
الولد فتثبت تلك السيادة لا بوله وله والمكشوف أنهم كانوا في أزمنة
وجودهم سادة بسببه قلت يصح الترتيب في البيتين ولا محالة
فيه أيضا لأنه كما ثبتت سيادة الولد ثبتت سيادة الآباء بعد وثبتت بعد الأم
سيادة الجد بعدها أيضا وما تقدم من الجواب بأنها في تلك لا دلالة للترتيب
إنما يلزم به ابن مالك في الآية ثم رأيتها في بعض الكتب قال في المغني

بعد

بها

والكلام

والكلام أنها واقعة فيما موضع الفاء هو ومن ذا تقول إنه فيما لم يفعله قائمة
إنما هي كذلك في البيت ولم يفعله في الآية وعلى تقدير إعرابه في الآية فإنما
تعين للترتيب ولا تعين أنها للمهلة نعم [illegible] الترتيب منو
المنازع فيه المستدل بالآية على انتفائه بل كيف يفيد المهلة وهو عدم وجود في
كما لو جيء بالفاء وأنها متساويان في ذلك فإنهم فقوله كن معطوفها
أسماء الخ لا فعلا ولا جملة لأنها منقولة من الجارة ونقل في البسيط عن الأخفش
أنها تعطف الفعل إذا كان مسببا كالفاء نحو ما تأتينا حتى تحدثنا إلا بالرفع
ولو قلنا حتى تحدثنا بالنصب ولم تأتنا حتى تحدثنا بالجزم وذهب
ابن السيد إلى أنها تعطف الجمل كقوله

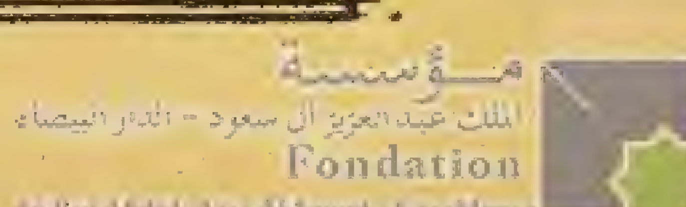
سريت بهم حتى تكل مطيهم

فيمن رفع تكل وعلل في المغني منعه عند الأكثر بأن معطوفها لابد أن يكون جزءا
أو كجزء وذلك لا يتأتى إلا في المفردات وكذا علل في شرح النظم لاشتراط كون
معطوفها مفردا إلا أنه استغنى عنه باشتراط كونه بعضا وبه [illegible]
في نحو أجاز ابن البعض في الجمل كقوله أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام
وفي الفعل نحو إن تصل تسجد لله يرحمك وعلى هذا [illegible]
باشتراط كونه مفردا واسما ولهذا صرح [illegible] باشتراط كونه اسما ولم
[illegible] اشتراط كونه مفردا إلا أن البعض مفرد عن جملة ولم يكتف
باشتراط البعضية وشبهها عن ذلك وإن انتهى تعليله في المغني
[illegible] يشتمل [illegible] فالحاصل أن اشتراط كونه اسما
[illegible] على اشتراط أنه مراد بما سلكه هنا من اشتراط كونه اسما
أخص مما ذكره في المغني من أنها إنما تعطف الجمل [illegible] الأعم
[illegible] أنها لا تعطف جملة ولا فعلا والعلة نقلها من الجارة
لا كما علل به في المغني لأنه منقوض كما علمت فقوله ذكر أن الجر له
عزاه له [illegible] وصرح في المغني بأنه لم [illegible] وصرح [illegible]
يقال جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم
حتى أبيك وكأنه مستند عنده فلا يقال إنه أخل به [illegible]

أسماء

ومثاله النظم ان اثبت بحملها على الجارية والجارية لا في النظم بل تختص بالغاية
وعلله في ض بانها غير متمكنة في معنى الغاية كان فيما كتبه عنه مع المختصر
بان فيها امكن مجملا الله نزل انها تجري اجراء اجزاء وغيره ونقله عن الفاضل
عن شيخ الزبيري وانها انسب عند تنزيل فــــ قوله او شبيها بالبعض ثم يجعله
البعض بالتأويل شبيها بالبعض لانه بعض بالتأويل لا بعض حقيقة وقيل
التأويل ليس شبيها بالبعض لعدم شرطه اي اتصال بين الفعل وبين المقيد
والمراد وحصل بهذا فكلامه كم سائل البعض بالتأويل واما الشبيه
بالبعض فلا يدخل في عبارة النظم نـــعم لك ان تدخل مسئلة شبيه البعض
في البعض بالتأويل وتشملها عبارة النظم ح وذلك بان تجعل قولنا
اعجبتني الجارية من كلامنا على حذف مضاف اي اعجبني وصف الجارية
والدليل على ذلك التقدير ان الاعجاب انما يتعلق بالمعاني والصفات
لا بالذوات من حيث هي ذوات ولا شك ان كلا منها بعض صفاتها ومعانيها
بخلاف ولدها وانما جعلنا هذا داخلا في البعض بالتأويل لان تقدير
المضاف من التأويل فــــ قوله ان يعتبر الاستثناء حصر وهو حتى
زعم الشيخ ان المراد الاستثناء المتصل ولا يصح ذلك الا على تقدير ذلك
من تقدير المضاف اي صفات الجارية او معانيها فانها شاملة للكلام
حقيقة دون ولدها واما اذا لم يقدر كما هو مقتضى كلام ض فالاستثناء
منقطع قطعا لان الكلام ليس داخلا في مسمى الجارية وكونه كبعضها
مسلم وذلك هو المصحح للاستثناء ولا يصيره متصلا واما استثناء
الولد فلا يصح منه متصلا ولا منقطعا لان شرط الاستثناء المنقطع
ان يكون مما يستتبعه المستثنى منه وتستدعي العادة دخوله في الحكم
لو سكت عنه وان لم يشمله اللفظ بحيث يسمى انه شرط ان ظ وهذا لم يكن
بالذكر ولا شك انه لا يعتبر اعجبتني الجارية الا بكر ولدها لم يعجبني
فــــ قوله او نقص كذلك في ذلك المعنى ومن اجمعها في قوله *
* قهرناكم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا *
تنبيـــــه اذا عطف بحتى على مجرور اعيد الجار بعدها فيل لزوما

لتخشوننا



وقيل زحانا بزقنا بيننا وبين الجارة وقال النابغة نبيت أعاقبة قائم تنعيش
للعكس كعجبت من القوم حتى كتبيهم ومر قوله *
* جرد بمنطلق فالفرع الناشر حتى * بأيسر داء بالإسلام دينا *
قال في المغني ومن عطف ورد كابن هشام وقال من في المثال اجارة وفي
البيت عملة وتستحق أن تحكمه ابن كافة أنه أي غلول الذي معه ما
احتيج الى اعادة الجار عند نصب العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في
آخره بخلاف المثال والبيت السابق فيه ف قوله أي أنكم أبو عبيدة
والعزالي العطف بها وقال الأمين بمنزلة همزة الاستفهام بلا وهم بقرينة
مجردة من ما تتم به الجملة وزعم ابن كيسان أن أصلها أو وبأبدلت الواو
ميما ولا دليل عليه بل اختلاف معناهما يكذبه ف قوله في محل المصدر
مقتصرة إما همزة ليست حرفا سابكا خلافا لمالك والأولى لغتنا في الحروف
المصدرية ما جملة بعد همزة التسوية في معنى المصدر بلا حرف كمعنى
إذا أضيف إليها نحو وحين تعرف الطاعة يطلب الجملة ومنه ما قبل أن
الجملة في تأويل المفرد بمعنى في نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر
لهم في تأويل اسم مبتدأ وسواء خبر مقدم وجوز أبو علي العكس وجوز في أن
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أن يكون المصدر فاعلا بسواء لأنه
بمعنى مستو قال رضي والذي يظهر لي أن سواء في مثله خبر محذوف
تقديره الأمران سواء ثم بينهما بجملتي الاستفهام المنقول إلى معنى
المستويين كما في قوله تعالى فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم أي الأمران
سواء عليكم والتسمية في معنى همزة الشرك والهمزة ومن قولهما في معنى
الشرك والتقدير في سواء على أقمت أم قعدت أن قمت أو قعدت فالأمران
سواء علي ولهذا استحسن أبو علي وقوع الاسمية بعد الهمزة نحو سواء علي
أو ما أبالي أدرهم مالك أم دينار ولذا كان الماضي بعدهما بمعنى المستقبل
وأما قوله أدعوتموهم أم أنتم صامتون فللفرق بالاسمية والكلام يجوز واستغني
بالاقتصار المضارع بعدهما ووقوع الماضي المستقبل أدل على إرادة معنى
الشرط قال أبو علي ولا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء علي أقمت

او فعليتين لانه يكون بمعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك وبين وعليه ان هذا
مفرد مشتق يأبى ذلك وانما لزم العطف فيهما من جعل سواء خبرا لما بعده
والوجه كما ذكرنا كون سواء خبرا لمحذوف وسادا مسد جواب الشرط كما
في المختصر وفي المغني مسئلة اذا عطف بعد الهمزة بام فان كانت همزة
التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان
كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب
العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو قلت لا نسلم تعين
الواو في الثاني لان من جعل من لبيان الامرين يكون جعل بيانا للاقل فالصواب
جواز ذلك لان الاقل احدهما انتهى قال في المغني وفي الصحاح تقول سواء
علي قمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن
قرأ من طريق الزعفراني انذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان قوله
واستشهد بسيبويه ان ابا علي استعمل وقوع الاسمية بعد همزة التسوية وقيل
لا تذكر العرب بعد كلمة سواء الا الفعلية واجاز ابن جني كون الاسمية قياسا
ووضعها النابغة مرة وجملة في قوله

سواء علي النفر ام بت ليلة

وبعد همزة التسوية لا ادري وليت شعري ويقع بعد لا ادري وليت شعري الجملتان
وكذا بعدهما ابا الامرين خلافا لمن زعم انه لا يقع بعدهما الا الفعلية فانه في
قوله ام انتم صامتون عدل فيه الى الاسمية للدلالة على الثبوت
لان الصمت عادتهم حتى انهم اذا دعوتهم كانوا مستمرين على
الحالة الاصلية من التزام قوله بين مفرد مراد به ما يقابل
الجملتين في مقابل المفرد ولهذا قال في المغني اثر ما تقدم وان كانت
همزة الاستفهام بمعنى التي يطلب بها وبعدها التعيين جاز قياسا وكان
الجواب بتعين احدهما وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو بالمعنى احدهما
عندك ام لا وان جئت بالتعيين لانه خطأ وزيادة ويقال الحسن او
الحسين افضل ام ابن الحنفية فتعطف الاول باو والثاني بام ويجاب
عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب

بقوله



بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسئل عن ان مفضل من الحسنين
وابن الحنفية او الحسين وابن الحنفية وانما جعل احدهما به بعينه قرينا
لابن الحنفية وكانه قال الاحدهما افضل ام ابن الحنفية قلت
ويجوز ان يجاب بقولك الحسن او الحسين لانه في معنى احدهما وان اجيب
بقولك الحسن والحسين بالواو امكن ان تكون مفضلتا مجموعهما على ابن الحنفية
لا كل على انفراده فلا يكون صريحا في المقصود فقوله بتوسط
بينهما ما لا يسئل عنه او بتاخر فيه مقتضاه الاربع صرح الشارح انه لا يجوز
تقديم ما لا يسئل عنه عليهما بحيث يلي الهمزة فتكون الة مقلة لكلا على غير
المسئول عنه فلا يليهما احدا له من بين المطلوب تعيين احدهما مع ان ذلك
جائز وان كان مرجوحا قال المحقق الرضي ثم اعلم انه اذا وليت المتصلة
مفردان ولي احدهما الهمزة مثله لتكون ام مع الهمزة بينا وبين الاخر والجمهور
يعدهما بينا وبين المفضل اليه نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك
ونحو افي الدار زيد ام في السوق بمعنى في ايهما هو ويجوز المخالفة
بينهما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لا يلزم التعادل في الاحسن وقد ثبت
في الصحيح في حديث جابر اتزوجت بكرا ام ثيبا وهل تزوجت بكرا ام ثيبا
وقد قال الرضي وربما جيء بهل قبل المتصلة على قال الشاعر

* فما ادري اغيرهم تناء * وطول العهد ام مال اصابوا *

وليعلم ان الفصل بين متعاطفيها ارجح من الوصل وانما منع الوصل
او تضعيفه بمكانها في قوله ولا ان الشعيب بحذف الهمزة الكتبي
بهذا في شرح قول الناظم وربما استغنت الهمزة اليينا وفي المغني والالف
اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام احدها جواز حذفها سواء
تقدمت على ام كقول عمر بن ابي ربيعة *

* بدا لي منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينت ببنان *
* فوالله ما ادري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر ام بثمان *

اراد ابسبع ام لم تتقدمها كقول الكميت *

* طربت وما شوقا الى البيض اطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب *
اراد أو ذو الشيب واختلف في قول عمر بن ابي ربيعة
* ثم قالوا تحبها قلت بهرا * عدد الرمل والحصى والتراب *
فقيل اراد اتحبها وقيل هو خبر اي انت تحبها ومعنى بهرا احبها حبا بهرا
اي غلبني غلبة وقيل عجبا وقال المتنبي
: احيا وايسر ما قاسيت ما قتلا : والبين جار على ضعفي وما عدلا :
احيا مضارع حذفت منه همزة التعجب اي اصله همزة الحالية والاخفش
يقيسه اختيارا وحمل عليه وتلك نعمة تمنها علي في المواضع الثلاثة
والمحققون على انه خبر لفهم التنزيل ابتداء ثم الكثير ان تقع بعد
همزة الجنة وقرا ابن محيصن انذرتهم بهمزة واحدة وفي دار زينب
وانا سرت اي ادار زينب ام سرت فسار حذفي وحذف الشعر كثير
وقد بسطنا في شرح الكافية الكبرى وبها قال الاخفش وبقي على
... وهو مما بين مختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الاصح
في الاسم الفاعلية كما في باب الفاعل ومن وقوعها بين مفرد وجملة
نحو قل ان ادري اقريب ما توعدون فان قوله ما توعدون غير مستتر عنه
سواء جعل فاعلا اسم مشترك او مبتدا ومعاد اقريب هو جملة يجعل
له ريح اقترالانها في معنى يجرو وتخلص انما اذا وقعت بين جملتين
سواء كانت الهمزة قبلها للتسوية او للاستفهام وكانت احدى الجملتين
منفية والاخرى مثبتة فرمت المثبتة وعبر بالغوه انذرتهم ام لم تنذرهم
افام زيد ام لم يقم ولا يجوز سواء على اقم تقم اي قام ام لا يخفى زيد ام جاء
وقد تحذف ومعها ما كقوله
ل دعاني اليها القلب اني لامرها : سميع فما ادري ارشد طلابها ل
اي ام غي وجوزا تكون الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر شيء وليس
بذكرهم حرفا العطف والمعطوف الا في الفاء والواو ويعني المعطوف
بنفسه لا يخرا زيد عندها اي لا ازيد يقوم ام لا قيل ويرد تعويض
ومعطوفة اقلا تبصرون اي انا خير بيان التقدير ام تبصرون ابتدا انا خير



ورد بانه لم يسمع حذف المعطوف بدون العاطف الا مع بقاء شيء من متعلقات
المحذوف بل ان منقطعة لجر دال على ابدال بدون استبدال واقيم السبب مقام المسبب
وان هل اراد تبعهم ومن مرادوا واقيم مقامه انا ضمير لانهم اذا قالوا انا ضمير كانوا
عند بدل اي واجاز الزمخشري حذف مبتدا محذوفا نحو ام كنتم شهداء اي اتدعون على الانبياء
اليهودية ام كنتم ومثله للكرماني لكنه قدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه
بنيه باليهودية ام كنتم شهداء فقوله والمنقطعة في الغالب اذ به تشبيها
همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين فلا يليها اي انها قد تشبهنا ليست
كذلك نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد قال الرضي واوليت الهمزة جملتين
بان كانتا فعليتين اشتركتا في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانا زيد ام اقتله جميعا
متصلة نحو افام زيد ام تكلم وان اشتركتا الفعليتان في الفعل وكانتا بين اسميتين
مشترك كثير في احد الجزئين نحو اقام زيد ام قام عمرو ويجوز ازيد قائم ام عمرو قائم وازيد
اخوك ام عمرو منه بان تكونا منقطعة بينهما كنت فاد ذا على ان كتعا بعز ما قبله
فتكون متصلة فقولك ان الجملة دليل انه تنفصل واما في الفعليتين المشتركتين
في الفاعل فلم تكر فادرا على الفعل بين كل منها ان لم يرد فاعل جار وفعتا بينهم
جملتين قد تشتمل كل جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد وافام زيد ام قعد عمرو واكرم
زيد عمرا ام قتله خالد [illegible] بخلاف المتناظرين على انها منقطعة
بعينها والمصنف يعني ابن الحاجب وانه نص جوز ان من بدو ليس بعيد هذا
كله اذا تساوى نظم الجملتين وترتيبهما فان اختلفا في النظم ولو مشترك كثير في احد
الجزئين فالكلام انه منقطع نحو اقام زيد ام عمرو قائم وافام زيد ام عمرو قام
ونحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم بكر فان لم يكن قبلها همزة فمنقطعة
وان كانت غير المتصلة من المنقطعة بما ذكرنا وقعنا عن [illegible] ازيد عندك ام منفية
كان السائل [illegible] ازيدا عندك فاستفهم فادركه منزل اي الكبر انه ليس
بعندك فقال ام لا وبهذا [illegible] من لفظ [illegible] منقطعة لكانه
قولك ازيد عندك بغير السؤال عن كونه عندك او ليس عندك [illegible] لقوله ام لا
دايرة [illegible] ومن تغير كان انه عندك ام انه ليس عندك [illegible]
وذلك [illegible] فلنت وقد [illegible] في ذلك [illegible]

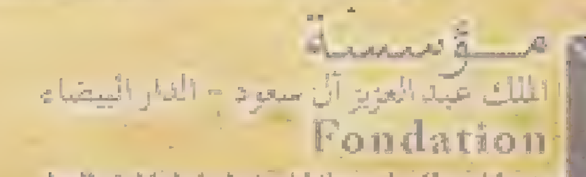
أي لا باعتبار أن القصد بالتصريح به الدلالة على أن المتكلم شاك في السواء ولو
اقتصر على الذي هو منزل به ثم جاز الثبوت عنده وبالعكس أنت في ذلك محتملة وفي
المغني ومعنى المنقطعة ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب
الآية من رب العالمين أم يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام
يعني ولغير التسوية نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها إذ الهمزة
فيه للإنكار بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور قوله والإضراب معنا
معنى أم هذا الذي عند الجمهور وزعم أبو عبيدة أنها قد تكون بمعنى الهمزة بعد
متكلفا وجعل منه أم تريدون أن تسألوا رسولكم أي أتريدون وقال الهروي
تكون بمعنى الهمزة بعد أن لم ينفرد بها استفهام كقوله كذبتك عينك البيت
قوله وقد تقتضي مع ذلك استفهاما فحينئذ للتكثير إن فيها همزا
الاستفهام كثيرون ولم يذكره كالأول لعدم لزومه ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين
أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك قال في المغني
والتكليف فيهما إذ المعنى بل أجعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولأنه يلزم
البصريين دعوى التأكيد في أم هل تستوي الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من
هذا الذي هو جند لكم وقوله *

* أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به * رئمان أنف إذا ما ضن باللبن *

وقال الكسائي وهشام من كثرة تاتيها لمثلها في الاستفهام وعدمه
فإذا قلت أقام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو وظاهر النظم مرادفتها وليس
مرادا ويرده قوله أم له البنات ولكم البنون أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات
كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار وقال الفراء من قبل بعد استفهام
ووقوعها بعد الاستفهام والخبر ويردهما وقد جاءت مجردة منه في فليت سليمى
البيت والحاصل أن الفراء أثبت تجردها من الاستفهام وأنه غير تضمنه فكذا
ولا يقول بخلافه لمن زعم ذلك قوله لا تدخل على المفرد ذكره المرادي أيضا
ابتداء ابن مالك خلافا لابن بركة وهو غير المعرب إن منها بل إن شاة وخرج
على حذف الهمزة فتكون أو على إضمار مبتدأ أي بل هي شاء تنبيه أثبت ابن زيد

بل أكثر

تتعلقه





فمنها وهو الزايد كقوله

* يا ليت شعري ولا منجى من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم *

قـوله وأما أن تستعمل ليت لغير المتعذر فهو ما لا يمكن او يمكن لكن بعيد
الشيئين او الأشياء لنسبة الحكم الى أحد الشيئين او الأشياء قال في المغني
ومن التخيير والإباحة ان ذكرهما غيرهم مستفادة من غيرها الا من القرائن
المحتفة ونسب الفراء في قول الجمهور ومذهب ... انها موضوعة للشك
واستعملت في غيره مجازا قـوله بعد الطلب زاد الطيبي وما في معناه
ولم يتنزل الكلام لبيان محل التخيير والإباحة وغيرهما اختصارا وأولا نه يتصور
ان يكون الشك والابهام الا في الخبر وأما التخيير والإباحة فالصواب ان محلهما
بالطلب نحو أعطيك ما تشاء من دينار او ثوب وأعرض ما تحب من فقه او نحو
وجالس العلماء او الزهاد تابعة لك ولا حاجة الى قيل امكنه محل الطلب
في ذلك وفـرقا كم أكثر وزود او للإباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة
او أشد قسوة وفي التقسيم نحو مكان فلان فوسبل او ان ولم يحصرهما بالمسبوقة
بالطلب فعل في المغني وأخذ واقتصر التقسيم وأما الإباحة ومعنى ان او
وظاهر عدم اختصاصهما بالطلب والامر كما يكتب ومحل في التقسيم منه
يختص بالخبر وليس كذلك كما في امثلة الله قـوله والفرق بينهما
الخ قال جماعة وبعضهم الكلام التخيير على النوعين وقال الزركشي والكلام
انما يتم وأحرى في حقيقة الإباحة من التخيير وأما منع الجمع في الأول للقرينة
العرفية به من لزوم التنفيذ كما الجمع بين فـراء العبد والتحريم الثاني على
من كونه ومع كمال النفقة ... وفيه انهما معتبان من مفهوم معاني
القرائن وانه فاذا لم توضع او في الشيئين تحقيقا فلا خصوصية لهما بالجمع من
خارج تنبيهات الأول ذكر ان هو ليس كالتخيير والإباحة من
معاني صيغة افعل كذا اهل المعاني واما في التخيير لـ او فسافة للكون
قرينة على ارادتهما من الصيغة فلا منافاة بين كلام النحاة وبين كلام اهل
ان هو والمعاني وتبعه على ذلك السعد في التلويح وغيره الثاني ان او دخلت
لا النافية على ما بعد او النهي للإباحة استوعبت النفي فلا كان مباحا

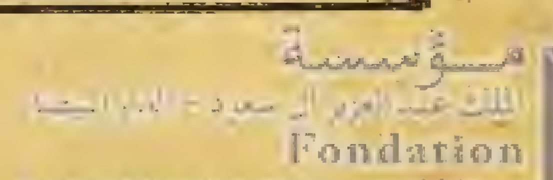
٦

نحو ولا تكلف فيهم وإنما أوكلوا في النشر عن الجمع والتفريق لأنه يفهم مما كان مثالا
وكذا الحكم في النشر الداخل على التقسيم وما في المطول من أنه يجب أن يكون الاخير
فلا يحتمل الكلام عنه إلا بالتكلف عنه وذهب ابن كيسان [illegible] أن يكون
النشر عن واحد وأن يكون عن الجمع ومثله أنه في بيان واحد من الأشياء والنشر عن
واحد من الأشياء مشتركة في أنه هو الثالث مثل العلماء في التقسيم بالأبقى
الكفارة والفدية ويشكل بإمكان الجمع وأجيب بامتناع الجمع في
الإطعام والفدية والتحرير التي كل منها كفارة وكذا في الصيام والصدقة
والنسك التي كل منها فدية بالقطعة وأحد هذه الكفارة أو الفدية والباقي
فدية مستقلة قاله في المغني قوله أو أن يقال يجمع في التقسيم بينه وبين
التشكيك وقد يكون أنهما شيء واحد ولا أجاب القاضي بأنهما متغايران مثلا زمانا لأن
ابتلاء المتكلم على الجملة كسبب في إيقاعه في الشك وإيقاعه في الشك سبب
عن الابتلاء عليه فتارة يقصد إلى الابتلاء فيكون التشكيك حاصلا تبعا وتارة
يقصد إلى التشكيك فيكون الابتلاء حاصلا تبعا قوله وإنا أو إياكم لعلى
هدى أو في [illegible] السامع [illegible] ومثله ما [illegible] في المغني

الدماميني

* نحن أو أنتم الأولى [illegible] والحق [illegible] للمتكلم [illegible] *
قوله والتفصيل [illegible] فكأنه أدرجه في التقسيم وإنما إذا جمع
بينهما لما يظهر فيه بينهما بأن التفصيل ذكر متعدد [illegible] على إبطال
بعدد مدلول عليه بلفظ واحد [illegible] والنشر كما في التلخيص والمفتاح
نحو وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإنه أجمل فيها بالواو وفيها اليهود
والنصارى في الراوي قالوا وأجمل فيهما في الفعل المستتر أو بالواو العائد إلى الجمع
ثم فصل [illegible] بقوله لن يدخل الجنة [illegible] ولما لم يختلف
المقول إلا بلفظة هودا ونصارى [illegible] اليهود يقولون لن يدخل الجنة إلا من كان هودا
والنصارى يقولون لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى [illegible] ما اختلفت فيه
مخالفتهما [illegible] إلى الخصم ثقة بأن السامع يرد كلا من
الفصل إلى ما يليق به من الحمل للعلم بتضليل كل فريق صاحبه وكذا يقال في الآية
التي ذكرها هنا وأما التقسيم الذي [illegible] فيه بأوجه [illegible] ثم ذكر





جزء يأتي بعدهما على وجه يرجع إلى المتأخر ويأتي بذكر ما يرجع إلى المتقدم من المعطف

وإن فكلام كما في التفصيل ولا مدخل للتقسيم الكلي إلى أجزائه فيما نحن بصدده

بعض وعليه وراج في العطف في هذا الباب أن يكون بالواو وبأو ولا أن يكون

بمعنى الواو وقد صرح في قوله وربما عاقبت الواو وفي إن شاء الله تعالى

وإذا أجمل التقسيم في النص على ما يعم التفصيل فسر بأنه ذكر متعدد إجمالا

ثم ذكر ما يرجع إليه أو جزء يأتي تفصيلا أو ما يرجع عليهما أو عليهما من المعاني

وإنه كلام ولعله عدل في التشقيق عن لفظ التقسيم ولفظ التفصيل إلى التعبير

المجرد ليكون كلامه شاملا للتشقيق ولا ينافي هذا قوله في شرح التشقيق

إن العدول عن التقسيم إلى التعبير المجرد لأن استعمال الواو للتقسيم أجود

من استعمال أو فيه لأن مراده أنه لو عبر بالتقسيم لكان ظاهرا على أخير

قسمي التعبير المجرد وذلك القسم يقل استعمال أو فيه بخلاف العدول إليه

أعني التعبير المجرد فإنه يشمل التشقيق والتفصيل الذي استعمال أو فيه

كثير جدا والتقسيم الذي استعمالها فيه قليل ولا شك أن التعبير الشامل

للتشقيق أولى من الظاهر على استعمال أو فيه قليلا وبهذا يندفع اعتراض

من ذكر في المغني بأن كون الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أو فيه خلاف له بل

يقتضي ثبوت ذلك غير أجود فإن أو غير ذلك مما في العبارتين

إذ التقسيم والتعبير المجرد بعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا

كونوا هودا أو نصارى وقالوا ساحر أو مجنون أي قالت اليهود كونوا

هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون

ما ذكره التفصيل الذي جمل في قوله وأو التفصيل أي بأن التفصيل أعم

من التعبير المجرد كما أن التقسيم أخص منه فالعدول عنه إلى أعمهما

نص والعدول عن أخصهما أليق كما أن ما في التشقيق أحسن إلا أن يراد

بالتقسيم أن التفصيل ما يشمل التشقيق فيتساوى العبارات الثلاث

لأن أحسنهما هو التعبير بالتعبير المجرد لأنه أظهر في شمول التشقيق هنا

وبهذا الكوكبي عبر أيضا عن هذا المعنى بالتشقيق فهي عبارة رابعة

شاملة للتشقيق أيضا ... المغاني في قوله تعالى إن من ... نبي

قـوله حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك عزا ابن اغلى ان كونها للاضراب انما يتعين بما قال
هو شرط وقوعها بعد نفي او نهي مع اعادة العامل كما نقله ابن عصفور قال وزعم بعض
النحاة انها تكون للاضراب على انه كبل واستدلوا بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف
او يزيدون فهي كالتي في تجارة او اشد قسوة وذلك باطل اهـ وممن ذهب الى كونها للاضراب
على انه كبل ومن البصريين ابو علي وابن برهان وابن جني في قراءة ابي السمال او كلما
عاهدوا بسكون الواو ومعناه بل كلما عاهدوا واستدلوا ايضا بقول جرير

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم احص عدتهم الا بعداد
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت اولادي

واستدلوا ايضا بقوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب **قلت**
والاستدلال بالاية يرد بحمل او فيه للابهام او التخيير او الشك مصروفا للرائي
كما قيل لكانت غائية وليس ثم ما يصلح ان يعطف عليه بخلاف جعلها للاضراب كبل
فانها حينئذ ابتدائية غائية كما صرح به غير واحد كابن الناظم ومن تبعه وكذا قوله
او هو اقرب ليس هناك ما يصلح ان يعطف عليه لو جعلت لمثل ما ذكر من المعاني فتعين
انها حينئذ ابتدائية كبل وكذا قراءة ابي السمال لا وجه لها الا ان تكون بمعنى بل وكذا بيت
جرير وقوله او اشد قسوة محتملان لغير الاضراب ولعل سر اشتراط الشرطين
لتعيين كونها للاضراب مع وجودهما تعينا به زيدا واما ان فقدا او فقد احدهما فلا يتعين
كونها للاضراب ان لم يوجب غيرها في المحل من جهة اللفظ او المعنى ولهذا قال في
قوله ولا تطع منهم آثما او كفورا الوقف او لا تطع كفورا انقلب المعنى اذ يصير اضرابا
عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط **قوله** او سامع حيث كلامه في
كونها بمعنى الواو وما ذكره الشارح من التنازع بان ... الا ابن ...
النحو تعين بان يكون كل منهما مليما او كل منهما سامعا الا ان يجعل للتفصيل
فيكون اجمالا في قوله قوم سمعوا ورأيتهم ثم فصل بان واحدا منهم ترددت من يعني
من بين مطيع معرض ومن بين سامع فيكون من اللف والنشر على حد وقالوا لن يدخل الجنة
وقالوا ساحر او مجنون والحجة فيه ولا حجة ايضا في قوله

جاء الخلافة او كانت له قدرا * كما اتى ربه موسى على قدر

لجواز ان تكون للاضراب بمعنى بل ... قبل ... بل ولا كونها جاءته اذ كانت له قدرا

عليه

فلا يتعين

الآية

وقد روي بالفاء بدل الواو وجعلت الفاء عاطفة والجر برب مضمرة وقد يرد بعد الواو عطف بغير على
ثبوت ذلك لها وقد علمت انها يتعين كونها للاضراب واجمعوا ايضا بقول ربه *

* وقد زعمت ليلى بانى فاجر * لنفسى تقاها او عليها فجورها *

ولا دليل فيه لاحتمال انها للابهام وبقوله

* وكان سيان الا يسرحوا نعما * او يسرحوه بها واغبرت السوح *

اذ وكان سيان الشاران [illegible] وان يرعوا سيان اذ لوجود الفعل وهذا قوى في
ابن سيتزلا ولذا قوله *

فالت اذ ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد

تحسبه بالعدد كما ذكرت * تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد

ويؤيد انه روى نصفه بالواو واما قوله

اريما اكثل او رزاما * خويربين ينقفان الهاما

الكاف ورزام اسما لصوص والمعنى الواو بدليل تثنية الحال منهما واجاب الخليل
عنه بانه نصبا بتقدير أشتم ونحو ذلك والتسهيل ان تعاقب الواو في الاباحة
كثيرا وفي غيرها المصاحب والمتكرر قليلا واما الاباحة فنحو جالس الحسن او ابن سيرين قال
ابن مالك لو جيء بالواو لم يختلف المعنى وقال غيره اذا عطفت بالواو لم يجز مجالسة
احدهما دون الآخر بخلاف التعاقب في جالسهما ولا يخرج من العهدة بمجالسة احدهما
بخلاف العطف باو كذا في المغني واعترضه الدماميني بان ذا لم يرض ان المراد في الاباحة
والعطف مع ابن باحة فلت فريقا اذا عطفت بالواو فقد ابيح المخاطب
مجالسة كل منهما او تركهما معا ولم يتبين له فعل احدهما وتركا الآخر بخلاف
العطف بالواو فاذا قلت اضرب الصفة وابن عمرو على قصد الاباحة ينشأ امران احدهما
معا او تركهما معا واذا قلته بأو تعين انه له فعل احدهما وتركهما او فعل احدهما
وترك الآخر فقط قال ابن مالك مأخوذ من كلام الزمخشري فانه في سورة ولا تقل
تلك عشرة كاملة ان الواو تأتي للاباحة وانه انما جيء بها في البركة لرفع توهم
ان الواو للاباحة في قوله ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم بمعنى الخرج
من العهدة بالصوم ثلاثة وتبعه على ذلك ابن القزويني في الايضاح وقال عكسه
المخاطب فقد أثم من الجهاة

* من عطفت بأو بعد نهي * أفاد سلب جمع أو عناد الجامع *

وفيه حذف أي فكن جازما بأن ما عطفته بعد نهي أو نفي بأو شيئين ومثال المذكور ومن يكسب خطيئة أو إثما قلت ولا يلزم من معاقبة الواو لأو في المعنى فإن أراد أنه يلزم بالمعاقبة الترادف فالحق فيه خلاف وكان الأولى أن يذكر فيما تعاقب فيه أو الواو التقسيم وقد تعرض ابن مالك فيه عمدة الجود نحو * كما الناس مجروم عليه وجارم *
وكلامه أن أو جائزة فيه ولو تقسيم الكل إلى أجزائه وتحديده أنه استشهد لذلك بقوله

* وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل *

وليس فيه دليل لاحتمال أنه من تقسيم الكلي إلى جزئياته بتقدير فقالوا لنا أحوال ثنتين لا بد منهما أي يكون لتحصيل أنه جمع أي لنا الحكم معناه ثنتان لا بد منهما الجمع صدور رماح أشرعت للبعض أو سلاسل للبعض الآخر على غير كونه مفردا أو نحوه وهي معاني أو أن تكون بمعنى إلا وهي التي ينتصب المضارع بعدها بأن وتأتي للتواصل أرسله الله وزاد الحريري وغيره التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع وقال أبو البقاء أو أصلها واعترضه في المغني بأن ذلك للشك والتقريب جاء من اشتباه السلام بالتوديع فهو كذلك من اشتباه الأذان بالإقامة وقيل المراد أنه أسرع في الأذان حتى كأنه إقامة قلت والذي يفهم من كلام العقباني أن في ذلك وتعبير العقباني بأنه جعلها في لفظ أو تقسيمية ومثله بقولهم إن زيدا في الدار أو عمرو ولذلك جعله الشك بأو يحتمل دون التقليب وزاد ابن الشجري وغيره الشركية نحو أن تربه عاشر أو تات أحد ما شرين الطرب وارقاتا ومن ابتنى هذا المعنى اعتبر أن الشركية مع العطف بأنه قد يحتملها بل وأن المحقق أنه للشك أو التبعيض وقد يكون كأن العطف أن لا على معنى الشركة والناظم قلما عليه لدلالة معنى الشركة بمقتضى العطف وزاد في موضع كونها بمعنى حيث ومثل له بجواب الحلافة أو كانت له قدرا فإنه زوال كانت وإذ بمعنى حيث وزاد كونها بمعنى بيني ومنه من الذي تعتبر أيضا بأو تحوله للرفقة أو تفضيلية وقد نظم بعضهم ولعل بعضهم فسرها بأن تقسيم معنى تعميم لغيره الحقيقة للرفقة أو تفضيلية حتى إذا لم تقضي قوله بمنزلة أن العطف والمعنى أن الشك والدليل أشار لكم بقوله

قال أبو علي مختار الجزولي نزولها بمعنى الواو إن لم يقع بها لا تشهي السعي

أو التشريعية



ومثل أو في القصد إمّا الثانية . وقد استغربوا كونه أفاد رحمه الله أنها توافق أو في المعنى
في العطف كما هو مذهب النحويين ولذلك لم يعدها في حروف العطف التي صدر بها أول
الباب بل ادعى ابن عصفور أن جميع النحويين على أنها عاطفة كأو وذهل وإنما ذكروها
في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وليس كما ادعى فقد اشتهر الخلاف في أنها عاطفة
بأن الواو للجمع وليست منها كذا نقله ناظر الكلام لمن الشيئين بعلم أن العطف
لإمّا في والواو قبلها زائدة لازمة لها وقد عد من ذكر إمّا في حروف العطف
جمله بعضهم على ظاهره أن الواو عاطفة إمّا الثانية على الأولى وإمّا الثانية
عاطفة ما بعدها على ما بعد الأولى قال في المغني وعطف الحرف على الحرف
غريب وقال الرضي عن موضعه وقال غيره كلام الناظم على أنها عاطفة الواو للإمّا
وسيأتي المجموع حرف عطف لأن إمّا صاحبة المعنى ومخرجة للواو عن الجمع والتابع
بالخلاف قوله والمعروف قوله في المعنى فظاهر كلام الناظم يشمل ما قررناه لأن
من المعاني أن إمّا تكون للإضراب وبمعنى الواو ولهذا في زيادة أو بمعنى الحيثي
قليل حسبما أفادته عبارة النظم ونقله فيه كما تقدم وهذا محاله للمعاني التي
تستعمل فيها أو كثيرا وفي إتيانها من المعاني الخمسة أن أولى النظم والستة في كلام غيره
فهي التخيير فإمّا منا بعد وإمّا فداء والإباحة نحو اقرأ إمّا فقها وإمّا نحوا وأنكر
بعض استعمالها للإباحة مع أنها أن ذلك للأمر والتقسيم نحو الكلمة إمّا اسم
وإمّا فعل وإمّا حرف والتفصيل نحو إنا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإمّا كفورا
والإبهام نحو حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمّا الساعة وآخرون مرجون
لأمر الله إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم والشك كقوله

سأحمل نفسي على آلة ٭ فإمّا عليها وإمّا لها

والفرق بينها وبين أو في هذه المعاني أن الكلام معها مبني من أوله
على إفادة التردد بخلاف أو فإن أول الكلام مبني على الجزم ثم طرأت أو لإفادة
التردد بين الشيئين فقوله وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى
ياء لغتان على سبيل الاجتماع وقد اجتمع فتح همزتها بلا إبدال في تميم وقيس
وأسد وإبدال ميمها الأولى ياء سمع مع كسر الهمزة وفتحها وقد تحذف منها ما كقوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ٭ فإن جزعا وإن إجمال صبر

وقيل إنّ مركبة إذ قال كنت ذا جزع فلا تجزع وإن كنت ذا إجمال صبر فالزم وحذف
نفسها وكقوله • سقته الرواعد من صيف • وإن من خريف فلن يعدما •
أي إما من صيف وإما من خريف وقيل هي مركبة والتقدير وإن سقته من خريف
فلن يعدم الري قال في المغني وليس بشيء لأن المراد وصف هذا الوعل بالري
على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقيل إن فيه زائدة ومن دال الاقتصار على أن
على أنها مركبة وقيل بسيطة واختاره ابن جني لأن الأصل عدم التركيب ولو صحت
بناء على التركيب مكيت وعلى البساطة أصلية وقد تحذف إما الأولى كقوله

• سقته الرواعد البيت • وقوله

• تلم بدار قد تقادم عهدها • وإما بأموات ألم خيالها •

وشذا وقوع هذا عند المبرد وقال الفراء وثعلب يقولون عبد الله يقوم وإما
يقعد وقد تحذف الثانية استغناء بأو كقراءة أبي وإنا أو إياكم لإما على هدى
أو في ضلال مبين وقوله

• وقد شعرت الآن ابن دعصي • فبالله إما كارها أو مغاديا •

أو استغناء بإلا كقول المثقب العبدي •

• فإما أن تكون أخي بصدق • فأعرف منك غثي من سميني •

• وإلا فاطرحني واتخذني • عدوا أتقيك وتتقيني •

وقيل بالمنفصل لقوله فيها •

• أرى ما ترين وكثرا هدى • وبقينا الوهاد لمن يعود •

وقد تكون إما شركية بزيادة ما كثيرا كقوله تعالى وإما تخافن وأنت الكتاب
فيما لنا إن تكون بعد النون ما زيد فافهم وما قبله وعكسه ما إن زيد فافهم قوله
خلافا لابن مالك في أن العطف عنده بالواو وقبلها إذ لا تستعمل عنده دون الواو ومن
عنده من عطف المفردات والناظم وابنه على أن العطف بالواو ونقل ابن كيسان
في أنه من عطف الجمل وجعله من عطف جملة على بعضها وسيأتي أن الواو تعطف
عاملا حذف وبقي معموله ومنه قوله فإما زيد ولا كن عمرو أو ولا كن قام عمرو
ومنه ولا كن رسول الله وعلى أن بل الواو والعطف مفردا على مثله مع ... البين
إيجابا وسلبا خلافا للجلولي فقوله أمراه معطوفين مثل الشرط لابن



من التكلم وقوله في العموم من اشتراكه في مثل العاطفة التي تقدم اشتراطها
تقدم النفي او النهي في الداخلة على جملة لا بعدها الامر خارج وفي الجملة يكفي في اخذ
ان الداخلة على جملة غير عاطفة من كلام كثير لانه يحتاج الى ضميمة خارجية وما يحتاج
الى دليل لا يكون من مدلولات الالفاظ قوله وان تقترن بالواو ويحتمل ذلك
من كلام الناظم بين بلا واو وضدها وهما تفرع مع تمثيله بما مثلا مجردة في قوله كلهم
يبدوا ان لا الاكرى هلا قوله فان تليتها جملة من كون المتلو بجملة حرف
ابتداء لا عاطفة مذهب اكثر المغاربة وقيل هي عاطفة للجملة ما لم تقترن بالواو
كقوله [illegible] وزعم ابن ابي الربيع انه كلام [illegible]
[illegible] اقترانها بالواو [illegible] حين عدم اقترانها بالواو وادخل الواو في نقل
[illegible] انها اذا دخلت على الجملة جاز ان تقع بعد ايجاب وامر ولا يجوز
ان تقع بعد نهي ونفي ولا يجوز ان تقع بعد استفهام لا يقال [illegible] لكن عمرو
[illegible] فانه ذكره في التسهيل قوله او تليها واو [illegible] الخلاف في كونها عاطفة
مع الواو وابن خروف يرى انها لا تكون عاطفة الا مع الواو وتقدم نقله عن
[illegible] والتحليل وكذا ابن عصفور لانه قال الواو زائدة لازمة والعكس بلا [illegible] الاكثر
على انها مع الواو حرف ابتداء وابن كيسان يرى انها عاطفة مع الواو [illegible]
قوله [illegible] ولكن كان [illegible] على القول بانها لا تعطف
[illegible] او مع الواو [illegible] عطفا بالواو وعلى خبر كان [illegible] ولكن
فانه يلزم منه [illegible] المفرد بين المتعاطفين بالواو ايجابا وسلبا وحذف كان مع
اسمها وبقاء خبرها بعد لكن كثير مسموع [illegible]
[illegible] ولو كثيرا اذا اشتهر فتكون ثلاثة مواضع [illegible]
[illegible] يحتاج الى تقدير في الاية عند يونس ولا عند ابن خروف ومن ذكر معه ولا عند ابن
كيسان قوله واما قبل فخرجت على لا عطف [illegible] لانه بل انسب [illegible]
[illegible] في الوقوع بعد نفي او نهي وتزيد عليها بالوقوع في الايجاب
والامر [illegible] بعد ايجاب
قوله [illegible] اذا دخلت على جملة هي ابتداء لا عاطفة
[illegible] خلافا لابن الناظم في انها تعطف الجمل [illegible] كلام ابيه في شرح

الكافية وكلام الناظم ايضا والصحيح انها غير عاطفة اذ ذاك بل حرف ابتداء
للابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق او للانتقال من غرض الى اخر
نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وزعم في شرح
الكافية انها لا تقع في التنزيل على الوجه الاول ورد بالاية الاولى وبقوله
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ولعله يقول الاضراب فيهما
عن الحكاية لا المحكي فهي للانتقال قوله بايجاب او امر عكس ترتيب النظم
اذ فرعه وفرعها بعد نفي او نهي حيث قدمهما بالذكر بعدهما وترتيب النظم احسن
لان وقوعها بعد النفي او النهي متفق عليه واما بعد الايجاب وان منعه الكوفيون
وابن جابر قال يصلح [illegible] بل ابطاله قال ابن هشام
ومنع الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب وقيل
على انه يجمع العطف بها في الايجاب ولو على قلة ولا يقطع بها بغير الاستعمال
وتابعاه قوله سلب الحكم عما قبلها المراد بالحكم النسبة فيشمل نحو الامر
لا النهي فلا يخرج نحو الامر واذا سلب الحكم عن السابق صار لا حكم له فيكون
مسكوتا عنه يحتمل ان يثبت له المحكوم به والا يثبت قال السعد في شرح التلخيص
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي سلب المحكوم به قطعا فقولك جاء زيد بل عمرو
يقتضي عدم مجيء زيد قطعا كما لو اتيت بلا قبل بل وناقشه السيد بانه لم يجد
في شيء من كتب ابن الحاجب ما يقتضي ذلك واجاب بانه ذكر في اماليه
والخلاف مبني على ان بل تنقل الحكم نفسه فيبقى ما قبلها بلا حكم او تنقل المحكوم به فينتفي
عما قبلها ونظير الخلاف في الاستثناء فالحنفية يقولون هو اخراج من الحكم
فالمستثنى داخل في لا حكم فيكون مسكوتا عنه وغيرهم يقولون هو اخراج من المحكوم
به فيدخل في نقيضه من ثبوته بعد النفي ونفيه بعد الثبوت فان قيل
النزاع في الاستثناء مع الحنفية فيكون النزاع في بل نفي المحكوم به عما
قبلها لتساوي الحرفين في ابطال قلنا هذا قياس في اللغة فلا يقبل على
الصحيح ولو سلم فيمنع بما ثبت من كلام العرب انه يري ان بل تنفي عما قبلها وان
عما بعدها قوله تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها جزم بهذا
تبعا للناظم وجماعة وقال الشيخ زاي واما المبرد فالجمهور على انه يجيز





ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع نحو ما جاء زيد بل
عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم
عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لا وهذا
يشعر كلامهم في بحث النفي ه ونقله ما ذكر عن الجمهور غريب وغاية ما عثر عليه
نقله عن كثير كلام ابن مالك واستظهر منه لا كن الحوق الناظم وهو اذ هو
الذي يحتمل للوجهين وهو المذكور في الشرح وانه يحتمل حتى كان يكون هو وربما
نسب الرضي للجمهور ثبوت ضد النفي او النهي للمعطوف ببل وقائله براي
المبرد ومنع جميع فصار اليه التفتازاني كون المتبوع في حكم المسكوت عنه ونسب
ذلك للجمهور مع ان الخلاف في النفي فقط واعترض السيرافي على كون المتبوع
مسكوتا عنه في النفي ونحوه بانه لا يرد لا فيقال بل فان زيدت تعين النفي عن المتبوع
قطعا وفيه انها على قوله تكون مؤسسة لا مؤكدة زائدة وكذا قول غيره في باب
والمؤكد ما يفيد معنى كان مستفادا بدونه نصا او ظهورا وان هذا زيد هو صريحا الا ان
كان محمولا على التسوية فلا يعنى ما يفيد زائدا او مؤكدا والى هذا اشار الجزولي كما نقله
في ومنع ابن درستويه دخولها بعد النفي ذا ابن عصفور والنهي قال لانه لم يسمع
ورد بقوله

وما انجرت الا بزاد في شعبها * ومع وبعد تراخي لا اراحل

وقوله

لا تملن طاعة الله بل * طاعة الله ما قضيت استديما

واما بعد الايجاب فمتفق على جوازه حذوها كقوله

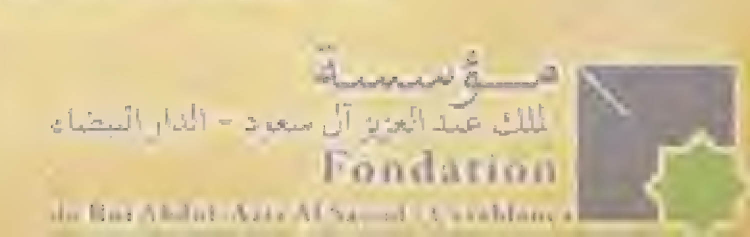
وجهك البدر لا بل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة وافول

قال الشرح ويجوز ابدال اللام من بل نونا او ابدال الضم بيفال ابن ونابل
ولان وجهين من كلامهم وزعم ابن يعيش انها بعد ان تستعمل والتمني
ونحوها من الانشاءات غير الامر والنهي واما العرض والتحضيض فيستعملها الامر
وكذا يستعمل الامر والنهي الرجاء وقولهم الحلال ليس فيه اللاحقة ان يكون مسوكا
اسنا لليس تنبيه قد تكرر بل في الجمل ... والمتقدمة نحو
قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها على ... والمتاخرة
نحو بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون

قوله افراد معطوفها كذا في نسخة النهاية تعطف الجملة مطلقا وكذا فيما يجوز
ان تعطفها مطلقا نحو زيد قائم لا عمرو جالس وعليه صاحب النهاية وكذا فيما
يجوز في ذات المحل نحو زيد يقوم لا يقعد وزيد قائم لا يقعد وكذا بعضا يجوز في المضارعة
عطفه على فعله لشبه المضارع باسم الفاعل نحو اقوم لا اقعد وعليه ح واجاز الكسائي
والفراء ان يكون لا تضاد او لا ... بالربع عطفها على ان تكلف نعم قوله
او امر بدا فيه الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر والعرض والتحضيض نحو الا تكرم
لا عمرا اه ح ذكره وغيره وجزم ح بالمنع فيهما قوله خلافا لابن سعدان فيما
انه اجاز النداء بها لا ابن عصفور وقال ابن هشام كلامه ... فقال ابو حيان
وهو شاذ على نحو والاخفش بسيبويه انه لم يذكر في كتابه اه وهو مسموع ...
العرب العطف بها على اسم لعل نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز في ليت اه ولا
يجوز العطف بها بعد ان تستعمل والتمني والنهي والنفي قوله وهو ...
خلافا للبصرية السبكي في اجازته نحو جاءني رجل لا زيد وله في ذلك تابع والحق
المنع لان وضع لا على ان ينفي بها ما اثبت فيما قبلها انتفاء بالمجمل وقول الرضا
هذا مبني على اعتبار مفهوم اللقب ومفهوم معتبر على الصحيح فيه ان الخلاف انما
هو في الاحتجاج به لو سكت عن التصريح به وهنا صرح به فلا ومفهومها
فصار منطوقا وقبل العطف كان مفهوما فقطعا وهل هو حجة او ليس بحجة شيء
اخر انما يحتاج الى اعتباره وعدمه لو لم يصرح به والحاصل انه شرط
ان يكون المنفي بها مفهوما مما قبلها سواء قلنا ان ذلك المفهوم قبل حجة
حجة ام لا وقد يجوز المعطوف عليه بها ... ولشاهد التجرد لتغليل لا النحو
وجاز ان العطف بها فقصر الحكم على ما قبلها افرادا او قلبا نحو زيد كاتب
لا شاعر لمن اعتقد انه شاعر الكتابة والشعر وزيد عالم لا جاهل لمن اعتقد
العكس وزيد في الدار لا عمرو لمن اعتقدهما في الدار او اعتقد انه فيها دون
قوله ولا يمتنع العطف بها ... ان شرط قول الناظم فاعل امر ...
لا وجوبا بدليل قوله وبلا فصل يرد قوله بان لا كان او فصل الا قد
فيه اي قول الناظم ضمير رفع متصل يشملهما لان المستتر متصل بل لم يتصل
استتر وفيه تنبيه على قول ابن الناظم ان المرفوع المتصل هو والمستتر سواء

زيد

زيد



بالفصل لان المستتر ليس بمتصل ومن شرطه كما تقدم وان كثر في ان ستعمال ضمير المتصل
المستتر فــــوله او بعد توكيدا بضمير منفصل متصل بالذكر مع دخوله في باطل
تنبيهنا على مزيته لانه مغن للمعطوف عليه الذي هو كالجزء فيحصل له به نوع استقلال
بكثار او ليس الحكم لاكل ذلك فيغتفر مع كل فاصل لان الحاجة كانه من تتمة المعطوف عليه
يحصل له به اعتداد ما فيستقل فـــوله او فصل بلا بين العاطف والمعطوف
هذا ما يشمله قول النظم او فاصل ما وفيه رد لقول من قال انه في بين العاطف بلا فاصل
لان الفاصل انما يكون قبل العاطف وشمل ايضا همزة ان شئت مثلا بقوله جعل الزمخشري
اباؤنا معطوفا على المستتر في مبعوثون على مذهب الواو من قوله او ابا اوءنا
والفاصل الهمزة ورد بان ان شئت لا تدخل على المفرد واجيب بانه تقرير
وتكرير للاستفهام السابق ولاكن فرارا اولا اباؤنا يشكل الواو ولذلك العطف
على الضمير المستتر فالجواب انه مبتدأ محذوف الخبر او معطوف على محل اسم ان
بعد استكمال الخبر عند من جوزه ولا يكفي الفصل بنحو التوكيد نحو الزيدون يقوم هم
وعمرو لانها كالجزء وقال البرجي لا يكفي الفصل بكان زيد يقوم انت وزيد وفي
الكشاف في الحشر وشركاءكم معطوفا على المستتر للفصل بالمفعول فـــوله
ويضعف بدون فصل كما هو انه مقيس نثرا ومذهب الكوفيين وابن الانباري ونقل
عن ابن عقيل جوازه في الاختيار قياسا على ما قبل ومذهب البصريين انه لا يجوز الا في
الشعر وابن مالك والخليل نصا على قبحه وقال الناظم يجوز اختيارا مع ضعف
وكما هو ان ضعفه لم يمنعه من الاطراد ومنه قوله

قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فانه رفع عطفا على المستتر في اقبلت وليس بمضمر لانكار النصب على المعية
وقد ضعفت المذهب من ان ما ورد في الشعر لم تغيير بمثل فربما لا يخفى عن
الفصيح غالبا ليس بضرورة وان ابن لا يترك اذ زعم ان كل ما امكن تغييره ليس بضرورة
وان غيره اقر كذا من زعم ان كل واقع في الشعر ولم يسمع لم يمتنع في النثر ضرورة وفي
الصحيح كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر وفي
الاحتجاج بالحديث على ان هذا كلام العربية نزاع ومذهب الناظم صحة الاحتجاج به
وانه لا يقدح فيه احتمال الرواية بالمعنى ومثل ابن نظره غير واحد

قوله فقال لها وللارض مثله وعلينا وعلى الفلك ينجيكم منها ومن كل كرب
قوله والارحام خرج على القسم وجوابه ان الله كان عليكم رقيبا
ومنه بغير قيل ومنه وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وفيه
انه لا يتعين العطف على ضمير فيما ذكر لا على ضمير لكم بل يجوز العطف على معايش
قوله قيل ومنه ومن نحو انما عجبه انا في المغني من انه محمول على اضمار
باء مع المعمول لدلالة ما قبله وهو عطف مجموع الجار والمجرور على مجموع الجار والمجرور
وفيه اخذا من التاويل بل يحمل في قراءة والارحام بلا وجه لجعلها دليلا
دون معنى الاية مع زيادتها باحتمال القسم كما ذكرنا فيكون جزء ادلتها ولذا
قال ابن الناظم يكون ما ورد من السماع محمولا على شذوذ اضمار الجار فاطلق
في كل ما ورد والحاصل انه ليس لنا دليل يعتمد على جمهور البصريين
واما قوله * فاذهب فما بك والايام من عجب * فضرورة عندهم
وهنا مذهب ثالث وهو انه يجب العود ان لم يؤكد نحو مررت بك
انت وزيد وبه نفسه وزيد وبهم كلهم وزيد وهو رأي الجرمي والزيادي والفراء
وكذا العطف على مررت بهم بعضهم وبعضهم وزيد وبهم خمستهم وزيد ان خفضت خمستهم
فان نصبت فلا لا يجوز العطف على الضمير بدون اعادة الخافض ولنا قسم مجرور لا يجوز
ان يعطف عليه بالخفض اعادة الخافض ام لا وهو المجرور بلولا على مذهب سيبويه لولاك
ولولاي ولولاه ليانت لا يجوز كلامنا فلو عطفت على محله بالرفع فلا مانع وكذا
على تقدير رفع ما بعد لولا وتوقفه في جوازه تنبيه يجب اعادة الجار
في عكس هذه المسألة وهو عطف الضمير المخفوض على الظاهر نحو مررت بزيد وبك قال
تعالى واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فقوله ومنك اعادة الجار
فيه واجب وقوله ومن نوح ان جعل عطفا على النبيين كما هو الراجح في تعدد المعطوف
بغير مقتضى الترتيب فاعادة الجار جائزة لا واجبة وان جعل عطفا على منك
فاعادة الجار على الخلاف قوله ويعطف الفعل على الفعل قدم هذا
على الجزء عكس النظم لمناسبة هذا لما قبله اذ الكلام فيما يعطف او يعطف
عليه قوله ولا يسألكم اموالكم مثله ما يليه ومثله ان يسألكموها الاية
فيها ايضا العطف على الشرط وعلى الجواب قوله ثم بدا لهم استثناء فراغه

ابن كثير

ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بسكون لام يفعل مرفوعا في لام له وهو جزم بالعطف على
محل الفاء الواقع في الجزاء ويحتمل في قراءة أبي عمرو أن يكون من ادغام المتحرك على
قاعدته فيكون مرفوعا كما الكل رفعه ابن كثير وابن عامر وأبو بكر اما على الاستيناف
فيكون وهو ما يكون في الافراد أو على تقدير أن الاداة لم تعمل في الجواب لما فوتته
الشرط. ويقدرها مرفوعة الجزاء حسن. أو على أن الجملة عطف على جملة الشرط والجواب
الواقعة صلة فيكون وهو الفعل وقرئ بالنصب بعد الواو والجواب لأن الشرط غير موجب
وسيأتي قول الناظم والفعل من بعد الجزا إن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن
الخليل كلام ... يقتضي أن شرط صحة عطف الفعل على الفعل اتحاد الفعل
في الزمان فلا يجوز لن يقوم زيد ويقعد عمرو ولا لم يقم زيد ويقعد عمرو وينقض بقوله تعالى
نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا وقوله ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن
بينة الى غير ذلك **قوله** ويعطف الفعل على الاسم المشبه له مع قوله ويجوز العكس
في تأويل أحدهما بالآخر والمؤول فالغير أصلها في الحمل ففي قوله فالمغيرات صبحا فأثرن به
تأويل الاسم بالفعل لأن الحمل للفعل بقرينة الاصالة هنا في الوالي صلة أل فعل في
صورة الاسم وذلك أن أصل الصلة أن تكون جملة وإنما عدل إلى الاسم لكون أل الموصولة
في صورة المعرفة فكره دخولها على صريح الفعل والجملة والمؤول في قوله .. أم صبي
فرعيا أو دارج .. هو الفعل لأن أصل الصفة الافراد وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم
التفريق والمؤول في هذا البيت وتقبض هو يقبض في ذا يقلن وفي يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي هو مخرج لأنه خبر بعد خبر وأصل الخبر الافراد فإن عكس على قول
بالتأويل في الثاني من جهة أن أصل الخبر الافراد فإن جعلت الفعلية اعتراضية بين الخبر
وما عطف عليه لم يكن مما نحن فيه تأويل اصلا ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف الاسم
على الفعل وعكسه لأن العطف أخو التثنية فكما لا يثنى فعل الى اسم بل
يعطف أحدهما على الآخر وقال السهيلي يحسن عطف الفعل على الاسم ويقبح عكسه
لأنه في الصورة الأولى عامل لا يعتمد على ما قبله فأشبه الفعل وفي الثانية الفعل
يتمحض في معنى الاسم وقد يجوز الفعل كما بين فعل واسم لا يشبهه ولا بين فعلين
مختلفي الزمان **قوله** وتختص الفاء والواو لم يذكر أم كالناظم لأنه لم يقصد
بدليل قطعي وقد سبق وقال ... لعلة حذف أم ومعطوفها لم يذكره هنا وذكره في التسهيل

قوله مع معطوفهما فيه رد على ابن عصفور اذ زعم انه حذف المعطوف عليه
المقرون بالفاء وحذفت الفاء من المعطوف فاتصل المعطوف بالفاء التي كانت داخلة
على المعطوف عليه فاجتمع من كل منهما ما يدل على المحذوف ما ورد بقوله تعالى فمن
كان منكم مريضا او على سفر فعدة اي فافطر فعليه عدة فالفاء الباقية فيه فاء الجزاء
لا فاء العطف لان فاء العطف لا تدخل هناك فاء الجزاء قوله اي والفاء معه
يتعين حمل الشمس ان يكون من حذف النظم اي امر كليتين لان الغرض ينبغي
تقليله فما اكثر وكذا الاولى ان يمثل بقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي
والبرد فاختصر لانه معلوم ان ما يقي الحر يقي البرد ايضا ولان بلادهم كانت
حارة فما البرد فيها نادر فوقاية الحر عندهم اهم واهم قوله والواو الا بيان او نوعه
وامدح واخلص والابيات قوله رفيع معمول الامر للاسم الظاهر الراجح جواز العطف
لانه يغتفر في الثواني والتوابع ما لا يغتفر في الاوائل ولا يشترط في المعطوف
جواز مباشرته العامل وما فرع عليه ثم ماخوذ من التسهيل فانه قال لا يشترط
في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ولا تقدير العامل بعد
العاطف بل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل ثم
مثال صلاحية المعطوف لمباشرة العامل اختصم زيد وعمرو فانه يصح اختصم
عمرو وزيد ومثال صلاحية ما بمعناه لمباشرة العامل قام زيد وانا وان لم يصح
فانه
قام انا لان التاء المضمومة المساوية في المعنى لانا تصلح لمباشرة العامل
فتقول قمت قال في الشرح فان لم يصلح المعطوف ولا ما بمعناه لمباشرة العامل
اضمر له عامل وجعل من عطف الجمل كالرافع بعد المضارع ذي الهمزة او النون او تاء
الخطاب او بعد الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت
وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك وكذا اذا اتى الفعل بالتاء وجيء بعد
الفاعل بمذكر نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له كذا قال قال ابو حيان وما
ذهب اليه مخالف لما نص عليه سيبويه والنحويون من ان زوجك معطوف
على المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وانه من عطف
المفردات اهـ قوله وانما يشبه المنزل في الشرح اذ الشيء التشبيه وفيه نظر لانه لا معنى
لقولنا تبوؤوا الدار والايمان الا في القاموس اذ قال وبوأه منزلا وفيه انزله كاباءه

والاسم

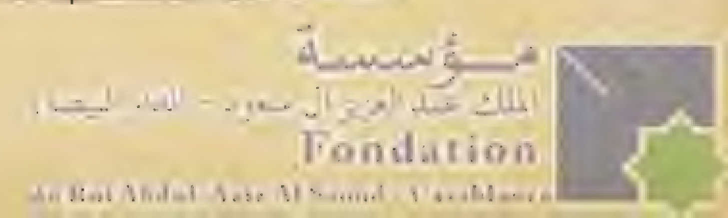


والاسم التبوءة بالكسر والمكان مباءة تبوأ به وتبوأه بمعنى نزله وانزلوا وحلوا
في المباءة ومباءة الدار السكنة ايا بها وبوأت له كذلك وتبوأ بيتا اتخذه مسكنا
بمعنى تبوءوا الدار سكنوها واتخذوها مسكنا وفي النهاية على حديث فليتبوأ
مقعده من النار يقال تبوأ منزله من النار يقال بوأه الله منزلا اي اسكنه اياه
وتبوأت منزلا اتخذته والمباءة المنزل وقريبه واصل التبوء اللزوم وممن ايضا
لما نقله الشارح عن الحوفي من الاستعلال بالواو لا بفتح ميمه انتهى وهو

ونقدم في المفعول معه ان

مثل هذا مفعول اما على اضمار كما ذكر هنا وانتم عليه الناظم ايضا هنالك او على
تضمين العامل المذكور معنى عامل ينصب على الاسمين معا واختاره بعض المتأخرين
واحتج القائلون بالاضمار بانه لو كان على التضمين لصح نحو علفتها ماء وتبنا
بتقديم غير المناسب واجيب بانه مسموع كقوله كما تبنت ترعى به الشاء
والتضمين لو لاكثر على ان التضمين ينقاس وضابطه ان يشرب لفظ معنى آخر بحيث
يصح ذا العمل الغير وشرطه ان يكونا معا يشتركان معا في معنى اعم قلت
او يكون احدهما اعم كما هنا واختار ابو حيان التفصيل وهو انه ان قدم من المعمولين
ما يناسب العامل المذكور فالتخريج على اضمار عامل لان الاضمار اكثر من التضمين
نحو جدع الله انفه وعينيه اي وفقأ عينيه وان قدم منهما غير المناسب كان العامل
مضمنا كقول العرب علفتها التراب ماء باردا اذ لا يمكن الاضمار فالمعنى اعلفتها
او غذوتها وقدمه كذا ابن التضمين والتبيين صواب لان كلا من الاطعام والغذاء لا يستعمل
في الماء والصواب ان يشرب المضمن بناء على التعدد ونحوه واما من لم يعممه عجز قوله
وفي الثالث العطف على معمولين مما يلين في جوازه ومنعه والتفصيل اقوال
ذكرها في الجمع فقال منع سر متكلفا وجوزه الكلابي وثم ذمه متكلفا وثالثها يفصل
يجوز ان كان احدهما جارا ورابعها ان تقدم المجرور والمعطوف ومحل هذا الخلاف ان تقدم
في الاتباع فيه وخلافه شهدها في غير العوامل اللفظية وسابعها وعنا في ابن
قوله بالواو والفاء يشير به ان الاستدراك في قول الناظم وعطف متبوع به اضمنا ترجع
الى العطف بالفاء والواو لان الكلام كان فيهما الا ذكر العطف مع الواو والجم منه
مع الفاء وزاد الشرح ام المتصلة تبعا للزمخشري وجعل منه ام كنتم شهداء

اذ حضر يعقوب الموت أي أتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وعلى
أن الخطاب لليهود اذ قالوا ما مات نبي الا على دين اليهودية والمعنى أتقولون
ذلك بمجرد الادعاء على من في صفته وعدم صفته أم كنتم شهداء فوقف يعقوب
فعلمتم انه ما أو هي منقطعة بمعنى الكذب والواقع الثالث وزاد المراد به وهذا رابع أو كفو
أهيئة المعتزلي .. فقل لك اوصى وادرك بعدها أي فقل لك من أخ اوصى والدي ونامه
يوشح أولاد العشار ويفضل .. فوشح بالنعال الذي من أوبارهم أي جلدهم قوله
أقسم بالعنكم هذا المثال فيه خلاف كما يقتضيه الشرح والاولى أن يمثل بقول امرئ
فصلها الحجر فانطلق أي يهم بها فانطلق ه **فبحث البدل** ه قوله
فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا أنه المقصود به هذا مبني على أن قوله
التابع المقصود بالحكم فيه معنى الحصر الذي هو من أفراده كأنه قيل المستقل
بالقصد بالحكم دون متبوعه وذلك باطل من أوجه احدها ان اسم الجنس
المحلى بال اذا وقع نعتا لا يفيد الحصر على المنعوت كقولنا عمرو الشجاع فهو
فلا يفيد ذلك حصر الشجاعة عليه اتفاقا وأما اذا وقع خبرا او مبتدأ فقد يفيد
حصر الجنس على شيء حقيقة او ادعاء نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وعكسهما
ولهذا لما اراد بيان ما قصد من الحصر وعدمه جعل المقصود بالحكم خبرا وأتى
بلفظ الحصر الذي لا يستعمل الا في الخبر فقال فيصدق عليه انه مقصود بالحكم
لا انه المقصود به فهو غلط سرى اليه من اشتباه الوصف بالخبر فلا يخفى
ان الحصر انما يستفاد منه أن على الاستغراق مجازا بادعاء ان زيدا كل أمير فلا
أمير غيره وان عمرا كل شجاع فلا شجاع غيره وذلك انما يرتكب في التراكيب
ويرتكب عند قصد مطابقة المقامات ورعاية مقتضيات الاحوال لتوفية البلاغة
حقها وذلك بمعزل عن كلام الناظم وعن مقام التعريف اذ التعريفات مبنية على
تحكيم الالفاظ واعمالها في معانيها الوضعية الا لقرينة معينة بخلاف ذلك
الثاني انا لو حملناه على معنى المستقل بالقصد كان منافيا لقول الناظم
وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب فانه نص في ان المتبوع مقصود بالحكم في بدل الاضراب وان
ثم [illegible] يحتاج على ذلك التفسير الى ان يقال المقصود بالحكم قصدا
مستمرا اذ بذلك اختص عن المبدل منه في بدل الاضراب فانه لا يستمر

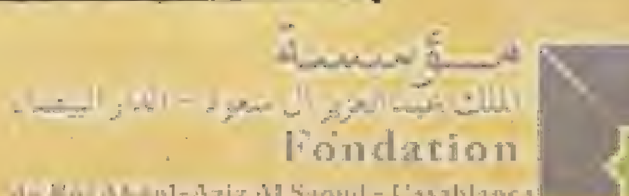


ان المبدل منه غير مقصود بالنسبة أصلا كما قال الرضي الا في بدل الغلط لأن الاول
مقصود اليه في الغالط ولا يرد البدا في بدل في ذكره صونا لكلام الفصحاء عن اللغو
لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الغالط واشتماله على فائدة خلاف
الغالب والفائدة في بدل الكل بالاستقراء احد ثلاثة امور كون الاول اشتهر
والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح وعكسه نحو بالعلم زيد وبرجل صالح
زيد والتفصيل بعد الاجمال نحو برجل زيد ولا يجوز بزيد رجل لانه لا فائدة في الابهام
بعد البيان وفي بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفصيل بعد الابهام
هذا كلام الرضي وتوضيح فيه ان يكون المراد بقوله المقصود بالحكم انه مقصود
به ولو كان ما قبله مقصودا به ايضا فيكون قوله المقصود بالحكم مخرجا للنعت
والتوكيد والبيان والمنسوق ببل وبلكن وبل بعد نفي او نهي وبلا واسطة مخرج
لما نفي من عطف النسق هذا هو التحقيق وما عداه بمعزل عن اصابة الغرض
قوله صراط الذين قال في الكشاف فان قلت الابدال والعدول عن ان يقال
اهدنا صراط الذين انعمت عليهم التوكيد بالتثنية والتكرير والاشعار بان الطريق
المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة
على ابلغ وجه لانه جعل الصراط المستقيم علما في صراطهم لا تفسير له سواه وهو
ابلغ من ان يقال صراط الذين انعمت عليهم المستقيم كقولك هل ادلك على اكرم
الناس وافضلهم فلان فانه ابلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك هل ادلك
على فلان الاكرم الافضل لانك في الاول جعلته علما في الكرم والفضل فكأنك
جعلته تفسيرا وايضاحا للاكرم الافضل وهذه امثلة بدل الكل وقال موسى
ب خيه مردوه اختلفي وقد في بعض دون مقارون مخرجه في الكشاف على البدل
ولكن ان يجعله بدلا مقطوعا وهو المتسبب بالقراءة المشهورة ولكن قيل ان القطع
البدل في مثل هذا ضعيف قال في الجمع وشرحه ويجوز القطع فيما فصل به جمع او
عدد نحو مررت برجال زيد وعمرو وبكر وبني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله
الا الله الحديث وكذا غيره عند سيبويه فيه والاخفش وقيل يقبح في غير التفصيل
فانه يبطل الكلام بغير نحو بشر من ذلكم النار **قوله** بدل بعض من كل

البعض عند البعض يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه تأمله ومن الكساء ي
ومثله انه لا يقع الا على أقل من النصف فمنعنا ان يقال بعض الرجلين عند جماعة
أحدهما وابتداء ان تفهم من هذا الخلاف خلافا في جواز ابدال النصف أو الاكثر
من الكل نحو أكلت الرغيف نصفه او ثلثيه فانه لا خلاف في جواز هذا في
التركيبين وكون الثاني بدلا من الاول ولكن لا يسمى عند الكسائي ومثله
بدل بعض ونحو أن يسمى عندهما بدل نصف أو بدل كل **قوله** ولا بد من اتصاله
بضمير [illegible] بدل اشتمال من مجمل فاذن لهذا بنفسين تغيير في الشيء
ونقص في الضمير بل المجموع بدل كل ولكن اعرب الجزء الاول بما يستحقه المجموع
وعطف عليه الثاني بالواو الدالة على الجمع لانه لما لم يمكن اجراء الاول بعض اعراب
لكونه استحالة التام فيقتضي البناء اعطى ما يستحقه المجموع كما ان الاول من الاسمين
الواقع مجموعهما خبرا للمبتدأ لكونهما في معنى الخبر الواحد كالرمان حلو حامض اعرب
اعراب الخبر المستقل ومجموعه الخبر في المعنى ونظيره في اعطاء الجزء حكم الكل منع
[illegible] بدلا من أبي [illegible] لان العلمية التي هي مقتضية للمنع مع التأنيث انما هي
لمجموع [illegible] والمضاف اليه وجزء العلم ليس بعلم [illegible] كله **قوله**
كثير منهم عنى التركيب بدلا من الواو الاولى فان قال وان جعل بدلا من الثانية بقيت
الاولى بلا مفسر واهل هذا للتوضيح في المغني وفيه نظر بل تكون هذا بدلا الى [illegible]
اسم ابدل كالضمائر السابقة وانه ابعد او يمتنع من جهة ان المغني يكون تفسيرا
الى جميعهم والاصح انه الكثير منهم مع ان الظاهر ان موضوع المعنى والضمير واحد
ونقل الشيخ [illegible] ان اعراب كثير مبتدأ خبرا عنه بالجملتين قبله ضعيف لان
تقديم الخبر في مثله ممتنع يعني انه يمتنع حيث يكون فاعل الفعل مستترا عائدا
على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل واما ان كان الفاعل ظاهرا او ضميرا بارزا
فلا يمنع التقديم ولكن يضعف لانه نظير [illegible] وقام [illegible] لكان ضعيفا
قوله من استطاع ذكر الشارح الاقوال فيه وما يحتمله وما الزمه لمن اعرب من فاعلا
أن يكون حج المستطيع واجبا على جميع الناس فلو لم يحج وان الواجب الكفائي وهو
اقامة الموسم كل سنة فانه فرض كفاية واجب على جميع الناس ويسقط بفعل البعض
المستطيع الحج كل سنة بناء على ان فرض الكفاية على الكل ويسقط بفعل البعض

نحو

نحو



وهو من فاح به وهو أرجح الأقوال وقد يمنع بأن الذي يشعر به حرف الكفاية هو نقل
البعض لا بغير كونه مستطيعا بلوغ تكليفه كفاية لمن فيهم مستطيع لسقط بفعل
الوجوب الكفائي قبل فعل إذا تكلفوه وقد صلوا إذا بعد الوجوب مستجمعين
فيكون الوجوب الكفائي إنما سقط بالمستطيع **قلنا** لو سلم ذلك فلا يتصور
في الأداء بغير المستطيع فيكون الابتلاء بفاعل المقدر من هو لا يفعل الجملة
الغائية هذا بغير المحرز ببيان الوقائع وذلك لا يليق بفائدة الفرقان إذ ليس هذا
الوقائع مما يجعل حتى ينص عليه **قوله** بدل الاشتمال اختلف هل المشتمل
هو الأول أو الثاني أو معنى العامل وكلام الناظم لا يحتمل الثالث لقوله أو ما
يشتمل عليه ويحتمل الأول وهو مختار في التسهيل ويحتمل الثاني وهذا في
بدل الاشتمال ما لابس متبوعه بغير الكلية والجزئية مع استغناء الأول به وحسن
الاستغناء عنه بالأول سواء دل على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد حسنه
أو استلزم معنى فيه كسرق زيد ثوبه أو فرسه لأن الإضافة تعيين ملك زيد
للمسروق والأول هو الكثير فشرطه أمران أحدهما استغناء الكلام السابق به لو
حذف لدلالة العامل عليه إجمالا فيه من جعله نحو أعجبني زيد علمه وخرج بأ زيد
غلامه فبدل بداء لا اشتمال إذ لو اقتصر على الأول لا يستقل كلاميه ... الثاني حسن
الاستغناء عنه بالأول لو حذفا فمن ثم امتنع نحو أسرعت زيدا فرسه لأنه لا يحسن
أسرعت زيدا وإن امتنع بأن المشروح دابة وعلم وزد مثل ذلك كان بدل غلط
وأما بدل البعض فيشترط فيه وجود الثلاثة فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا قبلت
محل أصحابه أكثرهم لأن نسبة القطع إلى زيد وأنت تريد قطع أنفه ونسبة الإقبال
إلى محل الأصحاب وأنت تريد بعض أكثرهم لا يحسن مجازا فنسبة الأكل إلى الرغيف
وأنت تريد أكل بعضه فإنه يحسن وتجوز في نسبة إلى الأصحاب برؤية البعض كل
وأنت تريد نسبة للأكثر فيحسن فيجوز نفيت أصحابه أكثرهم **قوله** وأمراه
في الضمير كما مر بدلا البعض فاستثنى كل الأكثر في بدلي البعض والاشتمال ضميرا
عائدا على المبدل منه لفظا أو تقديرا ... من يلتزم فيهما ضميرا وجمعه
الناظم في شرح الكافية قال ولا يكون خلوه لا الأكثرين عنه ووضعوا ما دل على
الاستغناء عن الضمير فيهما في بدل البعض ولهم على الثلاث في التبيين الآية

وفي بدل الاشتمال قتل أصحاب الأخدود النار وتناول ما استشهد به على حذف
الضمير أو نيابة الألف عنه بما فيه أن عند الكوفيين المجيزين نيابتها عن الضمير
وهو المأخوذ من التسهيل مناقضات كلامه أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه ومثل
للغائب مقامه بمثل أصحاب الأخدود النار فإن فيه قامت مقام الضمير وقيل النار
بدل كل مع أن الأخدود هي النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عفيف الازار
وقيل هو من المضاف أي أخدود النار فيكون الأخدود باقيا على حقيقته وقيل
النار بدل اضراب وهو شاهد التسهيل بدل البعض والاشتمال في كل موضع من
بدل الكل فلا يحتاج معه إلى تقدير الضمير عند قوله في القطع بل يحتاج عنده
إلى دعوى إرادة الخلاص من القطع أو على حذف المضاف قال في العرب تتكلم
بالقطع وتريد الخلاص وتحذف المضاف وتنويه بقوله تعالى ولله على الناس حج
البيت لفظ الناس عام أريد به الخصوص على حد الذين قال لهم الناس إن الناس
قد جمعوا لكم فإن المراد بالناس أولا نعيم بن مسعود وثانيا أبو سفيان وأصحابه
وكذا أم يحسدون الناس المراد محمد صلى الله عليه وسلم وليس عاما مخصوصا كما
يقوله من جعله بدل بعض وتكلف تقدير الرابط وكقولك أكلت الرغيف ثلثه
تقديره بعض الرغيف والبدل مفسر لذلك البعض وقولك أعجبني زيد علمه
تقديره وصف زيد والبدل مفسر لذلك الوصف قوله لأن البدل نفسه من
الغلط كما قد بينوه حين جعلوا قولهم بدل الغلط عبارة مزيفة وإن المتكلم
لا يقول ذلك متعمدا وما غلط به سلب فلو سموه بدل سلب الغلط لكان أحسن
فتكون تلك التسمية من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
وقد عقد في المغني لذلك الباب السادس فذكر فيه من مواضعها ولم يذكر هذا فيها
وهو منتظم في سلكها قوله لم يعتبروا بتسميته فسموه الذي عين بدل غلط
فقال المرادي وإذ رأيته في بدل الاضراب أي فيكون قول الناظم أو نصه
أصحاب مثلا للفصل الذي تبين فساده إذا لم يتبين فساده وكل من بدل الغلط
والنسيان لا يقع في كلامهم نثرا ولا شعرا فإنه المبرد وغيره وزعم ابن السيد
وجماعة أنه وجد في شعر فصيح ذلك كقوله لمياء في شفتيها حوة لعس
وفي اللثات وفي أنيابها شنب فلعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس



سواد بثوبه حمرا قد ذكر ابن السيد بيتين آخرين ولا حجة في ذلك لامكان تاويله
فقد قيل إن قوله لعمر فطرزوهم بحمرا تنبيها على عدم اشتدادهما وقيل فيه
تقديم وتأخير أي في شعبيتهما حمرا وفي الثالث لعمر فقدر بعض الجملة المعطوفة
على حرف العطف وعلى الأول ففي الثالث عطف على في شعبيتهما فقط ولا لحن في
المبتدا الحبي قوله حمرا لعمر وجوز بعضهم وقوع بدل الغلط والنسيان في النثر
لا في الشعر لضرورة غالبا عن تدبر وتمنعا على التعارض من ان الشعر يغتفر فيه
ما لا يغتفر في النثر **قوله** بدل براء نقل الشرعي ابن عصفور انه قيل انه على
حذف العاطف وأن الموضع قال في الحواشي انه الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها وهو
غلط فاحش لان تقدير الواو يفسد المعنى المراد من الاضراب عن الأول الى الثاني
ويقتضي ان المقصود هو الجمع بينهما فالصواب أن من جعله معطوفا لا يقدر بل
لا في كلام يحتمل ارادة الجمع فيقدر الواو دون بل لان حذف الواو انسب **قوله**
جمع قريبه وبين السكين في حكم الحمل من أي من بدل قريبه ان امرأتين كان معهما
ولداهما فعدى الذيب على أحد الولدين فتنازعا في الباقي فاختصما الى داوود
عليه السلام فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان فسألهما فأخبرتاه بقضاء
داوود فقال ايتوني بالسكين اشقه بينهما فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله
هو ولدها فقضى به للصغرى وقال أبو هريرة إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ وما
كنا نقول إلا المدية وقد جمع الشاعر بينهما فقال

فتركت مدية صبيه محملة ... والسكين من جفنه احرى لسبلي دمه
تكيل يفعل في قلبي مقلته ... ما ليس يفعل بالسكين في القلم

فيه الأول زاد بعضهم في الابدال بدل الكل من البعض كقول امرئ
القيس كأن غزلان البيض يوم ترحلوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل
فيوم بدل من الغزلان وناقف الحنظل الذي يستخرج منه حبه فتدمع عيناه لشدة حرارته
به في سيلان الدموع ومثله قوله

* رحم الله اعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات *

وخرج عليه قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
ولا حجة في شيء من ذلك وانما هو بدل كل من كل الثاني لا يجب موافقته

بدل

لتتبع عنه تعريفا وتنكيرا فتبدل المعرفة من المعرفة نحو الصراط المستقيم
صراط الذين ومن النكرة نحو إلى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من النكرة
إن للمتقين مفازا حدائق ومن المعرفة بالناصية ناصية كاذبة ومن شرط
في إبدال النكرة من غيرها كون النكرة موصوفة نحو لا فاه ماء باردا عند
خلافا للكوفيين وكذا في إبدال الظاهر من المضمر اتحاد اللفظ مع وصف النكرة خلافا
لهم وللبغداديين ووافقهم على شرط اتحاد اللفظ كابن ... من المتأخرين ونقل
عن الكوفيين اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة ومذهب البصريين
أنه لا يشترط شيء من ذلك والسماع يشهد لهم قال تعالى مفازا حدائق وقال

فلا وأبدله خبر منه اسند * ليؤذن التصحيح والتكميل

وأما الإفراد والتذكير وفروعهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيهما
فإن منع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا أو قصد التفصيل نحو وكنتم أزواجا
أو قصد التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان
فشلت وإن كان غيره من الأبدال لم تلزم موافقته فيهما ذكر فوله عند الكوفيين
والناظم متواتر لا ينبغي العدول عنه لأن البدل لا بد أن يبين ما لا يبين البدل
منه بحيث يتفق مراد فيهما وإن اختلف المعنى كالمبتدأ والخبر أو يكون لا اختلاف
فيه بدل لا نوجد منه انفراد أحدهما كما بدل الإبطال ينبغي الاشتراك في الإعلال
فلا بد أن يغاير البدل والمبدل منه يكون أحدهما اسما والآخر كنية أو لقبا أو كونه
أحدهما كنية والآخر لقبا حتى لو كانا اسمين جعل الكلام الثاني تأكيدا لفظيا
وجمهور أيضا يرد دليل الناظم من أن نسبة المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع
المنفصل ويرده ما أحال به الشاطبي من أن النقلات الذين شافهوا العرب فهموا
معنى الترادف في المنصوب المنفصل دون المرفوع المنفصل فإن المغاير بين
المعنيين يحتاج إلى بيان والأخذ بالنقل ... تقليد لمن ذا الذي رضي نقل نقلة
الكوفيين فإنهم شافهوا العرب أيضا وسمعوا النطق والتوكيد الممنوع بدليلهم
فلا نترك ما نقلناه لدليله الذي هو مجرد التقليد الذي لم يبلغ لنا عليه دليل لا غريب
ولا بعيد فقد اشتهر أن الرجال تعرف بالحق ولا يعرف الحق بالرجال
ثم المنقول عن الكوفيين أنهم أجازوا في المنفصل المنصوب التوكيد والبدل

والقرينة تكفي مع الدليل السابق وهو التراد في الكلي تغيير التركيب **قوله**
بما احاط به كما نقله الرضي عن الناظم الا يكون واجب الاستتار نحو تعجبني
جمالك بالتاء الفوقية وان رفع نحو ذاتك حمل على اضمار فعل ولعل ذلك
ابدال الظاهر مما لا يفيد كليا او لا ضميرا جائزا وان لم يلتزم صحة حلول
البدل محل المبدل منه خلافا للناظم في اشتراطه صحة الحلول كما اشترطه
في عطف النسق نحو قد قرأ كبيركم وصغيركم معطفا على تقدير عامل أي ليقم
كبيركم **قوله** يشركا ان يكون بدل بعض مثله بقول الناظم . أو عطفه بالنسق
ولا اذا اسم يخلي . **قال** المرادي في احد الوجهين أي يكون يخلي بدلا من ياء المتكلم
قال الموضح يلزم ان يكون المعنى أو عطفه يخلي بالنسق ولا اذا اسم وهي لا تتقدم
بالنسق بل بالفكر فقط وانما هو من العطف على معمولي عاملين أي او عطفه
بالنسق واو عطف يخلي بالا اذا اسم فيلزم العطف على المجرور وعلى فاعل على
المنصوب نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا **قلت** ولا يعترض ابطال
ان يخلي بالنسق لا سيما لما اجتمع مع الفكر لان النسق يمنع من الفكر والمنفي
حيث تريد صلاحها للمنفي يفعل بالفكر كما امتنع محل الفكر فالبدل لا يمتنع
لفظا عليهما مجاز قريب ومنها وجه آخر وهو ان يكون يخلي منادى فاسقاطه
الحرف على كل من التكلم بالنسق او عطف ذكره العيني قوله كاعجبني كلامه مثله
قول الناظم اذ ابتغاك استيقال الاولى مثل به الموضح كان أولى لما فيه من زيادة
فائدة وهي ان البدل هو المراعى في عود الضمير من الخبر ونحوه دون المبدل منه وهذا
هو الغالب ومن رعاية المبدل منه قوله : ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن
مثل قرون الاعضب فقال تركت حملا على السيوف ولم يقل تركا حملا على الغدو
والرواح **قوله** تلقنا السماء البيت مثله قول الآخر : ذريني ان امرك لن يطاعا
وما القيت حلمي مضاعا : **قوله** خلافا للاخفش الخ والكوفيين وزاد المرادي
وغيرهم هكذا في قوله   ومعه انه يجوز في الاستثناء خاصة نحو فابرئكم اياي
زيدا وهو قول قطرب ولعل الموضح لم يشر اليه لان هذا ليس من بدل الكل اذ الكلام
فيه بل هو بدل البعض ومرحله في قول الناظم او اشتمل بغضا ولا تكون احاطته
مناقضة بغضبه بل الكل بميزانه **قوله** يضاعف له العذاب مع المرادي وغيره

ازن

بأنه بدل اشتمال وهو الحق خلافا لقول الشارح إنه بدل كل ومثال بدل الكل قوله
* متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * وحكى في البسيط بدل الاشتمال في الفعل فإنما
هي منعه يرى في الآية انعاما بدل الكل وأما بدل البعض فجزم به المرادي وغيره
بمنعه وذكره الشاطبي قياسا لا سماعا والقياس في مثل هذا غريب فمجهول كما
جوز صبري وجماعة بدل الغلط فيه قياسا قوله والجملة كقوله تعالى أمدكم
هذا مثال وقوع الجملة بدل بعض من جملة ولا يخفى أن كونها بدل بعض إنما هو باعتبار
المتعلقات والقيود لا باعتبار مجرد المسند والمسند إليه والاستناد الذي هي
نفس الجملة وإذا اعتبرت القيود في الجملة فيتصور أن تجري فيها أقسام البدل الأربعة
وما استثناه الشريف بدل الكل فلأن مع التغاير في غير مسلم ومثال بدل الكل
قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون وقوله بل
قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذا متنا الآية وفي شرح الفوائد الغياثية
إذا قلت نعقن بالأسودين نعقني بالتمر والماء فإن كان المقصود بالذكر مضمون
الجملة الثانية وجعلت الأولى توطئة لها كانت الثانية بدل كل من الأولى
وإن كان المقصود بالذات ذكر الأولى وجيء بالثانية تفسيرا لها كانت الثانية
عطف بيان للأولى أو توكيدا لها والمراد الجزم في القسم الثاني بأنها بيان
وبدل الاشتمال كقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا فإن مفهومي الجملتين
متغايران لكن بينهما ملابسة لزومية لا كلية وفي المغني لم يثبت الجمهور وقوع
البدل والبيان جملة وفي الارتشاف ما اشترطوا به لا تقع من جملة وكلام
البيانيين محتمل لأن يريدوا أن الجملة بدل من الجملة أو بيان حقيقة وأن يريدوا
أنها نازلة منزلة البدل والبيان في المفردات وإن لم تكن بدلا أو بيانا حقيقة
والله أعلم قوله وقد تبدل الجملة من المفرد ذكر ذلك ابن جني والزمخشري
والناظم ولم يذكره الجمهور ويحتمل الاستئناف قال ابن جني فجعل كيف يلتقيان
بدلا من حاجة وأمر وفي بعض المقرر وقال أبو حيان ليس كيف يلتقيان بدلا بل
استئناف للاستبعاد وجعل الدماميني الوجهين محتملين وعلى البدلية في
البيت فالجملة بدل اشتمال لا بدل كل كما زعمه الشارح أما الزمخشري فجعل منه
هل هذا إلا بشر مثلكم بدلا من النجوى ولا يتعين لجواز كون الجملة تفسيرا للنجوى

او محكية بقول محذوف حالا او مستأنفا اي فما يلي هل هذا او فيا لواهل هذا وانا
الناس فجعل منه عرفنا زيدا احسن هو ولا يتعين لاحتمال تقدير قضاء
الى الجملة على انها مفعول لمحذوف اي جواب من هو فيكون بدل اشتمال مفردا
من مفرد وجعل منه ما يقال لك الآية ولا حجة فيها لجواز ان يكون ان ربك
استئنافا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل ما هذا المقول لي وهو قيلي فقيل ان
ربك اي هو هذا اللفظ على ان هذا لا ينازع فيه اقول لان الجملة المحكية
مفرد حقيقة وتسميتها جملة مجاز باعتبار ما كانت عليه قبل الحكاية التي
هي فيها مفرد حقيقة ولذا يصح ان يسند اليها قوله كم ما لك اي عشرون
اي ثلاثون فيه قوله تعالى فيم انتم به النيم [illegible] هذا وانما هو يتساءلون عن
النبإ العظيم لان الاستفهام للتعظيم لا على بابه ولأن عن النبإ العظيم
جملة مستقلة لا على كم في البدل اذ ليس من تتمة السؤال عن المتساءل
عنه بل بمنزلة الجواب عن ذلك الاستفهام

نحو

مبحث النداء

قوله للقريب جعل بعضهم هذا التنزل وحمل عليه امن هو قانت
بناء على ان من واقعة على المحكي وبعد انه ليس في القرآن نداء بغير
يا ويقربه ان اهل عدم الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام هل
اي هذا الكلام يعني المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك او التقدير كمن
ليس كذلك وقيل المنزل المتوسط نقله ابن الخباز عن شيخه ابن الخبار قال
في المغني وهو خرق لاجماعهم وفي شرح التسهيل ان النداء بها قليل في كلام
العرب وتبعه ابن الصائغ قال في الهمع وهو مردود بعد وقفت لذلك على
اكثر من ثلاثمائة شاهد [illegible] في اي هل للقريب
كالمنزل او البعيد او المتوسط ومن شواهدها قوله

هنا

الم تسمعي أي عبد في رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير

وقد كثر النداء بها في الحديث كقول ملك الرحم أي رب نطفة أي رب مضغة
أي رب علقة ولم يثبت شيء من الحروف الثمانية [illegible] من الخلاف فيها بالمد
الخلاف فيها كالخلاف في المقصورة لأنها هي [illegible] ان الجمهور [illegible]

للبعيد وجعلها في المغرب للقريب كالهمزة وأيا المشهور أنها للبعيد وفي
الصحاح لنداء القريب والبعيد قال في المغني وليس كذلك ومن شواهدها قوله

أيا جبلي نعمان بالله خليا ۞ نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها

وهيا قيل هاؤها أصل لأن الأبدال ثم يبين والأعرف وتجمعه من الصم في برة وقيل
مبدلة من همزة أيا وعليه ابن السكيت وجزم به في المغني وعليه يجري صنيع
المصنف ومن شواهدها قوله

۞ فأصاخ يرجو أن يكون حيا ۞ ويقول من فرح هيا ربا ۞

وقوله هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم وآ قيل للبعيد كأيا أو كيا وقيل مشترك
بين القريب والبعيد وقيل للمتوسط واختار أبو حيان أنها لكل نداء قال وهو الذي
يظهر من استقراء كلام العرب ووا للندبة نحو وازيداه وابعضها وأي في بعضهم وفي
حرف ذلك عند الأكثر وقيل تخرج للتعجب كقول عمر واعجبا لك يا ابن العاص
وفهم من قول الناظم أو كالناء أن ما وضع للبعيد يستعمل للقريب المنزل
منزلته وفهم من قوله والهمز للداني أنه لا يستعمل للبعيد المنزل منزلة
القريب وقد ذكروا الإجماع على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع
العكس وقال بعضهم إنه لا مانع من نداء البعيد بما للقريب تنزيلا له منزلة القريب
نحو أيا كم مقلا بعض هذا التنزيل فإنه لا يحتاج عادة في مثل هذا إلى أن
يكون الشاعر تكلم به حتى ينقل فدعوى الإجماع محل نظر وذهب بعض النحاة
إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال متحملة لضمائر مستترة ثابتة عن أدعو
أو أنادي والجمهور على أنها حروف تنبيه النوع قعما حذف العامل في المنادى
ليبان أن القصد الإنشاء لا الإخبار بالدعاء والمنادى مفعول به بالفعل المحذوف
تقديره أدعو أو أنادي أو نحوهما وفائدة أن شاء الله الخلاف في النائب قوله
وفي باب الاستغاثة يوضح تعيينها فيه من قول الناظم وأتبع مع المعطوف
ان كررت يا بعضها ولم يقل ان كررت حرف النداء قوله ألا يا اسجدوا الذي عبادة
الله مفعول أدوا أي أرسلوا معي بني إسرائيل ولا تستعبدوهم كما قال أن
أرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم وأما حذف المفعول أو هو روح الكلام
هنا فلا يحسن ثم ان الحرف يحذف مع الفعل وتشبيهه وشواهد في الحذف كما مثل

في

والاولى أن يمثل المنادى بعمرو ثنا بن حزم فلو بنا ومن شبه المضاف نحو يا
من زيدا قبل ومن المجهول نحو قوله لا تزال محسنا اخيتي الخ قوله اسم
الجنس غير المعين يكره راجعة في قول الناظم وذا الذي اسم الجنس والمضار
له قلت فلا حاجة الى تفسير اسم الجنس بالمعين فقد ذهب كما يفهم الى جواز
الحذف في النكرة غير المقصودة فلعل ذلك رأي الناظم هنا فيكون الخلاف
مرادا وان نص في الكافية وشرحها على ان الحذف يلزم في غير المعين وقوله
الخ في تعليل المنع لان حذف الحرف به يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي
متهيئا لما يقول له فيه التعليل بنفس الزعفري فيسر فماذا زاد قولـه
وندا والد مثلا لا خلاف في منع نداء ضمير المتكلم والغائب لانهما ليسا فيهما
النداء الا هو هكذا واما ضمير المخاطب فيمنع بنفسه وبين النداء تكريم
للمخاطب فلا يجمع لا عنا واحد المخاطبين عن الاخر واختلف فيه يجوز ان يقع
تمسكا بما ورد وذهب الاكثر الى شذوذ ما سمع فيه ولا يقاس ليدور ما ورد منه
ونص له ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان الابتداء البتة فالاقوال
اربعة لا ثلاثة كما للشارح اذ ذكر الاربعة وعلى المنع البتة يكون يا فيما
سمع لمجرد التنبيه واياك في منصوب محذوف يفسره المذكور على طريقة الاشتغال
وانت في البيت مبتدأ والثانية مبتدأ ثان او توكيدا وبعد قبل او بدل
والخبر المجهول وعلى انه منادى فكونه بصيغة النصب كالمثال الاول وكونه
بصيغة الرفع من باب نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب كرأيتك انت عكس
ما في قراءة الحسن اياك يعبد بالتحتية مبنيا للمفعول فاياك مبتدأ وحسن
وضع ضمير الرفع هنا موضع النصب ان المنادى المفرد المعرفة يجيء على صورة
المرفوع قوله رضيت بك اللهم ربا قال الشارح في مفعول رضيت وهو
مقدر وانما هو حال من الكاف في قوله منادى الوقعة للنصب بين ان
يفسروا عن هذا بان اسم الاشارة نعت لمثلك او بدل منه والاشارة الى
نفس المتكلم المعبر عنه بالضاحب كما ان المثل عبارة عنه ولو سلم فهو
دعوى الضرورة في قوله
من ... ضرورة ويتعين ...
* اذا رحمت ... الاسم ... الى المصباح ... *

وَرُبَّمَا عَلَيْهِ الْحَنَفِيُّ قَوْلُهُ رَسِيسًا * ضِيمًا

إذ قد برزت لنا بمجنبنا رسيلا * ثم انثنيت وما شفيت نسيلا

وَهَذَا شِعْرٌ يَحْتَمِلُ فِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ وَأَمَّا ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ فَاسْمُ الْإِشَارَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَدَلٌ أَوْ خَبَرٌ تَقْتُلُونَ حَالٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ أَوْ أَنْتُمْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُهُ مَعَ تَعْرِيفِ الْجُزْأَيْنِ وَتَقْتُلُونَ حَالٌ مِنْهُ عَامِلُهَا اسْمُ الْإِشَارَةِ أَوْ مُسْتَأْنَفٌ أَوْ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ وَاخْتُلِفَ فِي نِدَاءِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ الْكَافِ وَالْمَنْعُ لِلسِّيرَافِيِّ وَالْجَوَازُ لِابْنِ كَيْسَانَ وَنُقِلَ عَمَّنْ لَا يُحْصَى مَعَ ذِكْرِ حَرْفِ النِّدَاءِ **قَوْلُهُ** وَاضْحُ لَيْلُ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْرِيفَ نَوْعٌ مِنَ اسْتِعْدَادِهِ تَنْبِيهًا بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الِاسْتِعْدَادِ بِالتَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِكَثْرَتِهِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ فِي حَالِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ بِلَفْظِ يَا حَجَرُ وَتَقَدَّمَ مَا فِي الِاسْتِعْدَادِ بِالتَّعْرِيفِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ قَالَ الْمُرَادِيُّ وَالْإِنْصَافُ الْقِيَاسُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الْمُعَيَّنِ لِكَثْرَتِهِ نَثْرًا وَنَظْمًا وَقَصْرُهُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ عَلَى السَّمَاعِ إِذْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الشِّعْرِ وَأَمَّا نَحْوُ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ فَمُؤَوَّلٌ وَتَقَدَّمَ تَأْوِيلُهُ وَكَلَامُ النَّاظِمِ الْقِيَاسُ فِيهِمَا مَعَ الْقِلَّةِ لِقَوْلِهِ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْمَنْعُ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الْوَارِدِ مِنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا قَالَ ابْنُهُ لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا أَصَحُّ فَدَلَّ عَلَى نَصْرِ مُوَافَقَتِهِمْ فِي أَنَّهُ قِيَاسٌ فِيهِمَا **فَالْحَاصِلُ** فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَنَّهُ إِنْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ وَجُرِّدَ مِنَ الْكَافِ فَلَا خِلَافَ فِي الْجَوَازِ نَحْوُ يَا هَذَا وَإِنْ جُرِّدَ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ وَقُرِنَ بِالْكَافِ نَحْوُ ذَاكَ اسْعَ دَخَلَهُ الْخِلَافُ مِنْ وَجْهَيْنِ وَإِنْ جُرِّدَ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ وَلَمْ يُقْرَنْ بِالْكَافِ دَخَلَهُ الْخِلَافُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ فَقَطْ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ السِّيرَافِيَّ مَنَعَهُ وَابْنَ كَيْسَانَ وَسِيبَوَيْهِ أَجَازَاهُ **قَوْلُهُ** أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ أَيْ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا فِيهِ أُمُورٌ الْأَوَّلُ مِنْهَا أَنَّ الْكِسَائِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِيٍّ وَأَنَّ ضَمَّتَهُ فِي يَا زَيْدُ وَنَحْوِهِ إِعْرَابٌ وَنَقَلَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا عِنْدَهُمْ مَرْفُوعٌ بِأَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلُ كَمَا فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ وَأَمَّا لَوْ تَكَلَّفْنَا رُجُوعَهُ إِلَى النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ بِأَنْ يُقَدَّرَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَوْ قَدَّرْتَ يَا لِلتَّنْبِيهِ

وَالتَّعْرِيفُ لِلْأَخِيرِ

الْإِشَارَةُ

وَمِنْ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَمَوِيُّ ... وَإِنْ جُرِّدَ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ وَمَعَهُ بِالْكَافِ دَخَلَهُ الْخِلَافُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ

دَاخِلَهُ



داخلة على مبتدإ محذوف خبره أي زيد المدعو او بالعكس أي من ادعوه زيد وبحثه انه لم يخف
الرفع بموضع والنصب بموضع آخر على سبيل اللزوم وأما حذف التنوين فللوقوع موقع
المبني الثاني اذ ابرعنا على البناء ونحو الضمير وعلته على ما قال ابن ابي الربيع ان الاسم المنادى
مختص لاكتفائه بالحرف المختص به فصار كما يصوت به للبهيمة لما ابتدا منها نحو عدس وقيل
وقوعه موقع حرف الخطاب وتضمنه معناه وقال ابن الناظم العلة شبهه بالضمير
من ثلاثة اوجه الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب فان قيل الضمير مما فرد به
اعرب الاسم مانع تضمن معنى قلنا المراد مجموع الاوجه الثلاثة التي اشبه بها الضمير
فان قيل الاسم انما يبنى لشبه الحرف لا لشبه شبه الحرف قلنا ذاك في البناء الاصلي لا
العارض كما هنا وبه تعلم ان التعليل الثلاثة لا تستقل **الثالث** جعل البناء على الحركة
أو تنبيها لعروضه فلم يكن بالسكون الذي هو الاصل ان يكون في المتوغل في البناء وجعلت ضمة
لئلا يلتبس بالمعرب غير المنصرف لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر **قولنا** ما اجتمع فيه افراده
قد ذكرها الناظم ولا كرر شيئا يتضمنا لغة المنادى الذي هو محل الضم فلو قرئ
ومعلقها نعتير له كان احسن بقوله: وابن المنادى المفرد المعرفا :: على الذي في رفعه
قد الفا: **قولنا** ما بقا على النداء تقتضاه بقاء التعريف السابق وهو ما عليه ابن
السراج واستدل بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله واسم الاشارة خلافا للفارسي
والمبرد في دعواهما ان التعريف السابق سلب وخلفه تعريف القصد والاقبال فان قيل
يلزم على الاول اجتماع معرفين على معرف واحد قلنا النداء لم يؤثر تعريفا على ان
التعريف من العوارض الدالة على تعيين المسمى ولا محذور في اجتماع دالين على مدلول واحد
فان المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال اذ نزوا لانه كترادف الادلة على وجود الباري وصفات
ذاته فان قيل صرحوا بان العلم اذا اريدت اضافته نكر وهذا معرف بالاضافة نحو

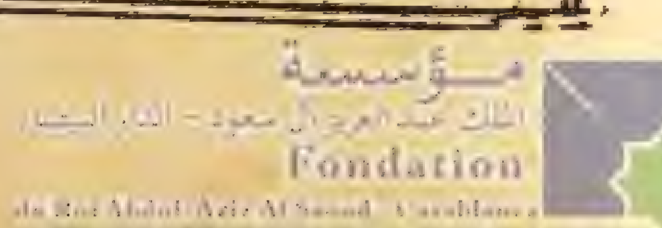
* على زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماضي الشفرتين يمان *

فما الفرق بين الاضافة والنداء وكلاهما تعريف طار على تعريف العلمية **قلنا**
المقصود من الاضافة التعريف او التخصيص فلو بقي معها تعريف العلمية السابق صارت
لغوا اذ لا فائدة لها فيه ذلك بخلاف النداء فليس المقصود منه تعريف المنادى بل طلب
اقباله لما يلقى اليه لكن لزم من الاقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك اذا لم يكن معرفا
بدونه **قولنا** بسبب القصد والاقبال وقيل تعريف النداء بال مقدرة وإلى الاول ذهب جم

قوله ونحو يا زيدان ويا رجلان ويا مسلمون ذهب بعض الكوفيين الى ان نداء المثنى
والمجموع على حده بالياء وانه يغمر النصب فيهما حملا على المضاف فجعلوهما من المطول
بالغاية قال في التسهيل وهو فاسد لانهما غير مركبين **فرع** واذا ناديت
اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف البناء فيه على
الضمة كالمثنى لانهما كانا قبل النداء كذلك ولم يحتج الى نية الضمة في الجزء الثاني
لقيامه مقام التنوين فلا يدخل في قوله. وانو انضمام ما بنوا قبل الندا. وقال
الكوفيون يناديان بالياء اجراء لهما مجرى المضاف ولان فيها شبه الاضافة **قوله**
وما كان مبنيا قبل النداء انضم عليه كما تقدم لان المقتضي العارض البناء امر ان
تقدر فيه الضم نحو يا فتى ويا قاضي وترد ياء المنقوص بعد حذف تنوينه عند
الخليل وقال يونس تبقى محذوفة لان النداء دخل على اسم منون معرب محذوف
الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فبقي حذف الياء بحاله وتقدر الضمة في
الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب مع ان النداء وكان تغيير وتعيين
فيما نسب الا تثبت الياء الا ان يبقى ذا اصل واحد منفرد بالاجماع نحو يا مر ويا يفي علما
لان مر ذهبت عينه ولامه ويفي ذهبت فاؤه ولامه فاذا نودي ردت اللام قوله
ويا سيبويه ويا حذام لم يمثل الا للمبني على الكسر وزاد الشارح فانه يبنى على الضم نحو
يا هؤلاء وكذا امس بلغة الضم وبمثل المبني على السكون بهذا وعلى الفتح بأين
ومن فوائده ان الضمير اي ان يتبع مثل الضمير والنداء حرف خطاب لا يجتمعان وان كانت
خارجة عن الضمير فيبقى كما كانت وهي في محل البناء كما ان هاء التنبيه في نحو نعمه
محل الاعراب وانهم لم يجعلوا الضم في المبني مقدرا ولم يقولوا في محل المضموم
كما يقولون في المبنيات التي يستحق ما قبل محلها من المعربات الاعراب في موضع
رفع او نصب او جر او جزم **والجواب** ان تقدير الاعراب في البناء لان
التقدير يكون في المعرب المانع من ظهور اعرابه مانع ونقدر في البناء لا يقبل بوجود
بناء آخر لتعدد الموجب وليس الموضع للحرف البناء في بابه مالية لان الاصل في
الاسم انما هو الاعراب لا البناء فاذا كان مبنيا واستحق ما قبل محله من المعربات
الاعراب قيل فيه في محل كذا لان الاصل هو الاعراب فافهم وتابع ابن لب في
قوله في الغلزاء :. فيا ما ولاة اخبروا اسما بالكم :. فالاسم له نقع وهو فعلان :.

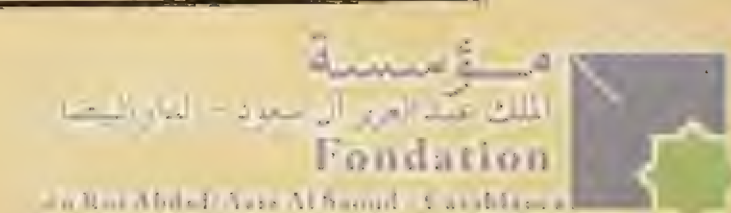


ولا يراعى لفظه في تابعه والموضع قد يراعيان . قوله والمحكي كالمبني قال
المكودي مقتضاه انه لم يسمع فيه الا البناء والمنقول انه يبنى هو وكلامه في المراد في انه يبنى ايضا
ويجيء نظيره اذ الجملة قبل العلمية لا تستحق لذاتها اعرابا ولا بناء لا نهما من
عوارض المفردات واما بعد العلمية فلا وجه لبنائها لانها لا تستحق بناء في الاصل
محكي في الحال ولا بناء في الحال وتقدم في الشرح في موضعين من حاشية المتوسط
ان المحكي معرب تقديرا او المراد بقول الناظم هنا يقدر فيه البناء التقديري
المباشر لا بتحكم الضم في تقديره اعرابا لنقله للعلمية ثم نودي كما بينه الشارح
قوله يا رجلا خذ بيدي ويقال في التثنية يا رجلين خذا بيدي وفي الجمع يا مسلمين
خذوا بيدي وعليه قوله يا من يعين فيعينوا بيده وتسلوا قوله ونقل عن المازني
انه اجاز نصبه هذا تشكيك على الناظم في قوله بعد ذا خلافا واجاب وفي عنه
بانه خلاف في وجوده فيهم بل في حكمه وذهب الكوفيون الى جواز نصبه اذا كانت
مطلقا عن موصوف نحو يا ذا الجلال والاكرام نحو يا رجلا وذهب الاصمعي الى المنع
مطلقا وجمهور النحاة يرى على الجواز مطلقا فمجموع ذلك اربعة اقوال فمعنى قول
الناظم هنا ذا خلافا انه بلا خلاف في نصبه اذا نودي به ولا يلزم منه نفي
الخلاف في جواز نصبه قوله وعن ثعلب انه اجاز الضم في غير المختصة هذا ايضا
تشكيك على الناظم في نفي الخلاف واجاب وفي بان المراد نفي الخلاف
في صحة النصب وهو صحيح فانه لا خلاف في صحته وانما اجاز بعضهم معه الضم
في بعض المواضع قلت هذا يقتضي حمل الامر في قوله انصب على الاباحة
لا الوجوب وذلك مع كونه خلاف المتبادر يعكره قول المكودي اذ لا يدرى مع ما
يجيء مع النصب وهل يجيء في غير النصب في جميع ما ذكر او بعضه بل يتبادر الاول
قال ولي انه لم يعتبر خلاف ثعلب اذ لا سماع يعضده وهو قياس اذ البناء ناشيء
عن شبه الضمير والمضاف عادم له مطلقا وقد اجاد القائل
وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلافا له حظ من النظر
قوله ويا علما ايضا نحو قوله يا مرو قد انار الفجر ها حره * ...
قوله وان كانت معينة تضمن الاول وعرفت الثاني بالاكتساب بعين محذوف
فتحصيه قواعد البلاغة ان الجملة عندها كانت معينة ها هنا ابتداء ونحو المتعلق بعيني



على الجملة البالغة ذلك العدد اجمالا وجب النصب فيهما لانهما اذ ذاك لم يوقعا
على مسمى واحد كما قاله الاخفش يعني انهما من شبيه المضاف حينئذ وقعا على
المجموع وان لم يكونا علما فان اريد نداء ثلاثة على حدة وثلاثين على حدة فان
كانت الثلاثة معينة في جملة العدد والثلاثون كذلك وجب نصبهما ايضا لانهما من
النكرة غير المقصودة ولا يلزم من كون المجموع معينا ان يكون كل من جزئيه معينا فان
اريد ثلاثة من جملة العدد معينة فيه وثلاثون من جملته معينة فيه ايضا واريد
ثلاثة باعيانهم وثلاثون باعيانهم فهما مضمومان الاول وجوبا والثاني ان لم تعرفه
بأل والا تعرفه معها فان لم تأت بأل بنيته على الواو النائبة عن الضمة لانه كالمنادى
المستقل كقولك يا رجل وامرأة تريد معينين فانك تبنيهما على الضم كما ذكره الرضي
وهو مقتضى قول الناظم. واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وان ادخلت أل على الثلاثين
جاز لك فيها الرفع والنصب كما يفيده قول الناظم. وان يكن مصحوب أل ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى. هذا قاله تقريرا مع الخلاف ولا وجب بناؤه على الواو
وتجريده من أل وقوله مع يحسب ضمه سهو وصوابه بناؤه على الواو النائبة
عن الضمة وقوله ان تعبير ابن خروف في هذا المورد بانه يجوز يا رجل وامرأة
بضمهما كما تقدم وهذا تعبيره وتوجيهه النص وجوب ادخال أل الثلاثة بانه اسم جنس
اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وبقي ان يقتضي الجمهورية فيه بحث فان
ارادة معين به لا يوجب تعريفه بأل بل يجوز ايضا ان يعرف بالقصد والاقبال كما
في يا رجل وامرأة ونحوه كما نقل عن الاخفش من منع عطف نكرة مقصودة او اسم
على المنادى ومن اجاز كما للمبرد في المقتضب مسندا وشمل تعريفه الشبيه بالمضاف
وشبهي المضاف والمكمل الموصول نحو يا من انطلق اقبل فمن في موضع نصب ومن
صرح بذلك الرضي فلا يجوز الضم في من خلافا للشاطبي فلو قيل يا من انطلق
العاقل اقبل وجب نصب العاقل وعلى ما للشاطبي يجوز نصبه ورفعه على
انه تابع للمحل وللضمة المقدرة كما يأتي وشمل التعريف ايضا النكرة الموصوفة
قبل النداء كان الوصف مفردا او جملة او ظرفا نحو يا رجلا كريما اقبل ونحو

أعبدا حل في شعبى غريبا * ألؤما لا ابا لك واغترابا
ونحو
أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض او يترقرق



ويحتمل في هذا أن يكون النصب لقصد التعيين كما قيل وفيه نظر وقوله الا بقلة
من ذا ابن عمرو. هذا اذا اردت نداء الموصوف بانه فرد من حقيقة المنادى اي جعلت
النداء سابقا على الوصف وجب بناء النكرة المقصودة على الضم وتقريبها الصفة
في محل نصب لما كتب التقريب وعليه حكاية يونس عن يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث وما نقل عن الكسائي انه يجوز في النكرة الموصوفة الصلة والنصب مبني
على الاعتبارين المذكورين فلا يجعل خلافا فلذلك اتفقوا على اختلاف الاعتبارين
ما نقل عن الفراء انه يجب النصب اذا كان العائد من الصفة ضمير غيبة نحو يا رجلا
ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا وذلك ان كون العائد
ضمير خطاب فرع اعتبار انخطاب العامل بالنداء في موصوفه فيكون منادى قبل
الوصف فيكون من باب وصف المنادى وينبغي ان يراد بالوصف في المثال السابق
الحال لان المعرفة لا توصف بالجملة لا المعرف بال التي للعهد الذهني وكون
العائد ضمير غيبة يشعر بان الصفة وصفت قبل طرو الخطاب فيكون من نداء الموصوف
فينصب لانه نكرة والذي ينبغي ان يقال بتعين الضم مع كون العائد ضمير خطاب
لدلالته على تأخر الوصف عن النداء كما ذكرنا ويجوز الوجهان مع كونه ضمير
غيبة لانه يحتمل تقدم الوصف على النداء وتأخره عنه مع مراعاة اللفظ على حد
يا تميم كلهم أو كلكم فتبصر انه متى كانت الصفة قبل النداء فلا اشكال في وصف
المعرفة بالنكرة وبالجملة وتسميتها بمن ذلك وقع قبل كم في التقريب والتقريب
بالنداء كما على الموصوف بحقيقته كما اعتذر به الشارح ولا قيل ما حققناه في قوله تأييد
صح وصفها بالنكرة لانه يعتبر في المعرفة الطارئة فلا يعتبر في الاصلية وقد
وما نقله الشارح عن الرضي من ان الجملة في نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم حال من
ضمير عظيما لا نعت لانه من شبه المضاف على كل حال لا انها اذا كانت نعتا
يقدر النعت سابقا على النداء كما مر واذا كانت حالا فلا فرق بين السابقية والتأخر سوى

تنبيهان الاول المضاف الى نكرة نحو يا غلام سفر والشبيه
بالمضاف نحو يا حسنا وجهه يجوز ان يراد بهما معين فيكون تعريفهما بالقصد
والاقبال ويوصفان بمعرفة فيقال يا غلام سفر القريب ويا حسنا وجهه
العاقل ويجوز ان يراد بهما غير معين فيكونان من النكرة غير المقصودة

فيكون نصبهما من وجه وضميره من وجهين بالنكرة فيقال يا غلام سعيد كم فيها
وياحسنًا وجهه وصفه تماثيلا وابدل الموصوف بنكرة او جملة وضمهما فكان القياس
ان يجوز وصفه بالمعرفة اذا اريد به معين فيجتمع فيه بين الوصف السابق على
النداء واللاحق للنداء نحو يا حليما لا يعجل الغرور واذا اريد الجزء الدارسة
ولا كركوا الوصف بمعرفة بعد الوصف بنكرة فلا يوصف الا بنكرة على تقدير
بقية كل الاوصاف للنداء نحو يا حليما لا يعجل عقاب الذنوب استار الله ذلك الرضى
الثاني لا يقول المنادى بمقوله الا اذا كان ثلاثًا مركبًا به فلا يعتبر بالتمييز
المستنكر من عمله على ذلك لو قلت يا ذاهب بقيت على الضم لعدم الاعتداد بالضمير
ولو قلت يا ذاهب وزيد فان قدرت العطف على ذاهب فالبناء او على ضميره المستتر
فالنصب لعمله في زيد بواسطة العاطف وتنوين زيدًا على هذا بخلاف الاول وفيه لم يجز
النصب في يا مستتر كلا وزيدًا لان العطف على الضمير تعقله اذ لا يستغنى بواحد
ومن يجمل الاسم الافراد والمستثنى بالمضاف فجعل على حسب ذلك تقول يا مهتمًا
بامرنا لا تهتم اذا علقت بامرنا بالمنادى وتقول يا مهتم بامرنا لا تهتم اذا ان
علقته بالفعل الذي بعده الناصبة لانه يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها في سياق
الجزم **قوله** ان يكون علما مفردا ذكر سبعة قيود واخل بحق ختم اتفقا
والمتفق على جواز الوصف فيه بقبيح ايضا بكونه غير منشىء للفظ ولا مجموعه
على لغة الحكاية وكونه ما تعم فيه الضمة وكونه الابن غير مقطع فتصير
القيود عشرة ويختلف في بعضها للاستدلال في علة الفتح هل الاتباع او التركيب
او الاعراب للاضافة وانقطاع فاتين المنفصلة بعين والثالث نص على علمية المنادى
وعلمية المضاف اليه ابن وانفصاله واحالة البلاغة على المثال بخروج بعلمية
المنادى نحو يا رجل بن عمرو ويا رجل بن فلان علم جنس لمجهول العين والنسب لان
المنادى من العلمية الشخصية فصل عليها عند الكلام ونحو يا فلان بن زيد او
ابن فلان بن نحو كناية عن العلم لا علم ونحو يا انجم بن الفجر ما قابل فيه ما قبل
ابن وما بعده وليسا بعلمين فيرجح الضم فيه ويجوب الضم في ذلك واجاز
الكوفيون وابن كيسان في كل ما اتفق فيه المنادى وما اضيف له الابن ولو كان
العلم بان نحو يا كريم بن كريم او ابن كريم ويا شيخ بن شيخ او ابن شيخ بن



ويا جلب بن كلب أو ابن كلب فان العرب أجرت ذلك مجرى العلم في حذف التنوين
ان كان غير منادى قال الكميت

* لأقتلوا بنا كلب بن كلب فأصبحت لي ترامي بنا الاكوار تعفا على تعف *

وقال الآخر * فان أبا لكم فضل بن فضل * وخرج بالأفراد نحو يا عبد الله بن زيد
فيجب النصب وخرج بوصفه ما إذا لم يوصف نحو يا زيد أو كان الابن بدلا أو بيانا فلا أو منادى
ثانيا أو بتقدير ادعو وخرج بقيد الابن الوصف بغيره فيتعين الضم خلافا للكوفيين
بناء منهم على أن العلة التركيب وأفصح يا عمرا الجواد لضرورة ويفتح الراء بضمة ثم
على أن أصله يا عمر بالتنوين ضرورة فنصب على حد يا مطرا لانه حذف ضرورة ذكره أبو
حيان وكأنه من عنده وهو فلا عجب إذ لا وجه لدعوى الضرورة إلى التنوين والوزن
داع لحذفه فيلزم أن الضرورة دعت إلى التخفيف وخرج بالاتصال نحو يا زيد
الفاضل بن عمرو فيتعين الضم **فرع** قال ابن عصفور إذا قلت يا زيد وعمرو بن عبد
الله فان جعلنا ابنا صفة لعمرو ضممته أو نعته مع زيد لا غير وإن جعلته صفة
لزيد لم يجز فيهما إلا الضم وفي النداء تنزيل التسمي على النعت بناء على أن التركيب
على جهة الاضافة فلا يعرف وخرج بالإضافة نحو يا زيد لابن لعمرو فيجب الضم
وخرج بعلمية المضاف إليه نحو يا زيد بن أخينا وخرج بكونه غير مثنى اللفظ وما
جمع على لغة الحكاية فاستحق به من مثنى أو جمع مذكر سالم أو جمع بالألف
والتاء على لغة من حكى إعرابهما فإذا نوديت تعينت الا في لفظ المثنى فانه يبقى على
الضمة والواو في لفظ جمع المذكر نائبة عن الضمة والضمة في لفظ الجمع بالألف والتاء
بناء على أن الفتح كان اتباعا قلنا جنايته من قبله في لفظي المثنى وجمع المذكر
وكذا في لفظ ما جمع بألف وتاء لتعذر الاتباع إذ المضموم منه منقلبة وأجاز ذلك في
المطابقة بناء على أن العلة في الفتح التركيب لا الاتباع أما على لغة من فرلهما بغير
العلمية فمنزلة سلمان أو عمرون أو عليين أو عرفات فالاتباع متأت كالتركيب
فيتفق على جواز الفتح وخرج بكونه ما لم تظهر فيه الضمة نحو يا عيسى ابن مريم
ويا سيبويه بن عمرو فالمقدر فيه النداء الضمة لا غير لأنها الأصل ولا فائدة
في تقدير الفتحة ومن أجاز تقديرها الفراء وخرج بكون الابن غير مصغر نحو يا زيد
بني عمرو فيجب الضم ومن جعل علة الفتح التركيب يجيزه في هذا ثم إذا بنيت على الاتباع

أو التركيب بالضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال محلها بحركة الاتباع أو البناء
وتراعى في التابع نحو يا زيد بن عمرو والعاقل بالرفع خلافا لمن قال لا يجوز في العاقل
إلا النصب بأنه لا وجه له ومن قال أضيف المنادى إلى العلم الثلاثة وأفهم أن الابن
مفرد مبني على جواز إتباع الاسماء وأكثرهم يأباه وفيه خروج عن نظائره من
المستقلة بكون الابن وصفا لم يترجح أن الفتح الاتباع لا التركيب فجيء عكسه
أعني ضم نون ابن اتباعا لضمة المنادى كما حكاه الأخفش عن بعض العرب كم من
الوجهين الضم لأنه الأصل وقال المبرد وإن أوهم ذا كبرى أن الفتح بالنون الشريرة
أنه أرجح وهو قول سائر النحويين وابن كيسان لأنه أكثر وفصيح والمختار عند
النحويين غير المبرد الفتح لا يجمع منه أن المبرد يختار الضم لاحتمال أنه يسويهما
قوله ولا أثر للوصف ببنت أي عند جمهور العرب والنحاة وجوزه أبو عمرو
ابن العلاء سماعا بناء على أن العلة التركيب **تنبيه** الأمور التي يجوز
فيها فتح المنادى يجب فيها في غير النداء حذف التنوين والألف فكلا لكثرة
الاستعمال وامتزاج الابن بما قبله والتقاء الساكنين نحو جاء زيد بن عمرو وألحق
بعضهم ما إذا أضيف الابن إلى مضاف إلى العلم نحو جاء زيد بن أخي عمرو وشرط
بعضهم تذكير العلم المضاف إليه فنحو زيد بن علية ينون والبدل التنوين فيما
اجتمعت فيه الشروط ضرورة إلا أن عمل الابن على البدلية أو الخبرية كما في قراءة
وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين **قوله** الألف أن يتكرر مطلقا فرع
من المستقلة هنا ثم إن الناظم أخرها لتفصل توابع المنادى لأنها تشارك صفة
از يد بن عمرو في أنها في قوله الاستثناء من قوله

* وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا *

وما كان في معنى المستثنى ينبغي وصله بالمستثنى منه وعدم فصله عنه ومنزلة
العلة أرجح بما أعاده الناظم من كون ثلاثة المكررين تابعا لا وكما ابن ضم الأول وكل
ان يتبع على بعض الأوجه ويكون من المستقلة وما قبلها في قوله الاستثناء من حكم
المعرف المفرد تعلم أن الناظم لو قدم قوله والمفرد المنكور البيت على وابن المعرف
المنادى كان أولى ليتصل المستثنى بالمستثنى منه ولئن ضم المفصل بقوله وانو
انضمام البيت في نحو من تتمة المستثنى منه ثم بأنه بقوله في نحو سعد سعد الأوس البيت

اثر

اثر قوله فرجحنا وان المرضي راعى حسن الترتيب أخيرا ونبه الناظم أولا في تقديم المبني على المعرب مع ان المعرب أحق بالتقديم ايضا من جهة انه الاصل في الباب فـ قوله ان ينكر فعاندا نزرا يعرف بالقليل وغيره وهو قول البصريين يجوز النصب في اسم الجنس وفي الحقيقة نحو يا رجل رجل صدق ويا صاحب صاحب زيد واوجب الكوفيون الضم في اسم الجنس واوجبوا في الوصف أن يضم او ينصب نحو ذلك فان يجيزوا نصبه من غير تنوين فقوله يا سعد سعد الاوس موضعان الناظم في النظم وقد كان الشراح والمحشون ان الامثال من عنده وليس مصنوعا بعينه وهو ما نحو رقبات الناظم أشار الى ما ذكره النحاة في تاريخه الاوسط أن اهل مكة سمعوا قبل اسلام سعد بن معاذ

* فان يسلم السعدان يصبح محمد ... بمكة لا يخشى خلاف المخالف *

فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

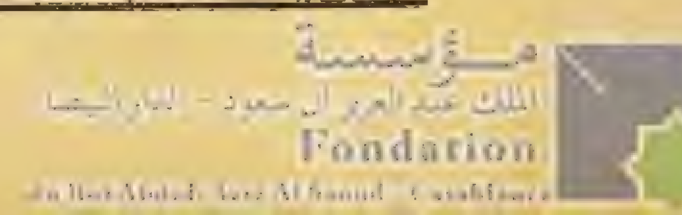
* أجيبا الى داعي الهدى وتمنيا ... على الله في الفردوس منية عارف *

فان ثواب الله للطالب الهدى ... جنان من الفردوس ذات زخارف

ومثله قول الشاعر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوأة عمر * قوله وفي النصب لو عبر بالرجح كان أولى ليشمل القول بالتركيب كما ذكره بعض فان الفتحة فيه فتحة بناء والنصب لا يشمل مجموع الاسمين واما قول الناظم يقتضي فسلان ينبني على غير ذلك القول ثم محل وجوب نصب الثاني أو غيره فانه يكن بال والا جاز رفعه ونصبه نحو يا حسن الحسن الوجه لقول الناظم وما سواه ارفع او انصب ومرافع ضم الاول اذا لم يقع بعده تابع كما في الثلاثة الا النعت فـ قوله والوجهان في الاول ان المفرد ان في مثله أزيد بن سعيد ومنها الضم والفتح ولم يقيس ان جميعا كما لهله ويفضل بين عرضه انه فاته ولم اراه للناظم ولا لغيره نصا على الارجح من الوجهين وهو منصوص في الكافية الكبرى وربما تتقلب الثالثة الاول من زيد زيد المعلات الذيل وقوله وان ضممت الاول والثانية منصوب بفتحة الامثلة يصرح بان الافضل ضم الاول وفي كلام غيره أن الضم ارجح وأكثر في كلامهم فـ قوله أو بدل أو منادى يا اعلم يا ابا رجل تا الفرق بينهما مع ان البدل على نية تكرار العامل أيضا فلذلك تكرار العامل في البدل امر معنوي تقديري لا يمكن النطق به والنداء الثاني على تقدير يا تقرير لفظي لو نطق بالمقدر لجاز

وكان هو الأصل ويبقى ما قيل في إعراب الثلاثة عندهم الأول أن الثاني تركيب
فقال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لأنه لا معنى له كما هو واضح ولا ينبغي
في خلافها جهتي التعريف لأن الأول معرفة بالعلمية أو النداء والثاني بالإضافة
لأنه لم يضف حتى يسلب تعريف العلمية وفيه ما يدفع أن يقال اختلاف جهتي
التعريف في باب التأكيد كقولنا جاء زيد نفسه لأن هذا في المعنوي وما هنا في
اللفظي ولا تختلف فيه جهتا التعريف وفي قول المصرح في الحواشي وثم مانع
أقوى وهو انفصال الثاني بما لم يتصل به الأول مراده أيضا أن هذا لما تعين التوكيد
اللفظي فلا يرد أن المعنوي يتصل بضمير المؤكد الذي لم يتصل به الأول وكذا
يقوى ما قيل كون الثاني نعتا بعد إجازة السيرافي بتأويل معنى المشتق كأنه قيل
يا سعد صاحب الأوس أو نسيب الأوس وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجوامد
على توهم الاشتقاق سماعي وقد وجدنا عنه مندوحة بباقي الأوجه قوله
فيتعين بعضها هذا تخريج من يرى أنه لا يقول بزيادة الأسماء فإرادة بالإقحام أنه
تأكيد إذ رتبة المتضايفين بين ما اقتحم إذ الأصل يا سعد الأوس سعد مقحم على
التأكيد اللفظي لسعد لم يحذف المضاف إليه وأقحم المضاف بين المتضايفين يقتضي
أيضا أن الظاهر تأكيد المضاف إليه وقد نقل الدماميني عن بعضهم أنه نص هذا
المحقق على التأكيد قوله فضلا لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني فأراد
وتضعيفه على هذا الخمسة الأوجه السابقة قلت لا يصح البدل والبيان لعدم
النفع بزيادة التابع والمتبوع أصلا ولا يصح تقدير أعني لما فيه من تفسير الشيء بنفسه
فلم يبق إلا أنه تأكيد للحكي أو مناد ذلك على التأكيد اللفظي أيضا وذكر التعنية
على التأويل بالمشتق على ضعفه إذ لكنا من قوله الأسماء فحاصل المقام إلى
المذكور أي لتنزيلهما منزلة اسم الواحد لا تعدد هنا لفظا ومعنى في الثاني تأكيد
وبه يجاب عن تضعيف الشركة بأنه من توارد عاملين على معمول قوله
وقال بعضهم هو الأعلم يوسف الشنتمري قوله مركبان فلا بد لتركيبهما مع
إبقاء اللفظ التعريفية والتأكيد فهو من تركيب المؤكد كتركيب النعت والمنعوت
نحو لا رجل ظريف فيها ولا إضافة لاتحاد الجملة لا لتعدد غيره لا زمة كما في بعلبك
خمسة عشر في يتم المختار ويبقى من الأقوال في هذا قول المبرد أنه حذف الأول





اتباع للتخفيف نحو يا زيد بن عمرو لأن الثلاثة بمنزلة صفة مثل ابن وليس دونه
في الكثرة وحكى ابن عصفور عن بعضهم تجويز اضافة الاول الى الثاني والثالثة
لما بعده وقال العبادي وانهم لم يجوزوا هذا التركيب في غير النداء نحو جاءني
سعد سعد الأوس ينبغي الجواز لأن كلا يتأتى فيه جميع ما قيل في النداء اذ لا
يتأتى النصب بالاتباع او بتقدير حرف النداء او حذف المضاف اليه من الاول
لفقد شرطه المشار اليه بقوله *

* بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا *

فاما أن يرفع ثانيا أو يبدل او ينصب بتقدير أعني قوله وانصبه يقتضي أنه
معرب وجعله ابن الناظم شبيها بالمضاف لطوله بالتنوين والاظهر انه
لما نون معه شبهه بالضمير فرجع الى أصل اعراب المنادى وهو النصب على
المفعولية للفعل المحذوف واما الضم فعلى استصحاب حركة البناء المستحقة
قبل التنوين وجعل في الحواشي قال اضمم التي تنوينه نسما لما يجوز فيه
الضم والفتح فجعل مثاله ثلاثة وكذا يلزم له ان الفتحة في هذا بناء على البناء
للفتحة او فتحة تخفيف والضم فقد رجح [illegible] في التابع وجواز الوجهين فيما بني
على ضمة كلاميه واضح اذ هو الذي يضطر الى تنوينه واما ما يقدر فيه الضم من
مقصور ومنقوص فلا يمكن الاضطرار الى تنوينه في حرف العلة بخلاف التنوين
فيما سواه في الوزن وقد جعل الشاطبي قول الناظم بينا صفة لضم
للتنبيه على ذلك وحاصله انها صفة لبيان الواقع لا للاحتراز
والاظهر انه خبر لاستحقاق وله متعلق به والجملة صلة ما والمراد بتبيين
فيما سبق استحقاقه للضم ولفظ ضم متعلق وهو دال على المقدر لانه
يخرج قوله ما اضطرارا نونا لما علمت من ان المقدر ضمه لا يمكن ان يضطر
الى تنوينه فقوله سلام الله يا مطر مثال ضم العلم ومثال نصبه قوله

ضربت صدرها الي وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقي

قوله اضطرارا حال في شعري لا يصح التفصيل ههنا لأن التنوين فيه والنصب
ليسا للضرورة بل لكونه شبيها بالمضاف بالوصف السابق على النداء كما
مر وأيضا فقد اجاز بعض ان يكون بتقدير أنت مبتدأ فيكون الحذف للاستعمال

اضطرارا

الانكار لا للنداء وعبثا أعاده فالصواب أن يمثل لنصب النكرة المقصودة الموصوفة
التي نونت ضمها بقوله * يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الأكناف رحب الذراع *
ومثال تنوينها مبنية على الضم قوله *

ليت التحية كانت لي فأشكرها * مكان يا جمل حييت يا رجل *

قوله في اسم الجنس الخ واختلف في اختيار نصب النكرة المقصودة فان لا تنوينها بالضم أضعف ومال ابن الشجري في الضم وعيسى عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق إلا الحركة حين تستويان في التنوين قال وأنا أميل على هذا الذي لا أقدره قوله ولا يجوز نداء ما فيه أل أي لئلا يجمع بين أداتي تعريف واحد ولو في الصورة بالنسبة لما فيه أل للغلبة أو للمح الأصل أو زائدة نحو الأعشى والحسن والنضر فيجب حذف أل فيمن في النداء عند النداء فيقال يا نضر فيقول الكميت أنما كون التعويض مخصوص فيما في الأوضاع التي لا تعلل وهذا علل فإنه لا يجيز ذكره وعلى تعليله بأكثر ما يقال إنما كان حرف النداء موضوعا لتنبيه المخاطب وطلب إقباله على المتكلم وإصغائه لما يلقى إليه حتى لا يغفل عنه وكان الله تعالى لا يتصور في حقه تنبيه ولا إصغاء ولا غفلة حذف حرف النداء في الغالب وعوضوا عنه الميم في الآخر لا في الأول تقربا لاسم الله تبركا ونقلا وكان العوض ميما لأنها منتقلة من وصفه مزيج بالموصوف وركب معه واصله الله المؤمل واختير هذا الوصف لأنه يختص تعظيم حرف النداء الذي لا يليق في حقه تعالى كأنه قيل هو الذي يقبل عليه الخلق ويرجونه ويتعلقون به ويلتمسون به ويطلبون إصغاءه وتوجهه بل يتوجه إليه الراجون ويقصدونه لأنه سميع بصير حاضر قريب لا يحتاج إلى تنبيه وذكر بعض أنه مبني على ضمة أعطاه الخليل عزت الاعلى ضمة مقدرة في الميم لأن الميم المشددة في تقدير الانفصال لأنها عوض عن كلمة مستقلة فكانت مستقلة بلا نداء عرفا فإنها جعلت محل إعراب تنزيلا لها منزلة الجزء لأنها عوض عما هو جزء ومقتضاه أن الهاء لولا تكون عوضا عن جزء لا تكون محل إعراب وليس كذلك فإنها لو كانت عوضا عن غير أصلي كزيادة أو غير عوض أصلا كرحمة

ونحوه بمعنى فعل اعراب أيضا على أن جعل الميم المشددة كلمة مستقلة
لا يليق مع كونها مبدلة بما ذكر وقد منعت أسماء المركب المزجي في نحو
معدي كرب مع انهما جعل اعرابهما في الجزء الثاني فالميم مندرجة ولو على قول
الكوفيين أنها مقتطعة من جملة ومقدرة عليهم بأنها دعوى لا دليل عليها
وأنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يجتمع اللهم أمنا بخير وإلا لما حمل
نحو التكرار وأنه يلزم عليه ابتغاء اللهم اغفر لي لو قبل الطلب لتعكس
جملة على الطلب الأولى ويجاب بأنه أهل ترويح وحمل التركيب المزجي فالضمة
مقدرة في وهو أولى من قولهم أن تكون الميم مقتطعة من
الأصل وإذا استعمل اللهم لتمكين الجواب أو للندرة فهو منقول من النداء كأنه
ينبه الله على الحق في الأولى ويستغيث به على حصول ذلك على التقليل في
الثانية وقوله في الضرورة النادرة أفاد به أن الشذوذ في النظم بمعنى
الندور لا بمعنى عدم القياس لأن يا اللهم يجوز استعماله في الشعر وقياس لغة
ذا حذف ياء النداء وإن هذا الحكم خاص باسم الجلالة وعن أبي الحسن أن من لا منهم
كقوله: لاهم إن كنت قبلت حج ... في أمس وشذ أيضا استعمال
اللهم في غير النداء كقوله: كحلفة من أبي رياح يسمعها اللهم الكبار وفيه
شذوذ آخر تخفيف الميم وهي مضمومة وفي وصف اللهم خلاف فمنعه سيبويه والخليل
لشبهه بالصوت نحو يا هناه وأجازه المبرد والزجاج وقوله الجمل المحكية
أي بأنها لا تتغير وزعم السيرافي مقتضى كلامهم أن المراد في الفعل المسمى به
نحوها في نحو المنطلق زيد مسمى به وفيه نظر بل مقتضى الحكاية تقتضي بقاء ما
كان على ما كان لا ترى أنه إذا بقيت الفتحة في الحكاية على ذلك ومن
الإعراب لم تزل ولذا أكثرهم يختلفون في وجوب وفعلها قوله من نحو مرفوع
بأن قال أبو حيان والنحاة تعرضوا للمنع وفرق بينه وبين الجملة بأنها شبيه
بينها بشيئين كل منهما اسم تام وأن يجعله بمنزلة اسم واحد كأنه قبله
يجوز فيه النداء وأيضا هذا أن كلا من الجملة والمفرد يحكي بعد علميته وقد
كان له قبلهما والجملة كان لها قبل العلمية لا تتغير لعدم شبهها إذ الحد قد
يكون من موجبات التغيير كعوامل الإعراب والنداء الموجب بحرف أن موجب أن ينبغي

نحو

بعد العلمية على عدم ذلك التنكير بأن لا تؤثر فيهما العوامل الداخلة وأن لا
يؤثر فيهما حرف النداء وأيضا المنادى نحو المجموع وأل داخلة على المفرد فمنع
والمفرد كان له قبل العلمية انذاك عدمه للتنكير فوجب أن يبقى له ذلك بعد
العلمية فيما أثر بدخول العوامل ويمتنع جمع يا وأل فيه كما كان قبلها وبهذا
تعلم الفرق بين أن يسمى بالموصول دون صلته أو معها وأنه في الحالة الأولى
يعرب في نفسه لزوال ما كان سبب البناء من الصلة فإذا نودي حكم له بما يستحقه
من ضمة كما في يا أو فتحة أو نحوها وحذفت منه أل فتقول يا لذي ويا لتي ويا للذان
ويا لذون بالواو وإن سمي به مع صلته فما كان مبنيا كالذي قام والتي قامت والذي
قاموا بقي مبنيا لطروء سبب بنائه السابق على العلمية وهو افتقاره إلى
الجملة التي بعده وما كان معربا كالذين قاموا واللتين قامتا وأيهم قام بقي
معربا بحسب العوامل فإذا نودي فهو شبيه بالمضاف كما قال الرضي المـ
الذي لم يجعل علما فإن لم يكن مبدوا بأل فهو منصوب أصلا محلا إن كان مبنيا
لفظا نحو يا من قام لمن اسمه ذلك أو لفظا إن كان معربا نحو يا أيهم قام لمن
اسمه ذلك وإن كان مبدوا بأل لم يجز نداؤه فيما بعد العلمية كما لم يجز
ذلك قبلها لأنه بعد العلمية محكي بحاله قبلها وقد كان قبلها لا ينادى
بأل فكذا بعدها ولا يجوز أن يتوصل إليه بأيها لأنها لا توصف بعلم وإنما يتوصل
لندائه بمن الموصولة فيقول يا من اسمه الذي قام يا من هو الذي قام فإن قيل
قد تقرر في التسمية بالموصول وحده أنه ينادى وتحذف منه أل إن كان مبدوا
بها ولم يجز ذلك في التسمية بالموصول مع صلته فما الفرق قلنا المسمى به
دون صلة لم يكن قبل العلمية جائز النداء أصلا ولا مستقلا بنفسه فلما سمي
به واستقل وأعرب وقبل النداء حكي فيه حال نظائره لا حال نفسه فصار
الذي سمي به كالنجم والصعق فإذا نودي فعل به ما يفعل بهما من حذف أل
وتقدير الضمة على الياء إذ ليس له في النداء حال سابقة تحكى والمسمى به
مع صلته كان قابلا للنداء قبل العلمية وحاله إذ ذاك أنه يمتنع نداؤه مع
حذفها وإنما يتوصل إليه بأي أو بمن فهو بعد العلمية يحكى به حال نفسه
في النداء فيمتنع نداؤه بأل وحذفها لاكن يراد امتناع التوصل إليه بأي

وصول

ف نحو لا توحش بعلم كما يأتي فلم يبق إلا التوسل إليه بمن هو مختلف فيه
شبه بالظاهر نزيدا بأنه يتأتى بحذف أي كما كان يتأتى بحذف معه قبل العلمية
فيكفي فيه حال نفسه وأما المتكلم زيد فلم يكن قابلا للنداء قبل العلمية أصلا
فلما قبله بالعلمية حكي بحال نفسه السابق من عدم قبول التغيير بالحرف
الموجبة لتغيير المفرد أي مع كون أل فيه مبني داخلة على جزء لا كلمة المنادى
فلذلك ثبتت مع حرف النداء والله أعلم فقوله نص على ذلك ابن سعدان
ووافقه الناظم في التسهيل كما وافق المبرد فيما سمي به من موصول وقد
علمت ما في هذا وأما المشبه به فقال الناظم حسن لأن تقديره يا مثل الأسد
شدة فلم تدخل يا في التقدير على أل وأورد الشاطبي على كلامه هذه العلة
لزوم جواز يا القرية بتقدير يا أهل القرية قيل وقد يرد لأن التقدير مثل
خصوصية لا توجد في غيره وفيه أن هذا إنما يكون فرقا للمنع أجود وأورد الشيخ
أن تقدير مثل مسوغ رابع للفتح كما في قولهم قضية ولا أبا حسن لها فكذا
تقدير مثل مزيل للمنع عمل لا في المعرفة ولولا تقديره للزم عمل لا فيها
والشاطبي لا يقول به وللشاطبي أن يجيب بأنا لا نسلم أن المسوغ لدخول
لا في المثال على المعرفة تقدير مثل بل تأويل المعرفة بنكرة أي ولا فيصل لها
قوله عباس البيت ومثله قوله فيا الغلامان اللذان فرا وقوله من
أجلك يا التي تيمت قلبي فقوله خلافا للبغدادي نسب للكوفيين أيضا
وأكثر غير واحد على نسبته لهم فيا الله على اسم الجلالة واستثناء ما ورد
في الشعر كالأبيات المذكورة وفرق بين اسم الجلالة وغيره بأن أل فيه
لازمة عوضا عن همزة إله فصار كجزء من الكلمة والأبيات ضرورة كما قال في
النظم ﴿وباضطرار خص جمع يا وأل﴾ إلا أن يكون مقتضى مذهبه في الضرورة أن
يكون غير مختص بما لا يمكن أن يقال فيه إلا ذلك الممنوع وبالجملة ما في الأبيات جرأه
وكذا على مذهب سيبويه القائل بأن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يكون
بغيره وأما على مذهب الأكثر فيلزم من كونه غير ضرورة جواز القياس عليه وأن
المصنفين لا يقيسون على النادر والصواب أن يعبر عن ذلك بأنه شاذ وأن
يقول الناظم ﴿وبالشذوذ خص جمع يا وأل﴾

* فصل في تابع المنادى *

قوله

المبني أحسن من قول النظم ذي الضم لشموله تابعه لكن اقتصر الناظم على
الضم لظهور أن تابعه مثله ولو قال تابع مبني مفردا كان أولى قوله
أن يكون نعتا أو بيانا أو توكيدا فيه أمور أحدها أنه وصف المنادى
المبني مختلف فيه بالجواز والمنع والتفصيل بين ما صفته مخصوصة بالنداء
كفل وهناه وما أشبه فيمنع وصفه وما لا فيجوز كزيد وهو مذهب من قال
في قوله فيالكم التيمي لست بقائم نعتا بل منصوب بأعني ونحوه أو على حذف
يا ومن ذهب إلى المنع مطلقا الأصمعي وعلله بالوقوع موقع أسماء الخطاب
ورده أبو علي بأن العرب تقول يا تميم كلهم بضمير الغيبة فليس بمنزلة اسم
الخطاب من كل وجه وثانيها يوهم أن لم يرخم وهذا يسهل الخطب الثالث
أن تخصيصه التابع بالثلاثة إشارة إلى أن قول النظم تابع ذي الضم
عام أريد به الخصوص بقرينة قوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ولك
أن تقول لا حاجة للتعبير هنا مع حصول الشرط الثالث وهو كون التابع
مضافا دون أل لأنه إذا كان كذلك يجب نصبه ولو نسقا أو بدلا نحو يا زيد
وأخانا ويا زيد أخانا فلو لا يحتاج إلى التخصيص وإنما يرعى التخصيص دون
الحاجة إليه وذلك عند قوله وما سواه ارفع أو انصب فإن التعبير فيه
بغير النسق والبدل بقرينة بقية البيت فيعمم في البيت الأول لصحة التعميم
ويخصص في الثاني بأن يكون قوله واجعلا في قوة الاستثناء من هذا البيت
كأنه قيل وما سوى المذكور ارفع أو انصب إلا النسق والبدل فاجعلهما كالمستقل
بالنداء وغاية ما يلزم على هذا التقرير بعض التداخل وذلك في نصب
المضاف المجرد من أل من نسق وبدل فإنه داخل في البيت الأول وفي الثاني
وهذا القدر لا يضر لأنه يستفاد من كل منهما ما زاد به على الآخر وإن اشتركا
في ذلك القدر فلا يعد هذا تكرارا أصلا الثالث التوكيد اللفظي إن كان
مضافا دون أل دخل في وجوب النصب نحو يا عبد الله عبد الله وإلا دخل
في جواز الوجهين نحو قول القائل يا تيم تيم أنتم اقتدوا الثلاثة يروى
بالرفع والنصب ويروى بالضم على أنه بدل لكن هو ابتنه لمؤكده ونظرا

الثالث فيقول تكملى بمعنى بين أو منصوب على الاغراء لانه اسم رجل أي عليك
نصرا فتحوله ان يكون فعلا فاكتب مثل ان الشبيه بالمضاف ليس كذلك. النصب فيه فعل في
جا بن الوجهين وبه صرح الرضي ومثاله دون ال عمر بن وانما يكون في عطف البيان
كان يتسمى بعض يكرم للضيف فيكون من اعلامه فتقول يا رجل مكرما للضيف
او مكرم للضيف نصبا او رفعا كما تقول يا رجل زيدا او زيد والى في جمع الجوامع تسوية
شبيه المضاف بالمضاف في وجوب النصب فسوله مجردا من ال عبر في التسهيل بقوله
قائم بكر كالحسن الوجه فلذا قال الحسن يعني قائم ذكر اضافته غير محضة فهو
كالمجرد فان قلت يلزم أن يكون قوله دون أل مستدركا لكون الاضافة محضة
مع أنه أعم من المحضة لان التالى من أل تارة تكون اضافته محضة كغلام زيد
وتارة غير محضة كحسن الوجه فلا يصح التعبير بال فانه عن الاخص لان الاعم لا
اشعار له بالاخص تعيينا قلت المراد التالى من ال هنا ما وجدت اضافته محضة لان
الموصوف والصفة هنا معرفة فان قلنا التابع من أل فلا بد ان لا تكون اضافته غير محضة
اذ لو كان غير محضة كحسن الوجه لبقي نكرة فلا ينعت به المعرفة ولا يخبر به
واقسام التوكيد المعنوي بالفاظه المتقدمة اضافتها محضة وليس فيها أل وأقسام
اللفظي فلا يكون مضافا لا وتوكيدا كذلك فيكون هذا رفعا من موضوع المسألة
مسألة وجوز الكوفية وابن الانباري رفع نعت اي المضاف اضافة محضة لان
الاخفش حكى يا زيد بن عمرو واجاب البصريون بانه شاذ فلا يصح أصلا قال الناظم
لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله في المنادى ولو كان مضافا لم يجز فيه الا
النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم تفضيله تابعا عليه منادى مستقلا وانما
جوز ذلك فيما اضافته غير محضة لشبهه بالمفرد اذ اضافته كلا اضافة
مع انه تابع للمنادى لا منادى بنفسه ويتسعون في التابع فكان شبيه المفرد
أحق بان يتوسع فيه فاعطيه حكمه فيما لا يعينه وزاد الفراء من يقتصر يجوز
رفع التوكيد المضاف لما حكاه الاخفش ايضا يا تميم كلكم بالرفع وحمله الجمهور
على القطع اي كلكم مدعو وزاد مكي الشتو فيما سمع يا زيد واخوه وليس
بمسموع ولما ذكرنا تعلم ما في عزو الشر قولهم كلهم أو كلكم اي هذا قد للاخفش
في قنعه الخطاب والحجة عليه قولهم يا تميم كلكم وهذا وله على أن المقرر في

الرفع كلكم من غير في النصب ككلكم وعن ومن قدر فلا ذا من البدل لان
المحل على المقصود من اللفظ في كلامهم كثير ولا حجة عليه في قوله
يا أيها المحض المتلاحس كلاميه * كأنه تصغرا في ازاره هو
خلافا للمبرد لاحتمال ان يكون جملة فأنت في حرائنا للنداء لا حال من ضمير المجرد
والجواب فابعد فصول له ما يجب رفعه من التوابع المنادى ذكر منه ما
يجوز رفعه ونصبه وما يعطى حكم المستقل لانه منها فقال بل الاول الواجب النصب
فلا يحسن ذكر ما فيه اكثر من رفعه واحد حتى يفرغ من ذكر ما فيه واحد لا سيما ان كان
ما فيه اكثر اجتمع له تحت ما انفرد في غيره فيحسن تأخيره فهما فترتيبه احسن
من ترتيب الناظم وايضا الناظم لما اخر مسئلة يا تيم تيم عدي الى هذا الفصل
وذكر هنا ما امكن واوجب في الثلاثة النصب لزمه العمل في افراد ما يجب نصبه من
توابع المنادى والعذر له ضيق النظم ونصر تمرة الاختصار فقوله نعت اي وأنث
نحو يا ايها الانسان ايتها العير وفي البديع ان كانت قع المؤنث أولى لا واجب
فيجوز يا ايها المرأة ولعل الناظم لذلك اقتصر على أي ولا يلحقها من علامة
الفروع غير التاء في علامة تثنية وجمع قال ابن فلاح أية المؤمنون
وهما مبنيان على الضم لا افراده منها فيهما تكرار مقصود لان ما التنبيه عوض عن
المضاف اليه وتأكيد للتنبيه الدال عليه الحرف وقيل داخلة على اسم اشارة
مقدر خبر لمبتدإ محذوف واستضعفت الجملة لبيان اي لابهامه وعليه الكوفيون
وقيل اي موصولة حذف صدر صلتها والمعنى يا ايها الرجل يا من هو الرجل وعلي
الاخفش ورد بانها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والفعلية
واجيب بانه يمكن ان يكونوا التزموا فيها ضربا من الجملة كما التزموا فيها
نعتا في الصفة على رأي من يقول انها موصوفة لا توصف الا بأحد ثلاثة ورد ايضا
بعدم ظهور المبتدإ بعدها ببرهان قال واجيب بانه يمكن ان يلتزموا حذفه في النداء
لأنه محل تخفيف بدليل الترخيم انه لا يجوز في غيره مع طول الجملة بوصف الخبر
واذا التزموا حذفه في محو له يسمى نوع بزيادة علمك فهذا أولى ورد ايضا بانها
لو كانت موصولة لاعربت في النداء لا نها من الطول بالصلة واجيب بان ذلك من
يلزم الا ان تكون معربة قبل النداء اما ان كانت معربة قبل النداء فينبغي ان تستصحب

بنائها

بها وبها فلا ورد أيضا بأن الموصولة للرفعة لا مناسبة لها أو تقدير بزا ومنه
ليست كذلك وأجيب بأنها فاتت فيها القضايا إليه وفيه نظر بل لا بد من بيان
تقديره ليتمكن أن يقال لا فائدة فيها إذ الرجل بأي الرجل هو الرجل المعلوم بحرف
النداء إليه بدلالة وصفها المقدر وعوض منه ياء ثم فلا ذكره تبعا للناظم من أن
مضمون أل نعت هو المشهور وقيل بيان واختاره ابن السيد وقيل إن كان مشتقا
فنعت نحو يا أيها الذي وإلا فبيان نحو يا أيها الناس ومقتضى قولهم أنها وصلة
لنداء ما فيه أل أو اسم الإشارة فكان ما بعدها هو المقصود بالنداء ولذلك
لزم ذكره ولم يكن متبوعا بالإتباع مع أنه بدل وهو الظاهر إن لم يشترط فيه صحة حلوله
محل المبدل منه ومثل ذكره أيضا كأمثلة من لزوم رفع ما بعدها هو المشهور وذهب
المازني إلى جواز نصبه على المحل قياسا على صفة غيرها من المبني فقال
الزجاج لم يسبق إلى هذا القول ولا تابع عليه لأن المقصود بالنداء النعت وأي
وصلة له فكأنه المنادى فلزمه ضم الضم الذي يستحقه المنادى والمفرد المعرفة
قالوا والنصب مخالف لكلام العرب لكن ذكر ابن الناظم أنه مسموع والشيخ
التعريف بين مذهب المازني استدرك الناظم بقوله: بالرفع لدى ذي المعرفة: وقد
نسب ابن الناظم تبعا لشرح الكافية تجويز النصب إلى الزجاج أيضا وهو
مشكل بعد سماع اعتراضه على المازني كما نقله عنه بشرح التسهيل وقد
ذكره أيضا في أمثلة بيان ضمة التابع إعراب من حيث إنها تبعت ضمة بناء
مشبهة للإعراب لعروضها بعروض النداء وإن ذلك بحركة هو المشهور وزعم أبو
نزار الملقب بملك النحاة إلى أن ضمة التابع ضمة بناء وأما اللام ثابت على أنه
بمنزلة منادى ثان لأن الأول قدم أن كلام يصح ابتداء لزوم هذا التنبيه لأي في النداء
لكنه بها كذلك وحكمه على ما نطق به من أي متصلة بها لا ... لزوم
[illegible] وهو لا يتم وبعضهم قال إنها بنو مالك تراه إنشاده وضربه وكذا بينهما
ان وصفه أي باسم الثلاثة التي ذكرتها لازم لقوله تلزم وذلك لبيان نعم إبهامها
قلا يقال يا هذا أكرم زيدا بدون تابع فقوله إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء
أي لنداء نعته هو معنى قول الناظم: إن كان تركها يفيت المعرفة فهذا استغنى
عنه بأن اكتفى بالإشارة في النداء ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع

وذهب

والنصب وجاز كونه بغير أل وجاز تركه بالكلية فيفصل لاسم الاشارة في
النداء حالتان احداهما ان يكون المقصود بالنداء وتقدم ما سمى مثله له
قبلها واتباع لزوم النعت ووجوب رفعه ووجوب اقترانه بال الجنسية أو كونه
موصولا مصدرا بها نحو يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل وكذا يفيد النظم أنه يوصف
باسم الاشارة أيضا لنصه فيه [illegible] وليس كذلك ولعله أطلق لوضوح ان
اسم الاشارة لا يوصف بمثله فاكتفى بظهور المراد عن التقييد والحالة
الثانية أن يكون مكتفى به بحيث لا يفوت المراد بترك النعت فلا يكون اذ ذاك كأي
بل يجوز ترك النعت ويجوز نصبه ويجوز كونه قطعا نحو يا هذا الطويل بالرفع
والنصب ويا هذا ذا الجمة [illegible] :. فمثلك هذا الوجه [illegible] ومن هذه
الحالة يفهم من قول النظم ان كان تركها يفيت المعرفة * فقد سكت ابن مالك في هذا
الباب عن كون زيادة يا [illegible] لا تفهم من النظم فكلام الناظم انما هو في النداء
بدليل قوله ان كان تركها يفيت المعرفة :. وقوله لا با فيه ال مثال للمعرف بها
وللموصول المبدو بها كما تقدم في قول النظم :. كان في الصفة لكن كلام لم يبين
ذلك تفصيلا ليفيد معنا في صفة أي وكلام مجمل لا يعلم منه شمول الموصول
المبدو بال يقينا بل لا يعلم ذلك منه في وصف أي أيضا اذ لم يمثل به في وصفها
اسم الاشارة ولا في وصف أي و ذلك كون المعرف التابع لاسم الاشارة صفة
[illegible] حقيقي ويجوز كونه بيانا وانفق انه في [illegible] في النعت ان يكون دون
المنعوت في التعريف ولا في القبيل كونه اعرف كما سبق فلا اشكال في جواز
في مثال واحد فلا [illegible] لابن عصفور فلا حاجة الى التكلف في الجواب وان نقله
عن [illegible] ويجوز فيه ان يكون بدلا في غير النداء وكذا في النداء ان لم
يشترط صحة حلوله محل المبدل منه فقوله لا با فيه ال هاد في بالمعرف
بها وبالموصول المبدو بها وصفه ان يفصل ذلك كالنظم ولو قال فمثل للقسمين
فانه لم يمثل للموصول نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ثم يرد عليه كالنظم ان
كلا منها يشمل المعرف بأل الجنس لجمع الاصل وال التي في العلم بالغلبة والزائدة
والتي في [illegible] العلم وجمعه [illegible] تعريفها مما لم يكن فيه فلا [illegible]
يا ايها الحارث ويا ايها الضحى بوزن كتف [illegible] لبعض كلاب غلب عليه

ومن فيها أنها ابو زراسة بضم ية مكان اذا سمع صوتا صعق أو من نعم انغز
كتعلما وكحيث الربح فدرا بعضهما فارسل الله عليه صاعقة ولا يا أيها
السموأل ولا يا أيها الزيدان أو الزيدون وقد ذكر في التسهيل أن الرافعة
على صفة أجزاء نكون جنسية ومراده انها كذلك في الاصل ثم صارت بعد
أي للحضور كما صارت كذلك بعد الاشارة وأجاز الفراء والجرمي اتباع أل
بمصحوب أل الذي للمح الصفة كالحارث والمنع مذهب الجمهور وينبغي ان يكون
ذلك مخصوصا بما عنده من أجازه فقوله أو باسم الاشارة أي العارية من
كاف الخطاب وهذا يوخذ من قول الناظم واي هذا ولا يوخذ من كلام الموضح
فعبارة الناظم أخصر واجاز ابن كيسان يا أيها ذا الرجل وكذا يشترط في
الموصول الذي توصف به أي واسم الاشارة أن يكون خاليا من الخطاب
نحو يا أيها الذين امنوا فلا يجوز يا أيها الذي ابنك ومن يا هذا الذي ابنك وبهذا
يشكل قول من زعم ان في يا أيها الذين امنوا التفاتا وان القياس امنتم بانه
لا يجوز فضلا عن أن يكون فيه التفات تتميم يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون صفة
وصفها الا مرفوعة ولو منصوبة كقوله يا أيها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية
بالنكر لشدة الصفة بالجاهل والنسك عند ما بنا فقوله فلا يجوز رفعه ونصبه
أي بالحمل على اللفظ والمحل وهذا الرفع ليس بعامل ولا يقال هو بعامل المتبوع
وهو بالنداء المتبوع محرك بحركة البناء وهي غير مجلوبة بعامل وان قلنا بحروف
حرف النداء وبذلك اشبهت حركة الاعراب لا كحركة البناء منزلة به فلا تلتبس
ثم العلامة والاعراب لا الاعراب التقديرية كما في عوامل المعربات وبهذا
يشكل قول ثم ان مقتضى تنزيلها منزلة حركة الاعراب ان يكون الرافع موجبا
بناء على ان عامل التابع هو عامل المتبوع وهذا نوع من الرفع غير الانواع المتعارفة
ويشكل عكس التعريف السابق للاعراب بانه اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل
في اخر الكلمة فان هذا الرفع لم يجلبه عامل فهذا رفع بلا عامل محقق نعم توهم ان
ما قبله رفع بعامل فرفع التابع بالعامل المتوهم وسمى معمول العامل المذكور
للعامل المتوهم نظر وليس هذا العامل المتوهم مفقودا اصلا بل هو موجود من جهة
فعل المنادى مرفوع المحل بتقدير حرف النداء نائبا عن فعل المفعول كأنه قبل

يدعى زيد لان هذا التقرير يجيز ان يقولوا العاقل بمعنى لا مندوحة وبرد على ما
قاله الشراح انه لو كان كما زعم ثم يكن لتخصيص الضم بنعت الحال والنصب بنعت ذا
وجه بل كان يجوز كل في كل وايضا ينبغي ان يكون في نحو يا لا وجه لما يقوله الكتاب
والزيادة كما مر في المصدر خلافه فقوله يا زيد الحسن الحسن يؤخذ منه انه لو
اجتمع نعتان جاز في كل ان يتبع بالرفع او بالنصب او بهما لمن النعتين رفعا ونصبا
وينبغي الا يجوز الرفع بعد النصب لان الرفع للمشاكلة وقد فاتت بتقدم المنصوب
بخلاف العكس وعليه اللغز المشهور

ماء منزل المليحة المشتاق وأي من الضربين يحل وفاء

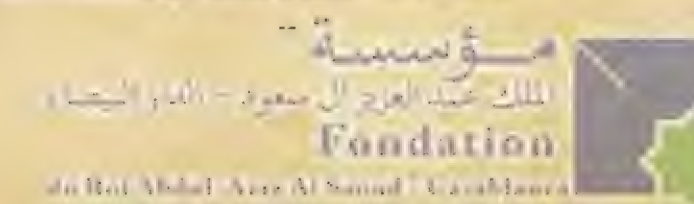
فمنزل منادى بحذف النداء والمليحة نعت على اللفظ والمشتاق نعت على المحل
وأي فمفعول مقدم للامر المؤكد بالنون فالمنزلة بقية لا مرمى وردا اذا وعد
وقال الرضي كان ينبغي لابن الحاجب ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث
والمندوب ذا اخره زيادة لا الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا او عمرا ولا يجوز
وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا
مجرورة نحو يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع وفيما
قاله نظر فان مقتضى كلامه ان الضمة تقدر فيهما قبل الف الاستغاثة
والندبة والفتح عارض للقبل لا الذي قد تراعى تلك الضمة في التابع وأما المجرور
باللام فلا ضمة فيه مقدرة لانه خرج عن حكم المنادى المفرد بزيادة اللام
واشبه المطول فلا يتبع بالمرفوع واقتضى النصب في العلم مقدرا كما في تابع غيره
من المنادى بان مكان اللام غير لازمة لمعاقبتها لا التي كما منع الضم في هذا المنادى
نعم ينبغي كما في هذا ان المحل كونه يعطى في الفصيح فلا نصب زيد في نحو يا زيد
العاقل لا يعطى ولذكر اعوا كونه يعطى تجنب المنادى من حيث هو وقد كثر
في المفرد المنكور والمضاف وشبهه فقوله ومرفوعا بالرفع حتى قراءة الاعرج
وهي شاذة لا تونبي [illegible] وهو مختار للاخفش اكثر قول العرب الرفع في يا زيد
العاقل فقال الرضي اورد الاخفش في [illegible] الكبير ان بعضهم يقول له الوصف
وعطف البيان نحو يا زيد العاقل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كتابع البدل
وتكرار فيعقل قول الناظم ورفع ينتقي زاعما لكل ما جاز فيه الوجهان

فيكون منصوبا الى ما قال الاخفش انه لا كثرون كان النصب اختيار قوله
وسيبويه به وحكى انه لا كثروا الخلاف في المختلط رفع المتضمن مع الاجماع على جوازهما
الا في الفصيح على النكرة المقصودة فلا يجوز عند الخليل ومن تبعه الا الرفع نحو
يا رجل والغلام قوله يا زيد وبشر مثله يا زيد ورجل للتعيين ومنع الاخفش
وخطاب فقصد النكرة المقبل عليها غير العلم وكانه اعتبر بان عامل المعطوف
نيز بنفس العاطف فيلزم حذف الحرف مع النكرة المقصودة ونحوه جائز
عند الضم غيره وما بنيا مبنيه والا جاز واجاز الكوفيون والمازني النصب في
المعطوف نحو يا زيد وعمرا فقال في شرح التسهيل وقد زاد افهم بعبير من
الصحة اذا لم تنو اعادة الحرف فان المتكلم قد يقصد ابقاء نداء واحد على
الاسمين قال ويجوز عندي ان يختص بالبدل حالا يختلف فيهما المستقل وهو
الكثير نحو يا غلام زيد وعمرا فيقتضي فيهما الرفع والنصب لشبهه فيهما بالتوكيد
والنعت ويقتضي البناء ويقتضي النسق المقرون بال في صحة عدم تقدير حرف
النداء مثله نحو يا تميم الرجال والنساء قوله وما كان حكمهما مع
المنادى المضموم وذلك داخل في قول النظم واجعلا كمستقل نسقا وبدلا
فانه لبيرجع ما يفهم على الموضوع السابق الزمو تابع في الضم فان قيل
هو في معنى الاستثناء من قوله وقد سواه ارفع او انصب وقد انه على تابع
ذي الضم اذ لا يتبع الرفع والنصب الا فيه لان تابع المنادى المعرب فيجوز لا
غير واذا تعيين المستثنى منه بكونه تابع ذي الضم تعين المستثنى قلنا
منزلا على عمومه ولزم التصريح به بصيغة الاستثناء وزيادة لا لانه حكم مستقل قوله

* فصل المنادى المضاف للياء *

واجبة الثبوت واما قراءة يا بشرى فليست على معنى الاضافة قوله
وهو الوصف المشبه للفعل مثلا وارد على النظم اذ يحتمل الاوجه الخمسة
شامل لها لانه منادى صحيح وكذا هكذا اكثرهم لاكن في شرح التسهيل وشرحيه
تبعا لابن السراج وتعلبه المجالس وابن الخباز الملازمة باضافة الصحيح
ليخرج الوصف للحال والاستقبال فان اضافته للتخفيف والياء معه في
نية الانفصال ثم طارئ قد اتصلت به فتشبه ياء ما في الحروف فلا تحذف

ولا نعلم ولا أعرف لهما في غير الفتح والسكون فائدة في شرح التسهيل وبعيد
أيضا حمل جواز تلك الأوجه على أنه لا يكون آخر المنادى ياء مشددة كبُنيّ
بالتصغير فإنه يقال يا بُنيِّ بالكسر ويا بُنيَّ بالفتح لا غير فرئ بهما في السبع
والفتح لحفص في الثلاثة في لقمان وللبزي في الأخيرة فأما الكسر فعلى الأصل وقد
كان مستثقلا في الحذف تخفيفا وأما الفتح فجائز في نون الياء ألفا والفتح أما
على أنها قلبت والفتح حذف تركها كما الأصل حذفها أو على حذف لام بني وإدغام
ياء التصغير في ياء المتكلم ومن قرأ بالياء ساكنة فقد خفف بعد حذف ياء المتكلم
فقوله فافتح بيت لغات ذكر الناظم خمسة وأسقط البناء على الضم اكتفاء
بنية الإضافة وقال الشاطبي ينبغي أن يضبط غير الثالث في النظم بضم
الدال على نية الإضافة لأنه إن حكاه لا بن مالك الفتح بالألف فإنه ضعيف
فقوله فالأكثر على حذف الياء ثم رتب هذه الأوجه تنبيها على زيادة فائدة
على النظم ودلالة على أنه رتبها على ما سمح به الوزن فقوله والياء القاضية
دليل على أن الألف ضمير المتكلم وفي موضع جر وكلاهما مما يلغز به وينبغي
أن يكون نصبه بفتحة مقدرة فيها قبل الألف لا بالفتحة الموجودة في نحو
هنا سبب الألف ككسرة التي قبل الياء في غلامي تجيء على قول الناظم أن الكلام
في المجرور المضاف للياء كسرة إعراب تكون الفتحة التي قبل الألف مناسبة إعراب
عنده نحو يا حسرتى قرأ أبو جعفر يا حسرتاي ويتعين أن يكون الفه ابدالا عنها
وليس جمعا بين العوض والمعوض عنه لأن من أبدل لا عوض فلا يصح الجمع فقوله
وأجاز الأخفش حذف الألف أجازه أيضا المازني والفارسي ونقل عن الأكثرين
منعه وتعليلهم بأنه من حذف العوض والمعوض عنه وهو لا يجوز وجوابه
أن الألف بدل من الياء لا عوض منها وفرق بين الإبدال والتعويض كما يأتي في إبدال
أنه في النظم فقوله أمثله بقوله يا لهفا لا يتعين لجواز أن يقدر أتلهف
لهفي أي تلهفي فيكون مفعولا مطلقا بحذف العامل فيكون إبدال الياء ألفا
وحذفها وقع في غير نداء وتعليله ... حيث استشهد به على الإبدال والحذف
في غير نداء فقوله من يكتفي عن الإضافة بنيتها وبعضهم لم يبين عن نية
تركها ... الأوجه المذكورة وبقي من ... في النثر يا أبا



وياابن أم وقد علمت أن كلتيهما على الفتح من غير ألف ثم اختلف هل تعريب المضموم
على منزلة اللفظ بالإضافة المنوية أو بالقصد والإقبال وهما مبنيان على أنه لما
حذف المضاف إليه هل رجع التنكير فتعرف المضاف بالقصد والإقبال أو استمر
تعريفه الإضافي لأن المنوي كالملفوظ واستظهر في هذا الثاني لأنهم جعلوه
لغة في المضاف للياء ولأن حذف الحرف فيما تعرف بالقصد والإقبال نادر ولأنه
أصل المعرف بالقصد أنه صفة لأي ولأن أسماء الله تعالى لا تقع صفة لها فتعين
أن اللهم يا ربي فحذف المضاف إليه تخفيفا وبني على الضم تشبيها بالنكرة
المقصودة وليس منها وهو اختيار ركنهم قلت لا يرد على من قال تعرف بالقصد
والإقبال شيء مما ذكره لأن كونه لغة في المضاف للياء يكفي فيه أن أصله كذلك
وإن لم يكن باقيا في الحال وكون حذف الحرف نادرا في النكرة المقصودة لا يرد
غايته أن من جعل هذا من ذلك القبيل لا يجوز حذف الحرف معه إلا على مذهبه
مذهب البصريين وإن كان كوفي المذهب فيجوزه وأما أن المعرف بالقصد والإقبال
أصله أنه صفة لأي فلا يسلم ولو سلم فذلك فيما لم يكن معرفا بالإضافة ثم زالت
عنه وخلفها تعريف القصد وقوله فتعين أن اللهم يا ربي فحذف المضاف إليه
تخفيفا هذا يقول به كل من يراه معرفا بالقصد والإقبال أيضا ولا نزاع فيه
وقوله وبني على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة محل نزاع فيقول من يرى
تعريفه بالقصد والإقبال بني على الضم لأنه نكرة مقصودة حقيقة لا تشبيه
بها ثم إن هذه الأوجه في المضاف للياء إذا كان منادى تتم وترك للتخفيف لأنه
كثر في النداء إضافة المنادى للياء والكثرة · التخفيف وأما في غير النداء
فلا يجوز إلا إثباتها ساكنة أو متحركة وقد حذفها استغناء بالكسرة نحو فبشر
عباد الذين يستمعون القول وقلبها ألفا كقوله

* أطوف ما أطوف ثم آوي ــا إلى بيتا ويرويني النقيع *

وأجاز الجازولي فتحها غلاما ومنعه ابن عصفور بالضرورة وحذف الألف اكتفاء
بالفتحة كقوله * بلهف ولا بليت ولا لو اني * على أن المراد بلهفي أي تلهفي وأجاز
حذف الياء والبناء على الضم نحو يا غلام فأجازه أبو عمرو وغيره على قلة
واستدلوا بقوله * ربي إنما خطابه وصوابه عملوا إنما اتلفت قال *

ورده أبو حيان بالانتقاض فقال ان ارادوا ان التاء المتلكنة قال لا عوض فالكلمة اعراب
فقولهم ان تعوض تاء التأنيث الانسب بما ذكره ابن الخباز انه يوقف عليها بالهاء
ان يعبر عنها بهاء التأنيث وانما يحسن التعبير بتاء التأنيث عند الجزولي الذي
يقف بالتاء ثم هي اما للتعويض كتاء زنادقة في زناديق أو للمبالغة كتاء علامة
ونسابة تفخيما للاب والام مكنة التفخيم وعلى كل فهي حرف لا اسم ضمير
كما قاله في الياء المعوض عنها بخلاف أي يا ابتها ونحوه فانه اسم ضمير للمتكلم
بدل من الياء وقد عوضوا الحرف عن الاسم فيمن قال ان ال في نحو عوضا عن المضاف
اليه نحو وعلم آدم الاسماء اي اسماء المسميات ولهذا اعطاه على المعوض عنه ضمير
ثم عن ضمير وعكسه نحو لم الجزم عن يفعل واسم في نحو اما انت برا فاقترب وعن اسم
وجملة في اما زيد فمنطلق فقوله وتكسر ها ونحو الاكثر قال الشارح هذا هو كسرها
قبل الياء التي هي عوض منها بالتاء قال وتوجيه الفراء جائز الياء في النية
رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي ه وافصح الحجج ما قاله الفراء فان تاء
التأنيث وان كانت عوضا عن الياء فليست كلمة برأسها كالياء بل هي زائدة
في الكلمة لا عليها ولهذا كانت محل اعراب وبناء في نحو ولا خلة ولا شفاعة
فيمن رفع أو فتح ولهذا اجاز يا ابتا ويا ابت كما ذكره ابن لك فقد فتحوا ما قبلها عشر الاسم
وصارت هي الطرف فلا يستقيم ما نقله الكسر ولو باعتبار ما قبلها فيها حتى يكون
كسرها عوضا عن كسره بل الاصل ان تلحق الياء بعد التاء على ان تكون التاء غير
عوض لكن حذفت الياء وجعلت التاء عوضا عنها كما جعلت تاء سنة عوضا
عن اللام المحذوفة بكون التاء موجودة معها في الاصل لا ينافي انها عوض عنها
فان تقرير العوضية متأخر عن الحذف فالكسر لان التاء هي التي كانت لها نسبة ياء
المتكلم ولا ينافيه انه لا يقال يا ابتي لان المدعي انه الاصل لا انه يقال وكون
الأصل لا ينافي انه لا يقال فرب اصل يرفض نحو فانه اصل لان يذكر فيها الحمل عليه
العلة الاصل فيما هما خلاف الاصل بالشعر وكذا الجمع بين التاء والياء نحو
يا ابتي لا زلت فينا فانما * لنا امل في العيش ما دمت عائشا
فانه ضرورة خلافا لمن اجازه عنه من الكوفيين مع كونه الاصل لكن لما كانت التاء
عوضا منع الجمع فقوله ونحو افتح اي لانها حركة المعوض عنه ويمكن ان الاصل

يا ابتا تجوز في الالف وبعد الفتح ولا يتلا فيه انما يقال يا ابت الا في الشعر ابقـل
لاكن كون الشيء الاصل لا يقتضي ان يجوز في اللفظ لامكان ان يكون الاصل
مرفوضا كما مر في قوله بين التاء والالف ابدال المنقلبة عن الياء بدليل قوله وهو
كقوله يا للمهملة وزعم بعضهم ان الالف الزائد في يا ابتا هي التي توصل بها اخر المنادى
البعيد كما في الندبة والاستغاثة في قوله وقيل ذلك الشعر من جوز من
الكوفيين الجمع بين التاء والياء يجوز الجمع بين التاء والالف بالاحرى ومنه قوله

* تقول بنتي قد انى اناكا * يا ابتا علك او عساكا *

ترى مما كان بتنوين الترنم وقد جاء يا ابتا في الشعر وقد وقع في النثر قوله ولا
يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء اشار الى ان عبارة التكميل
تفيد قصر ذلك على النداء بتقريب التعويل اعني الجار والمجرور ووقوع النداء على
ما يليه وهو عرض في قوله انهما لا يكادان يجتمعان يحتمل نفي الاجتماع ونفي
مقاربته مبالغة والمراد في غير الشعر عند الاكثر ويحتمل اثبات مقاربة عدم
الاجتماع على ان يكون النفي الداخل على كاد داخلا على خبرها في المعنى كما قيل
في قوله وما كادوا يفعلون ان المراد وكادوا لا يفعلون وفي قوله لم يكد يريها
كاد لا يراها ويعتبر انهما يجتمعان في الشعر وعند كلا بعض من الكوفيين في النثر
ايضا وكلام كم يشير ضيق باب اللغات الست المتقدمة في نحو يا عبدي في الاب والام
لرجحانها في قوله واجعل منادى صح ان يضف لياء ولا يوجد ذلك من قوله عوض
لانهما الولد متعينا التاء والياء وقد كانا ما يتبين تصحيحهما في غيرها لصدق على ابنة
وامة انهما صحا في النداء قوله ابن ام وابن عم مثلهما ابنة ام وابنة عم كما
في الارتشاف لاكن اقتصر على المذكر كالنظم استغناء بان مثل عم ذكر فرعه للتعليل
بانه مثله اذ لا فصل فيما ثلثه الفرع اصله واشار بقوله الخ الى ذلك يا
يا ابن عما البيت فقوله وابن كثير الاختيار بالكسر على البناء فيه تنكيت على النظم
اذ فرع الفتح فاوهم انه اجود وكانه اخر الكسر ليتصل به قوله وحذف الياء
فانه راجع للكسر فقط واما الفتح فلا يتوهم مع بقاء الياء حتى ينص على حذفها
تعة لان ما قبلها لا يكون الا مكسورا لاكن يمكن ان يراد بالياء ما يشمل الياء
حقيقة وبدلها وهو الالف فانه نص البناء في الزاي وان نقل في التاء في الضرورة

فيكون توسع في اطلاق النداء وعلى هذا فيمكنه أن يقول والكسر والفتح وحذف
الياء وقد فهم منه على هذا التقدير ان الفتح فتح بنا شبهة للالف المحذوفة فيكون
موافقا للكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش لا لسيبويه وجمهور
النحويين ان الفتح فتح تركيب وعلى الاول ففتحة الرواية فتحة بنا شبهة وعلى الثاني
فتحة تركيب لا غير وأما على كسر الميم فقيل لا تركيب ففتحة النون اعراب وقيل ركب
الاسمان ففتحة التاء والميم بناء وأضيف المجموع للياء واجتزي بالكسرة
عنها فقوله ولا تكاد تثبتون الياء والالف الا في الضرورة هذه عبارة الناظم
في شرح الكافية وعبارة التسهيل وربما ثبتت او قلبت الفا يعني الياء فجعل
ذلك قليلا لا ضرورة وهو المناسب لمعنى النظم لانه يفهم منه انه خلاف المشتهر
في المفرد وما لا يطرد يكون نادرا وقد يفهم من عبارة التسهيل عدم الاطراد
وذكر بعضهم ان اثبات الياء والالف لغتان قليلتان وهذا يفيد الاطراد ومحل
هذا مطلقا فقوله يا ابن عم لا اثبات الياء او بدلها أعني الالف تتعين في هذا
من جهة الوزن فان البيت من الخفيف وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين
مستفعلن بعده فيجب ان لا يجتمع بين حذفهما وانما يجوز اثباتهما معا أو حذف احدهما
وقد حذف نون مستفعلن بالخبن في قوله وبالتشعيث فتعين اثبات نون فاعلاتن
وان يسلم من حذفه المسمى بالكف **قوله** يا ابنة عما البيت الوزن في هذا
يستقيم مع حذف الالف فيصير مخبونا بحذف سين مستفعلن الثانية فالحجة
في اثبات الالف انما هي رواية لا دراية وأما قوله

* كن لي لا علي يا ابن عما * نعش عزيزين ونكفى الهما *

فيحتمل ان الالف بدل الياء كالتي قبلها ثم ان اثبات الالف اجود من اثبات
الياء واذا انفتحت الياء جاز فتحها واسكانها فيتحصل خمسة أوجه ونص
بعضهم على انها لغات

* فصل اسماء لازمت النداء *

يجوز كون لازمت ماضيا وكونه اسم فاعل منونا ناصبا للنداء وكونه غير
منون مضافا للنداء ومن الاسماء ما يمتنع نداؤه كالمضاف لضمير المخاطب نحو
يا غلامك وفي اسم الاشارة المقرون بالكاف خلاف وكالمعرف بأل في السعة والغالب
ما يستعمل في النداء وغيره فالاقسام ثلاثة والاسماء اللازمة للنداء

حزبا



ثم بان ممنوع وقيل من الممنوع يا أبت ويا أمت واللهم وقد تقدمت وهناهْ
بضم الهاء الأخيرة وكسرها قال امرؤ القيس *

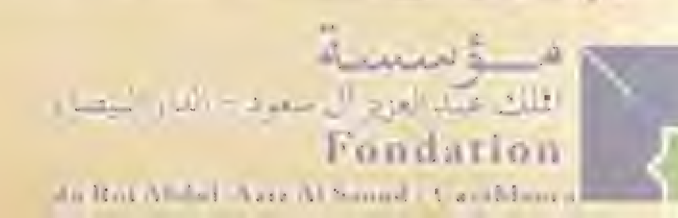
وقد رابني قولها يا هناهْ * ويحك ألحقت شرا بشر

يروى بكسر الهاء الأخيرة وضمها وهو كناية عن اسم يطلق على المذكر
والأنثى وأكثر ما يستعمل عند النداء واختلفوا في لامه فقيل واو وأن الهاء بدل
منها وقيل بل الهاء بدل من الهمزة والهمزة من الهاء وقيل حذفت والألف والهاء زائدتان
وقيل حذفت والألف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت
واختاره الناظم ويدل له ثبوت كسرها للساكنين وسكونها ومن ضم فعلى
تشبيه هاء السكت بهاء الضمير وقيل الهاء الأخيرة بدل لام الكلمة عن منزلة
ولا هاء تسكين مخصوص بباب سكر ولذا قال لأنه نون ثانية لما حكى أبو الخطاب
يا هناه فإن في التثنية كان نونا ويقال في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون
وفي التأنيث يا هنت بسكون النون وفتحها ويا هنتان كذلك وقد يلي أواخرهن
ما يلي آخر المندوب من الألف وحده أو مع هاء السكت فيقول يا هناه ويا هنانيه
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتانيه وهي كناية عن اسم جنس
غير علم وقيل في ذكر لمن يعقل وقيل عن معرفة من يعقل وليستا كلتاهما مختصة
بالنداء فإن الهن بمعنى الشيء والهنة بمعنى الخبرة لا يختصان بالنداء فقوله
وشوهم والمتا ذلك فلان وفلانة فيه نظر لأن فلانا كهم ويعبر بهما بمعنى
فلان وفلانة وإنما هي كنايات الأعلام الغير محتمل لم يقع دليل على قلة في
الحكم بترخيم فإنه ممنوع لامتثال ... وغيره من ... العرب إنهما
بمعنى رجل وامرأة ... ونحو ذلك ... من جهة لأنا نقول
قبيح الكوفيون المنادى للعرب ... فلان وفلانة ومعلوم أن
فلانا وفلانة كنايتان عن الأعلام ... ذلك نقل ... بين
بأخذ الناظم وجماعة من مذهب الكوفيين أنهما كنايتان عن العلم كفلان
وفلانة ومن مذهب ... بين أنهما ليسا مختصين من فلان وفلانة ...
مذهب ... ذلك ... فلانة ...
أنهما كنايتان عن اسم جنس ... فلا ... وفي ... بعل ...

قيل فُلُ في يا فُلُ النداء محذوف منه وادعاء بناء التصغير فيهما ومذهب الكوفيين ان أصلهما فلان
وفلانة فرخّما ضرورة بان فيهما من ترخيمهما فلا في فلان وفلا في فلانة لا فل وفلة فان
أجابوا بانه ترخيم على غير قياس قلنا لا ضرورة تدعو الى ذلك مع امكان وجه آخر
وهو ان يكون من باب يد ودم فانه كثير بخلاف الترخيم على غير قياس فانه لا يجمع
ولهم ان يقولوا انه حذف واختصار لا على سبيل الترخيم ومن ثم لا يمتنع اذ لا تغيير
لذلك الا في الشعر كقوله .. ذكر المثال البيت ومذهب ابن عصفور والشلوبين
وابن الصائغ والناظم انهما كنايتان عن العلم كفلان وفلانة لا كن ليسا مقتطعين
منهما الا ان الناظم صرح في شرح التسهيل بان فل اصل فقيل انه موافق للكوفيين
وذلك غير لازم لامكان ان يكون معنى قوله وهما اصل انهما موافقان لفلان
وفلانة في المادة اعني الحروف الاصول فتكون اللام المحذوفة من فل وفلة عند
الناظم نونا فاصلهما فلن وفلنة بسكون اللام او بضمها فحذفت لا مهما وليس
اصلهما فلان وفلانة بالالف بعد اللام حتى يلزمه ما لزم الكوفيين من الترخيم على
غير قياس او الحذف المختص بالضرورة وحاصل مذهب الناظم ان فل وفلة يوافقان
فلانا وفلانة في المعنى والمادة لا في الصيغة واما من ذكر قول الناظم من يرى
أنهما كنايتان عن العلم كفلان وفلانة فهما عندهم يوافقان فلانا وفلانة
في المعنى ولا يلزم أن يقولوا هو ايضا فيهما في المادة ايضا كما قال الناظم لاحتمال
ان يوافقوا من ان اللام ياء محذوفة قلت فالوا بذلك فهذه المذاهب اربعة
مذهب يرى انهما معنى ومادة ومذهب الكوفيين انهما هما معنى ومادة
وصيغة ومذهب الناظم انهما موافقان معنى ومادة لا صيغة ومذهب ابن
عصفور ومن معه انهما موافقان معنى لا مادة فضلا عن الصيغة وبما قررنا
يظهر الفرق بين مذهب الناظم ومذهب الكوفيين والشارح عمى عليه امر مذهبه
فزعم انه صرح بذلك وليس كذلك فتنبه ويقال في الانثى يا فلة
وفي الجمع يا فلون وقد قال الاخفش يا فلاة وبابه على معنى الشخص فوليه
والصواب ان اصل هذا فلان بدليل التي ذكرنا من قبله وهو أخص فلانا وليس
ذلك بمتعين لاحتمال كون أصله فلانا يرد على الكوفيين لانهم يقولون فل
لا يستعمل الا بالنداء اصله فلان وهذا منه وخروجه عن النداء مع الحذف ضرورة.



وأما الناظم فهو يقول في أن فل وفلة كناية عن علم فيقولون إنه ضرورة
أيضا لا كما قالوا إن أصله فلان فالضرورة فيه من جهة الحذف لا من جهة الخروج
عن النداء لأنه غير مختص بالنداء وقد يعترض على الناظم في ذكره هنا مع ذكره هو ما
ذكره واختصاصه بالنداء وإن لم يقولوا أصله ذلك نظرا إلى أن خروج ما
يختص بالنداء عنه قليل أكثر من حذف بعض الكلمة فيترجح عنده الاحتمال مع طلبه
ولي أمر الآخر بتقدم ذكر فلان فلا اعتراض على الناظم حينئذ بأنه موهم للمختص
بالنداء وأما سيبويه فهو يقول على أن فل في النداء كناية عن منكر فيتعين
عنده أن يكون هذا غير المختص بالنداء فقط لأن المختص الثابت على أنه كناية
عن علم معرفة فيكون عنده ضرورة من جهة الحذف لا غير قوله لؤمان
نومان مثله فلام بفتح الميم ومثلما قال فيهما أيضا والأكثر في مفعلان كملامان أن
يأتي للذم وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه يونس والأخفش ويا مطيبان
وزعم ابن السيد أنه مختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء
والأكثر على أن مفعلان في الذم والمدح غير مقيس بل موقوف على السماع
والمسموع منه ستة مكرمان للعزيز الكريم ومكيثبان وملأمان ومخبثان
وملكعان ومكذبان وزاد بعض المغاربة ومكرمان في المؤنث بالتاء فيجوز
يا مكرمانة ويا مطيبانة وقد يخرج مفعلان عن النداء وحكى ابن سيده رجل
مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة وحكى أبو حاتم هذا رجل ملأمان فمنهم من
أجاز استعماله في غير النداء بقلة وقال أبو حيان الذي ذهب إليه أنه على إضمار
القول أي يقال له أو على الحذف والتقدير جاءه رجل مقول فيه يا مكرمان وحذف
القول كثير وحذف حرف النداء فيها بسبب حذف القول فتركه وقوله فعال
الشر المعدول عن فاعل وفيه أنه لا يتميز بذلك والمسموع منه يا لكاع ويا فساق
ويا خباث ويا غدر وهي معدولة عن لكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان
واتفقوا فيما نقلوا على القياس فيه بالشروط المذكورة في فعال بمعنى فعل وحكى
المقاربة على أنه لا يقاس ونقله في التسهيل عن بعض وقد ترجح اعتماد الناظم
وقد يخرج عن النداء وفي الحديث الصحيح لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس
بالدنيا لكع بن لكع قال ابن الأثير في النهاية والاستعمال لكع في النداء أكثر



لا واجب ومن قال الزيد في الخروج غير المختص بالنداء فمراده من ما لا دليل عليه
ولو صح لامكن أن تقول في كل منادى هو مختص بالنداء اذا وجدناه في غيره
قلنا هو غيره ولا ينبغي ان ذلك محل بالنداء وغيره صح، فعل على فعال عكس
الناظم لمناسبة فاسق في غير الاعلام ادوا النظم زاعمين شرط العدم ولم
يخم بفرمة أول الترجمة لما فيه من مثله فعال في النداء فما انظر اذ يناسبه
الناظم فقوله فعال هو مبني على الكسر لقطر عنه لنزال عزلا وتابينا
ووزنا فقوله فاستعمله مقتصرا ضرورة وادل على حذف القول أو الدعاء
والخروج اي يقال لها او تدعى بالكلام فقوله وينقاس على فعال هذا قبيل
بلا خلاف وقال ابو حيان لا اعلم فيه خلافا الا ما حكي في باب منع الصرف من
الارتشاف عن بعضهم انه لا ينقاس فلا يقال با فعال فيقاس على با فيبنى
قوله من كل فعل ثلاثي فيتعلق بينقاس العامل في فعال هذا وفي فعال
بمعنى الامر فيه تنبيه على ان قول الناظم من الثلاثي يتعلق بقوليه
والامر ذا كان من ضمير الخبر في قوله والامر هكذا فلا يختص اشتراط كونه
من الثلاثي بفعال في الامر دون فعال في النداء فقوله يخرج نحو دحرج وكذا
نحو ادرك من مزيد الثلاثي لانه غير ثلاثي في اصطلاح النحويين ويشترط لها
من ادرك خلافا للاخفش كما حكي في زعمه المرادي من ابن عقيل والماخوذ من كلام كم
اشتراط كونه من ثلاثة مجرد ويبقى عليه اشتراط التام والتصرف فيما التام
واجلات في بل ذلك واضح ولم يتعرض له فقوله لا يقيس فيهما فيه
بل خلافه في فعال بمعنى الامر واما في النداء فقد علمت ان ابا حيان على سعة
حفظه انكر وجود الخلاف فيه وذلك بسبب النص على السماع لبعضهم ولو
كان المبرد لصرح به لشهرته وجزم في جمع الجوامع بنفي الخلاف في قياس
فعال في النداء مع كثرة تتبعه للخلاف

(فصل الاستغاثة)

عرفوها بانها نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وعاملها
افعل داخلة للرفع او النصب ولا يكون ذلك الا في المضمر والمكروه فعلى هذا
النداء لطلب المنفعة ليس باستغاثة فلا يجوز بالزيد تزيد ثم



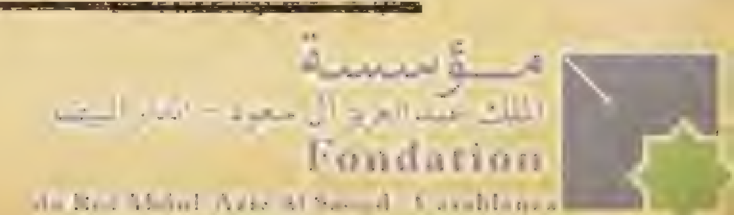
لأنه يبين أنه غير محتاج وإنما أراد زيادة التذلل والإلحاح بكثرة الجؤار لأنه استغاث
لغة ففي المصباح استغاث به إذا استنصره وأعانه ويؤيده قوله يا لزيد لا صل نيل عز
البيت لأن قوله بفقر وفاقة ونحوه من باب التملق مرتزق فالبيت مشتمل على طلب
المنفعة ودفع المضرة فقد جمع البيت من لفظ ما قلناه باعتبار طلب المنفعة قوله
إذا استغيث اسم منادى يجوز أن يتعلق بقوله اسم منونا فمنادى نعته وغير منون
مضافا إلى منادى فيكون المنادى واقعا على المستغيث وعلى الأول هو واقع على
الاسم وإن كان المنادى حقيقة هو المستغاث اصطلاح الجملة أيضا عبر على
الاسم نفسه بحسب حقيقة اصطلاحية فإن قلت المستغاث أيضا هو المسمى لا
الاسم قبل إيقاع الاستغاثة عليه حقيقة اصطلاحية أيضا قلت نعم فإن
المستغاث في الاصطلاح هو لقب المنادى الذي استغيث فسماه ونستفيد من عبارة
المص والنظم تعديه استغاث بنفسه وهو المعروف كقوله تعالى إذ تستغيثون ربكم
وخطئ النحويون في قولهم مستغاث به وأجيب بأنه يستعمل بالوجهين وقد جاء
متعديا بالباء في أبيات وأنشد في المصباح على تعديه بالباء وليس يجيد قوله
وقيل كون الحرف يا يستفاد ذلك من قول الناظم بيا للمستغيث مع قوله إن
كررت يا وربما استعملوا في التعجب وافقوله وكونها مذكورة تصرح هذا اللفظ
أول باب النداء قوله وغلب جر بلام يستفاد غلبة ذلك من جزم الناظم
به أولا حتى أوهم وجوبه ثم رفع الإيهام بقوله ولام ما استغيث عاقبت
ألف لا كما يوهمه أنه لا يخلو عن اللام أو الألف مع أنه يجوز خلوه
منهما على قلة ولعله ترك التنبيه عليه لقلته وكذا فعل في التسهيل وتبعه
في الكافية وشرحها على خلوه منهما كما فعل في شرح الكافية ومن مجيء
دون لام وألف كمثل يا زيد لعمرو القليل وأما جر باللام للتنصيص على
الاستغاثة ومن متعلقة بالفعل المحذوف عند سيبويه واختاره ابن عصفور وكأنها
لقرينة العامل لالتزام حذفه وقال ابن جني تتعلق بيا لما فيها من معنى الفعل
وقيل زائدة فلا تتعلق بشيء وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان لا لأن اد
صحة سقوطها وقيل بقية آل وما بعدها مجرور بالإضافة فإذا قلت يا لزيد
فالأصل يا آل زيد وليس للمزاحم الوقف عليها في قوله

إذ الراجح المنع. قال: فاللام ... ونسبة الناظم للكوفيين وصاحب
النهاية للجزاء واعترض بأن الجزاء قال في الناس من زعم أن الفائدة في مثل
هذه العبارة أنه ليس من صفاته بل لم يتكلم أبو حيان نسبته للكوفيين
فمسؤولة وأجابه الشيخ أما نعت لوقوعه موقع المضمر لا مع ياء المتكلم فتكثر
نحو يا لي ولم يصحح الموضح كالناظم إلى استشهادها لأنه معلوم وفيه بكثير
فالتعليل بها في كل موضع وذلك مفيد للإشكال على أن ابن عصفور قال والصحيح
عندي أن يا لي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف لأن الفاعل في
المستغاث فعل النداء المضمر فيه ضمير المتكلم فيصير التقدير يا أدعو لي
وفيه نحو فعل المضمر المتصل الذي هو فاعله الضمير المتصل وهو خاص بأفعال
القلوب وما ألحق بها نعم لا يلتزم هذا من يرى اللام متعلقة بالحرف نفسه
كابن جني ولذلك أجاز في قوله

*

* فيا شوق ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى *

أن يكون استغاثة بنفسه أو متعجبا والبيت مولد فمسؤوله بأنه يجوز دخول
يا في هذا الباب على المجرور باللام المفتوحة بأل في غير اسم الجلالة وما ذكر
فيه في الباب السابق وذلك مستفاد من تمثيل الناظم بقوله يا للمرتضى
لأن حرف النداء لم يباشر أل وذلك مجتمع عليه وهذه الفائدة لا تستفاد
من كلام غيره ويؤخذ منه أن المستغاث المجرور معرب مع أن علة البناء وهي
الوقوع موقع المضمر حاصلة فيه لأجل دخول اللام التي هي من خصائص الأسماء
رجع إلى أصله الإعراب ولأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف
وهو في موضع نصب لفظا كتابع المنادى بأن فصاحته في الجمع وعلى هذا ينعت
بالجر والنصب وقيل إن فاعل حكمهما في النداء حكم الفاعل إذ البناء فيهما
شبيه بالإعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمله بالفعل وعاد للتزامه ما
زيد حيدا فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه وقيل إنه صار
بدخول اللام مفعولا شبيها بالمضاف كما قاله الدماميني ...
والصواب الاقتصار على نعته بالجر والنصب وحسن أن الرضي منع أن يتبع عنه
بالنصب وتفرع الاعتراض عليه في النهاية لا يجوز نصب التابع حملا على الموضع



من الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به وهو كما يعم أي فلا يبنى قبل أن يزاد
أو مشتغلا عنه به نحو يا هذا وبالرفع يراه محلا الجر والنصب وقد ينوى غيره
فيه فاسبق فقوله ولام تفرقه يا بنكسر نحو يا للكهول وللشبان وكسرها
مع المعطوف بيكمل قول من جعلها بغية ذال لان يا لا معكى وهو القول الذي
نقل عمرض الشاعر بحكايته وللمتكلم ان يحكى بالقول ما شاء ولو هو لذا
واحدا وخرجه الناظم على ان لا نافية او ناهية وحذف المنادى اي يا قوم
لا هزارا او لا نفروا اهاب قلت هل يجب اعادة اللام مع المعطوف سواء اعيدت يا
أو لا قلت لا يجب مطلقا لقوله *

يا لعطافنا ويا لرياح * وأبي الحشرج الفتى النفاح

فجمع بين الامرين فقوله ولام المستغاث له مكسورة اذا ما هزاد الخل في
قول الناظم وفي سوى ذلك بالكسر انتيلا : لانه يستوي ذلك مثل الله
المعطوف الذي لم تكرر معه يا وللام المستغاث له وهذا ما لم يكن من هو بعد
ضميرا لغير متكلم كما هو معلوم نحو يا لزيد لك او له وقد علم انه تكسر مع
المستغاث اذا كان ياء متكلم وقد تفتح لام المستغاث له اذا كان ضميرا غير
ياء المتكلم فاذا قلت يا لي كما انعكست حركة اللامين واذا قلت يا لي او يا لك
احتمل كل ان يكون مستغاثا او حذف المستغاث له والعكس وسبق ان ابن
جني أجاز الوجهين في قوله : وبالي من النوى ومثله في قول امرئ القيس :

فيا لك من ليل كان نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل

ان اللام فيه للاستغاثة والمراد التعجب المحكوم له بحكم الاستغاثة وهو
محتمل لان يكون المذكور مستغاثا به او مستغاثا من اجله وقد علم بهذا انه
يجوز حذف احدهما مع بقاء الاخر ومن حذف المستغاث قوله

* يا لا أناس ابوا الا مثابرة * على التوغل في بغي وعدوان *

قد علمت ان محل المستغاث له المجرور بلام مكسورة ومن حذف المستغاث له قوله

* فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت يا للناس عار *

وقد يجر بمن نحو يا لزيد لزيد اذ تمنوا لتنتصف من نفسه ولام المستغاث
له تتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك لكذا وتقديره قوله —

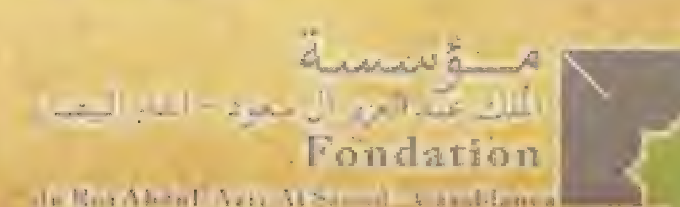
يا لقومي لمعرفة الاحساب : أي ادعوكم لمعرفة الاحساب قال ابن عصفور
قولا واحدا وليس كما قال بل الخلاف موجود فقيل تتعلق بفعل النداء
وهو بعيد وقيل بحال مقدرة أي يا لزيد مدعوا لعمرو وقد يجر المستغاث من
أجله بفي لأنها تأتي للتعليل كاللام كقوله : يا للرجال ذوي الالباب من نفر
لا يبرح السفه المردي لهم دينا ، قوله ذوي الالباب أي وبقي ما قبلها
فتكون الضمة مقدرة ويكسر آخر تابع التابع قبل ونقل ربما قبل الاتيان كالزال من
زيدا بن ليلى انتقالا لمقابلة آخر المضاف اليه مع اعراب المنادى نحو يا عبد الملك
فمن حرف معنى لا يبنى ولا ... منزلته وتلحقهما هاء السكت وقفا كما يأتي في
الندبة ولا تجامع الالف واللام كما يفهم من النظم وتوضيحه ويظهر من كلام ...
على التعليل ان اللام ... الاصل قال الاخفش في عبارة النظم نصب لام معمولا بعامل
ويكون الف مرفوعه على الفاعلية ليكون المصرح به موصلا للام فقوله
ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث قال الشرح وهو قسمان
ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه او ترى امرا تستعظمه فتنادي من له
نسبة اليه ومكنة فيه قلت يشرح التلا نداء المتعجب منه الذي هو
الموضوع فتقسيمه الى نداء جنسه ونداء من له نسبة اليه تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره والصواب عبارة المرادي اذ قال التعجب بالنداء على
وجهين أحدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه والآخر ان ترى امرا تستعظمه
فتنادي من له نسبة اليه نحو قولهم يا للماء ويا للدواهي حذف المنادى لأن
يجوز فيهما فتح اللام باعتبار استغاثة قد عولهما أي يا ماء ويا دواهي اقبلا
علي والكثير الذي هو اقصى منكما العجب ويجوز كسرها باعتبار قد عولهما
مستغاثا من اجله وحذف المستغاث أي يا قوم ادعوكم للماء وللدواهي
لتتعجبوا من كثرتها وقد جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام وكسرها
بالاعتبارين

* مبحث الندبة *

قوله
وهو المتفجع عليه والمتوجع منه هذا تفسير للمندوب لغة واما في
الاصطلاح فهو بعينه المنادى المتفجع عليه والمتوجع منه فيحتاج الى تقييد
فضلا اولا واخيرا التفسير وهو ان المتفجع او اسم المتفجع او نحوه المتفجع

كون

خمسة



عليه او النكرة بل وهو المتفجع على فقدانه او منزل منزلته والمتوجع من فقدانه او
منزل منزلته ومع ذالك بحرف التعريف على المجرور في قولك تفجعت على زيد وتوجعت
من كبدي وليس بمندوب في الاصطلاح فلا يرد التعبير بكونه منادى وقد يقال
يعتبر كون المتفجع عليه حقيقة محزونا اي وهو المنادى المتفجع عليه لعرفية
المقام وفي ارتكاب ذالك كله في التعاريف خفاء لا يجوز ارتكابه والمتفجع عليه
هو المفقود حقيقة او حكما او الغائب والمتوجع منه محله المرض مثلا كما هو
محل ألم او ما هو سبب ألم وفيه استعمال من في الابتداء والتعليل دفعة
واحدة وهو من استعمال المشترك في معنييه وان جوزناه على المختار في الاصول
فارتكاب ذالك في التعاريف يوجب خفاء لا يجوز ارتكابه وقوله حكم المنادى
عبارته كالنظم كلام لا في ان المندوب غير منادى حقيقة كما بينه المص
وح فتقديره لفظ المنادى في التعريف السابق يوجب استعمال المجاز فيه الا ان
يقال قرينته كلا مجاز وتسمى قوله المتفجع عليه والمتوجع منه قوله
ويمنعه في نحو وا امير المومنين اي لانه فصلان وزاده الشيخ الشبيه به نحو
واضاربا زيداه وفيه ان هذا نكرة لا يندب الا ان يجعل علما وبذالك فسره
الشاطبي فان اضطر لتنوينه ضم او نصب كقوله

* وافقعسا وأين مني فقعس أإبلي يأخذها كروس *

وكروس كجهور اسم رجل ويجوز في تابع المبني الرفع والنصب في نحو وازيد القائماه
القائم وكذا بقية اقسام التوابع كما يقتضيه التسهيل ويستثنى من التشبيه
جواز كون المندوب مضافا لضمير المخاطب نحو واغلامك ومنع ذالك في المنادى
لاجتماع خطابين وذالك مامون في الندبة ومنعه الصيمري فيها ايضا
لان الخطابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شيء من خلاف قوليه
قوله الا ان لا يكون نكرة يعني به ان قول النظم وما
نكر لم يندب في قوله الاستثناء من قوله ما للمنادى واجعل لمندوب واجاز
الرياشي ندبة النكرة لما جاء في الحديث واجبلاه قال غيره وهو شاذ ان صح
ونسب الى الكوفيين جواز ندبة النكرة مطلقا وقال ابن خروف انه كمضمر
لندبتها عند جماعة وكذا قال الموصول فيفرق بين ان تكون معروفة فيجوز

نزلتهما بمنزلة أولا فلا وهو كلام مجموع قول المصنف وقد ينزل لا المعروف
علمها كان أولا فلو كان علمها غير مشهور لم ينزل ه ثم هذا كله في المتبع عليه
أما المتنوع فيه فإنك تقول وامصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة
بقول النظم وما ذكر لم ينزل مفتقر بالمتبع عليه وهل يفتقر بغير المعروفة
فيه فاسمعت فقوله وقد فيهما ان يجمع لغة لا اغلاق قال الشاعر
الباحثوا باب الامير المبهم فسمو ما يحتاج الى التفسير والتبيين فيهما لانه
كالمغلق الذي لا يدري ما احتوى عليه فقوله لا ما علمته فمشهورة نسبة
الشهرة الى الصلة والمراد اشتهار الموصول بمضمونها لا اشتهارها ونسبتها
إليه وانه ما جعلها تعلى هذا يقول النظم بالذي اشتهر الذي واقع على الصلة
وذكره باعتبار الوصف أو الموصول به وفاعل اشتهر ضمير الموصول في قوله
وتبين الموصول وليس عائدا على الذي فتكون الصلة جارية على غير من
هي له والعائد على الذي محذوف مجرور بالباء السببية محذف بدون شرطه
عند الناظم ضرورة والتقدير وتبين الموصول بالوصف الذي اشتهر الموصول
به كانتفاء عند المكلف تعيين معني ولو جعل فاعل اشتهر ضمير الذي هو الفا
ثم يحتاج لا اشتهار الصلة في نفسها والقصد انما هو اشتهار الموصول
ومعرفته وتعيينه بها لا ان يكون نسبة لاشتهار الصلة مجازا والمراد
اشتهرت نسبتها الى معين وفي بسط المنكوع الموصول الذي ينزل للاشتهار
بالصلة فيه خلافه وهو اخص من تفسير الشر بغير المعروف فاذا اخر كلامه
مثلا فيه كله من تخصيص العلم حتى لم يبق منه الا فرد واحد وفي هذا الاشتغال
خلاف عند الاصوليين والجمهور على منعه قال فخ في الحواشي فلعل
البلغاء توسع به فرد ما قبل الموصولة لعدم أفراد ادبية مع كل صلة
غيرها مع الاخرى بالتعيين وان كانت عينها بالنوع ثم ان الشر نسب نزليه
الموصول المشتهر بالصلة للكوفيين وصرح بعض الحنفية للبصريين ولم
ارد اليه لغيره بل الكل مرموقة على كلامهم الجواز ولم يذكروا خلافا
فواصله لان الغالب انه يختص بالالف تنبيهه على الاصح في قول النظم
وصله بالالف للترجي لا للوجوب بدليل قوله فالنسه د افضل

للمندوب .. وقوله .. وإن تشأ فالمد والها لا تزد .. أي فرجح بنصب الحسر
وإن شئت زد بعد الألف باستعمال [illegible] مجردا في الحرمين قوله ما للمنادى
اجعل لمندوب وأما مراد المندوب فيكون مجردا عن المد والهاء ويكون
بالمد فقط بلا هاء لمجموع قوله إن ترد وقوله وإن تشأ فالمد فاجرة
بالرفع أي فالمد كاف ويكون بالمد والهاء لقوله وواقفا زد هاء سكت
فإلا وجه بلا ثلاثة وختم المندوب بالألف مشاكل للمد فقط المجرد نحو
يا عمرا والمقام البه نحو واغمرا الملكا وما طول به نحو وا ثلاثة
وثلاثينا والقلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وعبد المطلب نحو وا فقعسا
كرباه فتنبيهات الأول لا يستغني عن الألف بالفتحة قبل يقال
واعمراه لمنقلب بعض الآي وأن تريد واعمراه خلافا للكوفيين
الثاني زعم بعضهم أنه يجوز أن يعوض منها تنوين وصلا فيقال وازيدا
كنت مفرقا مكاعلا الثالث لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور
النحويين لأنه منفصل وأجاز ذلك يونس والكوفيون والتنكير نحو وازيد
الظريفاه وأجاز خلف نحو فقط لتأكيد أي نحو وا جعفرا الرجلاه وأجاز يونس
وابن مالك نحو فقط المضاف إليه النعت نحو وا زيد بن عمراه قال ابن
يا عمر عمراه .. وعمرو بن الزبيراه .. والجمهور حمله على الشذوذ إلا أن ابن
الخباز زعم أنه لا خلاف في جواز لحاقها للصفة إذا كانت ابنا بين علمين
وفي البيت المذكور لحاقها للتوكيد اللفظي دون مؤكده وتجوز لحاقها كلاها
كقول عمر لما بلغه جدب شديد أصاب نحو العرب واعمراه واعمراه ولا تلحق
التوكيد المعنوي والبيان وجوزه المغاربة أي تلحق البدل والمنسوق الرابع
إطلاق الناظم يقتضي جواز لحاقها لما آخره ألف ومثاله وبه صرح ابن الحاجب
وبعض المغاربة وابن معط في العينية ونصه ..

بالواو ندبت من تنادية فقل … وازيدا واعمرو وإن أردفا
في المضاف يا غلام الهاء … أجئت بياء قل يا سعيداه

ويقال في حبيقالى وا حبيقالاه ومنعه الناظم استغلالا لتكثير الألف
والياء فلنا هذا يقتضي أنه لو ألحق الألف وحذف الأولى لم يخالف

الناظم بجوازه فيقال واجعفراه الخامس مثل تلحق الالف المنادى في
غير ندبة ولا استغاثة وفي تعجب قال الناظم وغيرها يعني كقول امراة
من العرب لصبي يا عجباه فقال يا لبيكاه ووقع ذلك في السادس
تقدير الضمة في نحو وازيداه مما يستحق البناء على الضم وتقدر ذلك في
التابع فتقول وازيداه والمضاف رفع المضاف ونصبه السابع اذا اتصلت
الالف بالمعرب المحرك بغير الفتح فقدرت حركة الاعراب نحو واعبد الملكاه والمعرب
بالفتح نحو واغلام احمد الغلاماه ان فتحة اعراب فلا تقدير اخرى قوله
ويحذف لتعذر الالف في اعلم انه في يتلو اخر المندوب ان يكون ساكنا او
متحركا بالفتح او بالحركات الثلاث فالساكن يفتح وجوبا في غير الالف نحو
واقاضياه والواو في زيدوناه قائم بكسر الفاء او تنوينا او ياء فتكلم ساكنة
اضيف اليها المندوب او واوا او ياء لاحقة لفعل في الحركة مجانسة لها
من وجوب الفتح اما الالف فتحذف لالف الندبة وجوبا خلافا للكوفيين
الكوفيين فقلبها ياء قياسا ولم يسمع والتنوين يحذف ايضا وجوبا
ويفتح ما قبله خلافا للكوفيين مع ذلك بفتحه بفتح الالف او كسر
فتنقلب ياء قال الناظم وما زاده حسن لو عطف لسماع وقال ابن
عصفور زعموا انه سمع واجاز العرب او جعل الفاء وحذفه وابقاء
الكسرة نحو واغلام زيده وفيما نسبه في الضمة كذلك نحو واقام زيدوه
بمن اسمه قام زيد وان كان الساكن الياء الفتح اليه فيها ان فعلا تفتح او
تحذف وان واوا او ياء فيجعلها الحركة كصلة هاء الضمير حذفها وانقلبت
الالف الى جنس الحركة فيلحقها بمنزلة اللفظ قبل المدبة ونحو واغلامهم
واغلام عبدهوا وان كان ما قبل الف الندبة متحركا بفتحة استصحبت على حالها
من الغلام نحو واعبد بعوثاه وان تحرك بضمة او كسرة فموقعا ذكرتم عليه
الموضع قوله ومن ضمة شكل الكلمة البناء كما مثل وقعه ضم من
التاذيب نحو واحمزاداه وجوز الكوفيون حذفها فتحذف الالف قبلها
في الف الندبة او تقلب وقد فالوه في فتح انهما شبيه ثلاث
العلمين والضمة الاعراب نحو واقام الرجلاه فيمن اسمه قام الرجل

ا

قوله ومن كسرها سائل لما اعرابيه هو ام بنائيه وقد مثلها ولغيرها نحو وازيد انا له
في الزيدان لانه كسرة نون المثنى للتخلص من سكونين فليست اعرابية ولا بنائية
واجازه الكوفيون قلب الالف ياء مع الكسرة وواوا مع الضمة وان لم يلبس الفتح
نحو وازيدانيه في المثنى واعتبر المثليه وازيدونيه واجاز الزجلولي فتح اسمه
ذاتها وهذا من الناظم هو ابتداء لان مفهوم قوله ان يكن الفتح بوهم لا يحصل
ان الفتح اذا لم يلبس فلا يرى الشكل فيما نشا عنه اجل جوازا فيكون مخبرا
عن عدم اللبس بين ان تقلب الشكل فتحة لتوليها الفا او نزع الشكل
فيما نشا منه ياء او واو لكن الاولى حمله على مذهب الناظم حتى يلزم بفعل المفهوم
راجعا للمجرد قوله اوليه فيما نشا وقوله عنها معتبرا في المذكور والمفهوم
كانه قيل ان البس الفتح فاول الشكل فيما نشا عنها وان لم يلبس الفتح
فافتح وافرد الالف عنها قوله وقف في الوقف زيادة هاء السكت زيادتها
وقفا راجحة في فساويه وقد يتاء فيه قول الناظم ان ترد لانه قرينة على
ان الامر ليس للوجوب لانه ليس للرجحان ايضا واعلم ان قوله وان تشا
فالمد ان قرنها بالرفع اي فاتركها وقد ترد الهاء اغنى عنه مفهوم ان ترد
وان قرنها بنصب الجزاي لا ترد فلا وقد صار اغنى عنه قوله ما المنادى افعل
لمندوب فيكون مستدركا على الوجهين واجيب باختيار النصب ولا يغني
عنه قوله ما المنادى افعل لمندوب لاحتماله ان يراد الاسم مفرد في
نحو وازيداه فيجعل انه مطلق الندبة وانه لا غنى عن المد لقوله ويتمنى
المندوب صله بالالف فيكون قوله فالمد والهاء لا ترد تنصيصا على جواز
تجريده منهما فقد يحصل من الناظم وتوضيحه ان هاء السكت قد تزاد وحذفها
وربما تثبت فيه مع وصله مضمومة او مكسورة وجوزه الفراء ثم نعاها الوصل
بالوجهين اختيارا

المبحث الترخيم

قوله الترخيم لغة التسهيل ومنه صوت رخيم اي سهل لين وقيل الرقة والانثنا
قاله ابن عقيل واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو
ثلاثة انواع ترخيم المنادى وهو المقصود في الباب لانه مهم الاصطلاح
وترخيم ضرورة وقد ذكره في هذا الباب وترخيم تصغير وياتي في بابه

الفتح

ق

بقوله الثاني قوله اي حذف آخره اراد بالآخر ما تكلم فامنه حرف او
حرفين او كلمة او كلمة وبعض اخرى على ما فصله بعد وفيه ايضا اراد بـ
الحذف قطع ما بعد قال اي حذف آخره على وجه خاص او على ما يفصل كما قال
لا يقاع وبقي الاجمال اذ لا مخبر عنه واما قول النظم .. ترخيما احذف آخر
المنادى فلم يعرفه لسياق التعريف فلا حاجة ان يحمل على الحذف الآخر فقط
ويكون اشارة الى بعض انواع الترخيم ثم ذكر غيره بعد بقوله

* ومع الآخر احذف الذي تلا .. وقوله .. والعجز احذف من مركب *

وفي كلامه اشارة الى اعراب ترخيما مفعولا مطلقا لاحذف وهو احسن مما
قيل فيه بانه افاد ان الترخيم هو الحذف وهو مفرد توكيده فعني لان احذف
لما قيد بآخر المنادى صار مساويا للترخيم فكانه قال رخم ترخيما ولعل السر
في جعله نوعيا فقيه ان الترخيم نوع من الحذف لان الحذف هنا مقيد بالمفعول الخفي
آخر المنادى واما اعرابه مفعولا له فلا يجري على اشتراط كونه قلبيا وجعله
حالا للحذف شاذ لان المصدر المنكر انما يقع حالا سماعا عند سيبويه وجمهور
النحويين وجعله منصوبا على الظرفية من نيابة المصدر عن الزمان فيه انه
ليس معينا لوقت او مقدار ولذلك منعه كما منعه الموضح في المفعول المطلق قوله
بشرطه كونه معرفة لانه ذكر هنا الشروط او لان مثل التفصيل بشرطه في النداء وغيره
تتميما على عموم اشتراطها تنكيتا على النظم في سكوته عن بعضها وذكر له
الخلوتي الاضافة وهي لا تشترط في العاري من التاء فان وهم ان ذلك من
شرطه في المؤنث بتاء ولا لا يتوهم زيادة قوله مطلقا فان الاطلاق ولذلك يوجد
في العموم اقل من ان يتوهم بالاضافة الى ما ذكر من التفسير بقوله
وقد عبر فيما بعد بالخلو من الاضافة والاسناد فاقتضى ذكر الاطلاق في
المؤنث بالتاء انه لا فرق بين ان يكون فيه اضافة او اسناد وان لا وهو صحيح
فاذكره الموضح مما يشترطه في ترخيم كل منادى خمسة شروط وبني عليه انه
لا يكون مبنيا بالمضاف ولا لازما للنداء ولا مبنيا قبل النداء مجموع الشروط
لما فيه قوله معرفة غير مستغاث وبقي شروط من الثلاثة استغناء
للنداء وقد شرح التسهيل بكونه مبنيا فاخرج بهذا الشرط كونه

مركبة غير مضاف ولا شبيهه ولا مستغاث مجرور ولذا اصلح الشاطبي النظم بقوله
ترخيما احذف آخر المنادى في نحو سوى المندوب فاحذف كيا سعي * لكن هذا الاصلاح
لا يحرز الثمانية كلها ويحرز المبني بكونه مبنيا في النداء فيخرج باب حذام فلا يرخم وقد
اورد على التسهيل لانه قيد المنادى الذي يرخم بالمبني ومنها اخرجه ولم يات بما
يخرجه واجاب المرادي عن ترك ذلك كله اشتراطه ان لا يكون مستغاثا ولا
مندوبا لانه تقدم له في باب ... ومنه نص على النداء حرف النداء مقحما في
علة الترخيم فيها علة منع ترخيمها تقتضي نصرا لحالة الصوت وهو اعتذار بعيد
قوله فلا يرخم نحو قول الاعشى يا انت يا خير ... فتاتي في هذا المحذور ان
فيما ليس لكل واحد اخر ... الموقف بالنداء لا حد لغير ... هذا الشرط لعلامة
بها كما علمت فلا يرخم ايضا نحو قوله يا امرأ الا ... قوله ولا قوله يا جعفر
وكذا قولك يا طلحة ومنع ترخيمه مجرورا باللام محل وفاق في نحو شبيهه بالمضاف
اليه واما قوله فلنا بالمال بضرورة واما ان لم يكن مجرورا فنص على جواز ترخيمه
وامثال شأ ... العقار والسير في وابن خروف فقول ابن الضائع ... اجماع لكان ابو
معقعة بن سعد انه ضرورة في ... ذلك نعم هذا ... ضرورة فقوله
وبن واعضدا وتزاوله الحلة وكذا الوعيد ... علامة التربة فقد نص على منع ترخيم
المندوب مطلقا فيمنعه بعلامة الندبة او من غير ... بعضهم المنع بالذي تلحقه
العلامة غير صواب قوله ولا با ... المومنين وكذا با ... الخبر واما قوله
ما علقم الخير ... كالذ ... فتاد قوله تمسكا بعمر قوله ابا عم والبيت
مثله قول زهير ... حذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * اواصرنا والرحم بالغيب تذكر
قال ابو حيان ... ذهب ... الى جواز ذلك اذا كان اخر العلم ... والثاني
وقوفا مع الوارد في ذلك ومنعه اذا كان غيرها لكان ... وجعل ذلك من
ترخيم غير المنادى ضرورة كما في ترخيم الضرورة وبيت زهير قاله لما بلغه
ان بني سليم ارادوا الاغارة على غطفان ... وانذرهم هذا حين
انتصا ... كقوله * يا عمر هل تذكره ... مركبا او رابع للقبيع * قال
ابن عقيل اي يا عمر ... تمشي الخميس ... القبيع والقنص
نصر وقال ايضا للقائل ... ومنادى في ... بن بن عمر ... وتبعه

ثبت من الرحيل

كما ان ياء ... منه ... الشعليا

عز

حرف

نص

النوع الأول الجواب فقوله وإن نمو أفضل ذلك أن في بعض أبواب النسب
ومنعه في باب الترخيم بتعارض كلاميه فاختلفت أجوبتهم فسلم السؤال التعارض
وقال إذا كان للمجتهد قولان في مسألة في محلين فالمعول عليه ما ذكره في
بابه بن نعم يصح تعقيبه أخرى بخلاف ما ذكره استطرادا في غير بابه فإنه لم
يقربه كأن ذلك هذا إذا لم يثبت أنه رجع ولم يعرف تاريخ قلت يكفي في التاريخ
تأخر أحد المحلين في ترتيب الكتب بين الخلائق أنه ألفه على ترتيبه الموجود
فحينئذ يصير ما في النسب أرجح لتأخره عما في الترخيم لأن ترتيب الأبواب في
الكتاب على هذا المنوال وقيل بل نفى التعارض فإن ما ذكره في الترخيم من المنع
باعتبار الكثير في كلامهم وما ذكره في النسب من الجواز باعتبار القليل كذا للشاطبي
وقال ابنه ما ذكره من الجواز باعتبار القليل على لغة قليلة وكذا قال المرادي
في المنقل الصافي وهو أقرب لقوله ومن العرب من يقصره وزعم أبو حيان أن ما
ذكره في النسب ليس بترخيم ولذا قال من يقصره ولم يقل من يرخم قال وكلامه يسلم
حيث قال إن المحكي لا يرخم إلا إذا ثم هذا الرجل على من ذكره في كتبه وهو
من التحامل القبيح قلت بين إنما تكلم على أن العرب هل حذفت من المحكي أم لا فمن
على أن ذلك الحذف هل يسمى ترخيما أو لا فإنه قليل الجدوى بل لا بد جزاء في
أمثله من العبارة إذا كانا اختلافا فمما لم يراع فيه فرق في المعنى بل ينبغي أن
يحمل على تعارضه في العبارة بل لا فرق معنوي فعلى أنا نتبع ابن مالك لا لما وقع
ليس في مجرد التعبير وهذا يعلمه فلا يعترض بالزعم وكأنه لم يتتبع الكتاب
حتى يعلم صحة نقل الشاطبي بل تعارض عنده نقل الناس المنع عنه مع ما
نقله هو من الجواز أو اغتر بكلام أبي حيان من غير تدبر فتنبيه سمع ولا
يرخم الشبيه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا ويا طالعه جبلا فسمي به أما
إذا كان غير علم فقد خرج بقيد التعريف ولا يرخم منادى فلازم للنداء
نحو يا نومان ويا فلة وأما فلان فليس ترخيما مثل فلان وإنما هو بناء مستقل
فهو مفعل من اللوم ولا يرخم مبني قبل النداء كحذام وقاش ويا سيبويه
على لغة من بناه فقوله محمولا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا اسمع
تلك أي في عبارة الناظم لأن مطلقا يغني عنه قوله ولم يأت بكل ونحوه مطلقا

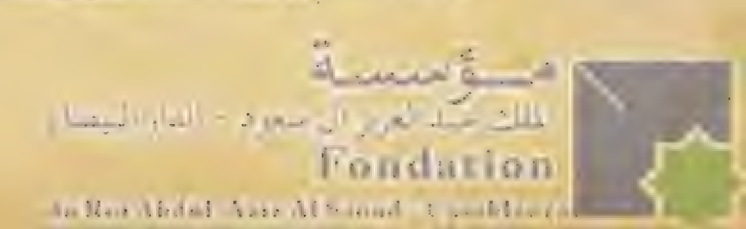
في الاطلاق ومن زانه يقصد ما يقصد به فهو بالنسبة للتنبيه المذكور بخلاف
كل ما ذكر نعم محوما فيما فيجمع الناظم بينهما لا يخفى ويبقى امور اخر منها
يستثنى من ذي التاء قلة الحذف بالجزاء كما تقدم الثالث في البديع لا يجيز
المبرد ترخيم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا
ومن ذا خلاف ما حكاه الشارح عن المبرد انه يمنع ترخيم النكرة المقصودة
ولو ذات التاء ورد بنحو قولهم يا شا ادجني وزعم ابن عصفور انه لا يرخم
فلان لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف فاشبه النكرة غير
المقصودة في المعنى ورد بانه علم جنسي كاسامة ولذا منع الصرف وقد
منع بعضهم ترخيمه على انه استعمل في معين استعمالا لم يكن كالنكرة الغائبة
قال الشاعر يا املة بن ملعمة بوعع * لعمتلا ابالي ترددتني ما
الثالث المؤنث بالتاء يحتمل ما يحتمله المذكر نحو كلمة وحمزة الرابع
اذا رخم ما فيه التاء فلا يستغنى عن التاء في الوقف عليه من هاء ساكنة
فيقال في يا طلح يا طلحة فقيل اغيرت تا اول ووقف عليها بالهاء وبه جزم
الناظم وهو ظاهر كلام سيبويه ومن يعوض عنها في الوقف قال الشاعر
قفي قبل التفرق يا ضباعا وظاهر كلام غيره ان ذلك خاص بالشعر
ومن يوقف بلا هاء ومن الف حكي يا حرمل في الوقف على يا حرملة قال ابن
عصفور ولا يقاس عليه لقلته وقال ابو حيان بل يقاس لانه لا اقل فسال
والكلفوا في نحو من خلا انصار وتقول لا تلحق على لغة من لا ينتظر لانه تقف
لما زعموا عليهم في قولهم ايسمانا ما حين تقول على الضم **الخامس** اذا
ناديت طلحة ونحوه مرخما قلت يا طلح ويا طلح بفتح الحاء وضمها على اللغتين
لا يتبين وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء وسمع وجه رابع وهو فتح التاء
تقول النابغة * كليني لهم يا اميمة ناصب * وليل اقاسيه بطيء الكواكب
فقيل نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل بني على الفتح لان
منهم من يفتح المنادى المفرد فيشاكله لحركة اعرابه او اعرب كما لا لا ارخم وانكر
قائل ذلك * يا ريح من نحو الشمال هبي * بالفتح وذهب الناظم الذي
انما بنيت ابنا غلا لتا فيها وكلامه كلام بين انه رخم واقحمت تاء اخرى

قبل المحذوفة فيحتمل لزومها فتحا قبل التاء المنوية على لغة من ينوي وما قبل
التاء يجب فتحه وللقياس فيه فروق . **احذفهما المعلم** بمن ويحتمل ابدالها
لما قبلها **والثاني** الحذف فيحتمل ان ما قبلها وحركته بناء على تاخر الحركة عن
الحرف فيا فخذ منه ما قبلها ثم فتح ما قبلها ابدالها لها وقال ابن كيسان
يرخم وجه فقيل التانيث التي تلحق في الوقف اجراء للوصل مجرى الوقف في
تسعة اقوال ثلاثة على انه غير مرخم واربعة على انه مرخم . **الثالث** من
اجازه الفراء وغيره من فتح همزة التانيث نحو يا اسماء حملا على ما سمع من
فتح التاء وفيه نظر على ما خالف القياس ولا يقاس **فقوله** جاء لا تستنكره
التانيث ومنه قول الآخر يا نات يبري عنقا فيجاء الى سليمان فيستريحا
فقوله ممثلا مثله كتابة العلم شيع يا فلا نقال وكلام لا شمول العلم
الجنسي   همزة ساكنة او مفتوحة بعد الزاي المعجمة للقريب انه
عرض نزاع ووقع الخلاف في مسألة مبنا بين بين كنابة عمن لا يعرف ولا يعرف
ابوه فلم يجز ترخيمه لانه كالنكرة وجوزه الجمهور ومنع الكوفيون ترخيم ما
سمي به من مثنى وجمع تصحيح وجوزه البصريون قوله في تم في الوسط هو
قول الاخفش والفراء ونقل عن الكوفيين قال المرادي وفيه انه نقل عن
الكسائي فيهم المنع الا ان يكون له قولان **قلت** الخطب سهل لاحتمال الاطلاق
من نسبة للكوفيين على غير الكسائي وفي الكافية *

ويمتنعا يجوز ترخيم حكم   ونحو ذي اللاتي العلم

ووافق الكسائي اهل البصرة في منع هذا كما قال [illegible] وعلة المنع
انهم كرهوا نقص الاسم بالحذف اذ هو اقل ابنية المعرب بلا علة كلام
وعارض البناء كالمعرب واما [illegible] واما نحو تمر وشيع فعلته
كذلك **فقوله** تجوز فيهما هو قول الاخفش وبعض الكوفيين وفيه رد لقول
ابن عصفور لا يجوز ترخيم الساكن الوسط قولا واحدا وتبعه في الكافية اذ
قال * ولم يرخم عمر بكرا احد   اذ بزوال الرا التنكير يعتقد *
وقد حكى الخلاف العكبري وصاحب النهاية وابن الخباز ونقل بعض
المتأخرين [illegible] السكون وعارضه [illegible] بمنزلة المبني للمفعول

تم



ثم شكك لم يمتنع ترخيمه ولو سمي به بعد الاشكال لم يجز قوله
جا قال قال ابن عباس ما اشغل اهل النار عن الترخيم فنكر للقراءة لا ابن
مسعود هذا واجاب ابن جني بان ذلك لضعفهم وسقمهم وعجزهم عن
كمال الاسم لا تنفس وتم ثم وجه منع أهل الانكار عن ابن عباس نعم
لانه يقتضي ان القراءة بالراي وانا فلا وجه له وقد يجاب عن اشكال ابن
عباس بان الترخيم في الحكاية لا يستلزم الترخيم في المحكي لانه يجوز في
الحكاية بعض النقص في ترتيل القراءة في المشهور وقول الشرنم في غنية
عن الترخيم اي هم في شغل عنه اذ الكلام على وجه التنفس في الا تطاليب
و ثم انما يكون عند النشاط وفراغ البال واما اذا كان للضعف فليس
في غنية عنه وفي نسخة لا انهم في غنية بالنفي اي ليسوا في غنية عنه
مطلقا بل اذا كان للتغني واما للضعف فهم محتاجون اليه ونظير تلك
القراءة قول الشاعر

* يا حار لا ارمين منكم بداهية * لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك *

قوله فكملا الرابعة احرف فما عدا قال في هذا الفن علامة زيادة اخرى
أصلي ولا يعرف فيما قاربه زيادة تاء في حكم الاخر لكونها زيدت بعد ولعل
لان نحو بران ودقلا وتبون وزمون ودمي برهم يحذف زيادتيه لان بناء الكلمة فيه
على حرفين ليس لا قبل الترخيم بل قبله كانت كذلك وذهب الجرمي الى منع حذف
الحرفين في ذلك والاول اولى وانما لم تحذف زيادة ذلك تبون لانها غير تا بناء
الواحد وكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف
الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذفهما اي الزائدتين معا قوله
واسماء قيل فيه ابن الحاجب لانه قد اجر زيادتان في حكم الواحدة فقال في
هذا اذا جعلنا ما جعله من الوسامة اي الحسن على انه منصرف لا افعال
جمع اسم على انه منصرف غير ... لانه اذا يكون من باب عمار لا من باب حمراء
قوله بخلاف نحو شمال كان حقه ان ياتي بما لا يختلط فيه من المشروط
الا يكون الاخر الذي قبل الاخر حرف لين وشمال ليس زائدا مما كان ايضا ولا
رابعا فما عدا وكانه لم يحترز بذا الا لما فيه كونه لينا فقط ولم اجزاه

فإن قيل إذا سميت بإذن نون التوكيد الشديدة فالنون الأولى
المدغمة زائدة ساكنة فإذا سقطت بعد الحذف تقطع بحذف التسمية ومتى
حذفت صحح بحذف النون الأخيرة المدغم فيها وتبقى الساكنة مع زيادة فيها
من غير دليل **قلنا** هذا يقتضي منع الوضع والتلفظ فيكون هذا
الإشكال على كلامهم كلاما صحيحا لا كما ذكر ابن الحاجب أن ما في آخره
زيادتان في حكم الزوائد قبله زيدتا معا فقط فإنما يحذف ما قبله تتعلق من غير
اشتراط هذه الشروط المذكورة تحذف ما قبل الأخير فقط قال [illegible] فلما
زيدتا معا حذفتا معا فالأولى وذلك تسعة أصناف زيادة التثنية كزيدان
ويثبت بها عليمين وزيادة جمع التصحيح كزيدون ومسلمات وآل الألف والنون
في نحو مسلمان وزيادة النسب وشبهها نحو كوفي وكرسي وآل ألف التأنيث
كحمراء وعشراء الملحقة مع الياء قبلها كعلباء وحرباء قلت وبقي عليه
زيادة التاء وما قبلها في نحو عفريت وملكوت ونونا التوكيد كما قلنا
والمراد بحذف ما قبل الأخير من كل ساكن قبله حرف علة كمرقال وسبطر
ليلا تبقى بنية إلا وإن ببقاء الساكن ورد بأنه إن نون المحذوف لم يكن
الساكن حرف علة وإن لم يبق هذا متحركا وجوز آخرون حذف الساكن إن كان
حرف علة وهو من أسماء الأسد ويطلق على الشيخ الهرم وغير
ذلك لأن المشروط في قول الجزولي الواحد ومقتضى ما في الكفاية ونقله
الشراح فإن ذلك لا يشترط أن يبقى بعد الحذف أكثر من حرفين لتصغيره
بعد ثم هو مخالف لما عليه هو وقع فكان هو الشراح بقول وقال في
النهاية بالواو لا بد منها قولك وقنور منه هو وهو الرجل الضخم
والسحاب المتراكم قوله وبالياء نحو مختار ومنقاد أنها لغلبها للأفعال
والنحو فإنما هو جاز الحذف في ذلك وعن الأخفش أنه أوجبه قوله
وبالياء نحو سعيد وكنود وعماد نقل الشرعي عن الفراء أنه حكى في القواميس
نحو هذا الحذف وعزاه على لغة من لا ينوي وأوجب حذفها على لغة من
ينوي وهو عكس المعقول إذ كيف يوجب الحذف على الانتظار وهو إذ ذاك
حسن ويجوز أن يبقيه مع عدم الانتظار وهو إذ ذاك كثير والتحكم الناظم



وابنه عن الفراء انه يوجب حذف الواو مطلقا ويجيز الوجهين في
ابن ليه والياء وكذلك عنهما انه يجوز الواو فيه ثمود مع الزاي وقد يحذف
في سعيرة عمله لا العيرة ما نعرفه ان للشرح ما نقله فقوله واتجز من
والفراء في سيبويه كان المجانسة نقله الجزولي عن الاكثرين وجوز الكوفيون
فيها في ناغير ثلاث زوائد حذفهما كقولها يا زيد زايدا قال ابو حيان وقياس
قولهم يقتضي حذف الثلاثة بعد عمروثا ورمبوثا وقد يجيز البصريون الا
حذف الاخير وحده وما قبله بتركه فقوله يا فعل لم يسمع من العرب
ترخيم المركب المزجي وانما اجازه النحاة قياسا ولذا اختلفوا فيه قال ابو
حيان والى اذهب اليه منع ترخيمه لان فيه ثلاث لغات البناء فلا يرخم لانه
مبني قبل النداء كحزام والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع
اللحون ولم يحفظ عن العرب ترخيمه في شيء من كلامهم واما قوله في

يا اما تلتقي الخلائق ابن ازلة * دراب واخرى عند سير بواديها

يريد دارب هو فحمله لترخيم الضرورة لا النداء وما ذكر لا تنبني عليه القواعد
وحجة النحويين ان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث فيحذف فيما حكي
العزم في الترخيم ومن ثم قال الناظم يحذف الجزء الثاني بالشرط وقال ابن
كيسان يحذف الحرف والحرفان بل ذا انه هو المسموع في ترخيم بعلبك فيقال
يا بعلب في بعلبك ويا حضر في حضرموت ومنع الفراء ترخيم المركب العددي
اذا سمي به واوجبه فيما اخره ويه ان يقتصر على حذف الطاء ثم تقلب
الياء الفا فيقال في سيبويه يا سيبو ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما
اخره ويه قوله فتقول يا اثني وكذا تقول يا اثنتي عشرة مسمى
به يا اثنت نص على ذلك سيبويه والفراء لا يرخمها لانه مركب عددي كما مر
قوله فلا يغير ما بقي نحو قول الناظم قال الباقي استعمل بما فيه الي
من حركة او سكون او تصحيح او حذف ويستثنى من ذلك امران احدهما
ما كان مدغما في المحذوف ومد قبله فانه يرد حركته الاصلية ان
كانت له ويحذف لالتقاء الساكنين على غير حده فيقال في مضار بكسر
الراء ان قدر اسم فاعل وبفتحها ان قدر اسم مفعول وفي تحاج محاج

فالخلاف في ضم الميم لأن أصله قماحج بوزن علابط فإن لم يكن محركا في الأصل فتح لأن
الفتحة أقرب الحركات إلى السكون كاسحار بتشديد الراء لنبت فيقال يا اسحار
بالفتح وقيل يكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن بعد
حذف الآخر حتى ينتهي إلى المتحرك وهو الصحيح فيقال يا اسحَ نقلا عن الفراء
والثالثة فإن كان محذوفا لواو الجمع نحو قاضون فإنه يرخم بحذف الواو والنون
وترد الياء المحذوفة عند الأكثر فيقال يا قاضي برد ما حذف للتنوين الحقيقية عند
نظائرها وفيها وحده لا ترد على الناظم لأنه مختار كابن الحاجب عدم الرد وفي أن
الناظم اختير كالشاطبي لفظا من قوله كأنه داخر الاسم في الأصل أن الرفع
يوخذ منه أنه لو كان داخر الباقي حرف علة قدرت فيه الضمة كمختار ومنقاد
وكذا ضبية فتقول يا ناجي بسكون الياء والضمة مقدرة فيهما ويوخذ منه أيضا
أنه لو وقع يا بن مضاف لعلم جاز في داخر الأول الضم والفتح كقوله *

* أحار بن عمرو كأنه خمر ويعدو على المرء ما يأتمر *

فيجوز في راء حار الفتح والضم على لغة من لا ينوي وتكسر على لغة من ينوي فقوله
وتقول يا علا في علاء بضم الفاء وهي دارة
فإذا رخم على غير الانتظار قيل يا هفا وكذا أفعل فيما قبل آخره ياء بعد
ألف زائدة نحو سقاية على لغة من ينتظر يا سقاي وعلى لغة من لا ينتظر يا سقاء
وأما نحو علاوة فيقال على غير الانتظار يا علا وبضم الواو بلا قلب لأنه
لما تبقى على ثلاثة أحرف صارت ألفه كألف قلبية وهي لا تبدل بعد نية وزاد
فيه ولم يتوال أعلالان إذ اللام المحذوفة قد أعلت وفيه أن اللام إذا تركت
نسيا فلم تراع لفظا ولا نية لم يتوال أعلالان مع القلب قاله الفراء فقوله
وتقول يا كرا في كروان وهو طائر لفعل قلب فإذا أفعل عليها قلت على الانتظار
يا كرو وعلى غيره يا كرا والياء كالواو في ذلك نحو غليان بالتحريك وهو
التغلب والموت ورجل ضبيان شجاع كذا في الصحاح فإذا أفعل عليها وسودى
مرخما قلت على الانتظار يا ثنا وعلى غيره يا ثنا أو يا سوء لتغلبه على
عربي ثانيهما لبس ولا يكون كذلك اسم متمكن وأما قلنا يا ثناء أو يا سو
لأن أصل ثناء ثنوية كحمية فحذفت الهاء وصحت الهاء وجعلت متماثلة

تقول

او يا سوءل

الثانية



الثانية عوضا عنها فلزم تحرك الواو لأجل خفاء الثانية فتقرأ بالتاء ساكنة
فإذا أردت اللام فهل تستصحب حركة الفاء وهي الواو وتنفي فعلوة
أو ترد الفاء إلى أصلها من السكون فيه خلاف بين س والأخفش مذكور
في التصحيف ويجري هنا أيضا وإذا رخمت ذات قلت على لا انتظار يا ذا وعلى غيره
يا ذو برد اللام المحذوفة لبقاء الاسم على حرفين ثانيهما لين وإذا أردت
اللام عادت الفاء إلى أصلها لئلا يؤدي إلى إخلاف وإذا رخمت شية وجيء
به على لغة من لا ينتظر رددت الفاء المحذوفة وهل تبقى الفاء على كسرها
أو ترد للسكون الأصلي فيه خلاف الشيخين وما ثانيه لين ولا له ثالث
ضعف حالا فتقول يا لاء عند من لم ينتظر وإذا سميت سفيرج تصغير
سفرجل ثم ناديت مرخما قلت على لا من ينتظر يا سفير برد اللام المحذوفة
في فذلكة بنية التصغير التي هي فعيعل ورد بأن التصغير في مراعى مع
العلمية إذ كان سابقا عليها في لفظ المفرع من العلم تعيين المسمى
لا تصغيره لأن العلمية لذلك ثم أن على التصغير صار التصغير نسيا كحسين
ولو سلم فصيغة التصغير فانتفاء فعيلا من صيغ التصغير وفروع البناء
على الفعلين كثيرة وفيما ذكرته تنبيه لمن يتقرر القواعد حتى ينفتح عليه ما
فسوى له لم يستطع حذفهما حذف حرف فتعينها أنه فلا يجري ذا الثاء قول
الناظم :: ورقع الاخير احذف التي تلا :: ان زيد لينا ساكنا :: لقوله قبله وانز
فدرها : بحذفها فز فرد تقرر :: يتحتم حتمي وقوله احذف التي تلا فاشترطوا
تومي فاحذف منه الثاء بفو محمض منفصل سابق على المحذوف في كلام الناظم
وأقلها كلام مع مجمعهم لا من قوله معنيان فعله سعلات بوزن فعلات
بحذف زيادتها فقط لأنهما زيدتا معا ومباح حكم إلى زيادة الواحدة كما تقرر
عن ابن الحاجب والرضي وهذا خارج عن الموضوع الذي هو الحذف بالمفرد فإن
ناداهم لا تبقاء فيهما مدة الثالث نظر إلى أن لا فتح الوقف عليهما بالتاء
لا بالهاء ثم ولذكر مرتبة علامة الجمع وأجاز زيد أن يرخم تاليها على لغة
من لا يراعي المحذوف وعليه قوله :: أحار بن بدر قد وليت ولاية :: فكن
حـ جرذا فيها تخون وتسرق :: بز بز حارثة وقال آخر

أبا أَرَاكَ إنك فاعِلٌ ما قُلْتَهُ ... والمرءُ يستحيي إذا لم يَصْدُقِ

يريد أراكة بن سمية فقال أبو حيان ولو قيل إن المؤنث يجوز فيه ترخيمه وجعله بحذف التاء فقط وهو الكثير ومن حذفها مع ما قبلها لكان كما جاز في منصور وأمثاله دعوى أن العرب نوت الترخيم أولا ثم رخم ما بقي فيحتاج إلى وحي يخبر عنه. قلت دعوى حذف الحرفين معا دفعة ممكن في نحو أراكة قياسا على نحو منصور وأمثاله باعتبار ما إذا فيه علامة فالوجه ما قاله من الترخيم بعد الترخيم لكن ينبغي أن يخص ذلك بالضرورة. قوله وإنه لا يرخم إلا على نية المحذوف أي إن ألبس بدليل ما بعده ومن هنا اقوال ثلاثة وفي جمع الثلاثة وأطلق صاحب رده وعن التسهيل المنع من غير اعتبار لبس البتة وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه في الصفات قال وهو الذي يدل عليه كلام سيبويه ومن جملة في العلم كمسلمة فيكون دائرا على إطلاقه الفصل بين الصفات فيعتبر فيها اللبس والأعلام فلا يعتبر لكنه خلاف ما يدل عليه كلام التسهيل من اعتبار اللبس في العلم أيضا فإنه كمثل ما حمله عليه فهم من المنع في كل ما يخشى فيه اللبس لعدم الانفصال من صفة أو علم والجواز فيما لا يخشى فيه من صفة كعزة وربعة وعلم كمسلمة وأما انتفاء اللبس في مثل عزة وربعة فإنهما لا يستعملان إلا بالتاء للمذكر والمؤنث فلا يتوهم فيه عدم الانفصال إنما لم يكن فيهما تاء وإن يتوقفا ترخيمهما على العلمية فقول الشارح على ما بعد قول الموضح كما في نحو عزة لا يقيسه له بل أفسد للكلام لأن مراده أنه يمثل لما لا لبس فيه على عدم الانفصال صفة كعزة وعلما كمسلمة إذ لم يسم الصفة بخلاف حقيقة فإنه وإن كان علما فقد يسمى الحقيق وكذا اسم المرأة وعمرو وجارية وعارف فيلزم اللبس على عدم الانفصال أيضا ويشبع لغة من ينتظر أن يقتضي تقدير الانتقال إلى عدم التغير كقولك يا مسلم بضم الميم فإذا رخم على لغة الكسر ولم ينو المحذوف لزم وقوع فيعل بكسر اللام الضم ولا وجود له في كلامهم إلا ما ندر من صيقل اسم امرأة ونيسر في قوله تعالى فأصبح تقرأ بالرفع وعمرو وصفوة وجراوة فإنهما لو رخما على عدم الانفصال لزم تاء النسب أيضا فينقلب

المراد كفلانة [illegible] العجالي الذي يشتمل التأنيث كأسما للشيء [illegible] والعلم [illegible]

لعله

واوجه



وأصله الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ورد وجوابه تنزيلا لتكثرها منزلة النكرة هنا اثر الف
زائدة فيلزم كون الف فعلى وبمنزلة فعلاء لغير التأنيث ولا وجود لزائدتين في
كلامهم وكغيرنا ومزرية فالخمسة لو وقف على قدر الانتكار لقلبت واوا وعزوه
ياء فيكسر ما قبلها كما فعلنا في نحو فيصير على فعلي بفتح الفاء وكسر اللام
وهو مهمل وكعلت يا خزرة بوزن فعل بكسر الفاء واللام وهو مهمل ايضا
ومزرية في الكافية والتسهيل على ما ذكرنا من منع لحاق عمود الانتكار
فيما يؤدي إلى عدم النظير ونصه في الكافية *

كذا إذا الاول لازم اذا ... يفرع بالالفه نظير يغتذا
كجملوه وكخيلسان ... بالكسر فيهن التمس بفعلان

قال أبو حيان وهذا مذهب الاخفش واما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فاجازوه
فيه النطق ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذا اليك الاوزان
انما يعتبرونها في الاصل لا فيما صار إليه بعد الحذف ه لاكن ما نسبه للأخفش
نسبه ايضا للمازني والمبرد ونقله ابن اصبغ عن كثير من النحويين ولعل
الناظم وضع هذه التنبيه على ذلك للاختلاف فيه كلام لاكن قال ابن
غ لم يعتبر بالكلية بل في مسألة في ابتداء البيت لان الغلب اما انه
يليه يؤدي الى عدم النظير وذلك ان يجعله مرجعا تحت الكاف في قوله
كمسلمة أي ما فيه مانع من لحاق عمود الانتكار من جهة المعنى وهو
اللبس أو من جهة اللفظ وهو لزوم عدم النظير فقوله بثلاثة نثر وهي
ما هو ذلك من النظم فقوله في نحو الغلام ومن ثم خطأ من جعل قول العجاج
اوالفا مكة من ورق الحمى وبروي فواطنا بدل اوالفا قال العيني حال
من القاطنات في قوله قبله : القاطنات البيت غير ريث والرتم
بضم الراء وسكون الباء جمع رائبة من راب يربث بمعنى برح اي لا يبرحن منه
ولا يفارقنه ورواه ابن غ مثله : ورب هذا البلد المحرم قاله والمحرم بكسر
الراء وهو اكنا بمعوله وارادا بالحمى الحمام فقيل رخمه بحذف الميم
الاخيرة والالف وكسر الميم الاولى على لغة من لا ينتظر وقيل حذف الميم
الاخيرة وقلب الالف ياء للقافية اي بعد قلب الفتحة كسرة وقيل حذف

الآخر كما حذف من المفرد فاجتمع الحذفان فلزمه التضعيف فقلت
احزانهما باء وكل هذا في غاية الشذوذ هو الاكثر ان يقال حذفت الميم
والياء ضرورة كقوله .. دربتي الحنظلة ما كرهته بنت العجاج على وجه
الفرح والاتعاء فلزالت اعرب البيات وهذا الوجه فلعنى مما ذكره الشارح من
حذف الياء والميم للضرورة لا للترخيم كما عند ابن ع وقد ذكر له ابن ع ان
كسر الميم على لغة فيها فيتكرر لا للقافية كما عند الشارح مجموع فاجمع
كلا منهما ارتفع من هذا الملحق خاص .. قوله لنيلة الجوع والعطش قال الشارح
بفتح الخاء والطاء المهملتين والصواب انه بالخاء المعجمة وفيه قول ابي
العلاء * لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط في الخصر *

مبحث الاختصاص

قوله المنصوب على الاختصاص كأنه يشير الى ان المصدر في الكلام بمعنى
اسم المفعول في الترجمة وفي قوله الاختصاص كنزاد به المختص كمنادى كما
يدل عليه قوله .. وقد يرى ذا دون اي تلو ال .. قال الشاطبي لاهو المختص
لا الاختصاص ثم ان المراد بالاختصاص هنا اختصاص الاثبات بـ
الثبوت فليس بمعنى الحصر ونحو ذلك كان تأكيدا لاختصاص الحكم بالضمير
قبله فان تعليق الحكم على الضمير تخصيص لمدلوله بانه اتى ما نسب اليه
لا تخصيص له بثبوت الحكم حتى يلزم انتفاؤه عن غيره فاذا جيء بالاسم
الذي بمعنى ذلك الضمير كان في ذلك ابطال الحكم الاول لما هو بمعنى المنسوب
اليه اولا فتقرر الانتساب له دون غيره فكان ذلك تأكيدا للاختصاص بالاثبات
لان المتكلم لم يحكم الا على المذكور ولم يحكم على غيره بشيء فيكون الغير
مسكوتا عنه يحتمل ان يثبت له ذلك الحكم وان لا واما اختصاص الثبوت
فمعناه ان الحكم لم يثبت الا لذلك المحكوم عليه دون غيره فيلزم انتفاؤه
عن جميع الاغيار كما في الحصر الحقيقي او غير معين كما في الحصر الاضافي
نعم قد يحصل في المنصوب على الاختصاص حصر من جهة اخرى لا من مجرد
نصبه على الاختصاص نحو بك الله نرجوا الفضل فان الحصر فيه من تقديم
المعمول ونحو انا افعل كذا ايها الرجل فان تقديم المسند اليه على الخبر



الفعل يفسره المقصود حتما في قولك ارجوني أيها الفتى وهذا يدل على أن
الاختصاص ليس بمعنى الخبر اذ يبرز النصب للمختص بلفظ أعني ومعروف
يفيد معنى الفخر ونحوه التفصيل اذ القصد المتكلم بعد ضمير بجهته أو
بيانا لجنسه لما كان الاختصاص أولا لا إلا بها وأنا عينه عليه نحو قوله

* نحن بني ضبة أصحاب الجمل * الموت عندنا أحلى من العسل *

أو تواضع كقوله جد بعفو فإنني أيها العبـد إلى العفو يا إلاهي فقير *
وليس في هذا الاختصاص بمعنى الفخر لأنه لا يصح أن يقصد الافتقار إلى العفو
على نفسه ولو ادعاه أو زيادة بيان نحو إنا معاشر الأنبياء لا نورث وقيل
السر لهذا بقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف غير كلام لان هذا في معرض
التفاخر وهو خبر استعمل في صورة النداء كما استعمل الخبر في صورة
نحو انشدك الله الا ما فعلت أي لا اسألك الا فعلك والخبر في معنى الأمر
نحو تؤمنون بالله ورسوله أي قوله يغفر لكم وعكسه نحو *

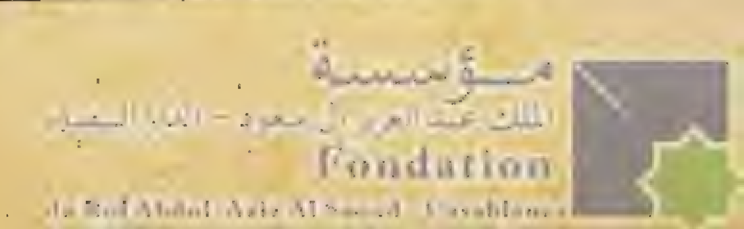
ما مبرّ عنه فنز عن فنزع   يحزب الليل الى أبي أو اسرعي ما

أي نبقى أو نسرع فقوله لا أمر لو قال نحو أحمد فيدخل أعني أو أريد أو أفـ
أو افرح أو أذم وقوله فيهما استشكل البناء لانه ليس فيهما الى نداء
لا لفظا ولا تقديرا فلم توجد علة بنائهما في النداء من تضمنهما معنى
الخطاب فلم يبق للبناء وجه وأجيب بأنهما نقلا من النداء الى الاختصاص
بجامع أن النداء تخصيص للمنادى بطلب الاقبال كما أنه في الاختصاص تخصيص
مدلوله بما نسبت اليه من بين أمثاله فلما نقلا فيه استصحب
بناؤهما وللتنبيه على الاشكال قال الأخفش هما منادى بل هو الا كثر قد
ينادي نفسه تجريدا والسيرافي هما معربان فمبتدأ أو خبر أي أيها الرجل
المخصوص أو المخصوص أيها الرجل نوضح اه في هذا الباب باسم الاشارة
ولا يجري في صفتها اجازة المازني النصب فيه اذ لم يحكه الا في مثل
وفي الارتشاف لا خلاف أنها بعدها مرفوع ولا يلزم في جملة الاختصاص أن
تكون حالية فقد تكون اعتراضية نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف
وقوله غير ما يجيء بالمفرد المعرف بال وبالعلم وبالمضاف ولم يشر

الناظم اني الاخيرتين قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا من النداء
لأن المنادى لا يكون كذلك وأما الرجل فمنقول قطعا والمضاف يحتمل
النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير أعني أو أخص وهو أولى لأن النقل خلاف الاصل قال الرضي والاولى
ان يكون الجميع منقولا من النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب
الاختصاص مجرى واحد وفيه انه لا يتأتى النقل من النداء في المعرف
باللام ولا في العلم لأنه يكثر نصبه في الاختصاص كقوله ٭ بنا تميما
يكشف الضبابا ٭ وقد تقضي كلامهما ان ما نقل من النداء مقدر حرف النداء
مقدرا وهو خلاف ما عليه الناظم والموضح وما لابن الحاجب والرضي قريب
مما نقل عن الاخفش من ان الاخفش يرى ان المتكلم لما نادى نفسه صار
مخاطبا لأنه جرد من نفسه انسانا مثله وخاطبه وابن الحاجب والرضي
لا يقولان ذلك بل يقولان هو نداء اخرج عن الخطاب بجملته بحرف النداء وإن
كان مقدرا فليس على معنى الخطاب اصلا وكذلك لم يجز اظهار الحرف عندهما
وينبغي أن يطالب بفرق على الرضي اذ رجح أن يكون الجميع منقولا من النداء فأورد
عليه ما لا يطلع للنداء قبله ان يقول لما اخرج النداء عن الخطاب وامتنع
لموقور الحرف صار القياس النصب في الجميع ومع دخول أل وأما في الرواية
وورد بنا على البناء لتوغله في الاطلاق والحذف في هذا الباب فمثاله
أكثر ما يكون بني فلان ومعاشر مضافا وأهل البيت ومن الاول قوله

إنا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ... ولا هو بالأبناء يشرينا

قال المرزوقي في الشرح من نصب بني نهشل ورفعه على الخبرية انه لو رفعه
لكان قصده تعريف نفسه عند المخاطب ولا يخلو ذلك من خمول فيهم
وجهل من المخاطب بشأنهم وفي النصب أمن من ذلك وكان مفتخرا كأنه
قال اذكر من لا يخفى شأنه ومن الثاني أنا معاشر الانبياء لا نورث
رواه البزار في مسنده بلفظ نحن معاشر الانبياء لا نرث ولا نورث وبناؤه
ما تركنا صدقة الاشهر برفع صدقة وروي بالنصب على تقدير مبذول
صدقة كذا قاله علي وحكى عصمة بالنصب وفيها يعد النسبة في اهل



مفعول فعل أي لا نورث الذي تركنا صدقة ونورث غيرنا ويرده رواية فهو صدقة
وبرواية البزار بسقوط إنا ذكره أنكر ورود الحديث بلفظ نحن ومن الثالث حديث سلمان
منا أهل البيت وأجيز في قوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت النداء والاختصاص
وكذا الجزاء في إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ومن الرابع حديث إنا آل
محمد لا نأكل الصدقة ويحتمله اعملوا آل داود ويحتمل النداء ومنه الكميت
قوله لنا وفي تقديرا استعمت لم يقف ابن الحاجب والرضي قوله أنه لا يقع
في أول الكلام فهم ذلك من قول الناظم بإثر نحو بنا قوله أن يتقدم عليه اسم
بمعناه يفهم ذلك من مثالي الناظم حيث التزم ذلك فيهما معا قوله
وقد يكون ضمير خطاب لا يفهم هذا من الناظم ولا ينص لقلته ويفهم منه أنه لا
يكون ضمير غائب ولا اسما ظاهرا وأما ما وقع في الكتاب من المضارب الوضيعة
أيها التابع فقال الفارسي لا علم لي بوجه ذلك وقال الصفار هو فساد وقع
في الكتاب وقد أول بأنه من وضع الظاهر موضع ضمير المتكلم أي على الوضيعة
أيها التابع وقد زعم كذلك والمضارب العنافيا أي زيد قال العراقي ويفهم منه
أيضا أنه لا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير لأنه كالمفسر له فهو من
التفصيل بعد الإجمال والبيان بعد الإبهام قوله بك الله نرجو الفضل
مثله قولهم سبحانك الله العظيم قوله وأنه ينتصب مع كونه مفردا أي أخذ ذلك
من تمثيل الناظم للمفرد بأل فنحو بنا قوله أنه يكون بأل قياسا ولا يكون نكرة
ولا اسم إشارة ولا سائر المبهمات .

* فصل التحذير *

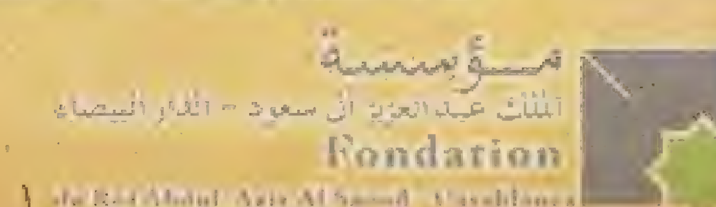
ذكر التحذير والإغراء عقب النداء والاختصاص لشبههما بهما في الانتصاب
على المفعولية بفعل واجب الحذف على تفصيل في التحذير والإغراء يذكر بشأنه
الناظم ثم إن التحذير يكون إما بذكر المحذر مع المحذر منه وإما بذكر المحذر منه فقط
والأول إما بإياك وأخواته أو بما يقوم مقامها من الأسماء المضافة لضمير
المخاطب فقوله تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه يرد عليه تحذير
المتكلم والغائب وتمثيله بما لا يخرجهما عن كونهما تحذيرا والتعريف يجب أن
يكون جامعا ويرد عليه أن هذا التعريف صادق على الحث نحو يا بني لا تشرك
بالله ولا تصعر خدك للناس وقد يمنع في الأول فرضا لأن كونه مكروها أعم

من أن يكون كذلك من المتكلم أو المخاطب فإن خص بالمخاطب لزم خروج نحو
قوله ليس يجب لغير إياك الحذف والخبر فإنما جاء للأنس فالتعريف إذا غير مانع أيضا
جمعوا فما غير جامع أو للإخبار فهو لا مانع اللهم إلا أن يبنى على قول من قال المناكفة
من جواز التعريف بالأعم أو الأخص لإفادته المقصود في الجملة قوله والأصل
احذر تلاقي نفسك والشر هذا التقدير هو مختار ابن مالك في شرح التسهيل وفي
مغني أنه أقل تكلفا وأنصع معنى فيكون أولى من غيره من التقادير التي ذكرتها
الشراح فتبعتهما وما علينا يقول قوله ثم حذف الفعل وفاعله فيه نظر والذي
ذكره أبو حيان وغيره أن الفاعل المستتر انتقل إلى المعمول واستتر فيه
على سبيل التدريج حتى استتر في إياك ولهذا فيصح توكيده والعطف عليه وتقدم
ذلك في باب الفاعل والغزي فيه قد قال

*

لما فمن يرفعه فضمير مستتر فيه وفيه يبرز لا
لما أيها ان يبقى عمليه وقد أبان خبأه لك الملغز لا

وفي الجمع ومنها ضمير أن أحدهما لفظ إياك والآخر ما تضمنه إياك من الضمير
المنتقل إليه من الفعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك أن تفعل أو
إياك نفسك والشر وأنت بالخيار في التوكيد بالنفس قبل التفسير تركه لأنه لم يعط الثاني
بالنفس مضمومًا منفصلا وإذا أكدت الضمير المستتر في إياك قلت إياك أنت نفسك
أن تفعل أو إياك أنت نفسك والشر وإذا عطفت على إياك قلت إياك وزيدا والأسد
وكذا إذا سلمت وجه الضرب وإن عطفت على الضمير المستتر فقلت إياك وزيدا
أن تفعلا كلف فيهما حتى تؤكده بأنت ه ومن شعر علي كرم الله وجهه
فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه   والأصل وإياك وإياه واحذر تلاقي نفسك
ونفسه فحذف الفعل وانتقل الضمير المستتر إلى تلاقي ثم حذف هذا المضاف
وانتقل الضمير للنفس فصار نفسك ونفسه ثم حذف المضاف فصار نفسك ونفس
وفاعل المضاف إليهما فيهما معا فانفصلا وانتصبا واستتر الضمير في أولهما
فصار إياك وإياه قوله ثم حذف الفاعل فيه ما تقدم قوله
ممتنع على التقدير الأول هذا إذا كان مقررا لا يجيز التقدير الثاني وهو فيه
لأن التقدير ليس فيه تغيير وإنما يراعى فيه صحة المعنى وما طابقه الحكم



فانحى ان المنع انما هو اذا افرد النصب بالفاء عطفا على جزء الجملة وأما اذا افرد بفعل يفسره لاثنين فالمنع فيقوله وهو قول الجمهور يحمل على انهم منعوه على نزع الخافض في على تقدير بفعل متعد لاثنين اذ لو عطف عليهما النصب على ذلك التقدير لاجازوه

وقول من قال في بيت الكتاب *

فاياك اياك المراء فانه   الى الشر دعاء وللشر جالب

انه على حذف الجار ضرورة انما يحتاج اليه على ان الاصل فاعد نفسك من المراء فحذف الجار وانتصب المجرور على حد البيت عن الفراء ولو عطف فلبيه انه جعل مفعولا ثانيا لاحذر مقدرا لاجازه ايضا ولم يحكم بانه ضرورة ولا يصير الكلام بحذف التقدير جزءا بل هو انشاء نعم لا يكون حملنا ولو ضرورة الا على الاصل في اياك الشريف بفيض نفسه للشر ضرورة ابن انتقاد كان حملنا وكذا اذا افرد في البيت ان الاصل فعد نفسك المراء وتخريجه على حذف الخافض ضرورة او على قول الاشتمال من اياك او على اضمار فعل بعد اياك اي اتق الشر أو دع الشر كما حمله عليه من نقصه لا ينبغي ارتكابه مع ظهور الوجه الحسن الذي هو تقدير المتعدي لاثنين بصيغة الطلب او غيرها كما مر وعلى تخريج من لو كان في الشعر جاز اظهار الفعل بعد اياك كما ذكره ابن عصفور فـ قوله ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل لصلاحيته لتقدير من مقتضاه ان الخلاف في غيره خلاف حقيقي في جواز التركيب وعدمه وقد علمت انه خلاف في حال فالجواز مبني على تقدير والمنع على اخر وكل يقول بالجواز على تقدير المتعدي لاثنين وبالمنع على تقدير المتعدي الى الثالث من قوله امثلة اياي فاعلوا عن حذف الارنب وفاعلوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب فيه امور احدها ان تقدير الفعل أولا مؤخرا الا يتعين اذ لو قدر مقدما لكان الاصل باعدوا عن حذف الارنب قلنا حذف الفعل انفصل الضمير وليس كما قيل في اياك والشر انه يجب تقديره مؤخرا فيقال اياك باعد لئلا يلزم نصب فعل الفاعل المتصل الى ضميره المتصل لو قدر الفاعل مقدما فيكون الاصل باعد اي وذلك لا يجوز الا في افعال القلوب وهذا الحق فيما على ان هذا انما فيه نظر لان الممنوع هو التعدي بفعل الفاعل المتصل فتعدى الى ضميره المتصل اما لو حذف الفعل وانفصل الضمير فلا محذور في تقديره كم ينطق فيه ولا انه يمكن تقديره مقدما مع تقديم

فظاهر أي بادر بنفسها لم حذفه بادر نفسه غير تقدم ان المختار ان الافعل بادر
فلا في نفسه والنفي وبهذا يندفع هذا التقدير بمقدم الثاني ان كلام منبع الوضع في هذا
التقدير ان الفعل فعلي وعليه جملة الشرح يمكن ان يكون انه اجراه هو ابرز الفعل
مع المعطوفين لبيان المعنى فيكون من عطف معمولين محذوفا ومذكور على معمولين
مذكور ومحذوف والعامل واحد أي ان الذكر والحذف في المعطوفين والمعطوف
عليهما متعاكس فهو من نوع الاحتباك وقد مثل له بقوله تعالى فئة تقاتل في
سبيل الله واخرى كافرة والتقدير فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله واخرى
كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت الثالث ان الاولى أن يجري في تقرير هذا
المثال على مثل ما جرى عليه في تقديم انا والاستفهام فانه أقل تكلفا أيضا وأنفع
فمعنى فيكون الاقل أهو أو الادراك فيصح وقوع أدركه الارنب أي لا تلازم بين
وبين حذف أدركه الارنب بأن يحذف أدركه مع وجوده فان من حذفه مع وجوده
بقد لا يعني في الوجود شيء وبين حذفه الارنب لضرورة حذفه للارنب فوجود الفعل
وقوله فيه وهذا الارنب من حضر في تعبيراته الاحتراز من حذفه يحضر فيه وليس
كذلك ويحتمل ان يريد يحضر فيه محصوله في الرفع وشبه وجوده وقد قرر ابالي أبا سعود
بصيغة المضارع قال فيه بجعله خبرا يقال عليه انه لم يبق معناه بالفعل
فيكون كذبا نعم يمكن أن يكون انشاء متضمنا معنى التمني أي ابالي احفى من
حذف الارنب وانما كان ان يحذف ادركه الارنب فقوله وفيه شذوذان زاد المحشي
ذاخران وفيه انه لم يتعرض له وفيه شذوذ وانما حكم اولا بانه شاذ ثم اراد هنا ان
يبين الشذوذان من وجهين فقوله شذوذان أي فيه شذوذ فهو تفصيل للاجمال
أولا فقوله لاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر يقال عليه هذا الاجتماع
لا محذور فيه فلا يوجب شذوذا وانما الشذوذ في حذف اللام وعمله وبقاء الجزم
كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس * لانه كحذف الجار وبقاء مجروره
اما حذف اللام وعمله معا فكحذف الجار والمجرور معا ولا شذوذ فيه فقوله والتاء
الفاعلة المضمرة هذا الشذوذ في كلمة في المثال المشتمل على افراد الغائب لا في نفس
افراد الغائب التي افادها اسم التفضيل في قول الناظم واياك أن تشرقا الصواب ان
وجه الاشذية ان حذف المتكلم نفسه ليترضيه الا ان الاصل الا يوجه التكلم



الى نفسه كلا فالا لإلغاء لمضمونه فلا فائدة له في تكليم نفسه واستعمال
ذلك لفائدة اجنبية خلاف الاصل وتحذير الغائب فيه ان الاصل الا يامر الا من
يتعين الامر بسمعه ويتلقى منه والغائب ليس كذلك والاحتياج الى اعتبار معنى
التبليغ لان معنى فاياه واياي الشواب فليبلغه اذا امر له ان يحذر تلاقي نفسه
وانفس الشواب فاكتفى عن ذكر التبليغ لوضوحه وذلك خلاف الاصل ايضا وقول
الناظم ومن سبيل القصد من قاس انتبذ يقتضي منع القياس فيهما وكلام التسهيل
جواز القليل في تحذير المتكلم دون الغائب لانه قال ينصب محذرا اياي واياك فقط
معطوفا عليه المحذر فلم ينص على شذوذ وزاد ايانا وهو يعني القياس فقوله إن
كررت اجاز بعضهم اظهار العامل مع التكرار وقال الجزولي يمنع اظهار العامل ولا يمتنع
قوله او عطفت تفرع انه لا يعطف في هذا الباب الا بالواو وقوله فالاول
نحو نفسك نفسك كلام الكافية ونص هنا يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار
في هذا النوع اعني ذكر المحذر بغير ايا وذلك بان يكون اسما مضافا لضمير المخاطب
ونص الكافية وتحو راسك والسيف جعل * اذا المحذر معطوفا وصل
وقال في الشرح لو لم يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار وكلام ابنه في جمع ان
التكرار ... لان التكرار احق بان يقوم مقام العامل
المضمر من العطف فقوله ناقة الله وسقياها هذا فيه حذف مضاف فيهما اي
احذروا عقر ناقة الله ومنع سقياها ويحتمل ان يكون اغراء اي احفظوا ناقة
الله وسقياها هذا فقوله على الغريب هدم القرآن المحذر منه هو الغريب
وفيه انه لا معنى لكون الغريب امرا مكروها فالمحل تقدير مضاف اي حلة نزول
الغريب اي النزول به

* مبحث الاغراء *

قوله تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله فيه نحو ما تقدم في التحذير
من انه يجب فيه لخروج اغراء الغائب نحو من لم يستطع فعليه بالصوم اذا
جعل الصوم مفعولا مغرى فيه الباء وعليه اسم فعل اي فيلزم الصوم كما
في قول بعضهم عليه رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري فان اريد بالمخاطب من
يصل اليه الكلام ويبلغه فلا قرينة على ذلك وغير مانع لدخول نحو وتعاونوا
على البر والتقوى وكونوا عباد الله اخوانا وليس اغراء في الاصطلاح وان كان

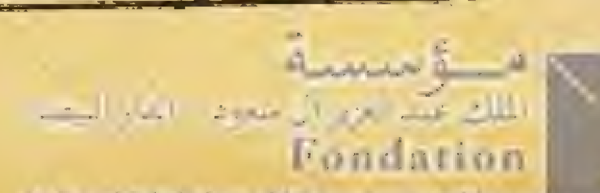
اغراءً لغةً لان الاغراء في الاصطلاح لانه يشتمل على منصوب على
المفعولية بفعل عامله نحو اخاك او جدارا او ذكر جواز اظهاره في قوله اخاك اخاك ان
اعلم انه قد يرفع المكرر في التحذير والاغراء كقوله
*
إن قوما منهم عمير وأشبا ه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح
وأجاز الفراء الرفع في ناقة الله وسقياها على اضمار هذه

فصل

اسماء الافعال شرع باسميتها كالنظم رد القول بفعليه بعض
البصريين من افعال اشتغلت اشتغال الاسماء وقول بعض الكوفيين هي
افعال حقيقية وعلى ابن صابر في جعلها قسما رابعا من الكلمة وسماه الخالفة
ودليل اسميتها ان بعضها المنون كصه ومه بل منها ما يلزمه التنوين كما
بانه ومنها المحلى باللام كالنجاء بمعنى انج والمصغر كرويد وما ينبغي بعليتها
وتتعين الاسمية انها لا تطرد الاشتقاق وان بعضها البناء والمركب كحيهل وانها
لا تقبل علامات الافعال السابقة اول الكتاب ولا تبرز معها الضمائر وكهلم
استدل بالفعلية على لغة بني تميم لقوله هلما وهلموا وهلمي وعلى ما ثبت
ونقل عنه التحقيق وانها على اوزان تخالف اوزان الافعال وعلى الاسمية فقيل
من لولها العامل لا افعال من حيث دلالتها على معنى يدل الفعل الخبر من الاصوات
وهذا انسب بتسميتها باسم الفعل اي اسم للفظ الفعل وقيل المصادر لانه
دخلها معنى الامر ومعنى الوقوع بالمثل منزلة دلالة الفعل في غير ما يتبعه
الزمان وقيل من لولها الحدث والزمان كالفعل الدال لانها على الزمان بالمادة
ايضا لا الصيغة فيلزم كلام مذهب جمهور والفارسي ونحوهما وزعم ابن السراج
انها مبالغة ليست في الفعل بمعنى افترق افترق كثير اجدا ومعنى هيهات بعد
جدا ولولا قصد المبالغة لكانت الافعال مغنية عنها ولا موضع لاسم الفعل عند
النحاة تبعا للاخفش وغيره ونسب للجمهور وعند المازني موضعها نصب ونقل عن

ربع

وللفارسي القولان وقيل موضعها الابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر والخلاف مرتب
في مفرع كمال الاصطلاح فلا موضع لها عند انها بل بفعليتها وانها اسم للفظ الفعل
وعليها نصب عند انها بانها مسماها المصادر ورفع عند انها بانها الحدث



والمجاز في قوله معنى واستعمالا بيان لما اختلفا فيه النائب على المنابين الذين تم
بهما التعريف وذكر المعنى لبيان الرافع والتنصيص على ما وقعت فيه النيابة
وليس فيه إخراجا للشيء إذ ليس لنا نائب عن الفعل في غير المعنى والنيابة في
الاستعمال تستلزم النيابة في المعنى فلو اكتفى بها لعلم لاكنه لم يكتف بدلالة
الالتزام والنيابة في المعنى لا تستلزم النيابة في الاستعمال كما في المصدر النائب
عن فعله والوصف العامل فإنهما نائبان في المعنى دون الاستعمال فالنيابة في المعنى
أعم ومن ثم بدأ بها لأنه إنما يحسن ذكر الأخص بعد الأعم لا العكس **فإن قيل**
لا دلالة في المصدر والوصف المذكورين على الزمان وضعا فلا يكونان نائبين عن الفعل
معنى **قلنا** إنما عرض لهما الزمان من وقوع الفعل عن الزمان لحصوله فيهما بسبب أمر
عارض خارجي ولو اعتبره أهل الوضع لجعلهما أخصر بذكر النيابة في المعنى لكن
يغني العرف فلا معنى عن قيد غير خروج فلما احتيج إلى ذلك ذكرت النيابة في
الاستعمال لإخراجه وجعل خروج المصدر والوصف به لأن النظر إلى الفعل الذي اسم
استعمل على الحقيقة من النظر إلى مجرد الوضع فإنه مرجعي ويعسر الاطلاع عليه
فبناء الحد على اعتباره غير لا يرد عليه الشرح خروج الحروف الناصبة الرافعة
بغيرها بزيادة المذكور في شرح الاستعمال المذكور في شرح اسم الفعل لا يرد
عليه أن المنوب عنه أعني الفعل لا يلزم أن يكون مؤثرا غير مؤثر فيه أبدا فكيف
يغير ذلك في النائب عنه ويقال إن النيابة عنه وقعت في ذلك فإن الفعل
المكفوف والزائد ليس عاملا فلا دام كذلك فلا يكون الفعل أبدا عاملا وأيضا
الفعل المنوب عنه لا يصدق عليه أنه غير معمول فيه أبدا بل تعمل فيه النواصب
والجوازم وأجيب بأن المراد أنه غير معمول للاسم والفعل وإن عمل فيه الحرف
ولا يقال إذا جزم باسم الشرط فهو معمول للاسم لأن اسم الشرط لم يجزم لذاته
بل لتضمنه معنى حرف الشرط فالعامل حقيقة للحرف المتضمن وأجيب أيضا
بأن المراد أنه ليس معمولا لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية **فإن قيل**
المراد لا يرتفع لا يراد إذا لم تكن قرينة لا يستعمل في التعاريف **قلنا** المجاز كثير
في هذا التعريف من عرف عامل الفعل واستغنى عن ذكر أنه مؤثرا عامل غير معمول
للاسم ولا للفعل وغير لعامل معمول يقتضي الفاعلية والمفعولية والدليل على

ان الحال كتب به من عرف حال الفعل في ذلك في ذلك تعبيره بالنيابة فان معرفة
حال النائب في شيء فرع معرفة ان ذلك الشيء مرتبا المنوب عنه من معنى
وخواصه واما ان الاثرية في المنوب عنه منقوضة بالزائد والمكفوف فيجاب
عنه بندرتهما فلا يردان نقضا بخلاف كي ان واخواتها فانها بكثير واولى ان
يفرق بين الاثرية ويجعل ما في التعريف واقعة على الاسم بقرينة اشرحه فيخرج
عنها الحروف فلا حاجة الى ما بعد هما بعد هذا وعرفه في الكافية باوضح منه
فقال ما ناب بفعل غير معمول وصه * ففعله اسم الفعل والجز افعلا ما
فاخرج بقوله غير معمول المصادر والصفات واخرج بقوله وصه فضلة الحروف
المتضمنة معنى الفعل واراد بالنيابة النيابة في المعنى والعمل او في المعنى
مطلقا فخرج ما لا عمل له والحروف بقوله ولا فضلة كما خرج به ما له عمل منه
والله اعلم قوله صه كمه بسكون الهاء وكسرها منونا وغير منون وفائدة
ان المنون نكرة وغير المنون معرفة ويقال مه بالالف وفسره بالسكت
ويتضمن تفسيره بالكف ورد بفرع تعريف مه وله ان يقول هو على غير الغالب كما بين
وابين كما يأتي ولكن اذا امكن التوافق في التعريف واللزوم بين المفسر والمفسر به
لم يعدل عنه والحق ان من فسره بالكف اراد الكف المنزل منزلة اللازم بحذف
مفعوله اقتصارا فلا يعترض عليه من جهة تعدي الكف وانما يعترض عليه من
جهة انه يقتضي استعمال مه في الكف من الافعال كالاقوال ويحتاج الى ثبوت
اذ المعروف اختصاصه بالاقوال يقال مهمهته بمعنى اذا اسكتنه فقال مه مه
كما في القاموس قوله ومه بسكون الهاء ايضا وكسرها منونة وغير منونة
وفسرها بانكفف وقال كثير بمعنى انكفف ورد بانه متعد بخلاف الكف فان
اجيب بانه امين كذلك قلنا المرافقة اذا امكنت لم يعدل عنها والحق ايضا
ان من فسره بالكف فسره به بعد حذف مفعوله اختصارا وتنزيله منزلة
اللازم فلا تخالف بين المفسر به والمفسر ويقال مهمهه قال له مه فتمهمه
اي كف وارتدع وبين بعضهم مه باسكت وعلله باختصاصه بالاقوال
والمشهور الاول ومثله مه ايضا بالتنوين وايه بفتح الهاء بلا تنوين فقوله
وامين بالمد ثالثا وبغير مد وبالقصر المعتزلة فقال

باعر

* يا عربي فكمل اذ دعوته إلى أين قراة الله بيننا بغرا *

وكسر الميم فيها بالضرورة خلافا لابن درستويه زاد في الكافية وهي من فسره البيت الشريف حكاه الراوندي ومن خط ابن جنة عن مسلم بجيم ولا يغتر بقول ثعلب وغيره الشريف فعلا وبسر له فهي كالاكثر باستجب وقيل معناه كذلك يكون مقتضى هذا انه بمعنى المضارع وقيل اسم ليه ومعناه اللهم وفيه ان القياس الضم لاكن سبق ان منع من بنيه المبرد المعرب في النزاع على الفتح ومن فسره بقوله كذا له فافعل فهو بمعنى استجب قوله وبابه سبق انه قيس عند سيبويه كل ثلاثي فاع متصرف تام فلا كاملا خلافا للمبرد في قصره على السماع ولا يقاس من افعل خلافا للاخفش كلمة كما اخا ز فيا سه في منادى للتعجب وسمع منه دراجي ادرك وسمع فعلال من الرباعي بمعنى الامر نحو قرقار قال ابو النجم * قالت له ريح الصبا قرقار *

اي قالت للسحاب قرقر اي صوت ويقال جرجار بمعنى قرقار حكاه ابن خالويه وعرعار وقياسه الاخفش وتم له ابن على السماع لقلته وانكر المبرد بناء اسم الفعل من الرباعي قال وقرقار وجرجار حكايتا صوت ومما هو بمعنى الامر ها وهاء بمعنى خذ ومن لغتهما كاف الخطاب متصرفة وقد يستغنى عن الكاف بتصريف الهمزة ثم جمعا وهو افصح وبذلك ورد القرآن وهيت مثلثة التاء والهاء مفتوحة وقد تكسر بمعنى اسرع وفيها لغة بفتح الهاء وكسرها وبدل الياء همزة وهيت وهيت بفتح الهاء وكسرها وقيل مثلثة فاعرابه تبيينان فاللام على الاولى للتبيين اي خطابي لك او اقول لك وعلى الثاني متعلقة به كما تعلق بهلم الزائد وفيه يشكو تعصل وكسرها بتنوين ودونه وبفتح الهاء اي غير وزن حذريا وتكون ايه بالكسر انقطع زجرا عن الحديث اي حسبك قوله كشتان بفتح النون وتكسر مسرعا بافتر وتحميدة وبالابتداء في العقلية دون الابدال هو الزيل عليه الاشتغال وذهب ابو حاتم والزجاج الى انه مصدر واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وشتان ما بين زيد وعمرو وهذا الاخير ممنوع خلافا لما نقله ابن عصفور وغيره عن الاصمعي من منعه لاكن في البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون شتان بمعنى بعد فتقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع ذالك والمشهور الاول ولا يقال شتان بين زيد وعمرو بدون ما لانه لا فاعل وقد يكون بمعنى

المولدي * شتان بين منيعكم ومنيعي * الا أن يقرأ بين بالرفع على
الفاعلية على حذف لفظ ما كقطع بينكم وتوزن شتان سرعان ووشكان كلاهما بمعنى
أسرع لكن أولهما مثلث قوله هيهات حكى في القاموس فيها احدى وخمسين
لغة وهي هيهات وايهات وهيهاتِ وايهاتِ وهيهاتٌ وايهاتٌ وهيهاتٍ وايهاتٍ وايهان مثلثا
مبنيات ومعربات وهيهاه ساكنة الآخر وايها وايهان احدى وخمسين لغة
وبعضها منونة ومعناها التعرية وتعني بالاعراب التنوين وبالبناء عدمه وكلام [illegible]
القاموس انها بمعنى البعد الذي هو المصدر وقال ذلك بمعنى بعد فلا فرق في استعماله
اذ جعلها بمعنى البعد وزعم انها في موضع رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما
توعدون وخلافا للمبرد اذ زعم انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده
في البعد ويفتحون الحجازيون التاء ويقفون بالهاء وتكسرها تميم وأسد ويقف
بالتاء ومنهم من يضمها فقال أبو علي تكتب تاء وابن جني هاء ثم ذكرها في
المصنف فيها ستا وثلاثين لغة وقال وحكى غيره هيهاك وايهاك والكاف
للخطاب وايهاء وايها وهيهاء وهيهاه بالمد والقصر فيهما قال وقرأ عيسى بن
المنزلة هيهاتْ على نية الوقف واذا ضم ما ذكره عن غير المصنف الى ما
في القاموس صارت ستا وخمسين لان واحدة من الست التي ذكرها مذكورة في
القاموس وهي ايها بالضم تبقى خمسة تزاد على الاحدى والخمسين لاكن
ينبغي اسقاط واحدة من كلام القاموس وهي هيهاه بالسكون فانه لغة
وانما هو من بنية الوقف كما نقله عن الحرادي فتبقى خمس وخمسون مشكلة
وحاصل ما زيد على المصنف تسع عشرة قوله واوه بفتح الواو المشددة
وسكون الهاء هذه أشهر لغاتها وحصل في القاموس ثلاث عشرة لغة أوه
بفتح الهمزة وسكون الواو ومثلثة الهاء وآه بحذف الهاء ساكنة الواو
ومكسورها بتنوين وعدمه وآه بكسر الهاء منونة وغير منونة وأوه بفتح
الواو المشددة مع سكون الهاء وبكسر الواو المشددة والهاء وأوه بضم الواو
وأوتاه بفتح الهمزة والواو والمثناة الفوقية وأواه بتشديد الواو التحتية
وقال كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع آه أوها وأوه تأوها وتأوه قال
ه قال الشاعر * اذا ما قمت ارحلها بليل * تأوه آهة الرجل الحزين *

فقوله

فقولهنا ول يضبط بفتح الفاء وضم العين على انه مضارع تاول وحذفت احدى
التاءين وبضم التاء وكسر الواو على انه مضارع تاول واما قوله اقدم فهو بهمزة
من معنى امر منه لا من صيغته لانه متعد الى ثلاثيا ولم يذكره في القاموس
قوله وامه في البسيط فمعناه التقدم وقيل اقدم وقيل تجرا هو حكي بمعنى
خلافا لمن هي بمعنى المفرد او المثنى او المضارع والاول مبني على ان اسماء
الافعال بمعنى المصادر النائبة عن الفعل وفي المطابقة وهو صوت اذا امرنا
به الانسان على انه منفجر متكلم فهذا مثل انه اسم صوت لا اسم فعل
وهو محكي لانه يكثر من المتنجم خروج الصوت النبح من جوفه نفسه وهو
صوت ينسبه الحمزة الى القاف يحكى ومنها اربعون لغة ذكرها في الارتشاف
وتعليقا الشرح محبب الكلام وما يتالف منه قوله ويك اي اتعجب لعدم علم
الكاف من هذا التقسيم يفرق بقول بين الكاف للتعليل وبقول الاخفش
الكاف حرف خطاب واللام مقدرة مع ان وهلم وتوديل قول عنترة *

* ولقد شفا نفسي وابرا سقمها * قول الفوارس ويك عنتر اقدم *

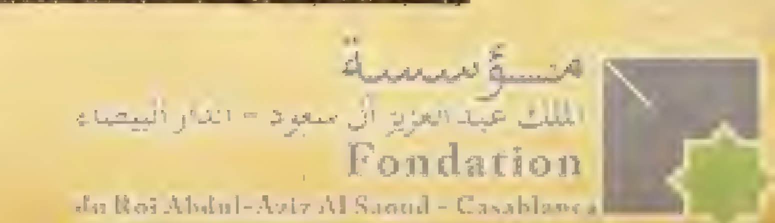
فالكاف هنا حرف خطاب مطلقا وقال الخليل وي بمعنى اعجب وكان للتحقيق
كما قال لم كانني حين اعي لا تكلمني لم متيم يشتهي ما ليس موجودا لم
وفي القاموس وقيل معناه الم تر وقيل ويلك وقيل اعلم وعلى انه بمعنى
العلم فيكون اسم فعل امر والكاف للخطاب وذلك ان معنى الم تر الانكار
الابطال دخلت على النفي وابطال النفي اثبات والرؤية علمية فصار
معناه علمت كما ان الم نشرح معناه شرحنا والهمزة اخص عطف ومعنا عليه
وعلى انه بمعنى ويلك فالكاف ضمير فحذفت اللام وحسن الا فتعلها في منزل
الكلمة لكثرة متخفقنا منها ولذلك قال في القاموس وقد يكنى بها عن
الويل وبما ذكرنا لم نعلم ما وقع للشارح فانه نسب قول بكر للتعليل ايضا
والتعليل قال كان للتحقيق كما في المغني وقال وقيل الكاف للتشبيه بمعنى
الظن وصوابه كان للتشبيه بمعنى العلم وقال عقب بيت عنترة فجعلها
كلمة واحدة ولا معنى لذلك فانهما كلمتان سواء كان الكاف للخطاب
او ضميرا مضافا اليه فقوله من كم ه او مجرور المسموع من العرب

عندك ولديك وبعدك ودونك الاربعة التي ذكر مما سمع والمسموع من الجار والمجرور
اربعة كذلك وكما انت ومكانك الزاي ذكر مما سمع وحكم فالمجموع احدى
عشرة كلمة وذلك بينكما وتانك فإليه ثم منها ما استعمل متعديا وما
استعمل لازما وما استعمل بوجهين فعندك بمعنى خذ فيتعدى نحو عندك
الكتاب اي خذه وترد لازمة بمعنى توقف ولديك متعدية بمعنى خذ ايضا نحو
لديك زيدا اي خذه وبعدك لازمة بمعنى تأخر ودونك بمعنى خذ فيتعدى كما ذكر
وبمعنى تأخر فلا يتعدى ووراءك وامامك لازمان ومكانك لازم وقد يتعدى سمع
الفراء مكانك زيدا اي انتظره وكذا متعدية بمعنى امسك قال

يقول وقد تلاحقت المطايا — كذاك القول ان عليك عينا

اي امسك القول وكما انت متعدية بمعنى انتظر حكى الكسائي كما انت زيدا
اي انتظره وكما انتني اي انتظرني وعليك متعدية بنفسها كما في الاية وبالباء
نحو عليك بزيد بمعنى استمسك به ومنه فعليه بالصوم وقيل الباء زائدة
في المفعول وقيل بل في المبتدأ كما تقرر في الابتداء واليك لازمة عند البصريين
وزعم ابن السكيت والكوفيون انها تكون بمعنى امسك فتتعدى نحو اليك
زيدا اي امسكه وحكى الكسائي الاعراب بينكما البعير فخذاه
اي الزماه بينكما فخذاه ولا حجة فيه لجواز ان يكون من الاشتغال على ان
الباء زائدة ولا يقاس على المسموع من الظرف والجار والمجرور واجاز البصريون
والكسائي القياس عليها بشرط الخطاب نحو خلفك وقد نسب للكوفيين
وقيل ان الكسائي يشترط كون المغير على اكثر من حرفين فلا نحو بك ونك
ولا يستعمل هذا النوع غالبا الا مع الخطاب وبشر على بمعنى اولني والي بمعنى
اعني كذا في التسهيل فيستعمل في المضارع نحو الي عنه وان تقدم في
الحواشي ان يفسر بالامر كقولك الي عنه وقول الشرح وشذ مجيء على اسم
فعل مضارع بمعنى الزم في عمقرته والظاهر انه وهم وشذ ايضا عليه بمعنى
ليلزم ومن الغريب دخول على التي هي اسم فعل على كلام حكى الاخفش على
عبد الله زيدا اي ليلزم عبد الله زيدا وانما وليعد الشذوذ فخبر اباي وار بعزه
اخرى لا ربه والثالث نخبر اياك في بابه وايا الشواب والثالث نخبر واية

الاشواب



الصواب كذا في الحواشي نعم ويستفاد منه ان على مبنية عند الاخفش بلغة الجار
المجرور بياء المتكلم دخلت على نفس اليه مجرورا بها خلاف ما كانت جميع
ما ذكرها فيه وابن غازي انه بياء المتكلم وان نفس اليه باء مجرور بدل منها على غير
تركه من الاضافة ثم ما حكاه الاخفش من ذلك دليل على ان الكاف في
مثل الالفاظ ضمير في موضع جر وهذا قول الكسائي وفي موضع نصب على
المفعولية والفاعل مستتر ويرده عليكم انفسكم اي الزموها والزم انما
يتعدى لواحد وهذا قول الفراء في موضع رفع على الفاعلية ويرده ان الكاف
ليست من ضمائر الرفع الا ان يقول ان مجرور باضافة اسم الفعل كما قيل
بذلك واختاره في الحواشي فقال ان على اسم للزوم تقول عليك زيدا
بمعنى لزومكه فالكاف في موضع خفض ورفع هو فاعل المصدر واستتر فاعله ان اسم
الفعل متحمل والمجرور خارج وذلك خلاف ما صرح به سيبويه فيه قد
صرح به هنا ناظم وتقليد فان قيل فهي نون الوقاية بعد الكاف نحو
عليكني ومكانكني يدل على انها من تتمة اسم الفعل فيكون اسم الفعل هو
المجموع قلنا لا يدل على ذلك بل انما يدل على ان الكاف لها كمال
الاتصال حتى صارت كالجزء كما تأخرت نون الوقاية عن ضمير الرفع المتصل
في نحو اكرمتني لكونه بمنزلة الجزء وهذا اقل لقول ابن بابشاذ انها حروف
خطاب لا محل لها تنبيه في كل من هذه الالفاظ مع الضمير المجرور ضمير
رفع مستتر على الفاعلية ولك ان تؤكد المجرور فتقول عليكم كلكم زيدا
او المرفوع فتقول عليكم انتم انفسكم زيدا ولا بد في توكيده قبل النفس
او العين بالضمير المنفصل وحكى الاخفش عليك نفسك انت نفسك نفسك
تجر نفسك الاول توكيدا للمجرور وتقدر توكيدا لانه كالتتمة لاسم الفعل
وترفع نفسك الثاني على التوكيد للمستتر بعد ان تؤكد بالمنفصل وتنصب
الثالث على المفعولية وتؤخره لانه مفعول اسم الفعل قليــــــه
هل يقال عندك زيدا ودونك الباب ولديك مالا بالنصب او بالرفع والجواب
انك ان جعلتها ظروفا على اصلها رفعت وان جعلتها منقولة اسماء للافعال
نصبت فسولة ثم صغروا الارواد تصغير ترخيم وزعم الفراء انه تصغير رود

يعني المهلة والرفق كما في قوله

يكاد لا يثلم البطحاء وطأته * كأنه ثمل يمشي على رود

وادعاء ابن هشام ان تصغير الترخيم خاص بالاعلام يرده ان سيبويه حكاه فيه
ورد على الفراء مجيئه متعديا كقولهم رويدا زيدا قوله واما قول مقالع
بفعله ايضا يعني الافعال لا ذاتها لانه اذا استعمل غير امر لم يكن فانها مفعول بفعله
ولهج حالا او ان يكون حالا كقولهم ساروا رويدا فقيل حال من الفاعل اي مرودين
وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه اي السير رويدا وان يكون نعت مصدر مذكور نحو
ساروا سيرا رويدا او محذوف نحو ساروا رويدا اذا قدر ساروا سيرا رويدا
ووصف بانه صفة غير خاصة بالموصوف ورد بان الحذف انما يتوقف
على القرينة لا على اختصاص الصفة بالموصوف والقرينة هنا ذكر فعله
والدليل على عدم اشتراط الاختصاص قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا وقيل رويدا الواقع نعتا تصغير مرود بضم الميم وفتح الراء ونقص ترخيم
لا تصغير المصدر كذا للمرادي وقد بحث عليه فالذي يظهر ان لا يبعد عن
فعله وحق ان يكون مفعولا مطلقا توكيدا نحو امهلهم رويدا بانه مصدر
مفعول لامهلهم منصوب به عند الاكثر قوله واستعملوا اي العرب المصدر
مقام فعله تارة مضافا الى مفعوله تحقق عليه ان يقول او الى فاعله نحو
رويد زيد عمرا اي ليمهل زيد عمرا قليل ومنه قولهم رويدك زيدا ويحتمل
ان يكون هذا اسم فعل والكاف حرف خطاب قوله وتارة منونا ناصبا
للمفعول فمنع المبرد النصب به لكونه مصغرا وكلام الناظم موافق
لقوله ∴ ويقال ان المصغر تصغيرين ∴ فان فهم المحقق انهما لا يعملان غيره
مصدرين ورد بجواب بانه اراد التصغير على ما ينصرف ان يد اذ اكلا
قصر منها اسمي فعلين وسم عمل المحقق اذ لا ينفصلان ومما استدل
بقليل قا النصب تمشي بين العالمين قوله وسموا به فعله كل ما دل
ان فعله المسمى به مرار وذ امر بمعنى افعل وذكر بعضهم انه يرد بمعنى
دع وفيه قول بعضهم لما امتدحه بشعر لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد
الشعر اي دع الشعر فلا حاجة بنا اليه فان اعطيته بدونه وذاك

ويجوز ان تزاد قال الشاعر *

* رويد بني شيبان بعض وعيدكم * تلاقوا غدا خيلي على سفوان *

قوله مرادف لدع فرادف مصدر دع غالبا فيقال بله ودع شنبه اضنبا الحقيقة
المهمل من كل منهما تكثيرا فاستعمل في الامر وكذا اهمل ماضي دع غالبا واما
قراءة ما ودعك ربك بتخفيف الدال فهذا دليل على انه حديث لينتهين اقوام عن
ودعهم الجمعة نادر قوله فيقال بله زيد بالاضافة اي وفتحها الاول
اعراب كلام فتحها اذا كانت اسما لدع او بمعنى كيف فبناء ومتى مضافة
الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل ثم كلام له انها لا تكون مصدرا الا
ومتى مضافة ككلام في النظم وفي هذا شيء بين انه يقال بله عمرو ابن يونس
بله وبنصب المفعول قوله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله اذا ولى
بله ما يشتق نصبه وجرى ذلك اشتملت الوجهين ان تكون مصدرا مضافا وان
تكون اسم فعل ناصبا نحو بله الحي زيد او المسلمين او المنزلات او احمر
وروى ابو زيد فيها القلب اذا كانت مصدرا تقول بهل زيد بسكون الهاء
وحكى ابو الحسن النقيض فتح الهاء واجازه قطرب وابو الحسن ان تكون
بمعنى كيف فيرفع ما بعدها مبتدأ وانكر ابو علي ان يرفع ما بعدها ورد بقوله في
وصف السيوف *

* تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق *

فانه روي بجر الاكف ونصبه ورفعه فقيل هي اسم فعل بمعنى دع وقيل
بمعنى كيف وذهب بعض الكوفيين الى انها في الجر بمعنى غير فقالوا معنى
بله الاكف غير الاكف ومن عدها الكوفيون والبغداديون في ادوات الاستثناء
فاجازوا النصب بعدها على الاستثناء وفي البخاري في تفسير سورة السجدة
يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا
خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة
بمن وفسرت بغير وهو ظاهر قال في المغني وقد يغفل عن بعدها في
الفاظ الاستثناء وذهب الاخفش الى انها حرف جر [illegible]
ثبيتا دل بله وزيد في الاستعمال بالوجهين اسمية الفعل المصدرية

الاستثناء

دع

تيد بفتح المثناة الفوقية وسكون التحتية تقول تيد زيدا ورويد أي أمهله
وهو من التئاد فالهاء واو ابدلت تاء كتجاه وتراث والعين همزة ابدلت
ياء وليست له بفعل متصرف وهو هنا اسم فعل وأما التؤدة والتواد فلازمان بمعنى
تمهل لا بمعنى امهل قوله ودراك زيدا قال الشيخ في نسخة تراك وهو
أحسن لشذوذ دراك وفيه أن عمله عمل فعله لا مدخل للشذوذ فيه وانما
الشذوذ في صوغه فإذا صيغ استحق عمل فعله فالشاذ والمقيس في استحقاق
العمل ابدا لسوية سواء وقال أيضا ومن غير الغالب ذا مين وايه فانهما
لم يجيء لهما مفعول وقسمهما مما يتعدى وفيه قصور بالنسبة لايه فقد قال
الشاعر * ايه لعاديت نعمل وسكنه * انشراح في الحواشي
قوله خلافا للكسائي نسبه بعضهم للكوفيين وهو المناسب لقولهم
انها افعال حقيقية اذ لا يمكن ان يمنعوا من ذلك تقديم معمولها لجموده مثلا
كما قاله الشيخ في باب فعلي التعجب ونعم وبئس والكسائي جرى على الحق فيهما
بناء على الافعال وتعليل الشيخ مذهب الكسائي بقوله انها فاعل للفرع باصله
يوهم ان الكسائي يقول بثبوت اسم الفعل وليس كذلك اذ هو وبعض
الكوفية النافين له وكلامه منع الحكم من تقديم معمولها يشمل الظرف
والمجرور وجوز في النهاية تقديمهما لان الظرف تكفيه رائحة الفعل
ويلزم من امتناع تقديم معمولها امتناع تقديم معمول معمولها نحو دونك
زيدا ابك مسرورا وانكر الفصل بمعمول المعمول والكلام المنع قوله
دلوك ونحو اعترض الشيخ اعرابه مبتدأ وخبرا بان المعنى ليس على الاخبار
وجوابه ان الاخبار يكون عنه دونه تنبيها له عليه وذلك يقتضي طلب
ما فيه غرضا لان وضع الدلو بازاء المائح لا يكون في العادة الا الغرض
ملأها له وعليه واما تجويز الشيخ كون دلوه منصوبا بدونك فتقتضي
دخولها عليها بالذكر وقد يسلم قال في المغني في شروط الحذف الرابع
ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله
لانه اختصار للفعل واما قول بعض في زيدا فاضربوا وفي يا ايها المائح
وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا ان التقدير عليكم زيدا وعليك الخ

اسم الفعل



رويد ونحو رويد فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير بحذف رويد والسير
زيدا والنعم الخ وهذا تصريح بانك في رويد ونحو وقد ذكر الشيخ عن بعضهم وفي رده
تناول رويد قال وسكت عن رويد قلت يكون حالا من رويدا كما في رويد ونحو وفسر
دبع الزمخشري على كلامهم كلام بين من اعمال اسم الفعل محذوفا فقال في ذالكم
محذوفا وفعل ذالكم المرجع على ذالكم العذاب او العقاب ذالكم محذوفا ويجوز ان يكون
نصبا على عليكم ذالكم محذوفا كقولك زيدا فاضربه ولا نسلم ان اسم الفعل
وضع لاختصار الفعل فان كثيرا منه اطول من الفعل وضعا وحقيقة القول فيه
بعد وقبله الحقل مردع ونزال الحول من انزل وضعا وحسا ولانه في الابتداء فما حسن
قاله سيبويه والزمخشري والناظم من تجويز اعماله مضمرا ولا حاجة لنا وبل كلام الا في
قوله في واما انا هنا ذكره في واحد من الثلاث تنوينه مع قول القاموس واملة ونزلي
تنوينه كلمة تعجب من كيب وكلمة تلهف فقوله وبقي ذكر في التسهيل
انه اسم فعل لامر من حيث يكثر الصوت به ولزمه فيعني وقفا تعليله وبعضهم
يقول هو اسم لا نزجر او انزجر وقال ابن درستويه انها من لا غير وقد يكون
زجرا فقوله في نزال وكذا الشرح في دامر فقوله فعل فعلين ذكر الرضي ان التعريف
والتنكير في اسماء الافعال راجع الى تعيين الحرف ويمرع تفهيمه وتعينه
بتعيين متعلقه وتوابعه قول الشاطبي صه بمعنى اسكت عن هذا الحديث الذي
انت تذكره وصه منونا بمعنى اسكت عن كل حديث وكذا اسماء هذا هو في الحواشي للموضح
وقيل كلها معارف ثم اختلف فقيل تعريف العلمية الشخصية فان نزال علم على
معنى وهو انزل وقيل تعريف العلمية بالجنسية لان نزال علم على معنى
وهو النزول كسبحان علم على معنى وهو التسبيح وعبارة لب كالاصل تبين
ان التنوين وعدمه سواء اذ لم يقولا اذا اردت التنكير فنونه او التعريف فلا تنونه
فان قيل كيف قال الشاعر : ايه احاديث نعمان وساكنه : بالتنوين مع
انه استزادة من احاديث معينة لانها مضافة الى نعمان وساكنه قلنا لا يلزم
من اضافتها لذلك ان تكون معينة بل المراد زدني من جنس احاديث متعلقة بنعمان
وساكنه ومن ابتداء انتهى

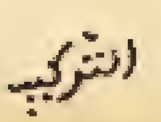
مبحث اسماء الاصوات

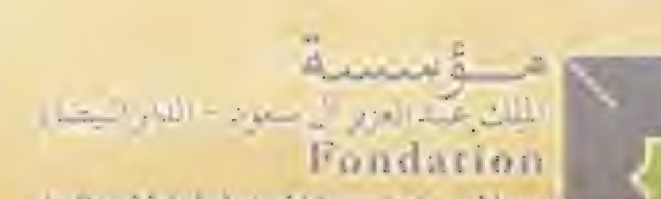
قال الشارح لئلا يشتبها تنوين بعضهما وإذا ثبت النوع ثبت الجنس وأقول
هذا نفعا لغة لأن ثبوت النوع إنما يستلزم ثبوت الجنس في ذلك النوع
لا في ضمن نوع آخر فإذا ثبت لنا نص لزم ثبوت الحيوان في ضمنه ولا يلزم
ثبوته في ضمن الفرس والحمار وأمثالهما قوله قال ح في توجيه تسميتها أصواتا
أنها ليست في الأصل كلمات ولا هي موضوعة بل شبيهة بالاسم فلذلك الصوت
لا كلمة فما قلوها نقلة قلة الكلمات وألحقوها بالشريف أنواعها أي الأسماء
فجرى عليها حكم الأسماء وأدخلوا أحرف الاسم فيها بل حملوا منها إلى الاسم لعلة
فهي من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وليست منها في ميتة
ونوزع في زعمه أنها ليست موضوعة بأن ذلك يقتضي أنها لا تفهم ولا
تنضبط وإن هي مثلا أن يشتمل عليها في لغة العرب استعملوه وليس كذلك بل
الجميع فيها كالنص في سائر المفردات فهي موضوعة لمعنى يفهمه السامع لعلها
من العقلاء دون المخاطب لغيره لأنه لا يلزم في الدلالة أن يكون القاصد هو
المقصود بالخطاب قوله ما يشبه اسم الفعل أي في الاكتفاء به كما
لابن الناظم وغيره وفيه نظر لأن أسماء الفعل لا يكتفى به بمجرده
بل مع مرفوعه الفاعل أو المستتر فهو من قبيل المركب واسم الصوت لا ضمير فيه
فهو مفرد شاذ وشرطه وجه الشبه أن يكون شاملا للطرفين وهو هنا
في المشبه فقط فيمكن أن ما احترز عنه بعض الفضلاء من نداء الزيد والبدل ونحو
ذلك يقتضي أن النداء لا يكتفى به فلا يكون حرف النداء مع المنادى كلاما ومن
مرجوح بخلافه وإن نحو يا زيد كلام باعتبار الفعل المحذوف بل جعله بعضهم
كلاما مركبا من حرف واسم وزاد منزلة أقسام تأليف الكلام كما مر ومن يجاب
عن هذا بأن نداء الأطلال والمنازل ونحوها لا يكون كلاما لعدم الاكتفاء به
لأنك لا تطلب من المنادى إذ لم أن يقبل عليك فلا تنتظر جواب النداء وبه
يتم الكلام بخلاف نداء العاقل فإنه كلام لأنه غير محتمل مقصود لمجرد التعاقد
إليك وزوجته لك فلا يحتاج بعد إلى جواب النداء قوله جا جا مهموزين
قال الشريف أما جاء في الأبلغ النزه القاموس جأجأ بالإبل بل تعرنيا بالنداء
وقوله ولا نسم الجيء على مثال البيع والصواب أنه بكسر الجيم بمعنى



القاموس جأجأ بابه بلا ق الاسم الجيجاء بالكسر ثم قال الجأجأة والجيجاء الدعاء الى
الطعام والشراب وجأجأ بالابل دعاها للشرب فكلام الموضح هنا انه بالفتح
لكنه مقصور لا اسم وقول الشارح أيضا ويقال في الابل اذا دعيت للعلف حاحا
فكلامه لانه يقتضي ان القاموس والذي في القاموس انه دعاء معز للعلف مع وزن
حاحا بالفتح يقال فيهما حاحات بابه بلا ق الاسم الحيحاء بكسر الحاء وكلام
الشارح يقتضيها وليس كذلك فيحسن البيت الرد انشد لان يجمع الجيجاء و
والحيحاء بكسر الجيم والحاء قوله هاهيت وعاعيت حملا على فعللت
بدليل مصدريهما الجيجاء والعيعاء فانهما فعلال بكسر الفاء وهو مصدر
فعلل كما قال الناظم :. فعلال او فعللة لفعللا :. وسبق للموضح انه مقيس
في المضعف كزلزل ولو كان فاعلت لكان المصدر فعالا وفيعالا بغير ياء في
الحاحاة والعيعاة لقوله :. لفاعل الفعال والمفاعلة :. كالخصام والجدال
وقول الشارح قالوا والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم الحيحاء والعيعاء
بالفتح فيهما فيه نظر وهو انه ثبوت الياء فيهما واما الفتح فسبق
للموضح انه يجوز في المضعف كزلزل ويجوز ان يجعل دالا على انتفاء فاعلت
اركانه من ثبوت الياء في الحيحاء والعيعاء على الخصوص وليس ذلك في القاموس ولا غيره
مما وقفنا عليه ومجرد تجويز الفتح على القاعدة في نحو سوساس فهو محتاج الى
معرفة فعللت وانتفاء كونه فاعلت فلا يستدل به على انتفاء فاعلت
للزوم الدور ولا يختص هاها بالابل بل يكون للمعزى لقوله قول القاموس
وهاهيت بالمعز حيحاء وحيحاة دعوتها وهاء بضم الهاء وذكر ان هلا
يكون زجرا للابل ويقال لانثى الخيل لاهاة وقد مر ان لا يحسن وقد قال
بيبي ولا زجل وقد امرأة اولا يستطيع ان يزجر الابل بها وقد الحمار بها وفي
الزمن انه يقال في زجر الابل حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير
منونة وقد يقصر ان يقال اذا سقت الغنم منها حاحيت وعاعيت بابدال
الالف ياء كما تقول لابيت اي اكثر قول لا ومن دعاء الابل للشرب حوث بفتح
الثاء ويكون زجرا لها مثلث الثاء كذا للرضي وذكر في القاموس انه مثلث
في الدعاء للماء يقال حوب وحوبا وحابا بمعنى قال او زجر لها والاسم الحوبات

كغراب ولدعاء الفرس او بسكون الواو كلفظ الفا طيبة وللدعاء التيس المزوزاي
نؤ نؤ جنا، مضمومة ومفتوحة وهمزة ساكنة وهو القاموس وبس بس مثلثين
دعاء للغنم فـ قوله عدس يقال ايضا للفرس بالحاء واصله في عهد سليمان
عليه السلام كانوا يعنفون على البغال فاذا ذكروا نفرت البغال فصار زجرا
لها قاله في القاموس ويطلق عدس على البغل نفسه وجوزوا الشرح البيت
على حذف عدس البراد وفيه انه لو كان كذلك في البيت لضم السين اذ يصير
متمكنا ويمكن ان يكون وصل بنية الوقف فسكن ومن استعماله في البغل نفسه
قول الراجز: اذا حملت بزتي على عدس * على التي بين الحمار والفرس
فما ابالي من غزا ومن جلس * وكزجر الفرس عن البطء هلا
بتخفيف اللام وكزجر الناقة مثل وكزجر الابل هيد بفتح الهاء وكسرها والدال فيهما
مفتوحة ومكسورة ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه واعربها الشاعر
لما قصد اللفظ فقال: حتى استقاقت له الافواه كلها فقد: فما يقال لها هيد
ولا هاد: اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه وقال: اتنى منهم فما قالوا
هيد مالك: اي لم يسئلوا عن حاله فـ قوله كحاء بكسر الفاء وقد يقور
وقاء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بميم مفتوحة وهمزة ساكنة
حكاية لصوت الظبية اذا دعت ولدها فـ قوله وطاق لصوت الضرب
الذي للضرب وطاق بكسر القاف وهي كلاهما صوت وقع الحجارة بعضها على
بعض وهما للوضع من الزند في التسهيل وقب بكسر القاف حكاية صوت القرع
بنب من حا سبقا النظم فـ قوله في كونها لا عاملة ولا معمولة للاسماء اذ كونها
معمولة هو اعتراض فيكون قال في المغني ايضا لم تعرب لشبهها الحرف في عدم
الاعراب وفيه جعل العلة عين الحكم وهو مفسر للقائلين فالصواب ان يقال
لشبهها الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة حتى تتأثر بالعامل
للطالب ولا كالكاتب وهذا على كلم بقية النظم من عدم البناء في شبه الحرف وأما
عند غيره فيكفي ان يقال لم تعرب لانها ليست كلمات فهي استعملت في الكلام
فلم تكن في الاصل متمكنا حتى تتأثر الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب او لكون
وضع بعضها وضع الحروف تنافيا وهي في البناء في الاصل
واوا لها في عدم





التركيب كانت حالا موقوفة كالاعداد المسرودة لا انها بعد التركيب بخلاف
مثل لاكن قد يعرض بعضها للتركيب او تنقل الى المحكي منونة او المصوت
له كماء كرة الشر فلو قال الناظم .. والزم بنا النوعين لا لسبب :: لاحرز ذلك
وعكس ذلك انه قد يعبر عن بعضها باسم فيبنى لسد مسد المبني كغير المعبر
به عن صوت فعل عن لا وبنى صوتا مع ضم الصنبتين فيه الكماع لانه عبر زد صريح
قال الشاعر * دعا مانعا الوصل فقالت موه * وحركت لي راسها بالنغض *
لاكن قول الشارح قاجوت بضم الجيم خطا وانما هو بفتحها وقوله لدعاء الابل ب
لشربها فيه انما قوله في حكاية في القاموس وجزم فيه بانه زجر فتلك الا خير
وعد وهو مفتوح الامر فيما للدعاء ايضا وقوله في جوب زجر للابل ذكر في القاموس
انه وضع للجمل نفسه ثم كثر فصار زجرا له فانه قال والجوب الجزء والوقفة
الواق قال والجمل ثم كثر حتى صار زجرا له فقالوا جوب مثلثة البلاد وجاب بتثر
ه وعليه فالاشرح قوله كما رعت بالجوب لا يلزم ان يكون اعرابا وانما الفتح
فهو بناء مطلقا لا كدخول العلية وهو حكاية لجوب المجرد مشكل الا ان يقال
انفعلا زادي

(فصل في نوني التوكيد) *

قوله للتوكيد الفعل نونان عبارته تفيد الحصر كعبارة الناظم على حصر
لا فيهما غول وافقا :: افا ليل اخضروا السود * الشاخص بقرتك السيوفا *
فما اندرك في الضرورة ونزله جراه هو عليه شبه الوصف للفعل قوله ثقيلة
وخفيفة فسال البصريون كل اصل لتخالف بعض احكامها والكوفيون الثقيلة اصل
اما لان الخفيفة مختصرة منها كما قيل في مذ انها مختصرة من منذ واما لان
الثقيلة اشد تاكيدا واختار السعد في شرح العزي اصالة الخفيفة لان التاكيد
بالثقيلة اقوى فيعدل اليها لزيادة التاكيد وقد يعلل اصالة الخفيفة بان
البساطة اصل التركيب قوله ويؤكدان الامر مطلقا المراد بالامر فعل
الامر اصطلاحا فيخرج افعل في التعجب لانه ماض اصطلاحا وشمل قوله ::
فامر به مطول مرو امرسلا :: ويدخل الجامد نحو هلمن على لغة تميم من ابراز
الضمائر فيها وبنحو تعلم وهب ودع وذر فقال :: تعلمن بها العشر اتم ذا انسي ::
ويدخل الدعاء نحو :: فانزلن سكينة علينا :: ولا يدخل المضارع ذو السلاع

خلافا للشارح لأنه من أفراد المضارع الطلبي وسيأتي في قوله ولا يؤكد بهما
الماضي مطلقا أي ولا المستقبل معنى في نحو رأى زيدا أو ضربن زيدا كما في الغريب فاقتا ادركن
اعركم الرجال وعرفتم :: دامن سعدك لو رحمت متيما :: لولاك لم يك للصبا
جانحا :: وكلام الشارح يوهم أن ذلك مقيس أو كثير وليس كذلك فقوله وأما
المضارع قبله فالآن أي التوكيد بهما الآن حسن والتوكيد بهما في جميع ما
لا يكون إلا مستقبلا وعلى ذلك حمل ابن الناظم وغيره قوله آتيا والحق
أن معناه واردا أو جاء بذا الطلب، ويلزم من كونه ذا طلب أو شرطا إلا
أو غيرهما استقباليه فلا حاجة الى شرط الاستقباليه فيهما وإنما يحتاج
الى اشتراطها في جواب القسم ومن صرح بذلك في قوله مستقبلا ولو كان
آتيا معناه مستقبلا لكان تصريحه بالاستقبالية في جواب القسم
تكرارا إذ التصريح بما هو من بعض العام يحتاج الى نكتة وأيضا فمن بيان
اشتراط كونه مستقبلا في جميع الأقسام تبيان فلذا قال المصنف مقالا أن
المضارع فيها بمعنى المضي لا الاستقبال إلا أن يقال لا يؤكد حتى يراد به
الماضي الاستقبال ومن في الزجر إلا بمعنى الاستقبال أو للاستمرار التجردي
بقوله :: يحسبه الجاهل ما لم يعلما :: شيخا أي [illegible] وموانه
يحسبه الجاهل به شيخا قائما بجرت له علم فاعلم [illegible] أن المعنى ليس
على المضي قوله بفاصل يشمل معمول الجواب وقد وحرف التنفيس بالشرط
في الحقيقة خمسة كونه مثبتا ومستقبلا وأن يكون [illegible] في تنفيس
وأن لا يفصل بقد ولا بغير معموله فاجتمعت مع الثلاثة الأخيرة في واحد
وهو أن يكون غير مفصول من اللام بفاصل وقد صرح به الناظم فقال

* أو مثبتا في قسم مستقبلا * باللام فيه [illegible] وقولا *

ويجعل قوله أولا آتيا بمعنى مستقبلا فلا يحتاج الى التصريح به هنا ويؤخذ
منه اشتراطه في المعروف بلم وما الزائدة فلا يؤكد في نحو [illegible] ما احتيط
وقد أشار في الكافية الى اشتراط الخلو من حرف التنفيس ومن تقديم المعمول
بقوله * قائم بكر معموله مفردا له * كذا اللذين [illegible] وقسما *
* أو يقترن بحرف تنفيس كذا * [illegible] *

قوله إذا كان مستقبلا وأما قوله

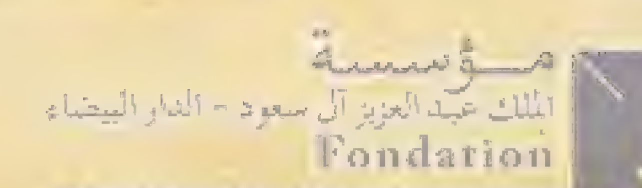
* قالت لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا *

فشاذ فقوله كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة على القسم مع أن جواب القسم
خبر وأقسم إنشاء فالجواب أن اللام لمجرد التأكيد أو هي لام الابتداء دخلت
على مبتدإ محذوف أي لأنا أقسم والمنع من جهة البيت بين هـ وقد يرد المنع مطلقا
البيت الذي أنشدته فتح والمانع في الآية على قراءة ابن كثير كون الفعل إنشاء
لا كونه حالا فقوله ولسوف يعطيك ربك فترضى مثله المفصول بقد

كقوله * لقد أقوم مقاما لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل *

ثم إنه لا بد عند البصريين من اللام مع النون بالشروط المذكورة وأجاز
الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر فقوله وقيل يختص بالضرورة هو
قول المبرد والزجاج فقوله التي لم تشبه بأن التركيبية صفة أي بزيد وهي
بين ليخرج نحو حكاية من ربما تفعلن وذلك فإنه نادر وهو أقل من القليل
لأن الفعل بعدها ماض معنى ولا يكون ذكما قال في شرح الكافية بل جعله
بعضهم ضرورة وقد رده فإن النون من حكاية من وأما التوكيد بعد ما الزائدة
التي لم تشبه بربما فإنه كثير كما قال في الكافية :: وشاع بعد ما مزيدة
أن يؤم :: كقوله في عضة ما ينبتن شكيرها :: فما يحمد ما وارد وقال في شرحها
وأكثر هذا التأكيد بعد ما الزائدة لشبهها بلام القسم كما قال س وأما
جعله في الخلاصة قليلا بالنسبة للمواضع السابقة فلا ينافي شيوعه
بالنظر إلى ذاته وكذا يقال في اهـ وقال بعضهم لا يقاس على قلوب دبيه من
الأمثال فقوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة [illegible] بناء على أن لا نافية
والجملة صفة فتنة وسوغ التأكيد شبه النافية بالناهية لفظا ومعنى
من جهة الدلالة على الطلب وهذا قول ابن جني وتبعه الناظم وغيره والجمهور
قالوا التوكيد بعد لا النافية خاص بالضرورة ثم اختلفوا في تأويل الآية
فقيل ناهية والجملة محكية بقول محذوف صفة لفتنة على حد جاءوا
بمذق هل رأيت الذئب قط :: وإضمار القول شائع كثير والمعنى اتقوا فتنة
أن تصيب الظالم بالإصابة وأمرت بالتعميم والفعل المنهي عنه [illegible]

للغائبة والتاء للتأنيث لا للخطاب فمع كون المخاطب غير المشار إليه
بفعل النهي كما تقول لا يكرمنكم زيد خاصة ويجوز أن يكون المعنى معمولا
فيما لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم خاصة فعدل عن التعرض إلى النهي عن
إصابة الفتنة إقامة للمسبب مقام السبب لأن التعرض سبب للإصابة
وهي مسببة عنه فأسند الشيء وأسند المسبب إلى فاعله يعني أسندت
الإصابة إلى فاعلها الأصلي وهو الفتنة وهذا لا يختلف قبل العدول وبعده
فلا فائدة لذكره فإن ذكره فسوقه والذين ظلموا على هذا من وضع
الظاهر موضع المضمر والأصل لا تصيبنكم على أنه خطاب للمتعرضين لا
لزيادة التسجيل عليهم بالظلم لتعرضهم للفتنة فإن التعرض لها ظلم ثم بين
الذين ظلموا بالخاصة كشيء بيانية وليست للتبعيض لئلا يقتضي أن
المتعرضين بعضهم ظالم وبعضهم غير ظالم مع أن التعرض نفسه ظلم
فلا يكون المتعرضون إلا ظالمين وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين
ويجوز على هذا الوجه وهو أن يكون نهيا عن المسبب وإرادة النهي عن
السبب أن تكون الجملة في موضع الصفة فتكون بتأويل لا تعوا أو بدل
اشتمال منه على حد: أقول له ارحل لا تقيمن عندنا .: أو مبتدأ بغير لا
وبانتفاء الفتنة وقيل لا تصيبن دعاء وقيل جواب قسم مثبت والأصل
لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره فمطلت اللام وضعف بأن الإشباع
بابه الشعر وقيل جواب قسم منفي ودخلت النون تشبيها بالموجب كقوله
: تالله لا يحمدن المرء مجتنبا .: وهو تخريج على شاذ أو ضرورة وقال
الفراء هو جواب الأمر كقولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا ناهية وهذا
لا يخرج عن المذهب لأن من منع التوكيد بعدها فيعقده بالجواب وغيره
وجعلها في قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان ناهية ويجوز
فإذا ذهب إليه الناظم وغيره من جواز التوكيد بغير لا مع أنهما لم تلي
الفعل بمعموله كقوله .: فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه .: أنشده أحمد بن يحيى
أو مبتدأ كقوله .: فلا الجارة الدنيا بها تلحينها .: ولا الضيف عنها
إن أناخ محول .: فإنما أحق بجواز توكيده ونص بعضهم على أن التوكيد



ثم الفصل ضرورة فقوله صرى ابنه أي نشو صغار ابنه وبنيته والتنكير الغض الطري
من القضبان والورق والشوك قبل أن يترعرع ويغلظ وهو أعم من قول الصحاح ما ينبت من
الشجرة من أصلها فقوله قليلا حبه البيت جعل بعضهم ناميه نامية وقال هو نادر
أو ضرورة ويجوز للناظم أن يريد الناظم بالنامية أو الزائدة قال وبه تقطع ابنه وعلى
أنهما نامية في البيت يلزم تقديم معمول من صفو لهما عليهما ضرورة أي فليحتمل وارث بسبب
ذلك أو يراد صغار قليلا أو حبا قليلا فضلا عن الكثير وزعم الشراح أنه قد يزاد ذو نفا على معنى
النفي في هذا وأخواته ولا معنى لذلك إذ لا نفي في قوله :: ومن عضة ما ينبتن شكيرها ولا بد
يعني فإن ينبتن في ينبتن ما يلفظ والياء فالنون الأولى وهو بفتح الفوقية وسكون الخاء
المعجمة وفتح الفوقية وكسر النون الأولى مشددة وفتح الثانية مشددة وهو تفتعلن
مبنيا للمفعول من الخنس وهو البكاء في الأنف قاله الخليل تختنين بنونين قبل ياء
المخاطبة آخرهما ضمير الكلمة المفتوحة لأنها قبلها آخر المضارع المبني للمفعول والثانية
لام الكلمة أدغمت الأولى في الثانية ثم أكد بالنون المشددة تحذف نون الرفع لتوالي
الأمثال ثم ياء المخاطبة للساكنين وبقيت الكسرة دليلا عليها ثم وقف بهاء السكت
وأنشد هذا البيت بعضهم النفي في بيت حاتم وجعله مقابلا بجعل قد لم يذكر ذلك
غيره وهو الصواب وقبل بيت حاتم

* أهن للذي تهوى التلاد فإنه ... إذا مت كان المال نهبا مقسما *

قوله الغالبة أن يكون أقل ثم يميز الناظم بين القليل والأول بل حكم بالقلة أيضا إذ
لمن النظم قوله بعد لم جعل نفي بعد ما ضرورة لأن الفعل معها ماضي المعنى كما لم يذكره
بعد بعدما في شرح الكافية وهو بعد ربما أشبه وقد يشبه لم وإن كانت تقلب المضارع
للمضي لأنه قد يكون قد وضع للماضي مستقبلا بالقرائن ومنه فانعش فيه لأبي بكر قوله
تأمل بعلها لا يلزم أن يكون مؤكدا لجواز أن يكون منصوبا بعد من ينصب بلم كما حكاه
اللحياني وعليه قراءة ألم نشرح بفتح الحاء وقوله

* في أي يومي من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر *

وتخريجها على حذف النون الخفيفة زيادة لا تشذ على شذوذ أدنيه توكيد المضارع بعد لم
وحذفها لغير علة مع أن نشرح ما قد تقدم وزيادة تتمة ذلك إن شاء الله في الجوازم قوله
ثم يقتضي مبنى للمفعول أي يرجع وتنازعه تنبيه من إضافة المصدر للفاعل وتنبيه

التركيب

من باطلة وقد خالف كلام الموضح كالنظم شرط إن المجردة من ما وشرط غيرها وجوابه
ولا يختص ذلك بالضرورة عند الناظم لأنه قال في التسهيل وقد يلحق جواب الشرط
اختيارا ولم يعين لحاقها بشرط غير إما بالضرورة ونص غيره على أن لحاقها لشرط غير
إما ولجواب الشرط مطلقا ضرورة ومن لحاقها للجواب قوله

* فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ** ومهما تشأ منه فزارة تمنعا *

فالثاني وهو قليل في الشعر وقوله ** حريبا منتوفا بإبط الخبر مقنعا *

وجاء التوكيد في غيرهما ذكره في التسهيل والناظم وهو من نوادر الضرورة كقوله

* ليت شعري وأشعرن إذا ما ** قربوها منشورة ودعيت *
* أإلى الفوز أم على إذا ما ** حوسبت إني على الحساب مقيت *

وضمير قربوها للصحف لا للأعمال قوله بفتح أي بفتح بناء للتركيب أو فتح تخلص من سكونين
وهما قولان يحتملهما قول الناظم افتح ونقلهما عن سيبويه وكلاهما مذهب الناظم
انتهى بناء وحكى الفراء أنه الصحيح ولا فرق في الفتح بين الصحيح والمعتل نحو اغزون وارمين
واسعين بقلب الألف ياء ولغة فزارة حذف الياء بعد الكسرة كقوله

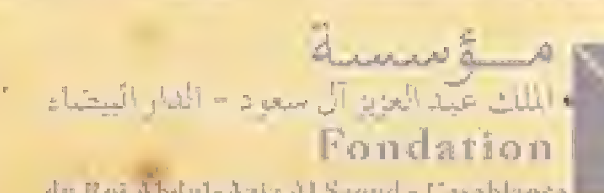
* وابكن عيشا تولى بعد جدته ** طابت أصائله في ذلك البلد *

وقوله أيضا ولا تقاسن بعدي الهم والجزعا * قوله إن يكون مستترا أي إن يكون المؤكد
مستترا ولا يلتبس تضمين المضارع مما بعد الشرواي فلذا الأمر تنقلب منه قوله
يجب حذفه إن كان ياء أو واوا نحو ولا يصدنك ولا تخافن يا هند وحكم المعتل بالواو أو
الياء كالصحيح في حذف واو الضمير وياءه لكن بعد حذف الواو والياء اللذين هما آخر
الفعل أيضا ويجعل الحركة المجانسة على ما قبل آخر الفعل وحذف آخر الفعل يجيء
واو الضمير وياءه لا من تحاور التوكيد بالنون فلزم بذكر الناظم هنا نحو اغزن
قادريا زيدون وقينه ولتعلن عملا كبيرا ونحو اغزن وارمن يا هند قال قلت
المعتل بالألف يحذف الضمير إذا رفع الواو والياء مطلقا سوادا أم لا يحتسر
اسعوا اسعي يا هند فليس حذفهما من مقتضيات نون التوكيد أيضا ومن تعرض الناظم
والموضح لحذفهما قلت إنما تعرضا لذلك ليتبينا حكمهما في ذكر الآن فلحقها
كل فعل غير الواو والياء وليتنبها على ذلك بقاء الواو والياء بعد حذف الألف
وتحريكهما بالحركة المجانسة فعلم أن المعتل بالألف يوافق الصحيح بعد قلب

الفعل بياء ان لم يسند للواو والياء بأن اسند لظاهر او مضمر مستتر او الف او نون
اناث فإن اسند للواو والياء حذف آخر الفعل وثبتا في الصحيح والمعتل بالواو والياء
تغزون وترمين فما قبلهما بحسبهما سواء كان ما قبلهما آخر الفعل وذلك في الصحيح
او ما قبل آخره وذلك في المعتل بالواو والياء بعد حذفهما واجاز الكوفيون حذف ياء
الجملة كتبتة بعد حذف الالف فتقول في اخشين يا هند اخشي قال الفراء ومن لغة طيء
وحكم الواو الزائد هو علامة كحكم الضمير في جميع ما ذكر فتقول في مثل قال يغزو الزيدون
وتثبت مضموما في نحو هل تخشون العدو وكذا الياء فلا تحذف في نحو هل يغزو قلوب
الزيدان وهل تخشين العدو واما الياء فلا تكون علامة البتة فهنا لا تكون الا
المخاطب ومن ثم ذلك ضمير فتقول في ذلك وحكم الواو والياء اللذين هما علامة كحكم
الضمير ومن ثم ضمير رافع في الياء فان قلت تكون علامة اذا جعل الفاعل ضميرا
بارزا نحو هل تقومين انت وهل تخشين انت قلنا المتصل هنا توكيد لا فاعل عند الجميع
ولم يذكر في باب الفاعل فيمن يلحق الفعل العلامة الا الف الاثنين وواو الجمع
ونون الاناث دون ياء الجملة كتبتة فتلك اللغة انما هي في موضع يرد فيه الفعل على
غير يقع وما اسند الى الجملة كتبتة لا يرد غير انها تلك اللغة قولهم في يبغي النون
ساكنة وكذا الكوفيون وهذا هو الذي يدل عليه كلام ابن الذي عرف مذهب يونس وتلقاه
منه فانه قال واما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا لم
تقله العرب وليس له نظير في كلامها لانه لا يقع بعد الالف ساكن الا ان يدغم واجاب
المجيزون بانه نظير قراءة ورش وانذرتهم ام لم وان كنتم ومحياي ومماتي وقراءة الجميع
انك لا فيما جاء فيه ضمير حيي فان حذف فا نون وقولهم التقت حلقتا البطان
وهو الحزام الذي يكون للبعير وفيه حلقتان فاذا التقتا فقد تناهى الهزال وهو
مثل يضرب لمن لم الامر وتفاقم الشر لانهم لم يحذفوا فيه الف التثنية تعظيما للحادثة
فحفظوا التثنية في اللفظ المذكور وهذا المثل معروف مثل قول هرار بن الخطاب يوم الفتح

* والتقت حلقتا البطان على القوم ونودوا يا للعليم العلماء *

فخصوص باب ايراد المثل وهو معدود في البديع فكرر البيت تحذف الالف اذا يلتقي فيه
ساكنان لانكسار وزنه فان قلت اذا كان بعد الالف ما ادغم فيه المضعفة فهل يجوز
الا تبدل همزة عند سيبويه وتبدل من الهمزة لزوال العلة الا نعم فكونه نعمان



قلت نص على المنع قال أبو ح ويمكن أن يقال يجوز وكل ذلك ينبني على جواز الاعتداد
بالعارض وعدم الاعتداد به قوله مذهب يونس أنهما خفيفتان الساكنون على تخفيف النون
الشديدة بحذف الألف حذرا من التقاء الساكنين قوله ويجب كسرها تشبيها بنون
الرفع ونون الإناث أو فرارا من الياء بين مثلين لأنه كاجتماع الأمثال إذ التقدير اضربنان
الألف قوله يشركه كسر النون فيه نظر والصواب أن الخلاف هنا في شكلها
وكسرها بالإجماع والذي يظهر أن يونس يجيز السكون والكسر بعد الألف فنقل بعض
الناقلين أحد الوجهين وبعضهم الوجه الآخر قوله لا تمنع العفر البينة كذا
البينة والصواب ولا تمنع بزيادة الواو قبل لا لأن البيت من المنسرح كما يدل عليه
أخواته التي أنشدها الشيخ في كبيره وقوله أنه من التخفيف ومنه وإن كان حذف الواو
يوجب أن يكون من الخفيف المخزوم لأن السوابق واللواحق لا توافقه ولا يجوز حذف
الواو والخبن لأن المنسرح لبيت محلا له وقد ذكر من حذفها للساكن ملتقيا ثم لما
لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فالمد في ذكر وغيره وأما إن لم تكسر
للساكنين وقد كسروا التنوين لذلك مع أنه لا حظ له في الحركة أيضا نحو نساء مثلا
القوم ثم الخفيفة ان لم تقع بعد ألف فإن وقعت بعدها عند من جوزها فزعم يونس
أنها تبدل همزة وتفتح فتقول اضربان الغلام واضربنان الغلام فصار مع نون المد
نقله الغرني قال والقياس اضربا الغلام واضربن الغلام يعني بحذفها وحذف الألف
قبلها قلت لا لكن يحتمل التوكيد وكان يونس من مذهب البشر وأما الوقف عليها
عند يونس فنص سيبويه على أنهم يبدلونها الألف فيمن يقف بها ويبدل حرف الأولى
ويبقى البدل وقيل تهمز الثانية كحمراء وحكى الزجاج أيضا وتقلبه الخفش أوهم يقول
وكلام الخضراوي والزجاج نقله البرقع وزعم أن تميم يقولون للعرب ولسن كذلك وأما نحو
ليخيرين وموضع الساكنة الآن لا أدري بين قوله ثم ترجع الواو والياء لزوال التقاء
الساكنين فتقول اضربوا واضربي في الخ ويحتمل التوكيد فإن قلت أولى من ذلك أن
يقال لا يدرك بالنون إلا وصلا لا وقفا وقد قدم القول بعدم الإتيان بها أولى من أن تقول
أنني بقائح حذفتها رجع ما حذف لأجلها ولم يبق دليل عليها فلما قلنا إن لوقوعها إلى
بعد يثبت في الوقف علم أن التركيب بها غير خارج في الوصل وإن يحتمل التوكيد وفقد
لحذفها بعد الضمة والكسرة ورد المحذوف كما يحتمل في المثنى يحتمل في المعرب لأن نون

الرفع ترد أيضا تقول في الوقف على مثل تضربين بضم الباء وعلى ترمين بكسرها هل
ترمن وهل ترمن فيه وقال يونس في الفعل بأنه لا يبدل الكسرة إلى الواو والياء المخير
لا تحذف النون بل تبدل واوا بعد الواو المضمومة وياء بعد الياء المكسورة فتقول
اخشون واخشين ومثل تخشوا ومثل تخشي ومن يجعل التوكيد إما في المضارع فواضح لعدم
رجوع نون الرفع وأما في الأمر فلا تغير لعدم جزمها ويقف على الواو والياء قبلهما
بالسكون لا يشكون عارض للتوقيف فتقول اخشوا واخشي ولا يفعل يونس والخليل
ذلك خلاف ما نقله الشارح المصرح ومن أنه خلاف المنقول لشراح التسهيل وغيرهم
ونقل بعضهم عن يونس أنه يقول بإبدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة في غير
الفعل الذي يجزم فيه الواو والياء أيضا نحو مثل ترمن ومثل ترمن فيقول مثل
ترمنوا ومثل ترمني ولا يحتمل التوكيد في المضارع لعدم رد نون الرفع والمحشي لم يثبت
لم يصرح بذلك في غير الفعل المذكور ولكن يعلم القول به لمن قال بقوله فقال
وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشوا واخشي إذا أراد الخفيفة أن يقول هل ترمن جوا
بجعل الواو مكان الخفيفة وأما الخليل فقال بالإبدال واوا بعد الضمة وياء بعد
الكسرة مطلقا في الفعل وغيره ولكن خصه بلغة من يقف بالياء في النون فيقول جاء
زيد ومررت بزيد وقد تحذف لغير ساكن ولا وقف كقوله *

* اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس *

وقوله * فلا أنا لقولها من ... راجيا كما قيل قبل اليوم خالف تذكر *
الضعف ونزع عليه قراءة ألم نشرح لك مع رفع الفتح *

﴿ فصل في ما لا ينصرف ﴾

* الاسم هو من السمو بالكسر وهو العلو لأن الاسم قد علا مرتبته الفعل والحرف ويعيبه
الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل ويلزم أن يسمى الفعل غير المضارع منهم قبلا
الخلو منه وأن يسمى الحرف فيهم قبلا ويجاب بأن وجه التسمية لا يجب اطرادها كالقارورة
للزجاجة لكونها مقر الماء يعلق ولا يلزم أن يسمى كل ما هو قار قارورة ومن الاسم فيه
لغات منها التعبير ثابتة وهم فيه تنبيه التنوين وقيل الاسم فيه التنوين
الاسم فيه وقال الناظم الأعراب تقول مثلا اسم إذا نونته قيل فقيل يلزم أن لا
يسمى نحو الرجل وغلام زيد منهم قبلا قلنا فيه معا قبل التنوين وخلفه فكأنه

كيف

مثل

والمبالغة

واستقلاله

زائد

فيه أو في صيغة إذا رد له فإنه منصرف أي زمع كأن المنصرف رجع عن شبه الفعل أو في
لانه زاد فيه الى جهات لاستكماله الحركات ودخوله التنوين وعدمه ولذلك يسمى
المنصرف بالمجرى لانه اجري في المجاري المتعددة في بالنسبة لغير المنصرف ولا يلزم أن
يكون الجمع بألف وتاء غير منصرف لعدم استكماله الحركات لان وجه التسمية لا
يجب اطراده وكذا لا يلزم ان يكون نحو بالافضل وبأفضلكم منصرفا لان وجه التسمية
لا يجب اطراده اذ الظاهر انه اختلف هل يسمى منصرفا فقالوا لنقصه ان ذهبت اخرى
العلميين بال أو الاضافة منصرف وابن قلا

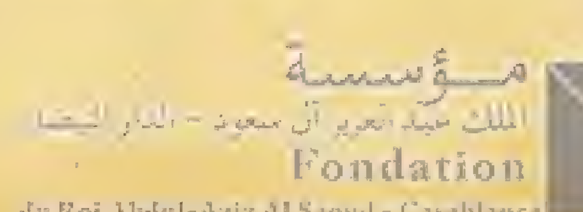
وقال زاده الشريف الصرف

يعني التقلب راجع لاستيفاء الحركات والتنوين فليس وهما زائدا على ما تقدم قوله
ان اشبه الفعل في اشتماله على فرعية لفظية وفرعية معنوية على وجه مخصوص
كالفعل فان فيه فرعية لفظية في موازنته للفعل كمضارع فرح وعلم وفرعية معنوية
وهي الوصفية اي الدلالة على الذات بغير معنى فيها فان الاصل في الاسم ان يدل على
معنى واحد لا على شيئين الذات والوصف القائم بها وكأحمر فان فيه فرعية لفظية
في موازنته للفعل المضارع المذكور ومعنوية لان العلمية فرع التنكير بل التعريف في
قيل فرع التنكير اذ الاصل في الاسم عدم الاختصاص

دون غيره من كتاب

الفعل فيه فرعيتان عن الاسم لفظية وهي اشتقاقه منه بناء على ان المصدر أصل
الفعل كما هو مذهب جمهور البصريين ومعنوية وهي احتياجه الى الفاعل في الاسناد وليس
المراد بشبه الاسم بالفعل اشتماله على فرعيتي الفعل بعينهما بل اشتماله على
مطلق فرعيتين لفظية ومعنوية أو ما يقوم مقامهما ثم لما كان الفعل لا يقبل
تنوينا منع منه الاسم الشبيه به تحقيقا للشبه ولما كان الفعل ايضا لا يدخله جر
ولم يقبله منع الاسم الشبيه به من الجر جملة لان عوامله تطلبه وتدخل عليه
فجعل جره في صورة النصب حتى يصير كأنه غير مجرور لان الجر اذا كان في صورة النصب
فكأنه نصب والفعل يقبل النصب فلم يكن شبيهه على صورة شبيهه ولم يحمل الجر
على الرفع بل على النصب لاشتراكهما في انهما اعراب الفضلات وقلة تبعهما والرفع
اعراب العمد كما حمل نصب المثنى وجمع المذكر الصحيح على جرهما للاشتراك في الفضلية أيضا
وقيل لما منع التنوين منع الكسر لئلا يتوهم انه مضاف للياء محذوفة اكتفاء
بالكسرة وقيل لئلا يتوهم انه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين

أو



او ان او اين اضافة وهذا الخلاف على الخلاف في الصرف هل هو التنوين والجر بالكسرة معا
وهو للزجاج والرماني او هو تنوين التمكين فقط كما درج عليه الناظم ويتبعه الجر
بالكسرة فمنع الصرف هو سلب التنوين والجر بالكسرة او سلب التنوين ويتبعه سلب
الجر بالكسرة في الفعل وهذا يدل على أن مدلول التنوين مغاير الخلو من الشبهين بالمكاب — فعة
وعلى الامكنية بالالتزام وتنوين التمكين مركب اضافي علم في عرف النحاة لهذا النوع
من التنوين فلا يقال هو ابدا تنوين الامكنية او تنوين التمكن لان الاعلام المركبة
لا يلزم فيها تبعية مدلولها العلمي لمفهومها التركيبي فتولسته ويستثنى من ذلك
نحو مسلمات وكذا المثنى وجمع المذكر السالم فانها منصرفة عند الاكثر لانه لا
واسطة عندهم في الاسم المعرب بين المنصرف وغير المنصرف ولا شك ان المثنى
وجمعي التصحيح لا توصف بانها لا تنصرف فوجب ان توصف بانها منصرفة وذهب
الفارسي وابن جني الى ان الثلاثة لا منصرفة ولا غير منصرفة لفقد التنوين المذكور
ولفقد علة منع الصرف وكذا المعرف بال او الاضافة واسطة عندهما لفقد التنوين
ولفقد السبب واذا كان المثنى وجمعا التصحيح منصرفة عند الاكثر وقد فقد التنوين
المسمى بالصرف فاما ان يثبت الانصراف بالانصراف بدون وجود الصرف فيلزم الاشتقاق
من اسم معنى لما لم يقم به ذلك المعنى وهو ممنوع كما كلام القائم على الجامل وهذا — لك
رد على المعتزلة في نفيهم صفات المعاني عن الذات واثباتهم الاسماء المشتقة
منها واما ان يكون الصرف شيئا اخر غير التنوين المذكور فلا يكون تعريفه بالتنوين
المذكور جامعا وقد اختار رضي قول الربعي وجار الله ان تنوين الجمع بالالف والتاء
للصرف وانه انما لم يسقط مع العلمية في نحو فاذا افضتم من عرفات فمن الحكاية
حال الجمعية فلو سقط لتبعته الكسرة فيصير الجر كالعدم والفرض في الجمع ان
يكون مجرورا ونكيرها ما ذكروه في التنوين المحكي جمعا وله كله علما للشخص فانه
ثبتت مع العلمية حكاية فقال في المغني تعقيبا ذكره عن ابن الخباز وهذا اعتذار — ى
منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وكذا يقول
كان التنوين في الجمع للصرف فيلزمه بعد العلمية حكاية لحال الجمع بعد التسمية
فالذي كان قبل التسمية هو تنوين التمكين ثبت بعدها ولكنا ان نقول تنوين الجمع
بالالف والتاء للصرف والمقابلة معا كما قال رضي في تنوين نحو رجل انه للتمكين

والتنكير معًا فقال وأما نحو أن ومنعوا أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معًا فرق
حرف يجيء فأما عرفتين كالألف والواو في نحو مسلمان ومسلمون أي فإنهما أفادتا
الرفع والتثنية والجمع وقيل في الجمع بالألف والتاء تنوين مقابل للنون والتنوين المذكور
المذكور للمقابلة وفيه أن المقابل لا يكفي في كون الاسم منصرفا فلا فرق فالأولى بقية فيه تنوين
تمكن رابط كما قال في باب الإضافة وعلى القول بأنه اسم فهو التنوين الخاص بالاسم الشامل
للأقسام الأربعة فلا إشكال في كون الجمع المذكور منصرفا فلا يكون في نحو عرفة وإذ حين
يومئذ منصرفا فلا انفك وذلك خلاف المشهور فالكلام على التنوين الشامل للأقسام
الأربعة اصطلاح آخر غير مشهور ولذلك لم يعرج عليه الناظم متبوعا ودرج عليه في
شرح الكافية ونسبه ابن معط والى سيبويه وأما المثنى والجمع على حده فيهما نون
فائدة مع التنوين في المعنى الشامل لأقسام التنوين وهو الدلالة على تمام الاسم وانفصاله
عما بعده كما أشار إليه هنا ولذا تحذف للإضافة وقيل بعد علامة الإعراب كالتنوين لا
أنها ثبتت مع الألف واللام في الوقف بخلاف التنوين لأنها أقوى منه لحركتها فالصحيح مثل
التنوين المذكور أو ما يقوم مقامه من النون المذكورة وقد يدخلها الناظم وغيره في حد
الاسم اقتصارا على ما هو الأصل وتركها للدخيل قوله لعلة وأمرانه فمنهم ابن
الحاجب موانع الصرف إجمالا في بيتين ذكرهما في كافيته فقال

* عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب *
* والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب *

قوله واصرفا لو مثل بأشياء كان أنسب بقوله أسماء كما نقول ومثل به للجمع
أسماء ومنه قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وكونه جمعا على أنه للنا تبعا لما هو عليه بعض
الأقوال فيه فقد ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى أنه فعلاء ككرماء وأصله شيئاء
فاستثقلوا همزتين بينهما ألف فقلبوا بتقديم لام الكلمة على الفاء فصار أشياء
ووزنه لفعاء وذهب الأخفش إلى أنه جمع محذوف العين وأصله أشيئاء بوزن أفعلاء
جمع على غير الواحد المستعمل كشعراء وشعراء فإنه جمع على غير واحد لأن فاعلا لا
يجمع على فعلاء كذا في القاموس وقيل عن الأخفش أنه جمع شيء كهين أو شيء كصديق
ثم خفف الجمع بإبدال الهمزة الأولى ياء لانكسار ما قبلها فالتقت ياءان فحذفت عين
الكلمة من الجمع كما حذفت من المفرد إذ حذفت منه الياء المتحركة وقيل محذوف اللام

فالأول

في الأصل أشيئا فاستثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت حركتها الهمزة
الواليا وعزيت قال في القاموس وأما الكسائي فيرى أنها أفعال كفرخ وأفراخ تركوا
صرفها لكثرة الاستعمال ولأنها شبيهة بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت
كخضراء وخضراوات فحينئذ لا يلزم أن لا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم
يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء وقد نظم بعضهم أكثر ما ذكرناه في قصيدة من بحر
الخفيف فقال * لفظ أشياء غير منصرف ما * واختلفت في توجيهه الآراء *

* قرر البصري يونس خلفهم * مثل الخليل أن أصله شيئاء *
* قدمت لامه على الفاء والعين * جميعا فوزنه لفعاء *
* وعلى ذا فليس جمعا بل أشياء * اسم جمع نظيره طرفاء *
* وارتضى الأخفش الرضي أنه * أشياء وزنا وأصله أشيئاء *
* جمعوا أشيئا على فعيل كما قد * قيل في جمع هين أهوناء *
* زال عينا لها وأبدل لام الجمع * ياء وذا به ابن بسراء *
* وروى بعضهم أن الياء حازت * شكل همز فوزنه أفعلاء *
* وعلى ذلك وجه منهم مرجح * باد والبس جبيه خفاء *
* وروى الكوفيون خلفهم مثل * الكسائي قائلا لا انتفاء *
* أن أفعال وزنه وتكثر * الفرد والجمع والفقيد ولا إجفاء *
* عملوا في منع صرفه فعلى * فعلاء إذ يشبه فعلاء *
* ونقل ذا الحمل كالتلبيه * ألف عند نصر جمع وتاء *

تنبيهان الأول اسنادهم الجر إلى التأنيث في قولهم ألف التأنيث الممدودة
اسناد مجازي لأن الممدود ما قبلها بالعرض كما مر في قبل الآخر في نحو سحاب وكتاب
وغراب فلما زيدت قبلها ألف انقلبت هي همزة وكذا اسناد القصر إليها في قولهم ألف
التأنيث المقصورة مجاز إذ المقصور ما قبلها الثانية ذكروا أن ألف التأنيث قامت مقام
علتين لأن التأنيث علة لفظية ولزومها الكلمة بحيث تعتبر بجزء لا ينفك منها مقيدة
منزلة علة أخرى كالمعنوية لتنزيله منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه وعكس ابن
الناظم هذا فجعل فرعية اللفظ لزوم الزيادة لإشعاره بأنها من أصول الاسم وفرعية
المعنى لدلالته على التأنيث وفيه أنهم جعلوا التأنيث مع العلمية فرعية لفظية

لا معنوية وأما قولهم في نحو زينب تأنيثه معنوي فباعتبار سقوط العلامة لفظا
وأيضا الفرعية المعنوية عندهم لا تكون إلا الوصفية أو العلمية فنحو غضبى
إذا سميت به رخم حبلوى على لغة الاستقلال لم فتح لأن الألف منقلبة عن واو وحبلوى
لا التأنيث لأن ألف التأنيث المقصورة غير منقلبة عن شيء ولو سميت بكلتي من نحو
كلتا الجنتين منعت لأن ألفه للتأنيث فإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتا
فا رتبها على لغة كنانة صرفت لأن ألفها منقلبة فليست للتأنيث قوله الثالث
الجمع المتوازن لمفاعل أو لمفاعيل ذكره عقب ألف التأنيث ولم يوخره كالتكميل
تنبيها عليه لأنه كألف التأنيث في استقلاله بالمنع لقيام جمعيته مقام علتين
إذ فيه الجمعية فرعية لفظية ولزومها مثل ألف الاسماء العربية فأشبهت العلمية
في اللزوم وهي معنوية وأمثلة ثلاث ورباع ومثوا الزيد الفوربا عينه ورجل سناج أشبه
كهوبل وحمار حزاب أي غليظ قصير بسيراذ وأما متوازن وسراويل علمين فمنقولان
عن الجمع كمنابلة وكذا براقش لعلها برذة السوان وهو علم جنس واسم جنس عند من
يجوز النقل في أسماء الأجناس وأورد ابن الحاجب أن أفعالا وأفعلا لا يكونان في
المفردات وأجيب بأنهم قالوا شرب قوله كدراهم ودنانير نبه
بتمثيله بهما على أن مراد الناظم بشبه مفاعل أو مفاعيل ما وافقهما في الهيئة
في الوزن فلا يلزم كون الأول ميما بل الضابط أن يكون مفتوح الأول ثالثه ألف
غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة
أوسطها ساكن غير منوي به وما بعده الانفصال وخرج بقيد الشرط الغبود وتقاسيم
وخرج بتغيير أوسط الثلاثة التي بعد الألف بكونه ساكنا نحو صياقلة وموازنة
وزرانية جمع زونيق وطواغيت ذم السفينة فإنها تنصرف لأن لها نظيرا في الأفراد
كطواعية وكراهية ولذا قال المرادي في المقاصد النحوية وهي الرابعة والعشرون
وأنها تاء إذا لحقت أقاصت النقل وأطلقت المنقول وفسر ذلك بالتاء اللاحقة لهذا
الجمع كصيارفة فإنها صيرته ذا نظير في الأفراد كرفاهية فخف بهذا الثقل وهما
واستثناه كون ما بعد الألف مكسورا لفظا أو تقديرا لإخراج نحو عبال وهي لا تقال
وأمرينا عبالة وهو نوع من الشجر والجمهور وذهب الزجاج إلى أنه ذا ياء لا يشترط فأجاز
في جمع منبع وهو العجل التغيير أنه لبنان بالإدغام قالوا وأصل البناء عند الشكور

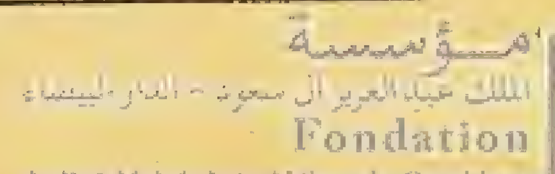


ولولا ذلك لاكتفى بهما فظلت مبانيا لكلا فيها وفيه نظر اذ لا نسلم ان اصلها السكون
لانه لم يرد بعد الف هذا الجمع في غير محل الادغام الا مكسورا وانما اصله الكسر
فبنى تخفيفا ولا نسلم حينئذ مبانى بالادغام بل الواجب مبانا باقواسه فتخفيف
كسرته فتحة هذا الوجه غير مختار نقول النظم كالجوار فانه قيل لا يجوز ومثال حمقو
حال من ذا الاشتغال الذي هو منصوب على الاشتغال بمحذوف يفسره اجراه على المختار
من نصب الاسم السابق المشغول عنه قبل بطلب كطلب وان رفع ذو كلا حالا من
المبتدأ او مرفوعا اجراه مفرقا على محله وعلى كل حال فمحقوق خبر اه والمقتل منه حال
كونه شبيها بالجوار في بقاء كسرته ما نقص الا في حالة وعدم ابداله بفتحة
اجراه كفاعل في الرفع والجر اذا انحرف بالاداة عن التجرد من ال والاضافة وتنوينه لاجل
كل الوجوه فان علامة جره مختلفة اذ هي في المشبه فتحة نائبة عن الكسرة على
ما هو غير المنصرف وهي مقدرة وان كانت خفيفة في نفسها لنيابتها عن الكسرة
الثقيلة ونائب الثقيل ثقيل وهي غير ثابتة فكم من مقدرة تخفيفا ولولا ذلك لظهرت
ولم تحذف الياء كما في حالة النصب نحو يسير وايضا فالتالي وفي المشبه به الكسرة
المقدرة على الاصل وتنوينهما مختلف فانه في المشبه به تنوين صرف وفي المشبه
تنوين عوض لا تمكين خلافا للاخفش في انه صرف لصيرورة الاسم بعد حذف الياء
بوزن سلام وكلام لان الياء منوية فهي كالثابتة لفظا ولم تحذف نسيا بدليل ان
الاعراب لم ينتقل لما قبلها ووجه الحذف والتعويض ما ذكره في شرح الكافية من ان
ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفا اكتفاء عنها بالكسرة التي قبلها نحو المتعال
والمنقوص الذي لا ينصرف اثقل فالذي هو اولى به من الحذف فكان جديرا بالاول لئلا
فيكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم وبني عليه ان يقول
حذف ذلك الحذف في حالة الخلو من ال والاضافة لينال تعويض التنوين الذي لا يكون
معهما فتتقى بنية الجمع فانية لفظا لتيسير التنوين مسد الياء فان قلت لا يحصل
التخفيف المقصود اذ انتقص حرف وزيد حرف قلنا التنوين اخف لانه ليس جزءا ولا
يجزئ فالنقص من الكلمة للتخفيف بان نحمله غاية انه مزيد على الكلمة لا يعد
فهو كلمة برأسها ومحل ما بين الخلاف غير التعويض ومن المعنى الجامع لاستلزام التنوين
من ال لانه علم تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها وذهب الزجاج والمبرد في المشهور

ثم

لظهرت

فمنعه انواه التنوين عوض من حركة البناء ثم حذفت للساكنين وَرُدَّ بأنه لو كان كذلك
لعوض من حركة الياء بأولى من تعويضه من حركة البناء لأن الياء في نحو موسى
لا تقبل الحركة بحال وتلحق مع الكسر تنوين الترنم كذا قيل ويقال أن يقول التعويض هنا
يتكرر وجوده في الجملة أولى منه عما لا يتكرر وجوده لأن ما يؤمن منه مدخول فيه على
القطع وانما لم يدخل مع الساكنين فانما التنوين وأما تنوين الترنم فدخل معهما لانه نون
في الحقيقة لا تنوين كما مر في أول الكتاب وذهب المبرد في غير المشهور عنه الى أن
في قال اليمن تنوينا مقدرا بدل الرجوع لغة الضرورة والتناسب ممكوفا انه
في نحو جوار وغواش يحكم الموجود وحذفوا الياء لتوهم الساكنين ثم عوضوا عنها
التنوين وَرُدَّ بأن الحذف للساكن المقدر لا نظير له في كلامهم وقال الشيرازي في الاعلال
سابق على منع الصرف فالأصل جواري بالتنوين فأعل بحذف الياء للساكنين
ثم حذف تنوينه لمنع الصرف ثم خافوا رجوع الياء فعوضوا منها تنوينا آخر وهذا تقتضي
كلام غيره فا ذكره الموضح كالناظم من أن الجمع المعتل تحذف ياؤه وينون رفعا وجرا فتبقى
علامته نص عليه الناظم وغيره وقد ذكره ابو علي أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا
تحذف ياؤه ولا ينون ويجر بفتحة كالصحيح وهم وانما قالوا ذلك في العلم وباقية بياء
أواخر الباب فقوله وسراويل ممنوع من الصرف كما جزم لزوم منعه وهو معنى قول
الناظم عموم المنع ولو قال لزوم المنع كان اظهر وفيه رد على ابن الحاجب اذ جعل المنع فيه
أكثريا فانه قال اذ الصرف فيه لغة وهو الاكثر فقيل أعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع
حكمي سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ولا اكر فالتعبير لا وجه لا نكاره على ابن
الحاجب وقد نقل الصرف وصوبه قلت من ثم نقله الاخفش عن بعض العرب كما في ذوي
قيل وجه لا نكاره ونبه المغاربة النحوية وان اسم بينه نين مفرد حازم وجمع فلازم خشم
تشبيه بسراويل وقال قال بعضهم هو واحد وجمعه سراويلات وحكى عن ثمة الحكم بانه
ثان وقيل جمعه سروال كشمائل وشمال وقال فلت سلم لم يجعلوه محمولا على موازنه
على القول بانه عربي كما جعلوه كذلك على القول بانه أعجمي بل اختلفوا التي تقديره جمعا
ولم يثبت مفرده فلت ليلا ينتقض مقابيس ما بنوا عليه منع صرف الجمع المذكور من انه لا
نظير له في الآحاد العربية وأن صيغة لازمة للجمعية فاذا وجدوا ثبيبلا لعدم خروج تلك
الصيغة عن الجمع في الاوضاع العربية لم يعدلوا عنه فتأمله وسراويل في عبارة الرضي



انه منقول من الجمع كما تقدم فلو سميت به كمساجد اعترضه الشارح بقول القاموس كعلابط

فليس موازنا لهذا الجمع وهو اسم شاذ بمعنى معروف ومن شعر لقوله *

* ان كنت تنكر آيات الاعلام مزاجها   فانظر الى ابل اللئي لا تشد أعلام منه كبـ   علاه

* تعفى بأقوال الحرة   تنقطع البلوات فتقطعا *

وعلة المنع الصيغة مع اصالة الجمعية فلا يمنع اذا لم ينكر وهو قول من اوقع

فيها العلمية مقام الجمعية فيصرف اذا نكر وعليه المبرد وزعم الاخفش القولين وبأيد

قول من منعه من الصرف في سراويل وهو نكرة اذ لم تقل انه منقول من جمع وهو الصحيح

الكتاب لان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس من قبل زوال الصيغة عن سراويل علما

بالتصغير بعد العلمية فالمنع انتفى لان سراويل تزول فيه العلمية والثانية

فلو نكر وصغر فالصرف انتفى لزوال العلمية والصيغة معا ولو وازن هذا الجمع

مفرد لم يجعل علما غير سراويل لم يمنع الصرف وسبق قول من ونحوه فليمنع بجوار بحورها

ثماني هو لعل مثلها ثني والمعروف صرفه وقيل هما لغتان وقد ذكر الشيخ بشعر بانه

على قول النظم أو ما لحق به على ان ما وافقه على سراويل ونحوه فيما وازن الجمع

وما به للجمع والآن اولى ان نكون ما وافقه على الانواع المتفرقة على الجمع في النظم

وهو ما فيه الوصفية مع زيادتي فعلان او مع وزن افعل او مع العدل واما ما فيه أنف

التانيث بغير ما فيه كيفما وقع فيمنع ما سمي به فلا حاجة الى ادراجه هنا وان

كانت تلك الانواع التي فيها الوصفية تمنع اذا سمي بها لان العلمية تخلف الوصفية

ونحيا جمعا فاما صاحب الوصف من زيادتي فعلان أو وزن الفعل أو العدل فيمتنع المنع ولذا

كانت الانواع الخمسة التي مر بها في النظم تمنع من حيث نكرات وهنا ربما وعلى هذا

فيما عل نحو ضمير الجمع وما له بجعا بزلة على ما ذكرته سكت عن التسمية بما يلحق

بالجمع لانه معلوم ان حكم حكم الجمع في ذلك فيقوم بالمناسبة فلو سمي لعلة فيه

تقوم لان العلة مجموعهما وكل منهما انما هو جزء علة فما طلق عليه علة تسمية

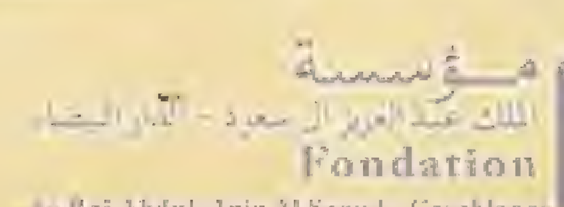
للبعض باسم الكل ثم نبه الشيخ باعتبار ما مر دون المعنى المجاز ولا نظر باعتبار ما زيد حتى

يدخله الخلاف في استعمال اللفظ في مجازيين نحو تنبيه باعتبار ما يعرف بينهما مانع

لو قلت رأيت اسدين بزهيا ان يجاز بالاطلاق بخلاف الزيد على عمرو تبران اي نعته وعرفا

فيه الخلاف المشهور فواحدة نكرة ومعرفة لو فرقه مانع لانه يذكر ما حكم نوعه

من الثلاثة بان ذكرها كما ذكرهم فاشعر به من الجمع وفي المحوجه واذا فقد
قوله ذو الزيادتين يعني العلة اللفظية والوصفية غير المعنوية وليس الالف والنون
معتبرتين لانهما عند من قال بالصرف عنهما لالف التأنيث الممدودة في ان كلا منهما في بناء
يخص قبيلا واحدا من مذكر او مؤنث وامتناع لحاق التاء لهما فلا يقال سكرانة على لغة
الاكثرين كما لا يقال حمراءة ولانقسام ما يؤنث بالتاء عند الكل من فعلان الصفة
كسيفان وسيفانة لقبول المضارعة في الف التأنيث الممدودة فيه وزعم المبرد ان المانع
كون النون بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من الف التأنيث والقول بعدم ابدال علي
وذهب الكوفيون الى ان الالف والنون منعا لكونهما زيادتين لا تقبلان التاء لا للشبه
بالف التأنيث ورد بانه يلزمهم منع نحو عفريت علما لزيادة الالف والتاء فان اجابوا
بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما ثبت التلازم عند وجد الاختصاص فلا يحيدون عن
التعليل بمشابهة الف التأنيث فيرجعون الى ما اعتبره سيبويه ومن وافقه في التعليل بعض
كما في المغني قوله فنحو فعلان اي بفتح الفاء مخصوص الفرع المشبه بالالف والنون بزيادة
التأنيث في غيره كخمصان بضم الخاء فان مؤنثه لا يكون الا بالتاء وشرطه في الحمراء
وشرطها اصالة الوصفية فيه فعلان احترازا من نحو رجل صفوان قلبه اي قاس ويكفي
ان يجعل قول الناظم والغين عارض الوصفية زائدا فعلان وافعل لا يبنا فيه التمثيل
بافعل فقط وتفريع قوله فيما بعد لان الفعل لان ذلك لا يوجب التخصيص **فان قيل**
لم لم يستقل زيادتا فعلان بالمنع وقد ظهر شبهها بالف التأنيث كما مر قلنا تلك المقارعة
انما تتحقق مع الوصفية او العلمية بخلاف سكران وايضا شبيه الشيء لا يقوى قوته
فاحتاج الى التقوية بالزائد فيه وما عدا التشبيه نقصان فافهم فان قيل لم لم
تستقل الوصفية ايضا فان يتقاومها فرعية المعنى واللفظ بالاشتقاق من المصدر بل هذا
غير ما في الفعل من الفرعية اللفظية ونحن انما منعنا الاسم الخ فلينسبه
في جهتين معنوية ولفظية فاذا وجدنا فيه عين الفرعية التي في الفعل كانت اولى
بان يعتبر في منع الصرف قلنا الاشتقاق في الوصف فرعية ضعيفة لانه لم يخرج عن
جنس المشتق منه في الاسمية وبعض صفته في التذكير ولم يبعد الكون نسبة الحرف
للموصوف والمصدر صالح لذلك في الجملة نحو رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاق
الوصف مبعدا له عن الاسمية فكان كالمفقود فلم يعتبر قوله او لكونه لا مؤنث له



فزاد فعلان فعلى صرفه بكون الشرط في المنع كون مؤنثه على فعلى وعلى منعه كما
درج عليه في بكون الشرط في المنع الا يكون مؤنثه على فعلانة وفي ابو حيان الاول
قال لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه ما
للموضح وغيره ان الحمل على الغالب أولى والغالب فيما سمع له مؤنث مؤنثه فعلى وانه
ممنوع الصرف واما ما مؤنثه فعلانة وهو مصروف فقليل بالنسبة للاول وبنو اسد
يؤنثون كل فعلان وصفا على فعلانة ويصرفونه وغيرهم يؤنثه على فعلى الا الفاظا
مخصوصة اتت على فعلانة وهي ثبت عند الجميع وهي اربعة عشر لفظا نظمها ابن مالك اثنى
عشر في قوله | اجز فعلى لفعلانا | اذا استثنيت حبلانا

ودخنانا وسخنانا | وسيفانا وصحيانا | وصوجانا وعلانا | وقشوانا
ومصانا | وموتانا وندمانا | واتبعهن نصرانا | وقد نبها على حروف المعجم
واستدرك عليه الاليان الى فيه اليان وخمصان فيمن فتح الخاء وذيل بعادية
فانظر مقال * وزاد بعض خمصانا على لغة واليانا * وقد اخرج بعض التذييل
الاليان عن حد المخرج الى حد القاموس وقد نظمها مفسرة بعض الرجز الفقيه بن مرحبين
أفودنا رحمه الله فقال * فعلان الوصف يؤنث على فعلانة في كلمات فخذها

تجمعها رموزها من خضع | حسن مضراة على وارتفع
فحقها مشروحة مرتبة | كرمزها منقنة مخرجة
فاليوم ذو الحر هو السخنان | والشعر ذو اللوم هو المصان
والكبش اليان عظيم الالية | والابل الموتان ذو بكثة
وقيل في الطعام النزقان | والجائع الخمصان والخمصان
صحيان ابي يوم بلا غيم سمي | علان ابي نسي كثيرا ودني
حبلان ابي ذو غيظ او بطن عظم | صامر الطويل بالسيفان لم
نصران ابي بعض نصارى المين | قشوان ابي ذو رقة الساقين
والبادن الفخر العبير صوجان | واليوم ذو الظلمة يوم دخنان
والاسرى كل فعلان فيعة | اخذ بالتلا مطلقا مصرفه *

فلو دخلوا فعل اقتصر عليه كالنظم ولسرد ذلك لمخصوصيته فيه لزاده قبل في ب ن
الشرط وهو كونه ممنوعا تانيثه بتاء انما تحقق فيه وفي مصغره فاستغنى كله وفي

بذكر المكبر في المصغر لانه فرع المكبر وجيء ذا الفرع على سنن أصله معهود غالبا لا
سيما مع توفر شروطه في الاصل والفرع فخرج نحو رجل أباتر وهو القاطع رحمه وأدابر
وهو الذي لا يقبل نصحا وكلاهما بضم المهملة وجعل ابن الناظم خروجهما بقوله
ممنوع تأنيث بتا لانه يقال امرأة اباترة وادابرة فيقبلان التاء والحق خروجهما
بقوله ووزن افعلا . يسبقه في اللفظ فلا يخرجان بما يخرج به وخروجهما به لا فيما
تحصيل الحاصل فعلم خروجهما كما في شرح الكافية بغير امتناع التاء لانه علق
المنع فيهما على وزن الفعل ولم يصفهما بفعل ولذا ايضا اخرج بامتناع التاء أيضا نحو
يعمل وهو الجمل السريع لانه يقال في مؤنثه ناقة يعملة وهو احتراز في الحواشي
عن ابن الناظم بانه رد ان أفعل خص بالذكر بكثرته في الفروع واعتقاد انه يستوفي
الشروط في الواقع لان ثم علة انتفت تخصيصه أو يلو غلبته في الافراد فاخرج
أباتر وأدابر فلعله فرق في اختصار أفعل ذكر فان اختلف جمع خلف ممنوع الصرف
في رأي للصفة والوزن واما الجمع فيه فرجح ليمنع الصرف في أفعل وسوا جمعيه هو
وعلى هذا فلا يكفي ان يقال سكت عن أفعل المصغر لانه فرع المكبر فتكون عبارة الكافية
أشمل لعمومها وصفا أصليا ووزن أصلا في الفعل فانه بعد ان قال لها
فعل ما منع الوصفية ووزن الفعل ثلاثة أوزان أفعل وأفيعل وأفعل
بضم العين ومن اوزان الفعل اولى مختصا بالاسم لدلالة زيادة فقط أغني التنزيل في
الفعل على معنى مؤكد فقط افعالا للمتكلم وعدم دلالتها في الاسم على معنى فقوله
أو فعلى كما فضل ذكر بعضهم تدل هذا ان يكون مؤنثه مشترك مع المذكر في نحو
وامر فان أفعل التفضيل المجرد يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وهذا اولى لان
تأنيث اسم التفضيل على الفعلى انما يكون مع الاقتران بال او الاضافة لمعرفة
وكلاهما لا ينصف بمنع الصرف على الاصح المختار من اقوال اربعة تفرقت فقوله
او لكونه لا مؤنث له ابدا من لفظه سواء كان له مؤنث من غير لفظه كرجل والى
فان مؤنثه امرأة عجزاء فانهم لم يقولوا في المذكر أعجز ولا في المؤنث الياء والالى
عظيم الالية ومن العجزاء لا مؤنث له أصلا وعليه فصرف الشروط ينبغي قوله
كأكمر أي عظيم الكمرة ومن كالمشبهة وزنا ومعنى فيهما فمفرعة كما في
القاموس والصحاح وتذكر الشيء الذي شاع على الالسنة عامية فانها بدل

أفعل الصفة خمسة أنواع فأفعل مؤنثه فعلاء كأحمر وأشهل وأفعل مؤنثه بلفظ مذكره وهو
أفعل التفضيل كأفضل وهو الذي جمع وغيره فمؤنثه فعلى وأفعل مؤنثه فعلانة
لامر تعكسه كالى لعقيم الإبة وأفعل لا مؤنث له أصلا كأكمر وآدر وأ ى وقسما
مؤنثه بالتاء كأرمل بمعنى فقير وهذا الأخير مصروف لضعف شبهه بالمضارع إذ قبوله
التاء يبعد به عن أصل الفعل لأن الفعل لا يقبلها فضعف منعه صرفه لأنه كأحمر في الوصفية والوزن وجعل
التاء لا يمنع لأن المجرد غير المعروف بالتاء فيتم في المعروف بها كقوله ع كم بالجمانة من
شعثاء أرملة   وأما علم أرمل أي جرمي فغير مصروف لأن يعقوب
حكى فيه سنة رملاء فهو فعولة وأفعلة وأربعة استدرك إلى أن الوصف ثلاثة
أنواع وصف في الأصل والحال فيمنع صرفه بلا إشكال ووصف عرضت وصفيته
في الحال فقط وضع اسما كمررت برجل أرنب أي ذليل وبنسوة أربع فيمنع وأربع أصلي
بالضم في أرنب لعنظر التاء فعلى هذا كان الأولى بالناظم أن يقول كأرنب برجل
قوليه كأربع وقال في الحواشي لو قال كأرنب لم يحس حتى يريد بمعنى ضعيف لأنه إذا
أطلق ولم يفسر لم يفهم منه إلا الحيوان المعروف وأيضا فقد قالوا كساء مؤرنب
فاقتضى أنه فعلل لا أفعل هـ **قلت** إذا كان مثالا لقوله عارض الوصفية لم يفهم منه
الحيوان المعروف لأنه ليس بوصف لا أصالة ولا عروضا فيعلم من جعله مثالا لقوله
عارض الوصفية أن ثم معنى لوحظ فيه أوجب عروض وصفيته وثبوت الهمزة في
الاشتقاق لا يدل على أصالتها لاحتمال الثاني هـ المشار إليه بقول ظم *

* وهكذا همز وميم سبقا | ثلاثة تأصيلها تحققا *

يقتضي زيادة همزة كساء مؤرنب كثبوت الميم في تمسكن والنون في قلنسه والواو في
جوربه أي ألبسه القلنسوة والجورب ووصف غلبت عليه الاسمية وهو ثلاثة
أقسام وصفا نحو أبطح وأجرع وأبرق فإنها صفات الأمكنة ومعانيها غلبت عليها
الاسمية وأما علم نحو أسود وأرقم وأدهم فإنها وضعت للسواد والرقم
والدهمة أي السواد ثم غلب الأول على الحية وهل على تكلفها وإن لم يكن فيها
سواد ولا رقم وهو كما في الكافية لابن الحاجب كما قال السيد في حواشي الرضي
ويوافقه في عدم اعتبار السواد في الحية قول القاموس والأسود الحية العظيمة
فلم يعتبر إلا العظم دون السواد وكذا قول الغاية والأساود الحيات

ق

وأعطيتهما وسمي من الصفات الغالبة غلبة استعمال الاسماء، وجمع جمعها
ومنه الحديث انه امر بقتل الاسودين في الحية والعقرب هو من باب التغليب قاله في تفسير
الشرح قوله للحية السوداء ومن تبع بيعا ض وكذا لم يفسر صاحب القاموس
في الأرقم أيضا بمعنى الرقم على ما مر به وتلك فانه قال والأرقم أخبث الحيات
وأطلبها للناس أو ما فيه سواد وبياض أو ذكر الحيات، وأقصر صاحب النهاية معنى
الرقم فقال كالأرقم في الحية التي على ظهرها رقم أي نقش وجمعها أراقم وأما الأرقم
بمعنى الفيل بمعنى الرحمة لازم له فيمكن اعتباره في مفهومه وعدم اعتباره
ولذا اقتصر في القاموس كغيره على تفسيره بالفيل بلا قيد لأنه لازم وقال شيخ
من الكلمات التي غلبت عليها الاسمية لم تخرج عن الوصفية بالكلية بل في
الجملة وتبعه الشيخ في ما يشبه المتوسط فقال في عبارة المتوسط بيانه أن
أسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فيما اعتبار ذات الحية في
مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية إذ من اعتبر في مفهومه الاتصاف
بالسواد وكذا قال أرقم فانه اسم للحية ذات النقط السود والبيض وقد ذكرنا
أن العرب لم تختلف في منع صرف أبطح وأجرع وأبرق وإنما في منع صرف أسود وأرقم
وأدهم وحكي غيره أن منهم من يصرف الثلاثة الأول وحكى ابن جني أن الستة كلها
قد تصرف ويستفاد من هذا أن من صرف الثلاثة الأول أشهر من صرف الآخر وإن
كان منع الجميع قليلا فيكون مناط منع صرف أبطح وأخواته دون أسود وأخواته
ولعل وجهه أن أبطح وأخواته أدخل في الاسمية لوضعها مختصة بالأمكنة من أول
وهلة دون أسود وأخواته فإنها وضعت لشيء متصف بتلك الصفات أي شيء كان
ثم اختصت بشيء ذي سواد فلذا معنى المشتق منه غير معتبر فيه أو معتبر زائدا
قوله والابتداء في أفعى من جهة أنه وصف لازم لها متصور معنا بخلاف تصور
ابتدائها لأنه ذلك علته دلالة الالتزام ولذا كان منع الصرف في أفعى أظهر منه في
أجدل وأخيل لأنهما من الجدل وهو الشدة ومن الخيول وهو الكثير بالخيلان ومن ذا
إذا قلنا لا أصل لها في الاشتقاق إنما هي من مادة في الأفعوان وإنما على اشتقاق
من فوعة السم في حرارته أو من الفوع على النقلب فلا فرق بين أفعى وبين أجدل وأخيل
لأن للكل مادة اشتق منها إلا أنها لم تبن على صيغ ليلا يشتغل الفهم حتى تكون

صفات في الأصل بل هي أسماء مشتقة كالفاروق. والمعنى المشتق منه غير
داخل في مفهومها وقلّما تمكّنه غير واجبة بل هي قليلة نعم إن صاحب القاموس
منع أن يقال الإيذاء وإنما أثبت الأذى والأذاة والأذية والإيذاء هو المقيس وكأنه
عنده ليس بمسموع وإن كان يستمع المقيس ويسمع غيره فهل يجب الاقتصار على غير
المقيس وقوفا مع السماع أو يقال المقيس أيضا قولا يتوقع الأقيسة والعزاء والأول
أنجح وعليه مشاة على عليه صلاة ومثل يقال تصلية فيما ذكرناه تقتضي
المصباح أن الإيذاء مسموع فإنه قال يقال آذيته إيذاء والأذية اسم منه ولذا
كان بعض الشيوخ يقول لتلامذته قولوا إيذاء إيذاء لصاحب القاموس وليس ذلك
لمجرد كونه هو القياس لما علمت أن القياس في المصادر إنما يرجع إليه عند فقد
السماع على الراجح وإن تنازعوا فيه قولهم لكل فعل زاد على الثلاثة مصدر مقيس لأنه
باعتبار الأوزان الكلية لا باعتبار كل جزئي مما يوزن بها وهو العجب أن صاحب
القاموس قال والأذى الشر الخفيف والشديد والشر بالإيذاء ضد نسيم فلا في آخر بعدها
الشيء ولا تقل إيذاء فعاب ما نطق به هو فسكت وأما العدل في
معدولة فإنه صرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرعية لفظية لأن الأصل في
الاسم ألا يكون مغيرا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا فوليه إلى الأربعة
الغاية داخلة وكذا في لفظ التكثير وأتى بأربعة بالنداء على الأصل والتكثير جزما للوزن
فوليه باتفاق أي بالتكاثر اتهم على المتفق على سماعه وهو ثمانية ألفاظ أحاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ومثنى وثلث وربع في القرآن وقال
الشاعر * ولقد قتلتكم ثناء وموحدا * فإن أحاد ومثنى اعتقلها
عواملها * قال في شرح الكافية وروي من كلام بعض العرب خماس وعشار
ومعشر ولم يرد غير ذلك وكلام التسهيل أنه سمع خماس أيضا وهل يقاس ما
بقي وعليه الكوفيون والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها
أو لا يقاس فيقتصر على المسموع وعليه جمهور النحويين أو يقاس على فعال لكثرته دون
مفعل أقوال أرجح الصحيح أنه يقاس جميع البناءين من واحد إلى عشرة لا قياس في
بعضها بل الجميع مسموع حكاه أبو عمرو الشيباني من موحد إلى معشر وأبو حاتم
وابن السكيت أحاد إلى عشار والخلاف إنما في قول ابن جبيرة في كتابه المجاز الأستاذ

قالوا فوق رُبع وتبعه ابن عصفور ومن علم حجة على من لم يعلم وأنشد خلف الأحمر أبياتا
فيها أحاد وعشار وما بينهما وهي

رما

قل لعمرو يا ابن هند	لو رأيت القوم شتى
لرأيت عينا لجيش منهم	كلما تنمي تنمى
إذا أتتنا خيل شعبا	من مثنى ووحدا
وأنت ذو سير الى المحلى	سيرا فكمهلا
وسرى القوم الى القوم	أحادا وأُنى
وثلاثا ورباعا	وخماسا فاطعنا
وسداسا وسباعا	وثمانا فاجتلدنا
وتساعا وعشارا	فأصبنا وأصبنا
لا ترى الا كمينا	قاتلا منهم وقتلى

قال ومن هنا فيقال في جميع ذلك ضرورة وكذا الفرد فيه مثنا دالى أن لذ يدخل المنزل
وفتح الثاء وسكون النون وقال خلف منزل الابيات مصنوعة والحجة في نقل من تقدم
ه فيقول فيه وفي الباب على ان فيه اه شيخنا فلا حاجة الى القياس وما ذكره
فيها قبله ان المانع كونها الوصفية والعدل هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج
الى ان المانع لها العدل والتعريف بنية ال او الاضافة وامتنع كونه اخر ممتنعا
لا حكمة الاخر وقال الاعلم المانع العدل والانتقال من التأنيث كاخر وعلى المشهور
فقد استشكل اعتبار الوصفية فيها بانها غير اصلية بل عارضة لانها من
الفاظ العدد فكيف اثرت منعا ولم تؤثر في نحو مررت بنسوة اربع واجيبوا بان
الوصفية لازمة لها بعد العدل بل هي لازمة للمعدول عنه ايضا لانه في اسم العدد
المكرر بغير التكرير وانما هي عارضة في اسم العدد الذي لا تكرير فيه قوله او اهملا
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع اجزاء من النساء فقلت او من قال ومن
غير كتاب الفاسي عليها وعلى قول الفراء ان المانع لها العدل والتعريف بنية ال او لا
يمنعني بدل من اجنحة في الاية الاولى ومن ما في الثانية ومن جاءت منزلة الالفاظ قبلها
فاعلة ومجرورة ولم يسمع تعريفها بال وقد راعاه فيما قال

رما

* وقيل لكما ولم يكعما * ثناء ان جال وومرا يجعلا *

ن —

غلاوة

ائل

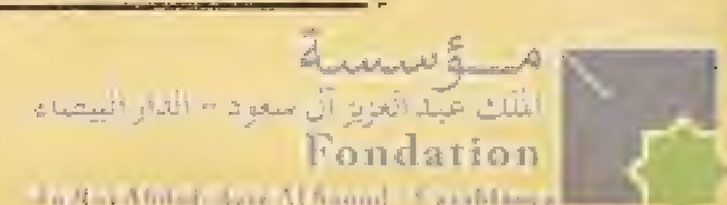
وقال :: بمثنى الزمان وبالمرتبات وبأخر :: وأجاز الفراء صرفها منونة نظرا لترتيب
الاستعمال بالتنكير بناء على ترتيبها أنها كانت معرفة بأل وأن أولا ضرورة بتقبل التنكير
قال القول العربي ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه ولا يمنع التعريف
بالمعدول عنه نحو ادخلوا وامتازوا وامتازوا ثلاثا ثلاثا خلافا لما في الدرر قوله وبأخر
أخرى بمثل مقرونه بالأول لم تخرج عن الصفة بل وضح بصدد بيان خروج المجرد من
أل والإضافة عن الصفة في لزوم الإفراد والتذكير إلى التأنيث والتثنية والجمع وإذا
كان المجرد هو الموضوع لم يصح التمثيل بالمقرون بأل فكان حقه أن يمثل بقوله تعالى
ومنها نحو عدة من أيام أخر وقد يفرق بين المعدول من أنه عن صيغة الإفراد والتذكير التي
هي صيغ التأنيث والتثنية والجمع هو التعبير وقال الأكثرون منهم المحكوم في تلك الفروع
مقرونة عن حالها واللام لأن هو اسم التفضيل لا يكاد يقع إلا مقرونا بأل أو مضافا
لمعرفة فعدل عن لغة العرب بأل وبنيت المشكلة ثم عدل عن معنى أن يوصف به
النكرات نحو فعدة من أيام أخر فيكون فيه عدلان في اللفظ والمعنى كما في اسم الفرد المعدول
ولا يجوز تعسفه ويكفي العدل لفظا ولا حاجة إلى اعتبار التعريف في موضع لا أثر له
فيه من العدل ولفظه ومعناه بل ذلك له قوله جمعت على أخر مصروفا ولذلك احترز
عنها في مثل قولها ذات الأخرى أي بالفتح لأنها ليست ذات أخرى بالكسر وكذا احترز عنها في
الكافية بقوله :: ومنع العدل ووصف أخرا * فيها بلا لأخرى فاحترزا ::
وكأنه لم يحترز عنها في الألفية لشهرته أنه لا عدل في أخرى بمعنى متأخرات ولا في
مفرده أخرى إذ لم يكونا مستعملين بخلاف ما هما عليه بخلاف أخرى بمعنى فعلها جاءت
إلى موضع أخرى بمعنى فعلها جرة التي هي تأنيث آخر فإنه من باب اسم التفضيل أيد
ملحوظ به لكونه بوزنه وبأدنه ودالا على معنى تفضيل كما أنه اسم التفضيل على
الزيادة التي هي معنى تفضيل قوله فليست من باب اسم التفضيل وبينهما فرق من
وجهين أحدهما أن أخرى بمعنى فعلها جاءت لا تدل على الاستعمال ويجوز أن يعطف عليها
مثلها من صنفه واحد نحو تزوجتها امرأة وأخرى وأخرى وأخرى بمعنى متأخرة تدل على
الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد وكلتاهما لا بد لها من ذكر مقابلها
لأنه متفرع في التي بمعنى فعلها جاءت وأما التي بمعنى متأخرة فيتفرع أو يتوضح نحو وقالت
أولاهم لأخراهم وقالت أخراهم لأولاهم ومنه ومقابله الثالثة الأخرى قال الزمخشري

والاخرى فيه وهي المتاخرة الوضعية المتروك منها وقالت احداهما لاولاهما ابى فقال
ضعفا وبئس لراستابهم وامتزاجهم ، ولم يجعلها بمعنى فقابلة الجزء ايضا في الاولى
بالثالثة لئلا تكون منزلة ثالثة اخرى كذا قيل وفيه ان المقابلة لا يجب ان تكون
في الثالثة وان كانتا اخرى مذكور لجواز ان تكون في كسر منزلة الاسم فانهما اقسام
متغايرة كل منهما في محل لفظ تعبير وتعذر ومريم وعليه بما قاله الزمخشري
بتعبيره بقوله اذا سمي بشيء من هذه الانواع اشارة الى الاحتمال الثلاثة في معنى
فاتحة في عبارة الناظم وتفسير بيانه قوله المركب تركيب مزج المزج هو كل
كلمتين خلطتا فصارتا كالواحدة بتنزيل الثانية من الاولى منزلة هاء التانيث
مما قبلها ولكن امتنع الجزء الاول كما يفتح ما قبل هاء التانيث ومحل الاعراب الثانية
كما هو على هاء التانيث ومنع الصرف للتركيب كبعلبك ومعد يكرب وامر العجز
كما يفعل فيما قبل هاء التانيث وتفريعه بجعلها في نية الانفصال وخرج بقولنا
بتنزيل الثانية من الاولى منزلة هاء التانيث المركب الاضافي والاسنادي والجمل ولان
علميا وكذا من التعريف المذكور خروج مبني الجزئين ايضا لانه لا يصدق عليه
ان الثاني منزل منزلة هاء التانيث التي هي محل الاعراب وعلى هذا فعبارة الناظم
وقع جامعة مانعة فيدخل كل ما يعرب اعراب ما لا ينصرف سواء ختم بويه ام لا
سواء كان عدديا ام من مركبات الاسماء والاحوال ام لا ويخرج ما بني من ذلك
كله وفي التفصيل انه ان ختم بويه فالاصح بناؤه لانه ويه مبني على الكسر على اصل
التقاء الساكنين نحو عمرويه وسيبويه ونفطويه ويجوز اعرابه غير منصرف ما ختم
في المركب المزجي على مراده من الاول والا كان خلاف كلام قول الناظم :. وما بمزج ركبا
:. ذا ان بغير ويه تم اعربا :. وخلاف كلام كلا ومن انه يقتضي مركبا مزجيا ولو قال بنا فيه
وان ختم بغير ويه فان كان عدديا كخمسة عشر فلا يجيز البصريون فيه الا بناء
الجزئين الاول للتركيب والثاني لتضمن معنى حرف العطف واجاز الكوفيون اضافة
صدره لعجزه كما بانه في العدد ان شاء الله فاذا سمي به ففيه ثلاثة اوجه منع
الصرف وبناء الجزئين واضافة اول لثاني والاول وسط اوسط ولا يدخل هنا الا على
الوجه الاول والا فلا يصدق عليه انه مركب مزجي على مقتضى التعريف المذكور
وان كان من مركبات الظروف والاحوال كبيت بيت من نحو جاورته بيت بيت وصباحا مسا

فشاذ من نحو قولهم بائنينا هباع مضاه وشغر بغر في نحو تفرقوا شغر بغر أي في كل وجه
فهو مبني الجزءين فإن سمي به ففيه يوجه الإضافة فقط إلى العجز ولا يكون حينئذ مركبا
مزجيا وقيل يجوز فيه منع الصرف مع البناء وقد دخل في المركب المزجي على المنع لا على
البناء بناء على كلام التعريف وإن كان غير ذلك كبعلبك ومعدي كرب فالأفصح
منع صرفه ويجوز الإضافة وبناء الجزءين كخمسة عشر وعلى الإضافة والبناء لا يكون
مركبا مزجيا وقولهم يجوز في المركب المزجي الإضافة والبناء معناه أنهما يجوزان
في ذات المركب المزجي أي فيما يصدق عليه أنه مركب مزجي في الجملة لا وقت الإضافة
والبناء فالمحكوم عليه بجواز إضافته وبنائه الذات من حيث هي لا بقيد القواعد
على حد قولهم كل نامٍ متنفس فإن المتنفس ذات النامي لا بقيد الاتصاف بالنمو
وقت صدق المحمول وأما إذا قلنا بأن هذا من كلام التكلم في باب العلم ومن أنواع تقسيمه
قول كلامهم من أن بناء الجزءين لا يكون في التركيب المزجي بخلاف الإضافة فإنها تنافيه
فيشكل إطلاق التكلم :. والعلم أنواع مفرد مركب :. تركيب مزج :. لا يدخل فيه
المبني من المركبات المجعولة علما مثل خمسة عشر وسيبويه ونحوه وأجيب بأنه قد بني فخارج
عن موضوع الباب لأن موضوعه الاسم المتمكن غير الأمكن كأحمد والمتمكن هو السالم
من شبه الحرف المبني فيكون معربا وأجيب أيضا عن المختوم بويه والعدد بأنهما
يخرجان بالتمثيل بأن يجعل فيه ليه منصب تنبيها على الحال المترادفة أو المتداخلة ثم
إن كان حالا من مفعول فيه كالأول فمترادفة وإن كان حالا من ضمير مركبا فمتداخلة
وعلى الرأيين إنما يكون جاريا على الأفصح فيهما من البناء ويرد أن عليه على الإعراب
فيجاب بما أنه خلاف الأفصح فلم يلتفت إليه ونزله منزلة العدم وأجيب أيضا
عن المختوم بويه بأنه لم يحتج إلى استثنائه اعتمادا على ما قرره في العلم
وأما على الإضافة فيما لم يختم بويه فلا إشكال لأنه غير وارد إذ لا قائل بأنه
مركب مزجي قوله ومزجيا ما أول جزأيه إلى ثانيهما أي وبعض الثلاثة حكم
المستقل فإن وجد فيه مانع تم مع العلمية منع كالعجمة في هرمز من رام هرمز
وإن لم يوجد صرف كموت من حضرموت وإن وجد فيه الاعتباران جاز فيه الوجهان
ككرب من معدي كرب فالأكثر فيه صرفه ثم قد باعتبار تذكيره إذ هو بمعنى الحزن وبعضهم
يمنعه باعتبار التأنيث بجعله بمعنى الكربة وعلى هذا فيمنع كرب في نحو ...

فمعدي كرب يحتمل لغة بناء الجزئين ولغة الاضافة وفي رايت معدي كرب ومررت
بمعدي كرب يحتمل اللغات الثلاث البناء والاضافة ومنع الصرف واذا قيل
فمعدي كرب بكسر الباء منونا تعينت لغة الاضافة ولا اشكال لو كان غير منصرف
باعتبار التانيث في كرب لم يجر فيه في لغة الاضافة فنقول لا يلزم من اعتبار
التانيث في لغة اعتباره في غيرها لان التذكير والتانيث مما يختلف في اعتباره
اللغات وقول الشرح وسمع صرفه بالفتح ثم فرع عليه القولين في انه اعراب او
بناء مشكل لانه بعد جزمه انه مجرور بالفتحة لا يتاتى ان يكون بناء فيجب تتبع
الشيء الى نقيضه والى غيره فتقوله وسمع فتحه فقال ابن بري والفارسي ممنوع الصرف
وفيه مؤنث وتقدم التنبيه في ان جزء العلم يعطى حكم العلم لان العلمية انما هي
للمجموع المركب وقد منعوا ايضا الجزء الثاني حيث انضم اليه التانيث ويرد على
التلمساني في زعمه من لم يكن من اجزاء مركب بان العلمية انما هي للمجموع
فلا علمية في جزء مع التانيث والوجه ان ايضا اعني الصرف ومعرفته على لغة
الاضافة في حال تعلقه وقد امر فاما فلا باعتبار المكان والبقعة قوله
وجب سكونه مطلقا وهو يشكل البناء حالة النصب على لغة الاضافة مما يلغ
به فيقال لما فتحوه وجب تقدير فتحته حال النصب قال الناظم ان من العرب
من يسكن هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة
الثقل ما كان جائزا في الافراد وقال بعضهم يتبع على هذه اللغة في النصب
كسائر المنقوصات وهما على اعتبار الاضافة فان اعتبرنا اصل التركيب المزجي
قدرنا الفتحة للثقل وان اعتبرنا زواله بالاضافة ظهرت الفتحة قوله
ذو الزيادة من الالف والنون او بدلهما كالمثلان لا المنزلة من غير متصل
كمثله في حناء فان تيقنت الزيادة فحتم المنع نحو عمران وان تحققت اصالة النون
فان سبق الالحاق ابدل الالف فقطعا يحتم الصرف كعثمان وجراب وحمار وذهب
الفراء الى جواز منع الصرف للعلمية وزيادة الالف قبل نون اصلية تشبيها
لها بالزائدة كحسان وبناء والصحيح وجوب صرف ذلك وان لم يتحقق زيادة
الالف المسبوقة بحرفين فقد يكون منع الصرف لسبب اخر نحو ابان فانه
ان قدر فعالا انصرف وان قدر افعل منع وان احتملت النون الاصالة والزيادة فمع

تحقق



تحذو بزيادة الياء بوجهان واكثر ما يكون ذلك فيما اذا اضيفت الالف بحرفين
ثانيهما مضعف كحسانا ان فرزمن الخنشر فمنع وكذا احتمال من الفعيل الا اوالحيي
وبه ج تقريب الى بلاد الحرب ان فوعالا دوالخي بنوعيان فعال اغلبه الشائع
بل الثم تبنى سران فعلان من انعي مع احتمال كونه من الفعال وقيل لبعضهم اتم
عقلا بفعالان وفعله ضم فيه وان من ضمه لم اضمه وانظر ما في منزل الجواب في
الشرح اللطيفة فان المعنى التقريب غير مراد والتعبير من الفراد وقد من اسماه
الاشتقاق الفقرية ضم وكذا فيه مقتضى الزم وان الشتوي المعقد الزانة على
الفرح فمنع من الضم وزعم الشر انها متحمضة للاضافة في هجاء وتبلاه وسما
وهيه انه ليكرا تكون من الطي ومن النسكه زمن الت ومن الغبر ومن لام مهزا
سماذا المعجمة منها مثل الليبي وأما زعلاه فذهب قرو الخليل الى منعه
الضم على الكثرة زيادة الهنون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى ضمه
لان فعالا في اسماء الكثر كجاه ويؤيده قولهم ان فرهيبة فقوله ان كان
بالشاه عن اعتبار تعبير اشتقاقهم بالفعاه مع انها اخر ما اشد اشتر ذلك عربية
واختلف انها مع كونها للالحاق بخرفعل فيل مئن للتأنيث ايضا الاق
ثبتت متمحضة له بل ليس علمها حكم الفعاه وقد نص على انه لو سميته رجلا
بشتر اختام فيهما وقيل من انه لو سميت بها امرأة لجاز الوجهان في
كعسر وذهب قوم الى اعتبار كون الالفاء فيهما للتأنيث فمنعوهما الضم في
المعرفة ونقل عن الفراء فقوله اذ هنا لو سميته من ارتما تعرله من في المعجمة
والمنقول من منزل كل منهما فيه خلاف كما بينه الشر والتوضيح فقوله وجور فقال
في انقاوسر وجور فرينه جبير ورابا ذا نسب اليها الوروذ احوذة ثويلة وزاهية
بها وقال اللحم الشورية في قول بعض الشعراء ط فانت اذا كنت تهوى ط
ط انيسي وتخشى بعو رطه بعد وردخس وديا ط شاة بت جور رطه ثم فال في
القاموس وجماعة علماء يتحصن اليها او محلة بنيسابور منها محمد بن احمد
ابن الشويد الاصفهاني وقد تركسر ونظم فقوله ومن اولى زعم ابو حيان انه
ابو فال القشيري ومن عليه على فقوله وان جلاح بوجبه فيما وجه الثاني

قال ‌ ‌ أ

الاعجمي فبالعلمية وبعض العجزا، فقال أما كان اسم بلدة فلا يجوز فيه نحو مصر وما لم
يكن اسم بلدة فجائز فيه لانه يحتمل اسم البلدة على غير ما منع فعليه بمنزلة دعد
وحمل على جماعة من النساء، ولا يرد ان اسم البلدة على غير ما منع لانه لم يكن
في الكلام ثلاثي نحو هند ودعد ومثله التعليل لا مزية فيه فان سكونه اقل كسرة وما
سكونه عارض بعد التشبيه ان علة التزام [illegible] كل [illegible] وجهان ان
اجودهما المنع على الصحيح ومن كان المؤنث ثنايا [illegible] جاز فيه الوجهان
ايضا وكراهية وظاهر التسهيل ان المنع اجود ايضا كما في مصر وما في
التسهيل ان النساء [illegible] بلا خلاف غير صحيح واذا صغر نحو هند تعين المنع
لظهور التاء نحو هنيدة فان صغر بغير تاء نحو حرب ومن البقاء ممنوعة
ثلاثة لسماع التاء في التصغير انصرف واذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء
فكذا كان ثلاثيا انصرف سواء سكن وسطه كرجل او تحرك كقمر والبقرا وربع
ينقل الى ما فيه وانما ضرورة في الحرف الثاني فقط وان زاد على الثلاثة
فكذا كسعاد او تصغيرا كخيل مخفف صبل الصبع ومن مؤنثة فمنع بشروطه ذكرنا
الا ان سمي مذكر بوصف مؤنث مجرد كحائض وصفا فانه ينصرف [illegible] بناء
على ان الوصف مذكر بتقدير انه موضوع [illegible] لا يصح بالتاء، والكوفيون
يمنعون بناء على انه مؤنث استغنى فيه عن التاء لاختصاصه بالمؤنث ومن اسما
ترحل للعرب [illegible] مذكر بالامر في لغة وصف مؤنث وفي لغة اسم كجنوب ودبور
وشمال وسموم [illegible] عند بعض العرب اسماء للريح وعند بعض صفات جارية على الريح
وهي مؤنثة ففيه الوجهان فتمنع على اللغة الاولى كحضرموت علم رجل وتصرف على
الثانية عند [illegible] وتمنع عند الكوفيين [illegible] ان كانت علميته في اللغة
العجمية مثل [illegible] والتعريف بعضهم ان تعريفه وجعله علما اولا في
اللغة العجمية ومن [illegible] ابن مالك وعليه ابن الحاجب وابو الحسن [illegible]
ونقل عن ظاهر مذهب [illegible] قال ابو حيان ان المشهور الذي عليه الجمهور انه يكفي ان
ينقل الى التعريف في اول احواله علما وان لم يكن علميته [illegible] عند العجم وعليه
الشلوبين وابن عصفور وينبني على الخلاف [illegible] نحو [illegible] فانه في اللغة الاعجمية

وعرور

ج

لخ



كان بمعنى صيّر فلقب به في العربية عيسى بن عمر، وزاده تابع لحوقه احتقاده حتى
قراءته وبنوا رقابه في لغة العجم واصل البناء زاد ثم كما في القاموس تجاربل
بل هو المعاد او الذين يحزنون البضائع للغلاء وتجري بتجار بتجار رجوع في
بيضه فإن على الاول وتبعا على الثاني فقوله نحو ابراهيم واسماعيل وكذا اسحاق
ولا يغتر في كونه رباعيا بناء التصغير كما لو بيضي وقتا
وامن عربيا كالشعبان فانه قصر الشهر بمعنى البقر او اتبع ارتبع ای و
ارتقع بلبنه ونحو يعقوب فانه في العربية ذكر الحجل بل ميه فلذا انصرف ولا عربيا
رجل النبع به فضر الشمس فان فضر اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة وان
نقله عن قرلبه في اللسان العربي عربيه وان جعل فضر الشمس حمل تحل فاعرج
بعلاوة ومنه انضر لشرافه اسم النبي وآخر اد بالعجمي ما نقل الى لسانه في
العرب من لسان غير ما كان من لغة العبرية او الروم او الحبشة او الهند او البربر
او الافرنج او غير ذلك وتعرف عجمته الاسم بالوجوه ذكرها النحويون واهل التصريف وذكرها
ابن غازي فقال تعرف عجمة الاسماء في نقل وحده في الاربع من فعل

ط	او خمسة وطلها او زان الكلى والجيم بالكاف او القاف امثلب	ط
ط	ومطلقا بالقاف والقاف في دال الا وزان اشرتن او زا	ط

وقيل انشراح الفارج عن او زان العرب بابريسم ومرضه انضراكم او دال والسين
مفتوحة او مضمومة كما في القاموس وقد تكسر الهمزة قال في القاموس
انضريا وتعرب اه ولكن خلافا في عجمته والى ساعي انقل من حروف الذلاقة التي
جمعها من بنقل فيكون عربيا اذا كان من اليبين نحو عسجد وبرقليل ومثل الفراد
والسين اجتماع الجيم والقاف بنحو وصدف في القاموس الجعفر بالكسر انشاء الفم
وجوه الطابر وقد اه ولم يذكر انه معرب ولم يذكر فيه افطا واستشكال الجيم في
بالقاف ولم ينسبه الا في النسخ فمثل الحقنا عن الشيخين ومثال اجتماع التقاد
والجيم بصرفتان في القاموس الصولجان بفتح اللام المحرجع صوالجنه
ومثال اجتماع الكاف والجيم سرجه قال في الشاطئية بفتح السين والكاف والزاي
المشددة انساء وفيه زكل به الشيء الغليظ به اقع ومن نارسيه والسرتا نيف

فيها اللغات ومثال الراء بعد النون اولا بنرجس وهو نور معروف قال في المصباح
النرجس فيشموم معروف وهو معرب ونونه زائدة باتفاق ثم ذكر ان نونه مكسورة
عند الاكثر وغيرها وهو المختار ومفتوحة عند الاصمعي وفي القاموس والنرجس
بكسر النون وبفتحها معروف ثم الشراع والكلام انتهى اهـ ومثال الزاي
بعد النون في الاخر بهمز قال في القاموس الهمز بالكسر اسم معرب اصله
انوازك بالفتح ومنه الهمزة المغير مجاري الغنى الابنية والمناصير والراي
نبينا لانه يشترط في كلامهم زاي قبلها دال وانما كسروا اوله وفي القاموس
مفتوح لعدم البناء ومثال في غير القاطع قولها بنحو نجاع وفرص اديما
نعم الاسم جنس لان غير العلم من الاسماء العجمية يكثر تغيير العرب له وتصرفهم
فيه فتصعب العجمة فيه ويصير كانه عربي وصغره وبزافيل اذ اعربت العرب
الاسماء تلاعبت به والعلم مصون عن ذلك مع انهم قد يفعلون فيه ذلك اذا
فتصرفوا رجاء بها على السنتهم الا ترى الى ذلك جبريل وابراهيم ونحوهما مما قال
ابن غازي ومنه اي مما نقل قد كرادي ببلح والنسرين والاجر وجبيل وفسطاط وزبير
وزنجبيل وياسمين وذكر غيرها منها ونسج وهو الانقطاع والانقلاب الجفنى
والنيخان انسعة انتلبتا فيه لها وحل الساكن الوسط ذو وجهين والمتحرك
والمتحركة فممنوع الصرف اذا افرد كل من الساكن الوسط والمتحركة عن الاخر ففي
كل منهما قولان فيصرفوا فيما نصوه الصرف واذا اجتمعا فثلاثة اقوال احدها
ان لا اثر للعجمة فيهما وهو الصحيح ثانيها ان محل الوسط كلما اسم رجل
لا ينصرف وساكنه ذو وجهين وبه قال عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني ثالثها
ان محل الوسط يتحتم المنع وساكنه متحتم الصرف وبه جزم ابن الحاجب فهو
يخص بفعل سوق الاسوجرة الاسم الانادر او علما اعجميا كصيغة الماضي
المبني بناء مطاوعة او مصدر وطاو مضارع للمفعول الملازم التعين وصيغة فعل
بشر التعين وصيغة الامر في غير فاعل ومن غير الثلاثي وصيغة المضارع يستوي
افعل وتفعل ويفعل واشتهر بها باستثناء النادر من نحو دحرج وبيه ويجلب لجزر
التلميذ او للرجوع بعد الواو وتنسب بضم العرفية والمفتوحة وكسر البيس البشر



وأخلاء وبفتحة الجزء في أفعلاء مفتوحة للأمر بفاء المد الصحراوية والأنثى بفعلى
بالانتهاء، وتجيب بلفظ المبني للمفعول والقياد على مثال القاموس ووضع في واد
تجيب بضم التاء والخاء، ومنجحنا وكسر التاء غير قصور وما الذي في الاتباط وضم
كبغم بمعنى الجمع الكثير واحترزنا بالاستثناء الفعلي من نحو نمر بقرس وضم
لكان اوزجل قال في القاموس وضم كبغم الجمع الكثير من الناس وتلر وماء
وزحل والاسم المغيري عمر بن تميم وقد غلبت على التفضيلية التحرك الكلمة الخ
وعط وبدر واسم بير وعشر اسم واد باتعقيبي قال كعب بن زهير

﴿ من ضيغم بضراء الارض مخدره ﴿ ببطن عثر غيل دونه غيل ﴾

وبالاستثناء الفعلي من نحو بغم واستبرق فهو جزاء منزلة الامثلة في الاسماء لا
ينبغي اختصاصها بوزنها بالفعل لان التنافر والعجمي لاحظ لهما وان الفعلي فنعم
من جعل قال الاختصاص بناء ولم يبحث الشيخ من هذا الحكم لانه ذكر ان الخ
يخص الفعل قال لا يوجد في غيره الا في علم او اعجمي او بذور ثم ذكر العلم والاعجمي
ثم قال والمنادى نحو دبل اسم قبيلة حتى يبين انه مقابل للعلم ثم يقول جعل
علما لقبيلة قوله وانطلق واستخرج قال في الكافية

﴿ وما من وزن الفعل ان يخص بما ﴿ يفطع وضيع ضرب كاعلما ﴾
﴿ ونسبة منزوط ما قد يعنيا ﴿ من غير مقل كاقتدار اغتنا ﴾

قوله أي الفعل به اوفر لكونه على ابنائه اشياء بعضها وبما ذكر بعدها في
النوع الثاني اتى مناسبة الناظم في حاصله المشكلة فعدها ان يبدل الفعل
بالاولى بالفعل فانه يقول اوزن الا افعال فيه اولى فيستعمله الاولوية
بالفعل من جهة الغلبة او الاكثرية فيه وان الغلبة في الاسم ومن جهة الانبساط
بزيادة تمل قعش في الفعل دون الاسم قبله منزلا يدخل في قوله او غالب قال
في التوضيح وزعم ابنه انه يدخل تحت الغالب وليس على الصحيح لان الغلبة بالنسبة
بالنسبة التي التقليل اللفظ وزيادة وتربة الزيادة بالفعل بالنسبة التي المعنى
ما فسر قال وقال المرادي التعبير عن هذا النوع او الاحق عبر عنه الناظم
بالغالب بما احتمله للفعل كما فعل في الكافية او مما هو به اولى كما فعل في

التمثيل المقصود من التعبير عنه بالغالب اهـ ونقل الكلامية

والمنتهى في وزن يختص الفعل طـ او اولى للفعل نحو تغلى

والناقض المنتقض على الغالب انه لا يفهم منه الحصرية ذلك الوزن في الفعل

وقوله في الاسم فالتمثيل باصل لايطابقه وانما المرجح بان ما افتتح بزيادة لها

معنى في الافعال دون الاسماء كافكل وافعل يفعل غير علم اسم جنس لان يفعل

غلب في الافعال وقل في الاسماء نحو يرمع لحجارة يلعب بها الصبيان والحجارة الرخ

الرخوة زيادته ومن امثلة تدل على معنى ومن ثمة المضارعة في المضارع ولا

تدل على معنى في الاسم ومثله في ذلك تنضب وتغلب فانهما قياس في الغلبة

في الافعال وقليلة في الاسماء وكافكل في كون زيادتهما لها معنى في الفعل

دون الاسم والتنضب شجر حجازي شوكه كشوك العوسج [illegible]

وتغلب بن وائل ابو حي والنسبة اليه بفتح اللام ومن العلماء ايضا وانما

قلنا ان التمثيل باجمل لايطابق الترجمة الغالب لان افعل في الاسماء اكثر على

ما قال ابن الحاجب وغيره او يزاد كثرا النوع في النوع الثاني ومن تاء زيادة

فانه في الفعل دون الاسم فان اجيب عن الناظم بمنع ان ذا الزيادة المذكورة

غير غالب في الفعل بل هو غالب فيه كما نص الشيخ بن صالح في شرحه او غالب

ما لم يتصف بزيادة فالله ومن ثمة هو معنى بهما وكلاهما اولى بالفعل

من جهة الغلبة فهو زائد والزيادة الدالة على معنى في الفعل اولى وقوية

الضرب ومن دلالة زيادته في الفعل فلهذا بن صالح الغالب نحو خالد وعالم

فانه غالب في الفعل لان جميع — من باب افعل [illegible] مع النهج عالم

لو قيست بنحو خالد [illegible] عند [illegible]

فقوله كاثمد بكسر الهمزة والميم فاء [illegible] وانما حصر منها فانه في

موضع وعنهم ان اثمد الموضع انما هو بفتح الهمزة وضم الميم وفتحها كما هو

[illegible] ومعه [illegible] لا الاشرط [illegible] الحلي وقد شرح طـ

يضبط بفتح الهمزة وفتح الميم او ضمها والمشهور [illegible] على ضم الميم مع فتح الهمزة

وزاد وروى بكسرها اهـ وانكر [illegible] بكسرهما على انه اسم موضع

(ايضا)

أيضا وعلى انه حجر الكحل اي تكحل به مع استعمال الامر منه وقد عدل
ابن الحاجب عن التعبير بالغلبة في الفعل التي قوله او يكون اوله زيادة
كزيادته قال الرضي والتعداد فلو قال مثلا او يغلب عليه ان يكون في
الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء [illegible] ان يطابق [illegible] فيقال الوزن في
الفعل لتعزيز اختصاصه به ولهذا حمل الشيخ على هذا [illegible] اكثر منه
ان فاعلا في الافعال اغلب [illegible] بالاسم [illegible] والدليل على
غلبته في الفعل ان [illegible] على الكثرة ان يجيء [illegible] منه فاعل وفاعل
الاسم اقل قليل كخاتم وعالم [illegible] انه [illegible] ان اضرب
[illegible] وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل ثلاثي يبنى من
الالوان والعيوب يجيء منه افعل للتفضيل ومنها يجيء افعل فعلا واما
الفعل فلا يجيء منه افعل الامر [illegible] كاخرج واذهب ولم يجيء من كل
ثلاثي اذ لم يسمع اقتل وانصر [illegible] على الافعل قياسا [illegible] واضال
والصق واوجر [illegible] على اعلم وارى [illegible] افعل ماضيا من غير ثلاثي
[illegible] في الاسماء فالافعل [illegible] واليرع [illegible] ونحو
مما [illegible] قال الرضي [illegible] ان يقول يقابل افعل التفضيل في
الاسم افعل في التعجب [illegible] ثم المضارع الآتي
على افعل بفتح العين [illegible] ماضيه فعل بكسر [illegible] افرح او فعل
بفتحها [illegible] على افعل [illegible] الا [illegible]
[illegible] المقصود منه [illegible]
ابن الحاجب على ما شرحه به الرضي وغيره [illegible] امر واصبع وابلم لا
[illegible] عند النحويين [illegible] اوله زيادة كزيادته [illegible]
زيادة [illegible] واصبع وابلم كزيادة [illegible] الافعل لان [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] على [illegible]
[illegible] لامه [illegible] الاسم الافعل [illegible] الفعل
اذا [illegible] زيادة [illegible] كزيادة [illegible] الفعل على ما شرحوا به

كلامه وظاهره بقية الموضح لنذا ذكره في الموازنة فاذا اغلب الوزن وذكر باعتبار الاكثر
دون الموضح في الفعل يمنع النقل الموازن لانه لا يرد عليه باب ضارب وطابع كما علمت
انما يمنع به من ذلك معروف انتما فلا يرد عليه في الفعل كما يرد على الناظم ثم
يختص الموضح على الناظم بايراده ما ذكره في النوع الثاني واجيب في الثاني بما
علمت ان افعل في الفعل اغلب منه في الاسم على ما صححه الموضح عكس ما ادعاه ابن
الحاجب وانتصارا لصنيع الموضح قلت يتعين افعل كاكلب واجيب في النوع
الثاني في قول الناظم وتمييز فرق ثم اوغاب غير طابع كما انه غير طابع بدخول
نحو طابع فلنا ان افعل ايضا غالب في الافعال لانه مضارع فعل بضم العين ايضا
ويجيء بفعل المفتوح في النوع من كونه بعلمها بعبرة ان مثال كما يلتبس او الكسر
مع الاطراد ولا يجيء في الماضي الا نزرا كما ضبع في لغة ان في جمع يتغضب اخر وزني
اخر مثال من مجرد الثلاثي ومن فعل بشروطه والاخر من مزيد بشروطه ايضا قع انه
لا يلي ذكر اطراد كما يقال في شرح الشرح ولا في شعاع الشعر فظهر ان الاعتراض
على الناظم اخف منه على الموضح على انه يمكن ان يجاب عن دخول ضارب في قول ثم اوغلا
بانه اخرجه بان انما نبين ويكون قوله كاضرب ويعلى مثالا جميع غالب افعال التي
الوزن على حذفه نظامه الى الوزن غالب في الوزن كوزن اضرب ويعلى في اسمائه
على زيادة بما ان له تمييز الزيادة الفعل كلامه محررا ولا يتعين عليه اعتراض كلام
الموضح فليتبين تطابه ان يمثل للاخراج ... عليه الاعتراض من الوجهين الآن
السابقين والله اعلم . قوله الا فعل مثله الذي كما في ... بان همزته
اصلية والافعال زائدة يعني فالسوء من وزنه فوعل فاذا سمي به صرف وكذا ايس علما
همزته اصلية ومن ملحق بجعفر بمن لمهر وعلى بعلل بزيادة اللام ونون بل
اصلية ... وقيل مع التعليمية ونزلنا على فعل لمنع قوله نحو اضر وعلما
على لغة من يمنع ومثله افانين سمي بهما على لغة من يلتزم قبح ما قبل الاخر
تخلصا ... قوله في الربع نظير الكتب ما في القاموس من انه بضم الهمزة
مكسورة كما كانت قبل التسمية بالضم القوي في الربع لما جاء الفعل من
الوزن ... في الفعل المبني للآخر فيما يلزم منها التنظير له ومن وزنه لا

يتم فيه النصب والجر وغيرهما في الرفع ولذا ان نجعل بناء آخر ومن اخذ الاول
نقل انه يجوز فيه بغير التضمين من الاتباع مثالاه فبلها لان الاتباع قبلها
خلافه لان الاول التضمين وضع مستأنف ينبغي ان يجري على القياس الا ترى في
انهم لما ضموا باطن فظهوا الضمة وقد بقال الزوم ذلك كثير فضع مثال
افتعال ونحوه في الفعلية وفي لزوم ذلك نظر لان التوطل في الفعلية تنبيه على
القياس فهو من ايجال الاتباع فقوله اسم كان بمنزلة فعل وفي الخرجت
بالاغفال والا فعل من الوزن الخاص بالفعل الذي الخاص بالاسم والخارج
بالتغيير الذي مثال الماضي مبني لما فرع الذي مثال غير نادر فيخص في كلامه
وما خرج الذي مثال نادر نحو انطلق فانه للمفعول اذا سكنت لامه فانه
خرج الذي بناء الفعل ومن نادر رؤبة من ابيلاه وحق زانه خروجا لم يصح تنقله
واذا قالوا بعرفه التغيير الذي وزن الاسم تقرب بين ممنوع الصرف فقوله
وما تبعه المبرد وكذا المازني وابن السراج والسيرافي فقوله وخوفه
اختلف ايضا في بعض مثلا اذا ضمت اليه التاء مثلا للعلم فالاخفش صرفه
وعليه من لم يزد السماع فيه مما حكاه ابو زيد وغيره وجه الشبه بالاسم وزنه
والثاني منعه وعليه الاخفش بغير وجه التضمين فلا اعتداد بها واختلف ايضا
في ابدال الهمزة افعل مثلا ان علما لم يرد صرفه المنع والايجاب لان
البدل واقع الذي بزيادة ساكنة او متحركة علما فيخص في [illegible] وجه على
وزن الفعل فقوله والوزن وزنا من بالاسم اولى مثاله فاعل واسم فاعل
من الثلاثي مطلقا ان [illegible] ويكون اسما نحو كاهل وحائك وحاجب
وللنسب نحو لابن وتامر فهو في الاسماء اكثر منه في الافعال فقوله على السوا
قال الشريف واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل يجب لا اعتبار له
بالفعل بوجه لا يوثر فيه الا خلافا لعيسى بن عمر فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا
متى [illegible] على الاصل الذي ينقل نحو من المصدر في نحو ضرب وعصر وكتب
وتبعه [illegible] واعتبر [illegible] بن عمر [illegible] فمنعوا من الفعل
نحو كعب اسم [illegible] قول عيسى [illegible] قول العرب [illegible]

يضم بوزن حطايط كجندب ومن معلل ومن المعرب والنسب مع قراءة الحطا ونعلى
الفراء قايف من مذهب عيسى فان الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان
غلب في الافعال كالخبر في المغربية نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان
اصلا للفعل لا يمنع من الاسم في الفعل وان غلب في الاسم كالخبر في المغربية
والنكرة نحو رجل يسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولا كذلك الاسم
في الاسم فان كان الغالب يمنع صرف ما هو فعل في الاصل سواء وانقطع الاسم تبعا
ان لا يفهم مذهب وان كان يمنع المنع باللفظ اشترط في الاسم انشاد الذي في
انما هو مذهب مذهب عيسى تخصيصه المنع بنوع خاص مما نقل من الفعل
والظاهر باعتبار الاول فقولنا فيه ضمير مع قوله ليس يعلم تنكير السكران
لا على غرض اشتباه الضمير وان صرف الموصوف بجملة لم يوصف بها بعد جاء عند
بان الراجح الدليل يكفيه مطلق الاحتمال وصرف الموصوف بجملة دون تركيبها
في الضرورة كقوله ط ... بكف كلا من ارتضى النشر فقولنا المقصورة فيه
اخل به الناظم كما اخل بذي ايضا التكثير كقبعثرى فلهذا الحقه ابن غازي بالجرز
الاجرومية فقال ط وما يصير علما من ذي الف ط مقصورة فنحو الخلا وعرف
وعلى هذا فلا يكون ما يصير علما على قوله ذو وزن مشاركة في العير الذي
من ذلك كفاية في الالف المقصورة ومن انها اقسام تكون ثابتة
الورابعة بقطع عن ارتفاع ما ننه نحكم بانها انما لتكثير او لتعظيم فانها
لا ان الكلمة من منقلبة من ياء في الاول وعن واو في الثاني وان كانت رابعة او
خامسة او سادسة فصرفها فلا دليل انها الحق به نحو ملهى ومصطفى ومشترى
من اللهو والصفو والشراء والا فان الالف تكون في وزن من اوزان التانيث
او لا وانتفى في وزن من اوزان التانيث فان كانت رابعة او خامسة فهي للالحاق
نحو علقى وذفرى والاصح للتانيث نحو ذكرى وسلمى وحبلى فان لم تكن في وزن
من اوزان التانيث فان كانت رابعة او خامسة فهي للالحاق ايضا وان
كانت سادسة فهي للتكثير كقبعثرى والفرق بين التي للالحاق والتي للتانيث
ان التي للالحاق يكسر ما قبلها في التصغير كالاصلية فتقول عليقي منقوصا في





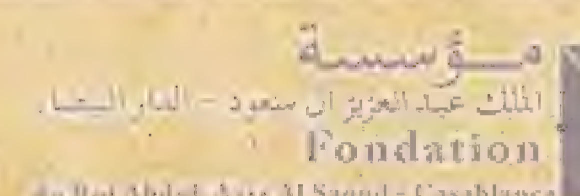
تصغير مُلقى كُليبة في تصغير مَلهى وتلحق الياء لالحاق مثال التأنيث نحو ارطاة
ويلحقها التنوين عند التنكير بخلاف التي للتأنيث فيهما واما التي للتكثير
نحو قبعثرى فالتصغير لكونها سادسة ولا تلحقها التاء ولا التنوين ايضا والمقصور
قال في الفائق من اجل التفخيم والتفصيل المقصور وقافية في الشعر والتفخيم الشر
الشرير ولا الف تثبت للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث الجمع فتابعه اه
وفي نحو الالحاق المقصورة الا انها تثبت في وزن من اوزان التأنيث كالمقصورة
وانها منزلة منزلة ياء كالاصلية لا مرابيه كالف التأنيث فقولها بنية الاضافة
الى ضمير المذكر فيما لا فرق فيه بين النساء جمع جمعهن كانوا كلهن بجزم الميم
للعلم به واستغنى بنية الاضافة وظاهر لكونها معرفة بلا علاقة ملفوظ بها نحو
كالاعلام قال في شرح الكافية وتثبت بالاعلام لان العلم اما شخصي او جنسي وليست
من واحد منهما لعدم اختصاصها بشخص معين او جنس معين وعلى هذا ابن عصفور
وعلله بان الجموع لا تكون اعلاما باقية على جمعيتها كما قيل انها مفرد اذ مذكر
ومؤنثا وجمع مذكر ومن الجموع ثلاث وبعد ابن ودعوا اى اجل على علميتها مع
عدم الاختصاص بانها اعلام معنوية كسبحان للتسبيح وكيسان للغدر وقال ان الاعلام
المعنوية لا تختلف صيغها في الافراد والجمع تذكيرا او تأنيثا وعلى تعريفها بنية
الاضافة الشلوبين والشاطبي وعزاه للظاهر كلام سيبويه وقول السيد يلزم عليه انه يجر
بالكسرة مردود بانه انما يلزم في الواقع الاضافة الملفوظة دون المنوية اذ
وشرط الجر كالمضاف من كل وجه وقوله انه يلزم من اعتبار الاضافة منع
التنكير اذ لا يؤنث من لم يرد التعريف منع الصرف للعلمية مردود بان تنكيره
مانع في سحر واصر والقول بان اجمع واخواته وجمع وعجما اعلام لمعنى الاحاطة
قال به قوم واستدل له بمنعه التوابع المذكر بالواو والنون ولا يجمع من العلم
بهما من الاعلام واختاره ابن الحاجب وجعلها من الاسمية وتعبيره بالعلم وقد عبر
في الكافية بالتعريف فقال وجمع المؤكد منه منعا للعدل والتعريف نحو
جمعا وجمع في التسهيل الجامع فيه مع العدل شبه العلمية او الوصف وقد
وشرح انه العلمية بكونه مذكرا مما جمع بالواو والنون مع تعريفها بغير اداة

لفظية بل ينبغي للإضافة ونسبة الوضعية تجيء المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء
ونظيره أفعل التفضيل ونسبة الصفة فإذا ثبت أنه المخصوص به باب فعلى وفعلاء إذ اسم
[illegible] ذكر أنه يمتنع الحرف للعزل ونسبة الصفة ويجتزأ بأفعل نحو قول الأخطل
وتجويز ابن علة أفعل يجمع مع نسبة الصفة فبانه يجمع لا الحرف لا يستعمل شيء
فعولها وإنما فيما هو فعلاء إذ كان اشتغال يجمع على فعل وأن أخف [illegible] أن
يقال ليس كل أفعل فعلاء والوانه مؤنثات [illegible] وجمع المذكر بالواو والنون [illegible]
[illegible] أن يجمع بالألف والتاء [illegible] أن جمع الجمع والوانه بالواو والنون
[illegible] لأنه يشعر على الاعتزاز والصفة وإن اشبه الصفة فليس كان صفة حقيقية لم ينبغي
الجمع بالواو والنون لأن باب أحمر [illegible] الجمع كما تقدم وأن
كان أفعل والوانه [illegible] أيضا [illegible] الجمع بالألف والتاء فيما على
جمعه بالواو والنون لأن الخارج عن قياسه [illegible] وقيل [illegible] عن
فعل [illegible] لأن أفعل [illegible] فعلاء [illegible] أن يجمع [illegible] ومؤنثه على
فعل لحمر وحمراء ورد بأن ذلك إذا كان صفة محضة وأيضا ما جمع بالواو والنون
الجمع مؤنثه على فعل وفعل [illegible] لأن فعلاء اسم حمراء فباسمه
أفعل وأفعالي ورد بأن ذلك بفعلاء [illegible] المذكر [illegible]
أن فعلاء والوانه اسماء محضة وإن اشبهت الصفة كما [illegible] لأن
[illegible] الصفة [illegible] الوضعية لا [illegible] الوضعية ولا [illegible]
صلحت لأن الشركة فيما يجمع على أفعال [illegible] لا يكون لما مذكر [illegible]
[illegible] أفعل عن فعل [illegible] على أفعال عن أفعل بأن أفعل عن أفعل
لم يثبت في الوضع وأفعل عن فعل [illegible] ثبت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالألف والتاء [illegible] بالواو والنون [illegible]

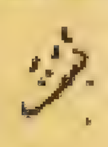
ذا لا مانع في الاسم فليتأمل ويمكن ان يقتضي ان يكون جمع المذكر ممنوع الصرف لوجود
العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر نيابة عن الفتحة ومع غرابته
اهـ قلت في اجتماع منع الصرف مع جمع السلامة خلاف تقدم والمشهور انه
اذا سمي بجمع المذكر منع الصرف عند سيبويه والاخفش يصرفه لان العدل
انما كان حال التنكير وقد ذهب فلا يكون بعد التسمية م ق وقد قلنا لانه تنزيل
حالة يلحق بها اذا لم تستعمل نكرة بخلاف اخر فقوله لان سحر فرقه على
بعد العلم كغيره النحو لا يتصرف الا لكنه لا يمنع التكلم اقرب للخصوص لان احق
ما يعتمد فيما علميته محققة والعلمية بين المعتبرة بصريين لا لاطلاق في منع الصرف
بين كون التعريف به وذا الجبال عمر ونحوه حرام لا ان اخرنا حرام الاختصاص منع صرفه
بقيتهم فكان الاولى تعريف بابا عمر وقد ذكر القرضي با الثاني سحر والمنصرف
تناسب سحر وعموم معنى اللفظ بينهما فالحاصل ان الترتيب الذي سلكه الـ
الفرع غير مستحسن قوله معرفة قيل بالعلمية للوقت المخصوص فيكون
موضوعا لكل فرد معين من افراد الوقت المخصوص كما قيل في وضع العلم
عين العلم انما هو وضعه لكل معين تستعمل فيه ووجود ذلك في العلم غريب
وليس علم بنفسه لانه يمنع انما يراد به جنس السحر والعلم الجنسي يصح ان يراد به
الجنس والفرد المعين والمبهم وصرح الشاطبي بان علمية السحر جنسية
وجه ما علق الى العلمية الانسب فزعمهم انه معدول عن السحر المعرف
بال لان العلم ينبغي ان يكون مما ... ذلك ان يكون تعريفه بال
معدولا ولم تعريفها اشبه العلمية لكونه بغير اداة ظاهرة وهو اختيار ابن
عصفور وابن برهان تعبير الناظم بالتعريف دون العلمية لكنه خلاف ما صرح
به في التسهيل من علميته قوله لما تقتضيه تعين الذي كان قد ذكر الشارح انه يتعين
بان يعني البعض جنسا انه فيما يترتب اعرابه كالتابع فيه وتعرض الضم لانه
المركة الذي يكون كهيئة الاعراب وقد ذكر ابو حيان وقال ينبغي
لان ... المشترك ... اذا لم يكن معرفة بخلاف النعت اذ لا ...
انما لان الاعراب الذي ... لانتفاء الشاهدين وقد التقى مناقضي تنقيحا

وأمس

غ



وتبعه الحركة على قبله للمناسبة ولم يظهر على الشكول لعدم توغله في البناء وذكر
الشارح انه اعترض قول الناظم الا ايضا بانه تكرار فيستغنى الكلام عنه بذا الاعراب لا
يعترض البيت كما في ميره قوله ط على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقرينا ، بانه لما تكرر تضمن معنى الحرف الشرط البناء الا انه لم على معنى
في وتضمن معنى ال والتضايف وان كلا منهما عارض ضعيف فضعفا بغلبة
قوية واما ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء ينقل فيها بعد
فيه بسبب البناء فلا يكون وتوضع فلا وجه لتعويض بان دعوى الصرف اولى من دعوى
منعه فيه جمع قول الشلوبين انه مصروف ومعرفة تعريفه لشبه الاضافة وقول
الشلوبين الصغير مصروف ومعرفة تعريفه لشبه الالف واللام وغيره من المحققين
انه انما استحق منع الصرف وهو اختيار ابو حيان قول الناظم والمستشكل قول
المحشي وانه معدول عن الذي والقلاي قال لانه يشعر بانه تضمن معنى الا ان
معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول اليه الا ترى ان منذ تضمن معنى الذي
الذي والنعت تضمن معنى ما مضى اه وجوابه ان معنى المعدول اليه هو
معنى المعدول عنه الا ان المعدول اليه تضمن معنى المعدول عنه وفرق الشارح
الحرف بين العدل والتضمين وتوضيحه والايجاز فلا ان معنى التنكير زيد
عليه معنى حرف التعريف بل يقال كيف يجتمع معنى التعريف مع معنى التنكير
وكما قال لانا نقول معنى التنكير عدم الاشارة الى كون المسمى معهودا
عند المخاطب والتعريف الاشارة الى ذلك وعدم الاشارة اعم لا ينافي
هو الاشارة وقد يجتمعان في الظرف الذي ان سحر مبني لتضمنه معنى الحرف
بل بعدم انتفاء اي السكن والتمكن وهذه علة ضعيفة قيل بها في
والعدل المعقول بسببه فلا يرد علة قولها علما المذكر بيانه للواقع اذ لم
ينقل علم المؤنث بل لو سميت انثى بعمر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث مع
العدل من المذكر للعلمية والعدل لانه اولى منها قولها اذا امتنع ممنوع
الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية من العدل اعتبار
التنكير [illegible] العلم الجمع [illegible] لا ينافي ان يمنع الصرف في العلم الخ

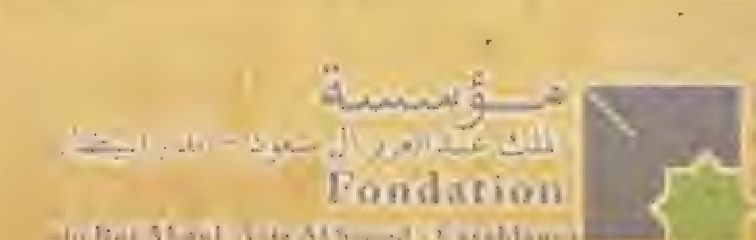




ثبت عزله ولا يثبت عزله الا بسماعه غير منصوب فيتوقف منعه المأمور به على
عزله وعلى عزله موقوف على منعه فجاء الدور وجوابه ان المنع الموقوف
على عزله هو منع المخاطب اذا اشتغل بكلامه والموقوف عليه علم العزل
هو منع العرب له لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك
الشيء وهو صحيح لان المخاطب انما ينبني على ما هو الفهم لان الغرض من افراد الاعلام
فقط بنيته كلامهم لا حقيقة الطلب من المخاطب الا تبعا على طريق الحكاية و
ان الغرض فعلت ما امرته والمضمر من الاعلام الشخصية الواردة على عدة
اربع عشرة كلمة ذكرها الحريري وغيره وجمعها الشاطبي في العلم الجنسي ومما على
وعلى قال في المأمور وجاء بعلو وعلو كجمع دغين مضو ونحو اذا بالرابعة انتهى واقول
في الرابع جاء بعلو وعلو بزيادة الواو فقال هو غريب قال ابو حيان وكلها
عرفت تعريف اسم فاعل لا تعلق بالفعل وتعلا ابو عمرو بن طيب وهو معلن بن عمر
ابو نبهان وهو الزبيري عند اهل الغريب بقوله ط انه رام من بني نعل ط
مجروح كعبه من سفر ط والعقد مناظرة ومنها عند النسب الطائي وهو على الضعيف
بالمدينة في وجود العرب وهو ابن مائة وخمسين سنة واسلم وهو
العرب وبلغ بصره منطقة قولها مع ان صيغة بعلو فيمن مثل هذا العزل في
مراعاة لدعوى العزل وبعضه انضاف الا علام تعترضها النقل فلو كانت
مراد الصيغة غير معزولة لكانت تلك الاعلام مرتجلة وهو خلاف الغالب في
وقابلها العزل الذي بمعنى التخفيف وهو مقابلها لفظية وتخفيف العلمية ينبغي
كونه غير ما اذا لو قيل عامر فكان ربما نحو من الشخصية وهو مقابلها معنوية وهي
بعلو المذكور ومما كان سببا في المنزلة بجعل علة العدل وبسط قال الكمل وهو اصوب لانه
من عمر ان عزله محقق وعزل عمر مقدر وهذا مذهب المتأخرين ومذهب الاخفش وابن السيد
انه مبني على ان العزل زائد التخصيص فلا يكفي بقدر العلمية مرتبة اجماعا فتم
قولها وفي الثاني غيرها وهو الشائب الغني مع تحرير الترتيب وكذا بل
المانع له مع العلمية العجمة عند من يرى فيه الشائب بها مطلقا وان كان غير ذي
الترتيب ولا عجمة الذي يدعو العزل ومن لا ينبغي بالعجمة في الشائب يرى العزل



فلو سمع فعل الفعل فيه وفاعله بعدم عزله كذا ذ وهو عند من في الود بمنزلة
عين واو وعند غيره من زائدة وهو النقيض بمنزلة الطلبية فان جمل مثل من قوله
او لافعي الافطام ان لم يغلب له الثقل صرف عند من حتى يثبت انه تعدول
وعند غيره يمنع لانه الاكثر فيه كذا يمنع وان علم كونه مشتقا وجهل في التذكير صرف
لان يشبع من ما هاه وهو الشال الذي فاعيله تعارض الاصل والغالب في
العربية وهو الصيغة نادرة وقد يمتنعا في الافتراح وفي الاشتباه والاشتغال وهو
كذا فعل غير الفعل لم يمنع الا ما تقرر قـولـه كجوزع بالزاي المعجمة
من الجزع وهو القطع او من الجزع قلت منزلة وهو الاشراع والابطاء ضد وهي
الجوزع بالتحريك وهو كثير من العصفور ومثله فعلل وفلانو وعلانا وتجلع في
اغلاق نشوله وتحلاب بعد من وغيرا لنفرة والطعام بالبلة قـولـه والفعل هي
فاعله الفعل نقيض عند من لانه يفعول الاعلام كلها فمفعولة فلابد ان يكون لها
اصل في التنكير ولا يكون فعال كذا لانه كان اصله فاعلة يكون منكرا في الاصل
وقد فيمكن من انا يضيف اثر العلمية العدل والتانيث فرجح العدل الاعتبار في
لغة البناء للزوم الاستعمال لانه لا يلزم من التعليل بالتانيث الاقبال والاعرفية
بل هو الشم ويعرض في قولكم نحيض حتما من قبيلة قـولـه الثمانية لناء اذ في قال
ابن مالك يعني بذلك الباعتبار كونه عينا او بيرا او موجب ملاحظة التانيث فيه
فلا بد انم لساه قـولـه بنوا على الكسر الا قليلا منهم فقول كم عند تميم فيه
اجمال اذ عند جميعهم فيما ليس مختوما بالراء وعند بعضهم فيما ختم بها فقول ان
المراد الخلق في قوله عند تميم وانما هو عند بعضهم غير مرتب بل اجمل ولم يفصل ووجه
تعليل الخليل البناء على الكسر عند اكثر تميم في المختوم بالراء بان منهم الامالة
يفضلوا بالكسر اشوقا اليها فان من يفضي عدم اختصاص البناء على الكسر
بالمختوم بالراء لان الكسر يقوى الى سبب الامالة ايضا صوابه كذا المذكور قبلها او
غيره لا ان الراء اقوى لما فيها من التكرير وذلك كان كسر ما قبلها لما منع
الامالة كما في ديار ميشاء والمختوم بالراء قـولـه متى شرب ... واذكيهم
تصغير ادكم وهو الاسود والتشبيه بالجيم والذي طات انفاه الارض وقالسبة



والمعدول يقتضي الزوال ومنشؤه النظر وهو عن فضلة الممنوع منه فـ قولنا وقد اجتمعت
العلتان في قولهم الخ شروع الى بيان الاول من جهتي البناء والاعتلال ان يكون في
فعال على لغة منع الصرف لا انه ناظر منه من ذلك والثاني من جهة منع الصرف ما
لا اعتبار الحركة بل هو امر مطلقا وقاعدة مقصورا على ما لك عطف مرادفه كقولهم
ط والنص فيه ما حرمها [illegible] تشبيها له بنزال في التعريف والعدل لان
نزال معرفة ذا بنا [illegible] التعريف في اسماء الافعال ومعدول
عن صيغة الامر وزيد انه يشبهه في التأنيث بناء على ان نزال بمعنى مصدر هو
مؤنث معرفة اي النزلة وفيه انه انما يقول به المبرد وهو لا يعلل بناء باب
حذام بالحمل على نزال بل بتوالي العلل ويشير بعدم الصرف لا البناء ويعلل
بناء باب نزال بتضمن معنى لام الامر والعلل المشتركة في باب حذام هي العلمية
لا التأنيث والعدل وبه يعلم ان المرادي لا ينبغي كون باب حذام علما منقولا
معدولا ولانه لا يعلل منع الصرف بالعدل فقط وجرى التأنيث العلمي اظهر
منه وبعضهم يقال بوجود العدل على لغة البناء وعدم وجوده على لغة منع
الصرف قال شيخنا اصل ان شرح المبرد اتفقا على وجود العدل مع التأنيث والاخ
والعلمية والوزن على لغة منع الصرف وعلى لغة البناء فعلل الحق منع الصرف
بالعلمية والعدل والنفي التأنيث وعلله المبرد بالعلمية والتأنيث وذلك
والنفي العدل وانما رجح شرح اعتبار العدل على التأنيث لان العدل معتبر عنده
في لغة البناء اذ علله بتشبيه بنزال في انه معرفة معدول عن النزلة ولان العدل
سابق في المرتبة على التأنيث فكان اولى بالاعتبار بدون ذلك ان مادة فعال
التي حذام نص جعلها على الذات وانما رجح المبرد اعتبار التأنيث على اعتبار
العدل لان التأنيث اظهر مع اعتباره في لغة البناء ايضا اذ علله عنده في
توالي علل منع الصرف وهو اجتماع العلمية والتأنيث والعدل الذي مقتضى
فعلية نزال معدول لا عن النزلة ان يعلل بناء بشراك العلل ايضا وتعليله يدل على
ذلك الذي التعليل بتضمن لام الامر لان نزال [illegible] فطلوب التعريف لا العلمية
التي هي الاصل في منع الصرف اذ هو عنده من فصيل المعرفة وترجيح قد نسب المبرد في

منع

بال

سبب بناء نحو حذام انه لو صرف من كلام بني خطاب الا من باب اشباهه مع السبب نزال
في التعريف والعدل والوزن وانما ذهب الثلاثي ايضا لا من علته في الشبه
عند من يحكيه بالاعراب على من منعه فيتسلك لا بعلة فيه عند المبرد ويرد الثلاثيه ايضا
مواضع الفعل ونزال الاشكال على فعل الرباعي علة البناء في نحو حذام تضمن معنى بناء
الثلاثيه وغلب الاعراب نحو حذام علما لمذكر فيمتنع الصرف عند من يعربه الاعراب للعدل
عن فاعل مع العلمية وكذا عند المبرد لانه لم يبق العدل وانما استغنى عنه في
اعتباره في منع الصرف بالتأنيث فاذا ذهب التأنيث اضطر الى اعتبار الـ
العدل مع العلمية فيمتنع الصرف ويجوز الصرف على جعله مرتجلا غير معدول بناء
على ان الاعلام منها المعدول والمرتجل عند من يرى ان جميعها مرتجل وما الا
وجيزا مثال التعليل غير ظاهر ولا يرد على مذهب المبرد تعليل البناء بتوالي
العلل لانهم اعتبروا سواء ادى جيء على الا مع ان فيه خمس علل العلمية
والتركيب والعجمة وزيادة الالف والنون وموازنة الفعل بصرف الا ان تقول
لما كان الجميع لم يحقق فيه ما سوى العلمية والعجمة اذ لا يلزم من الف
في التركيب ولا زيادة ولا وزن ولمن الكل المانع في ادم العلمية والعجمة لا وزن الا
الفعل بناء على انه غير عربي تتمة في افصاح معنى العلم انه يكون معدولا
وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام او امر كنزال او مصدر علم كحماد لله
بمعنى المحمدة او حال كفعول لها له والخيل تعدوا في الصعيد بداد لها او صفة
جارية مجرى الاعلام كحلاق للمنية او صفة خاصة بالنداء نحو يا خباث فهذه
ستة انواع كلها مبنية على الكسر ومعدول لذلك مؤنث فلو سمي بها مذكر منع
الصرف وغيره ومن الرابع كخلاق سمي به ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ في
وغير المعدول يكون اسما لجناح ومصدرا كرطاب وصفة كجواد واسم جنس جمعي
كسحاب فلو سمي بهذه الانواع مذكرا او امرا الا ما كان مؤنثا كعناق في
موجهين فمعدولها لانه معدول عن الاسم في قبيل فعريف ال والعدل عن
التلفظ بها وقول الناظم على النوم الى ضبط ابن زيد فيه ان علمية لا تجامع عن
عن المعرب بالاداة التعيين الحاصل بالعلمية يغني عن تعيين واخر يختص بالالف

فحكي قولهم ... فيه أجاز الفتحة اتباع الكسرة على لغة بعضهم في
نعم في الأقوال الثلاثة خلافا لمن أنكره من أهل اللغة وحكى ابن أبي الربيع أن
بني تميم يقولون إذا رمع أوجرين زمن بعضه وزعم الزجاج أن من العرب
من يبنيه على الفتح والشهر بالصرف ورده في شرح التسهيل بقوله سماع الفتح
في الفتح ولهذا سر أنها الشهر بالصرف على أن الفتحة فيه إعراب فلا يبنى
وأنواع الأسماء لم يأت فيه الا من عنده كذا بعض وهم على ما ذهب إليه بالفتح
أنه لا يعول عليه قولهم تبنى أجمعنا أي من العرب على الكسر الأمر الثاني على
أن الكسر بناء فقد أجاز الخليل في لغة أهل أن يكون التعريف بالألف واللام مجرورة
انتفاء والكون الكسرة إعرابا فقولنا آخر تسمية العلمية فيه تجوز
باطلاق النسب على جزء النسب كما مر فإن النسب من العلمية ومن مجموع الأمر
الترتب عليهما المنع قولنا ويستثنى من ذلك ما كان صفة أي من أمس مفعول
قول الخ من كل ما التعريف فيه أثر إذ ما توقف منعه على العلمية إذا ما كان
مشروعا قبلها فلم يؤثر التعريف فيه كما مر القرم توقفه منع صرفه عليه و
لأنواع المحتسة السابقة أول الثانية الآتي التصغير أثر التعريف في الوضعة
لابتاز الف بالتسمية وتعلقهما العلمية جزء العلة وذلك لما قلنا لم يؤثر
التعريف فيه ظاهر وذلك من قوض بالاشتقاء ثم التصغير وأقاد و
أيب الثاني وصيغة منتهى الجموع فلم يؤثر التعريف فيه حقيقة فلا يحتاج
إلى الاحتساب والتفصيل فيما اشتغل بالمنع ومن أوائف الثانيث وصيغة
منتهى الجموع الأخرى فيه بين ما قبل العلمية وبين ما بعد العلمية وبين التنكير
بعد ما لوجود الأول والصيغة في الأحوال الثلاثة والإيضاح أي إطلاقه عليه أحد
في واحد منهما وعلة ذلك أن جزاء المنع للثانية والعلمية وتقدم الخلاف
في الجمع إذا نكر بعد التسمية وأن الصحيح المنع وأن الصيغة خاصة في جميع الخ
الأمور الأولى أما إذا امتنع للوضعة وزيادتي فعلان يمنع بعد التسمية للعلمية
والزيادتين فإذا نكر امتنع صرفه عند من يرى الزيادتين ونسب للوضعة لأنه
بعد التنكير أشبه ما قبل التسمية في التنوع والانفعال وهو إليه الوضعة

الربع

نبي

مبحث العلمية

كما للشارح أن ذا الأقوال باطل لأن الأعلام تقبل التنكير اللاحق للعلمية أيضا
باعتبار زوال الصفة التي هي منشأ الاشتقاق بالكلية بل باعتبار التسمية
بذلك اللفظ فقط فإذا أريد إطلاقه منكرا على أن بالعلم الوضعي توقف
صحة ذلك على انتفاء تلك الذات بالكلية فلم يعلم به وصفا لم يصح أن يشتق
له من لفظه اسم فإنما يصلح للجاري به أفعل عالم ولا يلا الأسود من السلاطين أسود إذ
يسمى شخص يتنكر أنه ذلك وخرج عن الوضعية التي العلمية وصار النظر به
تعيين ذات المسمى كزيد وعمرو فإذا نكر بعد العلمية صار النظر به مخصوصا
بمسمى بكونه فبنى الإطلاق أيضا من توقف على انتفاء ذلك الشخص بالذات
بالكلية وظهر أن الوضعية لم ترجع حقيقة وإنما رجع شبهها فعن الاختصاص
يعني فلم تعتبر في ذلك فمنع الصرف مع الزيادة نعني ولم يعتبر الاختصاص
فصرف بأن نكرا بعد التنكير الطارئ على العلمية وما امتنع للوصفية والوزن
كأحمر امتنع صرفه للعلمية والوزن فإن نكر تنكيرا فإنه لم يخرج عن باب اسم
التفضيل كأحمر فإن بعض أهل النحو من مذهب سيبويه ومن النحويين الصرف للمبرد في
والأخفش للجواز ثم واقعنه في الأوصاف مثال في شرح الكافية وأكثر المصنفين
لا يذكرون الاختلاف فيه وذكر من وافقه أولى لانتفاء الصرف فيه ولا يمنع أن يسمى
بأحمر منصوب بالحمرة أن نكر لم يصرف وإن سمي به أسود ونحوه ثم نكر انصرف
والتنبيه ذهب الفراء والأخفش إلى أنه مما رجع الوصفية فيما وجد فيه معنى
المشتق منه وفيه أن وجود التقابل ولم يقع الإطلاق عليه باعتباره ومن ثم
وجود قبل نقل العلمية لانتفاء إطلاق الوصفية والتسمية باختلاف الجهة
ألا ترى إلى تسليمنا الصرف حيث كان المسمى أسود أو أبيض مثلا وإن بعدها لم
ثم ونسبة الصرف لابن الإمام في بعض كتبه وإن كان اسم تفضيل مجردا فيسمى
به ثم نكر انصرف اتفاقا لأنه لم يبق فيه الوصف لأنه لا يستعمل صفة إلا
بمن أو تعريف أو إضافة سمي به مع ثم نكر امتنع من الإضافة وتعلقت الأحكام
لأنه لم تلحقه الآلة خرجت عن كلام العرب وظاهر الكافية وشرحها أن المقابل
فيه خلاف والتفصيل فبعضهم رجح أنه ما عيب فيه وإن تجرد المجرد بلا تعريف

غير

اي

اسم

تخ



نحو احمر واصفر فان منع صرفهما للحكم يعني من علم احمر ومن ظهر بنا في زيادة تبعا للمراد
ان رجوع الاصفير لموافقة قبل المنع انما هو في باب احمر لا في باب سكران فلا يمنعه
الزيادتان وذلك ظاهر لان مقتضى منع الوصف فانه قبل منع الوصف من
الكلام في النظم انه لا اعتبار الا ان يعتبر شبه الوصفية فيهما كما اعتبر
من او بلغيه فيهما زائدا التفرقة فلا يظهر فيها وجه فلما لم يكن توجيه الى
اعتبر فيه بانه وزن الفعل اقرب من زيادة الالف والنون اذ الوزن هيئة
الفعل وصورته التي بها معرفته له وقد منع الصرف انما كان لشبه الاسم بالفعل
فالتعلق مع الوزن بسبب الخفة واما زيادة الالف والنون فانما اعتبرت لك
لمطابقتهما لالف التانيث والفا التانيث اعتبر لفرعيتهما من جهة اللفظ
عن الفعل وضعفت زيادة الالف والنون فلم تعتبر مع شبه الوصفية اي
موضعه اي ظاهرا فان قيل لا نسلم ان المعتبر في باب احمر وباب سكران الا الاكثر
بقي التسمية شبه الوصفية بل الوصفية الاصلية وان نسيت كما في اسود
وارقم وانطح وقد قال الناظم وعارض الاسمية فيما الاصل [illegible]
قلنا ذاك المراد ينفي الوصفية قصرا الا قليلا واشتهر في بعض ما هو
نعتا وما سمي به فان قصد الوصفية قصرا فلا يرجع اليها بالتنكير لما سبق
ولا تعتبر اصالتها لقدم بقاء شابهه فيها واما علة المنع شبه الوصفية
مع الوزن والزيادة كما في المراد وقد قال المنع للوصفية والعدل ومن اجل
وفعال ومفعل في الفاظ العدد تراها اذا سمي بها منعت للعلمية
والعدل وكل معدول سمي به فعلمه بان لا تغير وانما قال العدل فيهما غير لازم
اذ انهما استعملتا معدولين في صفة العدل فيهما بالتسمية من الخلاف
غير مهما فان العدل لازم لصيغتهم فلا تبطله التسمية اذ لم تغير لفظي وان زال
معناه مذهب مردود مذهب الاخفش وابو علي وابن برهان وابن بابشاد الى
صرف العدد المعدول مسمى به لزوال معنى العدل ويلزمهم [illegible] نكرة لا يعود الى
منع الصرف لبقاء معنى العدل زائلا واما على مذهب من منع مع العلمية
في المعدول المذكور فاذا نكر بقي المنع لبقاء العدل مع شبه الوصفية لفظ فوله

وغير مصروف

في تصغير افعال تصغير ترخيم انه قد صغر تصغير غير الترخيم فيقال افيعل والوزن
بلا الانه بوزن ابيطم فقوله الاشتمال ا فعلتي كتصغير اي فانه فعل بوزن
فعيل وقوله انظر على وزن مرخم غير صداي الانه فعل بالثلاثة بيا، زاير بوزنه
مفعيل فان فنطاخل موزنه تفعيل فان تفيعل فان بتر فالقولها ثلاثيا
وقد ذكر الشارح وقوع حرف الجر ان الانكير ليس في الا بحملة اختيار اماكن
الزوا مية ط والظرف في الجمع الذي تنبير اط حتى ادعى قوم به التغيير اط
قوله وقرااة لا تحصر من سليمان بن مهران وبذلك فال الفراد وهو
ابن مهران والاعمش لا ويعرف قوله آلقوم مصا بالكسر او التنوين
كما نسبه الشرح على الوصا بيني انه تنوين ضرورة الاصرع لمنافاته افعلني
وموهنا بيه التغيير انهم اتفقوا على جواز اجراء غير المنصرف مجرى المنصرف
ضرورة الا في نوعين قيمسما خلط اخر منصرفا به الف التانيث المقصورة
المقصورة فقيل لا يجوز صرفه ضرورة لانه يزيد فصلا ينقص فانه يزاد
التنوين وينقص الالف وكما صاحب فتاوى ورد بقول   تبى ابادا
ط انه مقيم ولقلت عجائبها اخر الاضرة وردينا تنبع ط الشرا ابن الاعرا
بتنوين دنيا وقال بعضهم قد يكون ليلا اتيان بالتنوين وصرفه الالف فلا
لانه قد يكون بعوده الى التنوين سادي فيكمن فيصير متحركا والوزن تقصد
بتقصيصا والوتر ك الالف لا تنفل الحركة وتفتح مرالثان لم يجز الذي
استغرب لم يتبين قبل الشراه وهو تقصيل حسن قلت لا ان يرد ذلك
النظم وهو نشهادة الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر خاصة وان
كان عنه مندوحة فلا الاني فليس بلاوان كان تغيير السهلا واصطلاحا
[illegible] افعل وقال الكوفيون لا يصرف ضرورة الا انه صرف تنوينه لا على
من بلا نون معها الضرورة كما لا يتون انضاف الضرورة وقال الشيخ
لا يتون ضرورة لا ان صرف التنوين منه انما كان لمنع الصرف للوضعية وان
والوزن كاحمر الذي من يلي صرفا غير منطوق وشرمنا ان والالم الوزن فقوله
ويبوع وطلب الحرز البيت مثله فتوله ط فاتا ما اصير كاخي الشيخ

بعض قبلها الكون غير لازم فالدراقية يعيها عام في قافية طالع وهو بيت ا
ابن شالان وكلاه اضطرار وقول الاضراط تاملا خليلي هل ترى من
ظعائن ط سوالك نقبا بين حزمي شعبعب فقوله اه لا اذ الاجرا في
صما غير النصب في اضطرار فاما الاخفش فلانها تقع في شعر الفصحاء والتي
في الشعر تجري بها السنتهم في الكلام فقوله واجاز الكوفيون الخ
حاصل الاقوال في منع الصرف خمسة جوازه ضرورة مطلقا للفارسي وابن
والاخفش والكوفيين عن [illegible] الحاضر وتبعه مطلقا [illegible] بين
جوازه للضرورة في العلم خاصة لابي الفضل وجوازه نثرا لبعض منهم احمد
ابن يحيى ثعلب والاكتفاء باحد السببين في منع الصرف اختيار الكوفيين
والاخفش والبناء فما انشده لهم [illegible] الاجازة في الضرورة فقط لان
ذلك مع عدم السببين جميعا [illegible] التمثيل لذلك بقوله ط
ط وما كان حصن ولا حابس ط يفوقان مرداس في مجمع ط وقوله ط
ط بشيب على بلد [illegible] وطالما [illegible] اختيار اه
وازرد [illegible] على الاكتفاء باحد السببين ان تكون جميع الاعلام ممنوعة
الصرف [illegible] لذلك وقد يجاب بانه يلحق المقرون بالسبب الزاهر
جوازا [illegible] لاضياع السببين فما جاء من الاعلام المجرد عن
سبب [illegible] ويكرر [illegible] ويقولون جاء على اصل [illegible] ولو منع
[illegible] فقوله بانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا وفتحا
جرا في [illegible] علما بعضهم لما نسي من قوله ان كلا [illegible] بالوا
رفعا وجرا او نون بالياء فقول الشرح يقولون في الرفع جاء [illegible] جوار
وراعي [illegible] بالاثبات الياء ساكنة [illegible] الضمة وفي
الجر مررت بجواري وراعي [illegible] بعض الياء [illegible] وهو مناقض للصدر
الكلام [illegible] وصوابه اسقاط جوار وراعي من هنا فقوله
[illegible] على القياس لا يقبضها [illegible] فصل اعراب
الفعل [illegible] التفسير بالنظر [illegible] الاول [illegible]

نحو التوكيد لان ذلك معلوم من الفصل في باب الاعراب او المراد ما يقبل
الاعراب محلا وهو في محل رفع او غيره من البناء فيعم نحو والمطلقات يتربصن
في محل رفع وفي نحو ذلك ادنى ان يعزبن في محل نصب وفي واذا اخذنا من بني
في محل جزم بل الخلاف ايضا في محل جزم في نحو وان عدتم عدنا وفي محل نصب في نحو ان
كنا اول المومنين وسيأتي مذاهب فقوله تجردا من الناصب والجازم هو
مختار الناظم وكلامه في النظم يوهم ان تعليق الحكم على الوصف يشعر بعليته
له وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين قال المرادي في شرح النظم وهو
اصح الاقوال قلت ذكر ابو حيان في المسالة ستة اقوال احدها ان
رافعه هو التعري من العوامل اللفظية مطلقا لجماعة من البصريين وعزا
في الارتشاف للاخفش والفراء انه التجرد من الناصب والجازم للفراء
والتعري بينهما ان الاول اعتبر التجرد من اي عامل وهذا اعتبره من اخص
خاص ثانيها قول الاعلم ارتفع بالاهمال اذ يقدم ادخال الناصب والجا
والتعري منه وتبين التجرد ان التجرد وصف للفعل نفسه والاهمال فعل
المتكلم وهو تركه الناصب والجازم ويلزم منه تجرده عنهما ثالثها بوقوعه
موقع الاسم اكثر البصريين خامسها نفس المضارعة لثعلب سادسها
ارتفع بالسبب الذي اقتضى اعرابه لان الرفع نوع من الاعراب وهو السبب فيها
قلت يجيء لتقابل خامسها غير مقتض للاعراب وهو التعاقب المعاني المختلفة
تابعها بحروف المضارعة للكسائي وتفسير ابن الناظم التجرد بالتشبه السالم
على اول اقوال الذي حكمها ما يقتضي تفسيره والحق ان كلامه يتكون وجود
فيه اذ هو التفسير للتجريد لا للتجرد والتجرد انما ذكر انه ارتفع بالتجرد
لا التجريد وهذا التفسير قريب من قول الاعلم الذي جعل ارتفاعه بالاهمال موضع
المتكلم من الاهمال لا انه موضوعه انقطاع في نفسه فان نحو ما فسر به ابن
الناظم هو الذي اضر بمقولة والمقول في تفسير التجرد بكونه خاليا من ناصب
وجازم وهذا في الحقيقة حال لازمة للتجرد لا نفس التجرد فان اعتبر كان
هو رابعها وليت شعري ما الذي اقتضى التاويل فان العوامل انما هي

دليه

ل

زع

يل

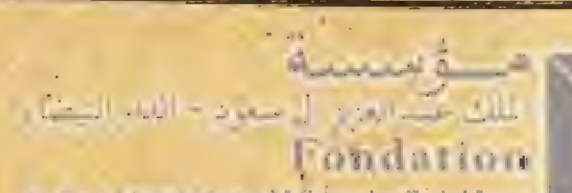




ملزومات للإثبات وأما من ربطها بها فلا مانع من كون النفي والنظام لعل
لها جازا أن تكون علة الحكم عرضية لأنها بمعنى العلاقة والنفي بلن
أقوى قوله الزمخشري من أن لن تفيد التأكيد والتأبيد باء أخص لأنها
أي الحاجة للإتيان عليهما والاعتبار في اللذات واعتبار لها ظاهرا وهو
ومضمر الجواز أو وجوبا قوله خلافا للزمخشري فيهما وظاهر
كلام ابن عطية موافقته على التأبيد لأنه قال في لن تراني لو بقينا على
هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث
المتواتر أن أهل الجنة يرونه اهـ ويحتمل أن يكون ابن عطية قال ذلك
من جهة أن الأصل استمرار النفي بأي حرف كان ولا يرد الاستثناء بلن
أكلم اليوم إنسيا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى لأنه
يقول فيه حيث لم ينفع دليل على خلافه فيتكون في دليل المطلق النفي جواز
الجمع بينهما وعن ابن [illegible] ولن يتمنوه أبدا للتأكيد وأفادة أنها لتأكيد
التأكيد يوافقه عليه جماعة منهم ابن الخباز بل قيل فيه كلام أو وقع
نظيره لأبي [illegible] في كتاب الأنبياء في الفعل والأسماء أن لم لنفي فعل وإن
ولا يشترط في النفي فيها بكل لا إلا أن الاقتصار كما في الفعل ولا يشترط القرب
بما [illegible] عكس ما ادعاه الزمخشري [illegible]
قوله خلافا لابن السراج أي وجماعة واحتجوا بقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

بعضه الدعاء بلن كالنهي في المعطوف عليه دعاء لا غير قوله فلا يجوز
للخليل والكسائي مرد عليهما بأن تقديم معمول معمولها عليها
نحو زيدا لن أضرب لأنه فعل تام وكما جاز زيدا لن أضرب جاز زيدا لم أضرب
واحتجوا بأنه فرع تقدم التركيب فالأصل بكل قبله ومنع الأخفش الصغير تقديم
معمول معمولها عليها ولا تفصل [illegible] بغيره أو بمعمول الفعل إلا في
أو القسم خلافا لمن زعمه من الكوفيين ومن ثم قبح النصب بلن أكرم زيدا
ولا اليمين بلا يفصل الفعل الناصب لأنه كالعامل وحرف في لغة كقوله لن يخب الآن



ربما بلا من جرا بي دون تأويل الخلف قوله كي المصدرية وانتصب بها
نفسها وقال الخليل والاخفش بان مضمرة بعدها وافهم ان التعليلية
وقد ذكرت في حروف الجر ومثلها وكي التي بمعنى كيف مخففة منها فانما
يليها اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع كقوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

قوله وتتعين التعليلية ان تأخرت عنها اللام او ان كما تتعين ايضا
مع ما الاستفهامية نحو كيمه والمصدرية نحو كيما يضر وينفع وقد يذكرهما
مثال الكتاب بما ليس في حروف الجر لانها لا تدخل على الفعل قوله
التخفيف من بلكون اختيارا للوزن لانه من المديد ووزنه فاعلاتن فاعل
فاعل واصله فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن لاكن لم يستعمل الا مجزوا فاعلن
فاعلن لا صحيحا استعمل مجزوا مخبونا من فاعلاتن فعلن الى [illegible]
فاعلن ومثله في تأخر اللام عنها قوله فاوقدت نارا كي ليبصر ضوءها
واخرجت كلبي وهو في البيت داخله قوله لانه لا يكون ذلك [illegible]
كونها مصدرية ارجح لكثرة دخول اللام عليها لفظا واختصاص ان بعدها
بالضرورة قوله اولى لكيما ان تطيع ما فيه زايدة قطعا وكون النصب
بان فيه ارجح لا وجه منها ان ان ام الباب وما كان اصلا في باب لا ينبغي
ان يفصل تأخيرها لما ليس اصلا ومنها ان نسبة العمل لها اولى [illegible] في الخبر
اولى ومنها ان ان ولية الفعل فعملها فيه ارجح من عمل ما قد فصل بينهما
ومنها ان تأخير الجار بالجار اسهل من تأخير حرف مصدري بمثله لشدة الا
الامتزاج بين الحرف المصدري وما بعده اذ هما في تأويل المصدر وهو كلمة
واحدة وليس الجار مع مجروره كذلك اذ ليسا في تقدير الكلمة الواحدة
وكونها تارة مصدرية وتارة جارة مذهب سيبويه ولاكثر البصريين وقال
الكوفيون ناصبة دائما وقوم جارة دائما ونسب للاخفش وشبهة الشق
ذلك ان الجارة ان دخلت على ما الاسمية ذلك على قصد التعليل كما للام في
وان دخلت على الفعل ذلك على العلة الغائية فقط بل الاخص من اللام





وتقديمها على الفعل جائز نحو كي تكرمني جئت سواء كانت الجارة او الناصبة
المصدرية لانها بمعنى المفعول لاجله وتقديمه سائغ واجمعوا على قطعها
من معمول فعلها الا نحو لكيما ان تسود وربما الى ابراز كقوله ~ تريدين لكيما
تجمعيني وخالدا ~ او بعضها كقوله ~ اردت لكيما لا ترى لي عثرة ~
~ ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل ~ واما بعد ذلك فينعقد الكسر وجوز
الكسائي في معمول الفعل بالنصب وبالرفع فيبطل العمل حينئذ واختار الناظم
وابنه بقاء العمل نحو جئت كي فيك ازغب قال ابو حيان وهو مذهب نا ن
لا يشتغل فيه ومنع تقديم معمول معمولها سواء تاخر عنها نحو جئت كي
النحو تعلم لان معمولها الصلة لا يتقدم على الموصول وان جعلت جارة فما
بعدها مقدرة موصول ايضا خلافا للكسائي في اجازة ذلك الصورة ان تقدم
عليها وعلى المعمول نحو النحو جئت كي ان تعلم ان ينقل فيها خلافا للكسائي
ابو حيان ما لا يعرف اجزاؤه منها والكتب الكوفية والمبرد النصب بلا يعني
كيف كقوله ~ وكم قد منتنا حيننا فاحسنه ~ لما يعلم ان ابن
قتنا تسلم ~ وقد جعل الناظم ذلك على ان الاصل كيما فحذفت الياء ثم ورد
او على ان الثوبي حذفت من الفعل ضرورة كقوله ~ وتبني تركي ~ وابن ولد
والبوالكوفيين فقال كلام التنبيه كيف بنا بعملها تقضي التعليلية
تنصب وذلك قليل والكثير الرفع كقوله ~ لا تنبي الناس كيما لا تشتم ~
قوله لن او قد تبدل من لها غيرها تنفا عن ومن فتأويل العربية بيقال عن
تكون ناصبة وان الناصبة للمضارع توصل بالفاعل نحو ان كانت داخل ولا في
والنهي نحو كتبت اليه ان قم او ان لا تقم خلافا للبعض كما يروى اذ زعم انها حين
عن هما فتكون مشتركة او مشتورا بها قال لان انما الناصبة للمضارع تخلصه
للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ولانها لو كانت الداخلة على
المضارع لحكم على موضع غيره بعدها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بعد
ان الشرطية بالجزم ولا قائل به ونقض الاول بنون التوكيد فانها تخلص للحال
للاستقبال وتدخل في الامر اتفاقا والثاني الشرط فانه تخلصه مع دخولها

على الفاظ ومن تتبع الفاظ تعرف ان المكسورة وان المفتوحة بان الاولى
اى في قلب زمانه فلا يرد في مثل بخلاف الثانية وخلافا لابن حيان في
انها لا توصل بالامر والنهي وان الداخلة عليهما مفسرة بحكاية من كتبت
اليه بان قم وانما عبر بالفاء لان فردها من الحرف وجعلنا مختصة
بالاسم او بالفعل تاويله واجاز الفعل تقديم معمول صلتها عليها مستشهدا
بقوله ✽ كان جزاءه بالعصا ان اجلدا ✽ ورد بانه ضرورة نادرة قوله
وبعضهم يهملها حملا على اختها زاد في التسهيل او على ان المخففة ومن اهمل
النصب قال الكوفيون كلما رفع الفعل بعدها فهي مخففة من
الثقيلة بالفعل النصب والجزم وبعضهم على القول ان تقول كما تكونوا يوتى
عليكم وبعضهم جزم بها حكاه ابو عبيدة وبعض الكوفيين ونقله اللحيا
ني عن بني صباح من ضبة كقوله ✽ اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ✽
تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب ✽ وانشد قوله ✽ احاذر ان تعلم بها فترد
✽ فتتركها ثقلا على كما هيا ✽ فسكن للضرورة لا للجزم نعم يصب الفصل
في قوله فتتركها انتظم للمضارع بعد ان النصب والرفع والجزم قوله
ان تقرءان انت فتلذ ✽ يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ✽ وحيثما
كنتما لقيتما رشدا ✽ ان تحملا حاجة لي خف محملها ✽ تستوجبا منة عندي
بها ويدا ✽ ان تقرءان الخ وان مع صلتها بدل من حاجة قوله وثلاثة
ان مفسرة وزائدة ومخففة فلا تنصب المضارع اشارة الى ان قول الناظم
ان بعض زعم ثلاثة لا عن المخففة فقط وتوقيرك بالمصدرية كقيد الاسم
عن المخففة لانها مصدرية ايضا بخلاف المفسرة والزائدة لا كما زعم بعضهم
ان الى الزائدة لا تدخل على المضارع ولا يحتاج للاحتراز عنها تلك تبقى زائدة
ولا قوله فيها معنى القول دون حروفه في التبسيط اختلف في تفسير
صريح القول فلعارة بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقلت فهو تفسير لها المعمولة للقول الصريح
واجيب بانها ان جعلت كذلك كانت مصدرية ويؤول القول بالامر



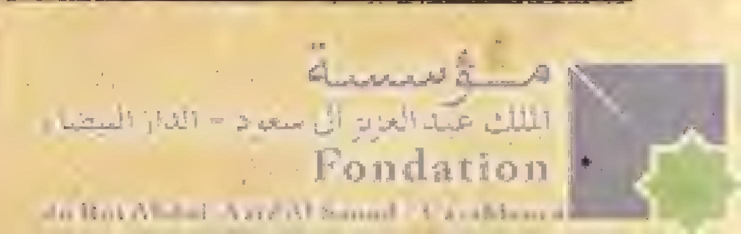
كما يقال في تفسير أي فالأمر فيهم لا الأمر في به وأما كونه تفسيرا إلا في تنبيه
أو نهاء به فيلزم عليه أن يكون المأمور به أي بتبليغه عن الله اعبدوا
الله ربي وربكم والله تعالى لا يقول ربي وربكم وقد يجاب بأنه روعي حال الحكاية
كما في قوله فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون فإن الأصل لذائقون عذابه
لا بحسب الخطاب أي لا المتكلم لأنهم حاكون عن أنفسهم ومن الأصل لقلنا
أن اعبدوا الله ربي عيسى وربكم فلما كان محكيا عن الله على لسان عيسى
أنزل الظاهر بضمير المتكلم ثم قال في التسهيل ومنهم من يمنع في القرآن ويجيز
في بعض غير كتبت إليه أن قم أنا أقول له وقد ذهب الكوفيون أن أن
التفسيرية بعد إن وهي عندهم الناصبة ويردوا قوله ونودوا
أن تلكم الجنة وناديناه أن يا إبراهيم والعلم سر دينها أي المصدرية
فتارة تكون هي الناصبة للمضارع نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي
بأن اصنع وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا أي بالتطهير وتارة
تكون من المحققة كأنما يبنى لا وتبنى أي ونودوا بأنه أي الشأن تلكم الجنة
وناديناه أنه يا إبراهيم ويكون مذهب الكوفيين ج أرجح لما فيه من تقليل
الاشتراك وقد اقتصر في المغني على إفادة ما تفسر أن وما قبلها في غير
... أي مذهب وفيه أنه يكفي للتفسير اشتمال ما قبلها على ما بعدها
إجمالا ويوهم ما قاله ابن ... التفسير بين اللفظ في موضع أن بأنه فيهم أو
أوحينا إليه أي اصنع كقوله ... بالضم أي إذ أنت ...
فوقه وأن الزائدة ... زائدة فيها تأكيد ومعنى الكلام كشأن الحروف
الزائدة وزعم الزمخشري أنه يحصل مع التأكيد معنى آخر وهو ... في الجواب
للقسم ... وموضعه ... بالأمثلة والاستدلال قال فلولا أن ...
في قوله ولما أن جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال ...
... لأنهم دخلوا عليه ...
فيهم ... وقال الشلوبين دخلت منبهة على ... والتعقيب
وأن ... كانت لأجل ... إنما تكون للتنبيه ... أن تعقيب

كـ

ه قوله تعالى ... وما قبلها

والجمهور نص على انها زائدة بين لام القسم الموطئة اذ في الزيادة
ونقل من المراد الخلاف لابن عصفور على زعم انها زائدة بكثرة سرى ونصه اذا ان
ثم جعلها بين لام القسم الجوابية وزعم بعضهم انها من الحقيقة
فقيل بقاء ان مؤكدة ونقل حابله على ذلك انهم قالوا انها زيدت
للتاكيد وهو ابن ان الفرق ان اذا نافيا مثالا يصير التاكيد وان لم يكن
موضوعا له ابتداء قولنا وهي الفتح وهو اختيار ابي حيان ان من ادات
ثبتت زائدة بل خفيفة ومن التي انتقلت بلوغ نحو ان لو استقاموا ولا
في قوله ان لو التقينا انه في انشاء لو التقينا او انا لو التقينا حقيقة
وحرف انها ونحو قوله اما والله ان لو كنت حرا انت او انك
لو كنت حرا ومن على حرفه على الجارة معمول له بفعل القسم المذكور او المقدر
وفيه ان الحرف لا يتعدى اذن المقسم عليه بعلى ولا له فيه ان مع حرف فعل
القسم وسبق انه لا يجوز ولا تعمل ان زائدة خلافا للاخفش واخذ وما لنا
ان لا نتوكل على الله فقال تقدير وما لنا في ان لا نتوكل اذ اي نفع او غرض
لنا في عدم توكلنا فان مصدرية قولنا الثالث ترجح ذلك بعضهم بالنصب
فزعم الفراء ان الرؤية ظنية فصح النصب وفيه نظر لانه لا يصح ان يؤتى
بالظن قال ان الهمزة للانكار رابطا في دخلت على النفي ما تطلبه بتكرر المعنى
او لا يرجع النهي قولا ان علموا انه مع تعينه في انه لا يرجع النهي هو
لا يتم ولا ينفع وانما توجه النصب ان الرؤية بصرية ثم يكلا المفعول من
المحسوس يعامع الوضوح التام وانما زائدة بعد او اي لا انها ان تنصب
بعد العلم غير المؤول للظاهر القراءة المذكورة وقول جرير رضي
عن الفقد ان انا سر قد علموا الا ابا نبا من خلفه احد وقد علمت الجواب
عن القراءة واما البيت فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه وليس المغني على
الطرفين ايضا ومنع المبرد ان تقع اسما بعد لفظ العلم اظار لو
اول نظم الجانب اللفظ ولم يكترث فاعجازا سر ما علمت الا ان تقوم بالنصب
على معنى انهم علمنا ان تقوم متخلص ممنا بعد العلم ثلاثة مذاهب الاول

اوجب الرفع مطلقا ان نعتا وان لا فلا وجوز الوجهين مطلقا وتبعه
الجمهور مطلقا فان بني الفعل على حقيقته وجب الرفع وان اول فالوجهان
فالنصب ومن ذلك لفظ الخوف فان تيقن لفظ المخوف فالرفع كقول
ابي محجن ﴿ اذا مت فادفني الى جنب كرمة ﴿ تروي عظامي في الممات
عروقها ﴿ ولا تدفنني في الفلاة فانني ﴿ اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
فان قلت اذا تيقن ذلك فما فائدة دفنه الى جنب كرمة قلت اراد ان
يقوم تروية عظامه بعد موته مقام تلذذه بها وقد نبه على ذلك بقوله
تروي عظامي وان لم يتيقن المخوف فالنصب نحو واخاف ان ياكله الذئب
وكذا لفظ الخشية تقول خشيت ان لا تقوم بالرفع اذا كانت الخشية ثم
يقينا ومنع ذلك المبرد فهو يمنع اجراء الفعل مجرى غيره واجراء غيره
مجراه ويرد عليه بيت ابي محجن المتقدم وله ان يجيب بانه على لغة الاهمال
ان ميتا استحقت عملا وقولهم تالية الظن ان تكون ناصبة زعم الشراح
النصب اذا اجري الظن على حقيقته والرفع اذا اول بالعلم والذي في عبارة
غيره ان الوجهين فيها معا مع غلبة على كونه على حقيقته لانه تارة يحمل على
الفعل لكونه بمنزلة تقضي وتارة لا يحمل وهو لا رجح ويدل لذلك انه قرئ بهما
في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة ولا يمكن ان يؤول بالفعل فيكون
على احدى القراءتين دون الاخرى لان القراءتين لا تتنافيان وايضا لا يتم
ان يقال ليقينوا ان لا تكون فتنة لانهم لا يحصل لهم الذي يقتضي مثلا التوافق
فكانه وانما غاية ما عندهم الظن فالابرحتيان ونبيه الموافقة بعد
السنة لا النصب وظاهر كلام الناظم كما قيل ان المخففة انما تقع بعد علم او
ظن ونحو ذلك فان منها وافرد عن امام المحققين الثعالبي واما مسألة
ان لعنة الله عليه واما مسألة ان غضب الله عليها فالمراد ان التي بعد
الفعل وما حمل عليه لا تكون الا مخففة وجملة ما ذكروا من اقسام ان عشرة
ناصبة ومخففة وزائدة ومفسرة ومصدرية وهي التي في كلام الناظم هنا وما
جازمة وتفرقتا ومن مصدرية كما ناصبة وبمعنى اذ كما لبعضهم في بيل



عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون الرسول واياكم ان تومنوا بالله اتغضب
ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم في وتم طية لدة
كذا بالكسر قاله الكوفيون نحو ان تبل اخرا مينا او هروكم عن التصير
الجزاء او ان كنتم مومنين فمن بالفتح والكسر بهما وتاسير كما قيل به في ان لم
يوتى احد مثل ما اوتيتم وبعض بيتا قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا وفي
ان تبروا وتتقوا والمعنى ان المخففة من علمنا ان كنت لمومنا وفي حرف ابن
روي بالفتح وبالكسر قوله اذن فمن نعلا مينا ذن بحذف الهمزة كما في
انقاضهم قوله ثم جزاء الخ بيتها قول الاكثر وقيل اسم ومراد الظرفية
نونت عوضا عن الجملة المضاف اليها والاصل اذ قلت ذلك فقال ازورك اذن اكرمك
اذا زرتني اكرمك وبقي الجزاء والتعويض اضمرت ان قوله وجزاء الغالب
عند المغاربة لانه لو قلت لمن قال انا احبك اذن اصدقك بالا جواب لم يكن ثم
اذا ولا جواب انما في الماضي واما في المستقبل والطلب فيجعلها للجزاء
دائما ويشكله فيما ان اباءة المراد ان قلت ذلك حقيقة صدقتك والا كثر
على تساهلها ونسب الخليل الى اصحابها الدال التي تليها ان اذن وغلب عليها
علتها حكم الحرفية والقول بغلبة الحركة الحرفية وسببها والمعنى ووردت اذ
ذكر الدال لك واقع ولا ينطق بتر الخبر وقال الى ان اذن بجزمها انهم
تحرزا ان تجميعا والا اذا التساكين وجملة الشرط وبقي الجزاء اذ اذا
زرتني ذاكرا في ايلام والرفع والاكثر انها ناصبة بنفسها بقلبها القطع
للاستقبال وقال الزجاج والفارسي ان مضمرة بعدها ولم تنصب بعد بعدم
اختصاصها قوله ثم ونعت حشو الجملة اختصرت منه ان تقع صدر الكلام
اذن لا ينتقل منصوبها عليها وكان في ذلك والا اهملها
تعتبر فيه شركة اذ فتم وحوا ليمسا ارا فني ضم ويجم عنه في المشهور
الالغاء وفيه خلاف في قولها لبني عاد في عين العزيز ثبت رجم السؤال
قوله الا قبلها جزاء فتح مع ذلك ومنه اذ قد تكون في بيت سابق وهو
ما طلبت به الى اقتضاه انتهى منى ما يقول الشيء في نصها ودخلها ما

ووقع في المغني أن لا أفعلها جزاء لمن أجيب بأنها إذا أراد أنه جوابها
في المعنى لا في الصناعة وغير مثلها ومنها وأفعلها المحطة الكبرى في قوله
ما تحب أتركي خطة الذي بعدها لا بر الذي غير العزيز فيقولها لا
فلنبقر القصر للمقالة كما زعم الذي بعد البر قائمين وبعد العزيز من أنه
في تعليم النحو ومن أن رجلا شكى إليه ختنه فقال إن ختني فعل في
كذا وكذا فقال ومن ختنك ومن أين ذلك فقال ختني الحناء أي يختن البنات
فقال لي هذه ما من الجزاء فقال له أن الرجل يعرف النحو وأن حفظ لا
أن تقول ومن ختنك بلفظ الحب فقيل بالجزاء فرحل منزله وتقدم
بعلم النحو فلك جمعته ثم خرج ومن أفصح الناس كبير في ترتيب
الكمال وخاصة التسمية ولم يحصر أن واحد منهما الأفعل لقصد قوله
واحتج عز وجل إلى نقل الذي عن البصريين أنه لا يشترك التصدر وليس ذلك
على الخلاف بل إذا توسطت بين المبتدأ والخبر نحو زيد إذن يكرمك
فاختار النصب بسلامة أنتم أن وضعتها أضمر إذ إذن أهملت فأجاز
الفراء والكسائي وزاد الكسائي النصب في توسطها بين اسم كان وخبر
نحو كان زيد إذن يكرمك وقال الفراء من أمثلة وجهها الرفع ونص
الفراء على تعيين الرفع بعد ظننت نحو ظننت زيدا إذن يكرمك قال أبو
حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضا ولا خلاف في وجوب إلغائها
إذا وقعت بين شرط أو قسم وجوابهما ويكون الجواب للشرط والقسم
نحو إن يقم زيد إذن أكرمه بالجزم ووالله إذن لأكرمنه بالتأكيد والرفع
قوله وإن إذا قبلها نعيب بقولك من تعرفه إذن ينفع نحو أزورك
ثم إذن أكرمك جوابا لمن قال أرغب في زيارتك قوله فالذي
النصب والغالب الرفع عكس ما قرر به الزمخشري فقال الأجود النصب
لكون الواو على إذن عاطفا واحدا والحروف العاطف يستعمل اعتماله
ويجوز الإلغاء اعتبارا بما بعدها ومن الأول قول ابن أبي العز في قراءة
الفاء من يكون الأصول في العربية من التواتر وقال على المشهور

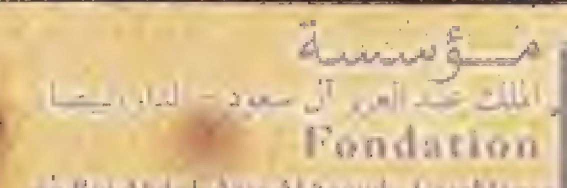
مما

؟ النظم

تل

إن السببية لا تمتنع على وجه مرجوح قبلا ثم إن الناظم والموضح قابلا
النصب بالرفع والحق مقابلته بالإهمال أو الإلغاء لأنك عند الإلغاء
قد لا ترفع بل تجزم نحو إن تزرني أكرمك وإن أحسن إليك فإذا الأغنية
جزيت وقرئت بالعطف على الجزاء أو رفعت أو نصبت بأن مضمرة
على ما يأتي في قوله * والفعل من بعد الجزا إن يقترن * أو رفعت بالقطع
بالعطف على الجملة بأسرها وعلى هذا فلو قال الناظم أو مثلا اسمي
أولا واعتمادا في تعبيرها وزاد أو أدوات لا تعملها لكان أحسن من وجوه
الأول زيادة أن الفصل بلا النافي الثاني التنصيص على اختيار الإهمال بعد غير واو
العطف الثالث تخصيص الفاء والواو الرابع السلامة من التجوز
في قوله من بعد عطف إذ حرف عطف وقد يلغى مع الشرط ومن بعد
نادرة هكذا ما بين وعيسى ولا يحتمل قول من أنكرهما والإهمال أفيس
لأنهما غير مختصة وإنما أعملت بالشرط حملا على كي لأنها تتقدم الجملة
وتتوسط وتتأخر فقولنا بأن مضمرة وجوبا لما كانت أن أم نواصب
المضارع لاختصاصها بالفعل مع شبهها لفظا بأن الناصبة لا يختص
بأعمالها ظاهرة ومضمرة وإضمارها واجب وجائز وشاذ ولما كان في
وجوب الإضمار أدخل بيان موضعها ومر بيتها أبدا به الموضح مخالفا للنظم
فإنه قدم بيان مواضع الإضمار الجائز بالإضمار الواجب فقولنا في
خمسة مواضع تأتي في الجوازم أن نشأة أحقه أنه يجوز النصب بأن واجبة
الإضمار بعد الواو والفاء الواقعة بعد جواب الشرط الجواب لأن الكلام
عند وقوعهما النصب فيه متعين وما يأتي في الجوازم النصب فيه غير متعين
إلا أنه إن نصب بأن مضمرة وجوبا ثم هذه المواضع ترجع إلى أضارها
بعد جار أو عاطف فالجار هو اللام وحتى والعاطف أو والفاء والواو
وزاد في الإضمار الجائز ثم فقولنا يكون تلافي الشأن به إلى الاعتراض
على الناظم في تعبيره بكان بأنه نفى عليه نظر عنه المفسر بلم وإن كانت
المرادي بنفي لما بنفي الكون العام ولم يكن كون ماض لأن لم تقلب له

معنى المضارع الذي انبنى على أن من النحويين من يرى أنها تنصب المضارع
دون تغيير فلعله من اعتبار بعيد قلت قال الناظم وبعد نفي كون نفي
أضمر الكلام أحسن ويكتفى عن قوله حتما بصيغة الأمر التي هي للوجوب
فيغني لا سيما مع التأكيد بالنون وأشار بقوله نافيا إلى أن الناظم
نص في الاقتضاء وبان الحقيقة بأيجوزه وأعاب المرادي وغيره
بأن استعمال الناقصة أكثر وذكرها في أبواب النحو أشهر وأما اللفظ بينهما
إلي بها عن الاكمال فقولها فيعم الحكم كما يظهر لأنه بعد نفي الكون
ماضيا يخرج عنه ما لا ينفي النافي كان المختصة بنفي المستقبل الآتي
نحو لا وما مع أنه ما لا قد حل بينهما مثلا وأجيب بأن اللفظ ينصرف
إلى ما ينفي الناظم كثير ونفيه بلا قليل وأما لما فنفيها ماضيا في
الحال فكأنها بنفي الحال وفي كفايته من أبواب الجواب نظر فلا يجوز ورودها
على الناظم والموضح والحال فلا كلا فيهما بشملها قول المرادي والأم
ولا تمنعه وفي استثنائها نظر والظاهر أن اللام بعدها لام الجحود
بدليل قراءة غير الكسائي وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال فقد
نص بعضهم على أن اللام فيها لام الجحود وفيها رد على من زعم
أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق ووجه الفعل
خرجه على أن في موضع المبالغة أي وما كان مكرهم بعد
لان يزول الجبال منه وموافق لقراءة الكسائي لتزول بفتح اللام الأولى
وضم الثانية ووجه الجمع بين القراءتين عند التأمل أن ناحية
ان القراءة بالفتح في قراءة الكسائي الجبال المعظم وفي قراءة غيره
المعجزات فان قلت إذا كان الكون ناقصا فما خبره قلت الخبر
عند البصريين محذوف وجوبا وان كان كونا خاصا لوضوح دليله مع كونه
لا يستعمل بعوض فعا فلذا الكون المطلق لا يجب حذفه مع الظرف
والمجرور ونقديره لجنب ما يليق بالفعل بتقديره وما كان الله ليعذبهم
وما كان الله ليعذبهم مريدا لتعذيبهم ومريدا ليعذبهم وفي جملة



فهو مثل الا ان يشاء الله من يرد الله بدليل وما تشاءون الا ان يشاء الله
وفي قوله كلا نوله فهو مثل ابدا كونوا منه من قوله لئلا يعلم وفي قوله لان اكون
اول ... لتفسير واكا ... التفسير او ملزوم لي ... وغير الكوفي
الجحد فاقتصر اللام واللام عندهم حرف جر وانتصب بها الافعال مضمرة
بعدها واستدلوا بالتفريق ... في قوله وتعمل جلبة ان يتعرض
عليها واجيب بانه ضرورة ... مع ... قوله ... جزاء
بالعطف ... وبدل للتصريح التصريح بان ضرورة كقوله
... وتكون ان لا ... ولا اكون ... يطاب
وذهب ثعلب الى ان اللام من النواصب لا كي ... انها ... بها
... وصرح الناظم بان اللام مؤكدة ينبغي النفي ... لموافقة
الكوفيين في زيادتها لا ان النصب عندها بان مضمرة فهو قول ...
البصريين ... بعض ... ويلزم ... بالمضمر ... النفي
في ... زيد ليقوم ... ومرادهم ... في الايجاب ... لا يعمل
في النفي ... قول الناظم بان مرادها بكونها مؤكدة صحة الكلام
بدونها لا انها زائدة كما يقوله الكوفيون ... فلان
في النفي ... مثل لام الجحود كقوله ... فما جمع ليغلب جمع قو
مي ... ولا فرد لفرد ... اي فما كان جمع ... قول ابي الدرداء في
... انا لاه ... فما كنت ... كان وانتقل الضم
وقال ... يحتمل ان لا تقدر كان فلا يكون من باب لام الجحود فيجوز
اظهار ان ويكون التقدير فما جمع مثلها ليغلب جمع قومي ولا فرد
بفرد وقال ... التي بهم من النظم ... ان هذا الحكم
يجري في اخوات كان ... فلا ... وقال بعضهم ظن وبعضهم كل فعل
[illegible] والصحيح جواز الاظهار مع غير كان لان غير ما لم يكثر كثرتها في
ذلك فاللام ... لام كي لا لام الجحود ...
نقص نفي كان ... في اللام ... ان ... كان زيد الا ان يفعل





وتدخل في لام كي ومنع بعضهم أيضا إن الإضمار أن بعد لام الجحود وعن
بعض الكوفيين جواز الإظهار ومثالنا كيز ما منع ذكر اللام وإذا قلنا لو
حذفت فهل يجوز الإظهار أو قيل نعم وما كان من الفعل أن يفتري
وردّ بأن من ليس على حذف اللام بل أن يفتري تأويل مصدر هو الخبر
واعترض بأن المراد بالفعل أن الفعل ولا يفتري إذ حتى يخبر عنه بالمفرد
وأجيب بأن يؤول الافتراء بالمفترى فيكون المصدر بمعنى المفعول
نحو هذا خلق الله وأقول أنه يجوز في الآية أن تكون من باب حذف اللام
فيكون الخبر من الفعل والمعنى ما كان من الفعل أن يحتمل الافتراء
أو متهيئا له لحذف الخبر فقط وما كان من الفعل أن يفتري ثم حذفت
اللام والخبر أو جوازا ولو حذفت أيضا جاز كقوله ط
ما كان يرضى رسول الله فعلهما والطيبان أبو بكر ولا عمر
ويجوز أن تكون الآية على غير حذف اللام قيل في ما مر وأيضا وكونها على
حذف اللام أرجح فمعنى الظهور البلاغية وتقديرنا ما كان من الفعل أن
للافتراء على فرضنا ما كان مفترى وخير اللفظ المعنى ومن الآية بالفعل
وأن أوضح التي زيادة التعبير وحذف الذي في غيرها الذي لا خوف فيه أو بقل
فيه الحذف كما أشار إليه المصنف في حواشي المطول أو زيادة المفرقة على
أن الآخر مفتقر إلى التأويل والحذف الكثير منه زيد يعلم ما في تخصيص المراد
وغيرها تمنع حذف لام الجحود والإظهار أن أيضا وفي اللام إجمال
مع الفعل بعده قال أبو زيد سمعت من يقول وما كان لنفسه ليقوم بهم أو
بفتح اللام فعولها والثاني بفتح أو يبيع في من الترتيب النظم وكان
الأولى أن يذكر بعد اللام حتى لا تنبه اختصاصها في كونها جارة أو لا نقص
أن تفرقتي الآن كانت جارة فيلاء الأفعال صيغة والابتدائية ثم يذكر وجوه
حذفها بعد أو يتصل به وصيغة بعد الفاء والواو ولا نها الخبث أو في النقد
انقطعت ثم أن عبارة المصنف أصرح في وجوب الإضمار من عبارته في
النظم لأن الإشارة في قوله وحذف يحتمل الافتراء بها بكلام البعد ثم جمع

102

للبعير ومن هذا الوجه حتى وزعم الشاطبي انها للمجازاة فقوله ان خفي
ولم يكتف بالتسبيب فقوله كذلك فعلى هذا الاحتمال فلا يسر وفيه
وان اشكل اتى على ان نظم او نثر فقوله ان خفي فما يدل على الوجوب هذا
كان قوله خفي فعلا ماضيا او صفة خفيف يا بما ضرورة فقولها اذا
طع في موضعها حتى مثل التعبير بالتي كعبارة النظم ومن احسن من قوله
بعد او بمعنى التي او الا لانه يوهم ان او ترادف الى وفي المرادي
وغيره كذلك قال انما هي او العاطفة لا غير التي وتفسير التركيب
بالى ليبين في موضعها الحرف بان معنى لا تغير الاعراب والاعراب
ان يجعل ما قبلها بمنزلة مصدر معطوفا على المعنى على مصدر متصيد
الفعل السابق تقدير الا ان قبلها او تقضيني فيه ليكونن لزوم مني لك او
قضاء منك لحقي اي الى او الا اصل الاعراب فليس مثالها ما يعطف عليه ثم يقال
وانما هو في المعطوف على المعنى وكذلك وجب اضمار ان فيها تعطف
الفعل على الفعل بينهما في معنى الاسم مثل قول ابن تيمي وقال الكسائي او
ناصبة بنفسها والفراء وكذا يقتدي الكوفيون النصب بالمخالفة و
قولها حتى عدل كالنظم عن التي مع ان الواردة بعدها تدخل حتى التي
التعليلية كالغائية ثم جاء التركيب ما يحتمل الغاية التعليل والاستثناء
ومنها ما يتعين فيه واصلا وانما يتمثل في قولهم لالزمنك او تقضيني
حقي اي الى ان تقضيني او الى ان في كل وقت الا زمن قضائك
حقي ويتعين الغاية في لانتظرنه او يجيء وقوله لاستسهلن الصعب و
والتعليل في لاستغفرن الله او يغفر لي اي كي يغفر لي ولا يصح الى ان يغفر
لي ان وقت مغفرته غير معلوم وبفساد مفهوم الغاية ولا حتى يغفر لي كذا
كذلك ايضا ويتعين معنى الاستثناء في لاقتلن الكافر او يسلم اذ لا يصح
هنا الغاية ولا التعليل وهذا اشكله قول من زعم ان تقدير ما بالتي او في
مطر وبان لم يطلع في موضعها حتى اذا الجأ الاضطرار كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة ... وآل سبيع او امرأة علقما

وانما يحتاج الى اضمار ان بعدها اذا ولي بعدها فعل منصوب ولا تقع
للعطف عليه في غير النزول على الماضي كقولك ... او على الشذوذ ...
نحو حتى تنام او تفي . فان تقدمها فعل مرفوع لم يجب النصب بل
يجوز العطف على المرفوع او الاستئناف كقولك لا تنام عيني ...
تعاود ملكا او تموت فتعذرا برفع تموت عطفا على تعاود ونصبه على
ان المعنى الا ان تموت والتي على الرفع يكون نصب تعذر بعدها الجار الى ان
شاء الله قوله او تستقيما الخ او يمثل الفعل المستأنف ولا تقع ان
تكون في معنى الا كما يوهمه كلامه وتعبير الشرح يقتضي انها بمعنى الى وان
بمعنى ذلك الا اذا قلنا الفعل بعدها او ان مضمرة فلا يتقدم معمولها
ولا يفصل بين او والفعل بغير الظرف بالظرف وعن الاخفش اجازته
بالشرط نحو لا انتظرنك او ان شاء الله تقضيني حقي قوله بعد حتى
الى الجارة والضابط انه ان كان ما بعدها بعضا من كل او غاية له او يليه
او نقيض ... فهي عاطفة والا فان دخلت على جملة مضمونها
غاية لما قبلها كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل فسميت ابتدائية لابتداء الجملة بعدها لا انحطاط
بالمبتدأ اذا كان بعدها فعل ماض نحو حتى عفوا فهي ابتدائية ايضا
وكذلك اذا رفع المضارع بعدها بتقدير استقباله ...
نزلت التصير حتى يجيء التصبير ... والا فهي الجارة ثم الجارة
تارة تجر الاسم الصريح نحو حتى حين وتارة تدخل على مضارع فيجب اضمار ان
بعدها فان صح لمدخولها ... ولا يجوز اظهار
على بقية الفصل حتى اذا لم تدخل فيها على عامل لفظي فان دخلت
الخافضة فتعمل فيها العامل المعطوف عليه على الماض او ... والمفرد
بعدها على والابتدائية لا عامل للجملة بعدها والجارة للاسم
الصريح تعمل فيه ... لا تدخل في هذا الفصل على عامل لفظي فكرها
ادخلها مع المضارع على ان مضمرة بعدها قبل ذلك وجب ضربها ...

الرضي وأجاز الكوفيون إظهار أن بعدها تأكيدا لا كون الفعل بعدها
بأن النصب بحتى وكذا إذا وردت التصريح بينون عملها الجر في الاسم
والنصب في الفعل لأنه عامل الجر فيما لا يعمل في الأفعال من جهة وأجازوا مع
اتحاد المعنى فلا يرد أن أداة الجر لا تجر الأسماء وتجزم الأفعال إلا جزما من جهة
إضافته إلى البعض للكل وغيرهما يتضمن معنى إن الشرطية ولا أن تكون
تنصب وتجر اختلاف معناهما إذ الناصبة لأن الجارة تعليلية وإنما
مصدرية تخلص المضارع للاستقبال ويدل على صحة قول الرضي أن
النصب بإضمار أن بعدها أنه سمع إظهارها مع المعطوف لأنهم
يغتفرون في الثواني والتوابع ما لا يغتفرون في الأوائل والمتبوعات قال
حتى يكون عزيزا في نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار له
وقول المرادي هي ناصبة في نفسها وليست الجارة يحتاج الذي يدل
جهة المغايرة وعند الجر بعدها أنا هو بنيابتها قبله الذي نغض لا
يرد اعتراض الرضي على الكسائي لأنه زاد فجعلها ناصبة بنفسها ثم
يقول الجر بها وإنما يجعل الجر بعدها بإضمار إلى وهو عكس مذهب الرضي
فإنهم يقدرون للنصب عاملا ويجعلون الجر بها وهو يقدر للجر عاملا ويجعل
النصب بها انتهى إن الغالب في حتى التي ينصب المضارع بعدها
أن تكون للغاية كقوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى
وعلامتها أن يحسن في محلها إلى أن وقد تكون للتعليل وعلامتها أن
أن يحسن في محلها كي نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتمل المعنيين قوله
حتى تفيء إلى أمر الله أي إلى أن ترجع أو كي ترجع وكذا قول القائل حتى تسر أخي
أي إلى أن تسر أو كي تسر وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن
كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع ورده الشيخ بأنه لا يتعين في
البيت لإمكان الغاية قلت كونها هنا للغاية بعيد جدا لا يخفى
وحتى ذكر حيثها بمعنى إلا أن ابن هشام والجعل منه قريب الصحة

كل قول يرد عليه عن البعض لا حتى يكون الجزء يعود إليه أو يتصل به إذ هو على البعض لا
الكل يعود إليه أو يتصل به الجزء ومن الاستثناء متصل من عموم الأحوال
وعلى البعض لا الكل   صفة وذكر صفتها بمعنى لا خلاف البسيط في
عن بعضهم فقولها أو باعتبار ما قبلها من الفعل والمعنى من قول
ابن الناظم والمرادي معنى المستقبل بالنسبة وبيان أن يكون المستقبل قد وقع
فيعذر المخبر به لاتصافه بالعزم عليه فينتصب لأنه مستقبل بالنسبة
إلى تلك الحال وانظر كيف يظهر من هذا قوله تعالى حتى يقول الرسول
بالنصب المخبر من أنه وليس متصفا بالعزم على من القول فإن جعلهم
الناظم يعود على المخبر عنه المفهوم من السياق وهو هنا الرسول
والذين آمنوا الثالث الحال باعتبار ما قبله لأن المراد أن المخبر به يعذر أنه
في حال اتصاف المخبر عنه بالعزم عليه ومع ذلك فلا اختصاص بالمخبر الذي
تخبر عن نفسه متكلما في تلك الحالة إذ يكفي كونه مستقبلا بالإضافة
لما قبله كما عند الموضح وبرهان فيه على الأول   لأنه يستقبل بالإضافة
بالنسبة لما قبله كقول القائل سرت حتى أدخلها ينصب
باعتبار الاستقبال فيه بالنسبة لما قبله كما يرتفع باعتبار حاليته في
نفسه الماثل الآن فيه الحض وتبعه   خلافا لما يوهمه التسهيل وغيره
أن الحال يجب رفعه بكل اعتبار فقولها حتى لا يرجونه مثله فهو نص في
ما لك عن غلامي حتى لا الاحتياج إلى السؤال وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك
اليوم ونحو ذلك الرابعة قولها حتى هذا المثال الرسول والذين
آمنوا قد علمت أنهم يعنون ذلك من غير معنى بمعنى الشأن وبالحال
وفيه وجهان أحدهما أن يفرض ما وقع فيما مضى واقعا في الحال الآن
استحضار الصورة الغريبة فيشار بالتصوير حتى كأنه نصب العين
وإنما يفعل ذلك في أمر خطير أو فظيع أو نحو ذلك والثاني أن يفرض
المخبر نفسه مخبرا في ذلك الزمان الماضي على الصورة المفعولة الحاصلة في
ذلك الزمن بالحال لا بزمنهم فيه بعض ولأنه الماضي والمفعول حرف [illegible]

فلا فرق ان يعترض الفصل الرافع في الحال وفعلا في الحال او يعترض بعضها
الرافع في الحال والفعل زمن الفصل الذي المشهور منه الاول واجازه ابن
الموضح لا التعبير واحد اصنعها بل معنى اعم منصما بمعنى غير منعية وجعل
الشرح التوضيح الاول تعبيرا اخر وليس كذلك بل اول في ذلك فيما
وزاد ابن هشام معنى للمؤول بالحال فان كان مستقبلا في نفسه فيعتبر حاصلا
في الحال بمنزلة الحاصل في حضوره كقول من اشرف على البلد سرت حتى
ادخلها بالرفع حتى ان الدخول يعتبره كانه حاصل الان فمعلوم ان كلا
من المستقبل والحال المؤول بالاخر وان ذلك في سلك الشعاع وانما
رفع الحال والمؤول به لان النصب انما هو على تقدير ان وهي تخلص
المضارع للاستقبال والاستقبال منتف لمناسبة الحال واشترطت الثالث
السببية ليحصل الارتباط المعنوي لما فات الارتباط اللفظي الموجود مع
الجازم وعلامة السببية صحة الفاء في موضع حتى واشترطت الفضلة
لان الرفع بعد حتى يوجب كون الجملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب فلا
تعلق للخبرية وهي فضلة [illegible] فقول في نحو سير حتى
تطلع الشمس الفعل الرافع تقدما حتى مستقبل قطعا فهو
خارج عما نحن فيه بقيد الحال فلا حاجة الى اخراجه بقيد السببية والحال
والفضلة بعد الذي عن فيها النصب بعدم السببية او الفضلة
ان كان الفعل فيها مستقبلا او مؤولا به فقد خرجت عما يجب رفعه
بانتفاء الحالية والمؤول به اذ شرطه ما ينصب كونه مستقبلا او مؤولا
فلا حاجة لاخراجها بقيد السببية والفضلة ايضا فكلام
الموضح والشراح على التحقيق والتحقيق ان الفعل بعد حتى اما ان
مستقبل او مؤول باعتبار ما قبلها فيجب نصبه او حال او مؤول فان
كان مسببا فضلة وجب رفعه وان لم يكن كذلك لم يتكلم به لا منصوبا
ولا مرفوعا لفوات شرط النصب وهو الاستقبالية او مؤولا باعتبار ما قبله
ولفوات شرط رفعه وهو السببية والفضلة فحقه ان يذكر بعد زمن الماضي



بغير كونه خاليا او لو نفي بها انه لا ينفعه رفعا ونصبا لعوارض شرطهما في
ذلك لان اشتراط الاستقبالية فيما ينصب وانتفاء الفرد اذن على
الحالية فيما يرفع يقتضي ان هذا الاسم لا رفعه ولا نصبه وهو مما لم يح
يتحقق فيه شرط واحد منهما لان المقابلة بين المستقبل وبين الحال
بسبب المقطلة مقابلة بين الشيء والاخص من نقيضه فلا يمتنع الخلو
منهما وانما يمتنع الجمع كقولنا اما ان يكون الجسم ابيض او اسود على
ما تقرر في محله اذا علمت ذلك فقولنا لا شيء حتى ادخلها يمكن ان
يكون محمولا الحالية بوجوب النصب فيه صحيح ويمكن قولها لانتفاء الخ
التنبيه راجعا لما تقدم وان شرط الشيء على ظاهره من رجوعه للثلاثة
وانما يتيسر ان يكون محمولا للتنبيه اذا كان بلفظ ليس بان يسأل هل كان
ويمتنع ان يقال ليس حتى تطلع الشمس اذ قاله وقت طلوعها حقيقة
او تنزيلا فالرفع ابطل لانتفاء التنبيه خلافا للكوفيين او نصب لانتفاء
الاستقبالية وكذا يمتنع ما ليس حتى اذ قلنا بالرفع بتقدير كونه حالا
لانتفاء التنبيه ويجوز النصب لانه مستقبل بالنسبة للشيء بتقدير في
وقوعه ومثله قلما ليس حتى ادخلها على ارادة النفي فيمتنع الرفع
ويجوز النصب على قول س وابن السراج وجوز الاخفش الرفع على تقدير ان في
الكلام كان موجبا بمعنى على ما هو عليه وهو غير مسموع والمنقول في
الاخفش ومن تبعه فيها ولا ينفعه عن غلى ذلك التقدير وقوله بعد
التقليل لا النفي لم يمتنع الرفع عند الخليل وجماعة خلافا لس والمنقول
تقدم انما وكثر   وربما ينقصه قوم نحو كلما ليس حتى ادخلها لان
غيره
الشيء عنهم قلتم الفعل فكانه واجب واجاز ابن عصفور ليس غيره في
حتى ادخلها بالرفع فقولنا سير حتى ادخلها كما للمتكلم الرفع
فيه لتعلق المبتدا بالخبر وفيه انه يكفي لصحة التركيب وجود الخبر تقديرا
اذا علم وهو هنا معلوم لان المعنى يقتضي الوقوع والكلام انما هو في الرفع حتى
اذ كان ادخلها على الابتداء او مؤول به وحينئذ يكون المنع لازما

على تقدير أن يقدر بعدها الخبر فعل حتى تقدير الغرم صاحبه حتى وما بعدها
للجزئية عند الربع لأنها غير جارة حتى يكون الخبر الجار والمجرور ولما
في حالة النصب بل هي ابتدائية وداخلة على الجملة فإن قلت
فلتكن الجملة هي الخبر قلنا لا رابط فيها وعلى تكلف تقديرها أي حتى
أدخلها فيه فالجملة الخبر بها لا تتعين بحتى لأن الجملة بعدها يجب أن
تكون مشتملة مستأنفة لا محل لها وإن يخبر بها ومن المختار البصرية في
الحالة النصب بخروجها عن الغائية إذ لا يصح قبل أن يكون الكلام في
قبل حتى الابتدائية ناقضا ورد بالمفرد ويقال سير حتى أدخلها بالنصب
أنا قبل الدخول فيكون الدخول مستقبلا حقيقة أو يقدر فيكون مستقبلا
مستقبلا باعتبار وقوع السير والخبر الجار والمجرور فيتعلق بكون مقدر على
أن سير وأما الرفع فحو هنا وأما كان سير حتى أدخلها فيجوز الرفع إن جعلت
كان ناقصة تامة وقدر الدخول حاليا أو مؤولا به وإن جعلت ناقصة
فالنصب على أنا لا تستقبل حقيقة أو تأويلا ولا يأتي فيه ما تقدم من تقدير حتى
ينتصب الرفع لأن خبرها حينئذ كان ثابت ومن المختار أيضا الغي أعني المنفصلة
الحالة النصب وأما كان سيري أمس حتى أدخلها فهو على ما مر أن الرفع
مطلقا الرفع مع الحالية حقيقة أو تأويلا إن قدرت كان ناقصة وأمس
ظرف لها أو للسير وإلا النصب ومن المختار ضمير المنفصلة الحالة النصب في
هكذا بالمرفوع فيما أعطاه إلخ   صحة أن يحل محلها زي التشبيه وإنه
المنفصلة مرفوعين تصح عليهما بالامتناع   كذلك لم يصح بل إنه
لو نصب الفعل بعدها لسحا ولكن لا ينفي أن حالة النصب محتمل زي الفين
غير لا قبله التشبيه من انقطاعه وأما اشتراكه فيها التشبيه يقصر
المعطوف عليه لفظا فعلامة الربط اللفظي فانشئ للمعترض بكون ما
قبل الفاء سببا لما بعدها وأما وجب إضمار أن ففي صورة المعطوف بلا
يكون كعطف الاسم على غير اسم وأن لا أو أو من انقطاعه والاسم كتب المعية
أوجب إضمار أن يقل ما ذكر سواء والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا

في

ف

ما يكون منه اتيان فتحدثنا وبه لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منه اكل
السمك مع شرب اللبن اي معه ومن ثم لا تعطفه على الفعل بتأويل المعطوف
عليه كما جاز في مثل زرني واكرمك بتأويل الضرب واكي وانيتها السببية البقاء
يوضحه ان قصد التشريك هنا في الجزاء لان ثبات الجزاء لا يكون الا بسببية
ثبوت الجزاء عن الشرط فقوله تحقيقي تبع فيه عبارة النظم وتوهم
بغير النافي النفي بالمحقق في نسخ من كتبه يسوى الا التبعية وتقصد في
الكلامية الشائعة لها وتعرف الجواب نفي او طلب لها بيان وحتم
الفعل النصب لها بان في الغيرة والتسهيل فالنفي التزاما المحض للنفي
يعني التسهيل او النفي محضا او مؤول ومثل الغيرة المسبوقين بنفي
حقيقي او مؤول واجيب بان مختار المحض ليس من ما مؤول حتى ينافي
قال الاتبعية فالي التسهيل والغيرة وانما مختار ما ذكره المرادي بغير
على قاعدته ومن النفي التنقص بدخول همزة التقرير او بدخول على
بعل بعير النفي او يجي الا فعل الفعل والنوار وانما المؤول فهو كالفعج
ومن محض فضلا ان لم يكن محضا وضعا ومن النفي بعلها وغيره وكان نحو قلما
تاتينا فتحدثنا ونحو انت غير آت فتحدثنا اجازه الكوفيون والناظم
ومنعه البصريون وغيرهم ونحو كانك وال علينا فتستحضر الا ما انت وال
علينا فتستحضر كذا في التسهيل تبعا للكوفيين ايضا واما النفي بعد
ما حكاه ابن تبيرله عن بعض العرب البصريون فركنت بعيد متفق عليه
النفي التام لان قد يعتبر ما ولا من حروف النفي وضعت لغيره ايضا لكنه
من الحروف المشتركة فقولهما لا ينقض علينا فتحدثنا تاويله عند بعض من
لا يكون نقضا علينا ثبوت بينهم ما قبله عاطفة على مصدر قبلها
ومن ثم ليمتنع النصب ان لم يكن قبلها ما يدل على المصدر ومن الجملة
الاسمية التي خبرها غير مشتق ولا متضمن له نحو ما انت زيد فنكرمه
يقال انه بالرفع على قبح لما فيه من عطف الفعلية على الاسمية او جملته
واما النظم فجعل بالمعنى لانه يقتضي ثبوت الاكرام الا ان يراد انه الاكرام

ثابت بسبب كونه عين زيد وذلك اذا كان زيد معروفا وما نقل عن الاخفش
من منع النصب بعد الاسمية لانها لا تدل على المصدر بخلاف ما انت الا
فتحدثنا فيجوز النصب وكذا ما انت الا قائما زيدا وما انت [illegible] فتكلمنا
لان الظرف والمجرور متعلقان بالاستقرار الذي يوخذ منه المصدر فان
قيل وما انت من قيس فتنبح دونها قلنا واما الكوفيون فزعم بعضهم ان
الفاء والواو بعد النفي والطلب ناصبتين بانفسهما وبعضهم ان النصب
بالمخالفة فعلى قولهم ينبغي ان يجوز النصب بعد الا الاستثناء فيه اصلا
ويبتني على الخلاف ايضا انه هل يجوز تقديم الفاء والواو ومعمولهما على
الفعل المنفي نحو ما زيد فنكرمه تاتينا وما انت ونحدثنا تاتينا فالبصريون
يمنعون لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه اختيارا والكوفيون
يجيزون لان الفاء والواو عندهم صلتان وكذا هل يجوز تاخير معمول ما قبل
الفاء والواو ونحو ما تكرم فنكرم او تكرم اخانا اذ ما تكرم الا
اخانا اجازه الكوفيون لا البصريون لما ذكر قوله لا تطغوا فيه
فيحل عليكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب تعتبر بما بعد النفي
لا يكن طغيان منكم فحلول غضبي عليكم ولا يكن منكم افتراء كذب على الله
فسحت اياكم بعذاب قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله ∴ مثله في نصب
ما بعد الواو بعد النهي على الصرف والجمعية ولا تلبسوا الحق بالباطل و
وتكتموا الحق فان تكتموا يحتمل النصب بعد الواو المعية والجزم بالعطف
بالعطف على تلبسوا قوله يا ناق سيري عنقا فسيحا فيه نصب المضارع
بعد الفاء في جواب الامر قال ابو حيان ولا نعلم خلافا في جوازه الا ما
نقل عن العلاء بن [illegible] معلم البصرة انه كان يمنعه وهو محجوج بالسماع
الا ان يتاوله على انه نصب في الشعر كقوله فالحق بالحجاز فاستريحا
ولا ينبغي قياسا لان الامر جار مجرى الواجب في باب الاستثناء وغيره
فلا يلحق بالنفي وشبهه قوله وتكون جواب النهي نحو زيدا لا تغشم
عصما فتكون على ندم ونص على وجه التسبب ونظر فيه ابن الشيخ ولم يبين

ما

ع

وجه النظر ووجهه أن الكلام في الآية إنما انتفى لانتفاء سببه وهو
كون حسابهم عليه وحسابه عليهم ويلزم من ذلك أنه لو ثبت السبب
ثبت المسبب وسيأتي نظيره على ذلك التقرير في كلام الشيخ لا يكون طرد
كلما على الغرض الذي يلزم أن يكون طرده كلما على تقرير أن
حسابهم عليه وحسابه عليهم وليس كذلك وإنما يكون كلما على
انتفاء ذلك التقرير فتأمل وقول الشارح جواب الدعاء بقوله له
رب وفقني الخ وأن يمثل بقوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم فلا يومنوا
لاحتمال يومنوا الجزم بلا الطلبية فيكون دعاء معطوفا على دعاء فقوله
الثاني تقريرا يرد عليه قوله تعالى أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم
قلوب وقوله لا الخ الجازم وتكون بين لا ونعم المترددة والاخفاء
وقول الشارح وما ورد منه منصوبا بالمسلم أعلاه صورة النفي يرد
بأنه إنما أجاز رعاية صورته بعد وجه لا يتأتى تخصيص قوله
أولا نه جواب لا تستفهم فيما ذكرناه أن لا تستفهم التنصيص
ومنع لا جواب له تنصيص على قياسه على أن جعله جواب لا تستفهم فليس
معنى الاقتضاء أن كون الفعل فيه مرتبا على عدم الشيء في الارض
مع أنه لا يصح تنبيه الأعلى الشيء والاقتضاء أن كون المودة والاخفاء
فيهم مجتمع مع انتفاء كونه جارا منه وليس كذلك وذلك لان جواب
النفي هو ما يترتب على مدخوله وكذا جواب لا تستفهم هو ما يترتب
على مدخوله انتفاء كما أو نفيا لا تسيء فقوله لا تفل تغرقوه فيها ثانيا
فلا جواب له تقضي فلانا وجلة فظاهرها مرتبا على فعل متعلقه وكذا يهمل ثاني
انتفاء فيستغفر إنما هي ما بل فيأخذ فيه وتوفيل لا تشرب فيعتبرك
كان جواب النهي لا لا تستفهم بخلاف لا تشرب فتهلك فهو جواب لا
لا تستفهم فتهلك فقولك إنما في الشرب فتهلك مثلا فهلة فأنه فيه
في الصواب أن لا يشترط في النفي انتفاء دخول منزلة التقرير فقولها .
تنزل ما تاتينا فتحدثنا هو مرفوع تحدثنا عطفا على تاتينا وان نغتنم هو

النفي فهنا لما علمت أن جواب النفي مرتب على مدخول الذي يليه والمرتب
انما يترتب على الاتيان لا على زواله وعدمه بخلافه في دخول همزة الت
التقرير فإنها لما دخلت على النفي فقد نقضته وهو لما تقدم لتقرير الجوا
منصوبا فقوله وما تأتينا الا تحدثنا من امثلة ما فيه من الكل
التفريغ في المعطوف فهي بمنزلة أن يقال أما جاءني زيد لا فعمرو وهو
ممنوع اتفاقا لانتفاء الجواب أو يقال ما أتيت الا تأتينا فتحدثنا كما في
شرح الكافية وقول انتقاض النفي بعد الجواب لنصب خلافا للناظم وابنه
تقدم المنع فيما قبل [illegible] وقوله ما وقال فلا [illegible] في مرسل ما
فتنطق لا ابالغين بمعنى [illegible] ما الشيء من نصب ينطق مستشهدا به على
أن انتقاض النفي بعد الجواب لا يمنع النصب والشيء الناظم وابنه رفع
ينطق مستشهدين على أن انتقاض النفي مطلقا يمنع النصب وكلام
المغني: إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا ما فان قلت ما انت [illegible]
لا تشتري ان انتقاض نفي ما لا بعد الخبر لا يمنع اعمالها وعلى ما قررنا في
الفرق بين انتقاض النفي قبل الجواب وانتقاضه بعده يشكل قوله
أبي حيان وإذا انتقض النفي كما تقول لا تكن فيكون فانه وإن أول
بالنفي فقد انتقض قبل الجواب إذ التقدير كما تقول إلا أن تكن فيكون
والفاء العاطفة على ام الجزء [illegible] فلا هو [illegible] كونه فيلزم
عطف الشيء على نفسه بجزء الترتيب وهو ممنوع

انتهى ما وجد من هذه الحواشي المباركة بتقييد الشيخ الفقيه العلامة
المحقق النحرير الدراكة الفهامة الشهير الجليل الفروعي سيدي جعفر بن [illegible]
اذ ربه [illegible] ادام الله النفع به للمسلمين آمين وعلى نسخة المعلم [illegible]
المرتضى السيد [illegible] الطالب النجيب الاديب الاريب [illegible]
العز [illegible] سيدي محمد بن الفقيه العلامة المحقق القاضي سيدي عبد السلام [illegible]
فنتصف ربيع [illegible] عام خمسة عشر وثلاثمائة وألف



